







قُلْ لِّلْقُرْآنِ قُرْآنٌ فَرَقْمٌ مِّنْهُ فَمِ طَائِفَةٌ لَّيْسَ فِيهِم مَّا فِي الْقُرْآنِ

# الفوائد الثمانية والحاشية

للعلامة العلامة الأديب العلامة الأديب (العلامة)

(المتوفى سنة ٧٨٦)

## الجزء الثالث

قام بتحقيقه القاضي سجاد حسين

رئيس المدرسة العالية

الكائنة في جامع فتحبوري دلهي الهند

طبع

على نفقة وزارة المعارف واستشراف الثقافة للحكومة الهندية للوفاء

الطبعة الأولى

مطبعة مجلس وزراء المعارف والاعمال بمصر والادارة الهندية





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الفصل الثامن

### في بيان ما يجوز من الأنكحة وما لا يجوز

وفي شرح النحوي: فيجوز للرجل أن يتزوج بأربع نسوة ويجمع بينهن عقداً وفراشاً، سواء كن حرائر أو إماء أو بعضهن حراً وبعضهن إماء بعد أن حصل نكاح الأمة مهن قبل نكاح الحرة، فأما إذا حصل بعد نكاح الحرة أو معاً لا يجوز نكاح الأمة - هذا في الجمع من جهة النكاح، أما الجمع من جهة ملك الدين فإنه يجوز وإن كثرت. وفي الكافي: وقال الناصبي: لا يجوز للحر أن يتزوج الأمة إلا واحدة، لأن نكاح الإماء ضروري عنده ونظرية ترتفع بالواحدة.

وفي النهاية: وإذا تزوج الحر خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ولا يجوز نكاح الخامسة، وإن تزوج حملاً في عقده فسد الكل، وكذا العبد إذا تزوج ثلاث نسوة. ولو تزوج الحر خمساً ثم أسلم إن تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل، وإن تزوجهن جملة فارق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وإن تزوج واحدة ثم أربعاً جاز نكاح الواحدة لا غير، وقال زفر ومحمد والناصبي: له أن يختار أربعاً منهن كيف ما زوج. ولو جمع بين خمس حرائر وأربع إماء في عقدة صح نكاح الإماء.

وفي التجريد: والجمع بين الأختين لا يجوز، فإذا تزوج أختين معاً فسد نكاحهما، فإن تزوج إحداهما بعد الأخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا إعدة عليها إن لم يكن دخل بها، وإن كان دخل بها قبلها العدة ولها الأقل بما سعى لها ومن مهر المثل.

وكذلك الدخول في كل نكاح فاسد، وقال زفر يجب مهر المثل فالغا ما بلغ، وتعتبر العدة من حين يفرق بينهما، وقال زفر من آخر وجع وطأها.

وفي الخلاصة: وفي كل موضع لا يجوز الجمع لو وحد مكاحها معا فسد كلاهما، ولو وجد على الترتيب فاشئ بعد دون الأول، ولو دخل بالثانية لا يبطأ الأولى حتى تنقضي عدة الثانية. وفي الوقاية وإن زوجها بعقدين وصى الأولى فرق ولها نصف المهر. وفي السقاق: بينهما صعان، روى عثمان عن محمد عليه مهر كامل بينهما نصفان. وفي التحريم: قال أبو جعفر. معنى المسألة إذا ادست كل واحدة أهل الأولى ولا حجة لها أما إذا قالت لا بدري أني السكاحين أول، لم يقض القاضى لها، بشئ حتى تصطليا على أحد نصف المهر. وفي السقاق. و صورة الاصطلاح أن تقولاً عند القاضي. لنا عليه مهر. وهذا الحق لا يبدوا مصطلح على أخذ نصف المهر، ويقضى القاضى.

٣. وإذا جمع بين امرأتين في السكاح فالأصل في جنس هذه المسائل أن كل امرأتين لو صدرت إحداهما من هذا الجانب. من ذلك الحجاب ذكرنا يحرم النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يحز الجمع بينهما، حار لو وحدتهما أن تزوج الأخرى فالجمع حائر كالجمعه بين المرأة وابنة روح كان لها من مثل وفي تحريم: وعد زفر لا يجوز. م. ولو كانت ابنة الزوج ذكرا لا يجوز النكاح بينهما إلا أن امرأة الأب لو كان ذكرا ' يجوز السكاح بينهما. ولا يجوز للرجل أن يزوج نأحت امرأته في عدة امرأته فكذلك لا يجوز أن يتزوج أحدها. ذهاب محامدا في عدة في المصنوع ولا يجمع بين الأختين في لباس من شهده ونظر من الفرج جاز لا يجمع بينهما. في لوطي.

وفي الخلاصة. زوج الحرة من الأمة. حاشى لا يصح. م: ولا يجوز. أن يزوج لأمة من حرة. والحرة بعد في ذلك سوء. مدنا وفي جامع الجوامع: حاشى لا يجوز للعبد أن يزوج الأمة على الحر: م. فان حمها في عدة صح نكاح الحرة ويطل سكاك الأمة. مد إذا كان يصح سكاك الحرة وحدها. فاما إذا كان

لا يصح نكاح الحرة وحدها فضمها إلى الأمة لا يوجب بطلان نكاح الأمة ، كما لو جمع بين حرة وأمة وللحرة زوج أو في عدة الغير فانه لا يبطل نكاح الأمة . وفي الخاتبة : إذا تزوج الرجل أمته أو مكانته أو مدبرته أو أم ولده أو أمة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا . وفي الحجة : فان أعتقها ثم تزوجها يصح - وفي السراجية : قالوا في هذا الزمان الأولى ان يتزوج بحارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطى حلالا بمعكم النكاح .

قال محمد في الجامع : أحاد قالت كل واحدة منها لرجل واحد . قد زوجت نفسي منك بكدا ، وخرج الكلامان معا قبل الزوج إحداهما ، فهو جائز . وفيه أيضا وفي الذخيرة : ولو بدأ الزوج فقال . قد زوجتك كل واحدة منك بألف ، فقالت إحداهما رضيت . وأت الأخرى أن ترضى فسنكحها باطل .

رجل له بنت كبيرة وأمه كبيرة فقال لرجل . قد زوجتكها كل واحدة منها سكدا . فبطل الزوج فسكاح الأمة يكون باطلا . ولو قبل نكاح البنت بعد ذلك صح . رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة . كل رجلا آخر من ذلك فزوج كل واحد منهما امرأة بغير أمرهما وهما اختان من الرضاغة وخرج الكلامان معا فبطلان ، وكذلك لو كان أحد السكاكين برضا المرأة أو كان كلامهما رضاهما . وفي الذخيرة : قال محمد : رجلا لم يوكلا بسكاح وكلا فضولين زوجا رجلا أختين في عقدتين منفرتين برضا الأختين وحاطب عن كل واحد منهما حاطب . قمع المقدان معا فبلغ ذلك الرج وأجاز نكاح إحداهما جاز . لو أنها رزحاه في حقة إن قال كل واحد منهما رزجت فلاة وفلاة . حاطب عنها رجلا لا يجوز شيء من ذلك .

٣ . قال أبو حنيفة . لا تزوج الأمة في عدة الحرة - وفي الكافي من صلاق بأن أو ثلاث - ٤ : قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله . تزوج في عدة المشقة . وفي الكافي : إن كانت ممتدة بطلان رجعي لم يجز اتفاقا . ٥ . وأب زوج أمة وحرة والحرة في عدة عن نكاح فاسد ، أو عوطى بشبهة ذكر الحسن أنه غير هذا الخلاف ،

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب النكاح - ما يجوز من الإنكحة وما لا يجوز ) ج - ٣

وغيره قال: يجوز نكاح الأمة معها بالاتفاق - وفي الذخيرة: وهو الأظهر والأشبه .  
في الخانية: ولو تزوج أمة غير مولاهم بزوج حرة بطل نكاح الأمة  
ولا تعمل فيه إجازة المولى بعد ذلك | ولا يجوز للعبد أن يتزوج أمة على حرة عدنا  
خلافاً للشافعي رحمه الله . وطول العدة عدنا لا يمنع نكاح الأمة .

٢: ويجوز للرجل أن يتزوج أخته أمة التي وطئها وأخت أم ولده، ولكن  
لا يباح الزوجة حتى تحرم الأمة . وأم الولد على حصة بسكاح أربع - وفي الهداية:  
وبطأ المنكحة إن لم يطأ المملوكة . وفي التجرد . وقال مالك: لا يصح النكاح .  
٣: ولا يجوز له أن يتزوج أخته أم ولده في عدة أم الولد بأن أعتق أم ولده ثم أراد أن  
يتزوج بأختها في عدتها فإنه لا يجوز . ويجوز له أن يتزوج أربعاً . وهذا قول أبي حنيفة .  
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله . يجوز نكاح الأخت . الأربع . وفي المنظومة:

وجوزاً نكاحها في عدة . حرماً قربانها في العدة

وفي الذخيرة: إذا تزوج الرجل حرة في عدة أمة حر طلاق رجعي ثم راجع الأمة  
جاء . وفي الخانية: ولو كانت 'سكتانية' في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمي أن  
يتزوجها حتى تنقضي عدتها . والذمي إذا أنكر أمراً له الذميمة فتزوجها مسلم أو ذمي من  
ساعته ذكر بعض المشايخ أنه يجوز له نكاحها . ولا يباح له طؤها حتى يستبرأها  
بحيضة في مول أبي حنيفة . وفي قول صاحبه النكاح باطل حتى تمت ثلاث حيض .  
وفي المنظومة: في باب أبي حنيفة:

ذميمة تعدد وهي بعد . في عدة الكافر جاز العقد

وفي جامع التتاي: رجل زوج أم ولده من إنسان وهي حامل لا يجوز، وإن لم يكن  
حاملًا يجوز . وفي الخانية: ولا يجوز نكاح منكحة الغير ومعتدة الغير عند الكل .  
(١) الطول: القدرة على المهر، وفي التبرين "ومن لم يستطع معكم خلولا إن يكح المحصنة -  
الآية " .

ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها [ تجب العدة ، وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها ] لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها .

وفي جامع الجوامع : صغيرة زوجها الأم من رجل فطلقها وتزوج أمها جاز ، وفيه : شريف زوج بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز ، وإن كانت صغيرة لا . وفي واقعات الناطق : رجل اشترى جارية ثم زوجها قل القبض ثم البيع و جاز النكاح ، وإن انتقض بطل في قول أبي يوسف خلافا لمحمد ، والمختار قول أبي يوسف . وفيها : رجل زوج ابنته من رجل ثم زعم أنه تكلم بكفر وأن الله حرمت عليه والزواج ينكر فالقول قول الزوج لأنه ينكر الفرقة ، ولا يحل للمرأة أن تمتع نفسها منه إذا لم تكن سمعت منه كلمة الكفر ، فإن فعلت كانت عاصية ناشئة .

وفي شرح الطحاوي : الأب إذا تزوج بجارية ابنه يجوز عندنا ، وعند الشافعي لا يجوز . وفي المضمرات . ولو تزوج جارية فلم يوطأها حتى اشترى أختها طيس له أن يستمتع بالمشتراة لأن الفراش ثبت له بنفس النكاح ، ولو وطئ التي اشتراها صار جامعاً بينهما في الفراش . ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يوطأ الأولى ، وليس له أن يوطأ الأخرى بعد ذلك ما لم يحرم فرج الأولى على نفسه بالتزوج أو بالإخراج عن ملكه باعتاق أو صدقة أو بكتابة ، وروى عن أبي يوسف أنه قال بالكتابة لا يحل له فرج الأخرى .

وفي الحجة : وإن كانت الأخوات متفرقات لا يجوز الجمع بالوطئ\* ولكن يوطأ الأخت التي من قبل الأب والأخت التي من قبل الأم ويترك الأخت التي من قبل الأب والأم ، لأن بين الأخت للأب وبين الأخت للأم ليست قرابة فيجوز الجمع بينهما . فلو وطئ الأخت التي هي من قبل الأب والأم لا يجوز له أن يستمتع بالآخرين ما لم يخرج الأخت لأب وأم من ملكه . ولو كانت لكل أخت بنت جاز له الجمع بينهما بالوطئ\* لأنهن بنات الحالات .

م . قال أبو حيفة ومحمد . يجوز أن يتزوج امرأة حاملا من الزنا ولا يطأها حتى تضع حملها . قال أبو يوسف ورفق : لا يصح النكاح . و الفتوى على قول أبي حيفة ومحمد حمها . . . في الهداية : وإن كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالإجماع . وفي الفتاوى المطبوعة : رجل اتهم بامرأة . ظهر لها حبل وروجها أبوها منه والزواج ينكر أن يكون الحمل منه جاز النكاح عند أبي حيفة ومحمد ولا عفة على الزوج .

قال هشام : سألت محمدا عن رجل تزوج امرأة لم يكن لها دوج قبل ذلك وبنى بها فحدث بولد تام لأقل من ستة أشهر من يوم تزوجها ؟ قال . النكاح فاسد في قول و قول أبي يوسف . وإن جاءت سقطا استبان خلقه . بعض خلقه لاربعة أشهر منذ زوجها أو أكثر فالنكاح جائز . وإن جاءت به لاقه والنكاح فاسد . قال : ولا تحفظ عن أبي حيفة في السقط الذي استبان خلقه شيئا . قال محمد : وإن قصص عدد الأربعة الأشهر من عشرين ومائة - يعنى في السقط - لم أظفر فيه إلى الشهور ، بنى إلى الألهة ، وإما أظفر فيه إلى عدد الأيام على ما جاء في الحديث ، والوقت فيه ثمان مائة وعشرين يوما . وإن الولد التام فعلى عدد أشهر . فإن تزوجها على رأس عشرة أيام من شهر عدت لها عشرين يوما من هذا الشهر ، خمسة أشهر بالألهة وعشرة أيام من أشهر السادس .

قال أبو حيفة في الحرية : إذا هاجرت إلى دار الإسلام مسلمة . جاز تزوجها ولا عد عليها . وقال أبو يوسف ومحمد : عليها عدة . لا يجوز نكاحها . فإن كانت حاملا فسر أبي حيفة ر . أي . روى أبو يوسف عنه أنه يجوز النكاح . لا يطأها حتى تضع . وهو اختيار الكرخي . وروى محمد أنه لا يتزوجها . وفي السخاقي : ما لم تضع حملها . وروى الحسن عن أبي حيفة في المهاجرة والمسبية أنها إن تزوجت جاز النكاح ولكنه لا يقربها زوجها حتى تضع حملها . وفي النخاية : ولو هاجر الزوج كان له أن يتزوج بأختها وأربع سواها .

وفي الهداية : ومن وطأ جارية ثم زوجها جاز النكاح وللزوج أن يطأها

قبل الاستبراء عند أى حنفه . أبى يوسف . وقال محمد . لا أحب له أن يظأها حتى يستبرأها . و فى الخلاصة : و عليه الفتوى . و كذا إذا رأى امرأة تزنى فتزوجها قال محمد : أحب إلى أن يستبرأها بحصة . و فى السراجية : إذا ماتت المنكوحة أو ارتدت و لحقت بدار الحرب فتزوج أختها جار .

و فى الخاتنة : لا يصح لرجل أن يزوج حرة طلقها ثلاثاً و لا أمة طلقها ثنتين و كما لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطؤها بملك البين . و فى الفتاوى الخلاصة : رجل تزوج امرأة فى عدة الوفاة و جامعها فلما انقضت عدتها زوجها ثانياً يجوز و كذا لو حبلت بالجماع .  
م : و لا يجوز وطؤها الكافرة بنكاح و لا بملك بين إلا الكتائيات ، فكاح غير لكتائيه لا يجوز للسلم بحال . و سكاح الكتائية جائز للسلم سواء كانت حرة أو غير حرة . و فى الهداية . و لافرق بين "كتائية حرة و الأمة" م : غير أنها إذا كانت حرة و تزوجها المسلم فى دار الإسلام جاز نكاحها [ من غير كراهة . و إن تزوجها فى دار الحرب يجوز نكاحها و يكره . هكذا ذكر محمد رحمه الله فى الأصل . . فى الخاتنة : فان خرج بها إلى دار الإسلام أتيا على الكاح . اختلف المشايخ فى الكراهية قال بعضهم : إنما يكره إذا كان من قصده أن يتوطئ عمة . و قال بعضهم . إنما يكره إذا كان من قصده أن يطأها ته . كما قال محمد رحمه الله فى العارى دا دخل دار الحرب بأمة يكره له أن يسأها ته . و قال بعضهم : إنما يكره إذا كان من قصده أن يستولدها ته .

و فى شرح الطحاوى : المسلم إذا تزوج ذمية فله أن يمنعها عن الخروج إلى الكنائس و البيع و بيت البار ، و ليس عليه إجبارها على العمل من دم الحيض و النفاس و اجتناب . و فى الحية . . يجوز نكاح الصابئة للسلم عند أبى حنيفة . و عند أبى يوسف و محمد لا يجوز لأنهم عدما قوم يعبدون الكواكب . لا كتاب لهم ، و أصل الاختلاف أنهم هل من أهل الكتاب ؟ فلو ثبت أنهم من أهل الكتاب لم يقع الاختلاف .



وفي المراجعة : غائب أحبره عدل أو عبد أو محدود في القذف قد تاب أن امرأته ارتدت : له أن يزوج أربعا سواها . وفي الحجة : سئل الإمام ناصر الدين أبو القاسم السمرقندي عن قوم يلاذ ما وراء الهر يقال لهم « سبيل جامكان » وهم الميضة هل يجوز أنكحتهم لأهل الإسلام ؟ قال : إذا كانوا يظهرون الإسلام يجوز أنكحتهم ، وإن كانوا يظهرون الكفر لا يجوز وهم من الكافرين ، وإن كانوا يظهرون الإسلام ثم يظهرون الكفر فهم مرتدون لا يجوز نكاح نسائهم لنا . قال الخطابي : رأيت يبلغ رجلا اسلم ويضع أنه كان منهم وكان يختلف إلى المجلس ويدعى الإلادة وطلب النصيحة فسأله يوما عن سرهم وخبرهم ؟ فقال : لأنهم قوم من بقية عبدة العجل من بني إسرائيل ولهم عظام يزعمون أنها عظام مجمل بني إسرائيل يبدونها ؛ فإن كانوا كذلك فصح قول أبي حنيفة لأنهم قوم من أهل الكتاب .

وفي الولولية : العبد والمكاتب لو تزوج مولاته لم يجر .

م : والمرتدة لا يجوز نكاحها مع أحد ، وكذلك المرتد لا يجوز نكاحه مع أحد . وفي الهداية : مسلمة ولا كاهنة ولا مرتدة .

م : وإذا تزوج الرجل بحارية من اكتساب مكاتبه لا يجوز ، ولو تزوج بحارية ثم اشتراها المكاتب لا يفسد النكاح ، وكذلك المكاتب إذا تزوج بحارية من اكتسابه لا يجوز . وفي التجريد : ولو اشترى المأذون أو المدبر زوجته لم يفسد النكاح .

م : وإذا زوج الرجل ابنته وهي بالغة برضاها من مكاتبه أو من عبده يجوز ، فإن مات المولى ولم يدع مالا سوى هذا المكاتب وترك ابنته هذه وعصبة لم يفسد النكاح لأن المرأة لا تملك شيئا من ربة زوجها ؛ ولو فسد النكاح في هذه الصورة لفسد من هذا الوجه ، وفي الولولية : إلا أن يجرى المكاتب ، فإن طلقها المكاتب فإن كان الطلاق رجسيا كان له أن يرأبها ، وإن كان الطلاق بائنا ليس له أن يتزوجها ، وإن لم يكن شيء من ذلك ولكن مات المكاتب وترك ثلاثة آلاف درهم فانه يبدأ بالهر لأنه أقوى من

بدل الكتابة ثم يستوفى بدل الكتابة فيحكم بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته ، و يكون ذلك ميراثا عن مولى المكاتب : النصف للبنت و النصف للعصبة ، فبقسم بين بنته و بين عصبتها ، بقى منها ألف ويكون ميراثا عن المكاتب لورثته لأننا حكمنا بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته فيكون للبنت الربع بحكم الزوجية و الباقي للعصبة بحكم العسوبة ، وإن لم تكن البنت في نكاحه فلا شيء لها من هذه الألف و هى للعصبة ، و عليها عدة الوفاة أربعة أشهر و عشرا دخل بها الزوج أو لم يدخل ؛ و لو لم يمت المكاتب و لكن عجز فسد النكاح لأنها ملكت نصف رقبه زوجها .

و فى جامع الجوامع : تروج امرأة فى عقدة و ثنتين فى عقدة و ثلاثا فى عقدة و لا يعلم ، أما الأولى صح نكاحها على كل حال و لها المسمى ، و أما العريقتان فالبيان للى الزوج حال حياتها أو موتها فعلا أو قولا ، فن ظهر فسادها لا مهر لها و لا ميراث ، و إن لم يقين و مات و لم يكن دخل بواحدة منهن ، ذكر فى المصنوع : فيراث النساء و هو الربع عند عدم الولد و الثمن مع الولد ينهن على أربع و عشرين سهما : سبع للى تزوجها وحدها اتفاقا و الباقي نصفه للثنتين و نصفه للثلاث عند أبى حنيفة ، و قالوا : ثمانية أسهم من الباقي للثنتين و تسعة أسهم للثلاث على اختلاف تعريضها

و فى جامع الجوامع : تزوجت زوجين فى عقد فسد و لو كان لأحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر و لها جميع المسمى - ' قبل عددها ، و عنده نصف المسمى ' . و فى الظهيرية : عبد تزوج أثنين بأذن مولاهما ثم اشتراها رجل و ادعى أنها ولداه و مثلها بولد لمثله فيها ولداه .

و فى الهداية : و يجوز للحرم و المحرمة أن يتزوجا فى حالة الإحرام ، و قال : الشافعى لا يجوز ، و تزويج ولى المحرم و ليه على هذا الخلاف .

و فى السراجية و لا يجوز المناكحة بين بنى آدم و الجن و إنسان الماء لاختلف

الجنس . وفيها : نكاح المكره . السكران صحيح ونكاح الصبي لا .

م : ذكر الشيخ الإمام أبو حفص السفكردى رحمه الله في فوائده أنه لا يجوز للرجل الحنفي أن يزوجه ابنته من الشفعى . وعن بعض مشايخنا أنه يجوز ، وعن الشيخ الإمام أبى بكر محمد بن الفضل أن من قال « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » يكفر في الحال فلي قبض هذا لا يجوز المناكحة بنا ويذهب أصلاً . وفي الذخيرة : سئل الشيخ أبو الحسن الرستغنى عن المناكحة بنا : بين الممتزلة ؟ فقال : لا يجوز لأنهم عندنا كفار لأن من مذهبهم أن من يعتقد غير مذهب الاعتزال فهو ليس بمسلم بل هو مرتد ، وحكى عن معتزلى أنه كان يأكل ذبائح اليهود والنصارى ولا يأكل ذبائح المسلمين وكان يقول « هم مرتدون وذبيحة المرتد حرام » من كان مذهبه هذا لا شك في كفره وارتداده ، والتبى عليه السلام قال القدرية يحرس هذه الأمة .

وفي الفتاوى الخلاصة : شفعية المذهب إذا روجت نفسها من حنفي بغير إذن وليها والولى كاره لذلك صح النكاح . وفي جامع الجوامع : الممتزلة التى لا ترى الرحمة من الله على عباده واجبة وقالت بخلق الجنة والنار جاز المناكحة معهم وكذا الرافضية التى رأت تفضيل أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أما أحب علياً ، أما لو فضلت علياً رضى الله عنه ولم تره صاحباً وراه نبياً أو شريكاً لا ، لأنها كافرة لا مله لها . وتزوج قدرية لا يجوز ، وكذا القرامطية والجهمية كالممتزلة وغيرهن أفضل .

وفي النسفية : شفعوية بكر بالغه لو روجت نفسها من شفعوى وسئلت عن ذلك أجيب أنه صحيح وإن كان لا يصح ذلك عند الشافعى ، والزوجان يتقدان ذلك المذهب ولكننا إذا كنا نعتقد خطأ مذهب في ذلك ، سئلتنا وجب علينا أن نجيب على ما نعتقد ، أما إذا قيل : ما جواب الشافعى في ذلك هل يصح عنده ؟ يجب أن يقال : صح عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

## الفصل التاسع في النكاح الفاسد وأحكامه

و في الحجة : لا بد لك من معرفة أصل في هذا الفصل ، و هو أن كل موضع يقع النكاح فاسداً أو المهر فاسداً والنكاح صحيحاً يجب مهر المثل و لكن بشرط الدخول . أما النكاح الصحيح و المهر الفاسد نحو ما إذا تزوجها على غر أو خبز و هما مسلمان فالنكاح جائز و لها مهر مثلها ، و أما النكاح الفاسد نحو ما إذا تزوجها في نكاح الغير أو عدة الغير . و في السفاق : أو نكاح الأخت في عدة الأخت في إطلاق البائن أو النكاح الخامسة في عدة الرابعة أو نكاح الأمة على الحرمة أو بلا شهود و سميها مهراً فالنكاح فاسد .

م : إذا وقع النكاح فاسداً و فرق القاضي بين الزوجين فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها و لا عدة . و في الحجة : و كذا الخلوة بلا وطء ، م . فإن كان قد دخل بها فلها الأقل مما سمي لها و من مهر المثل إن كان ثمة مسمى ، و إن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل بالغا ما بلغ ، و نجب العدة ، و يعتبر الجماع في القبل حتى يصير مستوفياً المعقود عليه . و في الشامل : إذا أنها في الدبر في النكاح الفاسد لا يجب المهر .

م : و لكل واحد من الزوجين فسخ النكاح بغير محضر من صاحبه عند بعض المشايخ ، و عند بعضهم إن لم يدخل بها فكذلك الجواب . و إن دخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ إلا بمحضر من صاحبه . كما في البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ بغير محضر من صاحبه قبل القبض : ليس له ذلك بعد القبض .

و في الهداية : و يعتبر ابتداءها . أي العدة من وقت التفريق لا من آخر الوطءات هو الصحيح ، و في السفاق : و عند زفر من آخر الوطءات حتى إذا وطئ في النكاح الفاسد ثم رأت ثلاث حيض ثم فرق القاضي تمت عدتها . و عند زفر صارت عدتها منقضية . و في الأخيرة : و ثبت نسب ولدها و يعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى .

م : وإذا فرق القاضي بين الزوجين بحكم فساد النكاح ، وكان ذلك بعد الدخول بها حتى وجب عليها المدة ثم تزوجها نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول بها فلها المهر الثاني كاملا وعليها عدة مستقلة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد يجب نصف المهر الثاني ويلزمها بقية العدة الأولى ، فكذلك لو كان النكاح الأول صحيحا وطلقها تطليقة بائنة بعد ما دخل بها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها في النكاح الثاني قبل الدخول بها فلها المهر الثاني كاملا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، فالحاصل أن الدخول في النكاح الأول دخول في النكاح الثاني . إذا حصل النكاح في العدة وأجمعوا على أن النكاح الثاني لو كان فاسدا وفرق بينها قبل الدخول بها في النكاح الثاني لا يجب المهر الثاني لتمكنه من الدخول شرعا وذلك بالعقد الفاسد لا يكون ، وبهذا الطريق قلنا : إن الخلوة في العقد الفاسد لا توجب المهر والعدة - هذه الجملة في نكاح الأصل ، وفي التفريد : وفي كل محل لا يجوز الجمع لو وجد على الترتيب فالثاني يفسد دون الأول ولا مهر لها ولا عدة عليها إن لم يدخل بها ، فإن دخل بها فليها العدة ولها الأقل مما سمي ومن مهر مثلها .

م : رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا لمجاءت بولد إلى ستة أشهر ثبت النسب ، والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وذلك ستة أشهر من وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد رحمه الله من وقت الدخول ، قال الفقيه أبو الليث : والفتوى على قول محمد رحمه الله . وفي الكبرى : وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه إلا أن يقول : « هذا الولد مني » ولم يقل : « من الزنا » . م : وذكر في كتاب الدعوى من الأصل : إذا تزوجت الأمة بغير إذن مولاهما ودخل بها الزوج [ ثم ولدت لسته أشهر منذ تزوجها فادعاه المولى ( الزوج ) فهو ابن الزوج ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : في هذه المسألة دليل على أن الفرائض ينقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله بعض مشايخنا

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب النكاح - النكاح الفاسد ، أحكامه ) ج - ٣

إنه لا ينعقد في النكاح الفاسد إلا بالدخول ، | وذر شيخ الإسلام ار الفراش لا ينعقد في النكاح الفاسد [لا بالدخول] - و تأويل هذه المسألة على ما ذكره شيخ الإسلام أن الدخول عقيب النكاح بلا فصل فتكون المدة من وقت النكاح ومن وقت الدخول سواء . إذا تزوجها نكاحا فاسدا وخلا بها وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول فمن أبي يوسف روايتان : في رواية قال : ثبت النسب [ و يجب المهر والعدة ، و في رواية قال : لا يثبت النسب ] ولا يجب المهر ولا العدة وهو قول زفر . وإن لم يخل بها لا يلزمه الولد .

و في جامع الجوامع : تزوج صغيرتين فادعى رجل أنها بنتاه و صدقته الام ثبت نسبها وفسد النكاح ولا مهر استحسانا ، و قياسا يجب مهر بينهما كما لو ادعى بعد طلاقها . زوج أمه الصغيرة فادعى أنها ابنته ثبت النسب و النكاح بحاله إن كان كفوا وإلا له الفسخ استحسانا و قياسا .

و في الفتاوى الخلاصة : المطلقة إذا تزوجت ثم قالت « كنت معتدة » ينظر : إن كان بين الطلاق الأول وتزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح ، و إن كان شهران فصاعدا لا تصدق و صح النكاح . و في الهداية : و إذا كانت الحرة تحت عبد فقالت لمولاه « أعتقه عني بألف » ففعل فسد النكاح - و في الوفاة : و الولاء لها ، و يقع عن كفارتها لو نوت ، و قال زفر : لا يفسد ، ولو قالت « أعتقه عني » ولم تسم مالا لم يفسد النكاح و الولاء للمعتق - وهذا عند أبي حنيفة ومحمد . و قال أبو يوسف : هذا و الأول سواء .

و في الظهيرية : و لو تزوج امرأة على حادثة ببنتها نكاحا فاسدا ودفع الحادثة إليها فأعتقتها قبل الدخول فالمعتق باطل ، وإن أعتقتها بعد الدخول فالمعتق جائز . و في الكافي : رجل تحته أمة قال لمولاه « أعتقها عني بألف » ففعل عتقت الأمة وفسد النكاح وللولى على الزوج ألف ، وأصله أن المعتق يقع عن الأمر عندنا

حتى يكون الولاء له و يخرج عن عهد الكفارة لو نواه . و عند رفر و الشافعي رحمهما الله يقع عن المأمور . و في تجنيس خواهرزاده : و إن ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصا منه فسد النكاح .

م : الطلاق في النكاح الفاسد ليس بطلاق على الحقيقة بل هو متاركة حتى لا ينقص من عدد الطلاق ، و المتاركة في النكاح الفاسد لا يتحقق بدم مجيء كل واحد منهما إلى صاحبه و إنما يتحقق بالقول بأن يقول الزوج مثلا : تركتك . تركتها ، خليت سيلك ، خليت سيلاها .

### الفصل العاشر

في الإنكحة التي لا تتوقف على الإجازة ، و التي تتوقف على الإجازة

و لم تنفذ بدون الإجازة ، و ما يحتاج فيها إلى الإجازة

قال محمد في الزيادات : عبد أو مكاتب - و في الظهيرية : أو مدبرة أو أمة -

م : تزوج بغير إذن المولى توقف ذلك ، فإن عتق قبل إجازة المولى ينفذ ذلك العقد عليه من غير إجازة - و في الظهيرية : و كذا إذا أعتق المدبرة مولاهم . م : و الصبي إذا تزوج امرأة ثم بلغ إن أجاز ذلك العقد نفذ عند علانته الثلاثة ، و إن لم يجر لا يجرز . و في الظهيرية : اعلم بأن الإجازة تلحق الموقوف دون المفسوخ ، و العقد إنما يتوقف إذا كان له مجز رمان وجوده ، أما إذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل ، و هو بمنزلة ما لو زوج المكاتب عبده امرأة ثم عتق فأجاز العقد لم يجر لأنه لم يكن له مجز وقت المباشرة .

و اعلم بأن العقد النافذ إذا طرأ على غير نافذ من الجانبين يرضه ، و لو طرأ موقوف على نافذ من أحد الجانبين لا يرضه . و لو طرأ نافذ من أحد الجانبين على نافذ من

جاء برصه - يابه : رجل وكل رجلا بأن يروحه امرأة بألف فزوحها إياه على حسين ديارا بألفها أو بغير إدها ثم روحها بألف بمسح الأول ؛ ولو روح الوكيل بألف درهم بغير إدها ثم روحها بحسين بغير إدها ببق الأول ، فان أجارته جار و بطل الثاني لأن الأول كان بألفا من وجه .

و فى الخاية : إذا تروح الصعر أو الصعرة بغير إذن الولي فلما لم يحز بنكاحها حتى يميزا بعد البلوغ . ٤ : مكاتب رتوح عبده امرأة لم يحز و لم يتوقف ، ولو وكل المكاتب فذلك وكيلا كان التوكيل باطلا ، فلو روحه الوكيل قل عتق المكاتب لم يحز و لم يتوقف ، و لو روحه بعد عتق المكاتب توقف على إحارته . و لو تزوج عبد المكاتب بعه بغير إذن المكاتب لم يتوقف حتى لو عتق المكاتب و أجاره ذلك لا يحوز ، و لو تزوج بعد ما عتق المكاتب جار .

و لو وكل الصى رجلا بأن يروحه امرأة فزوحه الوكيل قبل البلوغ يتوقف على إجارة الولي و القاضى قبل البلوغ أو إجارته بعد البلوغ ، وإن روحه الوكيل امرأة بعد البلوغ يتوقف النكاح على الإجارة أيضا و لكن على إحاره الصى لا عبر . و فى تحنيس حواضراده فاب حضر الشهود العقد و لم يحضروا الإجارة جار . و فى جامع الجوامع : مضوى روح أمه الفريثم ورث أو اشترى قال أبو يوسف : إن حل فرجها بمسح وإلا له أن يميز ، و به قال أبو حنيفة . و فى الذخيرة : ولو أن رجلا روح رجلا امرأة بألف درهم بغير أمر واحد منها و حاطب عن المرأة أبوها و هى مكلفة حتى توقف النكاح على إحارتهما ثم إيهما جندا مكاحا على هذه المرأة بغير إذن الزوج و بغير أمرها محسين ديارا : توقف النكاحان على إحارتهما على أن يميزا أى الكاحين شاماً ، و لا يتفرض الأول بالثاني - هذا إذا حرى النكاحان بين الفضولين ، فأما إذا حرى بين الفضولى و المرأة بان روج المضوى امرأة برضاها من رجل بغير أمره بألف درهم حتى توقف على إحارة الزوج ثم إيهما جندا



النكاح - يعنى العضوى و المرأة . لذلك الرجل بخمسين ديناراً : ذكر أن النكاح الاول ينفسخ بالثانى ، حتى لو أجاز الزوج النكاح الاول لا تعمل لإجازته ، ولو أجاز الثانى صح العقد توقفاً .

م : قال فى الجامع : عبد زوجه رجل امرأين فى عقد بغير إذن و إذن مولاه ثم زوجه أيضاً امرأتين فى عقد كذلك - و فى الكافى : و إذا برضا النسوة - م : فلم يلفه حتى عتق فأى العقدين أجاز به ، و كذلك لو أجاز نكاح إحدى الاولين و نكاح إحدى الآخرين جاز أيضاً ، و لو أجاز نكاحين جملة بطل الكل . و لو أجاز نكاح الثلاث منهن بأعيانهن بطل نكاحهن ، فان أجاز نكاح الواحدة الباقية بعد ذلك صح ، و فى الكافى : و لو كانت الانكحة وقعت فى عقد لم تلحقها الإجازة أبداً .

م : حر تحت امرأة زوجه رجل أربع نسوة - أى بعقد - بغير أمره فلفه ذلك فأجاز نكاح بعضهن لم يحز لأن أصل الخطاب وقع فاسداً ، و لو زوج أربع نسوة فى عقود متفرقة فأجاز نكاح بعضهن جاز لأن هناك الخطاب ما وقع فاسداً . و إن أجاز نكاحهن فى هذه الصورة لم يحز و بطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهن لا يحوز . و لو ماتت امرأته قبل الإجازة فى العقد الواحد أو فى العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يحز - و فى الكافى : و لم يملك الإجازة إلا الثلاث ، و لو زوجه أختها فانت امرأته لم يملك الإجازة .

و فى الحاوى : سئل أبو القاسم عن تزوج بابة عمه فلفها فسكت ثم قالت بعد شهر « لا أرضى » قال : إن كانت بكراً أو ابن عمها وليها جاز النكاح . و قال الفقيه أبو الليث : هذا الجواب عند أبى يوسف فى القول الآخر خاصة ، وعند أبى حنيفة و محمد و أبى يوسف فى القول الاول لم يحز ، و لو استأمرها ابتداء فسكت فزوجها من عمه جاز إجماعاً .

و فيه : سئل أبو نصر الديوبى عن زوج ابنة بغير إذن فلما بلغ سكت ولم يتكلم بشئ غير أنه إذا دعاه الصهر إلى يته ضيفا أجابه ثم أبى أن يمحز النكاح ؟ قال : ليس ذلك بإجازة ، إلا إذا بنى بها ودخل بها لزمه النكاح . وفيه : سئل أبو نصر الديوبى عن زوج ابنة البالغ امرأة قبله وأجاز بقله أيمحز ؟ وإن هنأ الناس وقبل التهنئة أصبح ذلك ؟ قال : لا يمحز النكاح بواحد من هذين الوجهين . وكذا لو زوج الولي امرأة قبلتها فرضيت بقلها وهي ثيب ثم رده بلسانها قال : إن لم يوجد منها فضل يدل على رضاها فلها أن ترد لأن الرضا بالقلب غير معتبر .

وفي الأجناس : إذا تزوجت البالغة فقالت « لا أرضى » ثم رضيت بعد ذلك وأجازت لم يصح ، ولو طالبه زوجها بمهرها بعد ما زوجت أو التفقة تكون منها إجازة ، وكذا لو جامعها زوجها برضاها .

وسئل أبو القاسم عن زوج ابنة وأبى على ذلك شهور فقال الأب « إن بقى صغيرة وأنت غير كفوء ولم يمحز النكاح ، فخرجت الابنة وقالت « أنا بالغة ورضيت بالنكاح » قال : إن أقرت أن الأب زوجها وهي مدركة فالقول قولها وسقط كلام الأب . م : وفي نكاح الأصل : رجل تزوج أمة بغير إذن مولاهما ثم تزوج حرة ثم أجاز مولى الأمة نكاحها لم يمحز . وفي نوادر ابن سميعة : عن محمد عبد تزوج أمة [ ثم تزوج حرة ] ثم تزوج أمة ثم أجاز المولى نكاحهن جاز نكاح الأمة الأخيرة ، ولو كان دخل بكل واحدة منهن لم يمحز نكاح شئ منهن .

وفي نوادر ابن رستم عن محمد : عبد تزوج أمة ثم حرة بغير إذن المولى فبلغ المولى وأجاز النكاحين فنكاح الحرة جائز ونكاح الأمة باطل ، ولو كان تزوج حرة ثم أمة بغير إذن المولى وأجاز المولى فنكاح الحرة جائز ونكاح الأمة باطل عند أبي حنيفة . وقال محمد : نكاح الأمة جائز ونكاح الحرة باطل .

## وما يتصل بهذا الفصل انتقال الإجازة

### إلى غير من توقف العقد عليه

يجب أن يعلم أن العقد قد يتوقف على إجازة الغير ثم ينتقل الإجازة إلى غيره ، و يصح بإجازته و قد لا يصح انتقال الإجازة إلى غيره - بيان الأول : إذا زوج رجل بنت أخيه من ابنه و هما صغيران و لابنة أخيه أب و مات الأب قبل إجازة النكاح فأجاز العم هذا النكاح قبل بلوغها : صححت الإجازة و نفذ النكاح ، و كذلك إذا زوج الرجل ابنه البالغ من امرأة بغير إذن الابن فلم يملكه حتى صار معتوها فأجاز الأب ذلك النكاح جاز ، و لذلك العبد إذا تزوج بغير إذن المولى ثم خرج عن ملكه إلى ملك غيره و أجاز الثاني النكاح صح إجازته و نفذ العقد ، و كذلك الأمة إذا زوجت نفسها بغير إذن المولى فخرجت عن ملكه إلى ملك غيره بالهبة أو بالبيع أو بالإرث إر لم يحل فرجها لذلك الثاني بأن ورثها جماعة أو ورثها انه و كان الميت وطأها أو باعها أو وهبها من جماعة أو من ابنه و كان الأب وطأها فظواهر الإجازة .

و بيان الثاني : إذا كانت الجارية تحل للثاني فهذه الصورة بأن وهبها من أجنبي أو باعها من أجنبي أو من ابنه و لم يكن الأب وطأها أو ورثها ابنه و لم يكن الأب وطأها فإنه لا يصح الإجازة من الثاني و لا يصح النكاح بإجازة الثاني - و الأصل في جنس هذه المسائل أن الإجازة إنما لا يصح انتقالها إلى غير من يتوقف العقد عليه إذا ثبت الحل لذلك ، و هو معنى ما نقل عن المشايخ أن الحل البات إذا طرأ على الحل الموقوف أبطله ، أما إذا لم يثبت الحل لذلك الغير صح الانتقال إلى غير من توقف عليه .

و عن هذا قلنا : إن الجارية إذا تزوجت نفسها بغير إذن المولى و وطأها الزوج ثم باعها المولى من رجل صححت الإجازة من الثاني لأن وطئه الزوج يمنع ثبوت الحل للشترى فلم يرتفع الحل الموقوف - و الله أعلم .

## الفصل الحادى عشر فى معرفة الأولياء

يجب أن يعلم بأن الولى ، من كان من أهل الميراث وهو عاقل بالغ ، حتى لا تثبت الولاية للصبي والمجنون ، ولا تثبت للكافر على المسلم ، ولا للمسلم على الكافر ، ولا تثبت الولاية للمبد . وفى جامع الجوامع : كل قريب يرث منها له أن يزوجه إذا لم يكن أقرب منه عنده .

م : بعد هذا يحتاج إلى معرفة ترتيبهم فنقول : أقرب الأولياء إلى المرأة : الابن ، ثم ابن الابن وإن سفل . ثم الأب ، ثم الجد أب الأب وإن علا ، وفى المنظومة فى باب مالك :

ولا يل الجد الصغار فاعلم و يملك المبد النكاح فافهم

م : ثم الأخ لأب وأم ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ لأب وأم ، ثم ابن الأخ لأب وإن سفلوا ، ثم العم لأب وأم ، ثم العم لأب ، ثم ابن العم لأب وأم ، ثم ابن العم لأب وإن سفلوا ، ثم عم الأب لأب وأم ، ثم عم الأب لأب . ثم بنوهم على هذا الترتيب . وفى البنائيع : ثم عم الجد لأب وأم ، ثم عم الجد لأب ، ثم بنوهم على هذا الترتيب . م : ثم رجل هو أبعد العصباء إلى المرأة وهو ابن عم بعيد ، ثم مولى العتاقة عصبه . وفى شرح الطحاوى : الرجل المعتق والمرأة المعتقة فى ذلك سواء . م : ثم عصبه مولى العتاقة ، ثم الأم ، ثم ذوى الأرحام الأقرب فالأقرب ، وهذا قول أبى حنيفة وإنه استحسان ، وقال محمد : لا ولاية للام وقومها ولا لأحد من ذوى الأرحام ، وهو القياس ، وقول أبى يوسف مضطرب ، ذكر الطحاوى قوله مع أبى حنيفة وذكر القدورى قوله مع محمد والأصح أنه مع أبى حنيفة .

وفى الخلاصة : أولياء الصغير والصغيرة العصبه على ترتيب الإرث ، فإن لم يكن لهما عصبه يزوجه الإمام أو الحاكم ، وفى المشهور عن أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف الآخر : يليه كل قريب أو قرينة يرثها الأقرب فالأقرب ، وروى ابن زياد عن

أبي حنيفة وهو قولها: لا يليه إلا العصباء، وعليه الفتوى، وفي جامع الجوامع:  
وإن زوج غيره يقف على إجازته أو الحاكم.

وفي الظهيرية: وعند عدم العصباء ذوو الأرحام والمحارم أولياءه عند  
أبي حنيفة، فالأقرب عنده: الأم، ثم البنت، ثم بنت الابن، ثم بنت البنت، ثم بنت  
ابن الابن، ثم بنت بنت البنت، ثم الأخت لأب وأم، ثم الأخت لأب، ثم الأخ  
والأخت لأم، ثم أولادهم، ثم البنات والأخوال والحالات وأولادهم على هذا الترتيب.  
وإذا اجتمع الجد الفاسد والأخت فتد أبي حنيفة الولاية للجد، ثم بعد هؤلاء مولى  
الموالاة عند أبي حنيفة م: ثم السلطان، ثم القاضي ومن نصبه القاضي إذا شرط تزويج  
الصغار والصنائر في عهده فله الولاية، وإذا لم يشترط فلا ولاية له. وفي الخلاصة:  
وعند الشافعي لا يليه إلا الأب والجد، وفي الظهيرية: وما دام له قريب فالقاضي  
ليس يولى في قول أبي حنيفة، وعند صاحبه ما دام له عصب فالقاضي ليس يولى.

م: ثم إنما يحتاج إلى الولي في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة، وإذا  
زال الصغر والمجنون زال الولاية عندنا. وذكر في مجموع التوازل أن ولاية الأخت  
لأب وأم مقدمة على ولاية الأم. وفي الخلاصة الحاشية: قال الإمام النسفي: إنكاح  
الأخت والعمة وبنت الأخ وبنت المم التي من قبل الأب يجوز بالإجماع.

وفي الحجة: يجوز للقاضي أن يزوج الصغيرة مع وجود ابن العم أو غيره من  
الاولياء. قاله نصير بن يحيى، وقال شداد بن حكيم: لا ينبغي للقاضي أن يزوج الصغيرة  
حتى تصير مراقة وهي تمر عن نفسها وتطلب من القاضي التزويج. وفي الحاوي:  
سئل عن صغيرة زوجها القاضي ولها ابن عم حاضر؟ قال: لا يصح. وسئل عن امرأة  
زوجت ابنتها الصغيرة ولها أخ بالغ لم يجر ذلك فبلغت الصغيرة فأجازت النكاح؟ قال:  
مضى رد الأخ بطل النكاح فلا جواز إلا بتجديد النكاح، وإن لم يرد الأخ جاز إجازتها إذا  
كان الزوج كفوا.

م : مثل إسماعيل بن حماد عن امرأة جاءت إلى القاضي وقالت : إني أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرف أحد ، فإن القاضي يقول لها : إن لم تكوني قرشية ولا عرية - وفي الغيبة - ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة أحد - فقد أذنت لك . وفي الذخيرة : ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب المزارعة : لو أتت امرأة جاءت إلى القاضي وقالت : إن فلانا بخطبي وليس لي ولي زوجي منه ، فإن للقاضي أن يكلفها إقامة البينة على ما ادعت ، وإن شاء قال لها : زوجي نفسك إن كان الأمر كما وصفت ، و بعد إقامة البينة يلزم القاضي ما ادعته من غير خیار .

وفي الفتاوى المختصرة : المرأة إذا جاءت إلى رجل وقالت : أريد أن أتزوج نفسي وليس لي ولي ، قال محمد : ينفذ لها لأن محمدا رجعا إلى قول أبي حنيفة ، ولو جاءت إلى القاضي زوجها فإن عد أبي حنيفة النكاح بغير إذن نولي جائزاً ، كانت ثيباً أو مدبراً ، وحكى الشيخ الأستاذ س الصدر القاضي بزمان الدين رحمه الله : أنه ينبغي أن يعنى قول محمد ، وما ذكر محمد ترجمته ترجمة فاه قال في الأصل : لو وصلت ذلك لم أفرق بينها ، وحكى الفقيه أبو حمزة عن محمد ما يدل على ترجوع إلى قول أبي حنيفة فإنه روى أن امرأة جاءت إلى محمد رحمه الله قبل موته بثلاثة أيام فقالت : إني لي وليا لا زوجي إلا أن يأخذ مني ما لا كثيراً ، قال لها محمد : أوهي زوجي نفسك . وفي الغيبة : فإن كان لها ولي فإني أنزوج كان للقاضي أن يأذن لها بالتزوج ، وإن لم يكن لها ولي وإرادت الاحتياط برفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجه القاضي بأذن أو يأذن لها بالنكاح . إن أرهت أن ترفع الأمر إلى القاضي وطالت أباها بالتزوج فزعم الأب أنه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فأقام الأب ية على ذلك ؟ قالوا : لا يلتصق إلى . به لأنها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر ، وللأب أن يزوجه ، فإن أبي الأب رفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجه أو تنقد بنفسها ، قالوا : وذلك أولى لها من ترك النكاح . م : وإذا اجتمع للجنوة أب وابن فالابن أولى - في قول أبي حنيفة وإحدى

الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله - بالتزويج . وفي الظهيرية : و كذلك ابن الابن وإن سفل ، م : و قال محمد : الأب أولى ، وعلى هذا الاختلاف الجدة مع الابن ، وفي الحجة : الأولى أن يزوجه الابن برضا الأب ليكون الأمر مجتمعا عليه ، وفي الكافي : ولا فرق بين الجنون الأصلي والطارئ ، وقال زفر : إذا طرأ الجنون لم يحجز تزويجها ، وفي جامع الجوامع : وقال الشافعي : لا ولاية للابن إلا أن يكون من قبيلتها ، وفي التفريد : و اتفقوا أن التصرف في مالها للأب دون الابن . م : و ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن عند أبي يوسف رحمه الله إذا اجتمع الجد والابن فالابن أولى من الجد رواية واحدة .

وفي نوادر هشام : عن محمد رحمه الله : إذا كان الرجل مختلا وله ابن وأب فالتزويج إلى الابن عند أبي حنيفة رحمه الله والبيع إلى الأب ، وفي قولها إلى الأب ، وإذا اجتمع الجد ، الأخ لأب وأم أو لأب عند أبي حنيفة رحمه الله الجد أولى وعندهما يستويان كما في الميراث ، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه : الأصح عندي أن الجد أولى في الإنكاح عند الكل . وإذا اجتمع الابن والأخ لأب وأم أو لأب فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله الابن أولى ، وقال محمد . الأخ أولى .

وفي المنتقى : قال محمد رحمه الله : إذا كان للصغير والد أو جد لم يزوجه القاضي . وإن كان الأب فاسق أو الجد ينفى للقاضي أن يزوجهما من الكفو . وفي الخاتبة : والفاسق يلى تزويج الصغير والصغيرة عندا خلافاً للشافعي . وفي السراجية : القاضي إذا زوج الصغيرة من أبيه كان باطلا .

وفي الخاتبة : وإذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالأخوين والعمين فأيهما زوج جاز - وفي شرح الطحاوي : أجاز الآخر أم صمخ - خ : وإن زوجها على الثاقب جاز الأول دون الثاني ، وإن زوجها كل واحد منهما من رجل آخر توافقا معا أو لا يعلم أيهما أول بطل العقدان ، وقال مالك رحمه الله : لا ينفرد أحد الوليين بالإنكاح كما لا ينفرد واحد من المولين في العبد والأمة الممتقة ، فإن كان أحدهما أقرب

من الآخر فإنه يجوز نكاح الأقرب لا الأبعد تقدم أو تأخر، إلا إذا كان الأقرب غائبا  
غية منقطعة فنكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب، وإن وقعا معا فلا يجوز  
كلاهما، وكذلك إذا كان لا يدري السابق من اللاحق.

وفي الغاية. ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافا للشافعي. وفي  
الثيب لا يزوج بالإجماع. وإن زوج البكر البالغة العاقلة أبوها وهو كافر أو عبد فرضيت  
باللسان جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد: لا يجوز، وإن  
سكت لا يجوز بالإجماع.

م: وإن زوج الصغير أو الصغيرة أجد الأولياء فإن كان الأقرب حاصرا  
وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأجد على إجارته. وإن لم يكن من أهل الولاية  
بأن كان صغيرا أو كبيرا كافرا أو مجنونا جاز.

وإن كان الأقرب غائبا غية منقطعة حاز نكاح الأجد - وتكلموا في حد  
الغية المنقطعة. وأكثر المشايخ اشكلاهم فيه، وفي الدخيرة: وكذلك اختلفت  
الروايات فيه، وفي التجريد: والصحيح أن القوافل إذا كانت تصل في السنة  
عر مرة فليست بمنقطعة، وإن كانت لا تصل إلا مرة هي منقطعة، وفي النخبة:  
بعضهم قدروها بمسيرة سنة، وبعضهم قدروها بسيرة شهر. وبعضهم قدروها  
بانقطاع الخبر والقوافل، م: والأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره  
واستطلاع رايه فاتها الكفو الذي حصر الغية منقطعة. وإن كان لا يفوت فالتبة  
ليست بمنقطعة - وإلى هذا أشار في الكتاب فقال: أرايت لو كان في السواد  
ونحوه، أما كان يستطلع رأيهم أشار إلى المنع استطلاع الرأي، فمن المشايخ  
من لم يتجاوز عن هذا المقام، ومنهم من تجاوز عنه وقال: الكفو لا ينتظر  
أياما كثيرة ويُنظر قليلا فلا بد من حد فاصل بينها فقدرنا ذلك بثلاثة أيام ولياليها،



[وهو قول أوى عصمة ومحمد بن مقاتل، صلا حد الغيبة المقطعة على قولها ثلاثة أيام وليلاتها]، وهكذا كان يعنى الإمام على السندى فانه سئل عن صغيرة زوجته أمها ولها ولى بسف وهذا السؤال كان بخارا قال. قال من بخارا إلى نسب مسيرة سمر هي غيبة مقطعة، وقال القاضي الإمام هذا إذا روج الولي الأبعد، لا يعرف أن الولي الأقرب أن هو محور، وإن ظهر أنه في ذلك المصير لا محور، وفي الحاية: وعنه فتوى جماعه من المتأخرين، وفي الذكرى والصحيح ثلاثة أيام وليلاتها وهي مسيرة سم وبقي. وفي الحاية فإن كان الأقرب حوالا لا يوقف على أثره أو يبرر مفقودا لا يعرف مكانه أو محتيا في المد لا يوقف. له قال القاضي أبو الحسن بن السندى. يكون هذا علة العائب عنه مقطعة فإن كان روحها الأبعد ثم ظهر أن الأقرب كان محتيا في المصير حار سكاح الأبعد.

م: وإذا روج الأقرب من حيث هو لم ينعزل أحلف المشايخ فيه، وفي الحاية: وظاهر هو الحوار. فيه إذا غاب الأب - تنبذ الولاية إلى السلطان والعاصي عداش هي. رول روم رحمه الله لا روحه أحد حتى يحضر الأب أو زوجته وكيل الآف - م وفي لمسقى غير محمد ثم اد إدع أن له إلى حاضر أسحس أن تولى رجلا مزوحها. هكذا جاء من ابن عمر رضى الله عنها.

وفي الظهيرية: صمعه روحها ولها من كفو ثم قال له لب الولي، لا يصدق لكر سطر إن كانت ولايته ظاهرة جار السكاح، وإلا فلا. وفي الكافي: إذا مات زوج الصغيرة أو طفلها بعد ما دخلها ومعت عدتها لأبيها أن زوجها عدا. وفي الظهيرية: ولو كان للصغيرة ولين أحدهما أقرب والآخر أبعد [فروحها الأبعد حال قيام الأقرب حتى توقف على إجارة الأقرب ثم غاب الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد] لا محور ذلك السكاح الذي باشره الأبعد إلا بإجارة منه بعد تحول الولاية إليه. وفي واقعات الناطق. رجل روج ابنة البالغ امرأة بغير إذنه ثم جى الابن قبل

الإجازة ينبغي للاب أن يقول " قد أجزت النكاح على ابني " لأنه يملك إنشاء النكاح عليه فيملك الإجازة .

م : و الرجل الذي يول الصغير والصغيرة لا ولاية له في إنكاحها ، وكذلك الوصي لا ولاية له في إنكاح الصغير والصغيرة سواء أوصى إليه الأب بالنكاح أو لم بوص ، إلا إذا كان الوصي وليها فينشئ يملك الإنكاح بحكم الولاية لا بحكم الوصاية ، وفي الثانية : و روى هشام عن محمد رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله - وهو قول مالك : إن أوصى إليه الأب جاز له تزويج الصغير والصغيرة . وفي الظهيرية : و الجارية بين اثنين إذا جاءت بولد و ادعاء حتى يثبت النسب من كل واحد منها بنفرد كل واحد منهما بالتزويج .

م . سئل شيخ الإسلام عن رجل غاب غيبة متقطعة وله بنت صغيرة ورجلها أختها لآب و أم أو لآب . الأم حاضرة قال . إن لم يكن لها عصاة إلى من الأخت جاز النكاح . قل له : ألا تكون الأم أولى من الأخت ؟ قال . لا ، لأن الأخت لآب و أم من قوم الأب . النساء اللواتي من قوة الأب لها ولاية بالتزويج عند عدم العصات بإجماع من أصحابنا . هي . الأخت ، والعمة ، وبنت الأخ ، وبنت العم - ( وفي الظهيرية : وهي الأخت لآب و أم أو لآب ، والعمة . وبنت الأخ لآب . ) نعم . م . فأما بنت العم و النساء اللواتي من قبل الأم فهن ولاية عند أبي حنيفة . وعند محمد لا ولاية لهن . ما ذكر شيخ الإسلام . " أن النساء اللواتي من قبل الأب لها ولاية بالتزويج عند عدم العصات بإجماع من أصحابنا " مستقيم في الأخت لا في العمة و بنت الأخ و بنت العم لأنهن من جملة دوى الأرحام .

و في الظهيرية : سئل شيخ الإسلام عطاء بن حمزة عن أب الصغيرة إذا زوجها من صغير و قبل أبوه و كبر الصغيران و بينهما غيبة متقطعة و قد كان التزويج شهادة فسقة هل يجوز للقاضي أن يمتد إلى شاعى المذهب ليطلق النكاح بهذا السبب ؟ قال

نعم ، وللقاضى الحق أن يفعل ذلك بنفسه أيضا أخذا بهذا المذهب ، وإن لم يكن مذهباً له ، قال رضى الله عنه : وعندى هذا على قول أبى حنيفة بناء على أن القاضى إذا قضى بخلاف مذهبه نفذ عند أبى حنيفة خلافاً لها .

٢ : وإذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب و الجد ثم بلغا فلها الخيار عند أبى حنيفة و محمد رحمهما الله - و فى الخاتمة : و قال أبو يوسف رحمه الله : لا خيار لها ، ٣ : و لو زوجها أمها فبلغت فلها الخيار عند أبى حنيفة رحمه الله خلافاً لها على أصح الروايتين . والقاضى إذا زوج الصغير و الصغيرة ثم بلغا فلها الخيار فى أظهر الروايتين عند أبى حنيفة رحمه الله و هو قول محمد رحمه الله . إذا كان الوصى ولها و زوج الصغير أو الصغيرة و بلغ فله الخيار .

و فى العيون : معتومة زوجها عمها أو أخوها ثم عقلت فلها الخيار ، وإن كان زوجها أبوها أو جدتها فلا خيار لها . وإن زوج الممتومة ابنها فلا رواية فيه عن أبى حنيفة رحمه الله ، و فى الخاتمة : قالوا : ينبى أن لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الأب ، و عن محمد أن لها الخيار .

٣ : و يطل هذا الخيار فى جانبها بالسكوت إذا كانت بكرًا و لا يمتد إلى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت و هى بكر بطل خيارها ، وإن كانت ثيباً فى الأصل أو كانت بكرًا إلا أن الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت و لا بقيامها عن المجلس ، و إنما يطل خيارها إذا رضيت بالنكاح صريحاً أو بوجد منها فمل يستدل به على الرضا و ذلك نحو التمسكين من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك ، أما لو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فهى على خيارها . و فى السعائى : ثم المراد من المجلس هو مجلس صيرورتها بالغة بأن رأت الدم فى مجلس و قد كان بلغها خبر النكاح فسكنت و هى بكر ، أو مجلس بلوغ خبر النكاح و هى بكر بالغة فسكنت يطل الخيار فى الوجهين . و فى الخاتمة : وإن اختارت كما بلغت و أشهدت على ذلك صح ، و فى

الظهيرية : ولو قالت « أدركت أمس ، أو : علقت بالنكاح أمس و فسخت » لم تصدق إلا بحجة و بطل خيارها ، ولو قالت : « علقت الآن و فسخت » صح ، ولو قالت : « فسخت حين علقت » لم تصدق إلا بيينة . وفي الذخيرة : و كما ثبت خيار البلوغ للآثي ثبت للذكر ، و لا يكون القرعة إلا بقضاء القاضى ، ٢ : و لا يبطل هذا الخيار في جانبه بالسكوت ولهذا لا تعتبر إجازة الإنشاء بعد البلوغ . [ و سكوت الثيب و الغلام لا يجعل رضا بالإنشاء بعد البلوغ ] ، فكذا لا يجعل إجازة للعقد الذى سبق البلوغ ، و إنما يبطل خياره بتصريح الرضا أو بما يدل عليه من قربان المرأة أو تخييرها أو تسليم الصداق إليها . و هذا الخيار يبطل بالجهل لانه جهل في غير موضعه - و تفسير ذلك إذا علقت بالعقد ساعة ما بلغت و لكن جهلت بثبوت الخيار فسكتت بطل خيارها ، أما إذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار إذا علقت ، و إذا بلغت و سألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سلت على الشهود بطل خيار البلوغ .

و إذا وقعت القرعة بخيار البلوغ إذا لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت القرعة باختيار الزوج أو باختيار المرأة ، و إن كان دخل بها فلها المهر كاملا و وقت القرعة باختيار الزوج أو باختيار المرأة [ . و فى الوقاية : و إن مات أحدهما قبل التفريق بلغ أو لا ورثه الآخر . و فى الخلاصة النائية : و إن اختار أحدهما القرعة بخيار البلوغ ورد النكاح لم يكن ذلك ردا و لا يبطل العقد ما لم يقض به القاضى حتى لو مات أحدهما قبل القضاء يرثه الآخر ، بخلاف ما لو كان النكاح بعد البلوغ و رد حيث يبطل برده .

و فى جامع الجوامع : أدركت و لها الخيار و الزوج صغير يفرق إن طلبت . مسلم ارتد و لحق بدار الحرب و خلف امرأة و بنتا صغيرة فزوجها العم جاز و لها خيار البلوغ . و فى الحجية : الصبي إذا بلغ فاختار القرعة فى تزويج الولي إياه تكون فرقة بغير طلاق و بغير مهر إلا بالدخول ، فإذا دخل بها يجب المهر .

و لو زوجت الأم البنت و لها ولي من العشرة فبلغت بعد ما دخل بها الزوج ثم اختارت نفسها قال إذا ردت النكاح حين بلغت صار مرددا بقضاء أو بغير قضاء ،

ولو أجاز الولي وقد بلغت ولم تطاوع الزوج لا تقع الفرقة إلا بقضاء القاضي .  
 و في السخاق : ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق ، و قائده تظهر في  
 موضعين : أحدهما أن الفرقة إذا وقعت بخيار البلوغ ثم تنكحاً يملك الزوج ثلاث تطبيقات ،  
 و الثاني أن الفرقة إذا كانت قبل الدخول لا يجب نصف المسمى بخلاف الطلاق قبل  
 الدخول . و ذكر الإمام الترقاشي : ثم الفرقة التي تختص بقضاء القاضي - هي الفرقة  
 بالجـب<sup>١</sup> و العنة<sup>٢</sup> و اللعان و إباحة الزوج الإسلام - هو طلاق ، و خيار البلوغ و عدم  
 الكفاة و نقصان في المهر : فسخ .

٣ : إبراهيم عن محمد رحمه الله . يسئ للصغيرة أن تختار نفسها مع رؤية الدم .  
 قلت : فإن رأت الدم في خوف الليل ؟ قال : ينبغي أن تقول بلسانها : قد فسخت النكاح ،  
 و تشهد إذا أصحت ، تقول : رأيت الدم الآن ، لأنها لا تصدق أن تقول : رأيت بالليل  
 و فسخت النكاح . قال إبراهيم قلت لمحمد رحمه الله و سئها ذلك ؟ قال نعم  
 قال هشام سألت محمد عن الصغيرة التي زوجها عنها إذا حاضت فقالت : الحمد لله  
 قد اخترت ، فهي سحر حرمها . فإن بعثت خادمها حرم حاضت يدعو شهود لتشهدهم  
 ثم تقدر على الشهود و هي في موضع منقطع عن الدار فبنت أو لا عدد على الشهود ؟  
 قال : لزمها النكاح . لا يجوز هذا عندنا . من سمع من محمد رحمه الله . إذا حدرت نفسها  
 و أشهدت على ذلك و لم تقدم إلى القاضي شهر - هي على خيارها ما لم يمدح من نفسها .  
 إذا زوج القاضي صمده لا ولي لها و لم يسل سلطان أدن للقاضي في تزويج  
 الصغار ثم أدن له في ذلك فأجاز ذلك النكاح : لم يجوز . وإن كان قد أدن له من " تزويج  
 مروج جار ، هكذا ذكر في فتاوى الفصيح . و على منس قول محمد رحمه الله في الجامع :  
 العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم أدن المولى له في النكاح فأجاز ذلك النكاح  
 أنه يجوز استحصالاً .

و الفضولي إذا زوج رجلاً امرأة بغير أمره ثم إن الزوج وكله أن زوجته امرأة

(١) الحب : انقطع أي كونه مقطوع الذكر (٢) أد كونه عبداً وهو الذي لا يقدر على الجماع .

فاجار ذلك النكاح انه يجوز استحسانا . مثل الشيخ الإسلام الاءرخندى من صغيره لما  
اخ لا بزوحها فزوحها القاضى بغير امر الاخ قال : لا يصح النكاح إلا إذا كان الاخ  
غائبا أو غاضلا فخذ بحذر .

و إذا روح الأب أو الحد الصغير امرأة بأكثر من مهر مثلها أو روح الصغيرة  
بأقل من مهر مثلها إن كان لربها . نقصان بحث تغار الدر في مثله يجوز  
بالاتفاق ، وكذلك الحوب في غير الأب و الحد من سائر أولياء . و جامع الجامع  
، كذا الوكيل - م . أم إذا كانت الردة نقصان فاحتسب بحيث لا تنه . لئلا في  
مثله في الأب الحد قال أنه مسفة صح النكاح و صر خط و الزيادة . وفي لرجه :  
إلا إذا علم أنه صل بمجاة رفسا . هل أبو يوسف و محمد لا يجوز أن يس ما دا  
لا يجوز ؟ النكاح و التسمية ؟ . روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله أن النكاح  
جاء . و التسمية لا يجوز . و ذكر هشام بن محمد رحمه الله أن النكاح جائز . و في الجامع الصغير  
عليها أن "نكاح لا يجوز ، و أجمعوا على أن عمر الأب و الحد نو راد أو عص بحث لا مع  
النس في مثله أنه لا يحرم "نكاح حتى لو أجار ذلك بعد اللوغ لا تعمل بجار . و أجمعوا  
على أن الأب و الحد نو روح أمة أمه الصغير بأقل من مهر المثل أنه لا يجوز أنكاح .

إذا كان الرجل يحرم و يبقى هل تثبت ولاية الغير عليه في حال حونه ؟ ذكر  
الشيخ الإمام تميم الأئمة الحلوى رحمه الله في ادب القاضى في شهادته لأعمى أنه إذا  
كان يحرم يوما أو يومين فهو بمنزلة المعصى عليه لا تثبت للغير عليه ولاية في حال حونه  
و تقل شهادته في حال إفاته . أما لجوب انطلق بوجوب الولاية ، و قدر في بعض  
مواضع بأثر من السنة في قول أبي يوسف . محمد قدره أولا شهر ثم رجع و قدره  
بالسنة . و في الذخيرة : و هذا آخر أقوله ، و في قصايا البوارل من محمد أنه قدره بسنة  
أشهر ، و في الخاتمة : و عن أبي يوسف - رحمه الله أب رجع إلى قول محمد . م . و في  
واقعات الناطق قدر المطلق في قول أبي حنيفة و أن يوسف بالشهر . و في ما دون

خو امرزاده : و به يقى لا محالة<sup>١</sup> ، و فى الذخيرة : وإذا جن الولي جنونا مطبقاً تزول ولايته ، فان كان يحرر و يقيق لا تزول ولايته و ينفذ تصرفه فى حال الإفاقة - ٢ : و الحاصل أن فى حق الصلوات الخنون المطبق مقدر بست صلوات ، و فى الصوم لشهر ، و فى الزكاة و ما سواها على الخلاف . وإذا عرفت حد الجنون المطبق فغير المطبق ما دونه ، و هو المراد من قوله فى الكتاب « يحسن و يقيق » .

و فى اخر فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث : رجل زوج ابنه الكبير امرأة فلم يحرر الابن حتى جن جنونا مطبقاً فأجار الأب ذلك النكاح جاز . و فى الذخيرة : و ذكر الفقيه أبو بكر فى غير هذه الصورة خلافاً فقال : الابن إذا بلغ عاقلًا ثم جن أو عته صلى قول أبى يوسف رحمه الله لا تعود ولاية الأب قياساً حتى لو تصرف فى ماله أو زوج امرأة لا يحرز بل تعود الولاية إلى القاضى . و على قول محمد تعود الولاية إلى الأب استحساناً ، و قال الفقيه أبو بكر الميداى : تعود ولاية الأب إليه عند علمائنا الثلاثة . و قال زفر رحمه الله . لا تعود بل تعود إلى السلطان .

و الأب إذا عته لا تثبت للابن ولاية التصرف فى ماله ، و هل تثبت له ولاية التزويج ؟ ذكر شمس الأئمة فى اخر إرفان الأب للصلى و المعتوه أن على قول من يقول تثبت للأب ولاية تزويج الاس : إذا جن الابن تثبت الولاية للابن هاهنا . و على قول من يقول لا تثبت للأب ولاية التزويج : لا تثبت ولاية الابن .

م : و إذا أقر الولي على له الصغير بالنكاح فان قال « كنت زوجت ابنتى الصغيرة مرفلان » أو : زوجت لابنى الصغير امرأة فلام أسس ، فعلى قول أبى حنيفة لا يصدق الأب على ذلك ، وإن صدقته المرأة أو الزوج مالم يشهد بذلك شاهدان أو يصدقان بعد الإدراك ، و إنما يتبين هذا فيما إذا أقر الولي عليها بالنكاح ثم ادركا فتكديها أو أقام المدعى عليها شاهدين بعد البلوغ باقرار الولي عليها بالنكاح فى حالة الصغر ، و كذلك على هذا الوكيل بالنكاح من جانب الرجل أو المرأة إذا أقر على موكله بالنكاح ، و فى (١) كذا العبارة فى جميع النسخ .

الحثانية : و كذلك مولى العبد إذا أقر بالنكاح و مولى الأمة يصدق بالإجماع .

م : و ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى فى آخر باب النكاح بغير شهود أن على رواية كتاب الطلاق الخلاف فى إقرار الولى بالنكاح على الصغير ، و أما إقرار الوكيل فجائز [ على الموكل عند أبى حنيفة رحمه الله ] إذا كان الأمر مقرا بأنه أمره بفعله [ ، قال رحمه الله : الأصح أن الخلاف فى الكل . و فى الحثانية : و لو أنكر العبد قبل العتق أو بعده لم يصح عليه إقرار المولى فى قول أبى حنيفة رحمه الله .

### و مما يتصل بهذا الفصل مسألة النكاح بغير ولي

الحرّة العاقلة البالغة إذا زوجت نفسها من رجل هو كفولها أو ليس بكفولها - و فى الحثانية : بكرة كانت أو ثيبا - م . فنقد النكاح فى ظاهر رواية أبى حنيفة رحمه الله ، و هو قول أبى يوسف أخرا ، إلا أن الزوج إذا لم يكن كفولا فلاولياء حتى الاعتراض . و روى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله أن الزوج إذا لم يكن كفولا لا ينفذ النكاح ، و كان أبو يوسف أولا يقول : يتوقف النكاح إلى أن يحضره الولى أو الحاكم على كل حال ، و هو قول محمد رحمه الله ، و صح رجوع محمد إلى قول أبى حنيفة و أبى يوسف رحمه الله أخرا ، و فى الحثانية . و المختار فى زماننا للفتوى رواية الحسن ، و قال أبو يوسف : الأحوط أن يحمل المقدم موقوفا على إجازة الولى لأن الزوج إذا لم يكن كفولا يصح فسخ الولى . وإن كان كفولا لا يصح فسخه . فإن كان الزوج طلقها قبل المرافعة إلى القاضى و هو كفو صح طلاقه عليها ، و كذلك الإيلاء و الظهار . و إن مات أحدهما يتوارثان ، و على قول محمد رحمه الله إذا طلقها زوجها قبل المرافعة إلى القاضى يكون متاركة حتى لو أجاز الولى بعد ذلك نكاح المرأة لا تصح إحارته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق ، و إن طلقها هذا الرجل ثلاثا كره له أن يتزوجها قبل التزوج بزوجة آخر ، و أجمعوا على أنها لو أقرت بالنكاح صح إقرارها .

و فى الهداية : و قال مالك و الشافعى : النكاح لا ينعقد بعبارة النساء أصلا - فى الكافى : سواء زوجت نفسها أو بنتها أو أمها و توكلت بالنكاح من الغير أو زوجت نفسها



بإذن الولي . وفي السفاق : . من العشاء من قول . إن كانت غنية شريفة لم يحرم تزويجها نفسها بغير رضا الولي . وإن كانت فقيرة خبيثة يحرم . ومنهم من فصل بين البكر والثيب وهو قول أصحاب الظواهر .

م : وإذا قصرت في مهر مثلها فللاولياء حق المخاصمة مع الزوج حتى يبلغ تمام مهر مثلها أو يهرق القاضى بينهما . وإذا فرو القاضى لا يجب لها إلا المسمى في العقد ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله ليس للاولياء حق المخاصمة و جاز النكاح بما سمحت . وقول محمد رحمه الله لا يتأتى في هذه المسألة ؛ إنما يتأتى في مسألة أخرى . أن السلطان إذا أكره رجلاً لزوج موليته من كفو بأقل من مهر مثلها ؛ رضيت المرأة بذلك ثم زال الإكراه فلولي حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها أو يهرق القاضى بينهما ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا حق للولي في ذلك ، وكذلك إذا كانت المرأة مكروهة إذا زال الإكراه على قول أبي حنيفة حق الخصومة للمرأة مع الولي . وعلى قولها حق الخصومة للولي لا غير ، وهو بناء على أن الحق إلى تمام مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله للمرأة وللأولياء حق الكفاءة . وعندهم الحق للمرأة لا غير ، فإن أسرت أحداً حتى زوجها فهو على هذا الخلاف . فإن طلبها الزوج " قبل إجباره الولي أو الحاكم فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أخراً : لا يحل له أن يتزوجها قبل التزوج . بزواج آخر ، وكذلك على قول محمد رحمه الله على القول المرجوع إليه . وعلى قوله الأول يسكره له التزوج قبل التزوج بزواج آخر لكن لا يحرم .

وفي الذخيرة : لو أن المرأة أكرهت على تزوج الرجل على ألف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف درهم زوجها أولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكره ، ثم هل للمرأة أو للاولياء حق الاعتراض على هذا النكاح ؟ فالمسألة على وجهين : إما أن

(١) هكذا في النسخ الموجودة عندنا ، والذي يشهد به سياق الكلام وسياقه " للمرأة "

مكان " الولي " هو الصحيح ، وكذا هو في الفتاوى الهندية (٢) أي ثلاثة .

يكون الزوج دخل بها أو لم يدخل بها ، وكل وجه من هذا على وجهين : إما إن رضيت المرأة بما سعى لها من الصداق أو لم ترض ، وكل وجه من هذا على وجهين : إما أن يكون الزوج كفوا لها أو غير كفو - فصارت المسألة على ستة أوجه : فإن كان الزوج لم يدخل بها وقد رضيت المرأة بما سعى لها من الصداق فإن كان الزوج كفوا لها يكون للأولياء حق الاعتراض [ عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ليس لهم حق الاعتراض ] ، هذا إذا كان الزوج كفوا لها فأما إذا كان غير كفو لها فلا أولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا ، [ هذا إذا رضيت المرأة بما سعى لها من المهر فأما إذا لم ترض المرأة بما سعى لها من المهر فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا ] سواء كان الزوج كفوا لها أو لم يكن وهذا بخلاف بين أصحابنا رحمهم الله ، ففي هذه الصورة إن لم يكن الزوج كفوا فلا أولياء حق الاعتراض [ وإن كان الزوج كفوا فلهم حق الاعتراض ] عند أبي حنيفة رحمه الله . وعندهما ليس لهم حق الاعتراض ، ثم إذا كان الزوج كفوا ، رفضت الأمر إلى الحاكم بغير الحاكم زوجها فيقول له : إما أن تتر مهرها أو ترمي بكها ، فإن أتم لها مهرها نفذ النكاح . وإن أبي الزيادة يفرق بينهما ولا مهر لها . وعندهما ليس له حق الاعتراض - هذا الذي ذكرنا إذا لم يكن دخل بها فأما إذا كان الزوج دخل بها فهذا على وجهين : إما أن يدخل بها وهي مكروهة أو طائمه ، فإن دخل بها وهي مكروهة فإن كان الزوج كفو فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد . وإن لم يكن الزوج كفوا لها فلا أولياء ، والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة ، فأما إذا دخل بها وهي طائمة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فالجواب كالجواب فيما إذا رضيت رضا فيكون للأولياء حق الاعتراض بسبب نقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ، وإن كان الزوج غير كفو فلا أولياء حق الاعتراض على هذا النكاح في قولهم جميعا : عند أبي حنيفة رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصان المهر ، وعندهما لعدم الكفاءة .

وفيها ١: رجل أكره بوعيد قتل أو تلف عضو أو ضرب يخاف منه تلف نفسه أو عضوه حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف درهم ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح جائزا ويكون للمرأة من عشرة آلاف درهم مهر مثلها ألف درهم والتسمية فاسدة و يبطل الفضل، وإن كان الوعيد بحبس فهذا لا يكون إكراها في حق النكاح فيكون نكاح طائع، وإذا فسدت التسمية كان لها مهر مثلها ألف درهم لا غير، ولا يرجع على المكره بشيء، وذكر الطحاوي أنه يحب الزيادة على مهر المثل و يرجع الزوج بذلك على المكره .

٢: إبراهيم عن محمد رحمه الله: صغيرة زوجها أمها برضاها من رجل ثم طلقها الزوج قبل أن يدخل بها له أن يتزوج بأماها، وإن كانت كبيرة فزوجت نفسها أو زوجها أمها برضاها ثم سلقها قبل أن يخلو بها فليس له أن يتزوج بأماها . وعنه أيضا: رجل زوج أخته برضاها وقال أبوهما: أبطلت النكاح، لا يكون لإبلا حتى يبطله القاضي وليس له أن ينقض، أشار إلى أن في النكاح بغير ولي يحتاج إلى إبطال القاضي ولا يكفيه لإبطال الولي .

٣: في فتاوى الفضلى: مثل عن امرأة زوجت نفسها بحضرة امرأتين وحضرة ولها من رجل؟ قال: النكاح جائز على مذهب أبي حنيفة وبغير الولي شاهدا مع امرأتين، أكثر ما فيه أن الولي إذا اعتبر شاهدا كان هذا نكاح بغير ولي إلا أن النكاح بغير ولي عنده جائز .

٤: في فوائد المشايخ المتقدمين يخاروا أن القاضي إذا زوج صغيرة من نفسه فهو نكاح بغير ولي .

٥: في فتاوى آمو: مثل القاضي بديع الدين عن صغيرة تزوجت نفسها من كفو ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع؟ قال: ينقذ ويتوقف بإجازتها بعد بلوغها . وفيها: تزوجها على أنها مدنية فإذا هي بخلافه جاز ولا خيار له .

(١) أي في الذخيرة عطا على المقطعة السابقة ص ٣٧ .

## الفصل الثاني عشر في نكاح الصغار والصغار

### و تسليمهن إلى الأزواج و تصرف الأولياء في المهر

قال محمد رحمه الله في الأصل : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى بمائسة رضى الله عنها و هى ابنة تسع سنين ، و زوجها و هى بنت ست سنين ، فقيه دليل على أن للزوج أن يدخل بإمرأته الصغيرة إذا بلغت تسع سنين و إن لم تبلغ ، فإن بلوغها لم ينقل في الحديث - و به أخذ بعض المشايخ ، و من المشايخ من قال : ليس للزوج أن يدخل بها ما لم تبلغ ، و أثر المشايخ على أنه لا عبرة للسنين في هذا الباب و إنما العبرة للطاقة : إن كانت ضخمة سمية تطيق الجماع و لا يخاف عليها المرض من ذلك يحل للزوج أن يدخل بها و إن لم تبلغ تسع سنين ، و إن كانت بحيفه مهزولة لا تطيق الجماع و يخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها ، إن كبرت سنا و هو الصحيح - و كذلك المشايخ اختلفوا على نحو هذا الجواب في ختان الصغير : بعضهم اعتبروا البلوغ ، و بعضهم اعتبروا سبع سنين ، و بعضهم اعتبروا تسع سنين ، و بعضهم عشر سنين ، و الأكثر على أنه تعتبر الطاقة : إن كان قويا يطيق ألم الحتان يختن قل سنه أو أكثر .

و إذا قد الزوج المهر و طلب من القاضى أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال اب المرأة : إنها صغيرة لا تصلح للرجال و لا تطيق الجماع ، و قال الزوج : بل هى تصلح للرجال و تطيق الجماع ؟ قال : ينظر ، إن كانت ممن تخرج أخرجها القاضى و أحضرها و ينظر إليها فإن صلحت للرجال أمر بدفعها إلى الزوج ، و إن لم تصلح لم يأمر - و فى المخلص : و يحجر الزوج على دفع المهر إلى الأب - م : و إن كانت ممن لا تخرج أمر من يتق بهن من النساء أن ينظرن إليها فإن قلن : إنها تطيق الرجال و تحتمل الجماع ، أمر الأب بدفعها إلى الزوج ، و إن قلن : لا تحتمل الرجال ، لا يأمر بتسليمها إلى الزوج .

(١) أى بلوغ عائشة رضى الله عنها .

وفي النفية : وسئل عن صبية بنت سبع سنين روجت من رجل كبير فاسق يخاف عليها إن يعتصمها ، هي صغيرة لا تحتل الوطء ، وهو يدخل عليها هل لامها أن تعصمها إلى نفسها وتربها إلى أن تصير متحمة للوطئ ثم تسلم إلى الزوج ؟ فقال : نعم .  
وفي الحجة : سئل أبو بكر الأعمش رحمه الله عن وقت يصلح فيه زفاف الصغيرة فقال : وقت ما تزف الصغيرة إلى زوجها إذا بلغت تسع سنين .

وفي الولوالجية : ولو وقعت فرقه بين صغيرة مدخول بها وبين زوجها تزوج كما تزوج الصغيرة التي لم يدخل بها عدنا .

م : وفي أدب القاضي للنصاف في باب المطالبة بالمهر : وإن ادعى أنها بلغت مبلغ النساء وقال الأب ، هي صغيرة لم تبلغ ولا تحتل الرجال : هي عرس يشك في بلوغها إذا قلن إنها تحتل الرجال دعت إلى الزوج . وفي هذا الباب . وإن أتى الزوج بيعة تشهد على سنها قد عرفت مولدها فإن كانت قد أتت عليها خمس عشرة سنة دعت إلى الزوج لأن المرأة إذا بلغت هذا المبلغ تصلح للرجال تدفع إليه إلا إذا تبين بخلافه ، ألا ترى أن البالغة إذا كانت لا تحتل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج ! دناها .

صغيرة لا يستمتع بها زوجها أبوها فلا بد أن يطالب الزوج بمهرها بخلاف النفقة في هذا الباب . وفي فتاوى البقال : قيل ليس للأب أن يطالب الزوج لمهر ابنته الصغيرة إلى أن تصير بحال يتنفع بها . للأب ولاية مطالبة الزوج بمهر ابنته السكر وإن كانت كبيرة استحصانا إلا إذا هتت عن القبض فحينئذ ليس له ولاية مطالبة ، وليس لأحد من الأولياء ذلك إلا بوكالة منها وإن كانت ثيبا ، إن كانت كبيرة فليس للأب المطالبة بمهرها إلا بوكالة منها ، وإن كانت صغيرة له ولاية المطالبة بالمهر .

وفي الحجة : وليس لنهر الأب والجد من الأولياء ولاية قبض المهر إلا أن يكونوا أوصياء ، والأم إذا كانت وصية لها حق قبض المهر للصغير ، وإلا فلا . وفي النوارل : سئل بعض العلماء عن امرأة زوجت بنتا لها صغيرة . قبضت الصداق ثم أدركت من طلب

صداقتها ؟ قال إن كانت الأم وصية ابنتها تطلب منها ، وإن لم تكن لم يحز قبضها ولها أن تطلب من زوجها والزوج يرجع على الأم . م : وفي المتنق : إذا أقر الأب قبض المهر والابنة بكر صدق ، وفي الحجة : وإن كانت ثيبا لا يصدق .

وفيه أيضا : لإبراهيم عن محمد رحمه الله : رجل تزوج امرأة بكرا ودفع المهر إلى الأب برئى ، وليس للاب أن يأخذ الزوج بالمهر إلا بوكالة منها ، ولو قبض الحبة وهدية الزوج لم يكن قبضه قبضا لها وللزوج أن يأخذ ذلك من الأب - معنى المسألة : إذا وهب الزوج لاسرائته قبل أن يبنى بها حبة أو أهدى إليها هدية وقبض الأب ذلك والمرأة بكر قبض الأب لا يكون قبضا لها حتى كان للزوج أن يأخذ ذلك من الأب . بخلاف قبض الأب المهر فانه جعل قبضا لها إذا كانت بكرا حتى برئى الزوج عنه .

وفيه أيضا : بشر عن أبي يوسف رحمه الله : إذا زوج الرجل ابنته وهي بكر وكان الزوج مقرا بالنكاح والمهر فلا بد أن يخاصم في التفقة والمهر ، وإن كان جاحدا للنكاح أو المهر فليس له أن يخاصم إلا بالوكالة . م : وفي فتاوى الفضلى : وللرجل أن يخاصم في مهر ابنته البكر البالغة بنير وكالة منها كما أن له أن يقبض المهر ، ثم في حق البكر البالغة إنما يملك الأب قبض مهر مثلها المسمى حتى لو كان المسمى أيضا لا يملك قبض السود وكذلك على العكس ، هكذا ذكر في أدب القاضى للخصاف في باب المطالبة بالمهر - وهذا تنصيص على أنه لا يملك قبض البضائع بدلا عن الدراهم فلا يملك الأب قبض غير المسمى ، قال شمس الأئمة الحلواتى رحمه الله : وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله ، وفي الفتاوى للإمام أبي الليث : الأب إذا قبض ضيعة مهر ابنته البكر إذا كان ذلك في بلد لم يحز التعارف بدفع الضيعة بالمهر لم يحز وليس للاب أن يشتري على بنته البالغة ، وإن كان في بلد جرى التعارف بذلك جاز إذا كانت بالغة ، وإن كانت صغيرة وأخذ الأب ضياعا بمهرها إن كان يساوى المهر فهو جائز سواء كان في بلد جرى التعارف بدفع الضيعة بالمهر أو كان في بلد لم يحز التعارف بدفع الضيعة بالمهر وأيما ما كان فالأب يملك ذلك على ابنته

الصغيرة - وفي الذخيرة: فاذكر في الفتاوى أرفق بالناس و عليه الفتوى . م: وإن كانت الضيعة لا تساوى المهر إن كان في بلدة جرى التعارف بدفع الضيعة بالمهر باضعاف قيمتها جاز، وإن كان في بلدة لم يجر التعارف بذلك لم يجر، و في الحانية: وفي بلادنا أخذ الضيعة متعارف في الرساتيق لا في المصر، و في الأتراك أخذ الدواب بالمسمى متعارف كأخذ الضيعة في الرساتيق - وهذا إذا كانت بالغة . م: و في البقال: و للقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالآب و الجد و الوصي - رواه هشام عن محمد رحمه الله، وأطلق الخصاص أنه لا يقبض إلا الآب - يعنى من غير وكالة منها، و أما الشراء بالمهر فالأشبه أنه لا يجوز، قال: و قد قيل: تعتبر فيه المادة .

و لا يجوز إقرار الآب بعد بلوغها بقبض المهر في صغرهما فلا يضمن الزوج لأن الزوج قد صدقه إلا أن يقول وقت القبض: «أقبضه على أن أبرأتك من ابنتي»؛ معنى المسألة: إذا ز. ج الرجل ابنته و هي صغيرة ثم ادركت - و في الحانية: قد دخل بها الزوج - م: فطالبت زوجها بالمهر و قال الزوج: «دعتم إلى أبيك و أمت صغيره» و صدقه الآب في ذلك فان لإقرار الآب اليوم لا يجوز على ابنته و لها أن ترجع بالمهر على الزوج. و لا يرجع به الزوج على الآب من قبل أنه مقر بأنه دفعه إليه و دفعه جاز . و إن كان الآب قال: «أحدث منك المهر على أن أبرأتك من ابنتي» و باقى المسألة بحالها كان للزوج أن يرجع على الآب .

قال في المنتقى: و الحكم فيما بين الوكيل و المديون و رب الدين في مثل هذا نظير الحكم فيما بين المرأة و الآب . و الرجل إذا قبض مهر ابنته من الزوج و هي بالغة ثم ادعى عليه الرد فإن كانت الابنة بكرًا لم يصدق إلا بينة، و إن كانت ثيبًا يصدق .

إذا زوج ابنته من إنسان و طلبوا منه أن يقر بقبض شيء من الصداق أو بعبء شيء من الصداق فالإقرار بالقبض باطل، و أما الهبة فإن كانت الابنة كبيرة فالآب يقول: «أهب بأذن البنت كذا و كذا» ثم قبض الزوج عنها و يقول: «إن أنكرت الإذن بالهبة و رجعت عليك فأنا ضامن لك عنها» و يكون هذا الضمان صحيحًا لكونه مضافًا إلى سبب

الوجوب ، وإن كانت الابنة صغيرة فالحيلة أن يباشر المقد على ما وراء القدر الملتبس  
هبة ولا يحتاجان إلى الهبة . أو يحيل الزوج بعض الصداق على أب الصغيرة فصرف ذمته .  
إن كان أب الصغيرة أملاً من الزوج إذا جعل الأب بعض مهر ابنته البالغة  
مصحلاً والبعض مؤجلاً والبعض هبة كما هو المجهود ثم قال الأب : إن لم نحز الابنة الهبة  
فهي على ، لا يلزم الأب بهذا شيء .

و ذكر الخصاص في ادب القاضي لو أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي وقال  
«إني زوجت هذا ابنتي على صداق نذا وكذا بأمرها وهي بكر ، أنا أريد صداقتها»  
فان أمر الزوج بالتزويج والمهر وقال «لم أدخل بها ، أمره بدفع المهر إلى الأب ،  
فلا يشترط إحضار المرأة للاستيفاء عند علمائنا الثلاثة» . قال زهر رحمه الله : يشترط إحضارها ،  
و هو قول أبي يوسف آخر . فان قال الزوج للقاضي «مر الأب فليقبض المهر مني  
ويسلم الجارية إلى » قال له القاضي «ابض المهر ، ادفع الجارية إليه » فان قال الأب  
«ليس على دفعها » هو يطالبها حيث هي فالقاضي يقول له «إن المهر الذي تريد أخذه  
من بعضها وعليها إذا كانت كبيرة وقبضت المهر أن تسلم نفسها إلى الزوج فإذا قبضت  
انت المهر لها كان عليك تسليمها إليه إن كانت في منزل » فان قال الأب «ليست هي  
في منزل ولا أقدر عليها فأنا أقبض المهر و هو يطالبها حيث هي » ليس له ذلك ، وإن  
قال الأب «هي في منزل فإذا ابض المهر أجهزها وأسلمها إليه » فالقاضي يأمر الزوج بدفع  
المهر إليه ، فان قال الزوج «هو يدفعني عنها ويريد أن يأخذ المهر مني ولا يسلمها إلى  
فرد فليوثق لي بكفيل من المهر » فالقاضي يأمر الأب أن يوثق من المهر للزوج بكفيل  
بمطية كفيلاً بالمهر و يأمر الزوج بدفع المهر حتى إذا سلم الابنة إليه برقي الكفيل ، وإن  
عجز عن ذلك يتوصل الزوج إلى حقه بالكفيل ، فيعتدل النظر إلى المجانين - وهكذا كان  
يقول أبو يوسف رحمه الله أولاً ثم رجع وقال : القاضي يأمر الأب أن يحمل المرأة  
مهاجراً للتسليم ويحضرها ، و يأمر الزوج بدفع المهر . والأب بتسليم الابنة ، فيكون دفع  
(١) في نسخة المفتي خليل الله : وهي تطالبه .



الزوج المهر عند تسليمها إلى الزوج - قال الخصاص رحمه الله : وهذا أحسن القولين عندى .  
فإن كان الأب إنما قدم الزوج إلى قاضى الكوفة والخصومة بينهما على ما وصفنا  
فقال الأب « ابقى بالبصرة وممة كان عقد النكاح » أو قال « كانت ابنتى بالكوفة إلا أنها  
انتقلت إلى البصرة فأنا أسلمها إليه بالبصرة » فإن الأب لا يجبر على حملها إلى الكوفة  
ولكن يقال للزوج « ادفع المهر إلى الأب واخرج إلى البصرة مع الأب وخذ المرأة  
هناك من الأب » [ فقد ذكرنا قبل هذا أن احضار المرأة ليس شرط لتسليم المهر ] فإن  
اتهم الزوج الأب بما قلنا من قبل فالقاضى يأمر الزوج بأن يأخذ من الأب كفيلا بالمهر  
على أنه إن سلم الابنة إليه برئ الكفيل ، فإذا أتى البصرة وسلم الأب البت إليه برئ  
الكفيل والأب ، وإن هجر عن تسليم الابنة إليه يخاضع الكفيل ويستوفى حقه منه ،  
فيعتدل النظر [ من الجانبين ] : فإن قال الزوج « لا يمكننى الخروج إلى البصرة ولكن  
أوجه وكيفا يحولها إلى منزلى بالبصرة » فذلك له ، وإن قال الزوج « يحملها وكيل  
إلى » فإن كان الوكيل محرما لها فله ذلك ، وإن لم يكن الوكيل محرما لم يؤمر بالخروج  
معه وإن رضى الزوج بذلك .

هذا هو الكلام فى الأب ، جئنا إلى : الوكيل بقبض المهر من جهة المرأة ، فنقول :  
إذا وكلت المرأة رجلا بقبض مهرها من الزوج كان الكلام فى اشتراط حضرة  
المرأة وأخذ الكفيل بالمهر من الوكيل عند التهمة ورجوع أبى يوسف كاللزام فى الأب ،  
وهذه المسألة على هذا التفصيل استفتيت من جهة الخصاص ، وإن كان الزوج قد دخل  
بامرأته فليس للأب أن يقبض مهرها إلا بوكالة منها .

فإن طالب الأب الزوج بالمهر وقال « ابقى بكر بالغ فى منزلى » وقال الزوج  
« دخلت بها » فاقول فى ذلك قول الأب ، وإن قال الزوج للقاضى « حلف الأب أنه لم يعلم  
أنى قد دخلت بها » ذكر الصدر الشهيد رحمه الله هذه المسألة فى الوقايع وقال : لم يذكر  
الجواب عن هذه المسألة فى الكتاب ، ويحتمل أن يحلف ، ونص الخصاص فى باب المطالبة  
بالمهر أنه لا يحلف ، فإن قال الزوج للقاضى « مر الأب باحضارها وسلمها مما أقول من

دخول بها ، فان كانت المرأة من تخرج فى حوائجها أمره باحضارها لیسألها عن دعوى الزوج ، و إن كانت من لا تخرج فى حوائجها فالتقاضى یبحث إليها أیمان من أمثاته و یدخل عليها الأب رجلین عدلین ثم یرفها مع الامین و الزوج و یسألها الامین عن دعوى الزوج فان أقرت بذلك و شهد الشاهدان بذلك عند التقاضى أجبرها التقاضى على المسیر إلى منزل زوجها و یطالبه بمهرها ، و لو أنكرت الدخول فالتقول قولها ، فان قال الزوج لایمین التقاضى « حلفها أنى لم أدخل بها » حلفها الامین إن كان التقاضى أمر الامین باستحلالها إن أنكرت ، و إن قال الزوج « قد دخلت بها برضاها » و قالت هى « لم أرض بذلك و لكنى استكرهت على نفسى » فالتقول قولها مع یمینها على ذلك أن لم یدخل برضاها - و هو نظیر ما إذا قبض المشتري المبیع قبل قد الثمن و ادعى القبض برضا البائع و أنكر البائع ذلك كان القول قول البائع . و لو قالت « قد خلانى إلا أنه لم یقع على و لم امکنه من ذلك حتى أبقض مهرى » فالتقول قولها لما قلنا و لیس للزوج أن یحتج على التقاضى و یقول « الخلوه أفیمت مقام الجماع و لو كنت جامعتها ألیس أنه یلزمها الذهاب إلى منزلى ثم تطالبى بالمهر » فها هنا كذلك .

و إن كان أمل الصغیرة دفوها إلى زوجها أو كان أبوها قد دفها إلى زوجها ثم رجعت إلى منزل أبیها و طالبها الزوج و قال « قد دخلت بها » و قال أهلها « نعم قد دخلت بها إلا أنك قد عقرتها لما أنها لا تحتمل الرجال » و قال الزوج « إنها تحتمل الرجال إلا أنها نشزت على » فالتقاضى یرها النساء فان قلن إنها تصلح للرجال دفعت إلى الزوج . و إن كان أبوها دفها إليه و هى ممن لا تطبق الرجال و لا تحتمل الوطء فصارت فى منزل زوجها ثم إنها رجعت إلى منزل أبیها و قال أبوها « لا أدفعها إلى أن تصیر إلى الحالة التى تحتمل الرجال » فقال الزوج « قد كنت دفعتها إلى و صارت فى منزلى فلیس لك منها حق بعد ذلك » فلاب ذلك - هكذا ذكر الخصاص رحمه الله .

وسئل الشیخ الإمام الاوزجندى عن تزویج صیة و معنى على ذلك مدة هل لآب الصیة أن یطالب الزوج بدفع المهر و الزفاف ؟ قال : أما بدفع المهر فتم ، و أما

بالزفاف فكذلك إن كانت تصلح للرجال، وإن كانت لا تصلح فلا . وإذا زوج ابنة الصغيرة وضمن لها المهر عن الزوج صح، بخلاف ما لو باع شيئا من مالها وكفل لها بالثمن عن المشتري حيث لا يصح، وإذا صح الضمان عندنا وبلغت الابنة كان لها الخيار إن شاءت طالبت الأب بحكم الضمان وإن شاءت طالبت الزوج بالمهر بحكم النكاح، وإذا أدى الأب لا يرجع على الزوج بشيء إن ضمن بغير إذن الزوج، وإن ضمن بأمره رجع عليه بما أدى وإن كان هذا الضمان من الأب في مرض موته كان باطلا .

و إذا زوج ابنة الصغير امرأة وضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جاز، ومناه: إذا قبلت المرأة الضمان . وفي الكافي: فإن زوج الأب طفله الفقير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه إلا إذا ضمن، وعند مالك رحمه الله المهر على الأب، م: وإذا أدى الأب ذلك إن كان الأداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما أدى استحسانا إلا إذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان . وفي المنتقى عن محمد رحمه الله: إذا أشهد عند الأداء أنه يرجع في مال ابنة فله أن يرجع وإن لم يشهد على الرجوع حين ضمن، وذكر إبراهيم هذه المسألة في نوادره ووضعا فيها إذا كبر الابن وأدى الأب وأشهد عند الأداء، وذكر الجواب على نحو ما ذكرنا، وفي المنتقى في موضع آخر: إذا لم يشهد عند التقيد لا يرجع - وهو نظير ما لو أئق على ابنة الصغير في طعامه وكسوته من مال نفسه فانه لا يرجع في مال الصغير بذلك إلا إذا شرط الرجوع وقت الإيقاع، وهذا بخلاف ما لو اشترى لابنة الصغير شيئا آخر سوى الطعام والكسوة وقد الثمن من مال نفسه فانه يرجع على الصغير بذلك وإن لم يشترط الرجوع . ولو كان مكان الأب وصى أو غيره من الأولياء وضمن المهر عن الصغير وأدى من ماله رجع في مال الصغير وإن لم يشترط الرجوع .

هذا إذا كان الضمان والأداء من الأب في حال الصحة، فإن كان الضمان في حال الصحة والأداء في حالة المرض ذكر الحنفية في أدب القاضى أنه لا يكون متبرعا عند (١) في نسخة المفء خليل الله: الصغير .

أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويحسب ذلك من ميراث الابن، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكون متبرعا حتى لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته على الابن بشيء. هذا إذا أدى الأب ذلك في صحته أو مرضه، فأما إذا لم يؤد الأب ذلك حتى مات الأب فهذه صلة الأب لم يملكها الابن، ثم المرأة بالخيار: إن شئت أخذت الصداق من الزوج وإن شئت أخذت من تركه الأب، فإن أخذت من تركه الأب رجع سائر الورثة بذلك في نصيب الابن أو عليه إن كان قبض نصيبه عند عليتنا الثلاثة، وذكر الخصاص أن على قول أبي يوسف سائر الورثة لا يرجعون بذلك في نصيب الابن ولا عليه إن كان قد قبض نصيبه. وهذا كله إذا حصل الضمان في حالة الصحة، فأما إذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لأنه إذا قصد بهذا الضمان النفع إلى الوارث والمريض مهجور عن ذلك فلا يصح وكذلك كل دين ضمن عن وارثه أو لوارثه في مرض موته فهو باطل.

وفي الخاتمة: ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركه فليس للورثة أن يرجعوا في نصيب الصغير عندنا خلافا لغيره، ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات الأب وأخذ الضمان من تركه لم يرجع ورثته بالإجماع، ولو كان الأب ضمن المهر عن ولده الصغير في مرض موته لا يصح الضمان، والمجانين كالصبيان في ذلك. م: وفي البقال: إذا قال الأب: أشهدوا أنني قد زوجت ابني من فلانة بألف من مالى، لم يلزمه إلا أن يؤدى فيكون صلة. قال كآنه عن أبي يوسف: امرأة زوجت ابنتها وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فإن كانت الأم وصيتها فلا بد أن تطالب أمها بالصداق دون الزوج، وإن لم تكن وصيتها فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع على الأم، وكذا هذا الجواب في سائر الأولياء سوى الأب والجد أب الأب، ذكر الصدر الشهيد في الباب الأول من نكاح واقعانه غير الأب والجد إذا زوج الصغير أو الصغيرة، فالاحتياط أن يعقد مرتين: مرة بالمهر المسمى ومرة بغير تسمية لأمرين أحدهما أنه لو كان في التسمية قصان ولا يصح النكاح الأول فيصح النكاح الثاني بمهر المثل، والثاني أن الزوج لو كان حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ «إن» أو بلفظ «كل

امراة يتزوجها ، بنقد النكاح الثاني ويحل وطؤها ، فان كان الأب أو الجد زوجها فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله للعنين جميعا ، وعند أبي حنيفة للفقير الثاني .

### الفصل الثالث عشر في نكاح الأبكار

وفي الظهيرية : " البكر " اسم امرأة لم تتحاض بركاب ولا غيره ، قيل : هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وأما عند أبي حنيفة بالعجز لا يزول اسم البكر ولهذا تزوج عنده كما تزوج الأبكار ، إلا أن الصحيح أن هذا قول الكل . و " الثيب " اسم لكل امرأة يكون مصيها عائدا إليها .

م : اعلم بأن السكوت من البكر البالغة جعل رضا بالنكاح سواء استأمرها الولي قبل النكاح أو زوجها الولي قبل الاستئثار فبلغها الخبر فسكت ، وإنما جعل السكوت من البكر البالغة إذا كان المستأمر وليا ، أما إذا لم يكن وليا - وفي السراجية : كالعبد والكافر والأجنبي - م : أو كان وليا إلا أن هناك وليا آخر أقرب إلى المرأة من هذا الولي المستأمر - وفي السراجية : كالجد مع الأب - م : فالسكوت لا يكون رضا وإذا في حق الولي المستأمر إلا إذا كان المستأمر رسول الولي . وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أن المستأمر أو المخبر بالنكاح إذا لم يكن وليا ولم يكن رسول الولي فسكت كان سكوتها رضا ، وأكثر المتأخرين على أن الرسول كالولي ، وقيل عن أبي حنيفة رحمه الله خلافه .

وفي مجموع التوازل : أن المخبر بالنكاح إذا كان أجنبيا فسكت هل يكون رضا ؟ فيه اختلاف المشايخ ، والمختار أنه رضا ، وفي فتاوى الشيخ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الأوزجندى أنه لا يكون رضا .

وهذا الذي ذكرنا في حق الأولياء إذا سمي الزوج عندها تسمية يقع لها المعرفة بها وكان الزوج كفوا والمهر راف - في الجامع الصغير الثاني : أي المهر مقدار مهر مثلها ، وفي السراجية : في تسمية الزوج لو قيل « فلان ابن فلان » كفى وإن لم تطله - م : وأما (١) في نسخة للفقير خليل الله كانه « مسيها » .

إذا أبهم الزوج لم يكن السكوت رضا، وكذلك إذا سعى الزوج وسعى المهر والزوج ليس بكفو والمهر ليس بواف، [أو كان الزوج كفوا والمهر ليس بواف] أو كان المهر وافيا إلا أن الزوج ليس بكفو فالسكوت لا يكون رضا في حق جميع الأولياء إلا في حق الأب والجد عند أبي حنيفة رحمه الله، وفي الخلاصة الحنافية: وعندهما الأب والجد بمنزلة الأجنبي في هذا العقد . م : وإن كان المخبر بالنكاح أجنبيا ليس بولي ولا برسول فإن كان المخبر رجلين عدلين أو غير عدلين أو كان رجلا واحدا عدلا ثبت النكاح حتى لو سكنت ولم ترد يلزمها النكاح، وفي السراجية: فإن لم يكن عدلا يشترط أن يكون مستورا . م : وإن كان المخبر بالنكاح رجلا واحدا غير عدل فإن صدقته في ذلك ثبت النكاح وإن كذبه لا يثبت وإن ظهر صدق المخبر عند أبي حنيفة، وعندهما يثبت النكاح إذا ظهر صدق المخبر . وفي الظهيرية: ولو أخبرها رجل عدل بنكاح الولي فسكت كانت رضا، وإن كان فاسقا لا يكون رضا، وقال أبو يوسف رحمه الله: الفاسق والعدل فيه سواء والسكوت يكون رضا . وفي الهداية: ثم المخبر إن كان فضوليا يشترط فيه العدد أو العدالة عند أبي حنيفة خلافا لهما، ولو كان رسولا لا يشترط إجماعا . ولو استأذن الثيب لا بد من رضاها .

م : البكر البالغة إذا استأمرها أبوها في التزويج فسكت فزوجها أبوها ثم قالت: لا أرضى، ينظر: إن كان الأب وقت الاستئثار لم يذكر بمن زوجها ولم يذكر أنه بكم زوجها لا ينقذ النكاح ولها أن ترد، وإن كان الأب ذكر الزوج والمهر جميعا نفذ النكاح ولا يصح الرد، وإن كان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فإن وهبها نفذ النكاح بغير المثل، وفي الحجة: وإن ذكر الزوج ولم يذكر المهر لا يصح أيضا، وفي الغاية: وإن ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح، وإن زوجها بغير مسمى لا ينقذ النكاح - م : قال شمس الأئمة السرخسي في كتاب النكاح: إن اشتراط تسمية المهر عند الاستئثار قول المتأخرين فأما ما عليه إشارات محمد في كتاب النكاح فتسمية المهر عند الاستئثار ليس بشرط - وفي

الفتاوى الخلاصة : وهو الأصح . وإنما الشرط تسمية الزوج ، فعلى ما عليه لإشارات محمد رحمه الله بنفذ نكاح الأب في هذا الوجه وإن كان بالمهر المسمى . وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه إذا لم يسم لها الزوج أو المهر فسكت فيه اختلاف المتأخرين ، منهم من رآه رضا ، ومنهم من أبى مطلقاً من غير فصل بينها إذا وهبها أو زوجها بالمهر المسمى . هذا إذا أخبرها بالنكاح قبل العقد ، أما إذا أخبرها به بعد العقد فسكت فيها إذا لم يذكر الزوج والمهر قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله : ينفذ ، وفي واقعات الناطقي : فرق بين الماضي والمستقبل ؛ والمختار أنه لا فرق ، وقال الشيخ أبو الليث : لا ينفذ - قال الصدر الشهيد : وهو الصحيح وعليه الفتوى . وفيها إذا ذكر الزوج والمهر ينفذ . وفيها إذا ذكر الزوج ولم يذكر المهر فالمسألة على التفصيل الذي ذكرنا وهو اختيار الصدر الكبير برهان الأئمة رحمه الله .

وفي الجامع الصغير العتابي : بكر بالغة قال وليها ، فلان يذكرك ، أى يخطبك فسكت [ أو زوجها الولي من إنسان ثم أخبرها بنفسه أو أخبرها برسول فسكت ] فالتسكوت يكون رضا منها في الوجهين جميعاً . وفي الخاتبة : وإن سمى الولي رجلاً في الاستئجار قبل النكاح فقالت ، غيره أحب إلى . لم يكن ذلك إذاً ، وإن قالت ذلك بعد النكاح لم يكن قولها ، غيره أحب إلى ، رداً للنكاح . رجل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تسكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقالت ، لا أرضى بما فعل أبى وتزوجت بآخر ، قال أبو القاسم الصفار : إن لم تعلم الزوج أو لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك فردت بطل نكاح الأب .

وفيها : الولي إذا زوج الثيب فرضيت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها أن ترد بعد ذلك ، ولا يعتبر الرضا بالقلب إنما المعتبر في الثيب الرضا باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكن من الوطئ وطلب المهر ، وكذلك في حق الغلام . وفي الولوالجية : وسكوت الابن المدرك لا يكون رضا .

وفي الفتاوى الخلاصة : رجل زوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها حتى مات الزوج فقالت ، زوجنيته أى بأسرى ، وأنكرت الورثة فالقول قولها . وفي الحجة : ولو قالت

لأبيها ، لا تزوج من فلان فاني لا أريد ، ثم زوجها منه أبوها قبلها فسكت جاز النكاح .  
وفي الثانية : بالغة زوجها أبوها قبلها الحر فقالت : لا أريد الزوج ، أو قالت : لا أريد  
فلانا ، تعني التي أخبرت أنها زوجت منه فالتفتت أنه يكون ردا في الوجهين .

م : قال الإمام شيخ الإسلام : إن أصحابنا رحمهم الله جعلوا السكوت رضا  
في مسائل متعددة ، أحدها : في البكر إذا استأمرها الولي في التزوج . و الثانية : إذا قبض  
الآب أو الجد . وفي الحاوي : عند عدم الآب - مهر البكر البالغة فسكت كان سكوتها رضا  
حتى يبرأ الزوج ، وفي الحاوي : إلا إذا منعت عن القبض ، ولو قبض المهر غير الآب والجد  
فسكت أو قبض الآب أو الجد سائر ديونها فسكت لا يكون سكوتها رضا . الثالثة :  
إذا سكت الشفيع بعد ما علم بالبيع ساعة بطلت شفيعته . الرابعة : إذا تواضعا في السر أن  
يظهرا البيع تلجئة<sup>١</sup> ثم قال أحدهما علانية بمحض من صاحبه ، قد بدا لي أن أجعله فيما صححاه  
فسكت صاحبه ولم يقل شيئا ثم تابعا كان البيع جائزا . الخامسة : عبد أسره المشركون  
وقع بعد ذلك في غنمة المسلمين فوقع في قسمة واحد من الغنائم فباعه الذي  
وقع في سهمه ومولاه الأول حاضر عند البيع فسكت لا سيل له إلى أخذ العبد  
بعد ذلك . السادسة : إذا قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن والبائع يراه فسكت  
ولم يمنعه من القبض بطل حقه في الحبس . السابعة : مجهول النسب إذا بيع وهو ساكت  
كان ذلك منه إقرارا بالرق - ذكر في كتاب الإقرار : زاد الطحاوي رحمه الله : وقيل له  
بعد البيع " قم مع مولاك " فقام فذلك منه إقرار بالرق . الثامنة : إذا رأى المولى  
عبد يبيع ويشترى فسكت صار العبد مأذونا له في التجارة . وفي الفتاوى الحلاصه :  
ولكن لا يجوز ما باع - م : قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني . و كذلك الولي  
إذا رأى الصبي المحجور يبيع ويشترى للتشهير والتكثير فسكت جعل مكا للحجر .  
التاسعة : وهب لرجل جارية والجارية حاضرة قبلها وقضها في المجلس بمحض من  
(١) ذكر فيما يلي ثلاث عشرة مسألة ثم راد عليها مسائل أخرى (٢) النتيجة : أن يلجئك أن

تأتي أمرا ظاهره خلاف باعته .



الواهب ولم يأذن له الواهب بالقبض ولم يبه عنه بل هو ساكت فانه يثبت الإذن بالقبض استحسانا ، يثبت الملك للموهوب له . ولو قام الواهب عن المجلس قبل قبض الموهوب له لم يصح قبضه حتى يأمره بذلك . العاشرة . إذا باع يما فاسدا والمبيع حاضر عند العقد فقبضه المشتري بحضرة البائع ولم يمنعه من قبضه وسكت كان إذ . أنه بالقبض حتى يملكه المشتري دفع الثمن أو لم يدفع . الحادية عشر : إذا قال « والله لا أسكن فلانا في دارى » أو قال « والله لا أتركه في دارى » ، وفلان في دار الخالف فسكت الخالف بعد التين ولم يقل « أخرج منها » ، حدث ، ولو قال « أخرج منها » ، فأبى أن يخرج فسكت عنه لا يبحث في يمينه . والثانية عشر : إذا كان الخيار للمشتري فرأى عبده الذى اشتراه بيع وبشترى فسكت فهو اختيار للبيع ؛ لإبطال الخياره ، ولو كان الخيار للبائع لا يكون لإبطال الخياره . والثالثة عشر : إذا سكت عن نفي الولد حتى مضى على ذلك زيادة على يومين لزمه الولد في قول أبى حنيفة . [ وروى ابن أبى مالك عن أبى يوسف عن أبى حنيفة ] : إذا سكت بالولد فسكت لزمه الولد .

وزاد الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله على هذه المسائل ما إذا قال لغيره « بيع عبدى » ، فقبل ولم يرد بل سكت ثم قام وباع جمل بائعا بتوكيل ، جع السكوت منه قبول الوكالة ، وكذا من رأى غيره شق زقه فسكت حتى سال ما فيه لم يضمن الشاق ما سال منه ويحتاج على صاحب الزق بسكوته .

وهائنا مسألة أخرى من هذا الجنس . أن غير الأب والجد إذا زوج الصغيره فبلغت وهى بكر فسكت ساعة بطل خيارها وجعل سكوتها بمنزلة الرضا صريحا . وفى الحجة : ولو كانت ثيبا لا يكون رضا إلا إذا وجد قول أو فعل يستدل به على الرضا . وفى الخاتمة : ومنها : بكر زوجها ولها فعلت بذلك فسكتت كان سكوتها رضا . ومنها : أم ولد جاءت بولد فسكتت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح فيه بعد ذلك . ولو كان أب ابكر عبدا فزوجها الأخ الحر فعلت فسكتت كان سكوتها رضا . وإن سأل الشهود التجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا إلى وجهها فسكتت ( ١٢ )

فسكت إن لم تنكر الجارية الرضا جاز النكاح فيها بينهم وبين ربهما ، وإن أنكرت الجارية الرضا لا يجوز لهم أن يشهدا على رضاها حتى ينظروا إلى وجهها ويسألوها فسكت إن كانت بكرا أو تكلم إن كانت ثيبا . وفي الهداية : ولا يجوز للولي إجبار البكر البالغة على النكاح خلافا للشافعي رحمه الله .

ولو ضحكت السكر عند الاستهزاء أو بعد ما بلغها الخبر فهو رضا . هكذا ذكر القدوري و شيخ الإسلام . وذكر شمس الأئمة السرخسي أنها إن ضحكت كالمستهزئة لما سمعت لا يكون رضا ، وإن تبسمت فهو رضا ، وهو الصحيح من المذهب . ولو بكت ذكر هشام في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله أنه يكون رضا ، وذكر المعلى عن أبي يوسف أنه لا يكون رضا ، وذكر القدوري في شرحه عن أبي يوسف رحمه الله روايتين ، في رواية لا يكون رضا وهو قول محمد . من المشايخ من قال إن كان البكاء عن سكوت ، فرار فهو رضا ، وفي الكافي : والصحيح أن البكاء إذا كان خروج الدمع من غير صوت يكون رضا . وفي الذخيرة : وعليه الفتوى . وإن كان عن صباح ولطم وجهه هو رد . ومنهم من قال : إن كان الدمع حارا هو رد ، وإن كان باردا فهو رضا . وفي الكافي : وإذا وجد منها فعل يدل على الرضا فهو كالقول كتكيتها نفسها . مطالبها مهرها ونفقتها .

م : وإذا روج السكر وليان كل واحد من رجل ومها في الدرجة على السواء فبلغها العقدان فأجارتها بطلا . ولو سحنت ذكر القدوري في شرحه أن عند محمد رحمه الله في هذا روايتين في رواية سحنتها بطلان رضاها بالعقدتين بطلا . وفي رواية هو ليس رد ولا إجازة والأمر موقوف . وإذا زوج البالغة أموها من رجل وأخوها بعد ذلك من رجل آخر فأجارت نكاح الأخ كان جائزا وبطل نكاح الأب . وفي الظهيرية وفي فتاوى الفضلي : صغيره زوجها عمها لا يهاثم زوجها عمها لا يها . وفي الظهيرية وفي نكاح العم لأب قال بطل نكاح العم لأب ولا يبطل نكاح العم لأب وأم بردها حتى يفرق القاضي بينهما .

البكر إذا بلغها الخبر فقالت لا أرضى ، ثم قالت رضيت ، فلا نكاح بينهما .

وفي المتنق: ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا قال الرجل لابنته الكبيرة وهي بكر: «إن فلانا وفلانا خطباك إلى وأنا مزوجك»، أو لم يقل: «وأنا مزوجك»، فسكتت لله أن يزوجهما أيهما شاء، وكذلك إذا قال لها: «إن بنى فلان يخطبوك»، وهم يحصون ويعرفون ولم يقل قبيلة ولا غدا، وكذلك إذا قال: «جيرانى يخطبوك»، وهم يحصون ويعرفون، ولو قال: «إن بنى تميم يخطبوك»، أو أصحاب فلان يخطبوك، وهم لا يحصون لم يكن سكوتها عند هذا الذكر رضا، قال الحاكم الشهيد أبو الفضل: وهكذا روى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة: «أبي يوسف رحمه الله في المسألتين جميعا». وفي التجريد: ولو قال: «إني أزوجك فلانا أو فلانا»، سكنت فأيهما زوج جاز.

ولو زوجها الولي فقالت: «لم أرض ولم آذن»، فادعى الزوج رضاها وأنكرت المرأة فالتقول قولها، ولو كانت بكرا فادعى السكوت وادعت هي الرد فالتقول قولها، وقال زفر رحمه الله: القول قول الزوج ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد تستحل المرأة على ذلك ويقضى عليها بالنكول ٢٠٠: المولى عن أبي يوسف في بكر كبيرة استأذنها ولها أن يزوجهما فسكتت ولم يخبرها بمن زوجها ثم زوجها من نفسه فذلك جائز. وفي الخلاصة الحاتية: وإذا زوجها ولها بأمرها وزوجت هي نفسها وإنها قالت: «منى الأول»، فالتقول قولها، وإن قالت: «لا أدري أيهما أبلا»، ولا يعلم ذلك فرق بينهما، وكذلك لو زوجها وليان بأمرها، والبكر والتيب في ذلك سواء. م: ابن سماعة عن محمد في رجل وكل رجلا أن زوج ابنته الكبيرة فزوجها ثم يملئها حتى زوجها الأب من آخر ثم يملئها فلها أن تحجز نكاح أيهما شامت.

و في الذخيرة: البكر إذا زالت بكارتها بالزنا فإن أخرجت وأقيم عليها الحد أو صار الزنا عادة لها فالصحيح أنها تزوج بعد ذلك كما تزوج التيب، وفي الحاتية: ولو صارت ثيبا بالوثبة أو بمبالغة الاستنجا أو بمرور الزمان - وفي جامع الجوامع: أو بالحيض - كان سكوتها رضا، وكذا إذا صارت ثيبا بالزنا في قول أبي حنيفة، وفي الخلاصة: خلافا لها

لها في العجور ، و خلافا للشافعى في الكل . و لو صارت ثيبا بالوطى \* بنكاح فاسد أو بشبهة نكاح أو بملك يمين لا يكون سكوتها رضا . و لو خلا بها زوجها ثم وضعت الفرقة بينها فقالت « لم يدخل بي » تزوج كما تزوج الابكار .

م : رجل خطب امرأة من ايها و هى بكر و قال الاب « مرا كد خدائى پسرست هر چه وى كرد رواست » فزوج الابن أخته من رجل بلغنها فسكت ثم زوجها أبوها من آخر فبلغنها فسكت يجوز نكاح الاب و لا يجوز نكاح الاخ ، و لم يجعل سكوتها في نكاح الاخ إجماعا ، و به نظر ، ينبغي أن يجوز نكاح الاخ و لا يجوز نكاح الاب لأن الابن وكيل عن الاب في هذا العقد قائم مقام الاب فكأن الاب بإشهره بنفسه فيجعل سكوتها رضا به .

قال محمد رحمه الله في الاصل : إذا قالت البكر « لم أرض بالنكاح حين بلغت » و ادعى الزوج رضاها فالقول قولها عند علمائنا الثلاثة ، و في الزاد : و لا يمين عليها ، و في الخلاصة الحاتية : و قال زفر رحمه الله : القول قول الزوج ، و بمثله لو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة « اخترت نفسى و رددت النكاح كما بلغت » و قال الزوج « لا بل سكت و سقط خيارك » فالقول قولها ، فإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغنها الخبر ففى امرائه و إلا فلا نكاح بينها ، و لا يمين عليها في قول أبى حنيفة و عندهما عليها اليمين ، و إذا نكلت بقضى عليها بالنكول ، و إن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغنها الخبر و أقامت بينة على الرد فينتها أولى ، قال البقالى : و قد روى أنه إذا كانت محضرتها قوم حين بلغنها النكاح و لم يسمعوا ردها بنكلم لم تصدق في دعوى الرد ، و لو كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت « لم أرض » لم تصدق على ذلك و كان تمكينها إياه من الدخول بها رضا منها ، إلا إذا دخل بها و هى مكرهة لحبث لا يثبت الرضا ، و في الذخيرة : و لا يصدق الولي أنها قد رضيت في هذا الموضع أيضا ، م : فإن أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلى أنه تقبل بينها ، قيل : و الصحيح أنه لا تقبل ، و لو أقرت بالرضا ثم

ت الرد لا تصح دعواها ولا تقبل بينها . و ذكر النخاس في أدب القاضي : إذا زوج ابنته البكر البالغة ثم خاصمت مع الزوج فقال الزوج « بلغتك الخبر وسكت » ، قالت المرأة « بلغنى الخبر فرددت » ، فالتقول قولها ، و فى الخاتبة : كالمستير إذا ادعى رد الوديعة و أنكر المعير كان القول قول المستير لأنه يشكر الضمان على نفسه ، كذا هاهنا الزوج يدعى على نفسه لزوم العقد و المرأة تنكره فكان القول قولها ، و إن أقامها البينة كانت البينة بينة المرأة . م : و لو قالت « بلغنى الخبر يوم كذا فرددت » ، أو قالت « وقت كذا فرددت » ، أو قالت « علت يوم كذا فرددت » ، و قال الزوج « لا بل سكت » ، فالتقول قول الزوج . و فى المتن : هشام سألت محمدا رحمه الله عن بكر زوجها ولها فقال بعد سنة « قد كان بلغنى النكاح يوم زوجنى فلم أسكت و قلت : لا أرضى » ، و ادعى الزوج أنها كانت رضيت فالتقول قول المرأة . و إنه مخالف لما ذكره النخاس ، و فى الذخيرة : و ليس هذا كادعاء الصغيرة بعد البلوغ أنها لم ترض حين أدركت لأن أصل نكاحها كان صحيحا ، و هكذا روى الحسن عن أبى حيفة و أبى يوسف رحمهما الله . و إذا زوجت فأقامت البينة أنها حين أجهزت ردت و أقام الزوج البينة أنها حين أجهزت سكنت فالبينة بينة المرأة ، و لو شهد الشهود أنها حين أجهزت رضيت أخذت بينة الزوج . و رجل أقام بينة أن أب هذه المرأة زوجها . هى بنت ثمان سنين و أقامت هى البينة أنها زوجها و هى بنت عشرين فالبينة بينها و القول قولها .

م : و من جنس هذه المسائل : روى ابن سماعة عن أبى يوسف : امرأة خاصمت زوجها فزعمت أن أباها زوجها و هى صغيرة فبنى بها - أبى دخل بها - و هى كارهة له فجاءت تخاصمه و تريد فراقه و قالت « أدركت اليوم » ، و قال الزوج « بنيت بها و وطأتها » ، و هى كبيرة قد أدركت فالتقول قول الزوج . و عنه أيضا برواية ابن سماعة فى رجل زوج بنتا له و هى كبيرة بنهر أمرها فأت زوجها فجاءت تطلب الميراث و قالت « كنت أجهزت النكاح » ، لم تصدق إلا ببينة ، و إن قالت « زوجنى بأمرى » ، فالتقول قولها . و عنه أيضا

برواية خالد بن صحيح : رجل زوج أخته وهى كبيرة وهو وليها قال الزوج للمرأة بعد ذلك « أنت قد علمت وما رضيت » وقالت المرأة « لا بل أجرت ورضيت » لا تكون هذه المقالة من الزوج فرقة وهى امرأته والقول قولها ، وكذلك إذا قال الزوج « لم تعلمى » وقالت المرأة « لا بل علمت وأجرت » فاقول قولها ، ولو مات الزوج قبل هذه المقالة فقال الورثة « قد علمت وما رضيت » وقال المرأة « لا بل رضيت » فاقول قولها ، وهذه الرواية بخلاف رواية ابن سماعة وبخلاف رواية قتادى الشيخ أبى الليث فالمذكور فى الفتاوى فى هذه الصورة أن القول قول ورثة الزوج فلا مهر لها ولا ميراث ، وإن كانت الورثة قالوا للمرأة بعد موت الزوج « لم تعلمى » لم ترث حتى تقيم البينة على سكوتها بعد العلم فى حياته إن كانت بكرا أو على رضاها إن كانت ثيبا ، وإن كانت المرأة لم تقل « بلفى النكاح وأجرت ذلك » ولكن قالت « زوجنى أخى بأمرى » صدقت فلها المهر والميراث وعليها العدة ، وفى الظهيرية : وإن قالت « زوجنى أبى » بغير أمرى ' فرضيت ، فلا مهر ولا ميراث وعليها العدة . م : ولو كانت المرأة هى الميتة وكان الطالب للميراث هو الزوج والأخ المزوج هو الوارث فقال الأخ ' « لم تكن أمرتى ولم تعلم حتى ماتت » وادعى الزوج رضاها بهذا النكاح أو أنها أمرته بذلك فعلى الزوج البينة على ذلك . وفى الذخيرة : رجل زوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال أب الزوج « كان النكاح بغير إذن الابن ومات قبل الإجازة » وقالت المرأة « لا بل أجاز ثم مات » ذكر الصدر الشهيد أن القول قولها والبينة بينة الأب . الولي إذا زوج موليه فردت ثم اختلفا فقال الولي « إنها صغيرة والرد باطل » وقالت المرأة « أنا بالغة » فاقول قولها إن كانت مراقة ، وقيل : القول قول الأب ، والأول أصح . وعلى هذا : إذا باع الرجل ضياع ابنه فقال الابن « أنا بالغ » وقال المشتري والأب « إنه صغير » فاقول قول الابن ، وقد قيل بخلافه والأول أصح .

وفى الحاشية : بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهى بالغة فبلغها فسكت وقالت

« لا أرضى ، كان لها ذلك ، لأن ابن العم كان أصيلاً في نفسه فضولاً من جانب المرأة حين العقد فلم يتم العقد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يعمل الرضا ، ولو استأمرها في التزوج من نفسه فسكنت ثم زوجها من نفسه جاز إجماعاً .

### الفصل الرابع عشر

## في النكاح بالكتاب والرسالة وفي النكاح مع الغائب وفي الوكالة

و يصح النكاح بالوكالة والرسالة والكتابة ، لأنه عقد ينعمد بالرضا والإنابة .  
 م : قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا كتب إليها من يخطبها فزوجت نفسها منه كان صحيحاً لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر . و يفرقان من وجه فإن الحاضر إذا خطبها فلم تبعه في مجلس الخطاب وإنما أجاته في مجلس آخر لا يصح النكاح . وفي الذخيرة . و الأصل في ذلك أن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب أم حبيبة فزوجها النجاشي منه .  
 « إذا بلغها الكتاب وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس وإنما زوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح . و إذا بلغها الكتاب فقالت « زوجت نفسي من فلان » وكان ذلك بحضور من الشهود لا ينقد النكاح . وإن بلغ الخبر جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، ولو قرأت الكتاب على «شهود» قالت «إني فلانة كتب إلي عطيني فأشهدوا أني قد تزوجت منه » صح النكاح . وإن جاء الزوج بالكتاب محتوماً وقال « هذا كتابي إلى فلانة فأشهدوا علي » لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد حتى يقرأ عليهم الكتاب أو يُعلمهم ما في الكتاب حلالاً لأبي يوسف . و ثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جحد الزوج الكتاب فشهدوا أن هذا كتابه إلى فلانة ولم يشهدوا بما في الكتاب لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى بالنكاح . وإذا أرسل إليها رسولا فالحرم والمبد والصغير والكبير والعدل (١) وسيأتي : الفصل ١٦ في الوكالة بالنكاح .

و الفاسق في ذلك سواء ، فإذا بلغ الرسالة و قال « إن فلانا يسألك أن تزوجى نفسك منه ، فأشهدت أنها قد تزوجت كان ذلك جائزا إذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه البينة .

و في الظهيرة : رجل أرسل رجلا أن يخطب امرأة ببيتها فزوجها الرسول لإياه جار . وفيها : و لو خطب امرأة بالكتابة أو بالرسالة إليها فزوجت نفسها فإن سمع الشهود كلام الرسول و قرأه الكتاب جاز و إلا فلا ، و في البيع : يجوز و إن لم يجزهم ، قال القفيع أبو جعفر : إنما ينقذ البيع إذا كتب في الكتاب « بنى عبدك و اشترت منك . فبلغ الكتاب و قال « بنت » أو قال « هذا حسن جدا » ، و في النكاح سواء قال « زوجى نفسك منى » فبلغها الكتاب فقالت « زوجت » أو كتب « تزوجتك » و بلغها الكتاب فقالت « زوجت نسى منك » جار لكى في الوجه الأول لا يشترط إعلامها بالشهود و في الوجه الثانى يشترط ، و في الولوالجية : فإن أنكر الرسالة ، لا ينفه لها عليه فلا نكاح بينهما .

م : و إن كان الرسول قد خطبها و ضمن لها المهر و قال « أمرنى بذلك فزوجت نفسها » ثم حضر الزوج و صدق الرسول في الرسالة و الأمر بالضيان صح النكاح و صح الضمان إذا كان الرسول من أهل الضيان ، و إذا أدى رجوع بذلك على الزوج ، و إن كذبه في الأمر بالضيان و صدقه في الرسالة صح النكاح و صح الضمان فيما بين المرأة و الرسول لا في حق المرسل ، حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالصدوق و لا يرجع الرسول على الزوج بما أدى من ذلك ، و إن كذبه في الرسالة و الأمر بالضيان و لا ينفه له على ذلك فالنكاح باطل و لا مهر على الزوج و لها أن تطالب الرسول بالمهر ؛ بعد هذا اختلفت الروايات : ذكر في نكاح الأصل و في بعض الروايات من كتاب الوكالة أن المرأة تطالب الرسول بصف الصدوق - و في التنايع : حد أبى حنيفة رحمه الله ، م : و ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر - و في التنايع عند محمد ، م : فقبل في المسألة روايتان ، و قيل : اختلف الجواب لاختلاف الموضوع و هو الصحيح ، و في الولوالجية في هذه المسألة : و للمرأة على الرسول نصف الصدوق إذا طلبت من القاضي



التفريق كيلا تبقى مطلقة لا ذات زوج ولا مطلقة، و فرق القاضي بينهما فإذا فرق سقط نصف المهر عن الرسول، أما إذا لم تطلب التفريق لكنها تعبر حتى يفر الزوج أو تقوم لها البينة بحيث لا يسقط شيء من مهرها ٤٠ : و إن قال الرسول لم يأمرني فلان ولكن أزوج وأضمن عنه المهر، ففعل ثم أجاز الزوج النكاح جاز عليه و يلزم الرسول الضمان، و إن أبى الزوج أن يحجز النكاح لم يكن على الرسول شيء من الضمان لأن أصل السبب قد اتفق برد الزوج النكاح فينتفى حكمه و هو وجوب الصداق، و براءة الأصل حقيقة توجب براءة التكفيل .

و إذا عقد عقد النكاح واحد و هو ولي من الجانبين بولاية أصلية نحو الملك أو القرابة أو بولاية طارضية نحو الوكالة صح العقد - بيان الأول : إذا زوج بنت أخيه الصغيرة من ابن أخيه الصغير و ليس لها الولي أقرب منه، أو زوج بنت عمه و هي صغيرة من نفسه و لا ولي لها أقرب منه، أو كانت ابنة الهم كبيرة و قال لها، إنى أريد أن أزوجه من نفسي، فسكتت و هي بكر فذهب و تزوجها - بيان الثاني : إذا وكله رجل أن يزوجه فلانة فوكلته فلانة أن يزوجه من ذلك الرجل، أو وكلت امرأة رجلا أن يزوجه من نفسه فزوجه .

ولا يتوقف شطر العقد على ما وراء المجلس عند أبي حنيفة و محمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله حتى أن فضوليا لو قال «زوجت فلانة من فلان» و هما غائبان و لم يقبل عنها أحد، أو قالت امرأة «زوجت نفسي من فلان» و هو غائب و لم يقبل عنه أحد، أو قال رجل «تزوجت فلانة» و هي غائبة و لم يحب عنها أحد : فلي قول أبي حنيفة و محمد لا يقف هذا على إجازة النائب، و على قول أبي يوسف رحمه الله يقف . وكذلك إذا كان فضوليا من أحد الجانبين و كيلا من الجانب الآخر ففي توقف كلامه اختلاف . و لو قال فضولي «زوجت فلانة من فلان» و قبل عن فلان فضولي آخر، أو قال رجل «زوجت فلانة من فلان» فقال رجل فضولي «زوجتها منك» أو قالت امرأة «زوجت نفسي من

فلان ، هال فضولى « قبلت عنه ، ففى هذه المسائل يتوقف العقد على الإجازة بالاتفاق .  
 هذا هو الكلام فى النكاح ، واتفق علاننا رحمهم الله أن شرط العقد فى باب  
 البيع لا يتوقف على ما وراء المجلس ، حتى أن الرجل إذا قال لقوم « أشهدوا أنى  
 قد بعث عبدى فلانا من فلان » فبلغ ذلك فلانا فقال « قد اشتريته » لم يجر بالاتفاق ،  
 قال محمد رحمه الله : لو كتب إلى رجل « بنى عبدك بألف » فقال « بعته » كان جائزا ،  
 قال شيخ الإسلام : وهذا لا يكاد يصح لأن الحاضر لو قال « بنى عبدك بكذا » فقال  
 « بعته » لا يتم البيع ما لم يقل « قبلت » فكذا إذا كتب فلا بد من زيادة شيء . وذلك  
 أن يكتب « قد اشتريت عبدك بكذا فبه منى » فقال الآخر « بعته » فليثبت ثم البيع  
 بينهما كما لو كان حاضرا .

وفى الخلاصة الحاتية : أجمع أصحابنا أن الواحد يصلح وكىلا من الجانبين  
 فى النكاح ، وولىا من الجانبين ، وكىلا من جانب أصىلا من جانب ، وولىا من جانب  
 أصىلا من جانب . أما الواحد هل يصلح فضولىا من الجانبين أو ولىا من جانب  
 فضولىا من جانب أو فضولىا من جانب وكىلا من جانب حتى يتوقف العقد على  
 الإجازة ؟ عند أبى حنيفة ومحمد لا يصلح ، وعند أبى يوسف يصلح . وفى السنفاق :  
 الواحد لا يصلح فضولىا من الجانبين ، قيل : هذا إذا تكلم الفضولى بكلام واحد ، فإن  
 قال الفضولى « زوجت فلانة من فلان وقبلت عنه » يتوقف بالإجماع . وفى المصنف :  
 عقد الفضولى فى النكاح والبيع وغيرهما لا يتمد أصلا عند الشافعى رحمه الله .

### الفصل الخامس عشر فى الكفاءة

م : الكفاءة معتبرة فى باب النكاح - وفى الكافى : فى الرجال والنساء للزوم  
 النكاح ، خلافا لما لك وسفيان . م : ثم اعتبارها من وجوه ١ .

(١) وهى وجوه سبعة : النسب ، المال ، الحرية ، إسلام الأب فى الموالى ، التقوى  
 والحسب ، الكفاءة فى الحرمة ، الكفاءة فى العقل .

## أحدها النسب

و في الحاشية : لا خلاف فيها . م : و اعلم بأن الناس طبقات ثلاثة : قرشي ، و العرب ، و الموالي . قرشي بعضهم أكفاء لبعض ، و في الكافي : بطن لبطن ، و في الحاشية : كيف ما كانوا حتى أن القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفواً للهاشمي ، و غير القرشي من العرب لا يكون كفواً للقرشي ، م : و العرب بعضهم أكفاء لبعض . و في جامع الصغير اعتباري : قبيلة ل قبيلة و إن كان لبعض القبائل شرف على البعض ، و في الحاشية : الانتصاري و المهاجري فيه سواء . و لا يكون العرب أكفاء لقرشي ، و في الخلاصة : و بنو باهلة ليسوا بأكفاء لعامة العرب لأنهم معروفون بالخساسة . و في الكافي : و الصحيح أن العرب كلهم أكفاء . م : و الموالي - و هم العجم - بعضهم أكفاء لبعض ، و في الكافي : رجل رجل . م : و لا يكون الموالي أكفاء للعرب و لا لقرشي . قال شيخ الإسلام رحمه الله : الكفاءة فيما بين الموالي يعتبر بالإسلام لا بالنسب . ما قال محمد رحمه الله في كتاب الموالي : بعضهم أكفاء لبعض إلا أن يكون أمراً مشهوراً ، فأما قال ذلك تعظيماً لأمر الخلاف أو تخيلاً لفنائه . و في الكافي : « القرشي » من كان من ولد نصر ، و « الهاشمي » من كان من ولد هاشم من عبد مناف ، و « القرشي » من جمعهم - فرق النصر ، و الموالي ، و سائرهم . و سائر الموالي لأنهم صرروا العرب و سمي النصر بولي . لأن فلاحهم قبحت على أيدي العرب و كانوا يسلبون من أسرقاتهم و قلوبهم . كانوا يهدمون ما بنوا بنوهم . و في تحقيق خواجه زاده : و أمم اشرك بعضهم أقداء لبعض إلا أن يكون شيئاً مشهوراً . و في البنابيع : فالكفاءة إنما تعتبر في حق النساء خاصة حتى أن الرجل الشريف إذا تزوج بالزوانيغ من النساء ليس للأولياء حق لاعتراض وإن لم تكن هي كفواً له . و في الذخيرة . إذا زوجت نفسها من غير كفوة يؤول أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ و إن لم يكن الولي ذو رحم محرم منها ، لأن حق الفسخ يدفع العار و الولي يلحقه العار . إن لم يكن ذا رحم محرم منها .



واختلفوا في النفقة أيضا مع اعتبارها عند الكل ، قال بعضهم : الشرط أن يملك نفقة سنة ، م : وفي المتنق : عن محمد رحمه الله أنه إذا كان للرجل المهر والنفقة لسنة أشهر فهو كفؤ ، والقياس نفقة شهر - وفي الحجة : وبه فأخذ ، وفي الغاية : وعن أبي يوسف رحمه الله : إذا قدر على إيفاء المعجل لها من المهر ويكتسب كل يوم مقدار ما يتفق عليها يكون كفؤا ، وفي الرقاية : وهو الصحيح . م : وفي المتنق أيضا : عن محمد رحمه الله : أنه إذا كان يحد نفقة المرأة ولا يحد نفقة نفسه فهو كفؤ . وفي جامع الجوامع : والسلطان والعالم كان كفؤا وإن لم يملك ما يتفق .

م : ثم إنما تعتبر القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع ، أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا تعتبر القدرة على النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه الصورة ، ويكتفى بالقدرة على المهر - إليه أشار ابن رستم في نوادره . وفي المتنق : لو تزوجها وهو فقير فتركت له المهر فهذا ليس بكفؤ لها ، وينبغي أن يقدر على مهرها ونفقتها يوم تزوجها . وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل زوج أخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاعة المهر وقبل أبوه النكاح وهو غني جاز . وفي الحجة : الكبيرة إذا زوجت نفسها ممن لا يملك مهرها إلا أن له شرفا يجوز النكاح وليس للأولياء حق التفريق . م : وفي فتاوى الفضل : مثل عن العم إذا زوج الصغيرة من صبي صغير لا مال له ولا يله مال كثير هل يكون هذا كفؤا لها ؟ وهل يجوز النكاح ؟ قال : اختلف فيه المتأخرون من علمائنا رحمهم الله ، منهم من لم يره كفؤا لها ، ومنهم من جملته كفؤا لها ، قال رحمه الله : وقول من قال إنه كفؤا لها أعجب إلي . في هذا الموضع أيضا : رجل يملك ألف درهم وعليه دين ألف درهم تزوج امرأة بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم جاز .  
والثالث الحرية :

فالبد لا يكون كفؤا للحر ، وكذا المتنق لا يكون كفؤا للحر الأصلية ، والمتنق أبوه أو جده لا يكون كفؤا للمرأة التي لها أبوان في الحرية عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابن يوسف في الجد ، ومن كان له أبوان في الحرية كان كفؤا لمن كان له

ثلاثة آباء في الحرية أو أكثر من ذلك . وفي الثانية : وعن أبي يوسف : من أسلم بنفسه والمتق إذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر يكون كفوا .  
 م : امرأة أمها حرة الأصل وأبوها مُعْتَق قوم لا يكون كفوا لها . وفي الذخيرة : امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم أنه عبد أو حراً فإذا هو عبد مأذون له في النكاح ليس لها الخيار والخيار للأولياء ، ولو زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا أنه عبد ثم علموا لا خيار لأحد منهم ، وبمثله لو أخبرهم الزوج بأنه حر وباقي المسألة على حالها كان لهم الخيار ، فهذا يدل على أن المرأة إذا زوجت نفسها من رجل ولم تشرط الكفاءة ولم تعلم أنه كنوأم لا ثم علمت أنه غير كفو لا خيار لها ، وكذا الأولياء إذا زوجها برضاها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا ، أما إذا شرطوا أو أخبرهم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو كان لهم الخيار . وسئل شيخ الإسلام عن مجهول النسب هل يكون كفوا لامرأة معروفة النسب ؟ قال : لا . م : قال هشام : سمعت محمدا في رجل خطير<sup>١</sup> زوج ابنته من مملوك نفسه قال : إن كانت الالة كبيرة ورضيت به جاز ، وإن كانت صغيرة لم يحز ، قلت : إن أبا يوسف رحمه الله أجازها فلم يقبل ذلك مني ، وكذلك إذا زوج ابنته من مكاتبه إن كانت كبيرة ورضيت به جاز ، وإن كانت صغيرة لا يحز ، وعلى قول أبي حنيفة يحز في الفصلين جميعا . وفي التفريد : لو زوج بته عبدا مملوكا أو زوج ابنته أمة مملوكة أجاز عنده خلافا لها . وفي الثانية : والنصرانية واليهودية لا تكون كفوا للمسلم حتى أن المسلم إذا وكل رجلا بالنكاح فزوجه يهودية أو نصرانية لا يحز في قول أبي يوسف .

### م : الرابع إسلام الأب في المأوى :

من أسلم بنفسه لا يكون كفوا لامرأة لها أب في الإسلام ومن له أب في الإسلام لا يكون كفوا لامرأة لها أبوان في الإسلام عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله ، ومن كان له أبوان في الإسلام كان كفوا لامرأة لها ثلاثة آباء في الإسلام (١) الخطير : دفع المأوى .

أو أكثر . و الكلام في إسلام الجد وفي حرية الجد يبقى على أن التعريف هل يحصل بدون ذكر الجد ، عند أبي حنيفة ومحمد لا يحصل وعند أبي يوسف يحصل . هذا في حق الموالى ، أما في حق العرب فإسلام الأب ليس بشرط . وفي المتنق : إبراهيم عن محمد : من كان له أب واحد في الإسلام وله فضل ودين هل يكون كفوا لمن له أبوان في الإسلام ؟ قال : إذا استويا في الحال على ما يرى الناس وربما يكون الذى له أب كفوا لمن له أبوان ، وكذلك هذا في الحرية . و روى المولى عن أبي يوسف من أسلم على يدي إنسان لا يكون كفوا لمولى العتاقة . وذكر ابن جماعة في الرجل أسلم والمرأة معتقة أنه كفوا لها . وفي الذخيرة : معتقة أشرف القوم يكون كفوا للموالى ، وموالى الوضيع لا يكون كفوا لموالى الأشراف ، حتى أن معتق العربى لا يكون كفوا لمعتقة الهاشمى وكان مولاهما حتى التقض . وفي الحاوى : أن القروى كفوا للسنى ، والعالم كفوا للعلوى . وفي السغناقي : لأن شرف العلم فوق شرف النسب . وفي الفتاوى الخلاصة : قال بعض المشايخ : المجبى العالم كفوا للعربى الجاهل وكذا العالم الفقير كفوا للفقير الجاهل .

### م : والخامس والتقوى والحسب :

حتى لا يكون الفاسق كفوا للعدل عند أبي حنيفة رحمه الله سواء كان معلن الفسق أو لم يكن ، هكذا ذكر شيخ الإسلام ، وذكر شمس الأئمة الرضى رحمه الله أن الصحيح عند أبي حنيفة أن الكفافة في التقوى والحسب غير معتبرة ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه اعتبر الكفافة في الحسب ولم يعتبر في التقوى ، وفسر الحسب ، وقال : هو مكارم الأخلاق ، حتى روى عنه أن الذى يشرب المسكر إن كان غير منهك حين يسكر كان كفوا لامرأة سالحة من أهل البيوتات ، وإن كان يصير ضحكة حين يسكر ويستهزأ به ويعرّب وينتهك لا يكون كفوا لامرأة سالحة من أهل البيوتات ، وذكر شمس الأئمة الرضى عن محمد رحمه الله أن الذى يسكر ويخرج ويستهزئ منه الصبيان لا يكون كفوا لامرأة سالحة ، وإن كان مهيبا يظلم فى الناس فهو كفوا لامرأة سالحة من أهل البيوتات . وكذلك أعوان الظلمة منهم من لا يكون كفوا لامرأة سالحة من

أهل البيوتات . وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: الذي يشرب المسكر إن كان يشرب ذلك ولا يفرج سكران كان كفوا لامرأة سالحة من أهل البيوتات، وإن كان يملن ذلك لا يكون كفوا لها، وما ذكر شمس الأئمة السرخسي من قول محمد يوافق ما ذكر شمس الأئمة الحلواني من قول أبي يوسف، قيل: وعليه الفتوى . وفي السنن: ولو تزوجها وهو كفوف ثم صار فاجرا دافعا لا يفسخ النكاح .

### م : والسادس الكفاءة في الحرف :

قد اعتبرها أبو يوسف ومحمد رحمهما الله وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وفي الثانية: في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة: لا تعتبر الحرفة، ويكون اليطار كفوا للطار . م : وعن أبي هريرة رضي الله عنه: إن الناس بعضهم أكفاء لبعض إلا حائكا أو حجاما - وفي رواية: أو دباغا، قال مشايخنا: ورايهم الكتاس، فواحد من هؤلاء الأربعة لا يكون كفوا للصيرفي والجرهري وعليه الفتوى، وفي شرح الطحاوي: هؤلاء كلهم بعضهم أكفاء لبعض . م : وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي: وهما خيس أخس من كلهم وهو الذي يخدم الظلة وإن كان صاحب مروءة ومال، فصفة الظلم فيه خسارة لأنه يأكل من دعاء الناس وأمواهم .

بعد هذا المروي عن أبي يوسف أن الحرف متى تقاربت لا يترتب التفاوت وتثبت الكفاءة، فالخائك يكون كفوا للحجام، والدباغ يكون كفوا للكتاس، والصفار يكون كفوا للحداد، والطار يكون كفوا للبراز - قال شيخ الإسلام شمس الأئمة الحلواني: وعليه الفتوى .

وفي الثانية: والجمال لا يعد في الكفاءة . وفي الحجة: قال صاحب الكتاب: والنصيحة أن يراعى الأولياء المجانة في الحسن والجمال لأنه أدوم للمقد وأطيب للقلب .

### م : والسابع الكفاءة في العقل :

وإنها معتبرة عند بعض المتأخرين من المشايخ حتى أن الزوج إذا كان مجنونا

(١) الداعر: الفاجر، الخبيث (٢) أي: الخائك والحجام والكتاس والدباغ .



لا يكون كفوا للمرأة العاقلة ، وعند بعضهم غير معتبرة .

ثم المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفوصح النكاح في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخرا وهو قول محمد آخرا أيضا ، حتى أن قبل التفريق يثبت فيه حكم الطلاق والظهار والإيلاء والتوارث وغير ذلك ولكن للأولياء حق الاعتراض - وفي الكافي : ما لم تلد منه ، وأما إذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ . وفي العاوى : سئل محمد بن سلة عن امرأة تزوجت بغير كفوها ؟ قال : لها أن تمنع نفسها منه ولا تمكن زوجها من غشيانها حتى يرضى الولي بهذا النكاح ، وسئل أبو بكر عنه فقال : النكاح قد انقصد ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها منه ولولها أن يخاصمه ، وبه فأخذ<sup>٢</sup> ، م : وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا ينقصد ، وبه أخذ أكثر مشايخنا رحمهم الله - وفي الوقاية : وعليه قولى قاضيان . م : ولا يكون التفريق بذلك إلا عند القاضي ، يريد به أنه ينبغي للولي أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد بينهما ، أما بدون فسخ القاضي لا يفسخ النكاح بينهما ، وفي شرح الطحاوى : وروى الطحاوى عن أبي يوسف في رواية أخرى عنه أن الزوج إذا كان غير كفوفان القاضي يفسخ العقد بينهما ، وجعل أصله غير جائز ، وإن كان كفوا يأمر الولي بالإجازة فإن أجاز جاز بإجازته . وإن أبي فقد القاضي عليه العقد ويجوز العقد بنفسه ، وفي قول محمد في ظاهر الرواية : العقد موقوف على إجازة الولي ، فإن أجازته جاز ، وإن رده رفع إلى القاضي حتى يجوز العقد إن كان كفوا لها ، وفي رواية الطحاوى عنه : إن أجاز جاز ، وإن رده بطل . فإن كان الزوج كفوا لها يستأنف القاضي العقد عليها به .

وإذا فسخ القاضي العقد بينهما تكون هذه فرقة بغير طلاق حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر ، وإن كان قد دخل بها فلها ما سمي من المهر وعليها العدة ، وفي الخاتبة : وإن كان بعد الخلوة الصحيحة كان عليه كل المهر وعليه نفقة العدة . م : والنزى على المرافعة إلى القاضي المحارم عند بعض المشايخ ، وعند بعضهم المحارم

(١) في النسخ : قال (٢) وسماني قريبا عن الفقيه أبي الليث ص ٦٦ ص ١٠ .

وغير المحارم في ذلك على السواء حتى تثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن أشبهه وهو الصحيح .  
 وإذا زوجها أحد الأولياء من غير كفوف برضاها لا يكون للآخرين حق الاعتراض إذا كانوا مثل الزوج أو دونه في الدرجة . أما إذا كان أقرب من الزوج فله حق الاعتراض . وفي الخلاصة الحاتية : عندنا ، خلافاً لوفد الشافعي رحمه الله .  
 وإذا تزوجت المرأة غير كفوف فدخل بها و فرق القاضي بينها بخصومة الولي وألزم الزوج مهرها وألزمها المدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولي ففرق القاضي بينها قبل الدخول كان لها المهر الثاني كاملاً على الزوج وعليها عدة مستقلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد رحمه الله : لا يلزمه المهر الثاني وعليها بقية المدة الأولى ، وقال زفر : لا مهر لها ولا عدة عليها . وعلى هذا الخلاف إذا كانت المنكوحة أمة وطلقها بعد الدخول تطليقة واحدة بآئنة ثم زوجها في المدة فأعتقت واحتارت نفسها هل الدخول .  
 وسأوت الولي عن المطالبة بالفريق لا يكون رضا مه بالنكاح من غير الكفو وإن طال ذلك حتى تله منه . وفي نكاح الأصل . ولو طلقها طلاقاً رجعيًا فراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق . وفي ظم الزندوسني . يريد به إذا كان أصل النكاح برضا الولي . فإذا زوج الأب ابنته الصغيرة من رجل هو ليس بكفوف لها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها . ولوروجها غير الأب والجدة من رجل ليس بكفوف لها بأن زوجها ممن لا يقدر على مهرها ونفقتها أو ما أشبه ذلك فلا رواية في هذا الفصل عن أصحابنا المتقدمين ولا عن أصحابنا المتأخرين ، إنما الرواية عن المتأخرين فيما إذا زوجها غير الأب والجدة وقصر في مهرها أنه لا يجوز النكاح . قال الفضل رحمه الله : على قياس مسألة التفسير في المهر ينبغي أن لا يجوز هذا النكاح بلا خلاف ، قيل له : إن كان عقد النكاح على أن فلانا ضامن لها المهر والنفقة ؟ قال : لا يجوز أيضاً ، وإنما يجوز في هذا إذا كان الزوج صغيراً وأبوه غني ويكون غنياً بنى الأب استحساناً .

و فى فتاوى الشيخ أبى الليث رحمه الله : غير الأب و الجد إذا زوج الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم أو كان جده أسلم و كان للصية آباء أحرار مسلمون ثم أدركت فأجازت لم يحرز ، وفى الحاشية : و كذا لو انعدمت الكفافة بسبب آخر لا يتعقد نكاح غير الأب و الجد .

م : و إذا زوج الرجل ابنة الصغيرة من رجل على ظن أنه مصلح لا يشرب الخمر أخبره الناس بذلك ثم وجده شرباً مدمناً : إن لم يعرف أب المرأة بشرب الخمر و كان غلبة ' أهل بيتها الصلاح ' فالنكاح باطل - وفى الذخيرة : أى يطل ، م : و هذه المسألة يجب أن تكون بالاتفاق ، وإنما الخلاف بين أبى حنيفة و صاحبه فيما إذا زوجها من رجل عرفه غير كفوف فند أبى حنيفة رحمه الله يجوز . وفى فتاوى الشيخ أبى الليث أيضاً ، امرأة زوجت نفسها من غير الكفو بنير رضا الولي فلها أن تمنع نفسها من الزوج و لا تمسكه من وطئها - وفى الولوالجية : حتى يرضى الولي ، وفى الحاوى : سئل أبو بكر عنه فقال : النكاح قد انعد ، لا يحل للمرأة أن تمنع نفسها مه . ولولها أن يخاصمه و به تأخذ - م : و هذا الجواب خلاف ظاهر الرواية ، و كثير من مشايخنا من قالوا يجوز هذا النكاح و أضوا بظاهر الرواية و قالوا : ليس لها أن تمنع نفسها من زوجها " .

و إذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كفوف بأكثر من مهر المثل ثم زال الإكراه فلا خيار لها ، و أما إذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها للكفوف بأقل من مهر المثل ثم زال الإكراه فلها الخيار .

و إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوف بنير رضا الولي قبض الولي المهر و جهزها فهذا منه رضا و تسليم ، ولو قبضه و لم يجهزها فقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه . و الصحيح أنه يكون رضا و تسليم ، فأما إذا لم يقبض مهرها و لكن عاصم زوجها فى نفقتها و تقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا و تسليم للعقد

(١) غلبة جمع غالب (٢) الإصلاح جمع صالح (٣) مضى من ٦٤ ص ٦٥ .

استحسانا - وفي الذخيرة : وهذا إذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل عاصمة الولي إياه في المهر والنفقة ، فأما إذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذلك عند القاضي لا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا . م : ابن سماعة عن محمد رحمه الله امرأة تحت رجل هو ليس بكفو لها عاصم أخوها في ذلك وأبوها غائب عنها غيبة منقطعة أو عاصم ولي آخر وغيره أولى منه وهو غائب غيبة منقطعة فادعى الزوج أن الولي زوجه : يؤمر بأقامة الينة - ولا فرق بينهما ، أى بين هذه المسألة والى في الذخيرة - فان أقام ينة على ذلك قبلت ينة واخذ به على الولي - بنى على الولي الذى هو أولى لان هذا خصم في النكاح .

وفي المتقى : بشر عن أبي يوسف رحمه الله : رجل زوج أمة له وهى صغيرة من رجل ثم ادعى أنها ابنة بثبت النسب والنكاح على حاله إن كان الزوج كفوا ، وإن لم يكن كفوا فهذا في القياس لازم لأنه هو الذى زوج وهو ولي ، ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري أنها بنة فكذلك إذا كان الزوج كفوا ، وإن كان الزوج غير كفو فالقياس كذلك .

وفي المتقى : رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه رجل من قريش وأثبت القاضي نسبها منه وجعلها ابنة له وزوجها حجام فلاب أن يفرق بينها وبين زوجها ، ولو لم يكن ذلك لكن أقرت بالرق لرجل لم يكن لمولاهما أن يطل النكاح بينهما . إذا سمى رجل لامرأة بنبر اسمه وانسب لها إلى غير نسبه فلما زوجت نفسها عنه طلعت بذلك فهذه المسألة على وجهين ، الأول : أن يكون النسب المكتوم أفضل مما أظهر لها بأن أخبر أنه عربى فإذا هو قرشى ففى هذا الوجه لا خيار لها ولا لأوليائها وعن أبي يوسف أن لها الخيار ، الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا تزوج امرأة على أنه مولى فإذا هو قرشى فلها الخيار . الوجه الثانى : أن يكون النسب المكتوم أدون مما أظهر ، إنه على قسمين إن كان مع هذا النسب المكتوم كفوا لها بأن

تزوج عربية على أنه قرشي فإذا هو عربي وفي هذا القسم لا خيار للأولياء ولها الخيار عند علمائنا الثلاثة ، وفي الحنفية : خلافاً لوفى رحمه الله ، ٣ : وذكر الكرخي في جامعہ أنه لا خيار لها ، القسم الثاني : إذا لم يكن مع هذا النسب المكثوم كفوا لها بأن تزوج قرشية على أنه من قريش فإذا تبين أنه عربي أو من الموالى ففي هذا القسم لها الخيار ، ولو رضيت به كان للأولياء حق المخاصمة . ٣ : وإن كانت المرأة هي التي أغرت الزوج وانسبت له إلى غير نسبها فلما تزوجها علم بذلك فلا خيار له . هكذا ذكر في الأصل من غير ذكر خلاف . وهذا إشارة إلى أن الكفاءة غير مطلوبة من جانب النساء ، وذكر هشام في نوادره عن أبي يوسف : إذا تزوج امرأة على أنها قرشية فإذا هي بطنية فله الخيار . وقال أبو حنيفة : لا خيار له . وفي آخر باب الوكالة في كتاب النكاح من الجامع الصغير : لو أن أميراً أمر رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه أمة لغيره قال أبو حنيفة رحمه الله : يجوز ، وقال : لا يجوز . [ الخلاصة : قيد بقوله أمة لغيره ، فإنه لو زوج أمة نفسه لا يجوز إجماعاً ] قال مشايخنا : هذه المسألة دليل على أن الكفاءة من جانب النساء للرجال معتبرة عندهما خلافاً لأبي حنيفة ، وفي وكالة الأصل : أن الكفاءة في النساء للرجال استحسان وليس بقياس . وفي المنتقى : الحسن بن زياد : إذا تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان فإذا هو أخوه أو عمه فلها الخيار . وفي الحنفية : وإن كان كفواً لها .

٣ : وفي آخر باب نكاح العبد من نكاح الأصل : عبد تزوج امرأة بأذن مولاه ولم يخبر وقت العقد أنه حر أبعد ولم تعلم المرأة أيضاً ولا أولياؤها أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد فإن كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار ، وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح عليها برضاها وبما في المسألة بجعلها فلا خيار للمرأة ولا للأولياء . ومثله : لو أخبر الزوج أنه حر وبقي المسألة بجعلها كان لهم الخيار ، فهذه المسألة دليل على أن المرأة إذا زوجت نفسها من رجل فلم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كفو أو غير كفو ثم علمت أنه غير كفو لا خيارها

ولكن للأولياء الخيار ، وإن كان الأولياء هم الذين باشرُوا عقد النكاح رضاعاً ولم يعلموا أنه كفو أو غير كفو فلا خيار لواحد منهم ، أما إذا شرطوا الكفاءة : أخرجهم بالكفاءة ثم ظهر أنه غير كفو كان لهم الخيار .

وسئل شمس الإسلام رحمه الله عن مجهول النسب هل هو كفو لامرأة معروفة النسب ؟ قال : لا . وفي فتاوى أمو : سئل قاضي خان عن بنت الدهقان هل تكون كفواً للمعاتك ؟ قال : لا وإن كان أبوها مصراً ، وقال القاضي بديع الدين : تكون كفواً لأن أكثر أهل بلادنا الحاكه وهؤلاء معتبرة .

### الفصل السادس عشر في الوكالة بالنكاح

تجنيس حواهر زاده : ويصح التوكيل بالنكاح وإن لم يحضره الشهود ، وإنما يكون الشهود شرطاً في حال غياطة الوكيل المراء .

م : إذا وكل رجلاً بأن يزوج امرأة بينهما فزوجها إياه بأكثر من مهر مثلها إن كانت الزيادة بحيث يتغاسر الناس في مثلها يجوز بلا خلاف ، وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغاسر في مثلها فذلك عدل أبي حنيفة رحمه الله ، وعدهما لا يجوز ، وفي الظهيرية : وفيل : لا يجوز عدم جمعاً ياباً على التوكيل بالشراء .

م : وإذا وكل رجلاً أن يزوج له امرأة بعينها بدل سماه فزوجهها الوكيل لنفسه بذلك الدل جار النكاح للوكيل ، بخلاف الوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشترى ذلك الشيء لنفسه بذلك الدل حاشي غية الموكل حيث يصير مشترى للموكل .

وإذا وكله بأن يزوج امرأة لم يسمها فزوجه امرأة هي ليس بكفو له القياس أن يجوز على الموكل ، وله أخذ أو حلف رحمه الله عملاً بحلق التوكيل ، وفي الاستحسان لا يجوز للموكل . وبه أحذا . وفي هذا الخلاف إذا زوج امرأة عيباء أو مقطوعة اليد أو ارتقاء أو مفلوجة أو مجونة أو معنوعة ذكر الاختلاف في هذه الفصول في رواية أبي سليمان . في الظهيرية : ولو زوج شيئاً أو فوهاء<sup>١</sup>

(١) الشهباء : امرأة عظيمة الشفة ، وفي نسخة : شوهاء . وهي القبيحة الوجه (٢) العواء - مؤنث الأوه : واسعة العم .

لها لعاب سابل وعقل رائل و شق مائل فهو على الاختلاف الذى ذكرنا . م : وفي المنتقى : إبراهيم عن محمد رحمه الله : [ إذا قال لغيره « زوجنى » فزوجه عيباء أو مقطوعة اليدين أو الرجلين لا يجوز ، ولو زوجه عوراء أو مقطوعة إحدى اليدين جاز . وفيه أيضا : أمر رجل رجلا أن يزوجه فزوجه ابنته الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو وليهما لا يجوز . وكذلك كل من يلى أمرها بغير أمرها ، قال : وذلك بمنزلة رجل أمر امرأة أن تزوجه امرأة فزوجته نفسها ، ولو زوجته ابنتها الكبيرة برضاها ذكر في الأصل أن على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز إلا أن يرضى بها الزوج ، وعلى قولها يجوز ، ولو زوجته أختها الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف . وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في الإملاء : رجل أمر رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه ابنته الصغيرة أو الكبيرة بأمرها لم يجر استحسانا ، وفي الظهيرية وعندهما إذا كانت كبيرة يجوز .

م : وكله أن يزوجه امرأة من قبيلة فزوجها من قبيلة أخرى لم يجر ، وهذا ظاهر . وكله أن يزوجه امرأة سوداء فزوجه امرأة بيضاء أو على العكس لا يجوز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة عيباء فزوجه بصيرة يجوز . وكله أن يزوجه أمة فزوجه حرة لا يجوز . وإن زوجه مكانبة أو مدبرة أو أم ولد جاز . وكله أن يزوجه امرأة فزوجه صبية بجامع مثلها أو لا بجامع مثلها جاز ، وقيل هذا على قول أبي حنيفة ، وأما على قولها لا يجوز إذا زوجه صبية لا بجامع مثلها ، كما لو زوجه رتقاء أو قرناء وقيل : هذا على قول الكل بخلاف ما إذا زوجه رتقاء أو قرناء . ولو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج طالقا قبل أن يزوجه بالنكاح جائز والطلاق واقع ، قيل : هذا على قول أبي حنيفة ، أما على قولها لا يجوز - الخاتمة في كتاب الوكالة : إذا لم يكن الموكل شكا إليه من سوء حلقها أو غير ذلك . ولو زوجه الوكيل امرأة فارقتها الموكل بعد التوكيل لا يجوز ، وكذا لو زوجه امرأة حلف الموكل بطلاقها ثلاثا إن (١) القرءاء : امرأة يكون في مهملها شيء مثل القرن يمنع الجماع .

يزوجهما جاز النكاح ويقع الثلاث . ولو وكل رجلا ليزوجه امرأة فزوجه امرأة كان الموكل آلي<sup>١</sup> منها أو كانت في عدة الموكل صح نكاح الوكيل . م : ولو وكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم فإن أبت فابن الألف إلى الألفين فأبَت المرأة أن تزوج نفسها بألف فزوجها ، وألفين ذكر في الأصل أن ذلك جائز لازم للزوج ، ومن مشايخنا رحمهم الله من قال : ما ذكر في الكتاب قولها . ومنهم من قال : لا بل هذا قول الكل . إذا وكله أن يزوجه امرأة بألف درهم فأبَت أن تزوجه حتى زادها الوكيل ثوبا من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على إجازة الزوج . وفي الظهيرية : ولو وكله بأن يزوجه امرأة بألف « شامية » فزاد يتوفى العقد ، وإن تعد الزيادة من مال نفسه فإن دخل بها قبل العلم بالزيادة فهو على خياره ، فإن فارقها وقد دخل بها فلها الأقل من مهر المثل ومن المسمى . م : وكله أن يزوجه امرأة بعينها فزوجها إياه على عبد للموكل فإن العبد لا يصير مهرأما لم يرض الزوج به ، ثم القياس أن لا يجوز هذا النكاح . وفي الاستحسان يجوز . وفي السراجية : إذا أذن لعبد في النكاح فوكل العبد بالتزويج لا يجوز .

م : ذكر في المنتقى : إبراهيم عن محمد رحمه الله في الوكيل بالنكاح من جانب الزوج إذا ضمن المهر للمرأة . كان الضمان بغير أمر الزوج وأدى رجع بما أدى على الزوج . وفي الجامع الكبير : لو أن رجلا وكل رجلا بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة على عبد الوكيل أو عرض له صح التزويج ونفذ على الوكيل تسليمه ، وإذا سلم لا يرجع على الزوج بشيء ، ولو كان مكان النكاح خلع يرجع على المرأة بقيمة ما أدى ، ثم في باب النكاح إذا لم يرجع على الزوج بشيء لا يظهر أن النكاح انعقد بيدل على غير الزوج بل البذل على الزوج لكن الوكيل يتبرع عنه بالأداء ، فإذا لم تقبض المرأة العبد الذي هو مهر حتى هلك لا ضمان على الوكيل وترجع المرأة بقيمتها على الزوج . ولو تزوجه الوكيل امرأة بألف درهم من ماله بأن قال « زوجتك هذه المرأة بألف من » (١) من الإبل .





يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه إياهما في عقدتين جاز .

وفي جامع الجوامع : قال « زوجنى هذه أو هذه » فزوجهما منه في عقدة ولا قرابة بينهما وأيتها اختار لزمه ، وإن مات الزوج فالمراث بينهما ، وعليها عدة الوفاة ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجوز أن يختار إحداهما . فضولى زوجها جيمًا في عقدة إن شاء أجازهما أو ردّها أو إحداهما . وفي الثانية : وإن زوجها جيمًا في عقدة لم تجز واحدة منها . ٢ : ولو قال « لا تزوجنى إلا اثنتين في عقدة واحدة » فزوجه امرأة لم تلزمه ، وكذلك في التمتعيتين إذا ألحق بآخر كلامه « ولا تزوجنى واحدة منها دون الأخرى » فزوجه إحداهما لا يجوز .

وإذا أمر رجلاً أن يزوجه امرأة بعينها بمهر مسمى - وذلك ألف درهم مثلاً - فزوجه إياها وزاد عليها في المهر فالزوج بالخيار : إن شاء أجاز النكاح بالمهر الذى سماه الوكيل . وإن شاء رد ، فإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخر بها فهو بالخيار أيضاً . ولا يكون دخولها رضا بما خالف به الوكيل إن شاء أقام معها وأنجار نكاحها على ما سعى لها الوكيل ، وإن شاء فارقتها ، متى فارقتها كان لها الأقل مما سعى لها الموكل : من مهر المثل . وإن كان المأمور ضمن لها المهر المسمى وأخبرها بأنه امره بذلك ثم أنكر الزوج الأمر بالزيادة على ألف فنقول : إنكار الأمر بالزيادة نكاح الأمر بالنكاح ، ولو أنكر الأمر بالنكاح أصلاً كان النكاح باطلاً ولا مهر لها على الزوج ولها أن تطالب المأمور بالمهر . بعد هذا نقول : في رواية كتاب النكاح وبعض روايات كتاب الوكالة أن المرأة تطالب المأمور بنصف المهر ، وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر ، واختلف المشايخ رحمهم الله فيه ، والصحيح أنه إنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع . موضوع ما ذكر في كتاب النكاح أن القاضي فرق بينهما بمطالبتها ذلك حتى لا تيق مطقة فسقط نصف المهر عن الأصيل بزعمها لكون الفرقة جائية من قبل الزوج قبل الدخول (١) كذا في الفسخ ، والله « الزوجة » .

یسقط عنه الضمان، و موضوع ما ذکر فی بعض روایات کتاب الوکالة أنها لم تطلب التفريق لكن قالت « اصبر حتى یرزق زوجی بالنکاح، أو: أجد بیتة علی الامر بالنکاح، ینی علیہ جمیع المهر برزعا علی الاصل فکذا علی الکفیل .

إذا وکلت المرأة رجلا بأن یرزقها فزوجها الوکیل من نفسه لم یجز، و فی الذخيرة: و لذلك لو قالت « زوجنی من شئت » فزوجها من نفسه لا یجز، و فی الحجة: بمنزلة ما لو وکل رجل امرأة لتزوجه امرأة فزوجت نفسها منه لا یجز فکذا هذا . و إذا وکلت امرأة رجلا لیزوجه من شاء و اطلقت له ذلك فزوجها من نفسه یجز فصار كالوکیل و الولی من الجانبين . م : و لو وکلت ان یرزقها من نفسه فزوجها من نفسه یجز، و فی الکافی: و قال زر و الشافعی رحمهما الله: لا یجز . م : و لو زوجها أباه أو ابنه لم یجز عند أبي حنيفة رحمه الله و جاز عدما، إلا أن یکون الابن صنیرا فلا یجز بلا خلاف . و لو زوجها اعمی أو مقعدا أو زما أو عینا أو خصیا جاز، قيل: هو هول أنى حنیفة رحمه الله . و فی العایة: و لو زوجها صیبا أو متوها جاز . و فیها أيضا فی کتاب الوکالة: و لا یجز للوکیل ان یرزقها صیبا أو مجنونا .

و الوکیل بالتزویج لیس له أن یوکل غیره، فان عمل فزوج الثانی بمحضرة الأول جاز .

م : و لو وکلت رجلا أن یرزقها فزوجها من کفو مهر المثل فالکلام فیہ كالکلام فيما إذا رحت نفسها . و به علی الخلاف، و إن زوجها من غیر کفو لم یجز علیها . و من مشافا من قال: هذا الجواب قول أبي يوسف و محمد رحمهما الله، و قیاس ربه لحسن من ان حبیبه ان امرأة لا یملك ان تزوج نفسها من غیر نعم، أما علی ظاهر رواية أبي حنيفة رحمه الله ان المرأة ملک ان تزوج نفسها من غیر کفو ینبغی أن یجز . و منهم من قال: هذا هول الكل . و فی اخیه فی کتاب الوکالة: و لو وکلت المرأة رجلا أن یرزقها فزوجها من غیر کفو الصحیح أنه لا یجز فی قولهم .

ولو وكلته بالتزويج ثم إن المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ، ولو أخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها جاز النكاح . وفي الحجة : وإذا طلقها الزوج الذي تزوجته بنفسها واقتضت عدتها جاز للوكيل أن يزوجه من رجل وكله أولا لأن التوكيل مطلق . وفي الثانية في كتاب الله : ولو تزوجها الوكيل بنفسه بعد توكيل جاز ، فإن طلقها كان له أن يزوجه من الموكل .

وفي فتاوى آمو : امرأة وكلت رجلا بأن يزوجه من إنسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخارا : ينزل الوكيل ، وهو اختيار الإمام برهان الدين المرخيناني رحمه الله وبه يفتي قاضي برهان الدين ، وقوى بعض مشايخ بخارا أنه لا ينزل .

وفي الثانية : امرأة لها زوج قالت لرجل : إني أختلج من زوجي فإذا فعلت ذلك واقتضت عدتي فزوجني فلانا ، جاز على ما قالت .

وفي جامع الجوامع : كبيرة وكلت فزوجها الوكيل ثم الأب ولم يعلم : لها أن تختار أيهما شئت ، وإن اختارتها معا بطل ، وإن سكنت فلها الخيار . م : ولو كان وكلا من جانب الرجل تزوج امرأة بينهما ثم إن الزوج تزوج أمها أو ابنتها خرج الوكيل من الوكالة . وفي جامع الجوامع : وكله ليؤوجه مراقة أو متوكة بالغة فأخبره أن أباه

زوجها منه وهو عنده ثقة فقدر عليها وسمعه الوطو ما لم يظهر له إنكار الولى م : وإذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه وقالت له : ما صنعت من شيء هو جائز . حذر جاز للوكيل أن يوكل غيره بتزويجها لحضر الوكيل الموت فأرصى بالوكالة إلى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الأول يجوز .

قال محمد رحمه الله في الجامع : إذا وكل الرجل رجلا أن يزوجه له امرأة فزوجه (١) في نسخة الفتى يحلى الله : قالت لرجل اخلعني .

امراة بغير إذنها وزوجها أبوها فلم يلغها الخبر حتى تقض الوكيل النکاح بغير محضر منها وبغير محضر من أبيها ولا من زوجها جاز تقضه، ولو أن الوكيل لم يقض هذا النکاح ولكن زوج الموكل أخت هذه المرأة بأذنها كان ذلك تقضا للنکاح الاول، وكذلك لو زوج الثانية بغير إذنها، وفي الذخيرة: وكان قبل أن يبلغ الاول كان هذا تقضا للنکاح الاول.

وفي الكافي: ولو زوج امرأتين إحداهما أخت للاولى أو أربعا في عقدة سواها لا يقض العقد الاول، ويتوقف العقد الثاني لأن الوكيل في هذا العقد فضولى والعقد من الفضولى لا يكون ردا للعقد الصادر بالوكالة، ولو وكله بنکاح مائة فزوجها منه بلا رضاها ثم تقضه قبل إجازتها جاز، ولو زوج أختها - وفي الذخيرة: برضاء الأخت - لم يسر ردا، ولو زوجها ثانيا - وفي الذخيرة: بغير المهر الاول بأن كان النکاح الاول بمائة دينار والثاني بألف درهم - بطل الاول.

وكله بأن يزوجه امرأة بألف فزوجه امرأة بخمسين دينارا بأذنها أو بلا إذنها ثم جده بألف بأذنها أو بلا إذنها بطل الاول بالتأني، ولو كان الاول بألف بلا إذنها والثاني بخمسين دينارا بلا إذنها لا يقض الاول، فإن كان الثاني بأذنها بطل الاول. وكذا لو ركل خمسة وكالة متفرقة فزوجه كل واحد وقت العقد معا.

ولو كانا فضولين فزوجا أختين في عقدتين ووقع العقدان معا توقفا، ولو زوجاه الأختين في عقدة بطلا.

م: ولو زوج رجل فضولى رجلا امرأة - وفي الكافي: برضاها - م: بغير أمره ثم فسخ المزوج العقد قبل أن يحيزه الزوج كان فسخه باطلا - وفي الظهيرية: قولوا وضلا - م: وعن أبي يوسف رحمه الله أن فسخه صحيح. وفي الذخيرة: وكذا لو أن الفضولى زوجة أخت الاول لا يقض نكاح الاول، ويتوقف نكاح الثانية، حتى إذا أجاز فلان نكاح الاول أو الثانية صح إجازته ويقض الآخر. وفي الكافي: وكذا

لو زوجه أربعا لم يكن تقضا وتوفى الكل على الإجازة . ولو أن الزوج وكل هذا الفضول الذى زوجه أن يزوجه امرأة فأجاز ما صنع جاز استحسانا ، ولو نقضه لا يصح ، ولو زوجه أختها يرد الأول . وكذا الزوج لو تزوج امرأة بغير إذنها فوكل آخر بأن يزوجه فرد ما صنع الزوج لم يحرز ، ولو زوجه أختها كان ردا لما بأشهره الزوج ضمنا .

وفي الذخيرة : قال محمد في الأصل : رجل زوج رجلا امرأة بغير إذنها بألف درهم وعاطب عن الرجل رجل آخر بغير إذنه وكانا فضولين ثم إنهما جددا النكاح بغمسين دينارا بغير إذنها حتى توقف النكاحان على إجازتهما ثم إن المرأة إن أجازت أحد النكاحين وأجاز الزوج أحد النكاحين فإن أجاز الزوج النكاح الذى أجازته المرأة بأن أجازت النكاح بألف ، أجاز ذلك أيضا حل النكاح بألف درهم . فإن أجاز الزوج النكاح الآخر بأن أجاز النكاح بغمسين دينارا فإنه لا يحرز . وإن أجمعا بعد ذلك على إجازة الثانى لا يحرز . وإن أجمعا على إجازة الأول كان جائزا . هذا الذى درنا إذا علم المجاز أولا من المجاز آخر ، أما إذا سبأ المجاز الأول ثم أجمعا بعد ذلك على أحد النكاحين وتصادقا على ذلك بأن قالوا : تدربا أن هذا هو المهرز أولا ، فإنه جاز هذا النكاح ، فإن لم يتذكرا المجاز أولا وأجمعا على أحد النكاحين من غير تذكر المجاز أولا لم يحرز واحد منهما أبدا . ولو قالت المرأة ابتداء : أجزت النكاحين ، كان للزوج أن يحرز أى النكاحين شاء : إما النكاح بألف ، وإما النكاح بغمسين ويحرز ذلك ، ويلزم الزوج المسمى فيه . ولو أجاز أحدهما النكاح بالدراهم والآخر بالدنانير وخرج الكلامان منهما معا فإنه يقتض النكاحان جميعا ، وإن أجاز كل واحد منهما النكاحين جميعا وخرج الكلامان منهما معا فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أجاز كل واحد منهما النكاح على التماق ، وإن أجاز أحدهما نكاحا لا يبيته بأن قال الزوج مثلا : أجزت أحد النكاحين ، أو قال : أجزت هذا أو هذا . فأجازة المرأة في هذه المسألة لا تخلو من أربعة أوجه : أما أن قالت : أجزت ما أجازته الزوج . وخرج الكلامان معا ففى هذا

الوجه يجوز أحد النكاحين ، وإن قالت « اجزت غير ما أجازته الزوج » وخرج الكلامان معا انتقض النكاحان ، وإن قالت « اجزت النكاحين » فالجواب فيه كالجواب فيما إذا قالت « اجزت ما أجازته الزوج » يجوز أحد النكاحين ، وإن قالت « اجزت أحد النكاحين » أو قالت « هذا أو هذا » مثل ما قاله الزوج وخرج الكلامان معا ذكر أنها لم يجزها نكاحا بعد ولها أن يجتمعا على أحد النكاحين أيها شاءا ، وإن شاءا فسختا كلا المقدن .

م . رجل وكل رجلا بأن يزوج امرأة نكاحا فاسدا فزوجه امرأة نكاحا جائزا لم يجز ، والوكيل بالبيع الفاسد لو باع بعا صحيحا يجوز . والفرق : أن الوكيل بالبيع الفاسد وكيل بالبيع لأن البيع الفاسد يبع لأنه بفيد الملك ، أما الوكيل بالنكاح الفاسد ليس بوكيل بالنكاح فإن النكاح الفاسد ليس بنكاح لأنه ليس بمعبد للملك ولهذا لا يجوز طلاقها ولاظهارها ، وإذا لم يصر وكيلًا لم ينفذ تصرفه .

أكره الرجل أنه على أن يوكله بتزويج بنت لهذا الآن فقال الآن للاب . من از تو و از فرزندان تو بزارم هر چه خواهی بکن<sup>١</sup> . فذهب الأب فزوج ابنة الآن لا يجوز النكاح .

رجل وكل رجلا أن يزوج امرأة بألف درهم فزوجه بالزيادة : إن كانت الزيادة بمهولة ينظر إلى مهر مثلها : إن كان ألفا أو أقل جاز النكاح ، ويجب لها ذلك ، وإن كان أكثر لا يجوز ما لم يجر الزوج ، وإن زاد شيئا معلوما لا يجوز ما لم يجر الزوج . في الأصل . إذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجها فزوجها على مهر صحيح أو فاسد أو وهبها لرجل بشهود أو تصدق بها على رجل وقبل ذلك الرجل جاز النكاح ، وإذا ركله أن يزوجها من رجل ويكتب لها كتاب المهر فزوجها ولكن لم يكتب لها كتاب المهر جاز .

(١) انا بری منک و می آباءتک ، اصل ما شئت .

وكلت رجلا بأن يزوجه فلان يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لا يجوز ، وكذا لو وكلته أن يزوجه من اليوم بعد الظهر فزوجها قبل الظهر .

إذا وكلته أن يزوجه من فلان بأربعة درهم فزوجها الوكيل وأقامت معه سنة ثم زعم الزوج أن الوكيل تزجها منه بدينار و صدقه الوكيل في ذلك فإن كان الزوج مقرا أن المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار ، إن شامت أجمعت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك ، وإن شامت ردت ولها عليه مهر مثلها بالنكاح بالبر ، ولا حقة لها في العدة ، وإن كان الزوج منكرًا لذلك ووقع الاختلاف بينهما فكذلك الجواب أيضا ، وفي الحائصة : وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر كان القول قولها مع اليقين ، وهذا امر يحتاج فيه ، ينفى أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد العقد إذا خالف أمرها ، وكذا الولي إذا كانت بالغة يفعل كما يفعل الوكيل .

م : ومن هذا الجنس : وكل الرجل رجلا أن يزوجه امرأة بمائة فزوجها بمائة وخمسين حتى صار مخالفا صار فضوليا في العقد ، يتوقف العقد على إجازة الزوج فإن أجاز وجب مائة ، بخلاف ، وإن رده وقد كان دخل بها وهو لا يعلم فعله الأقل من المسمى ، من مهر المثل كما في النكاح الفاسد .

وفي الكافي : رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة بمائة و وكل آخر أيضا وكلت المرأة وكيلين كذلك فالتنقيح وكلا الزوج و وكيلها المرأة فزوج أحدهما الوكيلين بألف و قبل وكيل من جانبها وزوج الآخر بمائة دينار و قبل الآخر من جهتها ووقع العقدان معا أو جهلا واختلف في السابق : صح بهر المثل .

وفي الظهيرية : فضولي زوج رجلا خمس نوبة في عقد متفرقة فلزوج أن يختار أربعة منهن ويفارق الأخرى ، بخلاف ما لو تزوج الرجل خمس نوبة في عقد متفرقة بعير رضاهن ، لأن إقدامه على نكاح الخامسة يتضمن قبض نكاح الأربعة دلالة لأنه يملك نفسه صريحا ، فكذلك دلالة .



وفي جامع الجوامع : فضوليان زوجا صيتين بصبي فأرضعتها امرأة ثم بلغ فأجاز نكاح إحداهما وأجاز أبواهما لا يجوز ، ولو أرضعت إحداهما فأتت فأرضعت الأخرى فأجاز جاز ، كذا أتيت فأعتق إحداهما ثم أجاز نكاح الأمة لم يجوز للجمع بين الحرية والأمة <sup>٢</sup>.

الحاتية : ولو أن فضوليا زوج رجلا أختين في عقدتين يختار إحدى الأختين .  
م : وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل قال لغيره « زوج ابنتي هذه رجلا ذا علم وعقل ودين بمشورة فلان بن فلان » فزوجها من رجل بهذه الصفة من غير مشورة فلان بن فلان جاز .  
امرأة وكلت رجلا أن يتصرف في أمورها فزوجها من نفسه فقالت المرأة « أردت البيع والشراء ، لا يجوز النكاح .

رجل وكل رجلا أن يختطب له ابنة فلان فجاء الوكيل إلى أب المرأة وقال « هب ابنتك مني » فقال الأب « وهبت » ثم ادعى الوكيل « أتى أردت النكاح لموكلتي ، إن كان القول من المخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الأب على وجه الإجابة لا على وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما أصلا ، وإن كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل ، وكذا إذا قال الوكيل بعد ذلك « قبلت لفلان » ، فأما إذا قال الوكيل « هب ابنتك من فلان » فقال الأب « وهبت » لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل « قبلت » ، وإذا قال « قبلت » فهو على وجهين : إما أن قال « قبلت لفلان » أو « قبلت » مطلقا ، وفي الوجهين جميعا ينعقد العقد للموكل .

وفي الذخيرة : وإن قال أب الابنة بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للموكل « زوجت ابنتي على صداق كذا » ولم يقل « من المخاطب » أو « من موكلتك » فقال المخاطب « قبلت » يصح النكاح للمخاطب . وفي الولوالجية : إذا قال الأب « زوجت (١) فزيد في نسخة الفتى خليل الله : وكذا لو أجاز الزوج ، أما لو أجاز نكاح الحرية جاز ، ولو أعطتها متاعا فأجاز مما أو متاعا صح الأولى .

أبقى على صداق كذا ، ولم يقل ، من ابن الخطاب ، فقال الأب « قلت ، مطلقا يصح النكاح من الأب .

وفي الخاتمة : رجل أرسل رجلا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول وزوجها إياه جاز لأنه أمره بالخطبة وتام الخطبة بالمقد .

ولو وكل رجلا ليزوج امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج « زوجني هذه ، وقال الوكيل « بل زوجتك هذه ، الأخرى كان القول قول الزوج إذا صدقه المرأة في ذلك ، وهذه المسألة دليل على أن النكاح يثبت بالتصادق .

ولو وكل رجلا ليزوج امرأة ثم وكل آخر مثل ذلك فزوجه أحدهما امرأة والأخر أختها إن كانا على التعاقب جاز الأول ، وإن وقعا معا بطلا .

إذا قال الرجل لغيره « زوجني امرأة فإذا فعلت فأمرها يدها ، فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الأمر يدها . ولو قال « زوجني امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فأمرها يدها ، فزوجه امرأة لم يكن الأمر يدها إلا أن يشترط الوكيل . ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه إذا تزوجها يكون الأمر يدها ثم زوجها منه جاز النكاح ويكون الأمر يدها حين زوجها منه .

ولو وكل رجلا أن يزوجه ثلاثة فإذا لها زوج آخر فأت عنها أو طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل إياه جاز . ولو وكل رجلا أن يزوجه ثلاثة ثم تزوجها الموكل ثم أبانها لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه .

وإذا وكلت المرأة أو الرجل رجلين بالتزويج أو بالخلع أو بالمق على مال ففعل أحدهما لم يحر . ولو وكل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل أحدهما جاز .

الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة . وكذلك ولي الكبيرة ، إلا الأب والمجد فانها يملكان إذا كانت بكرًا استحسانا .

وفي فتاوى أمل سمرقند : مريض كل لسانه فقال له رجل « أكون وكيلًا عنك

في تزويج ابنتك ، فقال : آرى ' ، فتعب الوكيل و زوج لا يجوز لأن هذا اللفظ يحتمل  
 آرى و كيلي ، ' و يحتمل آرى و كيل كنت ، ' وفيه نظر ، ينبغي أن يجوز النكاح  
 لأن قوله ، آرى ، جواب فيتحيد بالسؤال : و السؤال عن الوكالة .

\*\*\*\*\*

## الفصل السابع عشر في المهر

م : هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في بيان ما يصلح مهرا وفي بيان مقداره و كميته

قال الكرخي في كتابه : المهر لا يكون إلا ما هو مال أو ما يوجب تسليم مال ،  
 وفي الخانية : كالأعمال المشروطة فيها الأجرة ، م : فان سمي في العقد مالا كان  
 المملوك بالعقد مضمونا بالمسمى ، وإن لم يسم كان مضمونا بمهر المثل ، حتى لو مات عنها قبل  
 الدخول بها وجب مهر المثل عدنا ، و في التجريد : و قال الشافعي رحمه الله : لا يجب  
 شيء ، و في السفاتي : و عند مالك هذا النكاح لا يجوز .

م : و إذا سمي في العقد ما هو معدوم في الحال بأن تزوجها على ما يشر نخيله  
 العام أو على ما تخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية و كان  
 لها مهر المثل ، و كذا إذا سمي ما ليس بمال للعالم من كل وجه بأن تزوجها على ما في  
 بطون غنمه أو على ما في بئر جاريتها لا تصح به التسمية و كان لها مهر المثل ، و كذا  
 لو تزوجها على طلاق امرأة أخرى أو على عضو عن القصاص فلها مهر المثل ، وإذا  
 تزوجها على أن لا مهر لها صح النكاح و وجب لها مهر المثل - و في المضمرات : إن دخل  
 بها أو مات عنها زوجها ، و في الهداية : وفيه خلاف لما لك رحمه الله .

(١) أي : نعم (٢) نعم أنت و كيلي (٣) نعم أجلك و كيلي .

و فيها : و إذا مات الزوجان و قد سعى لها مهرها فلورثتها ان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج ، وإن لم يكن سعى لها مهر فلا شيء لورثتها عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالوا : لورثتها المهر في الوجهين جميعا - معناه : المسعى في الوجه الأول و مهر المثل في الثاني .

و في الذخيرة : ذكر شيخ الإسلام في كتاب الصلح أن النكاح إذا أضيف إلى دراهم عين لا يتعلق بعينها و إنما يتعلق بمثلها دينا في الذمة ، و إذا أضيف إلى دراهم دين في ذمة المرأة يتعلق بعينها ولا يتعلق بمثلها دينا في الذمة - و هذا إذا كان المضاف إليه النكاح على المرأة ، أما إذا كان على غير المرأة فالنكاح لا يتعلق بعين ذلك الدين و إنما يتعلق بمثله ؛ بيان الأول : إذا كان لرجلين على امرأة ألف درهم فتزوجها أحد الرجلين على حصته لا يكون للساكت أن يبيع الزوج فأخذ منه مائتين و خمسين لأن النكاح تعلق بعين الحصة لا بمثلها دينا في الذمة و [سقط عن ذمتها عين حصة الزوج فصار كالو] سقط ذلك بالهبة و الإبراء ، و عن أبي يوسف روايتان ، في رواية يرجع على شريكه بنصف حصته و في رواية لا يرجع و هو قول محمد رحمه الله ، و لو تزوجها على خمسمائة كان للشريك أن يبيع الزوج فأخذ منه مائتين و خمسين لأن النكاح هاهنا أضيف إلى خمسمائة مرسلة و للزوج عليها مثل ذلك فالتفيا قصاصا و صار الزوج مقتضيا نصيبه لأنه صاحب أول الدينين و صاحب أول الدينين يصير مقتضيا فيكون لشريكه حق المشاركة معه ، و ذكر شمس الآلئمة الحلواني أنه ليس لصاحب الدين أن يبيع الزوج بشيء .

بيان الثاني : إذا تزوج امرأة على إرش له على عاقبتها و أمرها بقبض ذلك فالمرأة بالخيار : إن شامت اتبعت الزوج ، و إن شامت اتبعت العاقلة ، و لو تعلق النكاح بالدين المضاف إليه لم يكن لها اتباع الزوج و إنما كان كذلك لأن الدين لو كان على غير المرأة و تعلق العقد بعينها أدى إلى تملك الدين من غير من عليه الدين و إنه لا يجوز ، و هذا المعنى لا يتأتى فيها إذا كان الدين على المرأة .

م : و النساء اللاتي يعتبر مهرها بمهورهن : قوم أيها أخواتها لآبيها و أمها

أو لايها و عمتها و بنات عمها ، و لا يتبر مهرا بمهر أمها ، قوم أمها ، إلا أن يكون أمها من قوم أبيها بأن كانت بنت عم أبيها لحيفد يتبر مهرا لا لأنها أمها بل لأنها بنت عم أبيها . وفي الفتاوى الخلاصة : فإن لم تكن لها أخت و لا عمه بنت الأخت لأب على ما ذكرنا من التفسير و بنت العم م : و إنما يتبر من عشرينها من هن مثلها في الحسن و الجمال و السن و البكارة - و في الرقابة : و المال ، و في الهداية : و العقل و الدين و البلد و العصر . م : و من المشايخ من قال : لا يتبر الجمال في المرأة إذا كانت من أهل بيت الحسب و الشرف . و في الظهيرية : و إنما يتبر الجمال في أوساط الناس .

م : و إذا لم يوجد من قوم أبيها امرأة بهذه الصفة ذكر شيخ الإسلام في أول باب المهر أنه يتبر مهرا بمهر مثلها من الأجانب في بلدها و لا يتبر بمهر مثلها من قوم أمها ، و في الفتاوى الخلاصة : يتبر بأجنبية مثلها في المال و الجمال و البكارة و الثيابة و تلك البلدة . و في الحاشية : قال ابن أبي ليلى : مهر المثل يتبر يقوم الأم من الحالات و نصوصه ، و ذكر شيخ الإسلام في مسألة اختلاف الزوجين أن على قول أبي حنيفة لا يجوز تقدير مهرا بأقربها من الأجانب ، و كان المذكور في أول الباب قولها .

و إذا تزوج امرأة و لم يسم لها مهرا ثم سمي لها مهرا أو فرض لها مهرا أو راعته إلى القاضي و فرض لها مهرا جار . و يكون ذلك تقدير مهر المثل . و في الفتاوى : سئل الشيخ أبو القاسم عن امرأة زوجت نفسها بنير مهر و ليس لها مثل في قبيلة أبيها في المال و الجمال ؟ قال : ينظر إلى قبيلة أخرى مثل قبيلة أبيها فيقبض لها بمهر مثلها من نساء تلك القبيلة ، و إنما يتبر حالها في السن و الجمال حالة التزويج .

و في الذخيرة : عن أبي يوسف رحمه الله في المرأة يموت عنها زوجها فتدعى مهرا هو مهر مثلها و الورثة يقولون : قد تزوجها على مهر لا قدرى كم هو ، قال : أجمل لها مهر مثلها . و في فتاوى أمه : سئل قاضي رمان الدين عن مات في غربة و ترك زوجتين غريبتين تدعيان المهر و لا بينة لها ؟ قال : يحكم بمهر مثلها ، يعتبر بالأخوات ، قيل : ليس لها

لها أخوات في غربة ؟ قال : يحكم بهما<sup>١</sup> .

م : وفي المهر<sup>٢</sup> حقوق ثلاثة : حق الشرع وهو أن لا يكون أقل من عشرة - وفي الزاد : وقال الشافعي رحمه الله : المهر ليس بمقدور ، م : وحق الأولياء وهو أن لا يكون أقل من مهر مثلها ، وحق المرأة وهو كونه ملكا لها - غير أن حق الشرع وحق الأولياء يعتبر وقت المقد لا في حالة البقاء ، حتى لو زوجت نفسها من رجل بشرة ثم أبرأته عن كلها أو عن بعضها جاز ، وكذا إذا زوجت نفسها من رجل بمقدار مهر مثلها ثم أبرأته عن كله أو عن بعضه لا يكون للأولياء حق الاعتراض - وعن هذا قلنا : إذا تزوجها على ثوب قيمته مائة دراهم فلم تقبضه حتى صارت قيمته عشرة فلها الثوب ودرهمان ، ولو كان قيمة الثوب عشرة فلم تقبضه حتى صارت قيمته مائة فلها الثوب لا غير ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن في الثوب وما ليس من ذوات الأمثال تعتبر القيمة يوم التسليم ، وفي المسكيل والموزون تعتبر القيمة يوم العقد ، وهذه الرواية إنما يتضح وجهها إذا لم يكن الثوب ميعنا في العقد ، وفي الكافي . ولو كان يساوي مائة فانتقض وصار يساوي خمسة إن شامت أهدت الثوب ولا شيء لها غيره ، وإن شامت أخذت القيمة يوم تزوجها عليه ، ولو كانت القيمة عشرة يوم العقد وعشرين يوم القبض فهلك في يدها فبطلت أو لا بفعلها وطلقت قبل الدخول ردت عشرة .

وفي الهداية : ولو سمي أقل من عشرة فلها العشرة عندنا ، وقال زفر رحمه الله : مهر المثل ، ومن سمي مهرًا عشرة فما زاد فعليه المسمى إن دخل بها أو مات عنها .

وفي شرح الطحاوي : المهر لا يخلو : إما أن يكون دينًا أو عينًا ، ونعني بالعين : المروض والحيوان والمغار والمسكيل والموزون إذا كانا بأعيانها ، ونعني بالدين الدراهم والدنانير ، أما إذا كان المهر عينًا فليس للزوج أن يدفع إليها غيره ، وإن كان دينًا كان للزوج أن يجبهه ويدفع غيره لأن الدراهم والدنانير لا تتعبدان لعقود المعاوضات وإن (١) وفي نسخة المفقى خليل الله : بحالها .

عنت إلا إذا كانت قرة أو تبرا أو ذهاباً أو ضنة فإنها تعين إذا عنت . وإذا ورد الطلاق قبل الدخول بها ففى كل موضع كان للرجل أن يعطيها غيره كان لها أن تعطيه غير ما قبضت كالدنانير والدرهم والكيل والوزن إذا كانا بغير أعيانها ، وكل ما لم يكن للزوج أن يعطيها غيره لم يكن لها أيضاً ذلك .

م : وفى نوادر ان سماعة عن محمد رحمه الله : إذا تزوج امرأة على قطعة فضة تبر وزنها عشرة ولا تسادى عشرة مضروبة جاز ولا يلومه فضل ما بينهما . وفى الولوالجية : ولو كان هذا فى السرة لا يقطع لأن القطع يندثر بالشبهات ويشترط الكمال من حيث الوزن والقيمة . أما المهر فيثبت بالشبهات ويشترط الكمال من حيث الوزن لا غير . وفى البقية : سئل الحسن بن على عن تزوج امرأة على ألف عدد من البطاطين أيلومه قيمة البطاطين كما فى الشاة أم يلومه مهر المثل كما لو تزوجها على دابة ؟ فقال : هى بمنزلة الشاة .

وفى الحجة : تزوج امرأة على ألف درهم . فى البلدة ففود مختلفة بنصرف إلى الغالب منها . وإن لم يكن ينظر إلى مهر مثلها ففى ذلك وافق مهر مثلها يحكم لها به . م : ولو شرط تسليم القرآن مهر لا يصح . ولو تزوجها على أن يخدمها سنة لم يجر ، وفى الهداية : وقال الشافعى رحمه الله : لها تعليم القرآن والخدمة فى الوجهين . م : ولو تزوجها على أن يعمر غنمها سنة لم يجر على رواية الأصل ، وروى اس سماعة رحمه الله أنه يجوز فى الرعى . وقد اختلف أصحابنا فى هذا ، فمنهم من يقول بأن المنفعة صلت مهر إلا أن الزوج يمنع من الخدمة لما فيه من الاستهانة ولا استهانة فى رعى الغنم فيجوز شرطه ، ومنهم من يقول بأن منفعة الحر لا تصلح مهر . وعلى هذا الأصل قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا تزوج على خدمة سنة فلها مهر المثل ، وقال محمد رحمه الله : لها قيمة خدمته . وفى الجامع الصغير المتأبى : ولو تزوجها على خدمة حر آخر . وفى الحاشية : ورضى ذلك الحر . يصح ويجب عين الخدمة ثم يرجع على الزوج بقيمة الخدمة وكذلك

وكذلك إذا تزوجها على زراعة أرضها هذه السنة بـ ٢٠ : وفي المتنق عن محمد رحمه الله أنه إذا تزوجها على خدمة نفسه بـ ١٠ ، ولو تزوجها على خدمة عبده سنة جاز بلا خلاف .

وفي الهداية : وإن تزوج عبد امرأة بأذن مولاه على خدمته سنة جاز ولها خدمته .  
 م : وإذا تزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير أو على هذه الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة ، فبعد ذلك ينظر : إن أجاز صاحب [ الدار و صاحب ] العبد ذلك فلها عين المسمى وإلا فلها قيمته . وصار الجواب في النكاح متى أجاز المستحق التسمية فنظر الجواب في البيع ، وإن لم يجر المستحق لا يطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وإنما يجب قيمة المسمى . بخلاف البيع فإن في باب البيع متى لم يجر المستحق يفسخ البيع من كل وجه حتى لا يجب قيمة المسمى .

تجنيس خواهر زاده : وإذا تزوجها على سكنى دار سح ، وإن تزوجها على ما يكتب العام أو يرثه أو على حنطة أو شعير ولم يسم كيله و وزنه فلها مهر مثلها .  
 وفي الخلاصة : ولو تزوجها على أمة فاستحققت لها قيمة الأمة .

وفي الكافي : تزوج امرأة على عتق أبيها صح ، وعتق الأب للملكها . فإن استحق الأب من يده عليه قيمته ، فإن قضى لها بالقيمة عند الاستحقاق ثم اشتراه ليس لها أن تطالب بتسليم الأب ؛ وهو عكس تصيف الوصيف - أي لو تزوج امرأة على عبده وسله إليها فطلقت قبل الدخول بها يبقى على ملكها فينفذ إعتاقها في كله ولا ينفذ إعتاقه فيه إلا بقضاء أو رضا . وعند زفر رحمه الله عاد نصفه إلى ملكه بمجرد الطلاق حتى لو اعتقاه نفذ إعتاق كل واحد منهما في نصفه .

م : وفي المتنق ابن سماعة عن أبي يوسف : رجل تزوج امرأة على عبد لها فلها مهر مثلها ، ولم يحصل هذا بمنزلة من تزوج امرأة على عبد غيره . وفيه أيضا : إذا تزوج امرأة على عبد ودفعه إليها فوجهه للزوج ثم استحق فالمرأة ترجع على الزوج



بقية العبد . وفي التفريد : ولو تزوجها على أمة إلا ما في بطنها لا يدخل الولد ، وعند محمد رحمه الله يدخل و الاستثناء باطل . وفي النوازل : رجل تزوج امرأة على أن يأتي بعبد آتق لله آخر مثله .

م : وفي الأصل : إذا تزوجها على شيء بینه فهلك قبل التسليم أو استحق فإن كان ذلك من ذوات الأمثال رجعت على الزوج بالمثل وإلا بالقية . وفي الظهيرية : ولو استحق نصف الدار الموهورة إن شامت أخذت الباقي ونصف القية ، وإن شامت أخذت كل القية ، وإن طلقها قبل الدخول بها فليس لها إلا النصف الباقي .

وفي الولوالجية : ولو قال رجل لرجل ، تزوج هذه المرأة فانها حرة ، ولم يزوجهما منه وتزوجها وبلدت منه فإذا هي أمة لم يأذن لها مولاهما ضمن الزوج الأقل من مهر المثل ومن المسمى بقيمة الولد ولم يرجع على من أمره ، ولو تزوجها منه رجعت عليه بقيمة الولد يوم الخصومة ، ولو كان الزوج عبداً أو مكاتباً أو مدبراً كان ولده رقيقاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وقال محمد : هو حر . وهذا كله إذا علم الزوج أنها حرة .

م : وإذا تزوجها على ألف درهم على أن ترد ألفاً عليه فلها مهر المثل . لأن الألف المشروط بمقابلة الألف المسمى حتى لا يؤدي إلى الربا فيبقى النكاح بلا تسمية حتى لو تزوجها على ألف درهم على أن ترد عليه مائة دينار يقسم الألف على مائة دينار وعلى مهر مثلها فأصاب الدينار كان صرفاً يشترط فيها التفاضل في المجلس وما يخص مهر المثل يكون صداقاً . وكذا إذا تزوجها على ألف درهم على أن ترد عليه عبداً بینه فهو جائز ويقسم الألف على قيمة العبد ومهر مثلها فأصاب قيمة العبد يكون شراء ، حتى إذا مات العبد قبل التسليم أو وجد الزوج به عيباً بطل ذلك القدر ، وما أصاب مهر مثلها فهو صداقها .

وفي الظهيرية : رجل تزوج امرأة على عيب عبد اشتراه منها جاز ، فإن كان قيمة

العيب عشرة فلها ذلك . وإن كان أقل من ذلك وجب تكبيل العشر .

وفيهما : رجل قال لامرأة : تزوجتك على درهم ، كان لها مهر مثلها . ولو تزوج امرأة على أقل من ألف ومهر مثلها ألفان كان لها ألف .

وفي الويلجية : ولا شفعة في الدار التي تزوج عليها المرأة وإن ردت على ذلك مالا في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف : محمد رحمهما الله : للشفيع الشفعة في حصة المال الذي رده إذا قسمت الدار عليه وعلى مهر مثلها . وإن لم ترد مالا شفعة فيها ، وإن كان سعى لها مهرا ثم باعها داره كان للشفيع فيها الشفعة ، فإن طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها بشيء من الدار وأخذ منها نصف ما سعى لها . ولو تزوجها على أن يشتري هذه الدار ويعطيها إياها مهرا أو قال : تزوجتك على هذه الدار على أن أشتريها وأسلمها إليك ، كان عليه أن يأخذها حتى يسلمها إليها ، فإن لم يفعل فعليه قيمتها . ولو أخذت المرأة رهنا بمهرها وهو دين وفيه مثل الرهن هلك الرهن عندما استوفت مهرها لأنها بهلاك الرهن صارت مستوفية لصدقتها حكما . ولو كانت قيمة الرهن أكثر كانت في الفضل مؤتمنة ، ولو كانت أقل رجعت ببقية مهرها ، ولو لم يسم مهرها وأخذت رهنا به وضاع الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها ضمنت مهر مثلها للزوج وحسبت مقدار تمتعها ، ولو هلك الرهن بعد طلاق لم يتراجعا وهلك تمتعها في قول محمد ، وقال أبو يوسف : لها المنة عليه .

وفي الخانية : ولو تزوج امرأة على أربعمائة دينار على أن يعطيها بها أربعة من الخدم بأعيانها فهو جائز ، وكذا لو تزوجها على أن يعطيها أربعة من الخدم كل خادم بمائة دينار ، أو تزوجها على أربعمائة دينار على أن يعطيها هذه الجارية بينها بمائة وهذا البيت بمائة وعلى أن تحط عنه مائة وعلى أن مائة على ظهره : صح هذا الشرط ، وكذا لو تزوجها على أربعمائة دينار على أن يسلي بكل مائة دينار خادما يحوز الشرط ولها أربع من الخدم الأوساط ، وكذا لو تزوجها على مائة درهم على أن يسوق

بذلك اثني عشر من الإبل الأوساط فيجوز استحسانا ، و لو تزوج امرأة على أن يحج بها كان لها قيمة حجة وسط .

و لو أن أمًا وأختًا ورثا دارا من أبيهما فتزوج الأخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم ترض الأخت بذلك قالوا : يقسم الدارين ورثة الأخ والأخت . فإن وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها ، وإن وقع في نصيب الأخت فللمرأة قيمة البيت في تركه الزوج - كما لو تزوج امرأة بعد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها أن ترجع بقيمة العبد على الزوج . وإن كان الأخ زوج امرأة على مال ثم أعطاهما بذلك المال يتابعينه من تلك الدار والمسألة بحالها بطل البيع وبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه .

### م نوع منه

فيما إذا سمي لها مالا وضم إليه ما ليس بمال .

قال في الأصل : إذا تزوجها على ألف وعلى أرطال معلومة من الخمر فليس لها إلا الألف - وفي الظهيرية : ولا يتشكل مهر المثل ، م : ولو تزوجها على أقل من عشرة وعلى أرطال من خمر معلومة بأن تزوجها على خمسة أو على ستة أرطال معلومة من خمر فلها تمام عشرة دراهم ، ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر وقيمة الظرف عشرة فنحن نحمد في ذلك روايتان إحداهما أنه يجب له الدن لا غير ، وفي رواية أخرى عنه أنه يجب مهر المثل .

إذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة ووقع الطلاق على فلانة بنفس العقد ، بخلاف ما إذا تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق فلانة ، ثم إذا شرط التطبيق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها ، كما لو تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدي لها هدية فلم يف بالشرط ، وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة إذا لم يف الزوج بالشروط .

وفي الخاتمة : ولو تزوج امرأة على ألف وعلى أن يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يغفر عن دم عمده عليها أو على ألف وعلى أن يعتق أباهما : إن وفي بالشرط كان لها الألف لا غير ، وإن لم يف يكمل لها مهر مثلها إن كان مهر مثلها أكثر من الألف .  
 هم : ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضررتها فلانة وعلى أن ردت عليه عبدا وقع الطلاق بنفس العقد ، وانقسم الألف والطلاق على بضعها وعلى العبد ، فإن كان قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الألف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ثمنا ونصف الألف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صداقا لها ، وانقسم البضع والعبد على الطلاق والألف أيضا وصار بمقابلة الطلاق نصف العبد ونصف البضع - ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة باثنا ، فإن استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بخمسائة حصة العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا .

وفي الولوالجية : ولو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق عنها امرأته وعلى أن ردت عليه عبدا ففعل ذلك فهو جائز لأن هذا عقد مشتمل على نكاح وبيع وخلع لأنها بذلت شيئين بضعها وعبدها والزوج شيئين ألف درهم وطلاق فلانة فينقسم جميع ما بذله الزوج على جميع ما بذلت المرأة فينقسم الألف على البضع وعلى العبد على قدر قيمتهما ، فإن كانا سواء يقسم عليهما نصفان فما أصاب العبد يكون ثمنا ، وما أصاب البضع يكون صداقا ، وطلاق فلانة ينقسم على العبد والبضع فما أصاب العبد يكون خطما ، وما أصاب البضع يكون صداقا لأنه ليس بالمال لكن يعتبر حقا للمرأة لأنها تنفع بهذا الشرط . وإذا ثبت كيفية القسمة بعد هذا فالمسألة على وجهين : إما أن وفي لها بالشرط أو لم يف ، فإن وفي وطلق امرأته صار جميع العبد للزوج نصفه يباع ونصفه بدل خلع والبضع نصفه بازاء الألف ونصفه بازاء الطلاق ، وصار جميع الألف للمرأة نصفه ثمنا ونصفه طلاقا<sup>١</sup> ، وطلاق فلانة نصفه بازاء البضع ونصفه بازاء العبد ،

(١) كذا في النسخ ، والصحيح « صداقا » مكان « طلاقا » .

وإن لم يف لها بالشرط كان لها مهر المثل . ولا يسلم للزوج نصف العبد ، فإن كان خمسمائة تمام مهر مثلها فقد استوتت تمام حقها ، وإن لم تكن رجعت بالباقي عليه فإن استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بخمسمائة حصة العقد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا .  
 م : وإن كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضررتها فلانة وعلى أن ردت عليه عبدا فهاتان لا يقع الطلاق على الضرة ما لم يطلقها ، وصار نصف الألف صداقا لها ، والنصف من العبد إذا كان قيمة العبد وقيمة البضع على السواء ، فبعد ذلك ينظر : إن وفى لها بالشرط بأن طلق فلانة فلها الخمسمائة لا خير ، وإن لم يطلق فلانة فلها تمام مهر مثلها .

### نوع منه في المهر يدخله الجهالة

الأصل : أن جهالة المسمى إذا كانت جهالة جنس تمنع صحة التسمية ويجب مهر المثل . وإذا كانت جهالة صفة لا تمنع صحة التسمية والمرأة الوسط من ذلك .  
 بيان الأول : إذا تزوج امرأة على دابة أو ثوب - يعنى ذكر الدابة والثوب - [ الحاتية : وبيان موضع الدابة والثوب ] ولم يزد عليه - م : فلها مهر مثلها بالفا ما بلغ ، وكذلك إذا تزوج على دار . بيان الثاني : إذا تزوج امرأة على عبد أو ثوب مروى ولم يصف بالتسمية صحيحة ولها الوسط من ذلك نظرا للجائنين ، والزوج بالخيار : إن شاء أعطاهما الوسط وإن شاء أعطاهما القيمة ، وفي السفناني : وتجبر المرأة على القبول ، وفي الهداية : وقال الشافعي رحمه الله : يجب مهر المثل في الوجهين جميعا .  
 م : وهذا إذا ذكر العبد والثوب مطلقا غير مضاف إلى نفسه ، فأما إذا ذكره مضافا إلى نفسه بأن قال « تزوجتك على عبدى » أو قال « على ثوبى » ليس له أن يعطى القيمة . وفي الذخيرة : والوسط من المبيد في زماننا أدنى الترك ورفع الهندي ، ويصبر في قيمة الوسط على قدر غلاء السر والرخص عندهما وهو الصحيح .

م : ولو تزوجها على ثوب موصوف بالجواب فيه في ظاهر الرواية أن للزوج

الخيار إن شاء أعطاهما عين الثوب، وإن شاء أعطاهما القيمة، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجبر على تسليم عين الثوب، وهو قول زفر رحمه الله، وعن أبي يوسف رحمه الله إن ذكر الأصل مع ذلك يجبر على التسليم، وإن لم يذكر الأصل كان للزوج الخيار، وذكر البقال أن في الثياب الموصوفة روايتين .

ولو تزوجها على كر حنطة ولم يصف فإن شاء أعطى كرا وسطا وإن شاء أعطى قيمة الوسط، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجبر على تسليم الكر، وهو قول زفر، بخلاف البعد على هذه الرواية فإن هناك لا يجبر على تسليم البعد مع أن الواجب في الصورتين جميعا الوسط، والجواب في سائر المسكيلات والموزونات نظير الجواب في الحنطة .

وإذا تزوجها على شيء مما يكال أو يوزن مسمى منه كيلا أو وزنا معلوما من صنف معلوم فلها ما سمي من ذلك، وإن جاء بقيمته دراهم أو دنانير لم تجبر المرأة على القبول، بخلاف الحيوان والثوب المروى، وهكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله، في النوادر: إذا تزوجها على مكيل وصفه بحيث يمكن مثله في السلم لا تجبر على قبول القيمة، وإن قصر في الوصف وترك شيئا مما يشترط في السلم أجبرت على قبول القيمة قول زفر رحمه الله .

ولو تزوجها على بيت فاسم البيت، في عرفنا ينصرف إلى المبنى من المدر وإنه لا يصلح صداقا إذا لم يكن بيته . وفي الولوالجية: أما الكلام في البيت فإن كان من أهل البادية تصح التسمية ولها بيت من شعر ويجب الوسط من هذا النوع فيما بينهم، وإن كانا من أهل البلاد تصح التسمية أيضا ولها متاع بيت وسط ما يجهر مثلها، وهو عرف أهل الحجاز والشام من ذكر البيت عند التزويج ويجب الوسط منها . وفي الحفانية: رجل تزوج امرأة على بيت وعادم قال أبو حنيفة رحمه الله: لها ثمانون دينارا: قيمة الخادم أربعون، وقيمة البيت أربعون، وقالوا: لا يقدر بالأربعين ويشتبه فيه الغلام (١) في كل أي نسخة المفق خلیل الله " الأجل " .

والرخص ، وفي المنظومة في باب أبي حنيفة رحمه الله :

الخدام المهر بأربعينا من المنائير وبالحشيش  
في البيض ذا وذاك في السوداء واعتبرا بالرخص والفلاء  
وفي الخاية : و الفتوى على قولها .

وفي الولوالجية : وإذا صح تسمية الخادم كان لها عادم وسط ، فالوسط من  
الخدام قال محمد : هو السندی ، وهذا في بلادهم لأن الوسط يستخرج من أنواع ثلاثة ،  
والأنواع الثلاثة في بلادهم : الرومي والسندی والحشي . والسندی بين الرومي والحشي  
فيكون الوسط من ذلك السندی ، أما في بلادنا الوسط من الخادم الرومي ' لأنه بين التركي  
والهندي ، إذا أدى ذلك أجبرت على القبول ، وإن أدى قيمته خبرت على القبول .  
وفي جامع الجوامع : الجارية الوسط السندية والصقلية ' ، والأعلى الرومية والتركية ،  
والأدنى الزنجية والهندية ، عرفاً عن أبي حنيفة على عرف زمانه .

م : وفي حوادير ابن رستم عن محمد رحمه الله : إذا تزوجها على ألف رطل خل  
فإن كان الغالب في ذلك البلد خل التمر فهو عليه . وإن كان الغالب خل الخمر فهو عليه .  
وكذا لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك ، وإن لم يكن واحد  
منها غالباً فلها مهر المثل . وإذا تزوجها على كذا عمر فلها كذا عمر وسط ، قال : وهذا  
حسن و حد .

وفي السنن : قال محمد رحمه الله : قال أبو حنيفة : إذا تزوج امرأة على ماله  
من الحق في هذه الدار قال : يعرض لها مهر المثل لا يجاوز به قيمة الدار ، وفي قولنا '   
لها ما كان لها من الحق في الدار لا غير إذا بلغ ذلك عشرة .

فيها أيضاً عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا تزوجها بنصيبه من هذه الدار فلها الخيار

(١) في حل : الحشيش (٢) في النسخ : الصقلية (٣) في حل : ابن جماعة (٤) ضمير المتكلم  
راجع إلى محمد رحمه الله .

إن شامت أخذت النصب . وإن شامت أخذت مهر المثل لا يجاوز به قيمة الدار .  
 وفي الخاتبة : « إن كان مهر مثلها أكثر ، وعلى قول صاحبه رحمها الله لها النصب  
 من الدار إن كان النصب يساوى عشرة دراهم . وفي الظهيرية : « لو تزوجها على هذه  
 الاثواب العشرة المروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر هروى وسط بالإجماع .  
 م : « وإذا تزوجها على درهم ولم يسم كم هي فلها مهر المثل . ولو قال « تزوجتك  
 على ثوب يساوى خمسين درهما ، فلها مهر المثل . « وقال أبو حنيفة رحمه الله : « إذا تزوجها  
 على قيمة هذا الثوب فلها مهر المثل . »

وفي الخاتبة : رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب  
 كان لها عشرة دراهم ، ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون  
 منها أكثر فيكون لها ذلك .

وفي النوازل : سئل أبو جعفر عن رجل خطب امرأة وبذل لها أربعمائة درهم  
 صداقها ثم تزوجها بمهر عشرين دينارا ثم أقر لها بهذه الدنانير في وصيته ثم مات أيحب لها  
 دنانير ذهب جيد أو ردى . أو وسط ؟ قال : يجب الدنانير الغالبة في الصيانة وفي التجارة  
 « نى يتناعها يوم تزوجها ، وإن لم يكن شيء من ذلك غالبا يجب الوسط من ذلك .  
 « في الحجة : « لو تزوجها على جهاز بيت فلها جهاز بيت وسط ما تجهز به النساء . »

إبراهيم بن هراة عن محمد رحمه الله : « إذا تزوجها على ألف فهو على الأقرب إلى مهر  
 مثلها من الدراهم والدنانير . « وفي الخاتبة : « إذا تزوج امرأة على أقل من ألف ومهر مثلها  
 ألفان كان لها ألف درهم لأن القصاص عن الألف لم يصح لمكان الجهالة مصادره  
 تزوجها على ألف ، وإن كان مهر مثلها أقل من عشرة قال محمد رحمه الله : لها عشرة  
 دراهم . « وفيها : رجل تزوج امرأة على قيمة هذا البعد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح  
 بمهر مثلها لأنه سعى مجهول الجنس . « ولو تزوجها على أن أبرأ<sup>٢</sup> فلانما له عليه برئ

(١) زيد في حل : أو دراهم (٢) كذا ، و الظاهر : أن يبرئ .



فلان ولها مهر مثلها على الزوج .

وفي شرح الطحاوى : ومن تزوج امرأتين على صداق واحد كان ذلك جائزا ، نحو أن يقول : تزوجتك على ألف ، قبلتكما جميعا فإن الألف يقسم على مهر مثلها ، فإن قبلت إحداهما دون الأخرى جاز النكاح ، بخلاف البيع فإنه إذا قال : بعت هذا العبد منك ، فقبل أحدهما دون الآخر فإنه لا يجوز ، يقسم الألف على قدر مهر مثلها فما أصاب حصة التي قبلت فلها ذلك والباقي رجع إلى الزوج .

٣ : وإذا تزوجها على ألف دينار ولم يسم نيسابوريا أو بخاريا أو ملكيا فقد قيل : يجب مهر المثل . وقيل : يجب الوسط وهو البخارى . وإذا تزوجها على ألف درهم وفي البلد نقود مختلفة ينصرف إلى الغالب ، وإن لم يكن ينظر إلى مهر مثلها وإلى تلك النقود فإن وافق مهر مثلها حكم لها .

وإذا تزوجها على ناقة من إبله هذه فلها مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف : يعطى ما شاء من تلك الإبل . وكذلك لو تزوجها على مئقة هذا البيت أو هذه الجوائق أو هذا الزنيل حقة فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف لها المسمى . فإن ضاع الزنيل أو الجوائق صدق في مقداره . قال في البقال حبيب ذكر مسألة الزنيل . وكذلك إذا تزوجها بوزن هذا الحجر أو بقيمة هذا العبد أو بجميع ما يملك أو على مهر فلانة .

ولو تزوجها على حكمها أو حكم أجنبي أو حكمه فالتسمية فاسدة . وبعد ذلك ينظر : إن شرط حكمه وحكم مهر المثل أو أكثر فلها ذلك ، وإن حكم بالآقل فلها مهر المثل إلا أن ترضى المرأة ، وإن شرط حكمها وحكت بمهر المثل أو أقل فلها ذلك ، وإن حكمت بالآكثر فلها مهر المثل إلا أن يرضى الزوج ، وإن شرط حكم أجنبي فإن حكم بأقل من مهر المثل لم يجوز إلا برضا المرأة ، وإن حكم بأكثر من مهر المثل لم يجوز إلا برضا الزوج . وإن حكم بمهر المثل جاز حكمه ولا يتوقف على الرضا .

## نوع منه

في الرجل يتزوج امرأة على مهر

فيوجد على خلاف ما سمي

قال أبو حنيفة : إذا تزوج امرأة على عبد معين أو دن من خل معين أو شاة ذكية معينة فوجد العبد حرا أو الخل خمرأ أو الشاة ميتة فلها مهر المثل في جميع ذلك ، وقال أبو يوسف : لها قيمة مثل ذلك الحر لو كان عبدا ومثل ذلك الدن من خل وسط ومثل تلك الشاة ذكية ، وقال محمد في الحر والميتة كما قال أبو حنيفة رحمه الله ، وفي الحر كما قال أبو يوسف .

ولو سمي حراما وأشار إلى حلال بأن قال : تزوجتك على هذا الحر ، وأشار إلى الخل أو قال : تزوجتك على هذا الحر ، وأشار إلى العبد فلها المثل في ظاهر قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي الخاتبة : وهو الصحيح ، م : وروى محمد عن أبي حنيفة أنه يجب مهر المثل ، وعن أبي يوسف رحمه الله أن لها المثل ، وعن محمد في رواية أن لها المثل إليه ، وفي رواية أخرى عنه لها مهر المثل .

ولو جمع بين حر وعبد أو خل وخمر فقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أن لها الحلال المثل إليه لا غير - وفي الخاتبة : إن كان يساوي عشرة دراهم ، وإن كان لا يساوي عشرة دراهم يكمل لها عشرة كأنه سمي المال لا غير ، م : وفي رواية أخرى عنه : إذا كان الحلال أقل من مهر المثل فانه يبلغ مهر المثل ، وقال أبو يوسف : لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا ، وقال محمد رحمه الله : لها الحلال المسمي لا غير .

وفي الذخيرة : ذكر محمد رحمه الله في كتاب المثل : إذا تزوج الرجل امرأة على عبد بيته فإذا هو جارية ، أو على ثوب هروى بيته فإذا هو قومي : فان عليه عبدا يعدل قيمة الجارية وثوبا هرويا بقيمة القومي . وإذا تزوج على هذا الدن من الخل فإذا هو زيت لها عليه مثل ذلك الدن خلا . وفي شرح الطحاوي : ولو تزوجها على

هذين الدينين من الخلل فاذا أحدهما خر فلها الثاني على قول أبي حنيفة ، وقالوا : لها الثاني ومثل ذلك الدين من الخلل .

و في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله : رجل تزوج امرأة على شيء وأشار إلى شيء بينه وسمى شيئا سواه وكانا جميعا حلالا فلها مثل الذي سمي ، وإن كان أحدهما حراما إما الذي سمي وإما الذي أشار إليه فلها مهر المثل ، قال : ولا يشبهه إذا كان حلالين أو كان أحدهما حراما - ومعنى قوله في ابتداء المسألة : أشار إلى شيء بينه وسمى شيئا سواه ، أي نوعا آخر ، والحاصل أن في النوعين اعترى المسمى على ما ذكرنا . فأما إذا كانا حلالين يجب مثل المسمى . وإذا كان أحدهما حراما يجب مهر المثل - يانه : إذا تزوجها على هذا الثوب المهرى ، قال : فإذا هو مروى فلها ثوب مروى مثل الجودة التي رآته . وكذا إذا تزوجها على هذا الدين من الخلل ، فإذا هو طلاء فلها خلع مثل دن الطلاء ، وإن قال : على هذا الدين من الخمر ، فإذا هو خلع فلها مهر مثلها ، ولو تزوجها على هذه الشاة الميتة ، فإذا هي ذكبة أو هي حية قال : هذا نوع واحد فيقع العقد على المشار إليه ولا تتمر فيه التسمية ، فإن كان المشار إليه ميتة فلها مهر مثلها وإن كان قد سمي ذكبة ، وإن كان المشار إليه ذكبة أو حية فلها ذلك وإن كان قد سمي ميتة .

و ذكر المحسن ع أبي حنيفة في كتاب الاختلاف : إذا تزوج امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله فإذا هو حر فلها قيمته ، وإن كانت تعلم أنه حر فلها مهر مثلها ، وإن كان مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد وهي تعلم ذلك أو لم تعلم أو كان مشكلا وقت العقد فلها قيمته .

و في نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله : إذا تزوج امرأة على هذه الشاة ، فإذا هي خنزير فلها مهر مثل في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قول أبي يوسف عليه قيمة شاة وسط ، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله : أن عليه شاة وسطا . وقال محمد

في الإملاء: إذا تزوجها على هذه الشاة، فإذا هي خنزير أو على هذا الخنزير، فإذا هو شاة وهي تعلم حال المثار إليه فالتكاح على المثار إليه ولا تعتبر فيه التسمية، فبعد ذلك ينظر: إن كان المثار إليه حلالاً فلها ذلك مهرًا وليس لها غير ذلك، وإن كان حراماً فلها مهر مثلها، ألا ترى أن رجلاً لو قال لآخر: أبيعك هذا الخنزير بألف، وأشار إلى الشاة وما يبلان أنها شاة فاليك جائزاً وكذلك إذا قال الرجل: أبيعك هذا الحمر بألف، وأشار إلى عبد وما يبلان أنه عبد فاليك جائزاً وإن كان مشكلاً فاليك باطل في قولهم. وفي الحاتية: ولو قال: تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت، فإذا في البيت خنزير أو ليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الإشارة. م: وفي المتقى عن محمد: إذا تزوج امرأة على أرض وحددها على أنها عشرة أجرة<sup>١</sup> فقبضتها المرأة فإذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزرعها فلها الخيار، إن شامت أخذت الأرض ولا شيء لها غيرها، وإن شامت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع. ولو كانت عشرة أجرة فإن كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمتها ثم علمت أنها ستة أجرة فلا شيء لها غير الأرض. وكذلك الثلث إذا انتقضت من وزنها، والثياب إذا انتقضت من ذرعها. ولو لم تكن باعها ولا وهبتها ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الانهار لجرى فيها وصارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجرة رجعت على الزوج بتام قيمة الأرض.

وكذلك إذا تزوجها على عشرة أثواب هرورية بأعيانها على أن كل ثوب منها عشاري فوجد كلها سباعيات فهي بالخيار: إن شامت أخذتها، وإن شامت ردها وأخذت قيمتها لو كانت عشارية على مثل حالها التي هي عليه، فإن وجدت كلها عشارية إلا الواحدة منها وإنها سباعية فهي بالخيار: إن شامت أخذت الثياب ولا شيء.

(١) أجرة جمع جريب.

لها غيرها ، وإن شامت أخذت الثياب المشاربة وردت الثوب الذي وجدته سباعيا وأخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رفعت وجوده .

وفي الكبرى : وإذا تزوج امرأة ، على هذه الأثواب العشرة ، فإذا هي إحدى عشرة فإن كان مهر مثلها مثل إحدى عشرة و الزيادة فلها إحدى عشرة - هذا إذا وجدت الأثواب إحدى عشرة ، أما إذا وجدت تسعة فلها تسعة لا غير عند أبي حنيفة ، وبه يفتى .

وفي الثانية : رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة أكرار فإذا هي تسعة أكرار كان لها التسعة و كر آخر مثل التسعة .

م : وإذا تزوج امرأة على أرض على أن فيها ألف غل و حدها أو زوجها على دار و حدها على أنها مئة بالآجر و الجص . الساج فإذا الأرض لا غل فيها و إذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ، إن شامت أخذت الدار و الأرض ولا شيء لها غير ذلك ، وإن شامت أخذت مهر مثلها ، و إن طلقها قبل أن يدخل بها ليس لها إلا نصف الأرض و نصف الدار على ما وجدتها عليه . إلا أن تكون متعتها أكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة : إن شامت أخذت نصف الأرض أو نصف الدار ولا شيء لها غير ذلك ، و إن شامت أخذت المئة .

### نوع منه في الشروط في المهر

إذا تزوج على ألف درهم أو على ألفي درهم والنكاح جائز ، فيحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ، و إن كان مهر مثلها ألفا أو أقل فلها الألف ، و إن كان ألفين أو أكثر فلها الألفان ، و إن كان أكثر من ألف أو أقل من ألفين فلها مهر مثلها - فالحاصل أن عنده لا ينقص من الأقل ولا يزداد على الأكثر ، و عند أبي يوسف و محمد . لها الألف في الوجوه . وهذه المسألة بناء على أن الموجب الأصلي في باب النكاح عند أبي حنيفة مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه ، و عندهما الموجب الأصلي المسمى

وإنما يصار إلى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه .

وعلى هذا الأصل مسألة ذكرها محمد رحمه الله في الجامع الكبير ، و صورتها : إذا تزوج امرأة على ألف حالة أو على الألف إلى سنة فعل قول أبي حنيفة يحكم مهر المثل . فإن كان مهر مثلها ألف درهم أو أكثر ظلها الألف حالة ، وإن كان أقل من ألف ظلها ألف إلى سنة ، وعلى قولها : لها ألف إلى سنة على كل حال .

و في الظهيرية : رجل تزوج امرأة بألف درهم على أن كل الألف مؤجل : إن كان الأجل معلوما صح التأجيل ، وإن لم يكن معلوما لا يصح ، وإذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة ويؤخذ منه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت ، ولا يجبر القاضي على تسليم الباقي بحبه . م : ولو كان تزوجها على ألف حالة أو على ألفين إلى سنة فعل قول أبي حنيفة رحمه الله إن كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر كانت المرأة بالخيار : إن شادت أخذت ألفي درهم إلى سنة ، وإن شادت أخذت ألفا حالة ، وإن كان مهر مثلها أكثر من ألف فالخيار إلى الزوج يعطيها أي المملين شاء . وإن كان مهر مثلها أكثر من ألف وأقل من ألفين ظلها مهر مثلها في قول أبي حنيفة ، وعندهما الخيار إلى الزوج في الوجه كله .

إذا تزوجها على ألف إن لم تكن له امرأة ، وعلى ألفين إن كانت له امرأة ، أو على ألف إن لم يخرجها من البلدة ، وعلى ألفين إن أخرجها : فالنكاح جائز ، والمعتبر في المهر الشرط الأول إن وفي به ظلها المسمى على ذلك الشرط ، وإن لم يف ظلها مهر المثل لا يقتصر عن الأقل ولا يزداد على الأكثر ، وقال أبو يوسف ومحمد : الشرطان جائزان ، وفي الهداية : وقال زفر رحمه الله : الشرطان جميعا فاسدان ويكون لها مهر مثلها لا يقتصر عن الألف ولا يزداد على ألفين . إذا تزوج امرأة على ألف إن كانت قبيحة وعلى ألفين إن كانت جميلة : فإن كانت جميلة ظلها ألفان ، وإن كانت قبيحة ظلها ألف ، وهذا بلا خلاف - والفرق أن في مسألة الإخراج دخلت المخاطرة في التسمية

الثانية فانها لا تدري أن الزوج يخرجها أو لا يخرجها ، في مسألة القبح والجمال لا غاطرة أصلا فان المرأة على صفة واحدة لكر الزوج لا يعرف وجهاته لا توجب الخطر .

و ذكر الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله في شرح السنناني : إن تزوج امرأة على ألف إن كانت مقيمة و على ألفين إن كانت عربية و جعلها بمنزلة شرط الإخراج من البلدة و إذا تزوجها على هذا العبد أو على هذه الامة ، - وفي الخلاصة الحاتية : وأحدهما أو كس و الآخر أرفع : يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ، فان كان مهر مثلها مثل أودونها قيمة - و في الحاتية : أو أقل منه - م : فلها الأدون إلا أن يرضى الزوج بالأرفع ، وإن كان مثل أرضها قيمة - و في الحاتية : أو أكثر من الأرفع - فلها الأرفع إلا أن ترضى المرأة بالأدون ، وإن كان فيما بين ذلك فلها مهر المثل : و في الحاتية : لا يبراد على الأرفع و لا ينقص عن الأوكس ، وإن طلقها قبل الدخول كان لها نصف الأوكس على كل حال - و في الهداية : بالإجماع - و في الحاتية : إلا أن يكون نصف الأوكس أقل من المتعة فيحتك يكون لها المتعة ، و قال أبو يوسف و محمد : لها الأوكس على كل حال . إن كان يسارى عشرة دراهم أو أكثر فان اعتقت المرأة أو كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الأوكس أو أقل منه جاز عتقها في الأوكس . و إن اعتقت الأرفع و كان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عتقها ، وإن كان أقل منها لم يجوز ، و لا يجوز عتقها في الأرفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال و يجوز في الأوكس و هو قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف رحمه الله : إذا اعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده جمل عتقها ، و إن اعتقتها الزوج جميعا جاز عتقها فيها و ضمن قيمة أيها شاء ، و إن اعتقتها المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فأيهما صار لها عتق .

م : إذا قال لامرأة « أتزوجك على ألف درهم على أن تزوجني ثلاثة بمهر من عندك تعطيه إياها » فتزوجها على ذلك كان النكاح بحسبها من الألف إذا قسم على مهرها و ليس عليها أن تزوجه ثلاثة . و لو قال « أتزوجك على ألف على أن تزوجني ثلاثة بألف

بألف ، قبلت ذلك وتزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بنير مسمى ظها مهر مشها ، كرجل  
تزوج امرأة على ألف على أن زد عليه ألف درهم . ولو أن المرأة التي شرط نكاحها  
زوجت نفسها منه بمخساة جاز ونكاح الأولى على ما وصفت لك بنير مسمى .

ولو تزوج امرأة على أن يجب لايها ألف درهم فهذه الألف لا تكون مهرا  
ولا يجبر على أن يجب لها مهر مثلها . وفي الخاتبة : وهب لايها ألفا ولم يجب ، م : وإن  
سلم الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها إن شاء . ولو قال : على أن أحب له منك  
ألف درهم ، فالألف مهر إن طلقها قبل الدخول ، وقد دفع الحبة رجوع عليها بنصف ذلك  
وهي للواهب . وفي الخاتبة : ولو تزوجها ، على أحد هذين البدين أيها شئت أنا دفعت  
إليك ، فانه يعطيا أيها شاء ، ولو كان هذا في الخلع يعطيا أيها شئت المرأة وهو  
قول أبي حنيفة . ولو تزوجها على أن يعطيا عبد فلان فالتكاح جائز والشرط باطل .  
ان سماعة عن محمد : رجل تزوج امرأة على ألفين ألف لها وألف لايها ، أو قالت  
المرأة : زوجت نفسي منك على ألفين ألف لي وألف لأبي ، فذلك جائز ، والألفان لها .  
وعنه أيضا : رجل زوج ابنته من رجل على ألف درهم وأشهد على نفسه أنه زوج فلانة  
من فلان بألفي درهم على أن على ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم قبل الزوج  
فالمهر كله على الزوج والآب ضامن عنه ألف درهم . فان أخذت المرأة ذلك من أيها  
أو من ميراثها كان للآب أو لورثته أن يرجع بذلك على الزوج . وفي الخاتبة : ولو قال  
« أشهدوا أنني زوجت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالي » فقال الزوج « قبلت »  
جاز النكاح ولا ضمان على الآب .

الظهيرية : سئل شيخ الإسلام عن خطب إلى انسان ابنته فقال : « إن قدمت المهر  
كذا إلى خمسة أشهر وأتيته به زوجتها » فذهب الرجل وتكلف فكان يهدى إلى هذا  
الرجل هدايا ويعت إليه أشياء فحقت خمسة أشهر ولم يقدر على قد ذلك المهر فلم يزوجه  
ابنته هل له أن يسترد ما دفع إليه ؟ قال : له ذلك فيما دفع عن وجه المهر قائما كان



أو حالكا، وكذلك ما دفع إليه هدية وهي قائمة، فأما المستهلك والمالكة فليس له أن يطالبه بمثله أو قيمته .

م : وفي نوادر هشام : عن محمد رحمه الله : أولياء المرأة إذا قالوا للذي يريد أن يتزوجها : زوجناك على ألف درهم على أن مائة منها لك ، فهو جائز والمهر تسعة ، ولو قالوا : زوجناك على ألف درهم على أن لنا خمسين ديناراً ، فالدرهم والدينارين كلها للمرأة .

و عنه أيضاً : رجل تزوج امرأة على خادم على أن يخدم الخادم الزوج ما عاش قال : إن كان مهر المثل للمرأة مثل قيمة الخادم أو أكثر فلها الخادم ولا خدمة على الخادم للزوج ، وإن كان أقل من قيمة الخادم فلها مهر مثلها إلا أن يشاء الزوج أن يسلم لها الخادم بغير خدمته . و روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله : رجل تزوج امرأة على جارية على أن له خدمتها ما عاش أو على ما في بطنها له قال : الجارية وما في بطنها وخدمتها كلها للمرأة ، وكذلك الغنم ، ولو قال على أن أصواها لي فله الصوف استحساناً . وفي الثانية : ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على أن أصواها لي كان له الصوف استحساناً .

م : الحسن بن زياد عن أبي يوسف : رجل قال لامرأة : أتزوجك على ألف على أن أحب لك عبيداً ، فتزوجها على ذلك قال : إن دفع الذي سمي فهو مهرها ، وإن أبي أن يدفع لا يجبر عليه وكان عليه مهر مثلها لا يجاوز بذلك ألفاً ولا قيمة العبد ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله .

ابن سميحة عن محمد رحمه الله : امرأة زوجت نفسها على أن يرثي فلاناً ما له عليه من الدين يرثي فلان منه ، ولها على الزوج مهر مثلها . وعن أبي يوسف رحمه الله في الأماشي : إذا زوج ابنته على أن يرثي من الدين الذي له عليه أو زوجت المرأة نفسها على أن يرثيها من الدين الذي له عليها فالبرائة جائزة ولها مهر مثلها ، وفي الولوالجية : وإن تزوجها (١٠١)

تزوجها على ألف درهم أو ألفين قال أبو حنيفة رحمه الله: لها مهر المثل لا يزداد على ألفين ولا ينقص من ألف، وقالوا: لها ألف .

وفي الظهيرية: رجل له على امرأة ألف درهم ممن المبيع فتزوجها على أن آخر ذلك: كان لها مهر مثلها والتأخير باطل . وفيها: رجل تزوج امرأة على ألف درهم على أن لا ينفق ومهر مثلها مائة: كان لها الألف والغفّة . وفي الخاتية: ولو تزوج امرأة على ألف على أن لا يرثها ولا ترثه جاز النكاح بألف كان مهر المثل أقل أو أكثر .

### م: نوع منه

في الزيادة في المهر

وما هو في معنى الزيادة

الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند عتائنا الثلاثة خلافا لزفر رحمه الله، وفي المضمرات: وقال زفر الشافعي: لا تلحق الزيادة بالعقد - م : و الخلاف فيه نظير الخلاف في الزيادة في الثمن، وذكر أبو سليمان عن أبي يوسف أن الزيادة في المهر جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله، وفي قول أبي يوسف لا تجوز .

وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله: أن الزيادة في المهر بعد هبة المهر صحيحة، وفي إكراه شيخ الإسلام: أن الزيادة في المهر بعد الفقرة باطلة، هكذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله - وصورة ما روى بشر: إذا طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها أو بعده ثم زادها في المهر لم يصح، وكذلك إذا انقضت عدة المطلقة طلاقا رجيا ثم زادها في المهر بعد ذلك لا تصح الزيادة .

وفي الخاتية: وجل طلق امرأته طلاقا رجيا ثم راجعها وقال لها « ردت في مهرك، لم تصح لأنها مجهولة، ولو قال « راجعتك بمهر ألف درهم، إن قبلت جاز وإلا فلا - وفي الظهيرية: وهل يشترط القبول؟ الأصح أنه يشترط - م : وفي القدوري: أن الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبي حنيفة، وعندهما لا تجوز .

وفي فتاوى الشيخ أبي الليث: إذا وجبت المرأة مهرها من زوجها ثم إن الزوج بعد ذلك أشهد أن لها عليه كذا كذا من المهر تكلموا فيه، واختار الشيخ أبو الليث أنه يجوز إقراره، وإذا تزوجها بألف درهم ثم جدد العقد بألفي درهم فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تثبت الزيادة ويكون مهرها ألف درهم، وعلى قول محمد رحمه الله تثبت الزيادة ويكون مهرها ألفي درهم، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه أن على قول أبي حنيفة تثبت الزيادة وعلى قولهما لا تثبت الزيادة، وفي شرح مختصر الطحاوي: أن على قول أبي حنيفة ومحمد تثبت الزيادة [ وعلى قول أبي يوسف لا تثبت، وفي إقرار المختصر لا تثبت الزيادة ] من غير ذكر خلاف، وفي الظهيرية: قال بعض مشايخنا: المختار عندنا أن لا تلزمه الألف الثانية .

م: وإذا تزوج امرأة على صداق في السر وسُمع في العلانية أكثر من ذلك فالمسألة على وجهين، الأول: أن يتواضعا<sup>١</sup> في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر فنقول: إن كان ما تعاقدا عليه في العلانية من جنس ما تواضعا في السر إلا أنه أكثر بما تواضعا في السر، فإن اتفقا على المواضعة<sup>٢</sup> أو أشهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة: فالمهر ما تواضعا عليه في السر - وفي الظهيرية: الأصل أن النكاح يصح مع الهزل والمال لا يجب مع الهزل والجد أصل والهزل عارض، وكل من تمسك بالأصل فالقول له، ولو تواضعا في السر على أن يظهرا النكاح رياء وسمعة ولا يكون بينهما نكاح حقيقة فأظهر النكاح بشرائعه يصح النكاح وبطلت المواضعة، وفيها: ولو تواضعا على مهر مائة درهم ثم تعاقدا في العلانية على مائتي درهم فن أبي حنيفة روايتان، في رواية: المهر مائتان ولا يعتبر بما تواضعا في السر، وفي رواية: المهر مائة، وهو قولهما وهو الأصح، م: وإن اختلفا وادعى الزوج المواضعة في السر على الألف وأنكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى

(١) التواضع: التوافق (٢) المواضعة: الموافقة .

في العقد ، ويكون القول قول المرأة إلا أن تقوم الزوج بینه - وفي شرح الطحاوى : مع يمين المرأة على ما يدعى عليها من السر إن طلب الزوج بيمينها عليه ، م : وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله : إذا أشهد الزوج على نفسه في السر أن المهر الذى يريد أن يتزوج عليه ألف ثم أشهد على نفسه في العلانية بألفين قال أبو حنيفة رحمه الله : المهر ألفان ، وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا شهد الشهود أنه قد أشهدنا في السر أن المهر ألف وأنه سمعنا بألفين فالمهر ألف - قالوا : هذا خلاف ما حكى عن أبي حنيفة رحمه الله في الأصل ، وإن كان ما تعاقدنا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضعا فإن لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد ، وإن اتفقا على المواضعة ينقذ النكاح بهما المثل . الوجه الثانى : إن تعاقدنا في السر على مهر ثم أقرأ في العلانية بأكثر من ذلك ، فإن اتفقا على ما صنعا في السر وأشهدنا أن الزيادة سمعة في العلانية : فالمهر ما هو المذكور عند العقد في السر ، أما إذا لم يشهدا أن الزيادة في العلانية سمعة ذكر شمس الأئمة السرخسى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله المهر مهر العلانية ويكون هذا زيادة منه لها في المهر ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المهر هو الأول - وفي شرح مختصر الطحاوى : أن على قول أبي يوسف المهر هو الأول ، وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله المهر مهر العلانية ويكون زيادة على المهر الأول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه ، إلا أنه إن كان من خلاف جنسه لجميعه يكون زيادة على المهر ، وإن كان من جنسه فيقدر الزيادة على المهر الأول يكون زيادة ، وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله في هذه الصورة أن المهر هو الأول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وإنما يتأكد الزيادة إما بالدخول بها أو بالخلوة الصحيحة أو بموت أحدهما ، حتى لو وقعت الفرة بينهما قبل وجود واحد من هذه الأسباب بطلت الزيادة ويتصف الأصل دون الزيادة . وفي الولوالجية : هذا إذا تزوجها في السر على مهر وسمع في العلانية أكثر منه ، أما إذا لم يتزوجها في السر لكن تواضعا في السر على شيء ثم تزوجها في العلانية على مهر

خلاف ما تواضعا عليه في السر هذا على وجهين : إما أن تزوجها على جنس ما تواضعا عليه في السر ولكن بأكثر ما تواضعا عليه ، أو تزوجها على خلاف ما تواضعا عليه في السر فالأول على وجهين : إما أن اتفقا على المواضعة أو اختلفا ، فإن اتفقا كان المهر ما تواضعا عليه في السر ، وإن اختلفا كان المهر ما تزوجها عليه في العلانية . و لو كان مكان النكاح بيع فكذلك عند أبي يوسف ومحمد ، وعند أبي حنيفة كان الثمن ما تعاقدوا عليه في العلانية اتفقا على المواضعة أو اختلفا تزوجها على خلاف جنس ما تواضعا عليه في السر وهذا على وجهين : إما أن اتفقا على المواضعة أو اختلفا ، فإن اتفقا كان النكاح بمهر المثل ، وإن اختلفا كان النكاح بما تزوج عليه في العلانية . وفي الخلاصة : و لو جملا سمعة في النكاح فالنكاح صحيح ، وإن أظهرنا اقرارا بالنكاح فهو باطل لأن العقد البات لم يتغير . وفي الذخيرة : إذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنانير ، تزوجها في العلانية على أن لا مهر لها : كان مهرها الدنانير التي تواضعا عليه في السر ، وإن تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنانير مهرها لها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر : انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جمعا . وإذا تزوج امرأة بدینار ملحق صح النكاح و يجب لها الدينار مع تمام عشرة دراهم ولا يجب مهر المثل لأن وجوب المسمى وإن قل يمنع وجوب مهر المثل ، وإن طلقها قبل الدخول بها يتصف العشرة و يجب خمسة دراهم .

و في التوازل : سئل أبو نصر عن رجل زوج ابنة امرأة صغيرة زوجها أبوها بألف وخمسة مائة بحضرة الشهود ثم جدد نكاحها بثلاثة آلاف وماتت المرأة قبل إدراكها فأى المهرين يجب ؟ قال : إن كان الزوج صغيرا وكان مهر مثلها ألفا وخمسة مائة لا تلزم الزيادة ، وإن كان الزوج كبيرا والنكاح كان باذنه وجبت عليه ثلاثة آلاف . م : ذكر شيخ الإسلام أنها إذا تعاقدت في السر بألف وأظهرت في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج : ما أقررت به في العلانية هزل . وقالت المرأة

« لا بل جد ، فالقول قول المرأة و المهر هو المذكور في العلاية ، إلا أن تقوم للزوج ينة على ما ادعى .

إبراهيم عن محمد رحمه الله امرأة قالت لرجل « زوجتك نسي على ألف ، فقال الزوج « قبلت النكاح بألفين ، فالنكاح جائز على ألفين ، كأنه زادها ألفا . إبراهيم عن محمد رحمه الله زوج أمته من رجل على مهر معلوم ثم أعتقها ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى ، و روى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله أن الزيادة لها ، ولا يجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى .

و في فتاوى الفضل : إذا طلق امرأته ثم راجعها فقال لها « زدت في مهرك ، لا يصح لمكان الجهالة . و لو قال لها « راجعتك بمهر ألف درهم ، فإن قبلت المرأة ذلك صح و إلا فلا .

قال محمد رحمه الله في الجامع : حر تزوج أمة بغير إذن مولاهما على مائة درهم فقال الزوج للمولى « أجز النكاح ، فقال المولى « أجزته على أن يزيد في الصداق خمسين درهما ، فإن رضى الزوج بذلك صح النكاح و ثبتت الزيادة ، و إن لم يرض به لم تثبت الإجازة ، و في الذخيرة : فإن قال الزوج « لا أرضى بالزيادة و لا أزيدك ، يبقى النكاح على التوقف . و كذلك لو قال المولى « لا أجز النكاح حتى تزيدني خمسين دينارا ، م : و كذلك الجواب فيما إذا قال المولى « لا أجز النكاح إلا بزيادة خمسين درهما ، و في الذخيرة : ثم في هذه المسائل إذا رضى الزوج بالزيادة حتى تم العقد لو دخل بها الزوج أو مات عنها ظلها الأصل مع الزيادة ، و إن طلقها قبل الدخول بها ظلها نصف الأصل و لا شيء لها من الزيادة في قول أبي حنيفة و محمد ، و هو قول أبي يوسف الآخر ، و في قوله الأول لها نصف الأصل و نصف الزيادة . و لو قال « لا أجز النكاح و لكن زدني خمسين درهما ، أو قال « لا أجز النكاح و أجزه إن زدتي خمسين درهما ، أو قال « لا أجز النكاح حتى تزيدني ، كان هذا من المولى قسدا للنكاح حتى لو أجاز بعد ذلك بالامة

لا يجوز ، ولو كان المولى حين بلوغه النكاح بمائة درهم قال : أجزت العقد على خمسين دينارا ، ورضى به الزوج جاز النكاح بخمسين دينارا - بخلاف ما إذا باع الرجل مال غيره بغير إذنه بمائة درهم فقال المولى : أجزت البيع بخمسين دينارا ، ورضى به المشتري حيث لا يجوز ذلك البيع ؛ قالت دخل بها زوجها أو مات عنها فلها خمسون دينارا ، وإن طلقها قبل الدخول بها فلها المئنة في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي يوسف الآخر ، وفي قوله الأول لها نصف خمسين دينارا - م : وكل جواب عرفه في المولى مع الأمة فهو الجواب في المولى يزوج المرأة البالغة بغير أمرها فبلغها الخبر فتخير في جميع ما بينا .

وفي الجامع أيضا : متكوحة أعتقت حتى ثبت لها الخبر فقال لها زوجها « زدتك في صدائق خمسين درهما على أن تختاريني » فعملت صح الاختيار وثبتت الزيادة وتكون الزيادة للمولى ، وبمثله لو قال لها : لك على خمسون درهما على أن تختاريني ، فعملت فلا شيء لها ، وطل خيارها .

وفي نكاح المشتق : رجل ادعى نكاح امرأة وهي تمسك ثم إن الزوج مع المرأة اصطلاحا على أن يعطى ألف درهم : إن أجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز ، وكذلك إذا قال لها : أريدك مائة على أن تقرى بالنكاح ، فعملت فإن وجدت بينة على أصل النكاح الأول لم يكن له أن يرجع في المائة . ولو كان هذا منه في الطلاق بأن ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها بألف درهم لمحمد الزوج وصالحته على مائة أخرى على أن يقر بالطلاق بالجمع فعمل ثم إنها وجدت بينة على الطلاق بالجمع الأول : فلها أن ترجع بالمائة .

نوع منه

في المرأة التي منعت نفسها لمهرها

والتأجيل في المهر وما يتعلق به

قال الكرخي : وللمرأة أن تمنع الزوج من الدخول بها حتى يوفىها جميع المهر -

و في الخلاصة : بنى المسجل ولو بقى درهم ، قال : وليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيارة أهلها حتى يوفىها جميع المهر .

وإن كان المهر مؤجلا لم يكن لها أن تمنع نفسها - و في الخلاصة : سواء كان قبل حلول الأجل أو بعده في ظاهر الرواية ، م : وله أن يمنعها من السفر وزيارة بعض أهلها بغير إذنه ، وقال أبو يوسف : القياس كذلك كما في البيع لكننا استحسنا وقلنا : لها أن تمنع نفسها منه وليس له أن يمنعها من السفر وزيارة بعض أهلها حتى يوفىها المهر ، قال : وليس هذا كالبيع ، وهذا آخر أقواله . و في الهداية : وإن دخل بها فذلك الجواب عند أبي حنيفة ، وقالوا : ليس لها أن تمنع نفسها - والخلاف فيما إذا كان الدخول برضاها ، حتى لو كانت مكروهة أو كانت صينة أو كانت مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق ، وعلى هذا الخلاف الخلوة بها برضاها ، و يبقى على هذا استحقاق النفقة . م : وقال أبو يوسف : إذا كان بعض المهر حالا وبعضه مؤجلا فله أن يدخل بها إذا أعطاها الحال ، وقال أبو حنيفة : إذا كان المهر مؤجلا فلم يدخل بها الزوج حتى حل الأجل فمعت نفسها عن الزوج حتى يوفىها المهر فليس لها ذلك من قبل أن أصله لم يكن حالا . و في الخلاصة : ولو أجلته بعد العقد مدة معلومة ليس لها أن تنحبس نفسها ، وعلى قول أبي يوسف لها أن تنحبس نفسها إلى استيفاء الأجل في جميع هذه الفصول إذا لم يكن دخل بها .

م : ثم لا خلاف لأحد أن تأجل المهر إذا كان إلى غاية معلومة نحو شهر أو سنة إنه صحيح . وإن كان لا إلى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : لا يصح . وبعضهم قالوا : يصح وهو الصحيح . وفي شرح الطحاوى : وإن كانت الجمالة مستمة ' كهيوب الرمح ، أو إلى أن تخطر السباه ، فإن الأجل لا يثبت ويجب حالا . وفي الذخيرة : وإذا تزوج امرأة بصدق مؤجل إلى أجل مجهولة نحو ' الحصاد ، و ' اندياس ، أو إلى ' التبروز ، و ' المهرجان ، فلا رواية لهذه المسألة في الكتب الظاهرة

(١) أى المتناهية - كما في الغرب .



وقد اختلف المشايخ فيه ، قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله : و الصحيح أنه ثبتت هذه الآجال فى الصداق .

وفى شرح الطحاوى : و إن قال « نصفه مؤجل و نصفه معجل » كما جرت العادة و لم يرد على ذلك جاز الآجل و يقع ذلك على وقوع الفرقة إما بالموت أو بالطلاق ، و قال بعضهم : لا يجوز الآجل و يجب حالا لأنه أجل مجهول جهالة مستتمة . م : قال مشايخنا رحمهم الله و فى عرف ديارنا ليس للمرأة أن تمنع نفسها من زوجها حتى تستوفى جميع المهر ، لأن فى عرفنا البعض معجل و البعض مؤجل ، و المعجل يسمى « دست پيان » و المؤجل يسمى « كابين كردنى » و المعروف كالشروط ، فان بنا مقدار المعجل و مقدار المؤجل فهو على ما بينا ، و إن لم بينا شيئا ينظر إلى المسى و إلى المرأة : أن مثل هذه المرأة كم يكون لها من هذا المسى معجلا و كم يكون مؤجلا فى العرف ؟ فيقضى بالعرف - و فى الخاية : و لا يقدر ذلك بالربع و لا بالخمس . م : و ما ذكر فى مجموع التوازل أنه يقضى لها بصف المهر معجلا إنما ذكر ذلك بناء على عرف أهل سمرقند أنهم يحطون التصف من المسى ، و هو اختيار الشيخ أبى الليث ، إلا أن ذلك يختلف باختلاف البلاد و الصحيح ما ذكرنا .

و إن شرطا تعجيل الكل فى المقد فهو كالشرطا و يجب تعجيل الكل ، و لو دخل الزوج بها أو خلاها برضاها فلها أن تمنع نفسها منه و تمنعه عن السفر حتى تستوفى جميع المهر على جواب الكتاب - و هو المعجل فى عرف ديارنا - عند أبى حنيفة ، و قالوا : ليس لها ذلك . و أجمعوا على أنه لو دخل بها و هى كارهة أو دخل بها و هى صغيرة أو مجنونة أنه لا يطل حقتها فى المنع و الحبس ، و كان الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار يفتى فى السفر بقول أبى حنيفة رحمه الله و فى منع النفس بقولها ، و استحسّن بعض مشايخنا اختياره ، و فى الخلاصة : قال رضى الله عنه : و المختار عندى فى المنع إن كان سوء المعاشرة من الزوج لها المنع زجرا له ، و إن كان من جهتها ليس لها المنع زجرا لها .

وفي العيون : تزوج امرأة على الف درهم إلى سنة فأراد الزوج الدخول بها قبل السنة وقبل أن يعطيها شيئا فإن كان شرط الزوج في العقد أن يدخل بها قبل سنة فله ذلك وليس لها أن تمنع نفسها منه بلا خلاف ، وإن لم يشرط فكذلك في قول محمد ، وعلى قول أبي يوسف ليس لها ذلك استحسانا - قال الصدر الشهيد : وهذا يقتضي وإنه حسن . قال رحمه الله : وفي ديارنا إذا أدى المجل ولم يؤد المؤجل لله أن يبنى بها بلا خلاف ، فأما إذا كان الكل مؤجلا ، والدخول غير مشروط لا عرفا ولا نصا فلم يكن له أن يبنى بها على قول أبي يوسف رحمه الله استحسانا . قال القدوري في كتابه قال أبو يوسف : لو كان المهر حالا فأخرته مدة وأراد الدخول بها قبل مضي المدة فليس له ذلك إلا برضاها ، ولها أن تمنع نفسها منه ، وهذا مستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله أخرا وهو استحسان . وذكر في المتنق : أن الزوج إن كان شرط الدخول قبل مضي المدة فله ذلك ، وإن لم يشرط الدخول قبل مضي المدة فليس له ذلك إلا برضاها ، فهذا مستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله استحسانا أيضا .

وفي المتنق أيضا : إذا كان المهر حالا فأحالت عليه فريما لها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه حتى يأخذ فريما - بمنزلة وكيلها ، ولو أن الزوج أحالها بلذال على فريم له على أن أبرأته عنه ففي القياس له أن يدخل بها قبل ذلك ، وفي الاستحسان : لا يدخل حتى تأخذ المهر ، وعن أبي حنيفة روايتان . روى الحسن بن زياد له أن يدخل بها قبل ذلك ، وروى الحسن بن أبي مالك رحمه الله أنه ليس له ذلك . ولو باعها بالمهر متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى يقبض المتاع .

وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا قبضت المرأة المهر فاذا هو زيف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يدها ، ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المرأة المهر المقبوض زيفاً أو ما أشبه ذلك أو كان متاعا اشترت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع نفسها منه .

و في الذخيرة : إذا ارتدت المرأة عن الإسلام ثم أسلمت و أجبرت على النكاح مع زوجها الأول هل لها أن تطالب بالمهر المؤجل ؟ فيه اختلاف المشايخ .

و في الحاشية : رجل تزوج امرأة بألف على أن ينقدها ما تيسر و الناقبة إلى سنة كان الألف كله إلى سنة إلا أن تقيم المرأة البينة أنه تيسر له منها شيء أو كله فتأخذه . رجل تزوج امرأة بألف على أن كل الألف مؤجل إن كان الأجل معلوما صح التأجيل ، و إن لم يكن لا يصح التأجيل . فإذا لم يصح تأجيل يؤمر الزوج بتسجيل قدر ما تعارفه أهل البلدة و يؤخذ منه الدق بعد الطلاق أو بعد الموت ، و في الحجة : أو في حال قيام النكاح يأمر القاضي تسليم ذلك . أما لا يجبره . يعني إذا لم يوجد منها سبب ، و السبب قد يكون حصوله من جهة الزوج و قد يكون من جانب المرأة . أما من جهة الزوج : إظهار العناد و الإلحاد إلى ذلك . و ذلك إنما يكون بالضرب الموحش من غير الموجب عدوانا و ظلما أو بالتزوج عليها و إلجائها إلى الخصومة إياه و المطالبة بمهرها و استيفاء حقها حتى قال بعض المشايخ : إن طلبها في القسم في الوبه و القسم في التمتع تخافه بطلب كل المهر المؤجل ، و إن تزوج عليها و راعى حق النوبة ، النفقة تطالبه بنصف المهر ، و قال بعض المشايخ : تطالبه بكل المهر . و إن اتخذ جارية للقسرى<sup>١</sup> قالوا : ها حق طلب كل المهر لالتحاق العبرة و الضرر بها ، و قال بعض مشايخ بلخ : إن تزوج عليها تطالبه بنصف المهر ، و إن تسرى عليها تطالبه بكل المهر . و ذكر في بعض الروايات أن في القسرى تطالب بالنصف . و أما السبب من جانب المرأة نحو ما : إذا غلبها ديون و حبست به ، أو مستها حاجه ملجئة لها أن ترفع الأمر إلى القاضي و تطالب بمهرها فتقضى ديها أو تصلح أمرها . و في الياييم : و إذا تزوج امرأة على ألف أن لا يخرجها من البلد أو على أن لا يتزوج عليها يريد به إذا سمى لها مهر أقل من مهر المثل إن قطعت المرأة مهرها

(١) اقسرى - أحد السرية - و هي الأمة التي تقام في بيت

فلزوج أن ينقلها إلى حيث شاء وليس لها أن تمتعه من الخروج ، وإن أقرت بدن لايتها أو لامها أو لأجنبي فلمقر له أن يمتنها من الخروج . م : إذا زوج ابنة البكر البالغة فأراد أورها التحول إلى بلد آخر بماله فله أن يحملها معه وإن كره الزوج إذا لم يكن أعطاه المهر ، : إن كان قد أعطاه المهر فليس له ذلك إلا برضا الزوج .

وفي فتاوى سمرقند : صغيرة زوجت وذهبت إلى بيت زوجها بدون أخذ تمام مهرها كان لمن كان له حق إمساكها قبل التزوج أن يمتنها - وفي الخانية : و بردها إلى منزله - م . حتى تأخذ جميع المهر أو يأخذ من له حق الأخذ .

وفي الظهيرية : ولو زوج ابنة الصغيرة كان له أن يطالب بالمهر ، وليس له أن يطالب بالنفقة إلا إذا أطاقت الجماع ، ولا يشترط إحضار المرأة للتسليم عند مطالبة الأب للمهر - هذا إذا كانت المرأة صغيرة أو سكران ، قال كانت ثيبا لم يكن للأب أن يطالب الزوج بالمهر ، ولو اختلف الأب والزوج في بكارتها ولا يثبت للزوج والنس من القاضي حلعه على العلم بذلك عند أبي يوسف رحمه الله أنه يحلف ، وذكر الخفاف أنه لا يحلف ، كالوكيل بقض الدين إذا ادعى المديون أن صاحب الدين أبرأه وأنكر الوكيل لا يحلف . م : ولو زوج العم بنت أخيه وهي صغيرة بصدق مسمى وسلمها إلى الزوج قل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد إلى بيتها . وفي الظهيرية : امرأة زوجت بنتها الصغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فإن كانت الأم وصية فلها أن تطالب أمها بصداقها . وإن لم تكن الأم وصية فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع إلى الأم إن كان قائما ، . كذلك هذا في غير الأب والجد .

م : وفي فتاوى الشيخ أبي الليث : إذا أراد الزوج أن يخرج المرأة من بلد إلى بلد وقد أوفاه مهرها لجواب الكتاب أن له ذلك - وفي الظهيرية : في ظاهر الرواية - م : واحترار الشيخ الإمام أبو الليث على أنه ليس له ذلك ، وفي السكاني : وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زماننا وإن أوفاه المهر ، لأن " الغريب

بمنه ولو كان طويل الذيل" وقوله تعالى ( اسكنوه من حيث سكنتم ) مقيد بترك الإضرار بدليل سياق الآية و هو قوله تعالى ( ولا تضاروهن ) وفي النقل إلى بلد آخر مضارة ولهذا أجاز الإخراج برضاها م . ولو أراد أن يخرجها من البلد إلى القرية أو من القرية إلى البلد فله ذلك - وفي الحية : إذا كانت القرية قرية يمكنه أن يرجع قبل الليل إلى وطنه . وفيها : وإذا أراد الزوج أن يذهب بأمرأته إلى بلدة أخرى بأن كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لأنها راضية على الاحتجاج والاستمتاع في تلك البلدة . م : طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر المؤجل ؟ فيه اختلاف المشايخ ، وكذلك - لو ارتدت : المأذ باقه - ثم أسلمت وأجرت على النكاح هل لها أن تطالب ببقية المهر ؟ فيه اختلاف المشايخ .

وفي الهداية : رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة إلى أجل معلوم فأعطاهما قيمة الثياب كان لها أن لا تقبل القيمة ، ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمنع عن أخذ القيمة . قال محمد رحمه الله : أصل هذا أن كل ما جاز السلم فيه ظاهرا أن لا تأخذ إلا المسمى . وما لم يحز فيه السلم كان للزوج أن يعطيهما القيمة . إلا في المكيل والموزون كان لها أن لا تأخذ القيمة وإن لم تكن مؤجلة .

م : نوع آخر

في وجود العيب في المهر وفي

تغيره من وصف إلى وصف

ويرد الصداق بالعيب العاشر ، وفي نجس خواهر زاده : ويرجع بقيمة المهر ، وفي شرح الطحاوي : وكذلك بدل الخلع والمتق على مال : الصلح عن دم العمد . م : وهل يرد بالعيب اليسير ؟ إن لم يكن من فوات الأمثال لا يرد ، وإن كان من فوات الأمثال يرد - وفي شرح الطحاوي : بخلاف البيع والإجارة والصلح عن (١) آية ٦ من سورة الطلاق (٢) في نسخة : الثانية (٣) رقة الثوب : أسه وجوهره ، يقال : رقة هذا الثوب جيدة .

دعوى فإن بدله يرد بالعيب اليسير و الفاحش جميعا : م : و العيب اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين و هو أن يقومه مقوم و هو صحيح بألف درهم و يقومه مقوم آخر و به هذا العيب بألف .

قال الكرخي رحمه الله في كتابه : إذا انتقص الصداق في يد الزوج بفعل أجنبي فالمرأة بالخيار إن شامت أخذت و اتبعت الجاني بالأرض . و إن شامت أخذت من الزوج قيمته يوم العقد و اتبع الزوج الجاني بالأرض . و إذا انتقص بأفة مملوكة فالمرأة بالخيار : إن شامت أخذته ناقصا و لا شيء لها ، و إن شامت أخذت القيمة يوم العقد - و هذا إذا كان العيب فاحشا ، فأما إذا كان يسيرا فلا خيار لها كما لو كان موجودا عند العقد . و إن كان النقصان بفعل الزوج فالمرأة بالخيار : إن شامت أخذته و ضمت النقصان و إن شامت أخذت القيمة يوم العقد هذا هو المشهور من الرواية . و روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا ضمان عليه في الأرض و لكنها بالخيار : إن شامت أخذته ناقصا و لا شيء لها ، و إن شامت أخذت القيمة - و سوى بين هذا و بين البيع فإن البائع إذا جنى على المبيع قبل القبض لم يكن عليه ضمان .

و إن كان النقصان بفعل المهر بأن جنى المهر على نفسه ففيه روايتان : إحداها كالألفة السبائية ، و الرواية الأخرى أنها في حكم جنابة الزوج . و إن كان النقصان بفعل المرأة صارت قابضة بالجنابة و يدخل في ضمانها ، كالمشتري إذا جنى على المبيع في يد البائع . و في فتاوى الشيخ أبي الليث : إذا تزوج امرأة على ألف درهم من الدراهم التي هي نقد البلد فكسدت قبل القبض و صار النقد غيرها كان على الزوج قيمتها يوم سدت - قال الصدر الشهيد في واقعاته : هو المختار ، و في السراجية : و عليه الفتوى ، م : و هذا قول محمد رحمه الله ، و أما على قول أبي حنيفة رحمه الله : على الزوج قيمتها يوم الخصومة . و لو كان مكان النكاح بيعا فسد البيع ، كان مشايخ ما وراء النهر قبل هذا يقولون : يجب (١) في خل : في الأول .

أن يكون عقد النكاح بما ورده التهر بالنظرين لا بالعدلي لأن العدلي يتخير و النظرين لا يتخير . وهذا كان في الزمان الماضي ، أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب أو بالفضة . و الحكم في الانقطاع كالحكم في الكساد .

و إن غلت الدراهم بأى ازدادت قيمتها فلها تلك الدراهم ولا خيار للزوج ، وإن رخصت بأن انتقصت قيمتها فقد اختلف فيه المتأخرون ، فعضهم قالوا : لها من تلك الدراهم و ليس لها أن تطاله بالتفاوت و إن غش ، و قال بعضهم : إن كان يوجد من تلك الدراهم التى ورد العقد عليها تطالبه بذلك . و إن كان لا يوجد تطالبه بقيمة ما ورد عليه العقد . و إن تزوجها بكذا من العدليات و هى كاسدة ما ذا يجب لها ؟ قالوا . يجب لها مهر المثل . و لو كانت رائجة وقت العقد و هى نوعان من الضرب ينبغي بيان نوع وقت العقد . و لو لم يبين ينظر إلى مهر مثلها فأى نوع من ذلك وافق من مهر مثلها يقضى لها بذلك النوع

و فى المشتق بشر عن أبى يوسف : رجل تزوج امرأة على أمه بينها و دهنها إليها و ماتت عندها ثم علقت أنها كانت عمياء رجعت عليه بتقصص العمى . : هذا ظاهر ، و لو كان زوجها على خادم بغير عينه و أعطاهما جارية و سطا و ماتت عندها ثم علقت أنها كانت عمياء فأنها تصمن فيمتها عمياء و ضمن الرجل قيمه خادم . فتقاصان إن لم يكن بينهما فضل و يترادان الفضل إن كانت محبة فضل .

: فى شرح الطحاوى : إذا تزوج الرجل امرأة على عد أو جارية بينهما فانه لا يثبت له حبار الرؤية .

### نوع منه فى اختلاف الزوجين فى المهر

و فى الكافى . اعلم ان الاختلاف فى المهر لا يخلو : إما أن يكون بعد الطلاق أو قبل الطلاق ، و كل ذلك لا يخلو : إما أن يكون الاختلاف فى اصل المسمى كان أو لم يكن ، أو فى مقدار المسمى كم كان ، فان كان الاختلاف فى حال الحياة قبل الطلاق فى مقدار

المسمى فان مهر المثل يحصل حكما عند أبي حنيفة ، فان شهد لأحدهما فالقول قوله مع يمينه .

م : إذا ادعت المرأة أن المهر ألفان و ادعى الزوج أنه ألف فأيهما أقام بينة قبلت بينته ، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة ، وفي الكافي : وإن أقاما البينة و مهر المثل شاهد لها بينة أولى . وقيل : يثبتها أولى . م : وإن لم يكن لها بينة فأيهما لا يتحالفان عندنا : هكذا ذكر في الأصل ، وقال أبو يوسف : القول قول الزوج - وفي الهداية : قبل الطلاق و بعده - م : إلا أن يأتي شيء مستنكر جدا . ولذلك تفسران ، أحدهما : أن يدعى أنه تزوجها بأقل من عشرة . و به أخذ بعض المشايخ . و الثاني أنه يدعى أنه تزوجها بما لا تزوج مثل تلك المرأة بشئ ذلك المهر ، و به أخذ عامة المشايخ و هو الصحيح . و في التجريد : و ذكر أبو الحسن التحالف في المصنوع الثلاثة . و قال الرازي : التحالف يثبت في فصل واحد و هو : إذا لم يشهد مهر المثل لواحد منهما ، فأما إذا كان مهر المثل يشهد لأحدهما فالقول قوله من غير تحالف .

و في الولولجية : و لو مات أحد الزوجين و اختلف الحي و ورثة الميت صلى هذا الاختلاف ، و لو طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الألف في قولهم جميعا ، و لو ماتا ثم اختلفت الورثة بطل المهر في قول أبي حنيفة . و قال أبو يوسف و محمد كما قالوا في الحياة .

م : و ذكر ابن سماعة في موارده عن أبي يوسف : في المرأة يموت عنها زوجها فدعى مهرها هو مهر مثلها و الورثة يقولون : قد تزوجها على مهر إلا أننا لا ندرى كم هو . قال . أجمل لها مهر مثلها . و قال أبو حنيفة و محمد : يحكم بمهر مثلها . فان كان مثل ما قال الزوج ألفا أو أقل منها ما قال الزوج مع يمينه بالله ما تزوجها على ألفين ، وإن كان مثل ما قالت المرأة ألفان أو أكثر فلها ما قالت مع يمينها بالله ما زوجت نفسها بألف درهم - و في الخائفة : فان نكلت ثبت الألف ، و إن حلفت فلها ألفان : ألف



بالقسمة لا خيار للزوج فيها ، و ألف بحكم مهر المثل و له الخيار فيها إن شاء أدى من الدرام و إن شاء من الدينار . م : و إن كان مهر مثلها بين الدعوتين - و فى الهداية : بأن يكون ألفا و خمسمائة - فانها يتحالفان ثم يقضى لها بمهر مثلها . و هو نظير ما ذكر فى كتاب الإجازات : إذا وقع الاختلاف بين رب الثوب و بين الصباغ فى الأجرة يحكم قيمة الصبغ بين الدعوتين فانها يتحالفان كذا هاهنا . ذكر الكرخى فى كتابه : إذا لم تكن بينة فانها يتحالفان أولا ، و فى الظهيرية : و يبدأ من الزوج . م : فاذا حلفا حينئذ يحكم مهر المثل عندهما ، و فى السناقى : و يبنى أن يقرع القاضى بينهما فى البداية لاستوائهما ، فان نكل الزوج يقضى عليه بألفين - و فى النخابة : بطريق القسمة ، و إن نكلت المرأة وجب المسمى ألف . و إن حلفا جميعا وجب ألف و خمسمائة : ألف بطريق القسمة لا يغير الزوج فيها ، و خمسمائة باعتبار مهر المثل يغير فيها الزوج ، و أيهما أقام اليئة قبلت يقته ، و إن أقاما يقضى بألف و خمسمائة : ألف بطريق القسمة و خمسمائة باعتبار مهر المثل ، و نص محمد فى هذا الفصل أن بينة المرأة أولى ، م : قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله : و الأصح ما ذكره الكرخى وغيره ، و من المتأيخ مصححوا ما ذكر فى الأصل . و فى السناقى . و عن أبى حنيفة و محمد رحمهما الله أنه يصار إلى مهر المثل فى الفصول الثلاثة . و هى أن يكون مهر المثل شاهدا له أو لها أو لما بينهما .

م : و إن وقع الاختلاف بينهما على هذا الوجه بعد الطلاق فان كان قد دخل بها فهذا و الأول سواء ، فان لم يدخل فقد ذكر فى كتاب النكاح أن القول حول الزوج و عليه نصف ما أفر به ، و ذكر فى الجامع الصغير أن القول قول من يشهد له المنة فن مشايخنا من قال : ما ذكر فى النكاح قول أبى يوسف رحمه الله . و ما ذكر فى الجامع الصغير قولها ، و منهم من قال : ما ذكر فى النكاح قولها أيضا فصار فى تحكيم المنة فى الطلاق قبل الدخول روايتان عن أبى حنيفة رحمه الله على قول هذا القائل ، و حكى الإمام أبو الهيثم رحمه الله عن القضاة الثلاثة أن ما ذكر فى النكاح قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، و ما ذكر فى الجامع قول محمد - بخصار الحاصل على قول هذا القائل أن على قول

أبي يوسف رحمه الله القول قول الزوج قبل الطلاق و بعده إلا أن يأتي بشئ مستكر جذا ، و على قول محمد رحمه الله يحكم بمهر المثل قبل الطلاق و المنة بعد الطلاق و على قول أبي حنيفة يحكم بمهر المثل قبل الطلاق و لا يحكم بالمنة بعد الطلاق و يكون القول قول الزوج بعد الطلاق .

و في الهداية : و لو كان الاختلاف في أصل المسمى - و في الكافي : في حال الحياة - يجب مهر المثل بالإجماع ، و المراد بالاختلاف في أصل المسمى بأن ادعى أحدهما التسمية و الآخر بنفيه . م : و لو مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين ورثة الميت و بين الحي هذا و ما لو اختلفا و هما حيان سواء .

و لو ماتا فهاتما فصلان : أحدهما أن يتفق الورثة أنه لم يكن في العقد تسمية و في هذا الفصل القياس أن يقضى لها بمهر المثل و هو قول أبي يوسف و محمد رحمهما الله - و في الكافي : و عليه الفتوى . م . و قال أبو حنيفة رحمه الله : استحسن في هذا أن يطل المهر ، و له في ذلك طريقتان أحدهما يشير إلى أنه إنما يقول بطلان مهر المثل إذا تقدم المهد و اقترض أهل ذلك العصر حتى تعذر على القاضى الوقوف على مقدار مهر المثل ، أما إذا لم يتقدم المهد و أمكن للقاضى الوقوف على مقدار مهر المثل فلا يطل مهر المثل فيقضى لها بمهر المثل كما هو مذهبهما ، و الثانى يشير إلى القول بطلان مهر المثل بموتهما على كل حال تقدم المهد أو لم يتقدم .

و الفصل الثانى إذا وقع الاختلاف بعد موتها في مقدار مهر المثل ، فعلى قول محمد يحكم بمهر المثل ، و في شرح الطحاوى : و على قول محمد رحمه الله القول قول ورثة المرأة إلى قدر مهر مثلها ، و القول قول ورثة الزوج في الزيادة كما في حال الحياة ، م : و على قول أبي يوسف القول قول ورثة الزوج إلا أن يأتوا بما هو مستكر جذا ، و أما على قول أبي حنيفة رحمه الله مهر المثل لا يبقى بعد موتها على أحد الطرفين مطلقا و على أحد الطرفين إذا تقدم المهد فيكون القول قول ورثة الزوج ، و في النخبة : قل (١) و في غل « على قول محمد يحكم بمهر المثل بعد الطلاق و المنة قبل الطلاق » كذا .

أو كثر ، م : إلا أن تقوم لورثة المرأة بيعة على ما ادعوا .

وفي الكافي : وإذا مات الزوج وقد سمي لها مهرًا فلو رثتها أن يأخذوا ذلك من تركه الزوج ، وإن لم يكن سمي لها مهرًا فلا شيء لورثتها عند أبي حنيفة وعندهما لورثتها المسمى في الوجه الأول ومهر المثل في الوجه الثاني .

وفي السنن : وإذا مات الزوجان وقد سمي لها مهرًا فإن ثبت ذلك بالبيعة أو بتصادق الورثة فلو رثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج - هذا إذا علم أن الزوج مات أولاً أو عم أنها ماتاً معها ، وإن لم يعلم أن أيهما مات أولاً لم يجز يأخذ ورثة المرأة جميع المهر من تركه الزوج ، وإن علم أنها ماتت أولاً فصيب الزوج من ذلك يسقط .

وفي الحجة : امرأة ادعت بعد وفاة زوجها أن ما عليه ألف درهم مهرًا وأنكرت الورثة تصدق في الدوى إلى تمام مهر المثل في قول أبي حنيفة . وإن ادعت المرأة على الورثة المهر وهم يعترفون بالزوجة إلى الموت يحكم بمهر المثل إن لم تدع مسمى ، وإن ادعت مسمى ولم تقم البيعة يؤمر بالصلح . ولو ادعى الزوج أنها قد وهبت مهرها في حالة الصحة والورثة يعزلون ، كانت الهبة في مرض الموت ، فالقول قول الزوج .

م : ولو ادعى الزوج أن المهر هذا العدد ، وقالت المرأة : هذه الجارية ، فالكلام فيه كالكلام في الآلاف والالعين . إلا في فصل واحد : أنه إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية - وفي نظيرية . لا عينها ، ولو طلقها قبل الدخول بها في المسألة الأولى فله نصف الآلاف وفي مسألة الجارية ، العبد لها المنة ، إلا أن يراضيا أن تأخذ نصف الجارية . م : وعبي إذا قال الزوج : تزوجت على عبيد الأسود هذا ، وقيمتها ألف وقالت المرأة : تزوجتني على عبدك الأبيض هذا ، وقيمتها ألفا - م . هو ظير الاختلاف في الآلاف والالعين ، إلا في فصل واحد :

أنه إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الأيضي أو أكثر فنها قيمة الأيضي لما قلنا في فصل العبد والجارية . . في الكافي : وإن كان العبد ميتا حكم بمهر المثل .

م : ولو اختلفا في طعام بينه فقال الزوج : تزوجتك على هذا الطعام بشرط أنه كره ، وقالت المرأة : لا بل بشرط أنه كره ، فهو مثل الاختلاف في الألف والآلاف . والاصل في جنس هذه المسائل أن الزوجين إذا اتفقا على تسمية شيء بينه في النكاح واختلفا في مقداره : إن كان شيئا لا يضره التبويض كالمكيل والموزون يحكم فيه بمهر المثل ، فيتخالفان إذا كان مهر المثل بين الدعوتين - بيانه في هذه المسألة فيما : إذا زوجها على فترة فنه بينها فقال الزوج : تزوجت على هذه الفترة بشرط أنها مائة درهم ، وقالت : لا بل بشرط أنها ثلاثمائة ، وإن كان شيئا يضره التبويض كما لو زوجها على ثوب خز بينه ثم اختلفا فقال الزوج : تزوجتك على هذا الثوب على أنه عشرة أذرع ، وقالت المرأة : لا بل أنه تسعة أذرع ، ففي هذه الصورة القول قول الزوج فلا يتخالفان . كما لو زوجها على إربيق فنه - وفي الخاتمة : أو ذهب بينه - م : ثم اختلفا في وزنه فالقول قول الزوج ، وفي الكافي : بالإجماع .

ولو وقع الاختلاف في الصفة في مسمى بينه كما لو قال الزوج : تزوجتك على هذا الكر على أنه ردي ، وقالت المرأة : لا بل على أنه جيد ، فالقول قول الزوج . فلا يتخالفان كما في باب البيع ، فإن الاختلاف في الصفة لا يوجب التحالف كما لو اختلفا في اشتراط صفة البكارة . وفي الكافي : ولو زوجها على صبره بينها فضاعت واختلفا في الجوده والكيل ففي الكيل القول لها إلى مهر المثل وفي الجوده له . م : وإن كان المهر دينيا واختلفا في صفة الدين فنه أو يوجه بأنه يحكم بمهر المثل ويتخالفان . وإن اختلفا فيما لا يضره التبويض في المقدار لم يصح جمعا ففي القدر يحكم بمهر المثل ، وفي الصفة القول قول الزوج مع يمينه اعتبارا بحالة الاجتماع وبحالة الانفراد .

هذا إذا اختلف حال قيام النكاح ، أما إذا اختلفا بعد الطلاق وكان الطلاق

بعد الدخول فكذلك الجواب ، وإن كان الطلاق قبل الدخول بها إن اتفقا على صسمى بينه و اختلفا في صفة ذلك أو في قيمته فالقول قول الزوج بالإجماع ولا يحكم بتمته مثلها .

وإن اختلفا في جنس المهر أو في مقداره أو في صفته و المهر دين فضل قول أبي حنيفة و محمد يحكم بتمته مثلها و يكون القول قول من يشهد له الشعة ، و على قول أبي يوسف القول قول الزوج إلا أن يأتي بشئ مستكر جدا .

وفي القيمة : سئل على بن أحد عن رجل تزوج امرأة بمائة دينار هروية محمودة أنصرف إلى الصرافة أم إلى التجارة ؟ فقال : بل إلى الصرافة - قال رضى الله عنه : أراد به الصحاح . و سئل النجندى عن خطب امرأة وأمهرها بمهر مملوم والخطيب ذكر في الخطبة كذا دينارا هروية محمودة هل يكون صرافة أم قد البلد ؟ قال : مهرها ما تعارف الناس العقد على ذلك في البلد ، و الاعتبار للتزوج لا للخطبة ، فأبى قد تزوجها فهو المهر .

و سئل على بن أحد عن أرسل إلى خطيبه دنابير ثم اتفقوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو « قدتها من المهر » هل يكون القول قوله ؟ قال : القول قول الباعث ، قيل له : لو دفع إليهم دنابير فقال « اتفقوا البعض إلى أجر الحائك والبعض إلى ثمن الشاة للشراء والبعض إلى الحوزقة » كما هو العادة ، ثم ضلوا ذلك فزفت إليه ثم بعد ذلك يدعى « أنى بشت الدنابير لأجل المهر » أيقبل قوله ؟ قال : إذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التمين .

وفيها : سئل النجندى عن رجل تزوج امرأة وأدخلها داره و كانا في الدار شهرين ثم الآن يدعى الزوج و يقول « حين تزوجتها كنت غير بالغ فكاسى باطل ولا مهر على » كيف الجواب في ذلك و هذا رجل تام النطقه قال : لا يصدق (١) في خل : « إلى الجوربة » .

في ذلك ، و المهر بتمامه واجب ، فيل له : وإذا لم يطأها و هو يدعى أنه غير بالغ ولكنه خلا بها خلوة صحيحة وكانت عنده شهرين أو أكثر هل يجب عليه المهر ؟ قال : نعم .  
و فيها : سئل حمير الوبرى عن رجل تزوج امرأة بثلاثين ديناراً و النقود مختلفة اختلافاً على السواء ما إذا يجب ؟ فقال : في مثل هذا لا تكون التسمية صحيحة و يجب لها مهر المثل لا يزداد على المسمى .

م : ولو تزوجها على عبد بيته فهلك العبد في يد الزوج و اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج فلا يحكم بمهر المثل . و في الخانية : و كذا لو تزوجها على ثوب بيته فهلك الثوب قبل التسليم و اختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج .  
م . و لو قال : تزوجتك على عبدى الأسود و قيمته ألف و قد مات في بدى ، و قالت المرأة : لا بل تزوجتنى على عبدك الأبيض و قيمته ألفا درهم و قد مات في يدك ، فانه يحكم بمهر المثل و يتحالفان إن كان مهر المثل بين الدعويين . و لو تزوجها على كر بيته و هلك فاختلغا في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب بيته أو نقرة فضة بيته أو إبريق بيته و هلك و اختلفا في اللدعان أو الوزن ففى كل ما ذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك و كان القول قوله أيضاً بعد الهلاك ، و لو ادعى أحدهما ألف درهم و الآخر مائة دينار فهو نظير الاختلاف في الألف و الألفين .

و في الخانية : امرأة ماتت فقال الزوج : و هبت مهرها منى في صحتها ، و قالت الورثة : بل و هبت في مرضها الذى ماتت فيه ، قال بعض مشايخنا : القول قول الزوج ، و ذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة .

و فيها : امرأة أقرت أنها مدركة و هبت مهرها من زوجها قالوا : ينظر إلى قدها فان كان قدها قد المدركات صح إقرارها حتى لو قالت بعد ذلك : ما كنت مدركة ، لم يقبل قولها ، و إن لم يكن قدها قد المدركات لا يصح إقرارها . قال رضى الله عنه : و يبنى للقاضى أن يختاط في ذلك و يسألها عن شأنها و يقول لها : بماذا عرفت ذلك ؟

كما قالوا في غلام أقر بالبلوغ أن القاضي يسأله عن وجهه ويختاط في ذلك .  
 وفي البتمة : وسئل أبو حامد عن رجل خطب امرأة لابنه خطبة وبعث إليها  
 دراهم ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال : « إن  
 تمت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه وإن لم تتم فهو ميراث » ، وإن كان الأب حيا يرجع  
 إلى ياته .

وسئل النجندی عن غاطب بعث إلى خطيبته أشياء من مال مختلف ثم زفت  
 الخطيبة إلى زوجها مع الكسوة المبعوثة فلبس الديباغ والتقزم وهبت لأبيها أو أمها  
 أو أختها هذه الأشياء ثم ماتت هي هل لزوجها أن يدعي تلك الأشياء ؟ قال : لا .  
 وسئل والدى عن بعث إلى أب الخطيبة سكرا وجوزا ولوزا ونمرا وغيرها  
 ثم بدا لهم فتركوا المعاقدة هل لهذا الغاطب أن يرجع إليهم باسترداد ما دفع إليهم ؟  
 قال : إن فرق ذلك على الناس بأذن الدافع فليس له حق الرجوع ، وإن لم يأذن له  
 في ذلك فله ذلك .

وسئل على بن أحد عن رجل بعث إلى خطيبته دنائير قبل العقد وبعث أبوها  
 إلى الزوج قدرا من الكيل على أن يصرفه الزوج في ثياب نفسه فباع الزوج ذلك الكيل  
 وصرف محمته إلى نفسه فلم يفسخ ذلك الأمر وأراد أهل المرأة الرجوع أيرجعون بمثل  
 الكيل أم بالثمن الذي باعه ؟ قال : بل بالثمن ، قبل له : لو كانوا اشتروا ذلك الكيل  
 من مال الزوج المبعوث إليهم كيف الجواب ؟ قال : ذلك يصرف إلى الزوج إن فعلوا  
 ذلك بأذن الزوج .

وسئل حمير الورى عن الصهر إذا اتخذ ثيابا لخته وذهب بابته وبالثياب إلى  
 بيت الزوج وترك الثياب هناك من غير أن يقول لخته مشافهة . هذه ثيابك سلمتها  
 إليك ، أو لم يذهب بها ولكن دفع إليها الثياب وقال لها « اذهبي إلى بيت الزوج ،  
 ولم يصرح بالتسليم إليه ثم إن الرجل لم يلبسها بعد هل يكون ذهابه بالابنة مع الثياب

إلى بيت الزوج تسليماً إليه أم يحتاج إلى شيء آخر؟ فقال: قس التسليم إليها لا يوجب الملك لكونه محتملاً ما لم يوجد منه هبة أو تمليك أو ما يدل عليه.

وسئل والدي عن الرجل إذا جهز ابنته وسله إليها ثم أراد الأب أن يسترده منها هل له ذلك؟ فقال: في القياس له ذلك، وفي الاستحسان ليس له ذلك وعليه الفتوى، وذكر أبو العباس الناطقي في النكاح من الروضة في جهاز المرأة: القول قول الأب. «لأن أعطيت ابنتي ذلك على وجه العارية» هكذا كان يفق شيخنا أبو العباس، وذكر شيخنا عبد الله الجرجاني في شرح الجامع الصغير أن القول قول البنت لأنه جرت العادة بدفع ذلك على سبيل الهبة.

وسئل النجدي عن دفع إلى خطيبة ابن أخيه شيئاً من ماله وكانت العادة فيما بينهم أنهم يسترجعون ما بشوا إليها بعد الزفاف ثم زفت إلى زوجها مع الجهاز هل له أن يطالب ابن أخيه بما بثت إلى خطيبته من ماله أم يطالب زوجته؟ فقال: إن بثت إليها يسترده منها إن كان قائماً به.

وفي الحجة: ولو أرسل إلى امرأة نالجة منك أو طيباً ثم قال: «كان من المهر» فالتقول قوله. وفي الحاوي: فإن وجهت هي إليه عوضاً لذلك الطيب وحسب أن زوجها وجه الطيب إليها هدية لما ظهر الخلاف أرادت الرجوع في العوض هل لها ذلك؟ قال: ليس لها ذلك، لأن نية العوض فاسدة فكانت هبة جديدة، ثم ينظر: إن كان الطيب قائماً يسترد الزوج إذا لم ترض بذلك مهرًا، وإن كان هالكاً وله مثل يسترد المثل، وإن لم يكن له مثل لحينئذ يصير قيمتها قصاصاً لمهرها.

م: إذا بثت إلى امرأته دقيقا أو عسلا أو تمرا ثم قال: «بثت من المهر» وقالت المرأة: «بثت هدية» فالتقول قول الزوج. وفي نوادر ابن رستم: إلا أن يكون مثل الخبيص واللحم والشاة المذبوحة والثريد ومحو هذا من الطعام مما لا يبق. وفي السغناقي: وطبق فأكهة مما لا يعطى في المهر عادة بل يتعارف هدية. م: لحينئذ القول قول المرأة



استحساناً . وفي السنتاقى : وكذا في جميع قضاء الديون ، وفي الهداية : وفي الحنطة والشعير القول قوله - . وفي الذخيرة : مع البين .

م : وفي فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث رحمه الله : بعت إلى امرأته متاعاً وست إليه أبو المرأة أيضاً متاعاً ثم ادعى الزوج أن الذى بعت كان صداقاً كان القول قوله مع يمينه ، فإن حلف و المتاع قائم للمرأة أن ترد و يرجع بما بقى من المهر ، وإن كان حالكا لا ترجع بالمهر ، وفي النخابة : وإن كان المتاع حالكا إن كان شيئاً مثلياً ردت على الزوج مثل ذلك ، وإن لم يكن مثلياً لا ترجع على الزوج بما بقى من الدراهم . م : وأما الذى بعت أبو المرأة إن كان حالكا لم يكن على الزوج شيء ، وإن كان قائماً وقد بعت الأب من مال نفسه أنه أن يرجع فيه . وفي النخابة : وإن بعت الأب ذلك من مال الابنة البالغة رضاعاً فلا رجوع فيه .

وفي الحاوى : و سئل القاسم عن بعت جهازاً إلى بيت زوج انته ولم يقل حين وجهه إنه هدية ؟ قال : يحمل على الهدية ، كمن دفع إلى قصار ثوباً لنفسه ولم يذكر الأجر يحمل على الأجر على ما جرى التعارف به .

م : وفي فتاوى أهل ممرقند : تزوج امرأة و بعت إليها هدايا و عوضت المرأة على ذلك عوضاً ثم زفت إليه ثم فارتها وقال « إنما بعت إليك عارية » وأراد أن يسترد ذلك من المرأة و أرادت المرأة أن تسترد العوض : فالقول له في الحكم ، وإذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضت عليه ، وفي النخابة : وقال أبو بكر الإسكاف رحمه الله : إن صرحت حين بعت أنه عوض فكذلك وإن لم تصرح بذلك لكنها أحسبت ونوت أن يكون عوضاً كان ذلك حبة منها و بطلت بيتها ، وفي الحجة : ولو كان ذلك هدية و هبة لا يرجع كل واحد منهما بذلك .

م : اشترى لامرأته أمتة بأمرها بمسد ما بنى لها ودفع إليها دراهم حتى اشترت هي أيضاً ثم اختلفا فقال الزوج « هو من المهر » وقالت المرأة « هذه هدية »

فالقول قول الزوج، إلا أن يكون شيئاً مأكولاً، وقال الشيخ أبو الليث رحمه الله: المختار أنه ينظر: إن كان ذلك من متاع سوى ما يجب على الزوج فالقول قوله إنه من المهر، وإن كان من متاع يجب على الزوج من الحمار والدرع ومتاع الليل فليس له أن يحتسب من المهر، وإن الخنزير والملاعة لا يجب عليه لأنه ليس عليه أن يبيع أسباب الخروج، وفي الظهيرة: ويجب عليه خف أمتها لأنها منهية عن الخروج دون أمتها.

م: بعث إلى امرأة ابنه متاعاً ثم ادعى أنه بعث أمانة صدق، وكذلك لو ادعى بعد موت المرأة. وفي دعوى النوازل: بعث إلى امرأته أيام العيد دراهم وقال: عيدي، أو قال: سيم شكر، ثم ادعى أنه من المهر لا يصدق. وفي الحجة: قالت المرأة لزوجها: أفق على عماليكي فما أفقت أحسبه من مهرى، فأفق عليهم ثم قالت المرأة: إنهم خدموك فلا أحسب ما أفقت من مهرى، لا يسمع منها، وجميع ما أفق عليهم من حساب المهر، وفي الولولة: ما أفق عليهم المعروف فهو محسوب عليها. وفي تجنيس الناصري: وإذا بعث إلى المرأة عند زفافها ثوباً ثم أراد الاسترداد لأنه أخذه من بزاز بفير يبيع ليس له ذلك. ولكن لصاحب الثوب أن يسترده بحجة. وفي الذخيرة: تزوج الرجل امرأة لأجل ابنه وبعث الرجل بهدايا بنوى «الدينى» إلى المرأة ثم مات الابن قبل تسليم المرأة إليه هل يرجع الأب بما بعث من الهدايا إليها؟ ينظر إن كان ما بعث إليها هالكاً لا يرجع. وإن كان قائماً إن كان من مال الابن بمثلها برضاه لا يرجع، وإن كان بعث من مال نفسه يرجع. م: امرأة ادعت على زوجها بعد وفاته أن لها عليه ألف درهم من مهرها تصدق في الدعوى إلى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن عنده يحكم بمهر المثل، فمن شهد له مهر المثل كان القول قوله مع يمينه. وفي المنتقى: بشر بن الوليد عن أبي يوسف إذا اختلف الزوج والمرأة فان أقر بشيء مسمى وحلف عليه فالقول قوله، وإن لم يقر بشيء وحلفت على ما ادعت جعل لها الأوكس من مهر مثلها وما ادعت. قال: وكذلك إذا قالت المرأة لزوجها: تزوجنى بفير

شئ. و قال الزوج : تزوجتك على هذا العبد ، فان كان قيمة العبد مثل مهر المثل أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه فالمرأة بالخيار : إن شامت أخذت عين العبد ، وإن شامت أخذت قبلته ، و إن كانت القيمة أقل من مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فلها مهر مثلها . وفيه أيضا : قال هشام : قلت لمحمد رحمه الله : رجل أقام بيته على أنه تزوج هذه المرأة و كانت عقدت النكاح على ألف درهم ، و أقامت المرأة البيعة أنه تزوجها و كانت عقدت النكاح على ألفين ؟ قال : المهر ألف درهم . قال هشام : سألت محمدا عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على ألفين و أقامت على ذلك بيعة و أقام الزوج بيعة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على ألف ؟ قال ؟ البيعة بيعة المرأة ، قلت : و إن كان معها ولد لاكثر من سنتين ؟ قال : و إن كان .

و في الخباية : و لو قالت المرأة : تزوجني على عبدك هذا ، و قال الرجل : تزوجتك على أمي هذه . . هي أم المرأة و أقاما البيعة فاليه بيعة المرأة ، لأن بيعتها قامت على حريتها و بيعة الزوج قامت على رق العبد ، و تعتق الأمة على الزوج باقراره . و لو أقام الزوج البيعة أنه تزوجها ! بالف درهم و أقامت المرأة البيعة أنه تزوجها [ بمائة دينار و أقام اب المرأة البيعة . . هو عبد الزوج . أنه تزوجها على رقبته ، فاليه بيعة الأب ، فان أقامت أمها و هي أمة الزوج مع ذلك أنه زوج ابنتها على رقبته فاليه بيعة الأب و الام و صفها جيما مهر لها . يسمى الوالدان في نصف قيمتها . و لو لم يكن كذلك و لكن أقامت المرأة البيعة أنه تزوجها بمائة دينار و أقام الزوج البيعة أنه تزوجها بالف درهم يقضى القاضي ببيعة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم إن أبا المرأة . و هو عبد الزوج . أقام البيعة أنه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يطل القضاء الاول و يقضى بأن الأب هو المهر . و لو كان الزوج يدعى أنه تزوجها على أبيها و صدقه الأب في ذلك و أقام البيعة و ادعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار و لم تقم البيعة يقضى القاضي ببيعة الأب (١) من خل .

و الزوج و جعل الأب صداقا و أعتقه من مالها و جعل ولاءه لها ، ثم أقامت المرأة البيت أنه كان تزوجها بمائة دينار : كانت البيت بينة المرأة . و يقضى القاضى لها على الزوج بمائة دينار ، و يجعل أباهما حرا من مال الزوج ، و أبطل الولاية الذى كان قضى به للمرأة لأن الأب كان حرا باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضى بمقتضى ، فانما قضى القاضى بالولاية دون المتق فلذلك بطل الولاية بينة المرأة بعد ذلك .

وفى الفتاوى الخلاصة : الزوج إذا أبى أن يكتب خط المهر لا يجبر ، ولو كان فى خط المهر دنائير و المقد بالدرهم تجب الدرهم و لا تجب الدنانير بالخط ، قال رضى الله عنه : فيما تأويله بينه و بين الله ، أما القاضى يجبره على الدنانير إلا إذا علم أن المقد بالدرهم .

وفى مجموع النوازل : و لو تزوج امرأة على ألفين ألف لها و ألف لأمها ، أو على أن يجب الألف لأمها : فالألفان لها إن شامت و هبت للآم و إذا شامت لم تهب .

### نوع منه فى بيان ما تستحق به جميع المهر

المهر كما بدأ كد بالدخول يتأكد بالخلوة الصحيحة عندما ، و فى الكافى : و عند الشافعى لها نصف المهر ، و فى الملتقط : روى عن أنى يوسف رحمه الله فى الطلاق قبل الدخول الأفضل أن يعطى الزوج كمال المهر ، و الأفضل للمرأة أن لا تأخذ شيئا .

م : و تفسير الخلوة الصحيحة أن لا يكون ثمة مانع يمنع عن الجماع لا حقيقة و لا شرعا - و فى العناية : و لا طبعيا . م : حتى لو كان أحدهما مريضا مرضا يمنع الجماع - و فى الكافى : أو يلحق به ضرر - م : لا تصح الخلوة . و إن كان مرضا لا يمنع الجماع تصح الخلوة .

و الحاصل أن المرض فى جانبها متنوع بلا خلاف ، و أما المرض فى جانبها فقد قيل : إنه متنوع أيضا ، و قيل : إنه غير متنوع و إنه يمنع صحة الخلوة على كل حال ، جميع أنواعه فى ذلك على السواء ، قال الصدر الشهيد رحمه الله : هو الصحيح . و كذا

لو كان أحدهما محرماً بحجة فرض أو نافلة - وفي الهداية: أو بعمرة - أو كانت المرأة حائضاً لا تصح الخطوة . وكذا إذا كان أحدهما حائضاً في رمضان لا تصح الخطوة ، واختلفت الروايات في صوم غير رمضان ، قال القدوري : الصحيح أن صوم التطوع والقضاء والتندر لا يمنع صحة الخطوة : وفي الهداية : وإن كان أحدهما حائضاً تطوعاً فلها المهر كله - وهذا القول في المهر هو الصحيح . والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفرضه وقلها كقفله . وفي الظهيرية : وقال بعض الناس : تصح الخطوة في صوم التطوع إن كان قبل الزوال ، وإن كان بعد الزوال لا تصح .

م : ولو كان معها ثالث لا تصح الخطوة ، إلا أن يكون الثالث ممن لا يشعر بذلك كصغير لا يعقل أو معنى عليه ، والمجنون كالصبي ، وفي بعض المواضع : ولو كان معها مجنون أو معنى عليه لا تصح الخطوة ، ولو كان معها أعمى أو نائم لا تصح الخطوة ، وفي الفتاوى الخلاصة : إذا كان الأعمى يقف على فعلها لا تكون خطوة . م : وفي الأصم في النهار لا تكون خطوة وفي الليل تكون خطوة . ولو كان معها في البيت نائم في النهار لا تصح الخطوة ، وفي الليل صحت للخطوة . ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخطوة علم أو لم يعلم . وفي الخاتبة : ولو كان معها أعمس لا تصح الخطوة . وفي الحواشي : سئل نصر عن خلا بامرأته وليس بينهما إلا أخت المرأة وأما تدخل عليها إحداها وتخرج ؟ قال : لا تكون هذه خطوة . م : ولو كان ثمة أمته كان محمداً رحمه الله أولاً يقول : تصح الخطوة بخلاف ما لو كان ثمة أمها ، ثم رجع وقال : لا تصح الخطوة ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وفي الظهيرية : وهو على اختلاف بينهما أن جماع الجارية بين يدي الحرة المشكوك له أو جماع إحدى المشكوكتين أو جماع إحدى الجاريتين له هل يكره بين يدي صاحبها ؟ قال أبو يوسف : لا يكره . وقال محمد : يكره . وأجمعوا على أن الرجل إذا أخذ بيد امرأته وهي جالسة بين النسوان وأدخلها

في بيته ليجامعها والنساء عمن جاز ولم يكره، قال رضى الله عنه : إنه يكره . و إن كان معها في البيت جارية للرأه تختلف المشايخ ، والفتوى على أنها تصح . وفي الفتاوى الخلاصة : و يحل الوطني بحضرة الضرة . و لذا أفتى محمد رحمه الله . وفي واقصات الناطني : و لو جامعها وهناك ثم أو مجنون أو صبي يعقل أو مفسى عليه أو أعمى يكره . و لو أن الرجل أخذ جارية و أدخلها البيت و أطلق البلب و علوا أنه يريد جامعها يكره . الكافر إذا خلا بإمراته بعد ما أسلمت صحت الخلوة . و لو أسلم الكافر و امرأته ، شركة خللا بها لا تصح الخلوة .

م : و المكان الذى تصح فيه الخلوة أن يأمن فيه اطلاع غيرهما عليها بغير إذنها . كالدار و البيت . ما أشبهها . و لهذا لا تصح الخلوة في المسجد و الطريق الأعظم و الحمام . و كان شدداد يقول : في المسجد و الحمام تكون خلوة إذا كان في ظلة كالسرة إذا لا إبراهيم أحد . و في الياسم : . لو خللا بها في فيه و أرحى الستر هي خلوة صحيحة . م : و في المنتقى : إبراهيم عن محمد . رحل ذهب بإمراته إلى رستاق فرحين أو ما أشبه ذلك و كان بالليل قال : إن سار بها في الطريق الجادة لا تكون خلوة ، و لو عدل بها عن الطريق في موضع عال كانت خلوة . . في الحجة . و إن كانا في طريق غير مسلوكة إلا في الأحيان تكون خلوة صحيحة . م : و لو حج بها و نزل بها في معارة من غير حجة فليست بخلوة ، قال : و كذلك لو خللا بها في جبل ، و في الخانيه . و لو خللا بها في حبة في مفازة صحت الخلوة كما في المحمل ، م . و لو خللا بها في بيت غير مسقف فهو خلوة ، و كذلك الكرم ، في الظهيرية : و هو محمول على ما إذا كان للكره حيطان . و في الفتاوى الخلاصة : و في الحجلة : إن كان بينه و بين من يكون في البيت من الناس سترًا تكون خلوة .

م : و لو خللا بها على سطح من الدار فهي خلوة ، ذكر مسألة السطح في المنتقى (١) الجادة : معظم الطريق و وسطه .

مطلقة ، قالوا : إذا لم يكن على جوانب السطح ستر لا تكون خلوة . و على قياس ما قال شداد رحمه الله في مسألة المسجد و الحمام أنه تكون خلوة إذا كان في ظلة يجب أن تكون خلوة في مسألة السطح إذا كان في ظلة أيضا .

و في الظهيرة : و في البيوتات الثلاثة أو الأربعة إذا كان واحدا بعد واحد إذا خلا بها في البيت الأقصى إذا كانت الأبواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها يدخل من غير استئذان و خشية لا تصح الخلوة .

م : هشام عن محمد . إذا خلا بها في بستان ليس عليه باب يعلق فليست بخلوة ، و إن كان له باب و غلق فهي خلوة . و لو خلا بها في محل عليه قبة مضروبة ليلا أو نهارا فإن كان يقدر أن يطأها فهي خلوة . و لو خلا بها و بينها و بين النساء ستر من ثوب رقيق رى منه قال أبو يوسف ليس هذا بخلوة ، قال : و كذلك لو كانت ستر قصيرة قدر ما لو قام إنسان رآها .

المرأة إذا دخلت على الزوج و لم يكن معه أحد و لم يعرفها الزوج فكشفت ساحة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها و لم يعرفها لا تكون هذا خلوة ، ما لم يعرفها ، هكذا اختار الشيخ أبو الليث رحمه الله - و في الحجة : و به فأخذ ، م : قال الشيخ أبو بكر : تكون خلوة . و في الحجة . و لو أن الزوج أنكر العلم بكونها أم أنه بصدق مع اليقين ، م : و كذلك إذا كانت نائمة فإن عرفها الزوج و لم تمره فهي خلوة .

و في مجموع التواريل : مثل شيخ الإسلام عمن تزوج امرأة فأدخلها أمها عليه و خرجت و ردت عليه الباب إلا أنها لم تغلقه و البيت في خان ' يسكنه أناس كثير و لهذا البيت طرائق مفتوحة و الناس يعود في ساحة خان ينظرون من بعيد هل تصح الخلوة ؟ قال : إن كانوا ينظرون في الطرائق يترصدون لها و هما يعلمان بذلك لا تصح الخلوة ، فأما النظر من بعيد و القعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانها بقدران أن ينتقلا (١) أي فتدق .

في هذا البيت إلى زاوية لا تقع أبصارهم عليها فيها ، قد قيل : إن الزوجين إذا اجتمعا في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليها أحد إلا باذن فالحلوة صحيحة وإلا فلا . هذه جملة ما ذكره شيخ الإسلام ، وعلى قياس ما روى بشر عن أبي يوسف في الستر القصير يبنى أن يقال في هذه المسألة إذا كان البيت والطرائق بحيث لو نظر فيها إنسان يراها لا تصح الحلوة .

و في الحارثي : سئل أبو القاسم عن به مرض الجيء بامرأته فأدخلت البيت الذي هو فيه بالليل وهو لا يشعر بها فلما أصبحت خرجت فأخبر الزوج بذلك فقال : لم أشعر بها ، ثم طلقها و ادعت هي أنه علم ؟ قال : القول قول الزوج أنه لم يعلم ، وبه نأخذ ، وإن علم الزوج وهو يقدر صحت الحلوة ويجب كمال المهر .

م : وإن كان معها كلب عقور لا تصح الحلوة ، وقيل في الكلب : إذا لم يكن عقورا إن كان كلب المرأة يمنع صحة الحلوة ، وإن كان كلب الزوج لا يمنع . وإن كان خلا بها ولم تتمكن من نفسها فقد اختلف المتأخرون رحمهم الله .

و في طلاق التوازل : إذا قال لامرأته : إن خلوت بك فأنت طالق ، غللا بها وقع الطلاق وعليه نصف المهر . و في الظهيرية : و في كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقتها كان عليها العدة . وإن كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا يجب العدة . و في الكافي : و يجب عليها العدة عند صحة الخلوة و فسادها بالموانع احتياطا لتوهم الشغل مع تحقق هذه الموانع نظرا إلى التمكن الحقيقي ، فان قيل : التوهم معدوم في فصل الجب ؟ قلنا شغل زوجها بماتمه موهوم بالسحق ولهذا يثبت النسب إذا جاءت بالولد على رواية أبي سليمان .

م : و الخلوة بالارتقاء ليست بخلوة ، و في الجامع الصغير المتأني : قيل هو عسلى الخلف والاصح أنه يمنع صحة الخلوة بالإجماع ، و في الخانية : إن العدة يجب على الرقاة ولها نصف المهر . م : و خلوة المجهوب صحيحة عند أبي حنيفة ، و عندهما ليست بخلوة ،



وفي الخاتمة: فلها كل المهر في قول أبي حنيفة و عليها المدة إذا فارقها. وإن كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها. م: وفي المتن: ابن سماعة عن أبي يوسف أنه قال: لا يوجب في خلوة المحبوب بآرائه مهرًا تامًا إلا أن تحيى بالولد فإن جاءت بولد لزمه و عليه المهر. و في الذخيرة: و خلوة المتين و الخصى خلوة صحيحة. و في الخاتمة: و لا تصح خلوة الغلام الذي لا يجمع مثله، و لا الخلوة بالصغيرة التي لا يجمع.

م: ثم إن أصحابنا أقاموا الحنوة مقام الوطى في حق بعض الأحكام دون البعض، أما الأحكام التي أقيمت الخلوة فيها مقام الوطى تأكد جميع المسمى إن كان في العقد تسمية، و تأكد مهر المثل إن لم يكن في العقد تسمية. ثبوت النسب، و وجوب العدة، و وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة، و حرمة نكاح أختها ما دامت العدة باقية. و حرمة نكاح أربع سواها، و حرمة نكاح الأمة عليها. على قياس قول أبي حنيفة في حرمة نكاح الأمة على الحرية في العدة عن طلاق بائن، و مراعاة وقت الطلاق في حقها

و أما الأحكام التي لم يقيموا الخلوة فيها مقام الوطى كالإحصان حتى لا يصير محصناً بالخلوة، و حرمة الثبات، و الإحلال للزوج الأول، و الرجعة، الميراث حتى لو طلقها ثم مات و هي في العدة لا ترث، و أم و هو ع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل: لا يقع، و قيل: يقع. هو أقرب إلى الصواب. كما يتأكد جميع المهر بالدخول أو بالخلوة الصحيحة يتأكد موت أحدهما.

ولو قتلت الحرية نفسها فلها المهر عدا، و في الهداية. حلًا ما لفر. م: و لو كانت أمة قتلها المولى. و في الهداية: قبل أن يدخلها زوجها - م: فلا مهر لها عند أبي حنيفة. و عند أبي يوسف و محمد يجب المهر للمولى، و لو قتلت الأمة نفسها فمن أبي حنيفة روايتان في رواية لا يجب، و في رواية يجب و هو قولها.

و إذا تأكد المهر لم يسقط. و إن جاءت الفرقة من قبلها بأن ارتدت أو طلعت ابن زوجها بعد ما دخل بها أو خلاها يسقط جميع المهر لحيى الفرقة من قبلها.

نوع منه .

في بيان حكم المهر وما يجب

لها بالطلاق قبل الدخول

ذكر في الثلاثي شرح المنظومة في اختلاف زفر رحمه الله : إذا تزوج امرأة على عبد أو سله إليها ثم طلقها قبل الدخول بها عاد نصفه إلى ملك الزوج بمجرد الطلاق ، حتى لو اعتقاه نفذ إعتاق كل واحد في صفة ، وعندنا يبق على ملكها وينفذ إعتاقها في كله ولا ينفذ إعتاق الزوج قبل القبض فيه - وفي المتنق : في شيء منه - إلا بقضاء أو برضاء .

و للطلقة قبل الدخول صفت المفروض ، وإن لم يكن في النكاح مفروض لها المنة ، وفي جامع الجوامع : عد الشافعي نصف مهر المثل . م : وإن لم يكن في النكاح مفروض و فرض لها بعد العقد مهر فرضت به أو رعت الأمر إلى القاضي ففرض لها المهر ثم طلقا قبل الدخول بها صلي قول أبي يوسف رحمه الله الأول - وفي الحائبة : والشافعي - م : لها نصف المهر المفروض بعد العقد ، وهذا والمسمى في العقد سواء ، ثم رجع وقال : لها المنة و هو قول أبي حنيفة ومحمد . و على هذا إذا سمي لها مهرًا ثم زاد لها في مهرها ثم طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المسمى مع نصف الزيادة ، و على قول الآخر و هو قول أبي حنيفة ومحمد : لها نصف المسمى في العقد ، و بطل كل الزيادة بالطلاق قبل الدخول ، وفي الهداية : وإن حلت عنه من مهرها صح الخط . ثم المنة واجبة للطلقة قبل الدخول بها إذا لم يسم لها مهر ، وكذلك في كل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها ولم يسم لها مهر ، وفي المنظومة في اختلاف مالك :

وفي التي تطلق قبل الوقعة ولا يسمي يستحب المنة

ولا يرى وجوبها في الشريعة

م : و إنما مستحبة لكل مطلقة - يريد به المطلقة بعد الدخول بها إذا لم يكن في النكاح تسمية أو كان فيه تسمية ، و المطلقة قبل الدخول بها إذا كان في النكاح تسمية ، و في الهداية : و قال الشافى رحمه الله : تحب المنة لكل مطلقة إلا لهذه ، إلا أن في هذه الصورة نصف المهر بطريق المنة . و ما ذكر في الهداية : " و يستحب المنة لكل مطلقة إلا لمطلقة واحدة و هى التى طلقها الزوج قبل الدخول و قد سمي لها مهر " ذكر في البنايع الظاهر أنه غلط من الكاتب ، بل الصحيح " ولم يسم لها مهرا " لأن القدورى ذكره في شرح الكرخى . و هكذا ذكره في مختصره الكافى و أيضا في المبسوط ، و ذكر الفقيه أبو الليث أيضا .

و المطلقات أربع : مطلقة سمي لها مهر ، و مطلقة لم يسم لها مهر ، و مطلقة دخل بها ، و مطلقة لم يدخل بها - فالثمة لا تكون واجبة إلا لمطلقة واحدة و هى التى لم يسم لها مهرا و طلقها قبل الدخول . و فى المنافع : و المراد بقوله " لكل مطلقة غير التى تحب لها المنة " و هى التى طلقها قبل الدخول و التسمية ، و فيه : قال مولانا حميد الدين : المطلقات أربع : مطلقة قبل الدخول و التسمية و هى التى تحب لها المنة ، و مطلقة بعد الدخول و قد سمي لها مهرا ، و مطلقة بعد الدخول و لم يسم لها مهرا فيستحب لها المنة ، و مطلقة قبل الدخول بعد التسمية و هى التى لا تستحب لها المنة و لا تحب لأنها تأخذ نصف المهر منه من غير أن يستوفى الزوج منها شيئا فنزل ذلك منزلة المنة فلا تستحب لها المنة مع ذلك .

م : و فى القدورى : و كل فرقة جاءت من قبل المرأة فلا منة فيها ، و إن كان من قبل الزوج ففيها المنة . و فيه أيضا : و لو خير امرأته فاخترت فهي فرقة من جهة الزوج .

و المنة ثلاثة أثواب : قيص ، و ملحفة ، و مقنة - وسط لا جيد غاية الجودة و لا ردى غاية الرداء ، إلا إذا زاد ذلك على نصف مهر مثلها فاحتكز لها نصف مهر مثلها

مثلاً ، وإن كان لا يريد على نصف مهر مثلها فلها الأثواب إلا أن تنقص قيمتها عن خمسة دراهم ، وإن كانت المنة مثل نصف المهر فلها المنة ؛ وفي الكافي : وهذا التقدير - يعنى التقدير بالأثواب الثلاثة - مأثور عن ابن عباس رضى الله عنهما ؛ قالوا : هذا فى ديارهم ، فأما فى ديارنا فينبغى أن يجب أكثر من ذلك لأن متعتها تكون بثياب دنها عادة والنساء فى ديارنا يلبسن أكثر من ثلاثة أثواب فيرداد على ذلك لإزار ومكسب . وفى النبايع : المنة درع وخمار وملحفة على اعتبار حال المرأة فى اليسار والإعصار ، وإن كانت المرأة من السفلة فتمتها من الكرياس ، وإن كانت من الوسطى فتمتها من القز<sup>١</sup> ، وإن كانت مرتفعة الحال فتمتها من الإبريسم<sup>٢</sup> وهذا هو الأصح ، وقال بعضهم : يمتد فيها حال الرجل فى اليسار والإعصار - وفى الهداية : هو الصحيح . وفى الزاد : وقال الشافى : المنة ثلاثون درهما ، وفى السننقى : وقال الشافى رحمه الله : المنة شئ يقبض من ثوب أو خادم أو فرس أو نحو ذلك فلا يمتد بهر المثل .

ولا منة للتوفى عنها زوجها سوى لها مهرها دخل بها زوجها أولم يدخل ، وكذلك كل نكاح قاسد لفرق القاضى فيه بينها قبل الدخول بها وقبل الخلوة وبعد الخلوة والزواج منكر الدخول فلا منة فيها . والعبد بمنزلة الحر فى وجوب المنة إذا كان النكاح باذن المولى . وفى الكافي : الرهن بمهر المثل رهن بالمنة خلافاً لآبى يوسف .

وفى القيمة : سئل الحنبدى عن قال : دفعت بأبى فلانة من ابنك فلان ، فكرر الكلام لأن العادة التى تجرى بين الأتراك عند التسمية أنهم يأخذون أيديهم ويقولون : هل دفعت ابنتك فلانة من ابنى فلان ؟ ، فيقول الثانى : دفعت ابنتى فلانة من ابنك فلان ، هكذا يذكرون ثلاث مرات ثم يتركون إلى وقت الزفاف وعند الزفاف يسمون المهر هل يجب عليه بهذا القول مهر المثل قبل الدخول بها أم المنة إن وقعت الفرة بينهما ؟ فقال : إن تمارفوا ذلك عقداً فيما بينهم يجب المنة عند الفرة .

(١) القز : ضرب من الحرير (٢) أى الحرير .

.. وفي الفتاوى: لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا فأكمل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالمسمى، فإن دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل، وإن طلقها قبل الدخول بها وجبت المنة لا يؤخذ الكفيل بالمنة.

ولو أخذت المرأة بالمسمى أو بمهر المثل رهنًا جاز، وإن أخذت رهنًا بالمسمى فملك الرهن ثم طلقها قبل الدخول إن ملك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر. وإن ملك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية نصف المهر وملك النصف الباقي في أمانة، كما لو وهب المرتهن الدين من الرهن ثم ملك الرهن عندنا فملك أمانة وعند زفر يملك مضمونا بالدين - هذا إذا كان رهنًا بالمسمى، وإن كان رهنًا بمهر المثل وملك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن، يسقط عنها قدر المنة إن ملك بعد الطلاق، وإن ملك قبل أن تحدث امرأة جنسا بالمنة قال أبو يوسف رحمه الله أخرا: يملك أمانة ولها المنة على الزوج، وقال أبو يوسف رحمه الله أولا وهو قول محمد رحمه الله: يملك بالمنة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء، وإن أحدثت جنسا بالمنة بعد الطلاق ثم ملك الرهن قال أبو يوسف أخرا: ملك بمهر المثل فيلزمها رد مهر المثل وينقص عنه المنة، وقال محمد وهو قول أبي يوسف الأول: يملك بالمنة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء.

م: ولو شرط مع المسمى ما ليس بمال نحو طلاق ائسرة أو على أن لا يخرجها ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط، وكذا إذا شرط مع المسمى كرامتها. ولو تزوجها على أقل من عشرة ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف ما سمي إلى تمام خمسة دراهم، وفي الهداية: وعند زفر رحمه الله يجب المنة م: وكذا إذا تزوجها على ثوب يساوي خمسة دراهم وطلقها قبل الدخول بها فلها نصف الثوب ودرهمان ونصف. وإذا كان المهر في يدي الزوج عينا وطلقها قبل الدخول بها عاد الملك في النصف

إلى الزوج بنفس الطلاق حتى لو كانت أمة فأعتقها نفذ العتق في النصف، ولو كان مقبوضاً<sup>(١)</sup> لم يفسخ الملك في النصف بنفس الطلاق ولم يعد إلى ملك الزوج حتى يقضى القاضي برد النصف أو تسلم هي النصف إلى الزوج. وذكر القدوري: ولو كان الصداق مقبوضاً لم يفسخ الملك بنفس الطلاق حتى يفسخ الحاكم أو تسلم المرأة أو يقول الزوج « قد فسخت » إلا رواية روى عن أبي يوسف أنه يفسخ الملك بنفس الطلاق وإن كان الصداق مقبوضاً وهو قول زفر رحمه الله.

وفي الذخيرة: تبرع رجل بالمهر عن الزوج ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها عاد نصف المهر إلى ملك الزوج وإن جاءت القرعة من قبلها عاد كل المهر إلى ملك الزوج، وفي الحجة: وإذا وجد امرأته رتقاء فطلقها فلها نصف المهر ولا عدة عليها. وكذلك إذا كان الزوج مريضاً لا يمكنه الجماع غللاً بها ثم طلقها يجب نصف المهر ولا عدة عليها. وفي فتاوى أهو: لو تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بها ثم تزوج أخرى ومات ثم ظهر أنها كانت أماً وبنتاً ولا تدعى أولاهما قال: للام نصف المهر وللبنت كل المهر والميراث. وسئل القاضي بديع الدين عن تزوج امرأة وسمى المعجل مائة ولم يسم المؤجل فطلقها قبل الدخول بها چه واجب شود؟ قال: نصف المسمى. وبأيد كفته واجب شود<sup>(٢)</sup> وهكذا أجاب القاضي برهان الدين رحمه الله. واقامت الناطق: رجل تزوج صبية فدفعها دفعة فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق في قول أبي حنيفة ورحمته الله، وفي الميوس: ولا يجب لذهاب العذرة شيء في قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن زياد. وفي قول محمد وزفر وهو قول أبي يوسف الذي روى عنه محمد: لها المهر كاملاً.

م: ولو كان المهر دراهم أو دنانير أو مكيلاً أو موزوناً في الزمة قبضت فطلقها قبل الدخول بها فلها رد مثل نصف ما قبضت، وليس عليها رد عين المقبوض. ولو كان المهر عبداً في الزمة أو إبلًا في الزمة أو ثوباً ثم عينه ودفعه إليها ثم طلقها (١) مقبوضاً: أي قبضت المرأة (٢) أي شيء. يجب (م) وبني أن يجب النصف (١) في خل « مثلاً ».

قبل الدخول بها فليها رد نصف عين ما قبضت ، من المشايخ من أبى ذلك ، ومنهم من صح ذلك إذا وقعت الفقرة بين الزوجين ، بمعنى من قبل الزوج قبل الدخول بها بالطلاق لفظاً لا حكماً أو حكماً لا لفظاً . ويجب سقوط نصف الصداق ، وإن وقعت بما هو فسخ من كل وجه بأن لم يوجد لفظ الطلاق ولا حكمه . ويجب سقوط كل الصداق .

وإن اشترى منكحته قبل الدخول بها سقط كل الصداق . وفي المتن : رجل وكل رجلا شراء امرأته فاشتراها الوكيل من المولى حتى فسد النكاح فلا مهر للمولى على الزوج ، ولو باعها المولى من رجل ثم إن الزوج اشتراها من المشتري فعليه نصف المهر للمولى الأول . ولو وكل الزوج من يشترى لها ، وكل المولى من يبيعها فاشتراها وكيل الزوج من وكيل المولى فقد بطل المهر ، ولو باعها المولى من أجنبي وخرج المشتري بها إلى بلدة أخرى وعلى الزوج في السفر إليها مؤنة فلا مهر لها على الزوج حتى يؤتى بها في قول أبى حنيفة وكذلك في قول أبى يوسف .

وفي الثانية : إذا وقعت الفقرة بين الزوجين قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة ، وتقبل ابن الزوج ، وخيار البلوغ من قبل الغلام أو المرأة ، وخيار العتق إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبه زوجها مولاهما بأذنهما وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها : يسقط كل المهر فلا يجب شيء . ولو بقيت الأمة في قياس قول أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف : لا صداق لها ما لم تحضر . ولو قتلت المرأة نفسها لا يسقط شيء من المهر عندنا خلافاً للشافعي .

والمجوسية إذا كانت في نكاح مجوسى فاسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر . وفي الظهيرية : ولو ارتدت الأمة أو قبلت ابن زوجها قيل : لا يسقط المهر ، وقيل : يسقط . وفي الولوالجية : الزوج إذا ارتد أو قبل بنت المرأة قبل الدخول يجب نصف المهر عليه .

وفي جامع الجوامع : استولد الجارية الممهورة قبل التسليم وادعى النسب ثم طلق

قبل الدخول ينتصف مع الولد والعقر، وقال فى كتاب الدعوى: ثبت النسب وصارت أم ولده ويسمى الولد فى نصف قيمته لها، وإن قتلها رجل إن شامت أخذت نصف قيمتها يوم العقد من الزوج أو نصف قيمتها من العاقلة يوم القتل، ولا يضمن الزوج قصان الولادة إلا إذا كان قاحشا، وقيل: بغيره بالولد، وقال الحاكم: لم يكن مضموما فكيف ينجر<sup>١</sup> به ١١ ولو استحق بقصها أخذت الباقي وقيمة ما استحق أو قيمة الكل.

م: نوع منه

فى المهر يزيد أو ينقص فى يد الزوج  
أو فى يد المرأة وطلقها الزوج قبل الدخول بها

إذا حدثت الزيادة فى يد الزوج فى المهر فإن كانت متصلة كالسمن والجلال - وفى شرح الطحاوى: أو كانت يضاه إحدى العينين فأنجلى اليأس، أو كان أخرس فكلم أو أصم فسمع، أو كانت غيلا فأثمرت أو أرضا فزرعها - م: فإنها تنتصف مع الأصل بالطلاق قبل الدخول بالإجماع. وإن كانت منفصلة فإن كانت متولدة من العين كالولد، أو كانت مستفادة بسبب العين كالعقر والإرش: فإنها تنتصف مع الأصل بالإجماع. وإن كانت الزيادة بسبب المنافع كالسكب والنفقة ينتصف المهر بالطلاق قبل الدخول بالإجماع. وأما الزيادة فلى قول أبى حنيفة لا تنتصف بل تكون الكل للمرأة. الخلاصة: السكب والموهوب للمرأة سواء طلقها قبل الدخول أو لم يطلق، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: تنتصف الزيادة مع الأصل.

ذكر القديرى فى شرحه: ولو أجر الزوج المهر فالأجرة له ويتصدق بها إذا حدثت الزيادة فى يد الزوج. أما إذا حدثت فى يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فهذه الزيادة لا تنتصف بلا خلاف، وهل يمنع بنصف الأصل؟ فإن كانت الزيادة منفصلة

(١) من حل، وفى بقية النسخ: بغير (٢) من حل، وفى بقية النسخ: بتخير.



وقد استغيدت بسبب المتاع كالكسب والثقة لا يمنع بصف الأصل ، وإن كانت الزيادة متولدة من العين كالولد أو كانت مستفادة بسبب العين كالإرث يمنع بصف الأصل وعلى المرأة نصف قيمة الأصل يوم قبضت . وكذلك لو لم يطلقها الزوج في هذه الحالة ولكنها ارتدت أو قبلت ابن زوجها فعليه رد جميع القيمة يوم القبض وصار أثر الردة في حق الكل بمنزلة أثر الطلاق في حق النصف ، وروى عن أبي يوسف رحمه الله في الردة والتفصيل أنه يجب عليها رد الأصل والزيادة .

وإن كانت الزيادة الحادثة في يد المرأة متصلة كالسهم والجمال فانها تمنع بنصف الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعلى المرأة نصف قيمة الأصل يوم القبض ، وقال محمد رحمه الله : لا تمنع بنصف الأصل ، ولو هلكت هذه الزيادة ثم طلقها كان له نصف الأصل . ولو حدثت هذه الزيادة في يد المرأة بعد الطلاق أو ازداد ثبت حق الزوج في الزيادة ، هكذا ذكره القدوري ، وفي شرح الطحاوى : إذا ورد الطلاق أولاً ثم ظهرت الزيادة فلا يخلو : إما أن يكون بعد القضاء بالنصف للزوج ، أو قبل القضاء قبل القبض ، أو بعد القبض : فإن كان قبل القبض فإن الأصل والزيادة بينهما نصفان سواء وجد القضاء أو لم يوجد لأنه كما وجد الطلاق عاد نصف المهر إلى الزوج وصار بينهما نصفين والزيادة حصلت على ملكيتها فيكون بينهما ، وإن كان بعد القبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب ، وإن كان قبل أن يقضى بالنصف للزوج والمهر في يدهما كالقبوض بعقد فاسد .

م : قال هشام : سألت محمداً رحمه الله عن رجل تزوج امرأة على نخيل صغار طول النخلة قدر شبر وسلبها إليها فكشكت حتى صار النخيل في طول الرماح إلا أنها لم تحصل ثم طلقها قبل الدخول بها ؟ قال : له أن يأخذ نصفها بالعدد ، فقد أشار إلى أن الزيادة المتصلة في يد المرأة تنصف وإنه يخالف رواية الأصل . قال هشام رحمه الله : قلت لمحمد : فإن تزوجها على زرع حنطة بقل ودفعها إليها وأطارها الأرض حتى بلغ

الزرع وانقصد الحب ؟ قال : إن كان الحب قد اشتد فلا سبيل للزوج على الزرع . قلت : فإن تزوجها على عشرين شاة مجافاً فأمسكها حتى حملت ودر اللبن في ضرعها ثم طلقها قبل الدخول بما ؟ قال : يأخذ نصفها على حالها .

هذا هو الكلام في الزيادة ، جئنا إلى النقصان فنقول : إذا انتقص المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بما فهذا على وجه : أحدها أن يكون النقصان بأفة سماوية وإنه على وجهين : إن كان النقصان يسيراً كان لها نصف الخادم مميماً من غير ضمان نقصان ليس لها غير ذلك ، وإن كان النقصان قاحشاً فلها الخيار إن شاءت تركت المهر على الزوج وضمت نصف قيمته يوم العقد وإن شاءت أخذت نصف الخادم مميماً من غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان ، وفي الميوس : بشر عن أبي يوسف : رجل تزوج امرأة على أمة بينها ودفع إليها فانت عندها ثم علمت أنها كانت عبياء رجعت عليه بنقصان الممى ولو كان تزوجها على خادم بنهر عنه ثم دفع إليها خادمة فانت علمت أنها كانت عبياء فاتها تضمن قيمتها عبياء ويضمن الزوج قيمة خادم وسط [ ويرادان الفضل ] . الوجه الثاني : أن يكون النقصان بفعل الزوج ، وإنه على وجهين أيضاً : إن كان النقصان يسيراً فاتها تأخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج ويضمن نصف الخادم ، وإن كان النقصان قاحشاً إن شاءت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وتركته الخادم وإن شاءت أخذت نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان ، وفي الولوالجية : وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يضمن النقصان . م : الوجه الثالث : أن يكون النقصان بفعل المرأة ، في هذا الوجه لها نصف الخادم ولا شيء لها غير ذلك ، ولا خيار لها ، سواء كان النقصان يسيراً أو قاحشاً . الوجه الرابع : أن يكون النقصان بفعل الصداق ، ففي ظاهر الرواية هذا كالنقصان بأفة سماوية ، وروى عن أبي حنيفة أن هذا بمنزلة تعيب الزوج . الوجه الخامس : أن يكون النقصان بفعل الأجنبية ، وإنه على وجهين : إن

كان يسيرا فانه يأخذ نصف الخادم ويضمن الاجنبى نصف قيمة النقصان وليس لها غير ذلك ، وإن كان فاحشا إن شئت أحتبب نصف الخادم وأتبب الاجنبى بنصفه قيمة النقصان وإن شئت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ، وفي الولوالجية ، ولا حق لها في الإرش . م : ثم الزوج يتبع الجاني بمحلة النقصان .

هذا إذا حصل النقصان في يد الزوج ، وإن حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فإن كان بأفه سملوية والنقصان يسير أخذ الزوج نصف المهر معييا ليس له غير ذلك ، وإن كان النقصان فاحشا إن شاء أخذ النصف كذلك معييا من غير ضمان النقصان وإن شاء ترك ذلك على المرأة وضمنها نصف قيمته صحيحا يوم القبض . وإن كان النقصان في يد المرأة بعد الطلاق - وفي الظهيرة : والحكم بالرد - م : ذكر الحاكم الشهيد ان هذا وما لو كان النقصان قبل الطلاق سواء ، وطامة المشايخ رحمهم الله على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان ، وهكذا ذكر القديري في شرحه وهو الصحيح . وإن شاء أخذ نصف قيمته يوم قبضت .

وإن كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة هذا وما لو كان النقصان بأفه سملوية سواء . وإن كان النقصان بعمل المهر فكذلك الجواب أيضا ، وإن كان النقصان قبل الطلاق بعمل الاجنبى ينقطع حق الزوج عن المهر ، وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضت . وإن كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله أن هذا وما لو حصل النقصان قبل الطلاق سواء . ذكر القديري في شرحه أن الزوج يأخذ نصف الأصل وهو بالخيار في الإرش إن شاء أتبع الجاني وأخذ من المهر نصف الإرش وإن شاء أخذ من المرأة .

وإن كان النقصان قبل الطلاق بعمل الزوج هذا وما لو كان النقصان بفعل الاجنبى سواء ، وإن هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها ظلها على

الزوج نصف البتمة يوم العقد، [ وإن ملك في يد المرأة وطلقها قبل الدخول بها فله على المرأة نصف البتمة يوم القبض ] . وفي الولوية : ولو تزوجها على دابر أو عبد فاستحق النصف فهي بالخيار إن شئت ردت ما بقى ورجعت عليه بالبتمة وإن شئت أمسكت ما بقى ورجعت عليه بنصف البتمة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول بها سقط خيارها .  
نوع منه

في المرأة تهب الصداق من زوجها

ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها

فالصداق لا يخلو إما أن يكون ديناً كالديارم والدينار والمكيل والموزون في الذمة ، أو كان عينا ، فإن كان عينا فوجب للزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلا رجوع لها عليه بشيء سواء وهب قبل القبض أو بعد القبض ، وسواء وهب الكل أو البعض . م : وكذلك لو كان المهر حيواناً في الذمة أو عروضاً في الذمة وأعطاه حيواناً وسطاً أو عروضاً وسطاً ثم وهبه من الزوج كما مر أنه ملحق بالعين وقت المقدم . وفي شرح الطحاوي : المرأة أن تهب ما لها لزوجها من صداق تزوجها عليه دخل بها أو لم يدخل ، وليس لأحد من أولياتها . لأب ولا غيره - الاعتراض عليها .

وفي البتمة : سئل أبو حامد عن امرأة قالت لزوجها : أبرأتك عن الصداق فحدد لي الصداق ، فقال الزوج : قبلت ، فأبرأت المرأة ولم يحدد الصداق فهل يبرأ عن الصداق ؟ فقال : نعم يبرأ إلا إذا سألت الطلاق ولم يطلق . وفي الحجة : ولو وهبت مهرها بشرط فإن وجد الشرط يجوز ، وإن لم يوجد يسود المهر كما كان . وفي الفتاوى : رجل قال لاسرائة : هي مهرك مني حتى أتزوج بك ثانياً أو أعطيتك كذا . فوهبت مهرها منه ثم إن الزوج لم يتزوجها أو لم يف بذلك الشرط ؟ قال : عاد المهر ثانياً كما كان .

وفي البتمة : سئل أبو الفضل عن امرأة وهبت صداقها من زوجها ثم تزوجها بحضور من الشهود وبمهر مسمى والحل بينهما قائم هل يثبت المهر الثاني ؟ فقال : فيه

اختلاف بين أبي يوسف ومحمد ، و سئل عنها على بن أحمد فقال : لا يثبت ، قيل لعل ابن أحمد : هل فيه اختلاف ؟ فقال : فيه اختلاف المتأخرين ، و سئل عنها على بن أحمد مرة أخرى فقال : إن كان الرجل محتالا يثبت .

وفيها : سئل على بن أحمد عن رجل قال لامرأته « أبرئني من المهر فاني أمهر لك مهرا جديدا ، و هما حلالان ثم تزوجها بمهر هل يثبت هذا المهر و هل يرأ من الأول ؟ فقال : في هذه الصورة يثبت المهر الجديد و يرأ من الصداق الأول ، و سئل أيضا عن رجل طلق امرأته ثلاثا و لم تعلم بذلك ثم قال لها بعد أيام ، إن لم ترئيني عن مهرك فأنت طالق ثلاثا ، فأبرأته هل تصح البراءة ؟ فقال : إن أبرأته عن المهر و قبل البراءة فقد برأ من الصداق ، و قال أبو حامد : يرأ قبل البراءة أو لا .

و لو كان المهر ديناً فوهبه منه قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشيء عند عليا و الثلاثة رحمهم الله ، و لو قبضت ذلك منه ثم وهبته منه رجع عليها بنصف المقبوض ، و لو قبضت النصف وهبت منه النصف الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها قال أبو حنيفة رحمه الله : لا يرجع عليها بشيء ، و قال أبو يوسف ومحمد : يرجع بنصف المقبوض ، و في جامع الجوامع : قبضت النصف ثم وهبت الكل فطلقها قبل الدخول لا يرجع بشيء عنده ، و قالوا : يرجع بنصف المقبوض .

و في الظهيرية : امرأة وهبت مهرها لزوجها ثم إن الزوج أقر بين يدي الشهود أن لها عليه كذا و كذا من المهر تكلموا في ذلك ، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله : يصح إقراره إذا قبلت و يحصل على أنه زاد في مهرها ، و الزيادة في المهر بمدة المهر جائزة . و في الولوالجية : رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جازت لأن قبول المديون ليس بشرط ، و في الملتقط : و لو وهبت من ورثته يجوز ، و في السراجية : و لو وهبت حالة الطلاق ثم ماتت لا تصح .

(١) كذا ، و في خل « إن كان الرجل محتالا لا يثبت » .

م : د ل ر فى المشتق : إبراهيم عن محمد : إذا تزوج امرأة على ألف ودفع إليها خمسمائة ثم إنها وهبت من الزوج الخمسمائة المقبوضة ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فلا رجوع له عليها ، و لو دفع إليها ستمائة و وهبت منه ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ، و لو كانت وهبت الستائة التى دفعها إليها و الأربعائة للباقية رجع عليها بثلاثمائة . و فيه أيضا : لو دفع الألف كلها إليها ثم وهبت منه بألف قبل أن يدخل بها رجع عليها فى الخمسمائة ، و فى الاستحسان لا يرجع عليها بشئ . . .

.. و فى الأصل : إذا وهبت الصداق من أجنبي فسلطه على قبضه قبض ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصفه . و لو قبضت الصداق و وهبت من أجنبي ثم الأجنبي و هب من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها رجع بالنصف ، المهر و الدين فيه سواء .

.. و فى البتية : سئل الحنفى عن المرأة أكرمت زوجها عن مهرها بشرط أن يسكنها بالمعروف و يحسن معاشرتها و لا يؤذيها و لا يطلقها فقبل منها الزوج ثم تزوج عليها و أثار على مالها و أذاها و طلقها هل يرأى من إله ؟ فقال : الإبراء بهذه الشرط غير صحيح . و فى الوالوية : إذا أحوالت المرأة إنسانا على الزوج أن يؤدى المهر إليه ثم وهبت المهر من الزوج لا تصح لأنه صار حقا لغيره له . و فى شريح الطحاوى : و للولى أن يهب صداق أمته من زوجها ، و كذلك مدبرته و أم ولده ، و أما المكاتبه فأنهر لها و هبة المولى لا تصح .

.. و فى المهر : إذا ماتت و تركت ابنا صغيرا فمهره الأب فلما كبر خاصمه فى مهر أمه فقال الأب : أنهقت عليك حصتك من مهر أمك ، صدق فى نفقة مثله . و فى النهاية : رجل تزوج امرأة على أمة [أو اشتراها] لم يقبضها حتى وهبت فاهبة لها و لا يتصدق . و فى القدورى : و لو باعت المهر أو وهبت على عوض ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصف القيمة ، و تنزل القيمة يوم البيع ، و لو كانت قبضت ثم باعت اعتبرت القيمة يوم القبض .

(١) فى أر ، خل ، العتابة (٢) و فى أر ، خل ، المهر .

## نوع منه في وجوب المهر بلا نكاح

وفي الظهيرية : اعلم بأن الوطء في دار الإسلام لا ينفك عن عقوبة أو غرامة ، صيانة للابضاع المحرمة وإبانة لحظرها ، فإذا امتعت العقوبة بالشبهة وجبت الغرامة حقاً لها لأنها بدل حقها ، والوطء متى حصل مراراً عقيب شبهة الملك لا يجب إلا مهر واحد .  
 وفي البتيمة : وسئل حمير الوبري عن وطئ المرأة بشبهة ملك يمين أو نكاح ما إذا يجب عليه ؟ قال : إن كان بملك النكاح لا يوجب إلا عقراً واحداً ، وإن كان بملك اليمين لا يوجب إلا عقراً واحداً ، وإن كان بهما لا يوجب إلا عقرين . وسئل عن تقدير المقر ؟ قال : في حق الحرة بمثل المهر ، وفي حق الأمة بما يتزوج به مثلها .  
 م : ذكر الشيخ نعم الدين النسفي تفسير المقر الواجب بالوطئ في بعض المواضع حاكياً عن القاضي الإمام الاسييجاني أنه ينظر بكم تستأجر هذه المرأة للوطئ . لو كان الاستيجار على الوطئ حلالاً . وفي الحجة : وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال تفسير المقر : هو ما يتزوج به مثلها ، وعليه الفتوى .

م : ولو وطئ جارية الابن مراراً فله مهر واحد . وفي الظهيرية : ولو وطئ جارية مكاتبه أو وطئ امرأة بنكاح فاسد مراراً فله مهر واحد ، م : أما إذا وطئ جارية الأب مراراً وادعى الشبهة فله لكل وطئ مهر ، وعلى هذا إذا وطئ جارية امرأته مراراً يجب بكل وطئ مهر . وفي الظهيرية : ولو زفت إليه غير امرأته فوطأها لزمه مهر مثلها ولا يرجع على الزايف . ولو زفت امرأة الأب قبل الدخول إلى ابنته ودخل بها لم يرجع الأب على الابن بنصف المهر ، ولو قبلها بشهوة وتعمد الفساد رجع الأب على الابن .  
 م : وإذا وطئ أحد الشريكين الجارية المشتركة مراراً يجب بكل وطئ نصف مهر ، ولو وطئ مكاتبه مراراً فله مهر واحد ، وفي الخاتبة : ولو وطئ مكاتبته بينه وبين آخر مراراً كان عليه نصف مهر واحد ، وفي النصف الآخر بكل وطئ نصف مهر ، وذلك كله للمكاتبه . م : وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله : إذا اشترى جارية ووطأها

مرارا ثم استحققت عليه مهر واحد ، وإذا استحق نصفها عليه نصف مهر - وفي الخاتبة :  
عليه نصف المهر المستحق .

م : وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله في صبي ابن أربع عشرة سنة جامع امرأة  
ثيبا وهي نائمة لا تدري فلا مهر عليه ، وفي الخاتبة : وليس عليه حد ، وفي الظهيرية :  
وتجب عليها العدة ، م : وإن كانت بكرا فاقضها عليه مهر مثلها . وإن جامع أمة  
ثيبا فلا مهر عليه ، وإن كانت بكرا فاقضها عليه المهر - وفي الظهيرية : عليه مهر  
المثل . م : وكذا المجنون .

وفي آخر حدود شيخ الإسلام : إذا زنى بصية عليه المهر ، وإذا أقر الصبي  
بذلك فلا مهر عليه . فإذا زنى الصبي بإمرأة حرة بالغة طاققة فأذهب عذرتها إن كانت  
مكرهة ضمن الصبي المهر ، وإن كانت طائفة دعت إلى نفسها فلا مهر عليه . والصية إذا  
دعت إلى نفسها فأذهب عذرتها عليه المهر . والأمة إذا دعت صبياً وزنى بها لزمه المهر .  
وفي الفتاوى الخلاصة : ولو وطأ المعتدة عن الطلقات الثلاث وادعى الشبهة  
إن كانت الطلقات الثلاث جملة فظن أنها لم تقع فهذا ظن في موضع يلزمه مهر واحد ،  
وإن ظن أن الطلقات الثلاث واقعة ولكن ظن أن وطأها حلال فهذا الظن في غير  
موضعه فيلزمه بكل وطء مهر ، قال القاضي رحمه الله : سمعت من القاضي الإمام : المراد  
من المهر المقرر . وفي نظم الزندوسيتي : لو اشترى جارية شراء فاسداً ووطأها وعلقت  
منه وصارت أم ولد له اختلفت الروايات ، قيل : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
لا عقر عليه ، وأما على قول محمد عليه قيمتها<sup>١</sup> .

م : وفي واقعات الناطق : إذا وطأ منكوحته مرارا ثم ظهر أنه كان حلف  
بطلانها يلزمه مهر واحد . وفي نوادر ابن سماعة عن محمد : طلق امرأته ثلاثاً وهو  
بجامعها ثم تم على جماعه إياها حتى قضى حاجته منها فلا حد عليه ولا مهر إلا أن

(١-١) وفي خل : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا عقر عليه إنما عليه قيمتها .



يكون أخرجه بعد الطلاق ثم عاد إلى المخالطة فيكون ذلك جماعاً مستقلاً ، وفي الثانية : أما إذا لم يفعل ذلك ولكنه طالع بعد الطلاق حتى أزل فلامهر عليه ، وعن أبي يوسف رحمه الله وهو قول رفر . يجب المهر . وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق رجعياً على قول محمد وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله : لا يصير مراجعاً . وفي رواية أخرى وهو قول رفر رحمه الله : يصير مراجعاً .

وعلى هذا أيضاً إذا قال : لأمته بعد التفاهة الثنتين . أنت حرة . ثم أنتم جماع لا عقر عليه في قول محمد ، إلا إذا أخرج بعد العتق ثم أدخل . ولو روى امرأة ثم زوجها وهو على ذلك الفعل ثم تم على جماعه ثم طلقها فأن أدرا عنه الحد ، وألزمه مهرين مهراً بابتداء الفتيان ومهراً آخر بالزوج .

وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف : رجل غصب امرأة وجامعها فيما دون العرج وجاهت بولده فإن كانت بكرًا فعليه المهر . وإن كانت ثيباً فلا مهر عليه . وعنه أيضاً . إذا وطئ الرجل امرأة أبيه بشبهة من هل أن يدخلها الأب فإن كان علم أنها امرأة أبيه فعليه لها مهر بالدخول ونصف مهر الأب بما أمسد عليه . وإن كانت لا يعلم أنها امرأة أبيه فعليه لها مهر بالدخول وعلى الأب لها نصف المهر في قول أبي حنيفة ، قال الحاكم أبو الفضل : ذكر هذه المسألة بخلاف هذا في رواية بشر بن السنان : الجارية إذا كانت مشتركة بين الأب والابن ولدت فادعاه الأب يثبت النسب ويجب المقر لإجماعاً . وكذلك الأب إذا وطأ وطأ غير معلق يجب عليه العقر .

وفي الظهيرية : مريض وهب جارية لإسان وعليه دين مستغرق ثم إن الموهوب له وطأ الجارية ثم مات الواهب وتقصت الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية . والمبيعة يباح فاسداً إذا وطأها المشتري يجب العقر في أصح الروایتين . مريض وهب جاريته لرجل ثم وطأها عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض

فلا عقر عليه ، و لو قطع الواهب يدما فلا شيء عليه بخلاف الصحيح إذا وطأها ثم رجع في جبه حيث يلزمه العقر .

وفى المتنق : بشر عن أبى يوسف رحمه الله : لو أن أخوين تزوج أحدهما امرأة والآخر بابنتها وأدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها ودخل بها فقد انت منها امرأتها ، وعلى كل واحد منهما لامراته نصف المهر ، ولقى وطأها مهر مثلها ، وليس لواحد منهما أن يتزوج بامراته بعد ذلك ، ولزوج الأم أن يتزوج ابنتها التى وطأها وإن كانت ربيبة لأنه لم يدخل بالأم ، وليس لزوج الابنة أن يتزوج أم التى وطأها . وكذلك إن لم يكن بين الزوجين قرابة .

وفى جامع الجوامع : أخوان تزوجا أختين فأدخلت امرأة كل واحد منهما على آخر ودخلا كان على الواصق مهر المثل ، ترد كل واحدة إلى زوجها . ولا يطأ واحد حتى تنقضى عدتها ، واستحسن بعض العلماء أن يطلق كل واحد امرأته ويتزوج التى دخل بها .

٣ : وفى المتنق : رجل وابنه تزوجا امرأتين وأدخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطأها على كل واطق مهر التى وطأها ولا شيء عليه لامراته . وفيه أيضا : رجل وابنه تزوج أحدهما بامرأة والآخر بابنتها . أدخلت امرأة الأب على الابن وامرأة الار على الأب ووطءاهما فان على الواطى الاول نصف مهر امرأته وجميع مهر الموطوءة . ولا شيء على الواطى آخر من مهر امرأته . فان كان الموطوء منها معا فلا شيء على واحد منهما لامراته . وفى جامع الجوامع : إلا بدخول .

٣ : إذا قال لامراته ولم يدخل بها ، أنت طالق حين أخلو بك ، أو قال : إذا خلوت بك ، غفلا بها ، جامعها فعليه مهر : نصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول . ولا أثر للخطوة ، وإن لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر . وفيه أيضا : إذا قال لأجنبية : إذا تزوجتك وخلوت بك ساعة فأنت طالق ، فتزوجها

و خلا بها ودخل بها وقع الطلاق عليها ، ولها مهران . مهر بالخلوة . و مهر بالدخول  
 إذا كان الدخول بعد الخلوة بساعة ، وإن كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه إلا مهر  
 واحد . و في العيون : إذا قال لامرأة « كذا تزوجتك فأت طالق » فتزوجها في يوم  
 واحد ثلاث مرات ودخل بها كل مرة فهي امرأتها وعليه مهران ونصف مهر ، وقد وقع  
 التطبيقات على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف ولو قال لها  
 « كذا تزوجتك فأت طالق بائن » والمسألة بحالها بائن بثلاث وعليه خمسة مهرور ونصف  
 مهر في قياس قولها . و في الخانية : نصف مهر بالنكاح الأول ومهر بالدخول الأول .  
 و مهر بالنكاح الثاني ، ومهر بالدخول الثاني لأنه وطأها عن شبهة ، و مهر بالنكاح الثالث  
 لأن النكاح الثالث سادها وهي بآنة فاعتبر النكاح الثالث ، و مهر مثل بالدخول الثالث  
 لأنه دخول عن شبهة ، فيجتمع عليه خمسة مهرور ونصف مهر ، و على قول محمد رحمه الله  
 يجب عليه أربعة مهرور ونصف مهر ، نصف بالإنكحة الثلاثة [ قبل الدخول ] وثلاثة  
 مهرور بالوطئ ثلاثا عن شبهة . و على هذا الخلاف : إذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها  
 ثانيا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح  
 الأول و مهر كامل بالنكاح الثاني ، لأن النكاح الثاني اتصل به الدخول في قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعليها استقلال العدة عندهما . و على هذا الخلاف : لو لم يطلقها  
 في النكاح الثاني حتى ماتت من زوجها قبل الدخول فغل من قبلها كالردة ومطوعة  
 إن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل . و على هذا الخلاف : إذا كانت أمة فأعتقت  
 بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح  
 الثاني . و على هذا الخلاف : إذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها فرفع الولي الأمر  
 إلى القاضي ففرق بينهما ووجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بنير ولي و فرق  
 القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ويلزمها عدة مستقبلة  
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . و على هذا أيضا : رجل تزوج صغيرة

زوجها ولها ودخل بها ثم بلغت فاخترت نفسها و فرق بينهما ثم تزوجها في العدة  
ثم طلقها قبل الدخول بها عدما عليه مهر كامل ، وعليها عدة مستقبلة . وعلى هذا أيضا :  
رجل تزوج صغيرة ثم دخل بها ثم طلقها طليقة بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت  
واخترت نفسها و فرق القاضي بينهما كان عليه مهر كامل ، وعليها عدة مستقبلة . وعلى  
هذا أيضا : رجل تزوج امرأة ، دخل بها ثم ارتدت ثم أسلت فتزوجها في العدة  
ثم ارتدت قبل الدخول بها . وعلى هذا أيضا : رجل تزوج امه ودخل بها ثم عتقت  
واخترت نفسها ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها . وعلى  
هذا أيضا : رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها و فرق بينهما ثم تزوجها  
في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل ، وعليها عدة  
مستقبلة في قول أبي حنيفة ، أبي يوسف رحمهما الله .

## الفصل الثامن عشر

### في نكاح العبد والإماء

وفي الهداية : لا يجوز نكاح العبد والامة إلا بادن مولاهما ، وقال مالك  
رحمه الله : يجوز . وفي السراجية : إذا تزوج العبد بغير رضا المولى لا ينفذ بل يتوقف  
على إجازة المولى . وفي التجريد : ولو تزوج العبد والامة بغير إذن المولى ثم أجاز  
المولى النكاح قبل الدخول أو بعده جاز ، ولا يلزم إلا مهر واحد استحسانا .  
م : ولا يزوج العبد أكثر من ثنتين . وفي السراجية : وإن أجاز مولاه ذلك .  
م : الحرثان والامتان في ذلك سواء ، وفي الهداية : قال مالك رحمه الله : العبد في النكاح  
بمنزلة الحر .

وفي جامع الجوامع : ولا يقرى العبد وإن أفذه المولى . م : والمكاتب  
و المدبر وإن أم الولد بمنزلة العبد ، وكلا لا يجوز للعبد أن يتزوج بغير إذن المولى

لا يجوز للكتاب والمدر و أم أم الولد . . لذلك معتق البعض على قول أبي حنيفة رحمه الله . وكذلك الأئمة والمكاتب والمدررة وأم الولد لا يصح نكاحهن بغير إذن المولى .

وفي شرح الطحاوى : ولو أن المكاتبه زوجت نفسها بغير إذن المولى توقف على إجازة المولى وإن أعتقها بعد العقد بالإعتاق ولا حبار فيه ، وكذلك إذا أدت فعتقت ، وإن عجزت إن كان الضم يحل للمولى قبل العقد ، وإن كان لا يحل كما لو كانت مجوسية أو أخته رضاها توقف على إجازته ، ولو أن المولى هو الذى عقد عليها بغير رضاها فإن أدت فعتقت أو أعتقها المولى توقف على إجازتها إن كانت لبيبة ، وإن كانت صغيرة توقف على إجازة المولى عندنا إذا لم يكن لها عصبه غير المولى ، ثبت لها خيار الإدراك ، ولو لم يستق حتى عجزت بطل العقد إذا كان ضمها يحل للمولى وإن كان لا يحل فلا يجوز إلا ما جازته .

م : ولا يجوز للمولى أن يزوج المكاتب والمكاتبه بغير رضاها . الحاشية . وإن كانا صغيرين . م : ويجوز نكاحه على الأئمة بغير رضاها وكذلك على العبد . وفي الحاشية : وإن كان كبيرا . م : إلا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله . وفي الحاشية . وهو قول الشافعى رحمه الله . وفي التواتر الجيه . ولو تزوج مكاتب بنة مولاه بعد موته لم يجز ، فإن دخل بها كان المهر ديناً عليه . حل حصه البنت من المهر . وكذلك المكاتب إن عجز ، وإن لم يدخل بها لم يكن لها مهر .

وفي السراجية : إذا أذن التورثة للكتاب بالنكاح جاز . وفي جامع الجوامع : أذن المولى للكتاب أو العبد فقال تزوجت فلانة أمس . . هي تدعى لا يصدق . . في الفتاوى الخلاصة : عبد طلب من مولاه بأن يزوجه مستتة فأبى فتضمن أن يأذن له بالزوج فأذن له فزوج هذه المستتة يجوز .

م: ويحوز للكتاب و المكاتب أن يزوجا أمتها بغير رضا المولى و تزويجهما أمتها بخلاف تزويجهما أنفسهما . و إذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بغير إذن المولى ثم طلقها ثلاثاً قبل إجازة المولى فهذا الطلاق متاركة للنكاح و ليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق، ولكن لو وطأها بعد الطلاق يلزمه الحد. فان أجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا تعمل إجازته، وإن أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها و لم أرق يدها إن فعل، و قال أبو يوسف رحمه الله: لا أرهه . و ذكر الشيخ الإمام السرخسي رحمه الله الخلاف على هذا الوجه في شرحه . و في المتنق: شرع أبو يوسف أمه زوجت بغير إذن مولاهما فطلقها الزوج ثلاثاً كان ذلك فرقة لا خلافاً غير أني أكره أن يتزوجها حتى تنكح زوجها غيره . و في الهداية. و من زوج عبداً مآذ، بانه [مديوناً] امرأة جاز . و في السغناقي قيد المأذون بالمديون - م. و المرأة أسوة الغرماء في مهرها . . معاه . إذا كان النكاح بمهر المثل و في السغناقي: أو أقل، م: و أما إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فاتها لا تساوى الغرماء بل يؤخر حقها إلى استيفاء الغرماء ديونهم كدفع الصحة مع دين المرض . و إذا أذن لعهده في النكاح مطلقاً فتزوج امرأتين في عقد لم يحز واحد منهما عليه إلا إذا قرن به ما يدل على التعميم بأن قال «تزوج ما شئت من النساء» أو ما أشبه ذلك لحبثه بعم . يتزوج ثنتين . فان قال المولى «عنت به امرأتين» جاز نكاحهما عليه .

و كل مهر وجب للإامة بقدر أو دخول هو للمولى . و أما المكاتبه و ممتعه البعض فالمهر لها، و في الحثاية . و ما يجب للديرة و أم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى . م: أما ما لزم العبد من المهر باذن المولى يباع فيه، و في السغناقي: ثم إذا بيع في مهرها و لم يبع الثمن لا يباع ثانياً و يطالب بالباقي بعد السق، و في دين النفقة يباع مرة أخرى .

و في النيايح . و لو اشترت المرأة زوجها و قد دخل بها تحول مهرها إلى ممتعه،

كالغريم إذا اشترى العبد المدين . و أما المكاتب و المذبر فيسميان فيه ، و ما لزمهما بغير إذن المولى يطالب به بعد العتق .

• في التجريد : و ليس للآب و الوصى و الشريك و المضارب و المأذون أن زوجوا العبد ، فأما الأمة فيصح تزويجها من الآب و الوصى و العبد و المكاتب و المفاوض و القاضي ، و أما شريك العنان و المضارب<sup>١</sup> . المأذون فلا يملكون تزويج الأمة في قول أنى حنيفة و محمد رحمهما الله ، و قال أبو يوسف رحمه الله : إذا زوج الآب جارية ابنه من عبد ابنه جاز ، و قال زفر رحمه الله : لا يجوز .

• و في الولوالجية : رحل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض إن تم البيع جاز النكاح ، إن انقض بطل في قول أبي يوسف رحمه الله حلقا لمحمد رحمه الله . و في فتاوى أمرو : زوج أمته من عبده بمهر مسمى و غاب العبد فأراد المولى أن يجمع أمته ليس له ذلك ، و الحيلة فيه أن يزوجه عنه رضية فأرضعت الأمة الصغيرة فحرمان على العبد ثم نحل للمولى . أ. يعتق الأمة فاختارت نفسها ثم نحل للمولى .

م : و إذا أذن لعهده في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا و دخل بها لزم المهر في الحال في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : يتأخر إلى ما بعد العتق . و نمرة الاختلاف تظهر في مسألتين : إحداهما هذه المسألة ، و الثانية : أن العبد بعد ما تزوج هذه المرأة نكاحا فاسدا و أراد أن يتزوج هذه و أخرى بعد ذلك نكاحا صحيحا لا يملك عبد أبي حنيفة . و عندهما يملك . قال محمد رحمه الله في الجامع : عبد تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم إن المولى أذن له في النكاح فأجاز ذلك النكاح فإن أبا يوسف رحمه الله قال : القياس أن لا يجوز ، و لكن أستحسن أن أجيزه ، بخلاف ما لو أذن له بنكاح امرأة بعينها فتزوج امرأة أخرى حيث لا يجوز . و بخلاف العبد المحجور إذا باع شيئا من كسبه ثم أذن له المولى في التجارة فأجاز ذلك البيع حيث لا يجوز ،

(١) قد مضى تعريف شركات المفاوضة ، و العنان ، ٢/ ٢٨٥ في كتاب التركة .

و من المشايخ من قال : القياس و الاستحسان في هذه المسألة من وجه آخر ، القياس أن يبطل النكاح الموقوف بإذن المولى عبده في النكاح فلا تعمّل لإجازة العبد ، و في الاستحسان لا يبطل فتعمّل لإجازته . ثم على جواب الاستحسان لا يفذ هذا العقد من غير إجازة ، بخلاف ما إذا أعتق هذا المد حيث يفذ ذلك الكاح عليه من غير إجازة .

و في السعياقي : العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن المولى و دخل بها يجب المهر و يؤخذ بعد العتق . و فه أيضا ، إذا أدن الرجل لعمده أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمه أو مدبرة أو أم ، ولد بإذن مولاهن جار النكاح و صار رقبة العبد لمولاهن ، وإن تزوج حرة على رقبته لا يجوز . كذلك لو تزوج مكانة كان النكاح باطلا . هذا إذا أدن له أن يتزوج على رقبته امرأة ، أما إذا أدن له أن يتزوج امرأة و لم يقل على رقبته ، فتزوج امرأة حرة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته استحسانا . و في الكافي : . هذا إذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يتغابن فيه الناس ، فإن كان بما لا يتعارف به فلا يجوز حتى إذا دخل بها في ذلك لم يتبع في المهر حتى يمتق . م : وإذا أمر مكاتبه أو مدبره أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمه أو مدبره أو أم ولد جاز . و هـ : ظاهر . و كذلك إذا تزوج حرة أو مكاتبه . و إذا صح النكاح صح على المكاتب و المدبر بقيمتها بسمان في ذلك . و في الجامع أيضا : عبد تزوج حرة أو أمه أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازته إن كان تزوج أمه أو أم ولد أو مدبرة عملت لإجازته و صح ، وإن كان تزوج حرة أو مكاتبه لا يعمل لإجازته . قال كان قد تزوج على رقبته حرة و قد دخل بها لزمه الأقل من قيمتها و من مهر المثل ، بعد ذلك ينظر : إن دخل بها بعدما أجاز المولى الكاح يكون ذلك دينا في رقبته يباع فيه إلا أن يهديه المولى ، فإن دخل بها قبل إجازة المولى النكاح يؤخذ بما لزمه بعد العتق - إذا ثبت هذا فقول : إذا دخل بها بعد إجازة المولى و الإجازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء كان النكاح و الدخول



حاصلا بإذن المولى، فأما إذا دخل بها قبل إجازة المولى فالإذن في حق المقد يعمل . وإن كان تزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد ، قد دخل بها بعد إجازة المولى النكاح ، لا يجب إلا المسمى وهو رقبة العبد للمولدين ، وبعض مشايخنا قالوا : ما ذكر جواب الاستحسان ، والقياس أن يجب مهر المثل بالدخول أو المسمى بالمقد .

الكافي : حر تزوج مكاتبه بإذن سيدتها على أمة عينها ولم يقبضها حتى زوجها منه بمائة صح النكاح ، فإن طلقها معا<sup>١</sup> قبل الدخول طلقا ، يكون للزوج ثلاثة أرباع مهر الأمة ونصفها . ويسلم للمكاتبه نصف الأمة وربع مهرها . فإن طلق الأمة أولا فهو على ما ينص . وإن طلق المكاتبه أولا فسد نكاح الأمة فلا طلاق وسقط مهر الأمة . ولو زوجها بعد ما قبضت ثم طلقها قبل الدخول لم تنصف الأمة ولا بعد نكاحها لأنها لم تعد إلى ملكه ، ولو زوجها قبل القبض ، دخل بها ثم طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بالمكاتبه فهي بالخيار إن شاءت أخذت نصف الأمة ، وإن شاءت نصف قيمتها يوم دخل بها ، ولو قبضتها ثم زوجها ثم دخل بها ثم طلقها معا أو مربيا سلت التجارية ومهرها للمكاتبه وغرمت نصف قيمتها يوم قبضت ، ولو طلق المكاتبه أولا لا يفسد نكاح الأمة لأن المهر إذا كان مقوضا لا يعود إلى ملك الزوج إلا بقضاء أو برضا ، فإن طلق الأمة بعد ذلك قبل أن يقضى له بشئ وقع الطلاق فيكون ثلاثة أرباع مهرها للزوج ويسلم الربع للمكاتبه ، وإن لم يطلق حتى قضى للزوج بطل كل المهر وفسد النكاح ، ولو زوجها منه قبل القبض فولدت أولادا ثم طلق المكاتبه قبل الدخول سلت الأمة وأولادها للمكاتبه ، وإن طلق المكاتبه بعد ما قبضت الأمة ولم يقض للزوج بالنصف فتزوج لا يصح لأن حق الملك قائم بمنع ابتداء النكاح لا بقاءه ، كما لو تزوج بمكاتبه أبيه ثم مات أبوه لم يفسد نكاحه ولو تزوجها بعد موت الأب لم يصح .

(١) كذا في النسخ ، والصواب « فإن طلقها معا » أي المكاتبه والأمة .

م : وإذا زوج أمته من عبده لا مهر لها عليه ، واختلف المشايخ رحمهم الله في تخرج المسألة ، بعضهم قالوا : لا يجب المهر أصلاً - وفي الولولة : وهذا أصح . وقال بعضهم : يجب ثم يسقط . وفي الهداية : وإذا تزوج أمة فالإذن في العزل إلى المولى عند أن حنيفة ، وعن أبي يوسف ومحمد أن الإذن إليها .

وفي الخاتبة : لا خلاف أن المولى يفرد بالعزل في المملوكة ، وفي الجامع الصغير للحسامي : وهذه المسألة تنبئ عن جواز العزل عند عامة العلماء خلافاً لبعض الناس . وفي الهداية : وإن تزوجت أمة بغير إذن مولاهم تم أعتقت صح النكاح ولا خيار لها ، فإن كانت تزوجت بغير إذن على ألف ومهر مثلها مائة فدخل بها زوجها ثم أعتقها مولاهم فالمرء للمولى ، وإن لم يدخل بها حتى أعتقها فالمرء لها - وفي السفاق : وإنما قيل في صورة المسألة أن المسمى ألف ومهر المثل مائة ليعلم أن المسمى وإن زاد على مهر المثل فهو للمولى إذا كان الدخول قبل العتق .

م : وإذا أعتقت الأمة فلها الخيار - وفي الهداية : حراً كان زوجها أو عبداً ، والشافعي رحمه الله بخلافنا فيما إذا كان زوجها حراً ، م : ويستوى أن تكون الأمة صغيرة أو كبيرة - وفي الهداية . وكذا المكاتبه - يعني إذا تزوجت بأذن مولاهم ثم أعتقت . وقال زفر : لا خيار لها ، م : إلا إذا كانت الأمة صغيرة لا تصرف بحكم هذا الخيار فسخا ولا إجازة ما لم تبلغ فسخا بأن تختار نفسها وإجازة بأن تختار زوجها لتردد بين النفع والضرر . الصغيرة لم تتأهل لمثل هذا التصرف ولا يملك ولها التصرف بحكم هذا الخيار أيضاً . إذا بلغت خيرها القاضي خيار العتق ولا يغيرها خيار البلوغ . وقوله « لا يغيرها خيار البلوغ » محتمل يحتمل ولا يغيرها خيار البلوغ مع أن لها خيار البلوغ ، لأنه يثبت لها خيار العتق وخيار العتق ينظم خيار البلوغ لأنه أهم من خيار البلوغ ، فقد اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال بالآول وهو الأصح . وهكذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع .

ثم الكلام في خيار العتق في فصول، أحدهما: أن خيار العتق ثبت للآثي دون الذكر، والثاني: أن خيار العتق لا يطل بالسكوت و يطل بقول أو فعل يدل على اختيارها للنكاح فقد ذكر الكرخي رحمه الله عن محمد أن المتنقة إذا قالت «رضيت بالنكاح» بطل خيارها، والثالث: أنه يطل بالقيام عن المجلس، والرابع: أن الجهل بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يطل خيارها وإن قامت عن المجلس وهو قول الكرخي وجماعة من مشايخ بخارا خلافا لما قاله القاضي الإمام أبو طاهر الدباس، والخامس: أن الفرقة بخيار العتق لا يحتاج فيها إلى قضاء القاضي، وفي النخاية: إن الفرقة بخيار العتق تثبت بقولها «اخترت نفسي» وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة ما لم يفرق القاضي. م: والسادس: أن الفرقة بخيار العتق فرقة غير طلاق، قال في المتنق: وخيار العتق نظير خيار الطلاق سوى بين الخيارين مطلقا، وفي الكتب الظاهرة بينهما فرق في حق بعض الأحكام فإن الفرقة ثمة طلاق والجهل ثمة ليس بعذر إلى غير ذلك من الأحكام.

وإذا زوج الرجل عبده الصغير امرأة حرة ثم إن المولى أعتق العبد ثم بلغ فليس له خيار البلوغ ولا خيار العتق، فهذه المسألة تين أن الصحيح في فصل الأمانة قول من يقول بأن خيار البلوغ غير ثابت لها إلا أنه ثابت لذكر ينظم خيار العتق، لا يرى أن في حق العبد خيار العتق غير ثابت فلم يثبت له خيار البلوغ، بخلاف ما إذا أنشأ النكاح بعد العتق وهو صغير.

رجل كاتب جاريته وهي بنت عشر سنين ولم تبلغ و قبلت الكتابة فالكاتبه جائزة فإن زوجها المولى بعد ذلك غير إذنها توقف النكاح على إجازتها، كما إذا كانت المكاتبه بالغة، فإن لم ترد النكاح حتى أدت وعقدت في النكاح موقوفا على الإجازة ولكن على إجازة المولى لا على إجازتها. ولو أن هذه المكاتبه الصغيرة حين زوجها المولى رضيت بالنكاح وهي صغيرة بعد حتى صح رضاها وقد النكاح ثم أدت فتمت لا خيار

لها حتى تبلغ ، كالأمة الصغيرة إذا أعتقت فإن بلغت فلها خيار العتق عند علمائنا رحمهم الله وليس لها خيار البلوغ - وكان ينبغي أن يكون لها خيار البلوغ ، ولو أن هذه المكاتب لم ترض بالنكاح ولم تنفضه حتى عجزت وردت في الرق بطل النكاح حتى إن أجازته المولى لا تعمل إجازته ، ولو كان مكان المكاتب مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضاه ثم عجز ورد رقيقا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقوفا على إجازة المولى . وفي جامع الجوامع : مجهولة أقرت بالرق للزوج فأعتقها لا خيار .

م : ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالمقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف ، وذلك نحو الحرة إذا تزوجت ثم سبت فأعتقت . والمسئلة : إذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقا بدار الحرب ثم سبها - وفي التجريد : فأسلما - ثم أعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله ، وعن أبي يوسف أنه لا يثبت لها الخيار ، وهكذا ذكر القدوري ، وقال البقال : والصحيح أن الخلاف على عكس هذا . وفي الكافي : رويان حريان سبها متقا لها الخيار ، وعن أبي يوسف أنه لا خيار لها . وفيه : صغيرة ارتدت أبوها ولحق بدار الحرب فزوجها عنها ظم تبلغ حتى لحقت مع الأم والزواج بالدار مرتدين بقى النكاح ، فالأم والصغيرة أمتان للسبب الأب والزواج حران ، وبطل خيار البلوغ - ٣ . قال القدوري : قال أبو يوسف رحمه الله : يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تبتق فتختار زوجها ثم ترد مع الزوج ثم سبت فتعتق فتختار نفسها . وقال محمد : يثبت الخيار الواحد إذا اختارت المصتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا ، وإن اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى لبيدها ، ولو اختارت زوجها كان المسمى لبيدها دخل بها أو لم يدخل بها . إذا زوجت الأمة نفسها بغير إذن مولاهما ثم أعتقها المولى فقد العتق - وفي الكافي : وصح النكاح ، وقال زفر رحمه الله : لا يصح . م : ولا خيار للأمة ويجب مهر واحد (١) كذا في النسخ . ولعل الصواب : في قول أبي حنيفة .

إن لم یکن الزوج دخل بها قبل المتی و یكون لها ، كما لو عقد للعبد علیها و هی حرة فلاجل ذلك قال : لا خیار لها ، • إن كان الزوج قد دخل بها قبل المتی فالقیاس أن یجب مهران مهر للولی بالدحول بشبهه النکاح قبل المتی و مهر لها بفقد العقد علیها بعد المتی ، و فی الاستحسان لا یجب إلا مهر واحد و یكون للولی - و فی شرح الطحاوی : هذا إذا كانت لیبره ، و أما إذا كانت صغیره فأعتقها فإنه لا ینفذ العقد و یعطى علی قول زفر ، و عندنا یتوقف علی إجازة المولی إن لم تكن لها عصبه سواء . و إن كانت لها عصبه غیر المولی فإن أجاز العقد جاز ، و إذا أدركت بعد ذلك فلها خیار الإدراک . إلا إذا كان یجوز العقد أباهما أو جداه فإنه لا خیار لها ، ولو لم یجزه و لم تعتق حتى مات فإنه ینظر : إن حل بضعها للوارث بطل العقد . و إن لم یحل توقف العقد علی إجازة الوارث فان أجاز جاز و إن أبطل بطل ، و كذلك لو باعها المولی قبل الإجازة فان حل بضعها للشترى بطل العقد و إن لم یحل توقف علی إجازته - هذا فی حق الامة ، و أما فی العبد ففی الأحوال كلها یتوقف علی إجازة المشتري أو الوارث ، و هذا كله عندنا ، و قال زفر رحمه الله : كما مات بطل العقد ، و كذلك إذا باع أو اعتق .

م : و أما المدبرة إذا زوجت نفسها بغير إذن مولاهما ثم مات مولاهما و عتقت فنقد النکاح علیها كما فی الامة ، هكذا ذکر شیخ الإسلام ، و فی المنتقى : إن خرجت المدبرة من الثلث جاز النکاح ، و إن لم تخرج لم یجز فی قول أبی حنیفة حتى تودی و یجوز فی قول أبی یوسف و محمد .

و أما أم الولد إذا زوجت نفسها بغير إذن مولاهما ثم مات حتى عتقت فهل ینفذ النکاح علیها ؟ لم یذكر محمد رحمه الله هذا الفصل فی الأصل ، و مشایخنا رحمهم الله فصلوا الجواب فیها تفصیلا فقالوا : إن كان الزوج قد دخل بها قبل موت المولی [ ثم مات المولی ] فنقد النکاح علیها . و إن لم یدخل بها الزوج حتى مات المولی بطل النکاح .

قیل : هذا الجواب إنما یستقیم علی رواية ابن سماعه فان علی روايته : أم الولد إذا زوجت

قسطها بغير إذن المولى ودخل بها الزوج قبل الإجازة ثم مات المولى لا تحب العدة عن المولى ونقض النكاح ، أما على ظاهر الرواية تحب العدة عن المولى فلا ينفذ النكاح . فان لم يدخل بها الزوج حتى مات المولى لا ينفذ النكاح لأجل العدة التي لزمها للمولى ، ولو لم يمت المولى ولكن أعتقها فهو على التفصيل أيضا : إن أعتقها قبل أن يدخل بها الزوج بطل النكاح - إلى آخر ما ذكرنا في فصل الموت .

وفي الولوالجية : أنه تزوجت بغير إذن المولى ثم باعها المولى وأجاز المشتري النكاح إن دخل بها الزوج جاز ، وإن لم يدخل لا يجوز ، وفي الحجة : وإن وطأها الزوج ثم باعها فأجاز الثاني نكاحها جاز . وفي الولوالجية : ولو تزوج رجل أمة بغير إذن مولاهما ثم تزوج ابنتها أو حرة أجنبية أو أربما سواها كان هذا ردا عنه للنكاح الأول فان أجاز المولى بعد ذلك لا يجوز . وفي الخاتنة : أم ولد تزوجت بغير إذن المولى ثم أعتقها فان لم يدخل بها الزوج فللعق لم يجر النكاح بموت المولى ، وإن كان الزوج دخل بها قبل العقق جاز النكاح بموت المولى .

م : وإذا زوج أحد الشريكين الجارية المشتركة بدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح فللزوجة الأقل من نصف مهر المثل ومن نصف المسمى [ وللولي رد نصف مهر المثل ] وإن لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح فلا مهر لواحد منها خلا بها الزوج أو لم يخل بها - قال القالي في فتاواه : ومهر مثل الأمة على قدر الرغبة فيها ، وعر الأوزاعي ثلث قيمتها . وفي الظهيرية : ولو زوج أحد المولين أمة ودخل بها الزوج فللآخر التقض ، فان تقض فله نصف مهر المثل وللزوج الأقل من نصف مهر المثل ومن نصف المسمى . وفي الخلاصة الخاتنة : والعبد بين رجلين لا زوجه أحدهما وكذلك الأمة .

وفي البقالي : إذا زوج أمة ثم أعتقها ثم زاد الزوج في مهرها فالزيادة للمولى . رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله ، وعن أبي يوسف أن الزيادة لها ، وكذلك لو باعها

ثم زاده فالزيادة للشرى . المستق : اس سماعة عن محمد فى أمة تزوجت بغير إذن المولى  
ثم وطأها المولى لم يكن ذلك قعضا للنكاح . وعن أبى يوسف أنه يفسخ النكاح ،  
ولو باعها على أنه بالخيار هو قعز للنكاح من مل أن البيع ينفذ إذا سكنت عن قعزه  
حتى تمضي مدة الخيار . وفى الولوالجية : ولو قال لامته : زوجتك أمس ، وأنكرت ذلك  
جاء النكاح . ولو قال لعمده : زوجتك أمس امرأة ، وأنكر ذلك لم يصدق المولى على  
العبد فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يصدق ، وكذلك  
المولى لو قال : روحتها أمس ، أو قال : زوجته وهما صغيران ، فهو على هذا الخلاف .  
فى الهداية : ومن وطأ أمة امه - فبد بالامة لأن الأب لو ادعى ولد مدرة  
ابنه أو أم ولد ابنه لا يجوز - فولدت منه مهر ام ولد له وعليه قيمتها ، وفى شرح  
الكفر : يوم الطلوق ولا مهر عليه ، ومعنى المسألة إن يدعيه الأب ، ولو كان زوجها  
أباه فولدت لم تصر أم ولد له ولا قيمة عليه . سله المهر وولدها حر . وذكر فى الهداية  
فى باب الاستيلاء : وإن وطأ أب الأب مع قاه الأب لم يثبت النسب ، ولو كان  
الأب ميتا يثبت النسب من الجد ، وكفر الأب ورقة منزلة موه .

م . بشر عن أبى يوسف رحمه الله أنه تزوجت بغير إذن المولى ثم إن المولى  
أرصى لها لرجل فان قبلها صاحب الوصبة أفسح النكاح . وإن لم يقبل لا يفسخ ،  
وإن وهبها لم يفسخ النكاح ، ولو مات المولى وتركها ميراثا هدا فى القياس ملك  
حادث فيكون فسخا للنكاح . وفى الاستحسان لا يفسخ . اس سماعة عن محمد رحمه الله  
عبد زوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج أمة لم يكن تزوجه الامة فى عدة  
الحره ردا لنكاح الحره فى قول أبى حنيفة رحمه الله . وفى قول أبى يوسف ومحمد  
هو رد . بناء على أن عند أبى حنيفة لا تتزوج الامة فى عدة الحره حلقا لهما . ولو  
تزوج حرة ودخل بها ثم تزوج أختها لم يكن ذلك ردا لنكاح الأولى . وفى نوادر  
شر بن الوليد عن أبى يوسف رحمه الله : عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل بأذنه ثم

قال : لا حاجة لي في نكاحها ، فهذا رد له ، ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح نكاحها في عدتها لم يكن ذلك نقضا للنكاح . وفي المتن : تزوج العبد حرة بأذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته مهرها ، وقلت ذلك انقض النكاح وعليها أن ترد العبد إن لم يكن دخل بها . قال محمد رحمه الله في الجامع : رجل زوج أمه رضاعا من رجل بغير أمر الزوج والزوج بالغ عاقل عاطب عنه أبوه أو أجنبي بغير أمره حتى توقف النكاح على إجازة الزوج فأعتق المولى الأمة قبل أن يصح الزوج النكاح بقي النكاح كذلك موقوفا على إجازة الزوج وأيهما شاء نقض هذا النكاح - يعني الأمة أو الزوج - قبل إجازة الزوج صح نقضه ، ولو أراد المولى أن ينقض هذا العقد بعد العتق قبل إجازة الزوج ؟ لم يذكر هذا الفصل في الكتاب ، وقد اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه ليس له ذلك . وإن أجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكر لها خيار العتق ويكون المهر للعتقة ، ، لو أن المولى زوجها بغير رضاه وباقى المسألة بحالها ثم إن الأمة بعد ما عتقت نقضت النكاح قبل إجازة الزوج أو بعد إجازة الزوج فانه يعمل نقضها في الحالتين .

قال في الأصل : وإذا زوج الرجل أمه أو مدبرته أو أم ولد له ويوأها بيتا مع زوجها ثم بدا له أن يستخدمها ويردها إلى منزله فله ذلك ، وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا يمتنع ذلك من استخدامها . وفي الظهيرية : فإن قتلها المولى أو باعها قبل الدخول بها على وجه لا يظفر بها الزوج سقط المهر عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله في القتل . وفي البيع لا يملك المطالبة . م : رجل زوج أمه من عبد رجل فولدت أولادا فالأولاد لمولى الأمة . وفي السفاق : فإن جاءت الأمة بولد من الزوج فلا نفقة عليه للولد لأن ولد الأمة يملك مولاهما فنفقته تكون على مالكه . م : تزوج رجل امرأة على أنها حرة أخبرت عن حرية نفسها ثم ظهر بعد ذلك أنها أمة قد أذن لها المولى في النكاح وقد ولدت ولدا فالولد حر بالقيمة لمكان الضرور



ويضمن الأب ذلك لمولاهما وتعتبر القيمة يوم الخصومة، ولو مات الولد قبل الخصومة فلا ضمان على الأب فيه ويرجع الزوج بقصة الولد عليها إذا اعتقت، فإن ظهرت أنها مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد فكذلك في ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا ظهر أنها مكاتبه فلا شيء على الأب ويرجع الزوج بقصة الأولاد عليها بعد العتق، هذا كله إذا شرطت الأمة الحرية للزوج بنفي المولى | أما إذا شرطت ذلك ماذن المولى | تجب عليها قيمة الولد للزوج للحال، إلا في المكاتب فإن المكاتب لا يتأخذ بقيمة الأولاد للحال. ولو مات الولد في هذه الصورة، ترك مالا فإلّا لآيه بحكم الإرث، ولا ضمان على الأب فيه - يريد به لو مات الولد قبل الخصومة. ولو قتل الولد وأخذ الأب قيمته كان عليه بقصة الولد لمولى الأمة، ولو مات الأب في هذه الصورة وبقي الولد أخذ المولى قيمته من تركه الأب ولا يرجع بها بقصة الوفاة في حصة الولد، وإن لم يترك الأب شيء لم يؤخذ الولد بشيء. كما لا يؤخذ سائر ديون الأب وإن كان المخبر عن حرية الجارية رجلا أحياها إلا أن الرجل المخبر لم يزوجه إياه بل الزوج تزوجه بنفسه على أنها حرة فالزوج لا يرجع على المخبر بقصة الولد | ولكن يرجع بقيمة الولد على الجارية إذا اعتقت. وإن كان الرجل المخبر رجلا فإنه على أنها حرة فالزوج يرجع بقيمة الولد | على المخبر للحال. وفي المتن: قال إبراهيم سألت محمدا عن امرأة قالت للقاضي: زوجني فاني حرة، فزوجها. قد ولدت أولادا ثم استحققت؟ قال: يأخذها المستحق وعقرها وقيمة ولدها: لا يرجع على القاضي شيء. ولكن يرجع عليه بقيمة الولد إذا اعتقت، وإن كان المقرور عبدا أو مكاتباً أو مدبراً بأن تزوج واحد من هؤلاء امرأة باذن المولى على أنها حرة ثم ظهر أنها أمه لا يكون مقرورا حتى لا يكون الولد حرا بالقيمة بل يكون رقيقا، وقال: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف أحرا. وكان أبو يوسف أولا يقول: الولد حر بالقيمة ويجب على الأب بعد العتق، وهو قول محمد. وفي التجريد: العبد إذا تزوج بنفي إذن المولى ثم خرج من ملكه إلى ملك غيره فلكأن

(١) كذا، ولعله: عليها.

أن يهرز، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز بإجازة الثاني، وكذلك الأمة إذا تزوجت بغير إذن المولى لم يهرز حتى مات فإن ورثه من حل له وطؤها بطل النكاح الموقوف، وإن ورثه من لا يحل له وطؤها بأن يرثه جماعة، رث ابنه وكان الميت وطأها ففلوات الإجازة من الثاني . . في واقعات الناطق: أم ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاهم أعقها أو مات عنها فهذا على وجهين. إما أن لم يدخل بها الزوج أو دخل بها، ففي الوجه الأول لم يهرز . . في الوجه الثاني جاز النكاح . م: اشترى جارية وزوجها قبل الفسخ إن تم البيع جاز النكاح . وإن انتقض البيع بطل النكاح عد أبي يوسف خلافا لمحمد . قال الصدر الشهيد: والمختار قول أبي يوسف . وفي الظهيرية: ويقول أبي يوسف بغيره . عبد طلب من مولاه أن يزوج ممتعة فأبى ثم تشفع العبد أن يأذن له في التزوج فأذن له فذهب وتزوج الممتعة جاز .

وفي مجموع الوارث فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث: إذن الوارث لمكاتب مورثه في النكاح جاز . وفيه أيضا: عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل . فإن لم يكن دخل بين جاز نكاح الثالثة . وإن كان دخل بين فسد نكاحهن . وكذلك الحر إذا تزوج عشر نسوة بغير إذن فلنهن وأجزن جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لأن نكاح الخامسة رد لنكاح الأربعه التي قبلها . ونكاح التاسعة رد لنكاح الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة . وكان الموقوف نكاح التاسعة والعاشرة . وفي الظهيرية: عبد تزوج حرتين ودخل بأحدهما ثم تزوج أمة ثم أمة فأجاز المولى نكاحهن قال أبو حنيفة: يجوز نكاح الحرين ، وقالوا: يجوز نكاح الأمة الأخيرة . ولو تزوج أمتين في عقد ودخل بأحدهما ثم تزوج حرتين في عقدتين ودخل بأحدهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقين لم يهرز شيء . منهن . عبد تزوج حرة وأمة ثم حرة وأمة فأجاز المولى الكل جاز نكاح الحرتين ، وإن دخل بين فنكاحهن فاسد . عبد تزوج حرة ثم قال العبد: لم يأذن لي المولى ، وقد قضى النكاح هو وقالت المرأة: قد أذن . (١) من خل ، وفي البقية: وقال دفر .

يفرق بينهما و يلزمه كمال المهر إن كان قد دخل بها و نصف المهر إن لم يدخل بها ، ولها نفقة العدة . و في جامع الجوامع : و كذلك إذا قالت " لا أدري أذن أم لا " . عبد تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حرة فأجاز المولى نكاحها جاز نكاح الحرة ، و لو تزوج حرة ثم أمة و أجاز المولى نكاحها جاز نكاح الحرة عند أبي حنيفة ، و قال محمد رحمه الله : نكاح الأمة جائز و بطل نكاح الحرة . و في جامع الجوامع : تزوج عبد أمتين في عقدة بلا إذن مولاه ، دخل بإحداهما ثم بالثالثة كان ردا للاولين . و فيه : عبد تزوج حرتين ، و دخل بهما ثم بالثالثة كان ردا للاولين ، و فيه : تزوجت بلا إذن ثم المولى زوجها و دخل بها كل واحد ينسخ الأول و لا يصح الثاني للعدة . و فيه : أم ولد زوجت بلا إذن فأعتقت أو مات عنها و قد دخل بها الزوج جاز و إلا فلا . و في العيون : لو تزوج العبد خسا في عقدة واحدة و أجاز المولى نكاحهن فنكاحهن باطل . و إن تزوجهن منفردا فأجاز المولى جاز نكاح الثالثة و الرابعة و بطل نكاح الأولى و الثانية إن لم يكن دخل بهن ، و إن كان دخل بهن ثم أجاز المولى فانه لا يجوز . و في الظهيرية : رجلان شهدا على رجل انه أعتق جاريته هذه و هو يحدد و نفي القاضي بالمتق ثم رجعا عن شهادتهما ثم تزوجها أحدهما قال أبو يوسف : إن تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليها يهرق بينهما ، و بعد القضاء جاز النكاح . و فيها : مسلم أذن لعبد النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصراني انه تزوجها قبل ، و لو كان العبد مسلما و المولى نصرانيا لم يجر . مكاتب تزوج بغير إذن المولى و دخل بها فلا مهر لها حتى يتق . باع جارية يباعا فاسدا و قبضها المشتري ثم تزوجها البائع لم يجر . م : الأب يملك تزويج أمة ولده الصغير ، و كذا الوصي ، و لا يملك تزويج عبد الصغير ، و هل يملك تزويج أمة الصغير من عبده ؟ سيأتي في فصل المتفرقات ، و في الخاتمة : و الجدة بمنزلة الأب ، و كذا الوصي و القاضي و المفاوض في مال المقارضة .

(١) في النسخ : حرة .

م : و المكاتب يملك تزويج أمته ، و كذا الشريك شركة مفادعة ، و أما العبد المأذون . الصبي المأذون و الشريك شركة عتاق و المضارب لا يملكون تزويج الأمة عند أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف : يملكون . و في الظهيرية : و لو تزوجت مدبرة ثم مات المولى و قد خرجت من الثلث جاز النكاح ، و إن لم تخرج لم يحز حتى تؤدي السعاية عند أبي حنيفة رحمه الله ، و عندهما يحوز .

و في السراجة : أمة الغائب لو احتاجت إلى النفقة ليس للقاضي أن يزوجه ، به أفتى ظهير الدين المرغيناني .

## الفصل التاسع عشر في نكاح الكفار

و هذا الفصل يشتمل على أنواع

### نوع منه في نكاح أهل الذمة :

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة . و ما لا يحوز بين المسلمين فهو أنواع .

منها النكاح بغير شهود ، قال محمد رحمه الله : إذا تزوج الذي ذمية بغير شهود - و في شرح الطحاوي : أو بشهادة من لا شهادة له - م : و هم يدينون ذلك فهو جائز ، حتى لو أسلموا يقران على ذلك عند عدائنا الثلاثة - و في الكافي : و قال زفر رحمه الله : لا يصح . م : و كذا إذا لم يسلموا و لكن طلبا من القاضي حكم الإسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضي لا يفرق بينهما .

و منها نكاح ممتدة الغير . قال محمد رحمه الله : إذا تزوج الذي بأسرأة هي ممتدة الغير إن وجبت العدة من مسلم كان النكاح فاسدا بالإجماع ، و يتعرض لهم في ذلك قبل الإسلام و إن كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة ، و إن وجبت العدة من كافر و هم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فإدما على الكفر لا يتعرض لهم بالإجماع ،

وإن أسلم أو أسلم أحدهما فعلى قول أبى يوسف ومحمد يفرق بينهما . وكذلك إذا لم يسلموا ولكن ترافعا إلى القاضى و طلبا حكم الإسلام أو رافع أحدهما ، أما على قول أبى حنيفة فالقاضى لا يفرق بينهما أسلم أو أسلم أحدهما ترافعا أو رافع أحدهما ، واختلف المشايخ فى تخرج قوله . وأكثرهم على أن العدة لا تجب على الذمية من الذى . وفى الخاتمة : الذى إذا أبان امرأته الذمية فزوجها مسلم أو ذى من ساعته ذكر بعض المشايخ أنه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأها بحضه فى قول أبى حنيفة . وفى قول صاحبه النكاح باطل حتى تعد بثلاث حبض .

٢ : ومنها نكاح المحارم والجمع بين المحس والجمع بين الأختين ، قال محمد رحمه الله : إذا تزوج الذى بمحارمه أو تزوج بخمس نسوة أو بأختين فاداموا على الكفر ولم يترافعا إلينا لا يتعرض لهم بالاتفاق - وفى السنن : وإن علم القاضى ما لم يرضوا إليه - ٣ : إذا كانوا يدينون ، غير أن على قول أبى يوسف ومحمد النكاح يقع فاسدا حاله الكفر ، حتى لو طلبت من قاضى المسلمين النفقة فالقاضى لا يقضى لها ذلك ولا يجرى الإرث بينهما - وفى الظهيرية : بالإجماع ، ٤ : إذا دخل بها يسقط إحصائه ، حتى لو أسلم بعد ذلك وقذفه قاذف لا يجد . وأما على قول أبى حنيفة اختلف المشايخ ، قال مشايخ العراق : يقع فاسدا . وقال مشايخنا يقع جائزا ، واتفقوا على قول أبى حنيفة أنه لا يجرى الإرث ، ويقضى القاضى بالنفقة . ولا يسقط إحصائه متى دخل بها . وفى الكافى : نكاح المحارم صحيح فيما بينهم عند أبى حنيفة ، وهو الصحيح . واتفقوا على قوله أنه لو تزوج أختين فى عقد واحد ثم فارق إحدهما قبل الإسلام ثم أسلم ببقى نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه . وإنه دليل جواز هذا النكاح . فان أسلم أو أسلم أحدهما يفرق بينهما بالإجماع ، وكذلك إذا لم يسلموا ولكن رافعا الأمر إلى القاضى أو رفع أحدهما الأمر إلى القاضى فالقاضى يفرق بينهما ، وفى الهداية : (١) فى خل : لا بأس .

و بمراضة أحدهما لا يهرق عنده خلافا لها ، قال القدورى فى كتابه : وقال أبو يوسف رحمه الله : يفرق القاضى بينهما إذا علم بذلك سواء تراضا إليه أو لم يترافعا . وإذا طلق الذى امرأته ثلاثا أو حالها ثم أقام عليها فراضته إلى السلطان فالقاضى يفرق بينهما بالاتفاق ، بخلاف نكاح المحارم على قول أبى حنيفة فإنه لا يفرق بينهما بمراضة أحدهما ، وفى الظهيرية : وإن لم يطلب التفريق لا يفرق خلافا لأبى يوسف . م : وأما إذا تزوجها بعد الطلقات الثلاث برضاها قبل التزوج بزواج آخر قال : هذا ونكاح المحارم فى جميع التفريعات على السواء ، هكذا ذكر فى الأصل . وفى القدورى : إذا طلق امرأته ثلاثا أو حالها ثم أقام عليها فإنه يفرق بينهما وإن لم يترافعا - بقوله . وإن لم يترافعا ، يحتمل ترك المرافعة منها ، ويحتمل ترك المرافعة من أحدهما .

وإذا تزوج الذى ذمته على أن لا مهر لها صح ذلك ولا شيء لها وإن أسلمت . وفى المضمرات : وإن أسلم فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لها مهر مثلها . وفى التجريد : ولو تزوج الذى الذمته وسكتا عن المهر فلها مهر المثل فى ظاهر رواية الأصل ، قال أبو الحسن : قياس قول أبى حنيفة أن لا فرق بين حالة السكوت والتنى لا يجب المهر إلا إذا سمي .

م : ولو تزوجها على ميتة أو دم فلها مهر مثلها فى رواية الأصل ، وفى جامع الجوامع : قبل عندهما ، م : وذكر فى الجمع الصغير أنه لا يجب شيء . ولو تزوجها على خمر أو خنزير وهو جائز فلها المسمى ، وإن أسلم أو أسلم أحدهما فإن كان الخمر والخنزير عينا فى العقد - وفى الهداية : والإسلام قبل القبض - م : فلها ذلك وليس لها غيره فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب الخمر والخنزير ، وأجمعوا على أنه إذا سمي الخمر والخنزير دينا فى الذمة لم يجب لها غير ذلك ولم يكن لها أن تقبض ، بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله : يجب لها فى الخمر القيمة وفى الخنزير مهر المثل . وقال أبو يوسف : لها مهر المثل فى الخمر والخنزير سواء كان بعبه أو بنير عبه ، وقال

محمد رحمه الله : لها القيمة في ذلك كله . وفي الهداية : ولو طلقها قبل الدخول فمن أوجب مهر المثل أوجب المنة ، ومن أوجب القيمة أوجب نصفها . م : وإن كان المهر مقبوضا قبل الإسلام فلا شيء لها . وفي جامع الجوامع : وكل ما كان مهرًا ينفا كان بين أهل الذمة إلا الحر والخزير فاتهما لهم كالشاة والعصير لنا .

م : ويمحز المناكحة بين أهل الذمة وإن اختلفت شرائعهم ، والمولود بين الكتابي والمجوس تابع للكتابي تحمل من كحة السليم وتحمل ذبيحة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ، وفي الهداية : فإن كان أحد الزوجين مسلما فالولد على دينه ، وكذلك إن أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما بإسلامه . وفي البنايع : يريد به إذا كان الولد الصغير مع من أسلم في دار واحدة ، أما إذا كان من أسلم في دار الإسلام والولد في دار الحرب لا يكون مسلما بإسلامه . م : قال في الأصل : إذا زوجت صبية من صبي وهما من أهل الذمة فأدركا فإن كان المزوج أبًا فلا خيار لها ، وإن كان المزوج غير الأب والجدة فلها الخيار عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله .

وإذا تزوجت الذمة ذميا فقال الولي « هو ليس بكفو » لا يلتفت إلى قوله ، ولو أعتقوا كذلك ، ولو أسلوا كذلك فلا يكون للولي أن يخاصم ، قال إلا أن يكون أمرا مشهورا - يعني كانت بنت ملك خدعها حائك أو ناس فهاها يهرق بينهما لا لاندغام الكفاءة بل لتسكين الفتنة ، والقاضي مأمور بتسكين الفتنة فبا بينهم كما هو مأمور به فيما بين المسلمين .

وفي جامع الجوامع : ذمى زوج مسلمة يهرق ، فإن أسلم وقالت « وزوجتي وأنا مسلمة » وقال « بن مجوسية » فالقول لها ويهرق لدعواها التحريم .

### م : نوع منه في نكاح أهل الحرب

الحربي إذا تزوج حرية على أن لا مهر لها لا يجب لها المهر بلا خلاف ، بخلاف

الذين على قولها - وفي شرح الطحاوى : دخل بها أو لم يدخل طلقها أو مات عنها ، وفي الخلاصة الحاتية : و كذا لو تزوجها على ميتة أو دم ، وفي الهداية : وأما في الذميمة فلها مهر المثل إن مات عنها أو دخل بها ، والمثمة إن طلقها قبل الدخول ، وقال زفر رحمه الله : لها مهر المثل في الحريين أيضا . وفي تجنيس خواهر زاده : وكل نكاح لا يقر الذي عليه بعد إسلامه فإنه يقع على الحرب فاسداً ويفرق بينهما إذا أسلما .

م : وإذا تزوج الحربى خمس نسوة أو بأختين ثم أسلم وأسلمن معه فإن تزوجهن في عقد واحدة بطل نكاحهن ، وإن تزوجهن في عقد متفرقة صح نكاح الأربع الأول وبطل نكاح الخامسة . وكذلك الحكم في الأختين إن تزوجها في عقد واحدة بطل نكاحها ، وإن تزوجها في عقدتين متفرقتين صح نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وقال محمد رحمه الله - وفي التجريد : والشافعى - يختار من الخمس أربعاً ومن الأختين واحدة ، - وإن تزوجها أو تزوجهن في عقد واحدة أو في عقد متفرقة ، وقال محمد في السير الكبير : لو كانت هذه العقود فيما بين أهل الذمة كان الجواب على ما قال أبى حنيفة وأبى يوسف .

و على هذا لو أسلم وتحت أم وبنت وأسلمتا معه فإن كان تزوجها في عقد واحد بطل نكاحها ، ثم ينظر : إن لم يكن دخل بها فله أن يتزوج الابنة دون الأم ، ولو كان دخل بها لم يكن له أن يتزوج بواحدة منهما ، وكذلك إن دخل بالأم وحدها ، وإن كان دخل بالابنة وحدها فله أن يتزوج بالابنة دون الأم وإن كان تزوجها في عقدتين فنكاح الأولى جائز والثانية فاسد - وهذا إذا لم يدخل بها أو دخل بالأولى ، وإن كان دخل بالثانية فإن كانت الأولى بنتاً فسد نكاحها ، وإن كانت الأولى أما فنكاح الابنة صحيح ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وأما على قول محمد رحمه الله سواء تزوجها في عقدتين أو في عقد واحدة فنكاح الابنة صحيح إلا أن يكون دخل بالأم لحينئذ يفرق بينه وبينها - وهذا إذا كان دخوله بالأم بعد ما تزوج الابنة ، فإن



كان قبل أن يتزوج الابنة فنكاح الأم صحيح ، وإذا لم يصح نكاح الابنة كيف يطل نكاح الأم !! إلا أن يكون دخل بالابنة أيضا لحيث قد يقع القرقة بينه وبينها بالمصاهرة ، وليس له أن يتزوج واحدة منها .

و إذا أسلم الحربى وامرأته وقد كان طلقها ثلاثا ثم تزوج بها قبل أن تنكح زوجها غيره فرق بينهما . وكذلك لو كان جامع أمها أو ابنتها أو قبل واحدة منهما بشهوة . وفى تجنيس خواهر زاده : لو أن حربيا طلق امرأته ثلاثا فأراد أن يتزوجها لم يكن له ذلك ، فإن فعل فرق بينهما ، وإن خرجا مستأنين وتزوجها لم يتعرض لها .  
م : و إذا خرج أحد الزوجين من دار الحرب إلى دار الإسلام وترك الآخر كافرا فى دار الحرب وقعت القرقة بينهما عندنا ، وفى التعرید : سواء كان قبل الدخول أو بعده ، وفى الهداية : وقال الشافى رحمه الله : لا تقع ، وفى السنن : والخلاف فيها إذا خرجت مسلمة غير مراغمة<sup>١</sup> . وأما إذا أخرجت مراغمة مسلمة وقعت القرقة بالاتفاق عندنا لثبائن الدارين ، وعنده للقصود إلى المراغمة . م : فبعد ذلك ينظر : إن كان الخارج هو الزوج فلا عدة على المرأة بلا خلاف . وإن كان الخارج هو المرأة فلا عدة عليها عند أبى حنيفة خلافا لها ، وكذلك لو خرج أحدهما ذميا وقعت القرقة بينهما - وفى الخلاصة : قبل الدخول وبه - وعند الشافى لا تقع القرقة ، وفى الهداية فى المسألة الأولى : وإن كانت حاملا لم تتزوج حتى تضع حملها ، وعن أبى حنيفة رحمه الله أنه يصح النكاح ولا يقرها زوجها حتى تضع كذا فى الحبل من الزنا ، وفى المضمرات : والصحيح هو الأول . م . ولو خرج إلينا بأمان لم تقع القرقة بينهما ، وفى الظهيرية : ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأننا لا تبين إلا بمضى ثلاث حيض ، وكذلك لو صار ذميا بعد ما خرج مستأننا ، حتى لو حضرت المرأة بمرض الإسلام عليه فإن أسلم لم يفرق بينهما . وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذميا لم تبين حتى

(١) وأتمه : فأراده على رغم منه .

حيض ثلاث حيض ذكر في السير الكبير أنها فرقة بطلاق عندهما وعند أبي يوسف فرقة بنير طلاق، وهو رواية أخرى عنها.

وفي الهداية : ولو سبي أحد الزوجين وقعت الفرقة بينهما - وفي الزاد : بالاتفاق، وإن سبيا ما لم تقع، وقال القاضي رحمه الله : وقعت، وفي شرح الطحاوي : إلا أن المسية لا عدة عليها، وكذلك المهاجرة في قول أبي حنيفة، وفي قولها عليها العدة.

م : ولو سبي حربي مع أربع نسوة له بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، سواء تزوجهن في عقد واحد أو في عقود متفرقة بخلاف ما إذا أسلم مع خمس نسوة تحت أو مع اثنين، وفي التجريد : وقال محمد رحمه الله : يختار ثنتين، وفي السراجية . وإن سبت معه ثمان لم يفسد نكاحها وفسد نكاح الثين بقيتا في دار الحرب .

### نوع منه في نكاح المرتد

إذا ارتد أحد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في الحال، هذا جواب ظاهر الرواية - وفي الكافي : قبل الدخول وبعده، وفي السنن : سواء كانت المرأة مسلمة أو كفاية أو مجوسية بأن كان الزوج كتابيا والمرأة مجوسية فأسلم الزوج ثم ارتد عن الإسلام بآث منة، وقال ابن أبي ليلى : لا تقع الفرقة بردة أحدهما قبل الدخول ولا بعده حتى يستتاب المرتد فإن تاب فهي امرأته . م : وبعض مشايخ بلخ وبعض مشايخ سمرقند رحمهم الله كانوا يفتون بدم الفرقة بارتداد المرأة حسبا<sup>١</sup> لباب المعصية، وعامتهم أنه تقع الفرقة، وفي الظهيرية : وهو الصحيح، م : إلا أنها تجبر على الإسلام والنكاح مع زوجها الأول، ومشايخ بخارا كانوا على هذا . وفي الخلاصة : وعند القاضي تقع الفرقة في المدخول بها بعد مضي ثلاث حيض . م : وفي المتقى عن أبي يوسف

(١) الحسم : اقطع .

رحمه الله برواية ابن سماعه : إذا تكلمت بالكفر و قلبها مطمئن بانت و هي مشركة .  
ثم إن كانت المرأة هي المرتدة و لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها ، و في الهداية : و لا نفقة لها ، و لها كل المهر إن دخل ، م : و هذه فرقة بنير طلاق بلا خلاف .  
و إن كان الزوج هو المرتد و لم يكن الزوج دخل بها فلا نصف المهر ، و في الكافي :  
و إن دخل بها فلا كل المهر ، م : و تكون هذه فرقة بنير طلاق عند أبي حنيفة  
و أبي يوسف ، و عند محمد رحمه الله تكون فرقة بطلاق ، و في الكافي : الردة من الزوج  
و الإباء طلاق . و عند أبي يوسف رحمه الله كلاهما فسخ ، و عند أبي حنيفة الردة فسخ  
و الإباء طلاق .

م : و لو ارتد الزوجان معا لم تقع الفرقة استحسانا عند عليهما الثلاثة ، و في  
الهداية : و قال زفر رحمه الله : يطل النكاح ، م : فإن أسلمت فيها على نكاحها ، و في  
الزاد : و القياس أن تقع الفرقة بينهما ، و هو قول زفر و الشافعي : م : و إن أسلم  
أحدهما وقعت الفرقة بينهما ، و يحصل إصرار صاحبه على الردة بعد إسلامه كانشاء  
الردة منه ، و في الظهيرية : و إن لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يحصل في الحكم  
كأنهما ارتدا معا كما في الفرق و الحرق .

م : مسلم تحت نصرانية تمجسا معا فيها على النكاح كما لو ارتدا معا ، قال : و لو  
تهودا بانت منه ، روى هذه المسألة ابن رستم ، و عن محمد رواية أخرى في التهود أنها لا تبين  
كما لو تمجسا ، لحصل عن محمد رحمه الله فيما إذا تهودا روايتان ، و عن أبي حنيفة رحمه الله  
فيما إذا تهودا روايتان أيضا . و فيما إذا تمجسا رواية واحدة أنها على النكاح ، و عن  
أبي يوسف روايتان في الفصلين جميعا .

و في الأصل : إذا أسلم النصراني و تحته نصرانية تحولت إلى اليهودية فهي امرأته  
كما لو كانت يهودية في الابتداء . و إن أسلم النصراني و تحته مجوسية ثم ارتد عن الإسلام

بانت منه ، وكذلك لو أسلت الجوسية ثم ارتدت بانت منه ، وإن لم يرتد الزوج ولم تسلم هي حتى مات الزوج فلها المهر كاملا دخل بها أو لم يدخل بها .

قال محمد رحمه الله في الجامع : مسلم تزوج صبية مسلمة وزوجها أبوها ثم ارتد أبوها عن الإسلام ولحقا بدار الحرب أو لم يلحقا فانها لا تبين من الزوج ما دامت في دار الإسلام . وفي الظهيرية : ولو مات أحد الأبوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحق بدار الحرب لم تبين من زوجها ، م : بخلاف ما إذا كانا حين ولحقا بالصبي بدار الحرب تبين من زوجها . وفي الكافي : الولد يتبع خير الأبوين ديناً ، فإن كان أحد الأبوين مسلماً فالولد مسلم ، وكذا إذا أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلماً بإسلامه تبعاً له ، ولو كان أحدهما كاتياً والآخر مجوسياً فالولد كاتياً حتى حل ذبحته والمناكة للسليين ، ولا يعلن عند القاضي .

م : مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها وأبوها نصرانيان ثم تنجس أحد أبويها وبقي الآخر على النصرانية فالأبنة لا تبين من زوجها ، ولو كان الأبوان تنجسا والجارية صبية على حالها بانت من زوجها وإن لم يدخل بها دار الحرب وليس لها من المهر قليل ولا كثير . امرأة بالفة مسلمة صارت ممتوعة ولها أبوان مسلمان زوجها أبوها وهي ممتوعة حتى جاز النكاح ثم ارتد الأبوان - والعياذ بالله - ولحقا بها بدار الحرب لم تبين من زوجها .

مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل ديناً من الأديان ولا تصفه وهي غير ممتوعة فانها تبين من زوجها ، معنى قوله « لا تعقل ديناً من الأديان » بقلها ، ومعنى قوله « لا تصفه » لا تعرفه باللسان . وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير ممتوعة بانت من زوجها كما ذكرنا ، ومحمد رحمه الله سمي هذه في الكتاب مرتدة ، وفي الكافي : ولا مهر لها قبل الدخول ، وبعده يجب المسمى ، ويجب أن يذكر اسم الله تعالى بجميع صفاته

عندها ويقال لها : أ هو كذلك ؟ فان قالت : نعم ، حكم بإسلامها . هـ : ولم يذكر في الكتاب إذا بلغت صرقت الإسلام بأن قالت : أنا أعرف الإسلام وأقدر على وصفه إلا أن لا أصفه ، أنها هل تبين من زوجها ؟ قيل : يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ على قول من يشترط الإقرار باللسان لصيرورته مسلماً تبين من زوجها . وكذلك لم يذكر ما إذا قالت : أنا أعقل الإسلام وأعرفه لكنى لا أقدر على الوصف ، هل تبين من زوجها ؟ قيل : يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ على نحو ما بينا ، على قول من يشترط الإقرار باللسان تبين من زوجها . ولو كانت هاتان الثابتان بلقتا قد عقلتا الإسلام أو النصرانية قبل أن تلغا ولكن لم تصفا ذلك ولا غيره لم تبين واحدة منهما من زوجها ، فهذا دليل على أن من صدق بقلبه كان مسلماً وإن لم يقر بلسانه ، وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله في كتابه العالم والمتعلم ، وبه أخذ الشيخ الإمام علم الهدى أبو منصور المازينى وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، وعامة مشايخنا رحمهم الله قالوا : لا يل الإقرار باللسان شرط لصيرورته مسلماً - وتأويل هذه المسألة على قول عامة المشايخ أنها عقلتا الإسلام وقبلتا الإسلام ولم تصفا ذلك فانهما لا يبينان من زوجها ما دامتا صغيرتين ، أما بعد البلوغ فلا ، فان وصفت الجوسية بان من زوجها عند أبي حنيفة وعمد . وإن تمجست وكانت نصرانية فقد اختلف المشايخ فيه ، على قول بعضهم تبين من زوجها ، بخلاف ما إذا كانت مسلمة ، وبعضهم قالوا : لا تبين من زوجها .

وفي جامع الجوامع : ارتدت ولحققت جاز التزوج بأختها عنده ، وقالوا : لا ، بناء على أنه لا عدة عنده . ولو رجعت فسد في إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله وفي الأخرى لا . وفي الكافي : ولو ارتد أبوها فزوجها القاضى أو ولى مسلم جاز . ولو كانا نصارى فتزوجا بان . وفيه : صغيرة سيئ وأدخلت دارنا حكم بإسلامها

تبعا للدار . صغيرة عقلت الإسلام ووصفته ثم جنت فارتد أبواها لا ترتد .

وفي تجميع الناصري : وعن أبي بكر الإسكاف في امرأة ارتدت لتفارق زوجها تهر على الإسلام وتمرر خمة وسمين سوطا ، وليس لها أن تزوج إلا بزوجه الأول ، وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث .

وفي الظهيرية : وينبغي للرجل إذا زفت إليه امرأته أن لا ينشأها حتى يسألها عن الإسلام ، فإن وصفت أو وصفه هو فسلت وإلا بات ، والسيل فيه أن يصف هو بنفسه ثم يقول هل : أنت على هذا ؟

مسلم تزوج حريمه كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بات عندما ، خلافا للشافعي رحمه الله ، وإن خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين .

### م : نوع منه في إسلام أحد الزوجين

إذا أسلم أحد الزوجين في دار الإسلام فإن كان الذي أسلم هي المرأة فعلى الزوج يحرص الإسلام فإن أسلم بقيا على النكاح وإلا فرق بينهما ، وفي الزاد : وقال الشافعي : إن أسلمت قبل الدخول بابت منه في الحال ، وإن كان بعد الدخول يقف على انقضاء العدة ، وإن لم يسلم حتر انقضت عدتها وفست الفرقة بينهما . م : ويحتاج في هذه الفرقة إلى القضاء ، وتكون هذه فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد إذا كان الزوج من أهل الطلاق . وإن لم يكن الزوج من أهل الطلاق بأن كان صيا عقل الإسلام حتى اعتبر إياؤه قد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : هي فرقة غير طلاق . وقال بعضهم : هي فرقة بطلاق ، فإذا استحدثت الفرقة لم تستحق إلا ما وضع له شرعا ، ويكون لها نصف المهر إن كان إياه الزوج قبل الدخول بها ، ونفقة العدة إن كان بعد الدخول بها ، وفي الهداية : وإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها .

م : وإن كان الذي أسلم هو الزوج فإن كانت المرأة هي الكتائية اقرا على النكاح ، وإن كانت مجوسية أو وثنية عرض عليها الإسلام فإن أسلمت فهي امرأته

و إلا فرق بينهما ، و تكون هذه فرقة بنير طلاق بلا خلاف ، و لا مهر لها إن كان الإباء قبل الدخول بها ، و إن كان بعد الدخول فليس لها نفقة المدة .

و في الذخيرة : إذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين في دار الإسلام عرض القاضي الإسلام على الآخر ، فإن صرح بالإباء فالقاضي لا يعرض عليه الإسلام مرة أخرى و يفرق بينهما ، فإن سكت و لم يقل شيئاً فالقاضي يعرض عليه الإسلام مرة بعد مرة حتى يذ الثلاث احتياطاً .

م : و إن أسلم أحد الزوجين في دار الحرب فإن الفرقة تقف على مضي ثلاث حيض ، و في إنبايغ : أو يمضي عليها ثلاثه أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، م : فإذا مضت وقعت الفرقة . و في الكافي : و إذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب و لم يكونا من أهل الكتاب أبوكا و المرأة هي التي أسلمت فإنه يتوهم انقضاء النكاح بينهما على مضي ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل .

م : قال محمد رحمه الله في الأصل . و إذا عقد الكاح على صيين من أهل الذمة ثم أسلم أحدهما و هو يعقل الإسلام حتى صح إسلامه استحساناً عرض على الآخر الإسلام إن كان يعقل الإسلام . فإن أسلم فهما على نكاحهما . و إن أبى أن يسلم فإن كان الزوج هو المسلم والمرأة ثنية أقرأ على النكاح ، و إن كانت مجوسية أو وثنية ففي القياس لا يفرق بينهما . و في الاستحسان يفرق بينهما . و لا مهر لها إن لم يكن دخل بها . هذا هو وضع المسألة في الأصل ، و في الجامع وضع المسألة في مجوسى تزوج جارية مجوسية بنت عشر سنين تعقل الإسلام زوجها أبوها فأسلم الزوج عرض على الجارية الإسلام ، فإن أسلمت فهي امرأته . و إن أبى فرق بينهما و لا مهر لها إن لم يكن دخل بها .

قال محمد في الجامع الصغير : نصراني زوج ابنة النصراني و هو صغير لا يعقل امرأة كبيرة نصرانية فأسلمت المرأة و طلبت من القاضي التفريق لا يفرق بينهما حتى يبلغ الصبي أو يعقل الإسلام ، فإذا عقل عرض عليه الإسلام ، فإن أبى فرق بينهما ، و في الكافي :

ولا ينتظر بلوغه ، م : ولا يحصل إياه الآب قبل بلوغه بمنزلة إياه بعد البلوغ - فرق بين هذا وبين ما إذا كان الزوج نصرانياً معتوها لا ترجى صحته وأبواه نصرانيان زوجه أبوه امرأة نصرانية وأسلفت فأرادت التفريق فإن القاضي يحضر والده إن كان حياً والدة إن كان والده ميتاً ويقول له : إما أن تسلم فيصير ابنك مسلماً بإسلامك وإلا فرق بينهما ! والقاضي عاجز عن عرض الإسلام على الزوج في موضعين ، وكل واحد منهما يصير مسلماً بإسلام الآب ، وفي جامع الجوامع عن محمد : النكاح بحاله حتى أفارق . م : ثم إن محمداً رحمه الله قال في مسألة المعتوه : يعرض الإسلام على والديه فإن أسلفت وإلا فرق بينهما ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في تعليقه على القاضي الإمام أبي عاصم العامري . ليس هذا على طريق الحكم ، ولكن إنما قال ذلك لأن للوالدين شفقة على ولدهما كما أن لها شفقة على انفسها فجز أن يحملها شفقة الولادة على أن يسلم فيصير المعتوه مسلماً بإسلامه ، كما أن شفقة على نفسه تحمله على أن يسلم فلا يفرق بينهما . وفي مسألة الصبي عرض الإسلام عليه وإن كان لا يخاطب الصبي بالإسلام عداً - ثم مرعز عليه مسألة المعتوه فقال : إن كان الأبوان قد ماتا فالقاضي ينصب خصماً عنه ويمرق بينهما ، وفي الكافي : وإن كان مجنوناً يمرض على أبويه لإسلام فإن أسلم أو أسلم أحدهما ، وإلا فرق بينهما - والله أعلم .



## الفصل العشرون في الخصومات الواقعة بين الزوجين وما يتصل بها هذا الفصل يشتمل على أنواع أيضا نوع منه في دعوى النكاح وإقامة البينة عليه

قال محمد رحمه الله في الأصل : رجل ادعى على امرأة نكاحا وأقام على ذلك  
بينة وأقامت أخت المرأة على هذا الرجل بينة على أنها امرأته وأنه تزوج إياها : قالينه  
بينة الزوج . وفي الحاشية : صدقة المرأة المدعى عليها أم تدبته - م : وهذا كله إذا  
لم تورخ البتان أو أرخنا وتاريخها على السواء . أما إذا كان تاريخ أحدهما أسبق فيجب  
القضاء بينة من كانت أسبق تاريخا ويصدق نكاح الأخرى اعتبارا للثابت بالبينة  
بالبينة معاينة . وفي المتن : عن أبي حنيفة رحمه الله لو وقتت بينة المرأة . لم يوقت  
بينة الرجل فدعوى الرجل جائزة . ويثبت نكاح المرأة التي ادعاهما ويطل نكاح المدعية .  
قال في الأصل : وإن شهد شهود الزوج أنه تزوج إحداها ولا يعرف بينهما  
غير أن الزوج يقول « هي هذه » فإن صدقة المرأة هي امرأته بحكم تصادقها ، وإن  
جحدت فلا نكاح بين واحدة منهما . ولا يمين للزوج على التي يدعى عليها النكاح  
عند أبي حنيفة . والمسألة مبررة . ولا مهر لها عليه إن لم يكن دخل بها - وفي  
واقعات الناطق : الاستحلاف يجرى في النكاح عندهما وهو المختار للفتوى .  
م : وكذا لو شهد شهود امرأة أنه تزوجها أحد هذين الرجلين ولا يعرف ببنه غير أن  
المرأة تقول « هو هذا » فإن صدقتها ذلك الرجل هي امرأته . وإن كذبتها فلا نكاح  
بينهما وبين واحد منهما . ولا مهر على واحد منهما . ولا يمين لها عليه في قول  
أبي حنيفة ، وإن كانت ادعت أنه طلقها قبل الدخول بها وأن لها عليه نصف المهر يستحلف  
على نصف المهر . وكذلك لو ادعت أنه طلقها بعد الدخول بها وأن لها عليه جميع  
المهر يستحلف على جميع المهر ، وإن نكل حتى قضى بالمهر لا يقضى بالنكاح .

وفي الظهيرية : رجل وامرأة في أيديهما دار فأقامت المرأة البينة أن الدار لها

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب النكاح - الخصومات : دعوى النكاح وإقامة البينة ) ج - ٣  
 والرجل عبدا ، وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة زوجته ، ولم يقيم بينة أنه حر .  
 البينة بينة المرأة والدار والعد لها ولا نكاح بينهما ، ولو أقام الرجل البينة أنه حر الأصل  
 والمسألة بحالها يقضى بأنه حر والمرأة زوجته والدار للمرأة . وهذا عد أن حنيفة ،  
 وعد محمد رحمه الله إذا لم يقيم الرجل البينة أنه حر فالدار للمرأة وهي امرأته . . بينة  
 الزوجية والمودية تعارضنا فتساقطتا . وفي موارد ابن شجاع : أنه لو أقام الرجل البينة  
 أن الدار داره ، المرأه أمته وأقامت المرأة البينة على أن الدار لها والرجل عبدا فالدار  
 بينهما نصفان إذا لم تكن في أيديهما ، فإن كانت في يد أحدهما تركت في يده وتعاضت  
 البينتان فيها ولا تقبل بينة أحدهما على صاحب الملك للتعاضد والتناق .

وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله لو أقام الرجل بينة على امرأه أنه تزوجها  
 على ألف درهم ، وأقامت المرأة إليه أنه تزوجها على مائة دينار ، وأقام أبوها وهو  
 عبد الزوج أنه تزوجها على رفته . وأقامت أمها وهي أمه الزوج أنه تزوجها على رفسها :  
 البينة بينة الأب والأم . والنكاح جائز على نصف رفتهما ، وإن كان القاضى قصى بمائة  
 دينار للمرأة ثم ادعى الأب والمسألة بحالها فالقاضى يهضى بأن الأب صدقها ويقضى من  
 مالها وبطل القضاء الأول . ولو أن الأب أقام البينة أنه تزوجها على رفته ، وقضى  
 بقضى الأب من مال أمته ، ثم أقامت أم المرأة إليه أنه تزوجها على رفته لا تقبل .

م : وإذا ادعت أختان على رجل ببيع كل واحدة تدعى أنه تزوجها أولا وأقامت  
 كل واحدة بينة على حسب ما ادعت : كان ذلك إلى الزوج . فأبينهما قال : هي الأولى ،  
 هي الأولى وهي امرأته ، ويفرق بينه وبين الأخرى ولا مهر عليه إن لم يكن دخل بها ،  
 قال الشيخ الإمام حواهر راده . وهذه المسألة تبين أنه إذا وجد التصديق بعد إقامة البينة  
 فالنكاح يعتبر ثابتا بالبينة ، إذ لو اعتبر ثابت بالتصادق يجب أن تقبل بينة الأخت في هذه  
 المسألة وقد أقامت البينة أنه تزوجها أولا ، وإن جحد الزوج ذلك كله وقال : لم أتزوج  
 واحدة منهما ، أو قال : تزوجتها ولا أدري أيتهما الأولى ، فهو سواء ويهرق بينه وبينهما

و عليه نصف المهر منها إن لم يكن دخل بها . و عن ابن يوسف رحمه الله فى الآمالى :  
 لا شيء عليه . . عن محمد رحمه الله أنه قضى عليه بجمع المهر . و إن كان دخل بأحدهما  
 كان لها المهر المسمى . هى امرأته . و فى الولوالجية : . إن أشار إلى الثابتة و قال هذه  
 هى الأولى . كانت امرأته . و فارق الثانية و لا يصدق عليها بمط مهرها إلى مهر مثلها .  
 م : و إن قال . هى ' الأخيرة و تلك ' الأولى . فرق بينه و بينها . و لزمه المهر المسمى لئى  
 دخل بها . لا يقصر عنه إن كان المسمى أكثر من مهر المثل . و فى الطهرية : و كذا  
 لو قالت امرأة تزوجت ريدا بعد ما تزوجت عمرا . . الزوجان يدعيان النكاح فهى  
 امرأه زيد عند أبى يوسف . و عند محمد امرأة عمرو . و انتهى على قول أبى يوسف .  
 م . و قال محمد فى رجل ادعى نكاح امرأة و المرأة أنكرت ذلك فأقام المدعى  
 بينه أبا امرأته . أقامت المائة البينة أنه كان تزو . أخذها قبل الوقت الذى ادعى فيه  
 نكاحها و أبا لواء امرأته على حاله و الإزاح بذكر ذلك : اجمعوا على أن القاضى  
 لا يقضى نكاح الغائبة . و هل يقضى نكاح الحاضرة ؟ القاس أن يقضى . به أخذ  
 أبو حنيفة . . فى الاستحسان . يقضى به . و نص الأمر إلى أن ينحصر الغائبة . فان حضرت  
 و أقامت بينه على ما ادعت الحاضرة يقضى بأبا امرأته . و فى الخانه . و كذا لو أقامت  
 الشاهدة البينة على إفراز المدعى نكاح الغائبة - م : . و فى بين الزوج و بين الحاضرة . و إن  
 ادعت ذلك قضى نكاح الحاضرة بينه الزوج و لا يلتفت إلى بينة الحاضرة . و به  
 أحد أبى يوسف و محمد . . لو أقر الزوج عند القاضى أن الغائبة كانت امرأته فالقاضى  
 سأله . هل كان بينه . بينها و رفقة ؟ فان قال لا . فالقاضى يرق بينه . بين الحاضرة .  
 . لكن لا يثبت نكاح الغائبة إلا بتصديق الغائبة أو بينة تقيمها عليه . و إن قال الزوج  
 . كنت طلقها قبل أن أدخل بها . بعد ما دخلت بها و أحرقتى عن انقضاء العدة فى  
 مدة تمضى فى مثلها الدية . و كذبته الحاضرة فى الطلاق و قد أقام هو البينة على نكاح  
 (١) أى اتى دخل بها (٢) أى البينة .

الحاضرة يقضى له بنكاح الحاضرة - هذا إذا لم حضر الغائبة . فان حضرت الغائبة . كذبت الزوج في الطلاق . ادعت أنها امرأته فان الطلاق وقع عليها بإقرار الزوج . وعليها العدة منذ أقر الزوج بالطلاق . إن كان قد دخل بها . والحاضرة امرأته . وفي الكافي : ولها العقة والسكن .

م : هذا إذا أقامت الحاضرة بيته أن هذا الرجل المدعى زوج اختها قبل الوقت الذي ادعى نكاحها فيه . فاما إذا أقامت بيته أنه تزوج أمها . بنتها قبل الوقت الذي ادعى نكاحها فيه بهذه المسألة . المسألة الأولى سوء . على قول أبي حنيفة يقضى بنكاح الحاضرة ولا يتم إلى بينها . . من قولها بوقب الأمران على حضور الغائبة . و أقامت الحاضرة بيته على إقرار الزوج بذلك إن أقامت البيته على إقرار الزوج بنكاح الأم لا تقبل بنتها . . إن أقامت البيته على إقرار الزوج بنكاح الأمه تقبل بنتها .

هذا إذا أقامت الحاضرة بيته أن الزوج تزوج أمها أو ابنتها أو على إقرار الزوج بذلك ولم تعرض للجماع . أما إذا تعرضت لذلك فأقامت البيته أن لزوج تزوج أمها . بنتها . جامعها أو أقامت بيته على إقرار الزوج بذلك : فرق بيته وبين الحاضرة . ولم ثبت نكاح الغائبة . و قلنا هذه البيته على جماع الغائبة لا على نكاح الغائبة . ثم إذا قضى القاضي جماع الغائبة هل يقضى لها بالمهر حق . إذا حضرت أخذت الزوج بذلك من غير إعادته اليه ؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب . وإنما أشار إلى أنه يقضى . عليه عامة المشايخ .

و كذلك إذا أقامت الحاضرة البيته على أن الزوج تزوج بأمها أو ابنتها أو قبلها شهوة أو لمسا شهوة أو طر إلى مرجها شهوة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أقامت البيته أنه تزوجها و جامعها . و كذلك لو أقامت البيته على إقرار الزوج أنه قبلها أو لمسا شهوة . ثم هذه المسألة دليل على أن الشهادة على التقييل و اللس بشهوة مقبولة . و هذا

فصل اختلف فيه المشايخ ، منهم قالوا : لا تقبل ، وإليه مال طغر الإسلام على البردوى  
الفضل ، وبعضهم قالوا . تقبل ، وإليه مال طغر الإسلام على البردوى  
وفي الذخيرة : مثل شيخ الإسلام عن رجل ادعى على امرأة أنها منكوحته  
وحلاله وهي تقول : كنت امرأته وطلقتى وانقضت عدتي فتزوجت بهذا الرجل الثانى ،  
والرجل الثانى يدعى ذلك ولم تقم لهذا المدعى بينة فتوسط المتوسطون بين المدعى  
وبين هذه المرأة حتى اختلفت منه بمال واعتدت هل تحل للزوج من غير تجديد العقد ؟  
قال . لا حاجة إلى تجديد العقد وإلى الاستداد عن المدعى . ولا صحة لهذا الحلع  
وفيها : ادعت امرأة عن رجل نكاحها ، وحدد واستحلف على قولها الخلف فمزمت  
على ترك الخصومة معه فى النكاح . لا يصح النكاح ، حتى لو تزوجت زوج لا يجوز .  
وفي المتن . امرأه عت رجل وادعى نكاحها آخر صالحوا على أن يحتلع  
من المدعى بمال لا يصح لأن النكاح لم يثبت .

٣ . وفي المتن . إبراهيم عن محمد . رجل أقام بينه على امرأه أنها امرأته ، وأقامت  
المرأة بينه على رجل آخر أنها امرأته وهو يحدد فالبينة بينه الزوج ، وفي الخاتمة . ولو كانت  
المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها امرأته ادعاهما ذلك الرجل كانت البينة بينه المرأة .  
وذلك كما مرأه أقام عليها رجلا البينة النكاح . لم يوقتا فأيها صدقته المرأة هو زوجها .  
٣ . قال فى الأصح . رد تنازع رجلا فى امرأه قل . احد يدعى أنها امرأه  
فان كانت فى بيت أحدهما أو كان دخل بها أحدهما هي امرأه . وفي الظهيرة : إلا ان  
يثبت الآخر السابق - ٣ . وإن لم يكن فى بيت واحد منهما إلا انه دخل بها أحدهما  
فان وقتا فالوقت الاول أولى . وإن لم يوقتا أو وقتا واحدا فالذى زكيت بينه أولى .  
وإن زكيت البيتان تسال المرأة عن ذلك فان لم تقر بنكاح أحدهما فرق بينهما وبينها .  
وإن أقرت لأحدهما أنه تزوجها قبل هذا أو أنه تزوجها دون الآخر هي امرأته إلا

(١) كذا .

إذا أقام الآخر بينة أنه تزوجها قبل هذا، ثم إذا لم تهر المرأة لأحدهما حتى يفرق بينهما وبينها إن لم يكن دُخِلَ بها فلا مهر لها، وإن كان قد دخل بها ولا يدري أولها فلي كل واحد منها الأقل مما سمي لها من مهر المثل. وفي الظهيرية: وإن دخل بها أحدهما ولا يعلم الذي دخل بها فعلي كل واحد منهما نصف المهر، م: وإن جاءت بولد فهو منها يرث من كل واحد منها ميراث ابن كامل و يرثانه ميراث أب واحد، وإن ماتت في هذه الصورة وهي ما إذا لم تهر بنكاح أحدهما كان على كل واحد منهما نصف ما سمي لها من المهر وكان ميراث الزوج من تركتها بينهما نصفين، وإن لم تمت هي ولكن مات أحد الزوجين حتى قالت المرأة: هذا الميت هو الأول، هو الأول ولها في ماله المهر والميراث، وفي الظهيرية: وإن ماتا فلها نصف المهر ونصف ميراث كل واحد منهما.

م: وفي المشتق: بشر عن أبي يوسف رحمه الله في عشرة ادعوا نكاح امرأة قال: إن كان دخل بها أحدهم فهي امرأته. إن ادعت هي واحدا منهم فهو زوجها، وإن كان واحد منهم دخل بها لم يعرف هو ولم تدع هي واحدا منهم فلها على كل واحد منهم نصف المهر، وإن ماتوا كان لها عشر مهر على كل واحد منهم: لها عشر ميراث امرأة من كل واحد منهم، وإن ماتت هي كان على كل واحد منهم عشر مهر ولهم ميراث زوج بينهم إذا تصادقوا، أهم لا يعلمون.

م: رجلا ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فأقرت لأحدهما فهي للفر له، قال أقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة أولى، ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لأحدهما فإن وقتا فالوقت الأول أولى، وإن لم يوقتا فالذي ركبت بینه أولى، وإن كان ركبت بينهما فسد بضر المشايخ رحمه الله يقضي للذي أقرت له بالنكاح سابقا وهو الأقوى، وعد بعضهم لا يقضي لواحد منهما. إليه أشار في ادب القاضي للخصاف في باب الشهادة على النكاح، وذكر الإمام علي السعدي في شرح المبسوط: إذا تنازع اثنان في امرأة وكل واحد يقيم البينة أنها امرأته فإن أرعا

وتأريخها سوء . ولا بد لواحد منها عليها أو لكل واحد منها يد عليها أو لم يؤرخا فإنه لا تقبل بينهما . وإن أرخا على السواء ولا أحدهما يد عليه يقضى له . وترجع بينة حكم اليد . وكذا إذا أرخا على السواء فأقرت لأحدهما بقضى للقر له لأن الإقرار بمنزلة اليد . وإن أرخا على السواء . لا بد لواحد منها ولم تمر هي لأحدهما فرق بينهما . فإن كان من الدخول لا يقضى لها شيء . من المهر على أحدهما . وفي الخاتمة : ولو أقام منه زوايا أحدهما الدخول وشهد شهوده بالنكاح والدخول . يقضى له . وإن أقام كل واحد منهما عليه على نكاح والدخول لا يقضى لأحدهما . م . فإن تنازعا بعد موته فهذا أيضا على وجه لا يصح فيه الإقرار . اليد . إن سبق تاريخ أحدهما قضى له . ميراث . إن كان . يرجعها على السوء . لم يؤرخا برثان ميراث زوج . أحد بينهما . على كل واحد منهما نصف المهر . ذكر في موضع آخر ادعى كل واحد منهما أنه زوجه . لا وأقام عليه فإن ادعى لا يقبل . أحده من اثنين إلا أن يرجع على صاحبه أحدهما . ثلاث إم باقرها . أو مكوها في بيت أحدهما . أو يكونها مدخولة أحدهما . فله بعض بينهما إذا أقامت لأحدهما قبل إقامة الية أو بعدها . وفي الظهيرة : رحلان ادعى نكاح امرأه . وقت أحدهما وشهد شهوده على نكاح . ألقته موالي . وإن وقت أحدهما ولم وقت الآخر إلا أن المرأة في يد الناس لم وقت يقضى ليد . إن أقاما الية على النكاح والمرأة تقر لأحدهما احتملوا به . قال بعضهم لا يقضى للقر له . وقال بعضهم . يقضى للقر له . ولو كانت المرأة في يد أحدهما وشهد شهوده أو امرأته أو شهد أنها صدقت وحليله . تشهد الآخر شهدوا أنه زوجها احتلفا به . قال بعضهم . لا قبل بته دى اليد . وقال بعضهم : قبل . م : ادعى امرأة وهي جحد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما الية على النكاح وأقام الآخر الية على النكاح وعلى إقرار المرأة بالنكاح . لا ترجع بينة من يدعى إقرارها بالنكاح . وقيل : ترجع بينة من يدعى إقرارها . وإن ادعى نكاح امرأة

امرأة وهي ليست في يد أحدهما فأقاما إليه من غير أن يزوج وشك المرأة عن ذلك فلم تقر لأحدهما حتى تهاوت<sup>١</sup> السنان ثم أقام أحدهما البينة على إقرارها له بالنكاح قضى له النكاح ، كما لو أقرت لأحدهما بالنكاح بعد ما أقاما إليه عيابا .

ادعى رجل نكاح امرأة هي ليست في يد أحد وأقام بينة على دعواه قضى له المرأة ، فان جاء رجل آخر وأقام بینه على مثل ذلك لا قضى له بها إلا إذا شهد شهور الثاني أنه تزوجها قبل الأول . - من نكاح امرأة وهي في يد رجل . قام المدعى إليه على ذلك وقضى "بماضى له النكاح" ثم أقام صاحب اليد بعد ذلك بینه على النكاح من غير ذكر تاريخ قضى لصاحبه اليد بعد بعض المشايخ . بعض مشايخنا هلوا يدعى أن لا يسمع بینه صاحب اليد في هذه المسألة ، وله حال الإمام الصدر الشهيد رحمه الله ، وعلى حال من يقول تسمع بینه صاحب اليد . أو أقام خارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد بقضى للمخرج

وفي طهوية . رجل قال لأمراه . كان هذان زوجك وطلقك وانقضت عندك ثم روجحك . . . . . أدرت أمراه الطلاق لم يهرق بينهما ، وإن حصر العائث بقضى له بها إذا ادعى لنكاح ، ولو أدرت امرأة نكاح الأول لم يصدق عليها<sup>٢</sup> وهي امرأة ثلثي . . . لو صدق الأول ثلثي في نكاح والطلاق وانكثت المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق . . . في حياية . ولو مات أحد المدينين فأقرت لأمراه أن نكاح الميت أول صح عديهما . ثم وفي الحاوي . إذا شهد الشهود بد الدعوى والإنكار أنها امراته وحلاله ولم يقولوا إنه تزوجها فلا نقل الشهادة ما لم شهدوا على العقد ، قال . وفي كتاب الحدود أشار إلى أنها تقبل . هل محمد إذا قال المشهود عليه بالزنا وإن قد تزوجتها أو قال . هي امرأتى ، درى الحد سوى بين الأمرين . فهل أنها واحد فتقبل .

(١) انتهاز . الشهادات التي يخدب بعضها بعضا (٢-٣) وفي ح : ولو ادعت المرأة نكاح الأول لم يصدق عليها .



اللولولية: المطلقة إذا تزوجت بزواج آخر ثم قالت « كنت متدة » ينظر :  
إن كان بين طلاق الأول و تزوج الثاني أول من الشهر صدقت و صد نكاح الثاني ،  
و إن كان شهراً<sup>٢</sup> مساعد لا تصدق و صح نكاح الثاني .

م : ادعى رجل نكاح امرأة و هى فى يد آخر فأقرت المرأة للدعى ثم أقام الينة  
بدون التاريخ بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : يقضى للخارج بحكم الإقرار ، قال بعضهم :  
لصاحب اليد ، فلو أنها ما أقرت لتخرج حتى أقام الخارج ينة على النكاح و أرخ شهوده  
و أقام ذو اليد ينة على النكاح مطلقاً من غير ذكر تاريخ : إن أقام [ ذو اليد ينة ] على  
أنها امرأته و منكوحه كانت ينة الخارج أولى كما فى دعوى الملك ، و إن أقام ينة  
على أنه تزوجها كانت ينة دى اليد<sup>١</sup> أولى ، و إن لم يؤرخ كان يده دليل سبق سكاحه ،  
هكذا حكى عن بعض مشايخنا رحمهم الله . و بعض مشايخنا قالوا : يجب أن تكون ينة  
ذى اليد أولى على كل حال . و لو أقام ينة على النكاح و أرخ شهوده ، أقام ينة على  
إقرار ذى اليد أن سكاخ دى اليد كان فى وقت كذا و ذكر وقت بعد تاريخ ينة الخارج  
كانت ينة الخارج أولى و تندفع به ينة دى اليد ، إلا إذا وقت ذو اليد فقال « تزوجتها  
قبل تزوج الخارج ثم جددت العقد بعد ذلك التاريخ » ، فيثبت لا تندفع ينة دى اليد بینه  
الخارج ، و كانت ينة الخارج أولى .

رجل ادعى امرأة فى يد رجل أنها امرأته و أقام على ذلك ينة : أقام الذى هى  
فى يده ينة أنها امرأته قال بعض مشايخنا : إن ادعى كل واحد أنها امرأته مطلقاً و لم يذكر  
أنه تزوجها لا يقضى لذى اليد بل يقضى للخارج ، و إن ذكر كل واحد منهما أنه تزوجها  
و الشهود كذلك شهدوا يقضى لصاحب اليد ، و لو ادعى الشراء من رجل واحد و أقام  
الينة يقضى لصاحب اليد ، و مهم من قال يقضى لصاحب اليد على كل حال .

و سئل الشيخ الإمام محمد بن سلة عن امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها

(١) فى حل : الشهرين (٢) فى حل : شهرين .

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب النكاح - الخصومات : دعوى النكاح وإقامة البينة ) ج ٢

فأنكر قال أبو يوسف : يحلف بالله ما هي زوجة له ، وإن كانت هي زوجة له فهي طالق باتن ، أما الاستحلاف على النكاح فهو مذهبها ، وهو المختار - وفي الظهيرية : وعليه الفتوى ، وأما ضم الحلف بالطلاق إلى الحلف بالنكاح فإنه يجوز أن يكون كاذبا في الحلف على النكاح وبمحموده لا يقع الطلاق فيبقى معلقة بضم إليه الحلف بالطلاق حتى لا يبقى معلقة لو كان كاذبا في الحلف على النكاح - وفي الجامع الأصغر : قال خلف رحمه الله . متى حلف ولا بينه لها فالقاضي يقول : فرقت بينكما ؛ ما لم يقل ذلك لا تثبت العرفه ، وفي الذخيرة : يعنى إذا لم يضم الحلف بالطلاق إلى الحلف على النكاح . وفي الولوالجية : وإذا ادعت المرأة على الرجل النكاح وجمد فاستحلف لحلف ثم عزمت على ترك الخصومة معه في النكاح لم يفسخ النكاح حتى لو تزوجت بزواج آخر لا يجوز لأن النكاح لا يحتمل الصسخ ، بخلاف البيع [ فإنه لو استحلف لحلف فزعم على ترك الخصومة يفسخ البيع ] . فاما إذا عزم قبل الحلف - لا يفسخ - وفي النخاية : وأجمعوا على أنه يستحلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لأجل المال .

م ولو ادعى رجل على امرأة نكاحا . المرأة في نكاح الغير : لا بينه للدعى يستحلف الزوج والمرأة . يبدأ يمين الزوج فيحلف بالله ما يعلم أنها امرأة هذا المدعى ، فإن حلف اقطع دعوى المدعى . وإن نكل تحلف المرأة على اثبات بالله ليست امرأة لهذا المدعى ، فإن نكلت قضى عليها بالنكاح .

وفي النخاية : رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين وأنكرت المرأة وزوجت غيره ومات الشهود : ليس للزوج أن يستحلف المرأة في قولهم لأن الاستحلاف شرع لرجاء النكول ، ولو أقرت المرأة بنكاح الأول لا يصح إقرارها على الزوج الثاني فلا تستحلف لكن يحلف الزوج الثاني فإن حلف اقطعت الخصومة ، وإن نكل الزوج الثاني صار مقرا بنكاح الأول لحيث تستحلف المرأة فإن حلفت لا يثبت نكاح الأول ، وإن نكلت قضى لها للأول - وفي الكبرى : وهذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد ، والفتوى على قولها .

م وفي دعوى العتاوى : عن محمد رحمه الله ممن تزوج امرأة وابتها في عقد. ثم قال : لا أدري السابق منها . إذا ادعنا السبق يحلف لكل واحدة منها أنه تزوجها قبل . يبدأ ما ينها شاه . وإن شاء أقرع ، فإن حلف لإحدهما ثبت نكاح الأخرى . وإن نكل لزمه وظل نكاح الأخرى .

وسبب صرح رحمه الله عن رجلين ادعيا نكاح امرأة فأقرت هي لأحدهما ؟ قال . ليس للآخر أن يحلها ما لم يحلف الذي أقرت هي له . وإن حلف برئ . وإن نكل عن التبين يعرف بينهما . ثم عطف المرأة فإن حلفت برئت . وإن نكلت عن التبين صارت زوجة له . وفي المتنق . بشرى الوليد عن أبي يوسف رحمه الله : إذا تزوج العبد حرة ثم ادعى أن المولى لم يأذن له في النكاح وقالت المرأة : قد أدن له . قال : فافرق بينهما لأقراره هذا النكاح ، قال : ولا أسدده في إصال المهر . وألزمه مهر الساعه إن كان دخل . ثم قال : الفقة ما دامت في العدة . وإن لم يدخل بها حملت فما عنه نصف المهر . وذلك إذا قال : لا أدري أدن أم لم يأذن .

قال محمد في الجامع : رجل تزوج امرأة ثم أقر بعد ما تزوجها . أن فلانا كان زوجها قبل إلا أنه طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك ، وقالت المرأة : إن فلانا زوجي منك وهو زوجي في الحال : لا نكاح بيني وبينك . وفلان المقر له غائب فالقاضي لا يعرف بينه وبينه . وسبب الزوج الثاني في الحال . فإن حصر العاتب وأقر بالنكاح وانكر الطلاق فعلى المرأة للذى حصر . ثم ينظر : إن كان الثاني لم يدخل بها كان للأول أن يفرضها في الحال . وإن كان الثاني قد دخل بها فليس للأول أن يدخل بها للحال . وفي نكاحي : ولزمتها العدة للدخول بالشبه . ولم يفرضها الأول حتى تنص عدتها . م : ولو أقر الذي حضر بالطلاق باقضاء العدة كما قاله الزوج الثاني وأسكت المرأة الطلاق وانقضت العدة فإن الطلاق يقع عليها من الأول حين أقر بالطلاق . ويجب عليها العدة منذ يوم أقر الأول . ويفرق بينها وبين الزوج الثاني .

وإن صدقت المرأة الزوج الذى حصر فى الطلاق و انقضت المدة لم يفرض بينهما ، بين الثانى . و حكى عن شيخ الإسلام عد الواحد الشيبانى أنه كان يعنى فى الزوجين يتصادقان على الطلاق و انقضت المدة أنهما لا يصدقان على إبطال المدة و عليها أن نعتد من وقت الإقرار . و إن كان جواب هذا الكتاب و الإقرار أنهما يصدقان و كان يحتاج بهذا الجواب دسما للحل الباطلة و ردا للعادة الفسيحة .

و إن أسكرت المرأة نكاح الغائب أصلا و المسألة بحالها فهي امرأة الثانى . قال : و لو أن هذا الزوج قال : كان لها زوج قبل ، و لم يسمه بل أبهمه و قال : إنه طلقها و انقضت عدتها ثم تزوجها . و قالت المرأة : نعم كان لى زوج فلك إلا أنه لم يطلقنى ، فالقاضى لا يبرق بينهما و بين الزوج الثانى ، فان جاء الرجل و ادعى مكاحها و أقرت المرأة به و قال : سنى المراه و الذى حضر - وهذا هو الذى أقره الزوج الثانى ، و أسكر الزوج الثانى ذلك فالقول قول الزوج الثانى . و لا يميز على الزوج الثانى فى قياس قول أبى حنيفة ، و فى قياس قولها يستحلف فان حلف فهي امرأة الثانى ، و إن سكل فرق بين المراه و بين الزوج الثانى : ففى قولها للذى حضر ، و بعض مشايخا قالوا : يجب أن يستحلف الزوج اثنى بلا خلاف ، قال شمس الأئمة السرخسى : هذا هو الصحيح ، و محمد فى الكتاب يقول : فى قياس قول أبى حنيفة ، و لم يقل : فى قول أبى حنيفة ، فيكون هذا تخريجا على قول أبى حنيفة . و يجوز أن عمدا أخطأ فى هذا التخرج قال شيخ الإسلام : الاول أصح .

و فى فتاوى النسق : امرأة غاب عنها زوجها فمضى إليها زوجها ففعلت كما يفعل أهل المصيبة و اعتدت ، تزوجت ثم أخبرها رجل : أنى رأيت زوجك فى بلد كذا حيا . قال : إن صدقت الاول فليس لها إلا الفرار مع الزوج الثانى .

و فى الخلاصة الخاتمة : امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها و أقامت على ذلك بينة و لم يكن تزوجها فجلسها القاضى امرأته و سمعها المقام معه و ان تدعه بمكاحها فيها

بينه وبين الله تعالى ، وهذا قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف الأول ، وفي قوله الآخر وهو قول محمد والشافعي رحمهما الله : لا ينعقد النكاح بينهما بقضاء القاضي ولا يسهه أن يطأها .  
 م : وفي فتاوى العسلي : سئل عن مات فشهد شاهدان أن هذه المرأة كانت امرأته و شهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت ؟ قال : بيعة النكاح أدلى .

وفي مجموع التوازل : إذا شهد أحد الشاهدين أنها روجت نفسها منه و شهد الآخر أن وليها زوجها رضاها منه - وفي الذخيرة . والمدعى ادعى أن وليها زوجها منه - م : لا تقبل . فلو دعى هذا المدعى بعد هذا الدعوى أنها روجت نفسها منه ثم شهد بذلك شاهدان يصل : لا يتحقق التناقض .

وفيه أيضا : إذا أقامت المرأة بيعة على الطلقات الثلاث وأقام الزوج بينه في دفع دعواها عليها أنها أفرت على أنها اعتدت بعد التطبيقات الثلاث . تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم طلقها . انقضت عدتها ثم تزوجت به في حلال له هل يصح دعواه على هذا الوجه ؟ قال : لا - وفي الدحيرة : وهو ظهير ما لو أقامت عليه البيعة أنه طلقها ثلاثا و ادعى الزوج في دفع دعواها أنها أفرت أنها ستاجرت هؤلاء الشهود ليشهدوا لها بذلك بزور لا يعطل .

م : ادعى على امرأة نكاحا فشهد الشهود بهذا اللفظ « ما هر دو را زن و شوی دانسته ایم » ، فالتقاضي لا يقضى بشهادتهم لأن هذا بمنزلة ما لو قالوا « نشهد فيما نعلم » وذلك غير مقبول عند أبي حنيفة رحمه الله . وكذلك لو شهدوا فقالوا « ایشان چنان باشیده اند که زنان و شویمان باشند » لا تقبل شهادتهم .

إذا ادعى على امرأة نكاحا وأقام على ذلك بيعة ثم إن المرأة ادعت عليه على وجه الدفع « أنك أفرت في حال جواز إقرارك طائعا أنك خالعتني و وقعت الفرقة بيننا بالخلع ولم يبق بيننا نكاح » ، وأقامت على ذلك بيعة فهذا دفع صحيح . ويحصل (١-١) ليست في خل (٢) قد علمناهما زوجين (٣) تحاشا مثل الأزواج والزوجات .

الفتاوى الثاقارغانية ( كتاب النكاح - الخصومات : دعوى النكاح وإقامة البيعة ) ج - ٣

كأن المدعى تزوجها ثم غالها ، وهذا من باب العمل باليكتين ، وسواء كان هذا الدعوى قبل القضاء بالنكاح أو بعده .

رجل ادعى النكاح على امرأة وهي تنكر وحلفت على دعواه لا يحمل للرجل أن يتزوج بأختها وأربع سواها . وكذلك لو ادعت امرأة النكاح على رجل وحلف الرجل لا يحمل لها أن تتزوج بزواج آخر . رجل ادعى على امرأة النكاح والمرأة تصد نكاحه وتقر بالنكاح لرجل آخر فأقام المدعى بيعة على دعواه فلم تظهر عدالة الشهود فالتقاضى يسم المرأة إلى المقر له - وهذا إذا قال المدعى لا بيعة لي سوى هذه البيعة ، أما إذا قال له بيعة أخرى ، فالتقاضى لا يسلمها إلى المقر له بل يحول بينها وبين المقر له إلى أن يظهر عجز المدعى عن إقامة البيعة .

امرأة ادعت على الرجل النكاح والرجل يصح فأقامت المرأة شاهدين شهد أحدهما أن هذا الرجل أقره أن هذه المرأة امرأتى ، وشهد الآخر أنه أقره أنها كانت امرأتى ، قبل هذه الشهادة وكذلك إذا شهد أحدهما أنها كانت امرأته وشهد الآخر أنها امرأته ، أو شهد أحدهما بالفارسية ابن زن ويست<sup>١</sup> ، وشهد الآخر ابن زن وي بوده است<sup>٢</sup> ، قبل . ولو كان الزوج يدعى أنها كانت امرأته وشهد الشهود أنها امرأته ينبغي أن لا تقبل هذه الشهادة كما في دعوى ملك العين ، فإن من ادعى عينا في يدى إنسان أنه كان ملكه وشهد الشهود أنه ملكه ، أو ادعى أنه كان له وشهد الشهود أنه له : لا تقبل هذه الشهادة عند أكثر المشايخ وهو الأصح .

رجل ادعى النكاح على امرأة وهي تصد وتقول إن لي زوجا في بلد كذا . وسمت ذلك الزوج أو لم تسم فأقام الرجل بيعة على دعواه فالتقاضى يقضى عليها بالنكاح ولا يكون إقرارها بالنكاح تغير هذا المدعى مانعا من القضاء ببيعة المدعى .

تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم أنكرت المرأة النكاح وتزوجت بآخر وقد

(١) هذه امرأته (٢) كانت هذه امرأته .

مات شهود الأول ليس للزوج أن يخاصم - وفي الحادى : ولا أن يحلفها ما لم يحلف الزوج الثانى على عله . فان حلف برئ ، وإن نكل عن البين لحيثذ يخاصم المرأة ويحلفها ؛ وهذا عندهما وعند أبى حنيفة لا يمين فى باب النكاح . وفى الإبانة : وإن نكلت بفضى بها للدعى . ولو أقرت صريحا بعد ما تزوجت بالثانى لم يحز إقرارها ، واختار الفقيه أبو الليث قولها وكذا الصدر الشهيد رحمه الله .

وفى واقعات الناطقى : ولو أقام رجل بينة على امرأته أن أباه زوجها منه قبل بلوغها وأقامت المرأة بينة أنه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فينتها أولى . وفى فتاوى الفضلى : رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ادعت بعد الدخول بها أنها قد ردت النكاح حين زوجها الأب وأقامت على ذلك بينة تقبل بيتها ، قال الصدر الشهيد فى واقعاته : الصحيح أنه لا تقبل بيتها . وفى هذا الموضع أيضا : إذا زوج مولايت فردت النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هى أنها بالغة فاقول قولها إن كانت مراعاة . وفى التلويحية : لو احتلفت المرأة والزوج بعد ما بلفت وقالت : قد اخترت الفرقة حين أدركت . وقال الزوج : كذبت ولم تختارى ، فاقول قول الزوج وعليها أن تأتى بالبينة إن اختارت فسخ النكاح . ولو قالت المرأة : بلفت الآن واخترت الفرقة ، وقال الزوج : لا بل بلفت قبل هذا ، فاقول قولها .

م : الشهادة على النكاح بالشهرة والتسامع جائزة . وفى المتنق : والشهادة على المهر بالتسامع تجوز . م : وفى الإملاء عن محمد : أن الشهادة على المهر بالتسامع لا تجوز . وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فقد قيل : لا تجوز ، وإذا أرادت المرأة إثبات تأكد المهر يبنى أن تثبت الخلوة الصحيحة بالبينة ، وقد قيل : تجوز الشهادة على الدخول بالشهرة ، التسامع . وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى وهكذا ذكر الحصاف . وفى الحاتية : ولو رأى رجلا امرأة يسكنان فى منزل وينبسط كل واحد منهما إلى صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما .

و إذا تحمل الشهادة بالشهرة و السماع فشهد عند القاضي و أهم جازت شهادته ،  
و إن فر و قال « أشهد علی النکاح أو علی النسب لانی سمعت ذلك من قوم لا یصور  
اجتماعهم علی الکذب » لا تقبل شهادته ، کذا ذکر شمس الأئمة الحلواني و لم یفصل بین  
الموت و غیره ، و فی بعض الروایات فی الموت تقبل شهادته و إن فر .

و إذا سمع الرجل نکاحا أو موتا أو سبا و وقع فی قلبه أنه حق ثم شهد عنده  
عدلان بخلاف ما وقع فی قلبه لم یسعه أن یشهد بما وقع فی قلبه أولا إلا أن یتیقن  
بکذبهما . و إن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع فی قلبه أولا و سعه أن یشهد بما وقع  
فی قلبه أولا إلا أن یقع فی قلبه أن هذا الرجل صادق بما یشهد .

و إن عاين رجل نکاح امرأة ، أو یسع جاریة ، أو قتل عمدا ، أو إقرار رجل  
علی نفسه بمال ، و شهد عند الشاهد رجلان عدلان أن فلانا طلق امرأته ثلاثا بحضرتها ،  
أو أن مشتری الجارية أعتق الجارية ، أو أقر باتع الجارية قبل الیبع أنه أعتقها ، أو أن  
امراه واحدة أرضعت الزوجین فی صفرهما فی الحولین : ثم إن المرأة أنکرت النکاح  
و أنکرت الجارية ملک مشتری لا یسع للشاهد أن یشهد .

م : ادعی النکاح علی امرأة فشهد الشهود بهذا اللفظ « گواهی میدهم که چون  
پدر وی را بزنی داد روا داشت نکاح پدر را »<sup>۱</sup> قال بعض مشایخنا رحمه الله : لا تقبل  
هذه الشهادة .

ادعی النکاح بحضور من الشهود لا بد أن یذكر سماع الشهود کلام المتعاقدين  
لأن بین العلماء اختلاف فی أن سماع الشهود کلام المتعاقدين هل هو شرط ؟ و الأصح أنه  
شرط فلا بد من ذكره لیصح الدعوی . شهدا أنه زوج فلانة بنت فلان من فلان  
ابن فلان إلا أنها قالا « نحن لا نعرفها بوجهها ، فان لم تکن له إلا بنت واحدة أو كانت له  
بنتان أو ثلاث إلا أنه لیست له بهذا الاسم إلا واحدة فالشهادة جائزة ، و إذا كانت له

(۱) نشهد أنها إذا زوجها أبوها أجارت تزویج ابیها .



ابنتان كبيرى وصغرى وشهد شامدان أنه زوج ابنته الكبيرى من هذا وقال « نحن لا نعرف الكبيرى بوجهها ، فالشهادة جائزه ، ويقضى القاضي بالنكاح ، وإذا حضر المدعى بعد ذلك امرأة ويدعى أنها هى الكبيرى فالقاضي يأمره بإقامة البينة على أنها هى الكبيرى .  
وفي المتنق : امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فقال الرجل « ما فعلت ، ثم قال « على فعلت ، فهذا جائز . وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وجحدت المرأة ثم أقرت . فلو كانت المرأة بدأت بالدعوى فقالت « زوجنى إياك أبى ، فقال « قد فعل إلا أنى قد رددت النكاح ، ثم قال بعد ذلك « قد كنت أجزته ، فلا نكاح بينهما إلا أن تعود المرأة إلى تصديقه فيجوز حينئذ ، قال : وليس إنكاره النكاح كإدعائه الفسخ ، ألا ترى لو أقامت بينة على رجل أن أباهما زوجها إياه وقد وطئ بالنكاح فقال الرجل « زوجنى إياها إلا أنى قد فسخت النكاح ولم أقبل ، فأنى أفرق بينهما والزهر نصف المهر ! ولو بدأ الزوج وقال « زوجنى إياك أبوك ، وقالت « قد فعل إلا أنى قد رددت ، أو قالت « لم يفعل ، ثم قالت بعد ذلك « قد فعل ورضيت ، لزمها في الوجهين .

وفي كتاب الدعوى من المتنق : ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله في رجل مع امرأة لها منه أولاد وهى معه في منزله يطأها وتلد له بنين ثم أنكرت أن تكون امرأته ، قال : إذا أقرت أن هذا الولد ولد منها فهى امرأته ، وإن لم يكن بينهما ولد وإنما كانت معه على هذا الحال فالقول قولها . وفيه أيضا : ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها وأنكرت ثم مات الرجل فلجأت تدعى ميراثه فلها الميراث . وكذلك لو كانت المرأة ادعت النكاح وأنكر الزوج ثم ماتت المرأة فلجأ الرجل يطلب ميراثها وزعم أنه تزوجها فله الميراث . وفي إقرار الأصل : إذا أقر الرجل أنه تزوج فلانة بألف وصدقه المرأة بعد ما مات عمل بتصديقها حتى كان لها المهر والميراث ، وإن أقرت أنها تزوجت فلانة بألف درهم وصدقتها الزوج بعد موتها عمل بتصديقه عندهما

حتى يرث منها ، و عند أبي حنيفة لا يعمل بتدقيقه حتى لا يرث منها .  
ادعى أنها امرأته و شهد الشهود أنه تزوجها في شهر كذا قبل ، و على العكس لا تقبل . شهد أحد الشاهدين أنه تزوجها و شهد الآخر أنها ومبت نفسها منه قبل الشهادة ، و قيل : لا تقبل لأن النكاح يستعمل في الوطء ، و هذا القائل يقول : لو شهد أنه نكحها لا تقبل شهادتهما . و على القول الأول تقبل شهادتهما و هو الصحيح .  
و لو شهد أحدهما أنه نكحها و شهد الآخر بالفارسية « ويرا بزنى خواسته است » لا تقبل هذه الشهادة - هكذا قيل ، و قيل تقبل - هكذا ذكر البغالى في فتاواه .  
و إذا اختلفا في الزمان قد ذكرنا هذا الفصل في أول الكتاب في فصل الشهادة .  
و إذا اختلفا في المكان لا تقبل الشهادة . و كذا إذا اختلفا في الإنشاء و الإقرار لا تقبل الشهادة . و إذا ادعى النكاح و شهد الشهود على إقرارها قبل الشهادة ، و إذا ادعى عليها أنه تزوجها على ألف و خمائة و شهد شاهد بذلك و شهد الآخر بألف يقضى بالنكاح بألف ، و لو كان الدعوى من جانب المرأة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ، و عندهما لا يقضى بالنكاح . و عن أبي يوسف في الأمالي مثل قول أبي حنيفة .  
و لو شهد أحدهما أنه تزوجها على هذا و البدقيته ألف و شهد الآخر أنه تزوجها على ألف فإن كان الدعوى من جانب الزوج يقضى بالنكاح ، و إن كان من جانب المرأة يجب أن يكون على الخلاف .

و في جامع الجوامع : عن أبي حنيفة : تزوج امرأة و ولدت فقال « تزوجتك منذ أربعة أشهر » و قالت « منذ سنة » ، فاقول قولها .

و في فتاوى آمو : قالت « تزوجتني و أنا مجنونة » و أنكر الزوج ذلك قال القاضي بديع الدين : إن عرف جنونها فاقول قولها ، و إلا فاقول قوله ، بخلاف ما لو قالت « تزوجتني و كنت صغيرة » حيث يكون القول قولها ، بخلاف ما لو قالت (١) قد خاطبها (٢) في خل « منذ سنة » .

« تزوجت بغير شهود » وقال « بل بشهود » فالقول قوله بالإجماع .

## نوع منه في اختلافها في متاع البيت

[ إذا ] اختلف الزوجان في متاع البيت حال قيام النكاح أو بعد الفقرة بالطلاق وما أشبهه - وفي الحائنية : بفعل من الزوج أو من المرأة - قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : ما يصلح للرجال فهو للرجل وذلك نحو السيف والفرس وأشباه ذلك - وفي الحائنية : إلا أن تقيم المرأة البيت على ذلك ، م : وما يصلح للنساء فهو للمرأة وذلك نحو الدرع والخمار والمفزل - وفي الحائنية : والصندوق ، وفي الخلاصة : وثياب الحرير وأشباه ذلك ، وفي الحائنية : إلا أن يقيم الزوج البيت على ذلك ، م : وما يصلح لها نحو الدار والحادم - وفي الحائنية : والعبد والغرس والستور - م : والغنم والسائمة فهو للرجل ، وفي الحائنية : إلا أن تقيم المرأة البيت ، م : وقال أبو يوسف رحمه الله : للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل . وهذا الذي ذكرنا إذا اختلفا بعد الفقرة في متاع كان في أديبها حال قيام النكاح ، أما لو اختلفا بعد وفروع الفقرة في متاع أحدثا بعد الفقرة فهو بينهما أي شيء كان .

و إذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي يوسف يعطى للمرأة جهاز مثلها إن كانت حية ولورثتها إن كانت ميتة ، والباقي للزوج إن كان حيا ولورثته إن كان ميتا ، على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما يصلح للرجال هو للرجل إن كان حيا ولورثته إن كان ميتا ، وما يصلح للنساء فهو على هذا ، وما يصلح لها فعلى قول محمد هو للرجل إن كان حيا ولورثته إن كان ميتا ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : المشكل للباقي منها - وفي الحائنية : ولو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء - وفي الحنفية : وإذا اختلف الورثة في متاع البيت قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا كان أحد الزوجين حيا والآخر ميتا فالتركه ملك من هي في يده ، وقالا كما ذكرنا : ما يختص بالرجال فهو للرجل وما يختص بالنساء

بالنساء فهو لمرأة وما بقى فهو بينهما . م : وما كان من متاع التجارة و الرجل معروف بتلك التجارة فهو للرجل . وإن كان أحدهما حرا و الآخر مملوكا فإن كان المملوك محبورا فالمتاع للحر منها أيها كان . وإن كان أحدهما مآذونا أو مكاتباً فند أبى حنيفة هذا و ما لو كان أحدهما محبورا سواء ، و عندهما هذا و ما لو كانا حرين سواء . وإن كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينه و بينهما في المتاع فإن كن في بيت واحد فتاع النسوة بينهما على السواء ، و إن كانت كل واحدة في بيت على حدة فإكان في بيت كل امرأة فهو بينهما و بين زوجها على ما وصفنا لا يشارك بعضهن بعضا . و إن أقرت المرأة بمتاع أن الرجل اشتراه فهو للرجل اعتبارا للثابت بأقرارها بالثابت عيانا ، و إن كان المنزل ملكا للرجل أو للمرأة فالقول في المتاع على ما وصفنا . و إن كان أحد الزوجين غير مدرك إلا أنه يجمع مثله فالقول في المتاع على ما وصفنا . و إن كانا مملوكين أو مكاتبين فالقول في المتاع على ما وصفنا .

و في المتنق : ابن سحابة عن محمد رحمه الله في رجل له بنون زوجهم إلا أنه لم يوتهم يوتا بل هم مع أبيهم في داره و في عياله فقال البنون : المتاع متاعنا فإن المتاع متاع الأب إلا الثياب التي عليهم . و إذا كان الأبوان في عيال ابن كبير في منزله فالمتاع متاع الابن . و قال أبو يوسف ما كان على الأمة مما تلبس النساء من الثياب و الحل هو لها ، و كذلك ما كان على العبد من لباس يلبسه الرجال . قال : و لا أحفظ في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن أحفظ عنه في رجل أجر عبده من رجل ليعمل عنده فما كان في يد العبد فهو لأستاده ، و ما كان العبد لابس به فهو للعبد فهو على ذلك .

أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله : إذا اختلف الزوجان في دار في أيديهما فهو للزوج في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، فإن أقاما البيعة فالبيعة بينة المرأة . و إذا اختلفا في متاع من متاع النساء ، فأقاما البيعة يقضى به للزوج . و في الخاتبة : و إن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعى أنه له كان القول في

ذلك قول الزوج ، فإن أقامت المرأة البينة أو أقاما جميعا يقضى بينة المرأة لأنها خارجة معي . ولومات الزوج قال وارثه للمرأة : قد كان والدى طلقك ثلاثا في الصحة ، وأراد أن يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله إلا بينة ، ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة لأن عنده المشكل للحى منها فيكون القول قولها مع يمينها . بأنه ما تعلم أنه طلقها ، فإن نكلت أو أفرت كان المشكل للوارث ، كما لو وقعت الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق . وإن كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لأنها صارت أجنبية ولم يبق لها يد ، وإن مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله . ولو ادعت المرأة بمتاع أنها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج و عليها البينة .

### نوع منه في اختلافهما في المتاع والنكاح

قال هشام رحمه الله : سألت محمدا عن رجل وامرأة في دار ادعت المرأة أن الدار دارها وأن الرجل عبدها وأقامت على ذلك بيته ، و ادعى الرجل أن الدار داره وأن المرأة امرأته ، قال : أقبل بيته المرأة على الدار لأن أجمع الدار في يد الرجل فالدار دارها ، وأجمع البيته بيته الزوج في التزوج وأجمعها امرأته وتزوجها نفسها منه إقرار منها بأنه ليس بمملوك لها .

وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله : رجل وامرأة في أيديهما دار فأقامت المرأة البينة أن الدار لها والرجل عبدها ، وأقام الرجل بيته أن الدار له والمرأة زوجته تزوجها على ألف درهم ودفعها إليها ولم يقم بيته أنه حر : فإنه يقضى بالدار للمرأة ويقضى بالرجل عبدا لها - وفي الحاشية : ولا نكاح بينهما . م : ولو أقام بيته على أنه حر الأصل والمسألة بجعلها كانت المرأة امرأته ويقضى بأنه حر ويقضى بالدار للمرأة ، من قبل أن الدار والمرأة في يد الرجل حيث جعلها امرأته والمرأة هي المدعية للدار ، كزوجين في أيديهما دار فأقام كل واحد منهما بيته أن الدار داره وهناك يقضى بالدار

للرأة؛ قال: ومكذا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله. قال: ولو لم تكن بينهما ينة كانت الدار للزوج. وفي الحاتية. وإن كان المتاع مشكلا يكون للرجال والنساء يقضى بحريته ويقضى له بالمرأة أيضا، ويقضى بالمتاع للرأة لأن ينة المرأة في المشكل أول لانها حارجة.

### موضع منه في اختلافهما في صحة العقد وفساده

امرأة قالت لزوجها «تزوجني بنير شهود» وقال الزوج «لا، بل تزوجتك بشهود» فالقول قول الزوج، ولو قالت المرأة «تزوجني وأنا حية» وقال الزوج «تزوجتك وأنت بالغة» فالقول قولها، وكذلك إذا قالت المرأة لزوجها «تزوجني وأنا معدة فلان» وقال الرجل «تزوجتك بعد انقضاء العدة» فالقول قول الزوج ويقضى بالنكاح بينهما، وهل يسعها المقام معه وأن تدعي أن يحاسنها؟ إن علقت وقت القضاء أنها كانت منقضية العدة يسعها ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول، وإن علقت وقت القضاء أنها كانت في العدة لا يسعها ذلك بالاتفاق وفصل أخذ الميراث على هذا: إن علقت أن وقت القضاء كانت منقضية العدة حل لها أخذ الميراث، وإن علقت وقت القضاء كانت في العدة لا يحل لها أخذ الميراث. فإن عادت المرأة إلى تصديق الزوج إن كان ذلك قبل موت الزوج ثم مات الزوج كان لها الميراث، وإن كان ذلك بعد موت الزوج لم يكن لها الميراث.

وكذلك لو كانت مجوسية أسلمت فادعى عليها رجل النكاح بعد الإسلام وقالت المرأة «تزوجني قبل الإسلام» فالقول قول الزوج ويقضى القاضي بالنكاح بينهما، وهل يسعها المقام معه؟ فهو على ما ذكرنا. وكذلك لو أن امرأة قالت لزوجها «لإني أخذك من الرضاغة» وقال الزوج «لا، بل أنت أجنبية» فالقول قول الزوج ويقضى القاضي عليها بالنكاح، وهل يسعها المقام وأخذ ميراثه؟ فهو على ما ذكرنا. وفي الحجة: أقام رجل البينة على امرأة أن أباهما زوجها منه قبل البلوغ وأقامت

هى بيته أنه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فينتها أدلى .

م : إذا أقرت المطلقة ثلاثا بعد ما تزوجت بآخر و طلقها أن الزوج الثانى قد دخل بها حل للزوج الأول أن يتزوجها ، ولم يشترط فى الكتاب أن تكون ثقة ، وكذلك لو أخبر عنها بذلك ثقة يريد به أنها أرسلت رسولا بذلك كان الجواب كما قلنا ، فقد شرط العدالة فى الرسول ولم يشترط ذلك فى المرأة . و ذكر فى تجميد القدورى . فصل ٩ : المرأة يجوز له أن يتزوجها إذا كانت عده ثقة أو وقع فى قلبه أنها صادقة . وإن كان الزوج الثانى هو الذى أقر بالدخول والمرأة ما أقرت بذلك لم يحل للزوج الأول أن يتزوجها ولا يصدق الزوج الثانى عليها وإن كان قد خلاها ، ولو أسكرت ١٠ دخول بعد ما تزوجها الأول باقراره لم تصدق فى ذلك ، وإن كان الزوج الأول بعد ما تزوجها انكر أن يكون الزوج الثانى دخل بها و ادعت هى الدخول كان القول قولها

و فى فتاوى الشيخ الإمام أبى النيث : المطلقة ثلاثا إذا طلقها الزوج الثانى واعتدت منه و عادت إلى الزوج الأول بنكاح حديد ثم ادعت أن الثانى لم ينكح دخل بها : فإن كانت عاتمة بشروط الحل للأول لا تصدق . له أن يسكها ، وإن كانت جاهلة بالشرائط صدقت .

و فى سكاك المستق : قال مشام : سألت محمدا عن رجل طلق امرأته بعد الدخول بها ثم زوجت بزوج آخر بعد الطلاق يوم و قال الرجل : تزوجتك و لم تنقض عدتك ، و قالت : قد كنت أسقطت بعد الطلاق ، فالقول قول الزوج . و إن بدأت هى قبل أن زوج نفسها من هذا الرجل أو بعد ذلك و قالت : قد كنت أسقطت و انقضت عدتى و زوجت ، بل قولها . فإن قال الزوج بعد ذلك : كنت فى العدة حين تزوجتك ، فسخت النكاح بينهما و قضيت لها نصف المهر على الزوج .

و فى طلاق المستق : أبو سليمان عن أبى يوسف : رجل طلق امرأته ثلاثا فكثرت

شهرين ثم زوجها رجل فقالت بعد النكاح « لم تكن عدتي اقضت » لم تصدق المرأة  
وله أن يمسخها في قول أبي حنيفة ، و زوجها نفسها إقرار باقضاء العدة . ولو كان  
الزوج بعد الطلاق في وقت لا تنقضي في مثلها العدة قبل قولها ، ولو تزوجها الأول بعد  
سنتين من وقت الطلاق فقالت بعد ذلك « لم أتزوج غيرك » فالقول قولها ، وليس  
هذا كالعدة .

### فروع منه

امرأة عزلت قطن زوجها ثم وقع بينهما فرقة واختلعا في الفزل فقال واحد منهما  
« الفزل لى » فإن كان الزوج يتناع القطن فالفزل لها وعليها مثل قطن الزوج . وإن لم يكن  
الزوج يتناع القطن فالفزل له . و فى النخابة : وإن لم يمس يتناع القطن إن كان الزوج  
مدعى الإذن كان القول قوله . وكذلك هذا تجواب فيما إذا طبخت المرأة القدر من  
اللحم الذى جاء به الزوج . وفى الحجة . وكذا هذا فى الأطمعة والمصاييح .  
م : ولو قال لها الزوج حين جاء بالقطن « اغزلى لىكون لك دلى من الثوب والمتاع »  
فالقول للزوج ولها أجر مثلها ، فإن اختلعا كان القول قول الزوج .

وفى النخابة : إذا عزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلعا فى الفزل قبل الفرقة  
أو بعدها فالمسألة على وجوه . إما أنه أذن لها بالفزل . أبناها عن الفزل ، أو لم يأذن  
لها ولم يبه . فإن أذن لها بالفزل بأن قال « اغزليه لى » كان العزل للزوج والأجر لها ،  
إن ذكر لها أجرا إن سعى لها أجرا معلوما كان لها ذلك ، وإن ذكر أجرا مجهولا  
و شرط أن يكون الفزل والكرباس لها كان القول قول الزوج ولها أجر مثلها ،  
إن اختلعا فى الآخر فقالت المرأة « عزلت بأحر » : قال الزوج « بعير أجر » كان  
القول قول الزوج مع يمينه . ولو قال « اغزليه لنفسك » كان الفزل لها ولا شئ عليها  
بالقطن . وإن اختلعا فقال الزوج « إنما أذنت لك لتغزليه » وقالت « لا » لم قلت : اغزليه  
لنفسك ، فالقول قول الزوج ، ولو قال « اغزليه لىكون الفزل لنا » كان الفزل للزوج



ولها اجر المثل ، ولو قال لها : اغزليه ، ولم يرد على ذلك كان الغزل للزوج ، وإن نهاها عن الغزل فنزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها ، وإن اختلفا فقال صاحب القطن : غزلت باذني ، وقالت : غزله بغير إذنك ، كان القول قول صاحب القطن .

م : امرأة غزلت قطن زوجها باذنه و كانا ييمان من ذلك الكرپاس و يشتريان أمتعة لحاجة بينهما ، أخذتا بعض الكرپاس ثياب البيت لجميع ذلك من الكرپاس و ما اشترياه للرجل - و في الحجة : إلا ما غلب عليه استعمال النساء فهو للنساء ، و في الحاية : إلا شيئا اشترى لها و سمى عند الشراء ، أو علم عادته أنه اشترى لها ، دفع إليها يكون لها .  
م : رجل كان يدفع إلى امرأته ما تحتاج إليه و كان يدفع إليها أحيانا دراهم و يقول : اشترى بها قطعا و اغزلي ، وكانت تشتري و تغزل ثم تباع و تشتري بشئها أمتعة البيت كانت الأمتعة لها . و لو اشترى الزوج قطعا فنزله المرأة باذنه أ ، بغير إذنه كان ذلك للزوج .

و في المشتق : بشر عن أبي يوسف في رجل اشترى قطنا و أمر امرأته أن تغزله فنزله قال : هو له . و إن وضعه في البيت فنزله فهو لها دونه و لا شيء عليها ، و هو بمنزلة طعام وضعه في البيت فأكلته . و فيه أيضا : رجل جاء بقطن فنزله امرأته و لم يقل لها : اغزليه ، أو ترك عندها نفقة لتأكلها أو تنقع بها و لم يفرض لها كل شهر نفقة فاشتريت بها قطنا و غزله فهو للزوج في جميع هذه الوجوه . و إن فرض لها كل شهر نفقة و اشترت بها قطنا و غزله فهو لها . و في الحجة : و إن غزلت المرأة قطنا لزوجها فالغزل يكون له . و إن نسجت من الغزل كرپاسا بامر الزوج فهو للزوج . و إن نسجت بغير أمره سرا من الزوج فهو للمرأة و تضمن الغزل بمثله للزوج ، و إذا اشترت بذر القمح و حضنتها فالقول قولها لأنه ليس من خدمة البيت .

(١) بذر القمح أي دود القمح ، وحضنتها تربيتها .

و في البتية : سئل يوسف بن محمد عن أم ولد لها بستان من سيدها فزولت غزلا من جوزقة<sup>١</sup> الأب في يته وقفته و كان يعرف سيد أم الولد أنها تجمع الثياب ولم ينكر عليها ثم مات هذا الأب عن البنات هل يقسم هذا الغزل والاثواب مع سائر الورثة ؟ قال : إن غزلن ذلك بنير فإنه لم يكن ميراثا ، و إن غزلن بأذنه يكون ميراثا إلا أن يكون وهب الجوزقة منهن فلا يكون ميراثا . وسئل علي بن أحمد عن امرأة نجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من أبرسم كان يشتري أبوها ثم مات الأب ؟ قال . هذه الأشياء لهذه المرأة . ولا يكون ميراثا باعتبار العادة . وسئل الحنبدى عن رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشتري لها من الجوزقة ففوتها ويدفع الرجل غزلا إلى الحائك فينسخه أثوابا ثم بعد ذلك وقعت الفرة بينها هل لها صيب مما حصلت وجمعت في نفقة زوجها ؟ قال : إن نجت كرايس لثابح هو للرجل ، وإن نجت لا تخاذ الثياب له فهي له . وإن كان لها صبي لها .

### م : وما يتصل بهذا الفصل

رجل زوج ابنته و جهزها فانت البنت فزعم أبوها أن الذي دفع إليها من الجهاز ماله ولم يهب منها إنما أعاره منها : فالقول قول الزوج ، وعلى الأب البينة ، و البينة الصحيحة أن يشهد عند التسليم إلى البنت ، إنما سلبت هذه الأشياء إلى البنت بطريق العارية ، أو تكتب نسخة معلومة وشهد الأب على إقرارها . أن جميع ما في هذه النسخة ملك والدى عارية في يدي منه ، لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنه إنما اشترى لها بعض هذه الأشياء في حالة الصغر ، وبهذا الإقرار لا يصير للاب فيها بينة وبين الله تعالى ، فالاحتياط أن يشتري ما في هذه النسخة بثمن معلوم ثم إن البنت تبرئه عن الثمن ، وحكى عن الشيخ على السخدي رحمه الله أن القول قول الأب ، وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى ، وبه أخذ مشايختنا ، وقال الصدر الشهيد في واقعاته : المختار للفتوى أن (١) معرب « كوزه » - و هو اول ما يبدو من القطن على الشجرة .

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - ما يصلح للزوج أن يفعل ما لا يصلح لها) ج - ٣

العرف إذا كان مستمرا أن الأب يدع ذلك جهازا لأعارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج ، وإن كان العرف مشتركا فالقول قول الأب . وفي الحائنة : قال مولانا رضي الله عنه : و ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل : إن كان الأب من الأشراف والكرام لا يقبل قوله إنه عارية ، وإن كان الأب من جملة من لا يجهز الثياب بمثل ذلك قبل قوله .

م : امرأة ماتت فانخذت والدتها مائتا جعث زوج الميت إليها بقره فقبضتها و أعطتها في أيام المأتم فطلب الزوج قيمة البقرة فان اتفقا أنه بعث إليها وأمرها أن تدع و تطعم من اجتمع عندها ولم يذكر القيمة : ليس له أن يرجع عليها بالقيمة ، وإن اتفقا على أنه بعث إليها لتدفع و تطعم من اجتمع عليها ليرجع عليها بالقيمة : كان له أن يطالبها بالقيمة ، وإن اختلفا في ذلك فالقول قول أم الميت - وفي الحائنة : قال مولانا رضي الله عنه : ينبغي أن يكون القول قول الزوج لأن أم المرأة تدعى الإذن بالاستهلاك بغير عوض ، هو ينكر فيكون القول قوله ، كن دفع إلى غيره دراهم فأعطتها فقال صاحب الدرام : أقرضتكها ، وقال القاض : لا ، بل وهبتي ، كان القول قول صاحب الدرام .

### الفصل الحادى والعشرون

في بيان ما يصلح للزوج أن يفعل ، وفي بيان

ما يصلح للمرأة أن تفعل ، وما ليس لها أن تفعل

ذكر الخصاص و أدب القاضى في باب نفقة المرأة و في كتاب النفقات : إذا منع

الرجل أم المرأة أو أباه أو أحدا من أهلها من الدخول عليها في منزلها فله ذلك ، وفي الصبرى . و أبواها يزورانها بحضرة زوجها . م : و كذلك إذا منعها من الخروج إلى بيت الأيوين فله ذلك ، ولكن لا يمنهم من النظر إليها وتعاهدها و التكلم معها بمقوما على باب الدار و المرأة داخلة الدار ، وهذا في حق الأيوين و كل ذى رحم محرم و من لا يتهمه الزوج ، أما إذا لم يكن محرما . يتهمه الزوج كان له أن يمنه من (١) لأن المنزل ملكه .

النظر إليها . وإن كان لها ولد من غيره ليس له أن يمنع بعضهم من أن ينظر إلى بعض .  
 وفي الظهيرة : ويجوز للزوج أن يأذن لها في الخروج إلى زيارة الأبوين وتزيينهما  
 و عيادتهما و زيارة المحارم . م : ١٠ . روى عن أبي يوسف رحمه الله أن الزوج لا يملك  
 أن يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين ، وإنما يمنعهما من الكينونة .  
 وفي فتاوى الشيخ أبي الليث عن الشيخ أبي بكر الإسكافي أن الزوج لا يملك أن يمنع  
 الأبوين من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وإنما يمنعهما من الكينونة و عليه الفتوى .  
 أما غير الأبوين من المحارم فقد ذكر الحنفية أيضا في هذين الموضعين أنه يمنعهما  
 من الدخول عليها ، ولا يمنعهما من النظر إليها ، وفي الحادى : وعن أبي بكر أن  
 للزوج أن يخلق الباب عليها من الزوار غير الأبوين ، م : ١٠ . وقال مشايخ بلخ : لا يمنعهما  
 من الزيارة في كل سنة و عليه الفتوى .

و أما إذا أرادت المرأة أن تخرج إلى زيارة الرحم المحارم نحو الحائلة و العمة أو إلى  
 زيارة الأبوين فهو على هذا يسنى لا يمنعهما عن زيارة الأبوين في كل جمعة و عن زيارة  
 سائر المحارم في كل سنة ، وفي جامع الجوامع : وقال ابن مقاتل : لا يمنع عن زيارة  
 الأبوين و المحارم في كل شهر مرة أو مرتين . وفيها : الجدة تقرها على الزوج . قال  
 أبو بكر . لا يمنعهما عن الزيارة و يمنع عن الكون معها بالليل . م : ١٠ . وكان القاضي الإمام  
 على السعدي يقول : لا تخرج إلى زيارة الأبوين و لكن الأبوين يحضرن منزلها بحضرة  
 الزوج في كل شهر أو شهرين مرة . و عن أبي يوسف رحمه الله أنها لا تخرج إلى زيارة  
 المحارم و الأبوين إذا كانا يقدران على إتيانها ، وإن كانا لا يقدران على إتيانها أذن لها  
 في زيارتهما في شهرين ونحوه مرة ، وذكر هذه المسألة في التوارد في موضع آخر  
 و قال : تذهب إلى الأبوين لعيادتهما إن مرضا أو مرض أحدهما و لا يمنعهما عن العيادة  
 أما من غير هذا فلا .

(١) أى منعاً و بيت الزوج لأن المنزل ملكه (٢) على الزوج : أى بحضرة الزوج .

ذكر في فتاوى الشيخ أبى الليث أن للزوج أن يضرب امرأته على أربع خصال وما هو فى معنى الأربع ، أحدها : ترك الزينة لزوجها و الزوج يريدھا ، والثانى : على ترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه - وفى الثانية - وهى طاهرة ، م : والثالث : على ترك الصلاة وعلى ترك الغسل - وفى الثالثة عن الجنابة والحيض ، م : والرابع : على الخروج من المنزل - وفى الرابعة أيضا . بنى إذنه بعد إغلاء المهر ، وفى الخامسة : وفى هذه الأشياء جرم منهن ، ومما سوى هذه المعاني إذا ضربها ولها أمر يسما أن تطلق نفسها ، وفى المتن : إذا أذت جبرها يكون جرما .

م : وليس للزوج أن يضرب امرأته على ترك الصلاة ، وليس للأب أن يضرب ولده على ترك الصلاة فى رواية ، وفى رواية له ذلك . ولو ضرب الزوج زوجته لترك مطاوعة فى الفراش وهلك ضمير ، وكذلك الأب إذا ضرب ولده لقتاديب . وللرجل أن يأمر جاريته الكتانية بالنفل عن الجنابة ويحبرها على ذلك ، والمرأة الكتانية إذا كانت تحت مسلم على هذا القياس . وقيل : وشم الزوج فى معنى الأربع إذا أراد أن يطلق امرأته بنى دس منها يسمه فيما بينه وبين الله تعالى أن يعطيها مهرها وثقة عدتها و يطلقها .

وفى البيون : رجل له امرأة لا تصلى يطلقها حتى لا يصحب امرأة لا تصلى وإن لم يكن له ما يعطى مهرها ، فالأولى أن يطلقها ، قال أبو حمص البخارى . إن لقي الله ومهرها فى عنقه أحب إلى من أن يطأ امرأة لا تصلى . وإذا عزل عن امرأته بنى إذنها لما يخاف من سوء هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أنه لا يسمه ذلك ، وفى فتاوى سمرقند : أن له ذلك . وفيه أيضا : إذا تمت الرجل عن المول فلها ذلك .

(١) أى الخصال الأربعة التى يجوز لاجلها الضرب للزوج (٢) أى الأولى أن يطلقها وإن لم تكن له مكنة لأداء المهر .

و في الظهيرة و ليس للمرأة أن تغطى شيئاً من بيت الزوج بغير إذنه إلا إذا عرفت الإذن منه دلالة . و لا تطوع بالصلاة و الصوم بغير إذن الزوج .  
رجل فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة أن تطبخ و تحبز إلا أنها تنوى عد الطبخ أنهم ما داموا مشغولين بالأكل كل يمتنعون من الفسق في تلك الحالة ، كمن يجلس عند الفساق ينوى أنهم يمتنعون من الفسق في تلك الحالة كان له ذلك و يؤجر عليه .  
و في مجموع النوازل : و للرجل أن يأذن لامرأته بالخروج إلى سبعة مواضع ، أحدها : إلى زيارة الأيوين و عبادتها أو أحدهما و تزيتها أو تزيرة أحدهما ، و الثاني : زيارة الأقرباء ، و الثالث : إذا كانت قابلة . و الرابع : إذا كانت غسالة ، و الخامس : إذا كان لها على الآخر حق ، و السادس : إذا كان لآخر عليها حق . و في حو هذه الصور يجوز لها أن تخرج بغير إذن الزوج . و السابع : الحج ، و في الحجة : و يجوز لها أن تخرج بغير إذن الزوج إلى حج الفرض . م . و لا يجوز له أن يأذن لها فيها عدا ذلك من زيارة الأجانب و عبادتهم و الوليمة و أشباهها ، و لو أذن و خرجت كانتا حاصين .

و في الحجة : و يجوز لها الخروج بغير إذن الزوج إن غافت انهدام الدار و هلاكها و إلى تعلم علم الفرض ، و لها أن تخرج لمسألة التوضي و مسألة العلم و إعانة الأيوين . م : فان أرادت أن تخرج إلى مجلس العلم انازلة وقت لها فان كان الزوج يسأل العالم و يغيرها بذلك فليس لها أن تخرج ، و إن امتنع عن السؤال فلها أن تخرج ، و إن لم تقع لها نازلة فأرادت أن تخرج إلى مجلس العلم لتعلم بعض مسائل الصلاة و الوضوء فان كان الزوج يحفظ المسائل و يذكر عندها له أن يمتنها من الخروج ، و إن كان لا يحفظ و لا يذكر عندها فإلاولى أن يأذن لها بالخروج أحياناً ، و إن لم يأذن لها فلا شيء عليه و لا يسعها أن تخرج ما لم تقع لها نازلة .

و في فتاوى الشيخ أبي الليث : امرأة لها أب و ليس له من يقوم عليه غير البنت

الغناوى التاتارخانية ( كتاب الكاح - ما يصلح للزوجين أن يفعلوا وما لا يصلح لها ) ج - ٢

و يمنحها الزوج من تماسده جاز لها أن تضى زوجها و تطيع أباءها مسلما كانت الأب أو كامرا .

المسكوحه و المستدة إذا امتعت من الطبخ أو الخبز إن كان بها علة لا تقدر على الطبخ أو كانت من مات الأشراف - وفي الحجة . و من متعت النساء . م : لا تجبر عليه . و على الزوج أن يأخذ من يطبخ و يخبز . و في الخاتبة : عله أن يأتي طعام مهيا . م . و إن كانت ممن يقدّر على ذلك و هى من جملة من غدم صها تجبر عليه ، و ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله أنها لا تجبر أصلا ' و لكن لا يعطيه الإدام حيثذو هو الصحيح . و في الحجة روى أن النبى صلى الله عليه وسلم حرم أمور خارج البيت على على ر أبى طالب رضى الله عنه و حمل خدمه البيت على فاطمه رضى الله عنها فكأن تطحن و تخبز و تدس البيت . و ذكر في ثاوى الخاتبة : إذا أت المرأة أن تخبز إلا بأجرة هل يجوز هذا الشرط ؟ هذا على وجهين إما أن اشترط على جبره ما يأكل أهل البيت أو لأجل البيع . فاشترط الأجر : حر أهل البيت لا يجوز لأن هذا القدر واجب عليها و إن كان الرجل يبيع الخبز فاستأجرها لخبز كد جرابا من الدقيق ليبيع تجب الأجرة كما تراصيا .

م و ليس للرجل أن يستخدم امرأته أجرة . و عن محمد رحمه الله : للمرأة أن لا تخبز لزوجها و لا تطحن و لا تخدمه و لا تعمل له شيئا . و عن أبى حنيفة رحمه الله للمرأة أن لا تخبز لزوجها - و في الذخيرة : و لا تضخ له - م ، الزوج بالحيار إن شاء أعطاهما حزا و إن شاء أعطاهما دقيقا .

و إذا كان للرجل الله و واحت أهله من امرأة أخرى أو إنسان من دوى

( الآية ) إنما يتحقق معها محراب النفس من الزوج لا في هذه الأعمال ، و يعقنها تجب بإراء القديين لا بإراء الخدمة - ذكره الصدر الشهيد في شرحه على كتاب النفقات للإمام أبو بكر الخفاف ص ٣٣ مطبع الحديث .

رحم محرم من الزوج وكانت المرأة باركة معهم في منزل واحد فقالت المرأة للزوج : أنا لا أزل مع أحد من هؤلاء . صير لي منزلا على حده ، فالمسألة على وجهين : إن كان في الدار بون فأعطي لها بيتا . في الذخيرة : يطلق ويصح م لم يكن لها أن تطاله بمنزل آخر . وإن لم يكن إلا بيت واحد فلها أن تطاله بمنزل آخر ؛ و ذكر الحصاص في أدب القاضي وإن كان للرجل أمه فقالت المرأة : أنا لا أسكن مع أمك . أريد بيتا على حده . قيل ليس له ذلك . وهذا قول محمد آخر وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . في الظهيرية . كذلك لو قالت : لا أسكن مع أم ولدك .

م . إذا شئت المرأة إلى القاضي أن الزوج يصر بها و طلبت من القاضي أن يأمره حتى يسكنها بين قوم صالحين . فان علم القاضي أن الأمر كما قالت رجع عن ذلك ومنعه من التمدي عليها وإن لم يعلم فان كان حيران هذه الدار فوما صالحين أمرها بالسكن هناك و سالهم عن ذلك . فان ذكره أسه مش ما ذكرت و رجع عن ذلك ومنعه من التمدي عنها . وإن ذكر أنه لا يؤذيها تركها . وإن لم يكن في حواره من يوثق به أو كانوا يملكون إله أمره أن يسكنها بين قوم صالحين . يسألهم و بين الأمر على خرم

، في المختلط قال محمد بن معاذ رحمه الله ليس للزوج أن يسكن امرأة أن تعزل نفسها من قطعها . بالآخر لغيرها ، إلا بعد حاجه إليها . والله اعلم .

هذا تمام الفصل الثاني و العشرين من هذا الباب . و ذكر الفصل الثالث

و العشرون في العين و المحبوب و الحصى ، و الفصل الرابع و العشرون

في بيان حكم الولد عند فراق الزوجين ، و الفصل الخامس و العشرون

(١) لأنه إذا لم يكن حايلا لا يحكمها أن تنام و تطهر متى شاءت - شرح البغيات ، و قال الحصاص : فان أراد أن يسكن معها أمه أو أخته أو واحدا من قراباته فقالت المرأة : لا أسكن معهم ، لها ذلك .



في المسائل المتعلقة بنكاح المحلل وما يتصل به ونكاح الفصول في الطلاق المضاعف في كتاب الطلاق كما ذكر في الهداية<sup>(١)</sup>.

### الفصل السادس والعشرون في المتفرقات

م: وفي المتن: عن محمد رحمه الله: ليس للرجل أن يزوج أمة ابنته الصغيرة من عبد ابنه الصغير. وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله: الوصي يزوج أمة اليتم من عبد اليتم، وكذلك الأب. وإن سماعة عن محمد رحمه الله: تزوج امرأة على الف الذي له على فلان فالتكاح جائز، فإن شادت أخذت الزوج بالف، وإن شادت أخذت فلانا وتأخذ الزوج حتى يؤكلها بقبضها منه. وعنه أيضا: إذا قال لامرأة: تزوجتك على الآلف التي لي على فلان إلى سه، ورضيت بذلك فإذا أخذت زوجها بالآلف أخذته إلى سنة<sup>(٢)</sup>. إبراهيم عن محمد رحمه الله: إذا قال الرجل لغيره: تزوجتك أمتي هذه وبنتك عبدى هذا بألف درهم، فقال ذلك الغير: قلت البيع ولا أقبل النكاح، فهو باطل.

وفي الحجة: إذا ذهب الزوج بامرأته فغابت المرأة ولا يدري أين ذهبت فإنه لا يجب على الزوج أن يطلبها. شرب الدواء لأجل إسقاط الحمل قبل أن يصير صورة يجوز عند الضرورة. والكف عن هذا خير وأولى. رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استبان حلقه: إن جاءت لأربعة أشهر جاز النكاح، وإن جاءت لأربعة أشهر إلا يوما لم يجر النكاح. ولو أخذ الولي رشوة على التزويج لها أن تسترد ما أخذت. وميها: ولو أبي أخ المرأة أن يسلم أخته إلى الزوج إلا بدراهم فللزوج أن يسترد الدراهم كما قبل، ولو ترك ذلك كان أفضل إصغاء للعبة وإعطاء للصلة وإبقاء للقرابة.

ولو أن المرأة تكلمت بكلمة الكفر لتفارق زوجها قال مشايخ سمرقند: لا يطل النكاح زجرا لمن عن مثل هذا، وقال مشايخ بلخ: يطل النكاح، وفي الولوالجية: وهو الصحيح، وتجبر على تجديد النكاح ومحصر. عن الحسن المطيع: لو كان لرجل ثلاث

(١) فليراجع الهداية (٢) وفي حل: «إذا أبنت زوجها بالآلف أبنته إلى سنة».

نسوة و ألف جارية غلامه إنسان إذا سمع أنه تزوج براسة أو اشترى جارية أخرى أخشى عليه الكفر على الملامة ، لأن الله تعالى قال ( فانهم غير ملومين ) .

م : رجل جاء إلى مستدة الغير وقال : أفق عليك ما دمت في المدة على أن تزوجني نفسك متى إذا انقضت عدتك ، و رضيت به المرأة فافق عليها حتى انقضت عدتها كان له أن يرجع عليها بما افق زوجت نفسها منه أو لم تزوج . وفي فتاوى الفضلي : لأنها رشوة معنى ، والسيل في الرشوة الرد . وذكر في الفقات من المحيط عن الفضلي أنه قال : إن الزوج إذا أعطاه دراهم فله أن يرجع عليها إذا أبت أن تزوج نفسها . إلا أن يكون أعطاه على وجه الصقة . حكى عن بعض المشايخ أن الزوج إنما يرجع إذا شرط الرجوع عند الإفاق بأن قال : أفق عليك بشرط أن تزوجني نفسك متى فإن لم تفعل أرحم عليك بما أفق ، أما بدون شرط الرجوع لا يكون له حق الرجوع هو الأصح . هذا إذا أفق عليها بشرط ' تزوج ' أما إذا أفق عليها من غير هذا الشرط ، لئن عرِف أنه يفق بشرط أن تزوج نفسها منه إذا زوجت نفسها منه لا يرجع عليها بما أفق وإذا لم تزوج نفسها منه ' يرجع عليها بما أفق بشرط الزوج الرجوع عند الإفاق أو لم يشترط ، فإذا لم تزوج نفسها منه ' اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : يرجع على قياس ما ذكره الفضلي وهو الأشبه عندنا ، قال الصدر الشهيد : الصحيح أنه لا يرجع . وفي الحثانية : وقد قيل . لا يرجع في المأكل و يرجع في الملبوس وغير ذلك إذا عرف أنه يريد تزوجها لأن المعروف كالمشروط والإطعام ضيافه .

وفي جامع الخواميع : قال مولى الأمانة طلقها على أن ازوجك متى الأخرى فعلت طلقت رجعية ولا شيء إن لم يف . وفي الكبرى : إذا أعتق أم ولده على أن يتزوجها قبلت . أبت أن يتزوجها لا شيء عليها من السعاية عند أبي حنيفة .

وفي القيمة : سئل البقال عن القاضي يقول : إذا عقدت عقد البكر في دينار ،

(١) المؤمنون : ٦ والمآراج : ٣٠ (٢) أي الرجل الذي أفق (م-م) ما بين الرقيق ليس في خلع (٤) في حل من الحجة .

و إن عقدت عقد الثيب فلي نصف دينار . هل يحل له اخذ ذلك ؟ قال : إن كان لها ولي غيره يحل له ذلك ، ولم يكن لها ولي غيره لا يحل لأنه يفرض عليه قد أجر نفسه على عمل هو واجب عليه قبل ذلك .

• في الفتاوى المتأخرة : رجل زوج ثلاث أخوات له نسا وأمه من رجل في عقد جاز ، وهذا : ولد جارية كانت بين ثلاث فادعوه فثبت نسبهم وكان لكل واحد منهم بنت لا من هذه الجارية فصرن أخواته من النسب ومن لأمه أجنبيات ولدا بعضهن لحض فزوجهن وأمه من رجل . وفيها : رجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحبه فولدت كل واحدة ابنا فكل واحد من الابنين عم صاحبه . ولو تزوج كل واحد بنت الآخر فولدت كل واحدة ابنا فكل واحد منهما خال صاحبه . فإذا عرفت هذا لا يخفى عليك حكم النكاح : رجل تزوج امرأة وروج أمها أنه فولدت ابنا فان ابن الأب عم الأم . وإن الابن خال ابن الأم ، ولو تزوج الأب الأم وزوج بنتها به فان ابن الأب عم ابن الأم وإن خاله . وإن ابن الأخ من قبل الأب وابن لأخت من قبل الأم .

م . إذ قال الرجل « اعمل معي في كرمي في هذه السنة أروحك ابتقي » فعمل معه السنة كلها ثم أتى الرجل أن يزوج ابنته به هل يجب للعامل أجر مثل عمله ؟ فقد اختلف المشايخ رحمهم الله به ، بعضهم قالوا : لا يجب . وبعضهم قالوا : يجب وهو الأشبه . وكذلك اختلفوا فيها إذا عمل العامل ابتداء من غير أمر أب الابنة إياه بالعمل بشرط التزويج ولكن علم أنه إنما يعمل معه طمعا في التزويج . . . على هذا إذا قال « اعمل معي في كرمي حتى أصل في حقك كذا وكذا » ثم أتى أن يعمل .

إذا تزوج امرأتين على ألف درهم وإحداهما لا تحل له بأن كانت ذات زوج أو معتدة من الزوج أو محرمة عليه برضاع أو مصاهرة فتد أبي حنيفة الألف كلها مهر

(١) أي صورة المسألة وتفصيلها (٢) من خل .

التي تحمل له ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم الآلف على مهرى مثلها فهر التي تحمل له حصتها لها ذلك من ذلك ، الخلاصة : وعندهما لها حصتها من الآلف بعد أن يقسم الآلف على مهرى مثلها ، وفي البناء : وإن دخل بالتي لا يحل له نكاحها عليها مهر مثلها بالغاً ما بلغ عند أبي حنيفة رحمه الله . ، قالوا : لها مهر مثلها ولا يجوز به حصتها من المسمى ، فإذا وطأها في دبرها لا تستحق بهذا الوطئ شيئاً ، وفي الزاد : وقال القاضي رحمه الله : لا يصح فيها .

إبراهيم عن محمد : رجل تزوج امرأة على خمسة دراهم وصالحته من الخنة على كر يساوي خمسين درهما ثم طلقها قبل الدخول بها فهي بالخيار . إن شئت أمسكت الكر ولا شيء لها غير ذلك ، وإن شئت ردت نصفه ورجعت عليه بدرهمين ونصف درهم . وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث رحمه الله : رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل كبير لرجل بنير إذنه خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يحوز الابن النكاح بطل النكاح - وفي الحثانية : كالمرأة إذا رحت نفسها من رجل غائب وقل عن الغائب مضوى كان للمرأة أن تصح ذلك النكاح ، وموتها قبل النفاذ يكون فسخاً . وكذلك ما هنا . وفي الظهيرية : قال الشيخ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله : لا يبطل النكاح بموت الأب . هم : ولو كان مكان الصغيرة كبيرة زوجها بنير إذنها وبقي المسألة يحالها لا يبطل النكاح بموت الأب . وذكر ابن سماعة رحمه الله في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله في رجل زوج بنتاً له صغيرة من رجل غائب ثم مات الأب وبلغ الزوج النكاح فاجاز ذلك فهو جائز ، فهذا نص أن بموت الأب لا يبطل نكاح الصغيرة ، فتكون هذه الرواية مخالفة لما ذكر الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله في فتاواه .

سئل الشيخ الإمام نصير عن امرأة قالت لرجل : زوجتك نفسي على ألف درهم ، فقال الزوج : قبلت النكاح على ألفين ، قال : يجوز في قول محمد رحمه الله ، فإن قالت

(١) أله النكاح .

المرأة قبل أن يتفرقا ، قلت الآلعين ، صلى الزوج الفان . وإن تفرقا من غير قبول جار على الآلع ولا تلزمه الزيادة . في الحجة : قال رضى الله عنه : هذا على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن في الآلعين الف والعوى على هذا ، م : قال شداد رحمه الله : لا يثبت النكاح ، به قال وهو رحمه الله

، في السعة : سئل عن زوجين وقت بينهما فرقة ولكل واحد منهما ستون سنة وبينهما أولاد ، يتعد على لمرأة مهرها فتسكن في بيته ولا يضمنان في مهرش واحد ولا يلتقيان ، يلما الأزوج هل لها أن يسكنان في دار واحدة على هذا الوجه ؟ فقال : نعم ، إذا لم يكن خوف الفتنه .

و في جامع اعمد من حصص إلى امرأة ، لم تكن إليها جار لغيره أن يحطب . ولا بأس لمن أراد لحطه أن يهر . هي لا تعلم . و في شرح الطحاوى . انقطه في "عدة بالصرح مكره والتحرير لا بأس ."

و في التوارى : و سئل عدد الله من المذكر من رجل له امرأة وأراد أن يتزوج امرأة أخرى أو شري جارية فقلت : امرأة ، إن فعلت ذلك قلت هي ، هل يسهل أن يتزوج أو بشرى ؟ قال : سعه ذلك م . وسئل الشيخ صير رحمه الله عن رجل قال لأخوه روحك أنت على مهر الف درهم ، فقال الرجل : قلت النكاح ، لا أقبل المهر ، فالنكاح من . و في الطهيري . و روى عن أبي حمص الكبير أنه قال . يصح النكاح ، م . وإذا قبل النكاح وسخت عن المهر فالنكاح جائز على ما سمي من المهر .

، في ت ي الشيخ الإمام بعضي . في الوكيل بالنكاح من امرأة إذا زوجها من رجل أو الأب إذا زوج البكر الكبيرة أو الصغيرة من رجل بمهر مسمى ثم أبرأ الوكيل أو الأب الزوج عن كل اسمي . عن البعض على شرط الضمان قال : إذا لم يجر المنكوحة الهبة أو البرائة لا يلزمه الضمان .

(١) و لاحظ أن مطالب الزوج .

قال محمد رحمه الله في الزيادات . رجل تزوج بأمة الفير ثم تزوج امرأة حرة على رقة هذه الأمة باذن مولاهما أو بغير إذن مولاهما امكن بلفظه الخبر فأجاز ذلك أو أمر الزوج المولى أن يزوجه حرة على رقة هذه الأمة فضل فإن نكاح الحرة صحيح في هذه الوجوه كلها . ولا يفسد نكاح الأمة . ولو أن الزوج قال لمولاهما زوجنى حرة . ولم يقل « بهذه الأمة » صح النكاح وصارت الأمة مهرًا للحرة . ولا قيمة لمولاهما على الزوج . وفي مجموع النوازل : امرأة أرضعت صبيين أحدهما كافر والآخر مسلم فاشتبا عليها وعلى الوالدين ولا يعرف الكافر من المسلم : فيها مسلمان . ولا يران من أبيهما .

وسئل عن السكران إذا زوج ابنته بأهل من مهر مثلها ؟ قال : لا يجوز بلا حلاف بخلاف الصاحب<sup>١</sup> على قول أنى حنيفة رحمه الله .

امرأة زوجت نفسها بمهر مثل أمها والزوج لا يعلم قدر مهرها فالنكاح جائز بقدر مهر أمها . ولو طلقها الزوج قبل الدخول بها فلها صف ذلك ، وللزوج الخيار إذا علم مقدار مهرها . كما لو اشترى شيئًا بوزن هذا الحجر ذهبًا ثم علم بوزنه فلا خيار للمرأة . وفي مجموع النوازل : سئل شيخ الإسلام عن رجل يدعى على امرأة أنها متكوته وحلاله وهي تقول « كنت امرأته وقد طلقني وانقضت عدتي ونزجت بهذا الرجل الثاني » والثاني يدعى ذلك ولم يقم المدعى البينة على دعواه فوسط المتوسطون بين المدعى وبين هذه المرأة حتى اختلعت من المدعى بمال واعتدت هل تعل هذا الزوج الثاني من غير تحديد العقد ؟ قال : لا حاجة إلى الاعتداد وإلى تحديد العقد

و إذا زوج الرجل اخته ثم قال لها « هل أجزت ما صلت » فقالت « أجزت » وكان الأخ باع أملاكها فقالت الأخت « يا غيت ببيع الأملاك » وما أردته بقول « أجزت فاقول » قولها . وينصرف قولها « أجزت » إلى ترتيب الزفاف . زوج ابنه

(١) الصاحب : من الصحو ، وهو الذي ذهب سكره وأفاق منه .

الناخ امرأة فذهب الارس إلى بيت الصهر و سكن معهم و إذا مثل : أن تسكن ؟ يقول : في بيت صهرى ! هذا مه إجارة النكاح - هكذا حكى عن شمس الأئمة الأوزجندى رحمه الله .

صبي عاقل زوج امرأة و غاب و تزوجت المرأة باحر لحضر الصبي و قد بلغ و أجاز النكاح الذى أشره في حال صفره بنظر : إن كانت المرأة قد تزوجت بأخر قبل بلوغ الصبي و إجازته صح النكاح الثانى . يتضمن إقدامها على النكاح الثانى فسحا للنكاح الاول ، و إن كانت قد تزوجت بأخر بعد إجازة الصبي و بلوغه إن كان النكاح من الصبي بمهر المثل أو أكثر بمقدار ما يتعان الناس فيه لا يصح النكاح الثانى ، و إن كان نكاحها بأكثر من مهر المثل مقدار ما لا يتعان الناس فيه قال كان للصغير أب أو جد وكذلك . و هذا الجواب الذى يستقيم على قول أنى حنيفة رحمه الله ، و إن يمكن للصبي أب أو جد فنكاحها مع الثانى صحيح .

و فى فابى الشيخ أبى القاسم و فى مجموع النوارى : امرأة وهت مهرها لزوجها ثم ماتت بعد مدة و طلقت ، رثتها مهرها من زوجها . قالوا : كانت هبتها المهر فى مرض موتها فسد تصح ، و قال الزوج : لا ، بل كانت الهبة فى الصحة ، قالقول قول الزوج . و به أيضا : تزوج امرأة على ألف درهم و مهر مثلها ألف و لم يعلم الأولياء بذلك حتى ماتت المرأة ثم علموا بعد ذلك فليس لهم حق مطالبة الزوج بكالمهر .

رجل خطب امرأة إلى أسها فقال الأب : إن بقدت المهر فذلك لىذا و كذا إلى خمسة أشهر و أزوجكها ، فذهب الخاطب و اشتغل بالنقد فكان الخاطب يث إلى الأب هديا و مضى خمسة أشهر و لم يقدر الزوج على نقد المهر و لم يزوجه أبته هل له أن يسترد ما يث ؟ قال فى مجموع النوارى : ما يث على وجه المهر فله أن يسترده إن كان قائما . و إن كان هالكا فلا شيء له . و يجب أن تكون هذه المسألة على قياس مسألة الإنفاق على معتدة الغير . قيل لرجل حر : أن فلانة راغى خواهى ؟ فقال : أو مرا بهيج (١) لا تريد تلك العلاءة .

نكاح عن شاذ<sup>١</sup> ، هذا لمع من الكلام وله أن يتزوجها متى شاء .  
 ، في جامع الجوامع : يجوز النكاح بين العبدن . وكره بعض الزفاف وقال :  
 لا يكون ألقه ، وقالت عائشة رضي الله عنها : " تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في شوال وبني في شوال وأبى نساءه كان أعطف علي مني " .  
 وفي تخفيض الناصري عن محمد رحمه الله . سئل عن خدع بنت رجل أو امرأته  
 فأخرجها من منزله ؟ قال : أحبه أدا حتى يأتي بها أو أعلم أنها قد ماتت .  
 هـ . رجل قال لامرأته بمحض من الشهود . جزاك الله خيرا قد وهبت لي مهرك  
 و امرأت فتمت ، ضالت ، أرى بحشيد<sup>٢</sup> ، فقالت الشهود ، هل تشهد على هتك ، فقالت  
 ، أرى كواه ما شدد<sup>٣</sup> ، هل هي هه ؟ قال في مجموع "توادل : هذا الكلام يحتمل الهبة والرد  
 والشهود يفتون على هبة أداء الكلام ، إن كان هبة الكلام هو النفوذ عليه من عليه  
 إن كان [ هبة كلامها هبة الرد يعمل عليه أختا .  
 إذا قالت المرأة لأبيها : صت إليك الأمر في المعجل ، فذهب الأب وأحل المعجل  
 له لا صح . غير الأب ، الحد لا عليك فمض صدق الصغير ، وإلا يقبضه القاضي .  
 سئل الشيخ نجم الدين عن رجل تزوج صغيره زوجها أمها منه ثم غاب الزوج  
 ومات الأب وكبرت الصغيرة وزوجت بزوج آخر ثم حضر الزوج الأول وادعاهما  
 ولم تكن له بنة فلم يقض القاضي لها الأول وقضى للثاني فولدت من الثاني بنتا وللزوج  
 الأول ابن صغير من امرأة أخرى فأراد الزوج الأول أن يزوج هذه الابنة من ابنه  
 الصغير لا يجوز ، فأما إذا كبر الابن وأراد أن يتزوج الابنة بنفسه من غير تزويج  
 الأب يجوز ، والصحيح من الجواب أن الابن بعد ما كبر إن صدق الأب في دعواه  
 لا يجوز له أن يتزوج بالابنة ، إن لم يصدقه فله أن يتزوج .

(١) لا تصلح لي بأى نكاح (٢) سم وهبت (٣) سم أشهدوا .



زوج ابنه البالغ امرأة غير أمره ومات الابن واختلف الآب والمراة بعد ذلك فقال الآب « مات الابن قبل أن يجهز » وقالت المرأة « بل مات بعد الإجازة » فالقول قول الآب والينة بينة المرأة . إذا زوج مولته فردت النكاح فقول الزوج والولى « إنها صغيرة وردعا باطل » وقالت هى « أنا كبيرة ورسى صحيح » فان كانت مراعاة فالقول قولها . إذا ادعى رجل على امرأة أن ولها زوجها منه فى حال صغرهما وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة أن الولى زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالينة بينة المرأة . وقيل : يجب أن يكون القول قول الزوج . ولكن الأول أصح .

وفى المضمرات : تزوج امرأة ودخلها ثم ادعت بعد الدخول أنها قد ردت النكاح حين زوجها الآب وأقامت على ذلك بينة تقبل بينها . قال الصدر الشهيد . الصحيح أنه لا تقبل . ثم : ادعى على امرأة نكاحا وقال « هذه امرأتى فى يدي » وأقام الينة على ذلك ورجل آخر أقام الينة أنها امراته وهى فى بد التانى معاينه : قضى بالمرأة للتانى ؛ ولو أقام الأول بينة على أنها امراته وهى فى يده وأنه تزوجها وأقام التانى بينة أنها امراته وهى فى يده ولا يدعى أن المرأة فى يده من ؟ فالمرأة للأول . وفى فتاوى النسق : مثل شيخ الإسلام عن امرأة نعى إليها زوجها فطلعت هى وأهل البيت ما يفعل أهل المصيبة من إقامة رسم التعزية واعتدت ونزجت بزواج آخر ثم جاء آخر وأخبرها أن زوجها حى وأن رأته فى بلد كذا . كيف كان حال نكاحها مع التانى ؟ وهل يسعها أن تقيم معه ؟ قال : إن صدقت الخبر الأول لا يمكنها تصديق الخبر التانى . ولا يبطل نكاح التانى . ويسعها المقام معه . وقيل إن كان الخبر الأول عدلا وأكبر رأيا أنه صادق فيما أحبر لا يفرق بينها وبين التانى . وفى النسفة : مثل عن امرأة ليس لها زوج معروف للحال فلما أحذا قال « هى امرأتى » فسقط الحد هل عليها العدة وهل لها المهر باقرار الوصى ؟ قال : نعم .

(١) لى رجل اجنبى (٢) أى الناعى .

و في الولولية : البكر إذا جامعها زوجها فيما دون الفرج فحلت بان دخل الماء فرجها فلها دنت أو ان ولادتها تزال عذرتها إما بيضة أو بحرف درهم فانه لا يخرج الولد بدونه .

م : رجل طلق امرأته ثلاثا و انقضت عدتها و تزوجت بجدة بنير إذن سيده و دخل بها ثم أجاز السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فانها لا تحل للزوج الأول حتى يطأها بعد الإجازة . و فيه أيضا : أمة زوجت نفسها بنير إذن مولاهما على عشرة دراهم و مهر مثلها مائة درهم فوطأها الزوج فان أجاز المولى النكاح لم يكن له إلا عشرة دراهم . و إن لم يهرأخذ منه مهر مثلها . و إن أجاز المولى النكاح ثم طلقها قبل أن يدخل بها بعد الإجازة فان ذلك المولى كأنه بعد الإجازة . و إن لم يهرأخذ النكاح ولكنه أعتق الأمة و هو يعلم بالنكاح أو لا يعلم جاز النكاح و المهر المولى . و فيه أيضا : عبد تزوج امرأة على رقبته بنير إذن سيده فقال السيد : أجز النكاح و لا أجز على رقبته . فالكناح جائز و لها الأقل من مهر مثلها و من قيمة العبد يباع فيه . و فيه أيضا : رجل قال لآخره زوجي امرأة على مائة درهم . فزوجه امرأة على ألف درهم و دخل بها و مهر مثلها ألفا درهم فلها ألف درهم . و لو أن امرأة قالت لرجل زوجي على ألف درهم . فزوجها على مائة درهم و دخل بها و مهر مثلها ألفا درهم فلها ألف درهم .

و في النوازل : سئل أبو القاسم عن رجل تزوج امرأة ثم أراد أن يطلقها بنير رضاها بنير ذنب منها هل يسه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ؟ قال : يسه ذلك أن سرحها بإحسان . و هو أن يعطيها مهرها و نفقة عدتها . و في الصنرى . إذا كان في ولية و بسط ذيله لأخذ ثمر السكر و الدراهم فوقع في ذيله فهو له . بمنزلة نصيب الشبكه . و إن بسط لا للأخذ يكون لمن أخذ . إلا إذا احتال لأخذه عد ما وقع . كما لو وقع الصيد في داره فاحتال لأخذه .

و في النوازل : سئل أبو القاسم عن امرأة اعترض الولد في بطنها و لم يوجد سبيل

إلى استخراجها دون أن يحصل الولد قطعا ، قال : لا أجتري أن أجيب بقتل نفس  
ركبة ' من أجل نفس آخر ' ، قال الفقيه : هذا إذا كان الولد حيا ، أما إذا كان ميتا  
فلا بأس به .

م : ادعى على امرأة أن هذه امرأتى تزوجتها في شهر كذا ، وأقام على ذلك  
بيته وأقامت المرأة بيته أنه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر أنها حرام عليه وأنها  
ليست بأمرأته إقرارا صحيحا بهذا دفع صحيح ، حتى يحلف بالله ما أردت به الطلاق ،  
فإن نكل يدفع الخصومة عن المرأة .

### باب القسم

في الهداية : إذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل في القسم ، وفي  
السراجية : وفي المأكل والملبس يكره أن يبين أو يبين أو إحداهما بكرا والآخرى  
ثيبا ، وفي الحجية : والنوبة لهذه ليلة وهذه ليلة ، وفي الكافي : وإن شاء أقام عند  
كل واحد ثلاثة أيام لأن المستحق عليه التسوية ، فأما التقدير بفرض إليه . وهذه  
التسوية في البيوت عندها والمؤانسة لا في المجامع لأنها تبقى على النشاط ولا يقدر على  
المساواة فيه كما في الحجية .

ولا قسم بينهن في السفر ، يسافر الزوج بمن شاء منهن ، والاولى أن يضرب  
بالقرعة ليكون أقرب إلى العدل وأبعد من الميل فيسافر بمن خرجت القرعة بإسماها ،  
وإن سافر بأمرأته فلا قسم في السفر لأنه موضع الوحشة والمشقة والضرورة  
والرخصة في الأحكام ، وفي الكافي : وقال الشافعي رحمه الله : القرعة مستحقة .  
وإن سافرت مع امرأته بحجة أو غيرها فلما قدم طالبت الثانية أن يقيم عندها مثل المدة  
التي كان فيها مع الأخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحتجب عليه أيام سفره مع التي  
كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما .

( ١-١ ) في حل \* من غير نفس آخر \* .

و في الحجة . وإن رضيت إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز كما فعلت سودة - رضي الله عنها - زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وحبث نوبتها لما نشأ رضي الله عنها ، ولو رجعت عن تلك القسم وطلت النوبة فلها ذلك ولا فرق بين البكر والثيب والجديدة والقديمة ، وقال الشافعي رحمه الله : لا قسم إلا بعد ثلاث ليل في الثيب و بعد سبع ليل في حق البكر .

و القسم بين الحرائر على السواء سواء كن مسلمات أو كتابيات ، و في السراجية : وإن كانت إحداهما مسلمة والأخرى كفاية فكذلك . و في شرح المتفق : ولا قسم للاماء لأنهن مملكات . و في الحجة . والحرة التي تزوجها على الأمانة لها يومان و للامة يوم واحد .

و المريض و الصحيح في القسم سواء ، و في السنن : ولا يسقط القسم بمرضاها و النبي صلى الله عليه وسلم استأذن ساءه في مرضه في بيت عائمة رضي الله عنها فأذن له في ذلك ، و كان في بيتها حتى قبض ، ففي هذا دليل على أن الصحيح و المريض في القسم سواء ، و أن عند الإذن له أن يقيم عند إحداهن . و في الطحاوي : ولو أن واحدة بدلت المال للزوج ليحصل لها من القسم أكثر فلا يحل للزوج أن يفعل ذلك و يرد ما أخذ لأنه رشوة . ، كذلك لو بذل الزوج لواحدة مالا على أن تبذل نوبتها لصاحبها ، و لو بذلت هي المال لصاحبها لترك نوبتها لا يجوز و المال يسترد .

و في الحجة : و إذا اشغل الزوج بالصلاة و الصوم أو تسرى جارية روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقسم للمرأة يوما و ليلة من أربع . و ذكر الشيخ أبو بكر الرازي رحمه الله أن المزاومة بالقسم إنما تثبت حالة مشاركة الزوجتين ، فإن لم تكن له امرأة غيرها فلا قسم .

و في السراجية : إذا كانت له امرأة و أراد أن يتزوج أخرى و عاف أن لا يعدل بينها وسمه ذلك . و الامتناع أولى ، و يؤجر بترك إدخال القم عليها . و إذا

أقام عند إحدى امرأته شهراً ليس للثانية أن تطالب أن يقيم عندها شهراً لكن يسوى بينهما في المستقبل و يعذر بما صنع ، وفي السناق : فإن عاد بهجر بعد ما نهاء القاضي أوجه عقوبة و أمره بالعدل لأنه ارتكب ما هو حرام عليه و هو الجور ، فيعزر في ذلك و يؤمر بالعدل .

و الرجل المجهوب و المحصى و العنین في القسم بين النساء سواء . و كذلك الفلام الذي لم يحتلم إذا دخل بامرأتين له فإنه يسوى بينهما في القسم لأن وجوب التسوية لحق النساء ، و حقوق العباد يتوجه على الصياني عند تقرر السبب كما يتوجه على البالغين . و في المضمرات : و لو كانت له امرأة واحدة و طالبته بالواجب كان لها ، كان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولاً : يحمل لها يوماً و ليلة فيسكن عندها و ثلاثة أيام و لياليها يتفرغ للعبادة و أشغاله ، لأنه بقدر أن يتزوج عليها ثلاثة أخرى فيكون لها من القسم يوم و ليلة من الأربعاء . فلو لم يتزوج فقد جعل ذلك لنفسه إلا أنه رجع عن هذا و قال : ليس هذا بشئ . لأنه لو تزوج أربعاً فطالبه بالواجب نكون لكل واحدة ليلة من الأربعاء . فلو جلسا هذا حقاً لكل واحدة لا يتفرغ لأعماله . فلم يوقت في هذا وقتاً وإنما جعل لها ليلة من الأيام ' يجب ذلك ' . و إن كانت المرأة أمة على قول أبي حنيفة رحمه الله الأول يحمل لها ليلة من كل سبع ليال لأن له أن يتزوج عليها ثلاث حرائر فيكون لها ليلة من سبع ليال .

## كتاب الرضاعة

في الكافي: «الرضاع» في الشرع عبارة عن مص شخص مخصوص - أي الطفل - من ثدي مخصوص - أي ثدي الأدمية - في وقت مخصوص على حسب ما اختلف فيه . وفي الحاشية: طيل الارضاع . كثره في إثبات الحرمة سواء عندنا ، وقال الشافعي - رحمه الله - لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمة أو ثلثي الصغير بكل واحدة منهن . وفي اليتامى: القتل مفسر بما علم أنه وصل إلى الحوف .

م . فالرضاع في إيجاب الحرمة كالسب والصهر . قال أصحابنا رحمه الله . وما يتعلق به التحريم في السب يتعلق به في الرضاع إلا في مسائل ، أحدها أنه لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة من السب ويجوز في الرضاع . والمسألة الثانية لا يجوز للرجل أن يتزوج أم اخته من السب ويجوز في الرضاع . في الكافي والحاصل في بعض النسخ بالأم ، الأخخت غير بعيد إلا أن قدل فيه إتياع لنصر وفي الوقاية ويجرم من الرضاع حرمة النسب . إلا أنه اخته وأخته ، أحدها ، حدة بنته ، وأم حمه ، عنته ، أم خاله وحاله للرجل . . أحاسن المرافقة لها صاعا

وفي الخلاصة . يحرم على الرضيع أمه من الرضاع وأصولها وفروعها من النسب والرضاع جميعا . حتى أن المرضعة لو ولدت من هذا الرجل غيره قل هذا الارتضاع أو بعده . أرضعت امرأة من ابنه رضعا فأنكلكم لإخوته الرضيع ، أخوته وأولادهم أولاد إخوته . أخواته . . أخ الرجل عمه ، اخته عمه . أخ المرضعة خاله وأختها خالته . وكذا في الجد والجدة . . ثبتت حرمة المصاممة في الرضاع ، حتى أن امرأة الرضيع حرام على لرجل . وامرأة الرجل حرام على الرضيع

وفي الولولة. ولا بأس لآخ إسلام أن يتزوج حتى أرضعت أمه، وكذلك ما عا له من ولدها له. وفي الأضع. وإن أخيه من الرضاع يجوز نكاحها، يحتمل الوجهين. أحدهما أن يكون الأخ أمه رضاعاً. والثاني: أن يكون الأخ نسيباً وهو أن يشرب لبن امرأة أجنبية وصارت الأم أمه لهذا الأخ من الرضاع فلا يخفى النسب الثاني أن يتزوج هذه المرأة التي هي أم أخيه النسب من الرضاع. فالخلاص أن في الأول ينصرف الرضاع إلى الأخ. وفي الثاني إلى الأم. وكلا الوجهين يحتمل القفظ.

م: والتحريم بالرضاع كما ثبت من جاب المرأة ثبت من جاب الرجل، وهو الزوج الذي زل لبنها وحده. وبسببه الفقهاء: "لن الفحل". وفي الحاشية: وقال الشافعي رحمه الله. الحرمة لا تثبت في جاب الأب. ياب أم المرأة إذا أرضعت لبن حدث من حمل ذلك الرجل أب لرصم لا حل لذلك رجل نكاحها إن كانت ثنية. لذلك إذا كانت للرجل امرأة وحلتا معه فأرضعت ع. منه منها صغيراً فقد صاراً خيراً لأب. وإن كانت إحداهما أم لا يحل نكاح بنتها. وإن كانت أخت لا يحل لجمع بينهما لهما أختان لأب. أحد. إن كانت لرجل امرأة واحدة جعلت معه فأرضعت صبيين صاراً أحون لأب. أم

و أحوت لرجل عمت الرضيع لا يحل له ما تحتن. ويجوز له مناهضة أولاده. وإنه لزوج حدة لرصم حرم سبه. ولا يحل لهذا الرضيع أن يتزوج امرأة وطأها الزوج. وفي الحاشية: ولا منكوحته. م. ولا للزوج أن يتزوج امرأة وطأها الرضيع. وفي الحاشية: ولا منكوحته. وهذا هو تفسير "لن الفحل".

وفي النكاح. أي المحسن ريباً في مرأه ولدت من زوج فأرضعت ولدها ثم يس لبنها ثم در لها اللبن بعد ذلك فأرضعت صا فلها الصبي أن يتزوج بآنة هذا الرجل من غير هذه المرأة، قال: وليس هذا ابن الفحل. ولذلك إذا تزوج امرأة ولم

ولم تله منه قط ثم زل لها اللبن قال هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى لو أرضعت صبيًا لا يحرم على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة . ولو زنى بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صبيًا لا يجوز لهذا الزاني أن يتزوج بهذه الصبية ، ولا لابنه ولا لأبائه ولا لأبناء أولاده .

وفي الهداية . . كل صبيين اجتماعا على ثدي واحد لم يجوز لأحدهما أن يتزوج الآخرى ، وفي السفاقي : لم يرد من الاجتماع ما اجتماع من حيث الزمان ولا من حيث المسمى والسرى ، بل المراد اجتماعهما في امرأة واحدة أرضاعا على ثدي امرأة واحدة ، حتى لو اجتماعا في ضرع بهيمة واحدة لا يحرم أحدهما على الآخر .

• وفي القصة : سئل العاضى على السعدى عن صغيرتين أرضعتها امرأة واحدة فأراد أب واحدتهما أن يتزوج الصغيرة التي أرضعت مع ابنته هل تحل له ؟ فقال : تحل . في الحجة : زوج امرأة رضعه لجات أم الزوج أو حدة أو أخته فأرضعت هذه الصغيرة . حرمت على الزوج لأنها صارت أخته أو بنت أخته . وله أرضعتها خالة الزوج أو عنه لا يحرم طه . ولو أرضعتها امرأة أب الزوج أو امرأة أمه أو امرأة جده أو امرأة أخيه أو امرأة ابنه فإنه كان اللبن من ذلك الزوج حرمت عليه . وإن لم يكن اللبن من ذلك الزوج لا يحرم عليه

• لو أن امرأتين إحدهما نوى وللأخرى بنت فأرضعت التي لها البنات أنسا واحدا من المرأة الأخرى لم يجوز لذلك الابن أن يتزوج بتلك المرأة التي أرضعته . لا بواحدة من ناتها ، ويجوز لسائر البنين أن يتزوجوا تلك المرأة وناتها أبنتها شأوا . ولو لم ترصع التي لها البنات ولكن أرضعت المرأة التي لها البنون بنتا من بنت المراه الأخرى فلا يجوز لأحد من البنين أن يتزوج بتلك البنت خاصة ولهم أن يتزوجوا بسائر البنات . ولو أرضعت أم البنات واحدا من البنين وأرضعت التي لها البنون واحدة من البنات لا يجوز لذلك الابن أن يتزوج تلك المرأة ولا بأحدى بناتها ، ويجاز لإخوته



أن يتزوجوا بنات تلك المرأة إلا المات التي أرضعتها أمهم .

رجل له أم فأرضعت صفة صغيرة و لتلك الصغيرة إخوة و أخوات جاز لهذا الرجل أن يتزوج بأخوات تلك الجارية ، و إنما تحرم عليه تلك الجارية ببنيها .

و في الحاتبة : لا بأس للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده (دأحت ولده) من الرضاع ، لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذا لم يكن ولد موطوءة . فان الجارية إذا كانت بين رجلين لجماعت يولد فادعياء و لكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من الموليين أن يتزوج ابنة شريكه و إن كانت أخت ولده من النسب .

و في الفتاوى الخلاصة : امرأة أرضعت صيتين هما أختان ، فان كان أومها و حد فيها أختان لا . أم من الرضاعة . و إن كان مختلفا هما أختان لأم ، فان كان تحت رجل امرأتان لكل و حده منهما ابن فأرضعت كل واحد منهما صفة هما أختان لأب من الرضاعة . و كذا بنت لأخت . في الهداية . يجوز للرجل أن يتزوج بأخت أخته من الرضاع لأنه يجوز أن يتزوج بأخت أخته من النسب . ذلك مثل لأخ . الأب إذا كان له أخت من أمه جاز لأخيه . أمه أن يزوجها .

م . و الرضاع الموجب للتحرير م ٥٦ في حالة الصغر دون الكبر . مسدده الرضاع ثلاثة أوقات أ . و الأوسط و الأصغر . فالأدنى حول . نصف . و الأوسط حولان . و الأصغر حولان و حد . حتى لو غصص عن الحولين لا ينفون شططا . و لو رد على الحولين لا . كذا في سديا . الأوسط حولان ، فهو كال الولد يستمر عنها . و الحولين فقصم في حول و نصف حول حل و لا تأثم ، و يجمع . لو لم يستمر عنها حلين فلها أن ترضع بعد ذلك و لا تأثم حد عامه . مدة حلالها خلف من أوب ، و إنما الكلام في ثبوت الحرمة بالرضاع و في استحقاق الآخر ، فأما الكلام في ثبوت الحرمة فقد قال أبو حنيفة رحمه الله : يثبت حكم الرضاع في الصغير إلى ثلاثين شهرا . فطم أو لم يقطع . و في الحاتبة : حتى لو ارتضع بعد حولين و نصف لا تثبت الحرمة ، م . و قال أبو يوسف

و محمد إلى ستين - و في الهداية - و هو قول الشافعي ، و قال زهر ثلاثة أحوال . و في الحجة : و عند بعض العلماء أنه ممان سين ، و عند بعض العلماء جميع العمر مدة الرضاع . و في النبايع : قال الحسن رحمه الله مدة الرضاع أربع سنين ، قال بعضهم عشر سنين ، و قال بعضهم : خمس عشرة سنة . . . قال بعضهم : عشرون سنة . . . قال بعضهم : أربعين سنة . و في الكافي : و لا يباح الرضاع بعد المدة .

م : و أما الكلام في استحقاق الآخر قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني و هو على هذا الخلاف حتى أن يصلقة تستحق أجره إرضاع الولد على الأب إلى تمام حولين و نصف عدل مبعوثه رحمه الله . . . عند أبي يوسف و محمد رحمهما الله إلى تمام حولين . و لا تستحق فيما رآه الحويزي . . . كثير من المشايخ رحمهم الله قالوا : إن مدة الرضاع في حق استحقاق الآخر على الأب مقدرة بحولين عند الكل حتى لا تستحق المطلقة أجره الرضاع بعد التحلين بالإجماع و تستحق في التحولين بالإجماع

م : و لو ظلم الرضاع في مدة الرضاع ثم سق بعد ذلك في المدة فهو رضاع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الإرضاع في المدة هو الظاهر من المذهب ، و في النبايع : . . . عليه الفتوى . م . . . روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : هذا إذا لم يعود العبي الطعام حتى لا يكتفى به بعد الفطام . فأما إذا صار بحسب يستحق بالطعام لا تثبت الحرمة بعد ذلك . و في القالي : إذا ظلم في التحولين و استعنى بالطعام فأرضع بعد ذلك من أبي حنيفة و أبي يوسف و إمامان . . . في النبايع . . . إذا ارتضع بعد الفطام في التحولين . يمكن رضاعا عند أبي يوسف و عند محمد رضاع محرم .

م : و السك إذا نزل لها ابن تعلق به من الحرمة ما تعلق بغيره ، و كذا حكم الحثي ذكر في الخلاصة : . . . فأنقذه لو تزوجت بزواج ، جازئاً قال أن يدخل بها له أن يزوجه بهذه الصيغة - و في الحاشية : و إذا طلقها بعد الدخول لا يكون له أن يزوجه .

م : لبن الحبة والميتة سواء في التحريم، وفي الحائية أيضا: وقال الشافعي رحمه الله: لا يثبت الرضاع بلبن يحلب بعد الموت كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطئ الميتة. وفي الحبة: ولو أخذ لبن امرأة مريضة ثم ماتت المرأة فأوجر<sup>(١)</sup> به الصبي فإنه يصير ابنها وثبت به جميع أحكام الرضاع - هذا هو المختار - وفي الكبرى: أدخلت المرأة حلبة ثديها في فم رضيع ولا يدرى أدخل اللبن في فمه أم لا فإنه لا يحرم النكاح. وفي المنافع: امرأة لها ولد ولكن لم ترضع ولدها وقد أرضعت ولد امرأة فلا يجوز لهذا الولد المرضع أن يتزوج بواحد من أولاد هذه المرضعة وإن لم يجتمعا على مدى واحدة. وفي الهداية: وإذا نزل للرجل لبن فارضع صيا لم يتعلق به التحريم.

م : وثبتت حرمة الرضاع بالسقوط والوجور. وبالإفطار في الأذن لا تثبت الحرمة، وكذلك الإفطار في الإحليل. وكذلك الحقنة في ظاهر الرواية. وفي الخلاصة: وكذا الآلة والحاققة وإن وصل إلى الدماغ والجوف، وفي الخلاصة الحائية: وعن أبي حنيفة أن في الاحتقان تثبت الحرمة كما تثبت في السقوط والوجور، وفي الحائية: وعن محمد رحمه الله أنه يحصل بالاحتقان.

م : وإذا صرع لبن امرأة في طعام فأكله صبي فإن كانت النار قد دغمته وضجت الطعام حتى تغير لا تثبت الحرمة - وفي الهداية: في قولهم جميعا - م : سواء كان اللبن غالبا أو مغلوبا. وفي الخلاصة: ولو دغمته، وغيرته أو جعل جنباً أو أظفأ<sup>(٢)</sup> أو دحا أو مصلا لا تثبت اتفاقاً لأنه صار طعاماً آخر. م : وإن كان النار لم يسه فإن كان الطعام هو الغالب لا تثبت الحرمة. وإن كان الغالب هو اللبن فعلى قول أبي يوسف ومحمد تثبت الحرمة اعتباراً للغالب. على قول أبي حنيفة رحمه الله لا تثبت، وشرط القدرى عن قول أبي حنيفة أن يكون الطعام مستقيماً، معناه أن

(١) الوجور: الدواء الذي يصب في العم (٢) اظ - لبن حمض يحمض حتى يستحجر و يطبخ (٣) الكميح: الفليظ.

يكون بمنزلة الثريد ، و في الكافي : و قالوا : لو كان الطعام قليلا و بقي اللبن مشروبا ثبت به حرمة الرضاع . م : و قيل : إنما لا تثبت الحرمة على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة ، فأما إذا كان يتقاطر تثبت به الحرمة . و قيل : لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة على كل حال - و في الخانية : و هو الأصح ، م : و ذكر شيخ الإسلام أن على قول أبي حنيفة إنما لا تثبت الحرمة إذا أكل لقمة لقمة ، أما إذا أحسا حسا تثبت الحرمة .

و في كتاب الرضاع للحصاف : إذا تردت له خبزا في لبنها حتى تشف النخبر ذلك أو لثت به سويقا أو شيئا ثم أطعمته إياه إن كان طعم اللبن يوجد فهو رضاع - و هذا قول أبي يوسف و محمد رحمهما الله .

و لو خلط لبن المرأة بالماء أو بالدواء أو بلبن البهيمة - و في الخلاصة الخانية : أبو البليد أو بالدمن - م : فالعبرة للغالب ، و في المنتقى فسر القلة في رواية ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال : إذا جعل في لبن المرأة دواء فغير اللبن و لم يغير الطعم أو على العكس فأوحر به صيا حرم ، و إن غير اللون و الطعم فلم يوجد طعم اللبن و ذهب لونه لم يحرم ، و فسر القلة في رواية ابن الوليد عن محمد رحمه الله قال : إذا لم يغيره الدواء من أن يكون لبنا تثبت به الحرمة . و في الخانية . و قيل على قول أبي حنيفة : إذا حمل اللبن في دواء أ. خلط بماء لا تثبت الحرمة على كل حال . و في الكافي : و قال الشافعي رحمه الله : إذا جعل في حب من الماء قدر ما يحصل به خمس رضعات من اللبن فشربه صبي يثبت به الرضاع . م : و إذا خلط بلبن امرأة أخرى فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله . الخانية : و هو رواية عن أبي حنيفة - يعنى الرضاع من أكثرهما . م : و عند محمد تثبت الحرمة معها ، و في الخانية : و إن استورا يكون منها .

و إذا طلق الرجل امرأته و لها ابن فتزوجت بزواج آخر بعد ما انقضت عدتها

و وطأها الثاني أجمعوا أنها إذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني ويقطع من الأول .  
 و أجمعوا على أنها إذا لم تحبل من الثاني فاللبن من الأول ، فأما إذا حبلت من الثاني  
 ولكن لم تلده قال أبو حنيفة رحمه الله . اللبن يكون من الأول حتى تلد من الثاني ، وقال  
 أبو يوسف : إن علم أن اللبن من الثاني بإماره أو علامة فهو من الثاني ، وإن علم أنه  
 من الأول فهو من الأول . . إن لم يعلم أنه من الأول أو من الثاني فهو من الأول .  
 وذكر في اختلافهم ، يعقوب بن عبيد قول أبي يوسف اللبن من الثاني على كل  
 حال ، وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف أن اللبن من الأول - كما هو قول  
 أبي حنيفة رحمه الله ، وقال محمد رحمه الله : اللبن مهمل - وفي الخيانة . حتى تضم الحمل

م . ولا فرق بين تحريم الرضاع طارئ . المتقدم - بانه إذا تزوج - صبه  
 فأرضعتها أمه - وفي الحنابلة . وأخته أو بنته - حرمت عليه ، وكذلك إذا تزوج صبيته  
 فأرضعتها امرأة معها ، وحده بعد الحر حرمت عليه وبحب لها نصف الصداق ورجع  
 الزوج على المرضعة بذلك إذا تعددت العدد - م . وصيره . المقصد مع العلم بالحكم .  
 وفي الخاتبة . التعمد أن ترضعها من غير حاجة لها إلى الارتضاع فإن كانت شائعة .  
 م : وإن احتضنت أو أدت الحبر فإن غافرت على الرضيع أهلاك من الخويع لا رجح  
 عليها . تصدق المرضعة أنها لم تتعمد الفساد إذا لم يظهر حلاله . وعن محمد أنه رجح  
 عليها بكل حال .

وفي المنتقى . إذا جاءت امرأتان لرجل اجنبي لهما من ذلك الرجل الاجنبي لبن  
 وأرضعت كل واحدة إحدى الصييتين معا وتعمدها الفساد لا ضمان على واحدة منهما .  
 وهو بمنزلة مريض قال لامرأتين له : إن دخلتا هذه الدار فأتيا طالقان ، فدخلتا  
 لا تحرمان الميراث . أ . قال : أتيا طالقان بن شئها ، فشاءتا معا . وفي الولوالجية : وهذا  
 الجواب ليس بصحيح . فإن كل واحدة منهما تصدق سكاح التي أرضعتها بصفتها خاصة  
 لأنها تصير بارضاعها ابنة الزوج لحبكت لا يصح هذا الجواب ، وهذا جواب مسألة

أخرى وهو أنه : لو تزوج امرأتين لمجتمعت امرأتان ولهما من رجل واحد لبن والمسألة بحالها ، لأن في هذه المسألة الفساد بعة الاختية ، والاختية إنما تثبت من صنهما فلم تكن كل واحدة منها مقسدة بصنهما كما في مسألة حرمان الميراث .

وفي الفتاوى الخلاصة : امرأة أرضعت صبية فكبرت لجامعها زوج المرضعة تحرم عليه امرأته سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن . وفي الحجة : إذا تزوج صبية وطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فأرضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على زوجها . م : وفي المتنق : رجل تحت كبيرة ورضيعة جاء رجل وأخذ بشيء من لبن الكبيرة وأوجر الصغيرة باتنا ، وللصغيرة نصف المهر ، وكذا الكبيرة إن لم يكن الزوج دخل بها ، ويرجع الزوج بذلك على ذلك الرجل إن تعدد الفساد . وفي العمود : لو كان تحت كبيرة مجنونة أو متوعدة وصغيرة أرضعت الكبيرة الصغيرة حتى باتنا لا رجوع للزوج على الكبيرة . وفي الحجة : وللصغيرة نصف المهر لأنه قبل الدخول . وللجنونة نصف الصداق إن كان قبل الدخول . وفي الحجة : وإن دخل بها فلها كل المهر . وكذا لو أخذت الصبية ثدي الكبيرة وهي نائمة وارتضعت بمزلة المجنونة . م : إذا كانت تحت رجل صغيرتان جامتا إلى امرأة نائمة وشربتا منها لبنها باتنا ، ولكل واحدة نصف الصداق . ولا يرجع الزوج على النائمة .

وفي الأصل : إذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عمتها و فرق بينه وبين العمة لا تحرم الصغيرة ، فإن جاءت أم العمة وأرضعت الصغيرة لا يصد نكاح الصغيرة وإن تثبت الاختية بينها وبين العمة ، لأن نكاح العمة وقع باطلا فلم يتحقق الجمع المحرم . وفي الظهيرية : صغيرة وصغير بينهما شبه الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا : لا بأس بالنكاح بينهما . وهذا إذا لم يتغير بذلك إنسان ، فإن أخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله ، ولا يجوز النكاح بينهما وإن كان الخبر بعد النكاح . وفي النخاية : وهما كبيران . فالأحوط أن يبارتھا .



حرم عليه جميعا لأنها صارتا ابتقيهما من الرضاعة ولا يحل له واحدة منهما أبدا، وفي الينايع:  
وإن أرضعتها ما حرم عليه كلهم، وحكم وجوب المهر والرجوع عليها على ما ذكرنا.  
م: ولو تزوج كبيرة وثلاث صبايا فأرضعتن واحدة بعد أخرى - وفي الحفانية:  
أو أرضعت واحدة ثم ثنتين - م: حرم عليه دخل بالكبيرة أو لم يدخل - وفي الحفانية  
أيضا: وإن أرضعت ثنتين معا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان، ولا تحرم الثالثة  
لأنها صارت ابنة امرأته بعد ما بات امرأته قبل الدخول.

و لو تزوج كبيرتين وصغيرتين: لم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عمدت الكبيرتان  
إلى إحدى الصغيرتين وهي «زيب»، فأرضعتها إحداها بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغيرة  
الثانية وهي «عمرة»، إحداها بعد الأخرى بابت الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي  
زيب، والصغيرة الثانية وهي عمرة امرأته لأن إحدى الكبيرتين حين أرضعت زيب  
بانتا لأنها صارتا ابنة وأما، حين أرضعت الكبيرة الأخرى زيب صارت أم امرأته  
فحرمت، فإذا أرضعت عمرة صارت عمرة ربيته ولم يدخل مأمها فلا يحرم. ولو أن إحدى  
الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرتين  
واحدة بعد أخرى فإن كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتى بدأت بها الكبيرة الأولى بابت  
الكبيرتان والصغيرة الأولى - هي زيب، والصغيرة الأخرى - هي عمرة - امرأته.  
و لو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الأخرى حرم عليه جملة.

و لو كانت تحت صغيرة - كبيرة - فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة بانتا، وكذلك  
لو أرضعتها أخت الكبيرة.. لو أرضعتها عمه الكبير أو حائلها لم تبين واحدة منها.  
وإذا كانت تحت الرجل كبيرة وصغيرة صلت الكبيرة ثم إن أخت الكبيرة أرضعت  
الصغيرة والكبيرة في العدة باقت الصغيرة.

وفي الخلاصة: و لو تزوج امرأة فهاك امرأة «أرضعتك»، فهو على أربعة  
أرحه: إن صدقها فسد النكاح ولا مهر لها إن لم يدخل بها، وإن كذباها فالنكاح جائز



بحاله لكن إذا كانت عدلة فالتزوه أن يفارقها - وفي السراجة : ويدفع نصف صداها إن كان قبل الدخول ، ويستحب لها أن لا تأخذ ، ولو كان بعد الدخول يعطى تمام مهرها والاولى أن لا تأخذ إلا بقدر مهر مثلها حيثئذ . وإن كان صدقتها الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بحاله ، وإن صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله - وفي الهداية : ولها أن تحلف الزوج أنها ليست أخته من الرضاع فان نكل فرق بينهما .

م : ولو زوج رجل ابنه الصغير امرأة لها لبن فارتدت وبات من الصبي ثم أسلمت فتزوجها رجل لم يلبث منه فأرضعت بلبنها ذلك الصبي الذي كان زوجها حرمت على زوجها الثاني . لأن الصبي صار ابناً لزوجها وهذه امرأة الابن لم تحرم عليه . ولو زوج رجل أم ولده مملوكا له وهو صغير فأرضعته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاهما . ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فأرضعت هذه الصغيرة تلك الصغيرة بلبنه أو بلبن غيره حرمت عليه .

وفي الولوالجية : رجل له أم ولد فزوجها من صبي ثم أعنتها فغيرت فاختارت نفسها ثم تزوجت بآخر فولدت لمحات إلى صبي فأرضعته بامت من زوجها ، لأنها صارت امرأة ابنه من الرضاع .

وفى : امرأة مرضعة ظهر حملها وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لأب هذا الصغير سعة حتى يستأجر الظئر : يباح لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو .

م : نوع منه

ولا تقبل في الرضاع إلا شهادة رجلين أو شهادة رجل وامرأتين عدول ، وفي الثانية : وقال الشافعي رحمه الله : لو شهدت أربع نسوة يفرق بينهما ، وفيها : إذا أراد الرجل أن ينكح امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح أنها أرضعتها كان في سعة من

(١) أي عند الضرورة للغة يجوز الإسقاط .

تكذيبها ، كما لو شهدت بعد النكاح ، ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج .

م : صية أَرْضعتها بعض أهل القرية ولا يدري من أَرْضعتها من النساء تزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم ، لأنه لم يظهر المانع وفي فتاوى الشيخ أنى اللبث رحمه الله : رجل تزوج امرأة رضية ومضى على ذلك زمان فقالت أم الزوج أو أخته « إنى قد أَرْضعتها ، إن قالت « قد أَرْضعتها ، لا يعمل للزوج أن يتزوج بأختها ما لم يطلق الرضعة . وإن قالت « أَرْضعتها بعد النكاح ، جاز له أن يتزوج بأختها قبل أن يطلقها

إذا قال الرجل هذه المرأة أبى من الرضاعة أو قال « ابنتى أو : أختى » ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك وقال « أوهمت ، أو : أخطأت : أو : نسيت » ، صدقته المرأة فيها مصداقاً على ذلك ، وله أن يتزوجها بعد ذلك ، وهذا استحسان . وإن ثبت على قوله الأول وقال « هو حق كما قلت » ثم تزوجها فرق بينهما قياساً واستحساناً . وإذا أقرت المرأة أن « هذا أبى من الرضاعة ، أو : أختى ، أو : ابن أختى » وانكر الرجل ثم أ كذبت المرأة نفسها وقالت « أخطأت » ، فتروحها بالنكاح جائز . وكذلك لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها . وفي السراجية : إذا قالت « هذا أبى من الرضاع » وثبتت على إقرارها ثم تزوجت به جاز .

م . ولو قالت المرأة بعد النكاح « قد كنت أقررت قبل النكاح أنك أختى وقد قلت إن ما أقررت به حق حين أقررت وقد وقع النكاح فاسداً » فإله لا يفرق بينهما ، ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما . وإذا أقر الرجل أن هذه أخته من الرضاعة وثبت على ذلك وأشهد عليه شهوداً ثم تزوجها ولم تعلم المرأة بذلك ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما . ولو أقر بذلك جميعاً ثم أ كذبا أضهها وقال « أخطأنا » ثم تزوجها كان النكاح جائزاً ، وكذلك هذا في النسب ليس يلزم من ذلك إلا ما نبهنا

عليه . ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح ، هي أختى من الرضاة ، أو ما أشبهه ثم قال ، أوهمت ليس الأمر كما قلت ، لا يفرق بينها استحسانا ، و لو ثبت على هذا النطق وقال ، هو حق كما قلت ، فرق بينها ، ولو جحد بعد ذلك لا ينفعه جحوده - والحاصل ان مثل هذا الإقرار إنما يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه ، فإذا قال ، أوهمت ، فقد انعدم ما هو شرط فلا يوجب الفرقة ، فإذا قال بعد الإقرار ، هو حق كما قلت ، فقد وجد الشرط و ثبت الحكم فلا ينفعه الجحود بعد ذلك . و لو قال ، هذه أختى ، أو : هذه بتى ، و ليس لها نسب معروف ثم قال ، أوهمت ، يصدق . و هذا بخلاف ما لو قال لعبد ، هذا ابنى ، أو قال لأمته ، هذه بتى ، ثم قال ، أوهمت ، حيث لا يصدق و يحكم بعتق العبد و الأمة ' .

ولو قال ، هي بتى ، و ليس لها نسب معروف و مثلها يولد مثله و ثبت على ذلك يفرق بينها ، فبعد ذلك إن صدقته المرأة أنها ابنته ثبت النسب و إلا فلا ، و إن كان مثلها لا يولد مثله لا يثبت النسب منه و لا يفرق بينهما - و الله أعلم بالصواب .



(١) زيد هنا فى خل : و لو قال ، هذه ابنتى من النسب ، لأمراته و ثبت عليه و لها نسب معروف لم أنفك بينها .

## كتاب الطلاق

هذا الكتاب يشتمل على ثلاثين فصلا

في الكنز : هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح .  
وفي السنن : أما ركن الطلاق فهو هذه اللفظة الصادرة من الزوج . و أما سببه  
هو الحاجة المحوجة إلى الطلاق من المشاجرة و عدم الموافقة و رغبة استبدال غيرها التي  
لا يجامعها : إما شرعا كأختها وأربع سواها ، و إما طمعا كرامة الضرائر .  
و أما شرطه فمن الزوج لونه عاقلا بالغا ، و من المرأة كونها في نكاحه أو عدته  
التي تصلح محلا للطلاق .  
و أما حكمه فزوال الملك عن المحل مع انتقاض العدد في البائن ، و زوال الملك  
عد انتضاء العدة في الرجعي ، و زوال حل العقد آتى ثم ثلاثا .

## الفصل الأول في بيان أنواع الطلاق

الطلاق نوعان: سنى و بدعى، والسنى نوعان: سنى من حيث العدد و سنى من حيث الوقت؛ والسنى من حيث العدد نوعان: حسن و أحسن، أما الأحسن أن يطلقها واحدة في وقت السنة و يتركها حتى تنقضى المدة. و فى الكافى: و روى عن إبراهيم أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون أن لا يزداد فى الطلاق على واحدة حتى تنقضى المدة. و هذا أفضل عندهم من أن يطلق الرجل امرأته ثلاثاً عند كل طهر تطليقة و فى البنايع: و كل شيء كان سنة فى حق المدخول بها من حيث العدد هو سنة فى حق غير المدخول بها، غير أن السنة فى حق غير المدخول بها تنتهى بتطليقة واحدة، و فى حق المدخول بها لا تنتهى إلا بثلاث تطليقات فى ثلاثة أطهار لم يجامعها فيه إن كانت حرة، و تطليقتان فى طهرين إن كانت أمة. م: و أما الحسن أن يطلقها ثلاثة فى ثلاثة أطهار، و فى التجريد: و قال مالك رحمه الله: طلاق السنة أن يطلقها واحدة و يتركها حتى تنقضى المدة، و قال الشافعى: الجمع بين الثلاث مباح.

م: و أما السنى من حيث الوقت أن يطلقها طاهرة من غير جماع أو حاملًا قد استبان حملها، ثم ظاهر ما ذكره محمد رحمه الله فى الأصل فى هذه المسألة يدل على أن يطلقها متى طهرت من الحيض فإنه قال: يطلقها إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها، و اختار بعض مشايخنا رحمهم الله تأخير الإيقاع إلى آخر الطهر ليكون أبعد عن تطويل مدة المدة، و هو رواية أبى يوسف رحمه الله عن أبى حنيفة رحمه الله. ثم الطهر الذى لم يجامعها فيه إنما يكون وقتاً للطلاق السنى إذا لم يجامعها فيه و لم يطلقها فى الحيضة التى سبقت هذا الطهر، فإن الجماع فى حالة الحيض و الطلاق فى حالة الحيض يخرجان الطهر الذى عقبه من أن يكون محلاً للطلاق السنى. هذا إذا لم يراجعها حتى يطلقها فى حالة الحيض، فأما إذا راجعها فقد ذكر فى الأصل أنها إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء، و هذا إشارة إلى أن بالمراجعة لا يسود الطهر الذى عقبه الحيض محلاً

للطلاق السنى ، و ذكر الطحاوى : أن يطلقها في الطهر الذى على الحيض ، هذا إشارة إلى أن يعود محلا للطلاق السنى - قال أبو الحسن رحمه الله : ما ذكر الطحاوى قول أبي حنيفة رحمه الله ، و ما ذكر في الأصل قولها . و في شرح الطحاوى : و هذا إذا رجع بالقول أو بدواعى الجماع ، أما إذا رجع بالجماع لا يطلقها في ذلك الطهر بالإجماع . م : و لو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذى على هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنيا بالاتفاق .

و هذا كله إذا كانت المرأة مدخولا بها و هى على حيض ، فإن كانت على لا حيض عن صغر أو كبر طلقها متى شاء واحدة و إن كان عقب الجماع ، و كذلك الحامل ، و قال زفر رحمه الله : يفصل بين الطلاق و الجماع في حق الأمه و الصغيرة بشهر ، و الصحيح مذهب علاننا الثلاثة رحمهم الله ، قال شمس الأئمة الحلوانى . و كان شيخنا يقول : هذا إذا كانت صغيرة لا يرجى منها الحيض و الحمل ، فأما إذا كانت صغيرة يرجى منها الحيض و الحمل فالأفضل أن يفصل بين جماعها و طلاقها بشهر . و في التجريد : الحرة و الأمة و المسلمة و الكتانية في وقت طلاق السنة سواء .

و في جامع الجوامع : ألقاظ نعمل على السنة ، بلاية قوله . أنت طالق السنة ، أو : بالسنة ، أو : مع السنة ، أو : على السنة ، أو : للمدة ، أو طلاق عدة . أو : أحسن طلاق ، أو : أجله ، أو : طلاق الحق ، أو : القرآن ، أو : الكتاب ، أو : العدل ، أو : الدين ، أو : الإسلام . و في السراجة : أو : أعدل الطلاق - ج : و منها ما يقع إن نوى ، و إلا في الحال كقوله . أنت طالق في كتاب الله ، أو : به ، أو : معه ؛ و منها ما يقع قضاء و دينا إن أراد السنة كقوله . على الكتاب ، أو : على قول القضاة ، أو : على قول الفقهاء . . و في الحجة : و قال أبو يوسف : إذا قال « أنت طالق طلاق السنة ، أو : طلاق المدة ، أو ، طلاق العدل ، أو : الدين ، أو : الإسلام ، أو : أحسن الطلاق ،

(١) في غل « العلماء » .

١ : أجمله ، أو : أنت طالق عدلة ، أو : سنية ، هذه الالفاظ للسنة . وفي شرح الطحاوى : ولو قال : أنت طالق تطليقة بيعة ، أو : جملة . أو : عدلة . أو : حسنة ، فإن في ظاهر الرواية بقاء للحال سواء كان الحال حالة الحيض أو حالة الطهر ولا يكون للسنة . وروى عن أبي يوسف أنه يكون للسنة بقاء لوقت السنة . وفي الحجة . وقال محمد بن الحسن : إذا قال : أنت طالق سنية . أو : عادلة . أو : جملة ، أو : حسنة ، ومع الحار . ورد في لزيم . عدلة أو عدلة . في جامع الحوامع . أنت طالق للسنة ، و : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومع في الحال . إن جامعها

٢ : أما الدعي هو عان : دعى بغير عود إلى العدد ، و دعى بمعنى يعود إلى الوقت : فالذى يعود إلى العدد أن يطلقها ثلاثا في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقة . وفي الحزاة : أو يطلقها أكثر من ثلاث - ٣ : أو يجمع بين التطبيقين في طهر واحد بكلمة أو بكلمتين معترقين ، وفي الفتاوى الخلاصة . سواء كانت المرأة مدحولة [ أو غير مدحولة ] أو بحسب الحيض . لا يحبس ، وفي الهداية . فإذا فعل ذلك وقع الطلاق و كان عاصيا . ٣ : وأما الذى يعود إلى الوقت : أن يطلق المدخول بها وهي من ذات الأقراء في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه . وفي الهداية . وإذا صلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق ويسحب أن راجعها ، والأصح أنه راجع . وفي شرح الطحاوى : والطلاق في حالة الحيض ضرره للدخول بها . ويؤمر بأن راجعها ولا يجبر عليه . ٤ : أو يطلق غير المدخول بها في حالة الحيض لم يكن مدخولا . وفي التجريد . عدله . ويكره . وفي الدرر . المرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق تنزلة المدخول بها لأن حلوله أقمت مقام الدخول في حق بعض الأحكام . وكذا في حق هذا الحكم حساطا .

٥ : والطلاق نكاح ليس سني في ظاهر الرواية ، وفي زيادات الزيادات أنه سني . الخلع س . كان في حالة الحيض أو غير حالة الحيض ، وفي المنتقى : د ر مسألة الخلع .

هذه الصورة : ولا بأس بأن يظلمها في حالة الحيض إذا رأى منها ما يكره . وفيه أيضا : إذا أدركت واختارت نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرق بينهما في حالة الحيض . وفيه أيضا : ولا بأس بأن يغير امرأته في حالة الحيض ، فلا بأس لها أن تختار نفسها وهي حائض . وفي شرح الطحاوى : « الأمة » إذا اعتقت بأن تختار نفسها وهي حائض . وكذلك إذا مضى أجل العنين وهي حائض .

م : . إذا قال لامرأته المدحولة وهي من ذوات الأقراء : أنت طالق للسنه ، فتمت تطليقة للحال إن كانت طاهرة من غير جماع . وإن كانت حائضا أو كانت في طهر جامعها فيه لم يقع للحال شيء حتى يأتي وقت السنه . في الخلاصة : ولو نوى الثلاث جملة لا يصح ، تقع متفرقة . وفي السخاوي : « أما في رواية المبسوط فإنه يصح نية الثلاث فيه أيضا كما لو نص على ثلاث . وفي الكافي : « ولو حاضت وطهرت فادعى الزوج جامعها ، طلاقها في الحيض لا يقل قوله في منع ، فروع الطلاق السني ولكن يقع بطلاق باقراؤه بالطلاق في الحيض ، فإنه إن أقر بالطلاق أو بالجماع وهي حائض صدق . وفي التحرير : « ولو قال : أنت طالق للسنه ، ونوى ثلاثا في ثلاثة أطهار صححت نية ، ولو أراد ثنتين لم يسن ثنتين ، ولو أراد بقوله « طالق » واحده ، بقوله « للسنه » أخرى لم يقع إلا واحدة .

م : « ولو قال لها : أنت طالق ثلاثا للسنه ، فهو عن وجوه : إن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على ما نوى . ، كذلك إذا لم ينه شيئا فهي طالق في الحال واحدة ثم يقع عليها عند كل طهر تطليقة . » إن نوى أن يقع الثلاث جملة للحال صححت نية . وفي الخلاصة النجاشية : سواء كانت في الحيض أو في الطهر . وفي الجامع الصغير المتأني : سواء كانت صغيرة أو آتنة ، خ : « وقال رحمه الله : لا يصح نية الجمع . م . « ولو نوى أن يقع عند راس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى . ولو كانت آتنة ( ) أي وكذلك .



أر صغيرة مدخولة فقال لها ، أنت طالق ثلاثا للسنة ، وقمت في الحال واحدة وطأها في الحال  
أر لم يطأها ، ويقع بعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى .

وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله : إذا قال لامرأته ، أنت طالق كل شهر  
للسنة ، فإن كانت قد آيست من الحيض تعتد بالشهور فهي طالق ثلاثا عند كل شهر واحدة ،  
وفي الهداية : ثم إن كان الطلاق في أول الشهر تمتد الشهور بالأهلة وإن كان في وسطه  
فبالأيام في حق التفريق وفي حق العدة كذلك ، وعندهما يكمل الأول بالآخر والمتوسط  
بالأهلة ، م : وإن كانت تعتد بالحيض فهي طالق واحدة ، إلا أن ينوى ثلاثا فيكون  
ثلاثا بمنزلة قوله ، كل يوم .

وفي الأصل : إذا طلق امرأته في ظهر لم يجلسه فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الظهر  
بالقول فله أن يطلقها ثانيا في ذلك الظهر ، كان سبعا عد أبي حنيفة رحمه الله - وفي التجريد  
وزفر رحمه الله - م . وعند أبي يوسف لا يكون سبعا ، وعن محمد رحمه الله روايتان .  
وفي شرح الطحاوي : وقال محمد مضطرب ذكر الطحاوي قوله مع أبي حنيفة وهذا  
الفقيه أبو الليث قوله مع أبي يوسف رحمه الله ، م . وعلى هذا الاختلاف إذا راجعها  
بالقبلة والملاسة . في شرح الطحاوي . عن شهوة أو بالنظر إلى فرجها بشهوة .

م : وذكر في المنتقى مسألة النكاح على الخلاف أيضا ، وصورة ما ذكرتم :  
إذا قال لامرأته ، أنت طالق ثلاثا للسنة ، وقمت واحدة ساعة ما تكلمه ،  
فإن تزوجها وقمت أخرى ساعة تزوجها في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف  
رحمه الله : لا تقع حتى يمضي شهر كامل من الطلاق الأول . وكذلك لو كانت حاملا  
فقال لها ، أنت طالق ثلاثا للسنة ، حتى وقمت واحدة ساعة ما تكلمه ولو وضعت حملها  
بعد ذلك يوم وتزوجها وقمت أخرى .

وفي الجامع الصغير المتأني : ولو قال لامرأته الطلح ، أنت طالق للسنة ، تقع  
في الحال واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى كما في ذوات الأشهر ، وهذا قول

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد وروى رحمهما الله : لا تقع في مدة الحمل إلا واحدة للسنة . م : وعلى هذا إذا لمسا بشهوة ثم قال لها في حالة الملاسة : أنت طالق ثلاثا للسنة ، تقع عليها ثلاث تطليقات على التعاقب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وفي البنايع : وقالوا : طلقت واحدة في الحال فإذا حاضت ؛ طهرت وقعت أخرى - وعلى هذا : إذا كانت أمسة أو صغيرة عند أبي حنيفة رحمه الله ، . عند أبي يوسف ومحمد تقع في الحال واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى . م : ولو كان راجعها بالجماع فإن لم تحبل فليس له أن يطلقها أخرى بالإجماع ، فإن حبلت فله أن يطلقها أخرى عند أبي حنيفة - وفي البنايع : ومحمد - زفر رحمهما الله - م : ويكون سنيا ، وقال أبو يوسف رحمه الله : ليس له أن يطلقها أخرى ، وفي شرح الطحاوى : حتى يمضي شهر من التطليقة الأولى .

وفي جامع الجوامع : إذا قال : أنت طالق ثنتين ؛ سنيا للسنة ، فإن كانت طاهرة يضع السنى ثم يتبعه الآخر ولا يتوقف حتى تطهر . وفي البنايع : ولو قال لها : كلا ولدت ولدا فأنت طالق للسنة ، فولدت ثلاثة أولاد طلقت واحدة إذا طهرت من ماسها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، فإذا حاضت وطهرت طلقت أخرى ، وإذا حاضت وطهرت طلقت أخرى ، وقال محمد وزفر : طلقت السنة واحدة بالولد الأول وتنقض عدتها بالولد الثالث ، فإن عاد وتزوجها تقع عليها تطليقة أخرى . وإن تزوجها بعد ذلك لا يقع عليها شيء آخر .

م : إذا طلق امرأته واحدة وهي طاهرة من غير جماع ثم جامعها مكانه فصار رجعة ثم قال لها ، أنت طالق للسنة ، لم يقع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف من قبل الجماع الذي كان في هذا الطهر ، وإنه محمول على ما إذا لم تحبل عند أبي حنيفة . ولو علق طلاقا سنيا بالشهور كان له أن يوقع الثانية بعد الجماع لأن الجماع فيها لا يمتنع من طلاق السنة . وفيه أيضا : إذا طلق امرأته وهي حامل ثم راجعها فولدت واغتسلت من

النفاس فله أن يطلقها للسنة في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و إن لم يتم بين التطلقين شهر و دم ، و فصل النفاس بين الطلاق كالحيض . و لو طلقها و هي صغيرة ثم حاضت و ظهرت قبل مضي الشهر فله أن يطلقها أخرى في قولهم جميعا .

و لو طلقها و هي من ذوات الأقراء ثم أيست فله أن يطلقها أخرى حين تيسر عند أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف رحمه الله : لا يطلقها حتى يمضي شهر . و في نوادر أبي سليمان عن أبي يوسف : رجل قال لامرأته و قد أيست من الحيض : أنت طالق للسنة ، و قعت واحدة حين تكلمه به . ثم إذا حاضت بعد ذلك و ظهرت بطلت تلك التولية الأولى و لزمتها تولية عند الطهر من الحيض - يريد به إذا كان جامعها بعد الإياس قبل هذه المقابلة ، قال : و ليست هذه كالصغيرة إذا حاضت فإن في حق الصغيرة لا تبطل التولية الأولى ، قال : فإن أيست بعد هذه الحيضة من الحيض و استأن إياسها و قعت التوليتان الباقيتان بالشهور .

و إذا قال لامرأته : أنت طالق غدا للسنة ، و هي من لا يقع عليها طلاق السنة في الغد لا يقع عليها الطلاق إلا في وقت السنة ، و قال ابن سميعة في نوادره : ألا ترى أنه إذا قال لها : أنت طالق غدا إذا دخلت الدار ، أو : أنت طالق غدا بدخولك الدار ، لا تطلق ما لم تدخل الدار ! كذا ما هنا .

و في شرح الطحاوي : قال محمد رحمه الله : و إذا كان الزوج غائبا و أراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب إليها : إذا جاءك كتابي هذا ثم حضت و ظهرت فأنت طالق ، و إن أراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب إليها : إذا جاءك كتابي ثم حضت و ظهرت فأنت طالق ، ثم حضت ، ثم حضت ، ثم حضت فأنت طالق ، ثم حضت فأنت طالق ، و ذلك الرواية أحوط .

م : رجس طلق امرأته للسنة و هي طاهرة من جماع من الزوج إلا أن رجلا آخر كان وطأها في طهرها هذا قال : إن كان وطأها بشبهة فالطلاق لا يقع عليها في هذا

الصهر و عليها العدة من الذى وعأها ، وإن كان وطؤها من الزنا فالطلاق واقع عليها ، و من المشايخ من قال بالوقوع فى الوجهين جميعا .

وفى المتنق : إذا ظاهر من امرأته ثم طلقها طلاق السنة فى وقته قبل أن يكفر عن الظهار وقع ولم تمنع حرمة الظهار وقوع الطلاق السنى ، و كذلك لو تزوج بأخت امرأته ودخل بها و فرق بينهما و طلق امرأته للسنة فى عدة الأخت ، و كذلك لو طلقها للسنة و هى حبلى من الحور .

امرأة صى إليها زوجها فتزوجت زوج آخر و دخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول و فرق بينهما و بين الزوج الثانى حتى وجبت العدة من الثانى و طلقها الاول للسنة فى عدتها من الثانى لم يقع فى قول أبى يوسف رحمه الله و يقع فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، و لو كان الاول طلقها ثلاثا للسنة قبل أن تتزوج بالثانى لحاضت و ظهرت فزمتها تطليقة ثم تزوجت بالثانى ، دخل بها الثانى و فرق بينهما لم يقع عليها مابقى من طلاق السنة ما دامت تصد من الثانى فى قول أبى يوسف رحمه الله ، و فى قول أبى حنيفة رحمه الله يلزمها الطلاق .

### نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل

إذا قال لها ، أنت طالق للسنة ، فقالت ، أنا طاهرة ، و قال الزوج ، وقع عليك فى الحيض أو بعده ، فالقول قول المرأة . و لو قالت ، أنا حامل ، قال هو ، لست بحامل ، لم تصدق المرأة على ادعاء الحمل . و فى نوادر هشام عن أبى يوسف رحمه الله : إذا قال لامرأته و قد دخل بها ، أنت طالق واحدة للسنة ، فقالت المرأة ، قد كنت حضت فظهرت قبل هذا قبل أن تتكلم بهذا الكلام و تكلمت به و أنا طاهرة لم تقربنى ، فقال الزوج ، قد كنت قربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام ، فالقول قول الزوج ، و لو قال الزوج ، قد كنت قربتك فى الحيض ، و كذبت المرأة فالقول قول المرأة ، و كذلك لو قالت ، لم تكن دخلت بى قط ، فالقول قولها .

## نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا

قال القدوري : رجل قال لاسرائة ، وهى أمه ، أنت طالق ! للسنة ، وهى الساعة من لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتراها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء . - وفى النائية : بالاتفاق ، وفى الخلاصة النائية : وكذا لو آلى منها قبل الشراء ثم طلقها ثم انقضت مدة الإيلاء وعلق طلائها بشرط موجد الشرط بعد الشراء لا يقع ، فإن أعقها بعد ما اشتراها ثم جاء وقت السنة ، وفيها أيضا : أو وجد الشرط وانقضت مدة الإيلاء يقع الطلاق . ولو كان الزوج عبدا والمرأة حرة فقال لها : أنت طالق للسنة ، ثم اشتريه وقع الطلاق إذا جاء وقت سنتها ، وفى الظهيرية : وقال أبو يوسف رحمه الله لا يقع . وفى النائية . و الفتوى على هذا .

م : رجل قال لاسرائة الأمه ، أنت طالق ثلاثا للسنة ، وهى طاهرة بطهر جامعها فيه ثم اشتراها ثم أعقها مكانه فاتها تمتد بحيضتين ، فإذا طهرت من الحيضة الأولى وقع بها تطليقة وثنتين بالآخرى [ إذ لا يقع طلاق آخر ، ولو كانت حائضا حينما قال لها هذه المقالة ثم اشتراها وأعقها فى تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه قد وقت الفرقه بينها بفساد الكاح . ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كان بين الزوج و اسرائة إلا بعد شهر أو بعد حيضة . وكذلك المستقة إذا اختارت نفسها فى حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها : أنت طالق للسنة ، لم يقع عليها الطلاق من هذه إذا طهرت من هذه الحيضة .

إذا قال لاسرائة ، أنت طالق ثلاثا للسنة ، وهى فى الحال بمن لا يقع عليها طلاق السنة فاشتراها ثم أعقها فى مدة العدة وزوجها فى مدة العدة يقع عليها الطلاق إذا كانت طاهرة من غير جماع ، ولو تزوجها بعد انقضاء العدة وهى حائض وقع الطلاق عليها كأنه قال لها : إن تزوجتك فأنت طالق ، متزوجها وهى حائض . وفى الظهيرية : ولو لم يتزوجها لم يقع أصلا .

ولو قال لامرأته « أنت طالق ثنتين للسهة إحداهما بانء ، هله ان يحصل السان  
أبهما شاه ، وإن لم يعين حتى حاصت وظهرت بانء بتطليقتين .

### م : نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا

إذا قال لها « أنت طالق للبدعة » ، ووى ثلاثا هى طالق ثلاثا ، هكدا روى ان سماعه  
س محمد رحمه الله ، ووى إبراهيم عه انها واحدة بملك الرجعه .

إذا قال لها « أنت طالق للشهور » ، وهى لا تحيض هى طالق عسء كل شهر  
تطليقة ، هكذا ذكر القدورى رحمه لله فى شرحه ، وراء فى المتن ووى ثلاثا هى  
طالق ثلاثا عند رأس كل شهر واحدة .

ولو قال لها « أنت طالق للحيض » وهى م لا يحض لا يقع شء ، وه بفصل  
بن الآسء والصغيرة . قال س مشاعا هدا الحواب طاهر فى حق الآسء ، و بعصر  
مشاعنا قالوا هدا الحوب مشكل فى حق الآسء وبغيرة بيماء وإن قال لها « أنت  
طالق للحيض » وهى م يحض فإن كانت طاهرة م غير جماع وف هده لمقالة طلقت  
الساعة ، كأنه قال لها « أنت طالق للعدة » هكدا روى ان سماعه س محمد رحمه الله .  
وإن قال لها ذلك وهى حاض فإن لم بو شيئا هى واحدة رجبة يقع عء طهرها م  
الحضة ، وإن بو ثلاثا هى طالق عء طهرها م كل حيضة حتى تطلق ثلاثا . ذكر  
المسألة على هدا التفصيل ان سماعه ، فى قدورى ذكر المسألة م غير تفصيل . قال .

إذا قال لها « أنت طالق للحيض » وهى م تحيض ، فع عند كل حبسه تطليقة

وفى المتن . إذا قال لها « أنت طالق سكتاب الله » ، بوى طلاق الله هوه على  
مانوى ، وإن لم بو شيئا هى طالق ساعة ما تكلم به . ولو قال لها « أنت طالق على  
ما فى كتاب الله » ، أو . على قول القضاة . أو : على قول الفقهاء . أو : قال : لله رسول الله  
صل الله عليه وسلم ، هى طالق ساعة ما تكلم به ، إلا أن يقول « سميت السء » هسكون  
على ما عى طالق ثلاثا مع كل واحدة واحدة . وإن قال « للبدعة » هى طالق ثلاثا

الساعة للبدعة - ذكره المجل عن أبي يوسف .

### نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا

ذكر في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله . إذا قال لامرأته . أنت طالق تطليقتين أولاهما للسنة . فإن كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي السنة أولاً ثم تتبعها الأخرى . فإن كانت حائضاً تأخرت التطليقتان جميعاً حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قل لأخرى . وإن قال لها . أنت طالق ثنتين إحداهما للسنة والأخرى للبدعة . أو قال . أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة . فإن كان الوقت . وقت السنة يقعان جميعاً يقع السني أولاً ثم يتبعها البدعي . فإن لم يكن الوقت . وقت السنة وقع البدعي وتأخر السني . وإن شاء البدعي والوقت ليس وقت السنة يقع البدعي . وتأخر السنة .

### نوع آخر من هذا الفصل أيضا

عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال لامرأته وهو دخل به . أنت طالق ثلاثاً للسنة مائة درهم . وقعت لمراه ذلك هاهنا . عبت أن يقع الثلاث جميعاً . لزمها ثلاث تطليقات بقوله . ولا تكون إلا ثلث الألف إلا أن صدره لمراه في هذه البتة . ولو قال . أنت طالق ثلاثاً للسنة مائة درهم إن شئت . أقدم المشيئة على الطلاق فإن كانت هذه المشيئة في حالة الحيض فاشيئة في قياس قول أبي سفيان رحمه الله لا تكون حتى تطهر من الحيض . وإن كانت هذه المشيئة في طهر جامعها فيه حتى يحض حيضة أخرى تطهر . - الله أعلم .

## الفصل الثاني

### في بيان شرط صحة الطلاق و بيان حكمه

فمحل . شرط صحة الصلح قيم العيد في المرأة نكاحاً كان أو عدة . وقيام حل جواز العقد . فإن بعد ما طلقها واحدة أو ثنتين فأنقضت عدتها لو طلقها لا يصح طلاقه وإن كان حل جواز العقد لما لم يكن القيد قائماً .





بالشهوة أو مس أم المرأة بشهوة أو غشها وقتت الفرقة بينهما - لكن لا ينبغي أن يؤمر به لأنه أمر بارتكاب المنهي . وفي الحثانية . رجل عرف أنه كان مجنوناً فقالت له امرأته . طلقني بالراحه . فقال الزوج . أصابى الجنون . ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله .

م : و طلاق النائم غير واقع ، فإذا طلق النائم امرأته في حالة النوم ثم قال بعد ما اتقه . أجزت ذلك الطلاق . لا يقع شيء . ولو قال . أوقعت ذلك . . . في الحثانية : أو قال . جعلت ذلك الطلاق طلاقاً . تقع بطلقة . م : و لو قال . أوقعت ما تلفظت به حالة النوم . لا يقع شيء . وفي الفتاوى الخلاصة : لو قال لامرأته . طلقتك في النوم . لا يقع شيء . وإر أحبر عن الصلاق في النوم . قال . دد كبير . لا يقع .

م : و على هذا الصبي إذا طلق امرأته ثم قال بعد ما طلع . أجزت ذلك الطلاق . لا يقع . ولو قال . أوقعت ذلك . يقع . و لذلك لو أن رجلاً طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد طوعه . أوقعت الطلاق الذي أبرقته فلان . يقع . لو قال . أجزت ذلك . لا يقع شيء .

و طلاق السكران واقع إذا سار من الخمر أو الخمر . و هو مذموم أصحابنا . كان الشيخ أثير الحس الكرخي رحمه الله يخذله لا يقع شيء . و هو قول الطحاوي . أحد قول الشافعي . وفي التفريد و الفتوى عليه . و لو أكره على الشرب . شرب الخمر عند الضرورة فذهب عقله فطلق امرأته فطلاقه واقع . وفي الحثانية : اختلفوا فيه . والصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه . وفي السراجيه : و لو أكره على شرب الخمر فشربه و سكر فطلق ذكر في العيون أنه يقع . و اختار أبو الليث أنه لا يقع . م : قال و لو ذهب عقله من دواء ليس له لذة فطلق امرأته لا تطلق . و كذلك لو شرب البنج فذهب عقله فطلق . وفي الخلاصة : و اجموا على أنه لم يسكر من البنج و لبن الرماك لا يقع طلاقه و عتاقه . م : و ذكر الشيخ الإمام عبد العزيز الترمذي قال : سألت أبا حنيفة و سفيان

الثورى رحمهما الله عن رجل شرب البنج فارتفع إلى رأسه فطلق امرأته ؟ قال . إن كان حين شرب يعلم أنه ما هو فهي طالق ، وإن كان حين شرب لم يعلم أنه ما هو لا تطلق . وفي الحجة : ولو وكل رجلا ل يطلق امرأته فشرب الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ : لا يقع ، وأكثر المشايخ على أنه يقع . م . ولو شرب النبيذ فلم يذهب عقله منه ولكن لم يوافق صدع منه فزال عقله بالصداع دون الشرب لم يقع طلاقه . فلو شرب من الأشربة التي تتخذ من الحبوب أو من الصل أو من الشهد - وفي الخاتمة : أو الفواكه - م : وسكر فطلق امرأته لا يقع طلاقه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، خلافاً لمحمد رحمه الله . وفي السكافي : وطلاق المسكرة والسكران وخمها وإعتاقها واقع . وذكر في شرح الطحاوى : وأحموا على أنه لو أكره على الإقرار بالطلاق لا ينفذ إقراره . وفي التوازل : سئل بعضهم عن سكران قال لامرأته : أى سرخ لك بماء ماند رويت ' كد باتوى من ' طلاق داده شويت ؟ قال : ينظر ، إن كانت المرأة ثيباً وكان قبل هذا لها زوج طلقها ثم تزوجها هذا فاته لا يقع الطلاق هذا اللفظ إن لم يكن له فيه الطلاق ، وإن لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى أو لم ينو .

وفي التفريد : و طلاق المازل وشارط الخيار واقع اتفاقاً ، وفي الخاتمة : ولو زال عقله بالضرب أو ضرب مو عى رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه . وفي الحجة : و طلاق العبد واقع من غير رضا المولى . وفي الوافي : لا طلاق السيد على امرأة عبده . وفي الليمعة : رجل خاف من ظالم أن يطلب منه طلاق امرأته ثلاثاً فأشهد شهوداً أى إن قلت لها أنت طالق ثلاثاً يكون كذباً ، ثم قال لها أنت طالق ثلاثاً ، عقيب الظلم هل يقع الثلاث ؟ فقال : نعم .

٢ : و طلاق اللاعب والمازل واقع ، وكذا الرجل يريد أن يتكلم بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع - وفي الذخيرة : و الطلاق والعناق سواء في جميع (١-١) وفيه خل وكذباً نوس . كذا .

ذلك في المشهور . وفي المتن : قال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجوز النطق في الطلاق ويجوز في المتاق حتى أن الرجل لو أراد أن يقول لأمراة : اسقيني ، فسبقه اللسان فقال : أنت طالق . قال : هي طالق . ولو كان ذلك في المتاق بدين فيها بينه وبين الله تعالى . وقال أبو يوسف : مما سواه ولا يجوز النطق في واحد منهما . وفي جامع الجوامع : والصحيح أن لا فرق . وفي الذخيرة . روى ليث بن سابر عن أصحابنا رحمهم الله أن من أراد أن يتكلم بشيء فقال : أنت طالق ، لا يقع الطلاق ، ولو قال ابتداء من غير إرادة شيء يقع . وفي الجامع الصغير : سألت أسدا عن أراد بأن يقول : زينب طالق ، فجرى على لسانه . وعمره . أو أراد أن يحلف على اللحم فجرى على لسانه نجس ؟ قال : أما في الطلاق ففي القضاء تطلق التي سمى فيها بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منها : كذا في النجس مع اللحم . وإذا اشترى منكوكه ثم طلقها لا يقع الطلاق . وفي الكافي : دخلها لا ، وكذا إذا ملكته أو شعصاعته لا يقع طلاق ، وعن محمد رحمه الله أنه يقع . ولو اشترته فأعتقه فطلقها في العدة قال أبو يوسف : لا تطلق ، وقال محمد : تطلق . وعلى هذا لو خرجت المرأة مسلمة ثم حرج زوجها مسلما . طلقها عند أبي يوسف رحمه الله لا يقع ، وعند محمد يقع . وفي الحاوي : ظن الرجل أن النكاح الواقع بينه وبين امرأته وقع فاسدا فقال : تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتى ، ثم ظهر أن النكاح كان صحيحا : لا تطلق . وفي البنايع . ويقع طلاق الآخرس بالإشارة - يريد بالآخرس : الذي ولد وهو آخرس أو طرا عليه ذلك ودام حتى صارت إشارته مفهومة ، وإن طرا عليه الخرس ولم يدم لم تعتبر إشارته فطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي ، ولو عقد شيئا بالعقد أو بالكتابة وطلق امرأته فهو بمنزلة النطق ، ولا يجب اللعان بقذفه ولا حد عليه بقذفه .

(١) كذا في المسخ (٢) وفي خل . قال أبو يوسف : تطلق . وقال محمد : لا تطلق .

(٣) وفي خل : عدا أبي يوسف . وتقول محمد ساقط بها .

وفي الذخيرة في الفصل الثاني في بيان طلاق من يقع ومن لا يقع: المرأة إذا لقت زوجها الطلاق بالعرية وهو لا يلزم يقع الطلاق. وعلى هذا إذا أعتق عبده بالعرية أو بده وهو لا يلزم معناه، وهذا بخلاف ما لو باع أو اشترى بالعرية وهو لا يلزم حيث لا يصح. قال أبو الليث: إذا قال لامرأته: أنت طالق، ولا يعرف أن هذا اللفظ طلاق طلقت في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى، كذا في المتاق. وفي الجامع الأصغر: صير<sup>١</sup> من سماعة قال: سمعت محمدا رحمه الله يقول في رجل قال لامرأته وهو عرى اللسان: أنت طالق، فسمع أجمعي وظن أنه لطف أو سب فقال مثل ذلك لامرأته: طلقت امرأته. وحكي عن القاضي الإمام محمود الأوزجندی رحمه الله أنه سئل عن لفته امرأته طلاقا فطلقها وهو لا يعلم بذلك؟ قال: وقعت هذه المسألة بأوزجد، قال: شاورت أصحابي في ذلك وانعقت أراؤنا أنه لا يفتى بوقوع الطلاق صيانة لأموال الناس من الإبطال نوع تلبس. ولو لقها أن تحتلع ضهاه بمهرها ونفقة عدنها فاختلعت، غالما الزوج من المشايخ من قال: يصح ولكن عالم يقبل الزوج لا يصح، ومنهم من قال: لا يصح عالم يعلم به، وبه يفتى. وكذا لو لقنها أن تبرئه من المهر ونفقة العدة، وهذا يدل على أن المديون إذا لقن رب الدين أن يبرئه عن الدين بالعرية فأبراه وهو لا يعلم لا يصح.

ولو قال لها: ترا تلاق، هاهنا خمسة ألفاظ، أحدها هذا، والثاني: «تلاغ»، بالعين، والثالث: «ترا تلاك»، بالتاء والكاف، والرابع: «ترا طلاك»، والخامس: «ترا طلاغ»، بالعين. وفي النهاية: والخامسة: «ترا تلاك». ثم: ولا يتأتى في هذا اللفظ غير هذه الوجوه الخمسة، فأما: التلاك، بالتاء والكاف فقد قل عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله أنه يقع الطلاق وإن كان الرجل عريا، وفي النهاية: وبه يفتى، قيل له: وإن نريد ذلك ونريد أن لا يقع هذا اللفظ؟ قال: لا يصدق في القضاء ويصدق

(١) كذا في النسخ، وإنما هو محمد بن سماعة !!

فما بينه وبين الله تعالى إلا إذا أشهد قبل أن تلعظ بهذه اللفظة ويقول : « إن امرأتى تطلب منى الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فألتفظ بهذه اللفظة » و تلعظ كذلك و سمع الشهود كذلك و شهدوا بذلك بحيث لا يحكم القاضي بينهما بالطلاق ، و كذلك كان الشيخ أبو بكر يقول هذا أولا إذا كان الرجل يمزا علما يعرف الفرق بين الطلاق بالطاء و بينه بالياء و بين الكاف و الغين من الأنواع الخمسة التي ذكرناها : فإنه لا يقع الطلاق في حق ، و إن كان جاهلا لا يميز بينهما فإنه يقع في حقه ، ثم رجع عن ذلك و قال : يقع في حق الكل - و في الفتاوى الخلاصة : و عليه الفتوى .

الذخيرة : قال الشيخ الإمام أبو بكر : لقد استفتيت في رُئي قال لامرأته « ترا ترك » بالكاف و عديم بالتركي الصحاك فقال : أردت به الطحاك و ما أردت به الطلاق ، فأفتيت أنه لا يصدق في المضاء - و الله أعلم .

## الفصل الرابع

### فما يرجع إلى صريح الطلاق

في الهدية : الطلاق على صريحين صريح و كناية ، فالصريح قوله : أنت طالق ، و : مطلقة . و : طلقتك ، فهذا يقع به الطلاق الرجعي و لا يستقر إلى الثبوت . و كذا إذا نوى الإبادة . و في المضمرات : لا يقع به إلا واحدة و إن نوى أكثر من ذلك ، و قال الشافعي رحمه الله : إذا نوى ثلاثا تقع ثلاث . و في السرية : صريح الطلاق قبل الدخول يكون بائنا ، و بعد الدخول يكون رجعيًا إذا كان بلا مال

و ذكر في الظهيرية : الطلاق ثلاثة . صريح . و ما هو في حكم الصريح . و ملحق به . و أراد بالملحق بالصريح : اعتدى . و : استبرئ رحمك ، و : أنت واحدة . .  
و في الغزاة : و الصريح سبعة ألفاظ : طلقتك ، و أنت طالق ، و مطلقة ، و أنت طالق تطليقة ، و أنت الطلاق ، و أنت طالق الطلاق ، و أنت طالق طلاقاً ، في هذه

الانفاظ الثلاثة ' إن سوى ثلاثا يقع ثلاثا ، وفي الانفاظ الأربعة لا يعمل به في العدد .

وفي التجريد : صريح الطلاق رجعي ، واحدة كانت أو اثنتين ، وصريح الطلاق ما استعمل اللفظ له ولا يستعمل في غيره .

م : ولو قال لأمراته ، يا مطلقة . ، وفي الولوالجية : أو قال ، يا طلاق . ،

م : وقع الطلاق عليها ، ولو قال ، أردت به الشتم ، دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين

في القضاء ، ولو قال ، أردت أن أسها بذلك ولا أريد به الطلاق ، صدق فيما بينه وبين

الله تعالى ولا يصدق في القضاء ، وله قال ، أردت طلاق زوج كان لها قبل ذلك ، إن

لم يكن لها زوج قبل ذلك لا يلتفت إلى قوله ، وكذا إذا كان لها زوج قبل ذلك وقد

مات عنها زوجها لا يلتفت إلى قوله ، وإن كان قد طلقها صدق ديانة ما تفاق الروايات

و يدين في القضاء في رواه أبي سليمان . ، في الحائض : هو الصحيح ، وفي الخلاصة الحائض .

وفي رواية ابن حمص لا صدق ولا سه لها أن تصده . م . ولو قال لها ، أنت

مطلقة ، بالتحصيف فذلك على الله ، وفي الهداية ، لا يقع به إلا واحدة وإن سوى

أكثر من ذلك ، وقال الشافعي : يقع ، نوى . وفي الحائض : ولو قال ، أطلقتك ، إن

سوى به الطلاق يقع ، وإلا فلا . م . وفي بواقعات : إذا طلق امرأة ، لم قال له ،

طلقتك ، أو قال ، بأمره ، طلاق دائم ، داء ، داء ، طلاق ، نعم نصيبه . م . وفي

الصغرى : في قوله ، داء ، طلاق ، أو : طلاق ، يصح به الثلاث . م . ولو قال

، قد كنت طلقك ، أو قال ، بأمره ، طلاق دائم ، لا يصح شيء ، إن الكلام شيء .

وفي الأصل في باب الطلاق : إذا قال لأمراته ، قد طلقك ، أو قال ، أنت

طالقي قد طلقك أس . ، هو كادب كان حلالا في القضاء . ، في الصغرى : في أمالي

أبي يوسف رحمه الله : إذا قال لها ، قد طلقك ، أو قال لها ، أنت طالق . ، أراد الحر

عما مضى كذا وسعه فيما به و بن الله تعالى أن يسكنها ، وإن لم يرد الخبر عما مضى  
و أراد الكذب هي طالق في القضاء و هما بينه و بين ربه . و كذا إذا أراد الهزل طلقت  
قضاء و دابة . و في الحايه : رجل قال لامرأته « طلقك » أو « أنت مطلقة » أو رضيت  
طلاقك ، أو أرقمت طلق « طلاق » . لم يوثق به مع طلاق واحد . و لو قال « أردت  
طلاقك » لا يقع .

و في واقعات ما طلق رجل قال لامرأته « بك طلاق دست بار داشت » يقع  
طلاق بائن . و لو قال « بك طلاق دست بار داشتتم » يقع طلاق رجعي . م : و لو قال  
له « أنت طالق طالق » أو قال « طلقك طلقك » أو قال « أنت طالق » قد طلقك .  
ثم قال « عيت الأول » دن « فيما به » بين الله تعالى . لم يدين في القضاء . من هذا  
نحوه . و في الفتاوى . إذا قال لامرأته « بك طلاق » دست بار داشتتم ، أو قال  
دست بار داشتتم بك طلاق ، و قالت امرأته « رگو تا مردمان شود » باز گشت  
اگر بار دیگر چهر گفت « دست بار داشته ام » یا گوید « دست بار داشتتم » بكون  
احدا ، و إن قال « دست بار داشت بك طلاق » وقع أخرى إلا إذا قال « عيت بائنی  
احد » فصدق دابة . و لو قال لها « أنت طالق » ، فقال له رجل : « ما قلت ؟ فقال  
« طلقها » أو قال « بك هي طالق » هي واحدة في القضاء . و في الحايه : و فيما به  
« بين الله تعالى » . « قال له « أنت طالق » م قال لها « يا مطلقة » لا يقع أخرى .  
و في عيس الماصر إذا قال « قال طلاق » چنگ ردشتم « ذلك تطليقة بائنة ،  
كذب عن العقه » حمير « عني أن اللبث » هم « غير هو » « حلت سبيلك » حتى  
يقع بغيره . « يجوز بائن » . و لو قال « چنگ بار داشتم » ثلاث مرات لا يقع إلا  
واحد . و في ثور سئل « أبو العاصم » محمد بن محمد عن رجل أحده أولياء المرأة  
و قال له « طلق أمنا هذا العارسية » چنگ بار داشتم « ما يوجب ذلك ؟ قال : تقع  
تطليقة رجعية إن كانت مدحولة . و قال العقي . و كان العقي أبو جعفر يقول : تقع تطليقة

١١ - م : پس اگر چنین بیس فی حل .

بائنة، وبه فاحذ. وفي الولوالجية: ولو قال « امرأتى طالق، أو: عدى حره، ثم مات قبل اليان يبق العبد، يسمى نصف قيمته، ويطلق الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله. ٢: ولو قال لها « أنت طالق، ونوى طلاقاً من وثاق لم يدين في القضاء. وفي جامع الجوامع: ولا يسهما التحكين. م: « بدین ویا بنه و بین الله تعالى، ونو صرح وقال « أنت طالق من وثاق، لا يقع في القضاء شيء. وفي الولوالجية: ولا فيما بينه وبين الله تعالى. م: ولو قال لها « أنت طالق من عل، أو: قيد، أو: ظلم، ذكر هذه المسألة في المنتقى في الموضعين وأجاب في أحد الموضعين أنه لا يقع الطلاق في القضاء، وأجاب في الموضع الآخر أنه يقع الطلاق في القضاء. وروى الحسن بن زياد رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله إذا قال لامرأته « أنت طالق من هذا القيد، أو: من هذا العمل، « أو: من الغل، « طلقت ولم يدين في القضاء. ولو قال لها « أنت طالق، وأراد « أها طالق من غل لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى فإنه نوى ما لا يحتمله القضاة. وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه دين لأن الطلاق بذكر، يراد به التخليص عن الغل وكان ما نعلمه لفظه. ولو قال « أنت طالق من هذا العمل يائناً صوره لا حقيقة، فلا يصدق قصده باعتبار الحقيقة ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لبيان الوجود صوره. « لو قال لها « أنت طالق، فقال « لم أع « الطلاق من وثاق التكاح، فإنه يقع فيما بينه وبين الله تعالى كما يقع في القضاء. في الحابة. وب صدقه المرأة في ذلك لا يلتفت إلى تصديقها. وفي جامع الجوامع « أنت طالق من وثاق، لا يقع، لذا « وهذا معك، زاد طالق، طلق. لأخبره « قال له « أنت طالق من وثاق ومات طاق، لزمها الثامنة. كذا من القيد والغل. م: ولو قال لها « أنت طالق، وأراد به أها طالق من الغل لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى. في الحابة: ولا قضاء، من أبي حنيفة رحمه الله أنه يدين في القضاء. « قال « أنت طالق من هذا العمل، وقع الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى. وفي الولوالجية: « لو قال « عنت طلاقاً

(١٠١) ليس في حل.



عن العمل من الاعمال ، لا يصدو ديانة وقضاء في ظاهر الرواية إلا أن يذكر موصولا فيقول ، أنت طالق من عمل كذا ، يقع الطلاق في القضاء ، وهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى .  
وفي البيضة : سئل أبو الفصّل الكرمانى عن طلق امرأته ثلاثا ثم قال بعد ذلك ، كان قبلها طلقها وانقضت عدتها لم يقع الثلاث ، وصدقته المرأة في ذلك ؟ فقال : ذكر في الجامع الكبير أنها يصدقان ، وذكر على البزدوى أنها لا يصدقان ، الفتوى عليه ، وإن لم تصدقه المرأة لا يصدق الرجل في هذا الحكم ، فأما في حق التزوج بأختها أو أربع سواها فهي مسألة المعتدة .

وفي الذخيرة : إذا قال لها في حالة الغضب : أبى هزار طلاقه برؤا يقع ثلاث تطليقات وكذلك إذا قال : أبى سه طلاقه ، وكذلك إذا قال : طلاق دادة . وإذا قال لها ، يا طالق ، تطلق . وفي النخاية : وإذا حرت الخصومة بينها وبين زوجها قامت لتحرج وقال الزوج : سه طلاق ياخويشتن ببرأ قال الشيخ الإمام أبو نصر محمد بن الفضل : إذا نوى الإيقاع يقع . وإن لم ندر له به كذلك لأنها لإيقاع ظاهر . ولو قال لامرأته . تر سه طلاق داشه أنه لا يقع .

وفي حاشية مؤذن دحر : سكتة فقال . صلاة أردم فقال له رجل : طلاق كردى ؟ فقال : زرد . أ . قال . أبى ! وطل أنه يقول . صلاة كردى ، لا يكون هذا طلاقا وفي طهيرة . ونو قال . يارب ، عاجبته عمره هار . أبى طالق ، طلقت حمرة بالخطاب . وفى ابرو واجه . قال قال . وب زرد ، خلقت جميعا . ولو قال لعمرة حمرة . عاجبته ، أنت زينب قات . سم . قال . طالق ، لم يقع شيء . . . لو قال . فاطمه الحمد به طالق . و امرأته فاضه ليست بهمدية لم تطلق . وفي إجماع الجوامع . وإن قال . يارب أنت طالق ، ولم نجبه واحدة طلقت زرد . وإن قال لامرأه يشير إليها . يارب أنت طالق ، فإذا هي عمرة طلقت عمرة . وإن لم تكن عمرة امرأه لم تطلق زرد . ولو قال . يارب أنت طالق ، ولم يشير إلى شيء غير أنه رأى شخصا خلفه زينب وهي غيرها

طلعت زينب قضاء لا ديانة . وفي جامع الجوامع : « يا حمرة أنت طالق يا ريب ، طلعت العمرة لا ريب إلا إذا نوحا ، كذا . أنت طالق يا حمرة يا ريب . قدم اسمها لم تطلق الأولى إلا إذا بوى . وفي الولولجية وفي الصغرى : رجل له نأت ذوات الأزواج وقال زوج واحدة لأيهن : دختر ترايك طلاق دادم يقع على امرأته وإن لم يقل فلانة م . رجل قال لامرأته : ترايه طلاق يقع الثلاث . وإذا تشاجر الرجل مع امرأته فقال لها بالفارسية : هزار طلاق تراا ولم يزد على هذا يقع الثلاث لأن « هزار » بالفارسية بمعنى قوله : ألف تطليقة لك . ولو قال : ألف تطليقة لك ، يقع الثلاث ، وكذا إذا قدم المؤخر .

وفي فتاوى أهل سمرقند : من ترا طلاق دادم إغان نوى الإيقاع وقع ، وإن بوى التفويض لا يقع ، وفي الذخيرة : وإن لم يكن له به يقع أيضا . وفي فتاوى الفضل : ترا طلاق إيقاع طلاق ترا تفويض إن طلعت نفسها في المجلس يقع . وفي المستق . رجل قال لامرأته : لك الطلاق ، قال أبو حنيفة رحمه الله : إن نوى الطلاق هي طالق ، وإن لم تكن له به فلا شيء . وفي الخاتبة . قال أبو حنيفة رحمه الله إن سئى به التفويض يمين ، وإذا قامت عن مجلسها بطل ، وإن لم يبن شيئا لا واية عن أبي حنيفة رحمه الله فيه . ويبنى أن يقع الطلاق ، وهكذا زوى عن أبي يوسف رحمه الله . م : وقال أبو يوسف : إن نوى الطلاق فطلاق وإلا فالامر سدا . وفي الحائنة . ولو قال : إليك الطلاق ، فهو على التفويض في قولهم .

وفي الصغرى<sup>١</sup> : سئل أبو صر عن رجل قال لامرأته : أنت طالق من فلانة ؟ قال وقع هذا ، وقال أبو نصر : إن حدث رواية عن أبي يوسف أنه لا يقع . قال الفقيه : معناه : إن لم ينو ، وإذا نوى يقع . كذا ذكر أبو يوسف في الأمالي .

وفي تجنيس الناصري : ولو قال الآخر : خوامي تارن ترا طلاق كنم ؟ قال : خوامي فصلقتها ثلاثا لا يقع عند أبي حنيفة<sup>٢</sup> . ونو قال : هر زنى كه مرا بوده باشد سه طلاق<sup>٣</sup> !

(و) وفي خل « الخاوى » (م) زیدی حل و لو طلقها واحدة إم اكذ في النسخ . ولا تقل هدم الكلمة الاستقبال .





ثلاثاً لا يصح إلا رواية عن أبي يوسف<sup>١</sup> والشافعي رحمهما الله . وفي المصنوعات : ولو قالت له امرأته : أشتكى من الصداع لخط يدك على رأسي وقل أبا شرابا اعتدى أنت طالق ثلاث مرات ، فقبل ذلك طلقت ثلاثاً علم ذلك أو لم يعلم ، وفي الوالوجية : علقت المرأة أو لم تعلم ، قال الفقيه : هذا في القضاء . فأما فيما بينه وبين الله تعالى إذا لم يعلم به ولم ينو لا يكون طلاقاً . وفي الفتاوى المختصرة : لو قال لامرأته : قد شاء الله طلاقك . أو : قضى الله طلاقك<sup>٢</sup> . لم يكن طلاقاً إلا أن ينو

وفي الظهيرية : ولو قال : أنت طالق أضل الطلاق أو أكمله . أو : أعدله . أو : استه . أو : خيره . تقع واحدة رجعية . ولو قال : أشد الطلاق ، أو : الخشنه . أو : أعظمه ، أو : أكرهه . أو : أشهره . يقع مائة . ولو بوى الثلاث صححت بيقه : ولو قال : أنت طالق للدعة . أو للشيطان . أنه رجعي . وفي السناني . إذا قال : أنت طالق ألغى الطلاق . تقع مائة حدة إذا لم تحل له به أو بوى الثنتين . ولو بوى ثلاثاً قتلت . وفي الكافي . ولو قال : ألغى الطلاق . أو : أحته . أو : أسوته . أو : طلاق الشيطان . أو : الدعة . يكون بى . وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكون باناً بلا به . وعن محمد رحمه الله أنه إذا قال : أنت طالق للدعة . أو للشيطان . يكون رجعي . إن هو بقوله : أنت طالق . حدة . وبقوله : ألغى . أخرى تقع طليقتان .

وفي واقعات الطنى . امرأة قالت لزوجها : طلقنى ثلاثاً . فقال له : أنت طالق . أو قال : فأنت طالق . فهو واحد . . لو قال : قد طلقك . هي ثلاث . رجعي قال لامرأته : أنت طالق من فلاة . فلاة مطلقه . فإن عن الطلاق يقع . وإن لم يصر لا . وفي البقية : سئل : أبو عبد الله الصغار عن قال ثلاث نسوة له إحداهن جنب والأخرى حائض والأخرى صماء : أعيشكن طالق ؟ فقال : يقع الطلاق على النساء لأن أيامهن آمد ، وذكر الشيخ الورى هذه المسألة إلا أنه قال مكان : أعيشكن . (١) في غل عن أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) ريد في حل : أو قد شئت طلاقك .

وَأَمَّا الْحَصْرُ ، فَقَالَ : حَلَّ الْحَصْرُ ، سَلَّ أَمَّ سَاعِدٍ أَوْ أَمَّ قَالَتْ لَوْحَهَا ، أَمَّ مَرَّةً  
 وَفَلَّ أَمَّ طَالِقٌ ، . . . الرُّجُلُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ قَدْ خَلَّاهُ أَمَّ طَالِقٌ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ حَلَّ  
 يَقَعُ عَلَيْهَا ثَلَاثًا ؟ فَقَالَ سَمٌّ ، . . . وَاللَّيْثُ : الصَّوْىُ أَمَّ مَطَرٌ إِنْ كَانَ حَلَّ  
 مَعْرُوفًا بِالْجَهْلِ لَا يَجْعَلُ ، إِلَّا يَقَعُ ، . . . فِي الظُّهْرِ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ حَلَّهَا أَمَّ وَاحِدَةً  
 وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ وَاحِدَةً ، . . . إِذَا قَالَ : حَلَّ طَلَّاهُ ، يَقَعُ ، . . . لَهَا إِذَا  
 وَأَوْحَدَتْ طَلَّاهُ ، . . . فِي هَارِوْ أَمَّ : فَأَمَّا نِصَاصِي بَدْعِ الدَّرِّ فِي هَوْلِهِ ، حَلَّ  
 طَلَّاهُ ، : لَا يَقَعُ مَا لَمْ تَقُلْ : أَحَدَتِ ، . . . وَفِي "الْحَمْدِ" قَدْ مَرَّ بِهِ هُوَ ، أَحَدَتِ ،  
 وَفِي الْمَوْنِ شَرْطٌ ، . . . وَفِي "الْمَوْنِ" حَلَّاهُ ، . . . لَصَحَّ أَهْلُهَا لَمْ يَشَرْطْ ،  
 وَفِي الْحَاوِي سَمٌّ مَحْدٌ لَمْ يَقُلْ : أَمَّ طَالِقٌ ، . . . شَرْطٌ ، قَالَ : لَا طَلَّقَ ، . . . قَالَ  
 لَمْ يَرَأَهُ ، أَمَّ طَالِقٌ فِي قَوْلِ الْمُتَقَهِّ ، أَوْ فِي هَوْلِ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ يَرَهُ طَلَّاهُ ، وَإِنَّمَا  
 أَرَدَتْ بِهِ الْجَرْمَ لَا بَعْدَ ، طَلَّبَ قَصْدًا ، . . . إِنْ أَدْفَعَهُ حَاصِلًا ، حَاصِلُ الْمُسْلِمَةِ ، . . .  
 يَقَعُ دِيَانَهُ لَا قَصْدَ ، . . . مَرَّ أَمَّ قَالَتْ : لَوْحَهَا ، طَلَّبَ ثَلَاثًا ، . . . هَالٍ : أَمَّ طَالِقٌ ، طَلَّقَتْ  
 ثَلَاثًا ، فَقَالَ : أَمَّ الشَّجَرُ ، . . . قَالَ : لَا ، . . . طَلَّبَ وَاحِدَةً ، . . . دَفَّ  
 إِلَى شَادَا سَمٍّ إِرْمَهُ قَدْ : سَمَّى الرُّوحَ ، . . . نَوَّالَهَا ، . . . طَلَّبَ ثَلَاثًا ، . . . الْأَحْمَامُ ،  
 م . . . قَالَ : دَشْتُ طَلَّاهُ ، . . . رَجَعَ الْإِسْلَامُ ، . . . شَرْحَهُ ، . . .  
 الطَّلَاقُ ، لَمْ يَشَرْطْ بِهِ الْإِمْرَاعُ وَكَشَمَرُ لَمْ يَشَرْطْ بِهِ رَجْعُهُ ، . . . إِذَا قَالَ : دَشْتُ  
 طَلَّاهُ ، . . . بَعْدَ الْإِمْرَاعِ يَجْعَلُ ، . . . وَدَرِّ فِي الْمُنْتَقَى لَمْ يَرَأَهُ ، . . . حَلَّاهُ ، . . .  
 سَمَّى الطَّلَاقَ طَلَّقَتْ ، . . . رَكَرَ فِي كِبَانَاتٍ إِذَا حَلَّ : إِذَا شَاءَ فَهُوَ طَلَّاهُ ، . . . هَمَّ  
 طَلَّاهُ ، . . . شَتَّ طَلَّاهُ ، . . . أَصْبَحَتْ ، . . . لَا تَطْلُقُ إِذَا أَرَادَ ، . . . مَرَّ ، . . .  
 طَلَّاهُ ، . . . رَجَعَ طَلَّاهُ ، . . . أَحَدَتْ طَلَّاهُ ، . . . لَا تَطْلُقُ ، . . . وَفِي الْقَسْرِ : كَا  
 ذَلِكَ سَوَاءً عَرَّ أَوْ دَشْتُ ، . . . أَشْهَ بِالطَّلَاقِ فَاسْحَبْهُ أَحَدَهُ فِي الظُّهْرِ  
 لَوْ قَالَ : دَشْتُ طَلَّاهُ ، . . . أَوْ رَجَعَتْ ، . . . أَوْ شَاءَ ، . . . طَلَّاهُ ، . . . يَقَعُ مِنْ عِبَرَةٍ .

و لو طلقها فضولى فقال « أحزت ، أو : رضىت ، يصح . و لو قال « أنت طالق فى على ، أو : فى رايى ، أو : فى خيالى ، يقع الطلاق . بخلاف قوله « أنت طالق فيما أعلم » . وفى الخاتبة : إذا قال لامرأته « تقومين طالقاً فتعدين طالقاً ، فهو إيقاع للحال . وفى فتاوى شمس الإسلام الأوزجندى : إذا قال لامرأته « إذا دخلت الدار صرت مطلقة ، فدخلت الدار ، قال الزوج « أردت غويها ، لا يصدق . امرأة قالت لزوجها « طلقنى ثلاثاً ، فإراد أن يطلقها فأخذ إنسان به بيده طارعه يده قال « دادم ، فأنها تطلق ثلاثاً ، هكذا حكى فتوى شمس الإسلام الأوزجندى . وفى فتاوى أهل ممرقند : إذا قال الرجل لامرأته « بولى طلقت نسي ثلاثاً ، فأنك « طلقت نسي ثلاثاً ، طلقت ثلاثاً . وفى الخاتبة : رجل سعى امرأته مطلقة فقال « سميتك مطلقة ، لا يقع الطلاق لا فيما بينه ، بين الله تعالى ولا فى القضاء .

م : إذا قال لها « وهبت لك طلاقك ، فهذا صريح حتى يقع الطلاق قضاء وإن لم ينو الطلاق - وفى الظهيرية : قلت أو لم تقل ، م : وإذا قال « نويت أن يكون الطلاق فى بدعاء ، لا يصدق قضاء ، و يصدق ديانة ، وعن أبى حنيفة رحمه الله أنه يصدق قضاء أيضاً . وفى الخاتبة : رجل قال لامرأته « وهبت لك تطليقتك ، يكون تفويضاً ، إن طلقت نفسها فى المجلس يقع ، وإلا فلا . بخلاف قوله « وهبت لك الطلاق ، فانه يقع الطلاق . وفى الذخيرة : إذا قال « وهبت لك ثلاث تطليقات ، تقع الثلاث للحال . ، هكذا ذكر نسخ الإسلام خواهرزاده فى قوله « وهبت لك طلاقك ، و روى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه لا يقع . وبه أخذ بعض المشايخ .

م : و لو أراد أن يطلقها ، قالت « هب لى طلاق ، أى عرض عنه فقال « وهبت لك طلاقك ، صدق فى القضاء ، و لو قال « أعرضت عن طلاقك - وفى الظهيرية : أو قال : صفحت عن طلاقك ، - م : ينو الطلاق لم تطلق ، و لو قال « تركت طلاقك ،

(١) فى حل « وهبتك .

أو : خلت سبل طلاقك . • في المتنق أو : حلت طلاقك . • م : بنوى الطلاق يقع . • في الفتاوى الخلاصة : ولو قال • تركت طلاقك • وقال • ما نويت به الطلاق • صدق في القضاء . • وفي إصعات الناطق : ولو قال • برئت من طلاقك ، أو : برئت إليك من طلاقك • فهذا على وجهين إما لم ينو الطلاق أو نوى ، ففي الوجه الأول لا يقع ، هو اختيار الفقيه أبي الليث . م : ولو قال لها • أعرتك طلاقك • روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يقع . • عن محمد رحمه الله أنه لا يقع ، وفي الخانية : وعن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان ، وفي الذخيرة : • ولو قال • أعرتك الطلاق • بصير الطلاق يدها . • ولو قال • معك طلاقك • فمالت • اشترت • يقع رجعيًا ، بخلاف قوله • بنت طلاقك بغيرك • وبخلاف قوله • بنت نفسك ملك • فقالت • اشترت • حيث يقع بائناً ، وعن محمد رحمه الله أنه لا يقع ، وفي الخانية : وعن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان . • وفي الذخيرة : • ولو قال • بك • لا يقع ما لم تقل • اشترت • . كذلك لو قال • فروحهم • لا يقع ما لم تقل • حريم • ، يسقط المهر منه وإن لم يذكر البدل . م : • ولو قال • أفرعتك طلاقك • يقع . • ولو قال لها • رعتك طلاقك • لم يرو عن المتقدمين فيه شيء . • وقال من مشايخنا المتأخرين : ينبغي أن لا يقع .

و إذا قال لرجل • أحبر امرأتى بطلاقها • فهي طالق ساعة ما تكلم أخبرها ذلك الرجل أو لم يخبرها . • وكذلك إذا قال • بشرها بطلاقها ، أحمل إليها طلاقها ، أخبرها أنها طالق • ، بخلاف ما لو قال • قل لها أنت طالق • فإنه لا يقع هنا ما لم يطلقها .

وفي الذخيرة : إذا قال لها • إن لم تطلق نفسك فأنت طالق • فهذا عليك . • ولو قالت : مرا طلاق ده ! فقال الزوج : هر چه بای خانه اندرست طلاقست ترا دادم ! لا يقع شيء . م : إذا قال : ترا سه طلاق دادستند ! لا يقع شيء . • وفي الخانية : رجل قال لامرأته • أنت طالق وانا بالخيار ثلاثة أيام ، يقع الطلاق ويطل الخيار . • وفي الحجة : قالت : مرا طلاق ده هر سه ! ثم قالت : دادی ؟ فقال : دادم نه ! إن قال مثلاً فإنه يدل



على الرد لا يقع . . . إن قال مخضعا مع ، كذلك لو قال : داه . لم يقل : ه .  
 وفي الفتاوى الخلاصة : امرأة قالت لزوجها : مرا طلاق ده ! فقال : رانمت ا يقع .  
 امرأه طلعت الطلاق من رجها فصار الرج : داه ! إن كانت هذا لغة لده من اللذان  
 لا يصدق أنه لم رد به 'طلاق' كما : اجار المرأة . إن لم تكن لا يجوز جوازا  
 للطلاق من رجها وقال : چون رقی سه دده شد : قال : ما سمیت ه لطلاق ا  
 يصدق . و لو قال لامرأته : أنت طالق ! ثم قال للمرأة : من امرأه ام اسم ا إن  
 سمی به لاول ولا نه له فهد جمع لرجعی اثنا وإن سمی به الاسماء هي طالق بان .  
 و لو قال لها : . . . انت طلاق و این اولی و احری ست . تقع واحد امرأه قالت  
 لزوجها : اکر سه طلاق ده مر پس از خانه بروم افضل الزوج شده . نگاری ؟  
 هذا إقرار بالعتاق ثلاث . رجل سئل عن امرأته بعد ما نشأ أهل جهش مدم  
 او . سمو زده . او بعدا عتدم . او حد دده هي هدیع به . به . في ده في  
 بشرط اليه . اما إذا قالت دة في لش حره چون . . . می نام رها د او . سمو .  
 ا : پی نشاده کی و او سرا هال لزوج زده به عتدم یا دده .  
 یا : سمو زده . یا رها د . ا . ا . انت داه اقع الطلاق بدون سه رقی . دیری  
 قال ه : سه طلاق . شرا إن بود طلاقا بین و إلا فلا . . . في الظهيرة شرا شمس  
 نعم الدين النسفی عمر قاتل امرأته . كان له امرأتان : سه طلاق رن دیکور . هم  
 تو این طلاق بوی ده ارن گفت سه طلاق بود دادم می دایم پس سه طلاق شده  
 زن دیکر که خطاب ماوی رد طلاق شه دیاق ؟ هال . . . طلاق شود . ه . ان .  
 وفي اللؤلؤة : رجل قال لامرأته : را صد زده . وی الطلاق یح .

، في الظهيرة : . لو قال لامرأته : أنت طلق . و وی الطلاق يقع . . . إن لم یو  
 لا یقع . و قبل فی قوله : یا طال . بکسر اللام یقع . غیر نه . و فی البحاری  
 لو . (٦٨) ٢٧٢

ولو قال : أنت طاق ، لا يقع . وإن بوى . وفي الحاشية : ولو قال : أنت طالا ، لا يقع شيء . وإن بوى . وقال الفقيه أبو القاسم : لو أن أجمعيا قال ذلك بالفارسية وحذف الحرف الأخير لا يقع . وإن بوى لأنه غير معتاد في المعجم . لهذا لو قال لعمه : أزا ، ولم يذكر الدال لا يقع . وإن بوى . وقال الصدر الشهيد : لا فرق بين العربية والفارسية .

امراة قالت لزوجها : طلقى ، فضرى بها فقال : اينك طلاق ! لا يقع . ولو قال : اينكت طلاق ! يقع . مثل شيخ الاسلام من امراه قالت لزوجها عند المشاجرة : مرا طلاق ده ! مرد چو - ردشت ، مى رد . مكفت : داد طلاق ! قال لا تطلق . وفي فتاوى آخرو . وه من القاضي مدع الدين م . وسئل الشيخ الفقيه أحمد بن القلانسي رحمه الله عن امراه قالت لزوجها : طلقى ! فوكرها وقال : اينك طلاق ! ثم وكرها ثانيا وقال اينك ده . طلاق ! ثم . وكرها ثالثا وقال اينك ده طلاق ؟ قال تطلق ثلاثا قال ونوكا . قال لها : اينك سكي ، اينك ده . اينك ده ! لم يتلفظ بالطلاق لا تطلق . وفي الظهور : من قال لا امرأته ثنتين فقال : يا نا انقلى كنىما ! فقال : میان ما دوا . آهين مى مادا لا تطلق امرأته ثلاثا . ولا يذكر هذا إلا بالطلاق الثلاث . مثل محمد الدين رحمه الله عن امرأته من ربحوهم سه طلاق ! فقال لها : مراد چیست مر قه . بوى ده ! من تكون طالقا ثلاثا ؟ قال سم . قال رضى الله عنه لا يقع من قول اليه . . في انصرجه . لو قال : انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق . طلفت وحده . . في الحاشية . رجل قال لامرأته : انت طالق واحدة ، فقالت له : هر ر ؟ هال : هزار ! بوى ، لإيقاع هو سبلى ما بوى . ثم : مثل الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله عن امرأته : هزار طلاق بدمامت اهر کردم ؟ فقال : إن كان هذا في مذاكرة الطلاق تطلق ثلاثا . . إن لم يكن في مذاكرة الطلاق وأراد الطلاق هكذا . . وإن لم يرد الطلاق فاقول قوله مع يمينه .

(١) في غل : ده رجل طلق امراه .

إذا قال لها : طلاق تر يجادر تو بديده است<sup>١</sup> موسى و البى الملحفة لا يقع الطلاق عليها لا في الحال . لا بعد ما لبست الملحفة ، و كذا لو قال لها : طلاق تو حورستان تو هاده است<sup>٢</sup> و قبل خلاف ما ذكرنا في المسألتين جميعا و هو الأظهر : الأشبه . و في الفتاوى لخلاصه : احتلف المشايخ فيه ، و الأصح أنه يقع إذا نوى . هم . و رأيت فتوى بحم الدين رحمه الله في قوله : سه طلاق تو بر كارة يجادر تو بستم<sup>٣</sup> أنه يقع الطلاق . قال لها : دار طلاق لا يقع إذا لم يثب لعدم الإصاحه إليها ، و قيل : يقع من غير مه : هو الأشبه لأن قوله « داد » في العاده و قوله « حذ » سواء . ولو قال لها « حدى طلاقك » يقع من غير مه كذا ها . سئل الإمام الشيخ شمس الأئمة الأورجندى رحمه الله ع : امرأة قالت لزوجها : لو كان الطلاق يبدى لطلقت نفسى ألب صبيقة<sup>٤</sup> فقال لزوج : من بر هزار رادم اولم من هزار ددم ترا ؟ قال : يقع الطلاق لأن كلامه خرج جوابا . امرأة قالت لزوجها : طلعنى ثلاثا<sup>٥</sup> فقال الزوج : ينك هذا لا تطلق من غير مه . أو قال : آن دن كه مرا بان خاه اندرست سه طلاق<sup>٦</sup> أو ليست امرأة في بيه . وقت هذه البعثة طلق<sup>٧</sup> أنه ، بد ليس المراد من البيت المذكور في هذه الصورة جميعه البيت : المرأة بيت النكاح . ولو قال : ان دن مرا بان خاه اندرست سه طلاق<sup>٨</sup> أو ليست امرأة في ذلك البيت وقت هذه البعثة لا تطلق امرأته . رجلا طلق امرأته ضيل له في ذلك فقال : ددمش هزار ديكر<sup>٩</sup> تطلق ثلاثا<sup>١٠</sup> من غير مه . امرأة قالت لزوجها . من بر سه طلاقه ام<sup>١١</sup> فقال الزوج : يشى . أو قال : صد طلاق مبنى . أو قال : سه مكوى صد كوى<sup>١٢</sup> لهذا كله إقرار منه بالثلاث فتقع عليه ثلاث تطليقات . سئل أبو بكر رحمه الله ع : قال لامرأته : هزار طلاق تو يكي<sup>١٣</sup> (ردم ؟ قال : يقع ثلاث تطليقات كأنه قال : طلقك ألما بدمه<sup>١٤</sup> و كذلك إذا قال : هزار طلاق ترا يكي<sup>١٥</sup> كم<sup>١٦</sup> أو وى الطلاق تطلق ثلاثا . و قيل : في الصورة

(١) أى طلاقك معلوف بمسحك .

الثانية لا تطلق وإن نوى، وقيل: في الصورة الأولى بوى الزوج لأنه يحتمل: هـزار طلاق را يكي كردم تا بكيار بگنم؛ فيكون هذا وهذا للايقاع فينوي لهذا.

و في الثانية: رجل قال لمرء: طلقت امرأتك، فقال: أحسنت، أو: أسأت، على وجه الإنكار لا تكون إجازة. لو قال: أحسنت برحمتك الله خلصتني منها، أو قال في إعتاق المدة أحسنت فقل الله منك. كان إجازة. ولو قال لامرأته: أنت طالق وحده. قالت المراه: حوامي هـزار؟ هـال الزوج. هـزارا ولم يو شيئا قالوا: هذا إلى الوقوع أقرب. رجل قال في عصه لامرأته: أي هـزار طلاقه برو؟ طلقت ثلاثا. كذا لو قال: أي طلاق دادة. لو قال: أي سه طلاقه؟ طلقت ثلاثا.

رجل قال لامرأته: أنت وحده، ووى سه الطلاق نعم واحدة أعرب الواحدة. لم يعرب. رجل قال: حتى مرأت طالق، وليست له إلا امرأة واحدة طلقت امرأته. رجل قال له غيره: أنت امرأة غير هذه؟ فأجاب: قال: كل امرأة لي طالق، و في الوارد أنه لا تعلق امرأه. مرأه قالت لزوجه: وأريد أن أطلق مسمى، هـال الزوج. مع: هـالت المرأه: طلقت مسمى، قال الفقيه أبو حمزة: قوله: مع، يحتمل الرديع. خلق ب. استطعت. حمل التخييض على شيء بوى صحت بيه. وكذلك لو قال رجل لغيره: وأريد أن أطلق مرأتك، فقال: مع حوهم. أو قال: هذا بده! فهو على هـس الوجهين. رجل قال لغيره: حوامي تازن را طلاق نس؟ فقال الزوج: حوام! وقار ذلك الرجل. دادمش سه طلاق! قال بعض المشايخ: لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله، وجعل هذا منزلة ما لو قال لامرأته: طلق نفسك، هـالت: طلقت مسمى ثلاثا، لا يقع شيء في قول أبي

أبي حنيفة رحمه الله.

رجل وصفت الخصومة بيه وبين امرأته هـالت المرأة: وضع ثلاث تطليقات هنا،

و هناك ثلاث قصص صغار بما يكون للحائض مالا غزل فابان الرجل بأصبع رجله واحدة وقال : هذا طلاقك ثم و ثم ، حتى نحاها عن أماتها ثم قال : ادمعه إلى الحائض لينسجه في ثوبك . قالوا : يعني أن تطلق امرأته لأنه جعل القصب طلاقا . رجل قال لامرأته : لا أخرجي من الدار بغير إذني فاقى حلفت بالطلاق ، فخرحت بغير إذنه لا تطلق لأنه لم يذكر أنه حلف بطلاقها فقلعه حلف بطلاق غيرها و كان القول قوله .

رجل له أرسم سود فقال لواحدة : أنت ، ثم : أنت ، للراه الأخرى : أنت ، أنت ، للراه الأخرى : أنت ، أنت طالق . للراه : طلقت الراه لأنه جعل الطلاق متا للراه . رجل قال : طالق ، فصل له : من عنيت ؟ فقال : امرأتى ، طلقت امرأته . رجل طلق [ امرأته ] تطليقتين ثم تزوجها . أضاف مهرها وأخرجها من منزله فقال له رجل : لا تعدده إلى منزلك و هي بعد امرأتك تطليقه ! فقال الزوج : و طلاق خو - شده است و إن طلاق ديكر شدا قال الشيخ : هو ذكر محمد - الفضل إلا أنه الإيقاع مع . إن أرد به الإخبار فهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى . وفي القصص تقع أخرى . وفي الخبر : قيل لرجل : من رتو سه طلاق كه هلاز يار بكر دق ! فقال : هزار طلاق ! كان قد له : هزار طلاق ، حواجا . أنه لو لم يحرر عمل ذلك العمل لا يقع الطلاق . امرأة قالت لزوجها : طلقني ! فقال الزوج : طلاق ردار . رواه ابن روى طلاقها يقع الطلاق . لو قال : طلاق خود ! يقع من عينة . سئل نجه الله عمر قالت له امرأة : طلقني ! فقال : ترانه طلاق مانده نه سكاح بر جز و بر د ؟ قال : هد ! إقرار بأنه طلقها ثلاث . وسئل نجم الدين عمر قالت له امرأته : مرا برك ما تو ماشيد نیست مر طلاق ده ! فقال الزوج : چون تو رفى طلاق داده شدا و قال : لم أو الطلاق ، هل يصدق ؟ قال : نعم : و واقع في هذا الجواب بعض الأئمة . وعنه : إذا قال لها : اذهبي إلى

(١) في م : لا تطلق .

إلى أهلك ! قالت : طلقني حتى أذهب ، قال : تو برو من طلاق دادم فرستم ! قال : لا تطلق بهذا القدر . وسئل عن قال لغيره : إن لم أفضل كذا غدا بدانك أن كذا مرا بخانه است بطلاق است ! لم يفعل ذلك غدا هي طالق . وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا قال لها : تو طلاق ! تقع عليها تطليقة رجسية واحدة لأن معناه : تو طلاق . وفي النخاية : قال لمرأته : هزاز طلاق تو تكرار كنم ! وأراد به إيقاع الطلاق ، قالوا : طلقت ثلاثا . ولو قال : من ترا طلاق دادم ! إن نوى الإيقاع يقع ، وإن نوى التفويض يكون إيقاعا .

م : امرأة سألت من زوجها الطلاق فقال الزوج لها : أنت طالق خمس تطليقات ، قالت المرأة : الثلاث تكفيني ، قال الزوج : الثلاث لك والباقي لصواحبك ، وله سواها امرأة أو امرأتان تقع على المخاطبة ثلاث تطليقات ولا يقع على غيرها شيء . وفي الحاوي : قال أبو جعفر الطحاوي : وأنا أقول به . م : إذا قال لها : قولي ! إني طالق ، فإن قالت ذلك طلقت ، وإن لم تقل لم تطلق ، بخلاف ما إذا قال لغيره : قل لها - لمرأته - أنها طالق ، حيث تطلق قال ذلك الرجل لها ذلك أو لم يقل .

## نوع آخر :

في الإيقاع بطريق الإخمار وفي

ترك الإضافة وما أشبههما

إذا قال : أنت ثلاث ، وأخبر الطلاق فاعلم أن هاهنا ثلاثة فصول ، أحدها : أن يضم « الطلاق » و « الثلاث » وفي هذا الفصل لا يقع الطلاق ، والثاني : أن يظهر « الثلاث » ويضم « الطلاق » وفي هذا الفصل يقع الثلاث ، وإن أشكل أنه بالوجه الأول أو بالوجه الثاني يؤخذ بالأول حكما وبالثاني تنزها واحتياطاً .

إذا قال لمرأته : تويكي ، توه ! أو قال : ترايكي ، تراسه ! قال الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار البلخي رحمه الله : لا يقع ، قال الصدر الشهيد : المختار عندى أنه

إذا نوى يقع الطلاق، وفي الحجة: « ترا سه » المختار أن تقع الثلاث إذا نوى، وفي الظهيرية: وقال غير أبي القاسم: ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل: إن كان في حال مذاكرة الطلاق أو في حال الغضب يقع، وإلا فلا يقع إلا بالنية، وفي السراجية: ولو قال: ترا طلاقاً ونوى ثلاثاً وقع ثلاث. وفيها: إذا قالت: طلاقم ده! قال: دو دادم! وقع ثنتان. م: وفي فتاوى شمس الإسلام الأوزجندی: اگر ترا بکار آید ترا بسکی و دو سه! فأجاب بأنه لا يقع الطلاق بدون النية. وفي الجامع الأصغر عن أبي نصر الدبوسی فیمین قال: این زن که مراست به! لا يقع، وقال أبو بكر العياضی رحمه الله: تطلق إن أراد بذلك طلاقاً، وقال أبو بكر الورسکی. طلقت امرأته. وفي النخاية: ولو قال لامرأته: « أنت ثلاث، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إذا نوى يقع. وفي الحجة: « أنت منى ثلاث، تقع ثلاث ولا يصدق على عدم النية، خصوصاً عند مذاكرة الطلاق. وفي فتاوى النسفی: سئل عن رجل اتهمه امرأته بشيء وطلبت منه أن يحلف على ذلك بطلاقها خلف بهذا اللفظ: اگر فلان کار کرده أم تو سه! اجاب: أنها لا تطلق. وفي فتاوى الفضلي: وإذا قال لها: « أنت منى ثلاثاً » إن نوى الطلاق طلقت، وإن قال: « لم أنو الطلاق » لم يصدق إذا كان الحال حال مذاكرة الطلاق. وإذا قال لها: تو سه! ونوى الطلاق قال: يقع الطلاق. وفيه أيضاً: إذا قال لها: اگر تو فلان کار کنی تو بیک طلاق! فعلمت وقع الطلاق من غير نية الزوج. ولو قال لها: ترا سه بار آی دون! وكان ذلك في حالة الغضب فاقول قوله إن لم يرد الطلاق لأنه قال: « آی دون » كما يحتمل الطلاق يحتمل اللعن وغيره فلا يضمن الطلاق مراداً إلا بالية. قالت لزوجهها: « طلقی » فأشار إليها بثلاث أصابع يريد ذلك ثلاث تطبيقات لا تطلق ما لم يقل بلسانه. وفي فتاوى أهل سمرقند: إذا قال لها: تو طلاق! تقع عليها طلقة، وفي الفتاوى الخلاصة: وكذا لو قال: تو طلاق باش، أو: طلاق شو! تطلق من غير نية، وبه

يفى الشيخ الأستاذ، وفي باب السيد: لا تطلق من غير نية. وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث: قالت لزوجها: كيف لا تطلقني؟ فقال لها بالفارسية: تو خود را از سر تا پای طلاق کرده! ثم قال: يستل الزوج عن مراده لأنه أخبر عن الطلاق فيسأل عن مراده، وفي الخاتمة: قالوا إن نوى الطلاق يقع وإلا فلا، قال مولانا: وينبغي أن يقع الطلاق على كل حال، وفي الكبرى: يقع الطلاق من غير نية، وقوله: يستل عن مراده: أي عن كمية العدد ثلاثاً أم اثنين أم واحدة. ثم: إذا قال لها في حالة الغضب: اكر تو زن منی سه طلاق! لا يقع شيء لأنه حذف الباء فلم يكن مضمياً إليها فلا يكون موجبا، وفي الفتاوى الخلاصة: إذا قال: لم أنو الطلاق، وعلى هذا فصل التعليق إذا قال: هر زن که بزنی من سه طلاق! فتزوج امرأة لا يقع الطلاق، هو الصحيح. وسئل الشيخ أبو نصر عن رجل سكران قال لامرأته: از بیدن آن اطلاقك، فقالت: نعم، فقال بالفارسية: اكر تو زن منی يك طلاق و دو طلاق و سه طلاق قوی و اخرجی من عندی، وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فاقول قوله، قال قال الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله: لأنه لم يصف الطلاق إلى المرأة ولم يذكر الإيقاع، وفي التوازل قال الفقيه: وبه تأخذ. قالت: طلقني! فقال الزوج: يك طلاق و دو طلاق و سه طلاق شده بر آن! ونوى طلائها يقع الطلاق، ولو قال: سه طلاق خود! يقع الطلاق من غير النية. وفي السراجية<sup>١</sup>: لو قال لامرأته في حالة الغضب: دو رفته است و سه رفته است! وقد كان طلقها قبل هذا تطبيقين ولا نية له لا تقع الثالثة. م: قال لامرأته: أنت طالق واحدة، فقالت المرأة: هزار؟ فقال الزوج: هزار! بنوى الزوج فإن لم يكن له نية لا يقع في الحكم. رجل اتهم امرأته بـرجل ثم رأى الرجل في يده فغضب وقال: زن غیر را طلاق دادم! قيل: يقع الطلاق إذا نوى، وقيل بالووع من غير نية. رجل جمع الاصدقاء وأمر امرأته أن تتخذ لهم

(١) في م: وفي نظم الترمذیستی



طعما فلم تقبل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج: زنى كه دوست و دشمن مرا نبود از من به طلاق اذكر في مجموع التوازل أنه تطلق امرأته. رجل قال لخدمه و هم يذكرون امرأته بسوء: چندان کردید که به طلاق کردیمش! أو قال: چندان کردید که به طلاق کردمش! يقع الطلاق عليها. و في الذخيرة: سألت المرأة زوجها أن يطلقها واحدة فقال الزوج: دادم یکی و دو و سه! فقالت: چه یکی و چه دو و چه سه؟ فلم يجبهها بشيء. فقد قيل: إنها تطلق ثلاثا.

رجل له امرأتان طلق إحداهما ثم أراد أن ينزوها فقالت: لا أزورك نفسى حتى تطلق الأخرى. فقال: طلقتهما. ثم قال بعد ذلك: أردت غيرها. لا يصدق قضاء. و في الغاية: رجل قال لامرأته: أنا أستكف عنك. فقالت المرأة: كالبراق في النعم فان كنت تستكف عنها فارم بها. فقال الزوج: تف، تف، ورمى بالبراق و قال: رميت. ونوى به الطلاق لا تطلق. رجل قال له غيره: تزوجت امرأة أخرى. فقال: نعم. فقال له: طلقت الأولى. فقال بالفارسية: از برای ترا. ولم يكن تزوج امرأة أخرى و ما كان طلق الأولى و لم يرد به الطلاق لا تطلق امرأته، و في الفتاوى الخلاصة: ولو قال من قبل أنها فعلت كذا و نسبها إلى شيء طلقت. خ<sup>١</sup>: رجل بين يديه امرأة متلفعة فقيل له: هذه المتلفعة امرأتك! ثم قيل له: احلف بثلاث تطليقات أن ليس لك امرأة سوى هذه! لحلف بثلاث تطليقات أن ليس له امرأة سوى هذه و كانت المرأة المتلفعة أجنبية اختلفوا فيه، و الفتوى على أنه تطلق امرأته قضاء. و كذا لو تزوج امرأة يلحق فذهبت المرأة بغير علم إلى ترمذ ثم حلف إن كان له امرأة بترمذ طلقت امرأته. رجل أكل خبزا و شرب خمرًا فقال: نان خوردیم و نیش خوردیم! ثم قال: زنان ما به! ثم قال رجل بعد ما سكت: به طلاق؟ فقال الرجل: به طلاق! لا تطلق امرأته.

م: رجل قال: طلقت امرأة. أو قال: امرأة طالق. ثم قال: لم أعز

(١) أى في الغاية.

امرأتى، يصدق قوله . ولو قال «عمره طالق»، وامرأته عمره وقال «لم امرأى»  
امرأتى، لا يصدق قوله قضاء . وفى الحاشية: رجل قال لامرأته «طالق»، ولم يسم وله  
امرأة معروفة: طلقت امرأته استحساناً. فان قال امرأته طالق، وله امرأتان  
كثماهما معروفتان يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء . رجل قال لمديونه «امراتك طالق»  
إن لم تقض حتى اليوم . فقال المديون «نعم» ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين  
«قل نعم» فقال «نعم» يريد به جوابه حتى لو لم يكن هذا الشخص فصل ذلك الأمر  
لا يقع الطلاق . رجل قال لغيره «هل امرأتك إلا طالق؟» فقال «بلى» طلقت امرأته،  
ولو قال «نعم» لا تطلق لأن فى المسألة الأولى يصير قائلاً: ليست امرأتى إلا طالقاً  
ولو قال ذلك طلقت امرأته، وفى المسألة الثانية صار قائلاً: امرأتى غير طالق .  
رجل حكى يمين رجل «إن دخلت الدار فامرأتى طالق»، فلما انتهى الحاكى إلى ذكر  
الطلاق تخطر بباله امرأته؟ قالوا: إن نوى عدد ذكر الطلاق ترك الحكاية واستئناف  
الطلاق - وفى واقعات الناطق: فاد كان الكلام موصولاً بحيث يصلح للإيقاع  
على امرأته - خ: يقع الطلاق على امرأته، وإن لم ينو الاستئناف لا يقع ويكون  
كلاماً محمولاً على الحكاية . وفى الفتاوى الخلاصة: رجل قال لآخر: زن تو هزار  
طلاق ست! فقال له الآخر: زن تو نیز بر تو هزار طلاق ست! أفق الإمام النسفى أنه  
تطلق امرأته، وذكر هذه الرواية ابن سماعه رحمه الله وقال: فى ظاهر الرواية لا تطلق .  
م: رجل يريد الخروج إلى السفر فأخذته صهرته فقالت: لا أدعك تخرج حتى تطلق  
ابنى! فقال الزوج: دخرتك طلاق! ثم قال «لم انو امرأتى وإنما نويت: بئسك اتى  
ليست بامرأتى، لا يصدق قضاء» ويصدق ديانة . مثل الشيخ الإمام بمجم الدين النسفى  
عن رجل عاده إذا رأى صيهاً أن يقول له: مادر تو سه طلاق! فسكر لجاه ابنه فقال  
له أى مادرتو سه طلاق! و هو لم يعرفه؟ قال: تطلق امرأته ثلاثاً .

(١) فحل «هل امرأتك طالق؟» (٢) أى: الحاشية بعد اعتراض الواقعات بين عبارتها .

إذا قال «ابنة فلان طالق» سب امرأته إلى أبيها ولم يسمها أو نسبها إلى أمها أو إلى أخيها وما أشبه ذلك ولم يذكر اسمها طلقت امرأته إذا كانت كذلك، وفي الحثانية ولو قال «لم أعز امرأتى» لا يصح قضاء و تطلق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته. وفي الفتاوى الخلاصة: قال: «فلانة بنت فلان طالق» سماها بغير اسمها لا تطلق امرأته إلا أن ينوى. وفيها: امرأة قالت لزوجها «إنك تزوجت على»، فقال «كل امرأة لى سوى ميمونة طالق»، واسم امرأته أمينة لا تطلق امرأته، فكذا رب الدين لو حلف مديونه لحلف وقال «إن ذهبت من المصر قبل قضاء دينك فأمرأتى عائشة طالق»، واسم امرأته فاطمة، فذهب من المصر قبل قضاء دينه لا تطلق امرأته. م: وعن أبي يوسف رحمه الله فيمن قال «عمره بنت صبيح طالق»، و امرأته «عمره بنت حفص»، ولا نية له: لم تطلق امرأته، فإن كان «صبيح» زوج أمها وكانت في حجره وكانت تنسب إليه وإنما أبوها «حفص» وهو يعلم سها أو لم يعلم فقال بمثل ما قلنا ولا نية له لم يدين في القضاء ويقع الطلاق، وأما فيما بينه وبين الله تعالى إن كان يعرف نسبها لا يقع الطلاق، فإن كان لا يعرف يقع الطلاق، وإن نوى في هذه الوجوه تطلق امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى. وإن كان لا يريد اسم امرأته وإنما يريد الإيم الذى سمي على النسب الذى أضافها إليه وهو يعرف نسبها لم تطلق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى.

ولو قال لامرأته «الحبشية طالق»، ولا نية له في طلاق امرأته و امرأته ليست بحبشية لا يقع عليها، وفي الذخيرة، وعلى هذا امرأته الأسدية و غلامه السندى، م: وعلى هذا إذا سماها بغير اسمها ولا نية له في طلاق امرأته، وإن نوى طلاق امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته. إن سمي امرأته باسمها واسم أبيها بأن قال «امرأته عمره بنت صبيح» فلان، أو قال «أم هذا الرجل التى في وجهها الحال طالق» طلقت سواء كان في وجهها الحال أو لم يكن. وفي الذخيرة: إذا قال الزوج «فلانة بنت

فلان من نسائي طالق ، وله امرأتان هذا الاسم فقال الزوج : لم أعن إحداهما بعينها ، لا رواية لهذه المسألة في الكتاب ، قال مشايخنا : ينبغي أن لا يحل له وطئ المرأتين اللتين بهذا الاسم و النسبة ، كما لو طلق إحداهما بعينها ثم نسها ، ولو قال : قد كنت طلقت امرأة كان لي ، أو قال : قد كنت طلقت امرأة تزوجتها ، أو قال : كان لي امرأة فطلقتها ، و ادعت المعروفة أنها هي و قال الزوج : كان لي امرأة أخرى غير المعروفة وإياها طلقت ، فالقول قول الزوج ، ولو قال : طلقت امرأة لي ، أو قال : امرأة لي طالق ، أو قال : امرأة في نسائي طالق ، و باقى المسألة بحالها يقع الطلاق ، و كذلك لو قال : قد كنت طلقت امرأتى ، أو قال : طلقت إحدى نسائي ، أو قال : طلقت امرأة لي ، و باقى المسألة بحالها طلقت المعروفة في الحكم ، و كذلك لو قال : طلقت أول امرأة قد كنت تزوجتها ، أو قال : طلقت امرأة كانت لي ، و باقى المسألة بحالها تطلق المعروفة في الحكم .

و في الخاتمة : و لو كانت له امرأة بصيرة فقال : امرأته هذه العمياء ! و أشار إلى البصيرة : تطلق البصيرة و لا تعتبر التسمية و الصفة مع الإشارة . رجل قال لامرأته : نو جه طلاق كرده چه نى ! لا تطلق امرأته . و لو قيل لرجل : أطلقت امرأتك ؟ فقال : عدما مطلقة . أو : احسبها مطلقة ! لا تطلق امرأته . امرأة قالت لزوجها : طلقى ، فقال : لست لي بامرأة ، قالوا : هذا جواب يقع به الطلاق و لا يحتاج إلى النية . و لو قالت المرأة لزوجها : طلقى ، فقال : دائم ، إن كان ذلك في موضع يكون ذلك عرفهم وقع الطلاق .

م : و في المنتقى : رجل تزوج امرأة فقالت : (إني اسماء بنت عبد الله القرشية ، و الرجل لا يعرفها فقال الرجل بعد ما تزوجها : كل امرأة لي طالق غير اسماء بنت عبد الله القرشية ، و اسم هذه المرأة كان زينب النبطية : فهي طالق في القضاء و لا تطلق

فيما بينه وبين الله تعالى .

لو قال : نساء أهل الرى طالق ، وهو من أهل الرى أو قال : نساء أهل بندق ، وهو من أهل بندق لا تطلق امرأته عند أبى يوسف رحمه الله إلا أن ينوها ، وعن محمد رحمه الله روايتان : روى ابن سماعة عنه أنه تطلق امرأته من غير النية ، وروى هشام أنه لا تطلق امرأته إلا أن ينوها ، ذكر فى فتاوى أهل سمرقند أن فى قوله : جميع نساء أهل الدنيا طوائى ، جميع نساء أهل العالم طوائى ، أنه لا تطلق امرأته من غير نية ، وفى الظهيرية : لا تطلق إلا أن ينوى وعليه الفتوى . م : و لو قال : نساء أهل هذه السكة طوائى ، وهو من أهل هذه السكة طلقت امرأته ، وكذلك إذا قال : نساء أهل هذه الدار طوائى ، وهو من أهل هذه الدار طلقت امرأته بلا خلاف . وفى الفتاوى الخلاصة : و لو قال : نساء أهل هذا البيت طوائى ، طلقت امرأته لو كانت فيه . وفى الثانية : و لو قال : نساء أهل هذه البلدة ، أو : هذه القرية ، وفيها امرأته طلقت . م : و لو قال : نساء أهل هذه القرية طوائى ، فقد اختلف المشايخ فيه ، منهم من ألحقه بالبيت والسكة ، ومنهم من ألحقه بالمصر .

## نوع آخر

يتصل بهذا الفصل فى الإيقاع

بالإضافة إلى بعض المرأة

إذا قال لامرأته : رأسك طالق ، فالأصل فى جنس هذه المسائل إن كان جزء . يجر به عن جميع البدن نحو الرأس والرقبة والرج والوجه تصح إضافة الطلاق إليه . وفى الفتاوى الخلاصة : أربعة عشر لفظاً إذا اضيف إليها الطلاق يقع : أنت طالق ، ونفك ، وجسدك ، ورفقتك ، ووجهك ، ورأسك ، وروحك ، وفرجك ، ونصفك ، وبضئك ، ودمك ، وظهرك - والخيار فى الدم والظهر أن لا يقع - وفى الهداية : و ان يطلق جزءاً شاملاً منها مثل : نصفك أو ثلثك ، وفى الحاشية : أو جزء من ألف

جزء ، يقع الطلاق

م : و كل جزء لا يبره عن جميع البدن إن كان جزء لا يستمتع به نحو الدمع و الريق و الدم لا يصح إضافة الطلاق إليه بالاتفاق ، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه . و قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : و لو نوى جميع ما في بدنها من الدم ينبغي أن تطلق . و ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في أول باب الطلاق أنه إذا أضاف الطلاق إلى دمعها فقه روايتان ، على رواية كتاب العتاق لا تطلق ، و على رواية كتاب الكتابة تطلق . و في البنايع : فالذي يبره عن الجملة كل عضو أضاف إليه الطلاق و هو محال لو قد الروح ' فمقدمه يقع الطلاق بإضافته إليها ، و إذا أضاف إلى عضو ليس بمقدود ذلك العضو فقد ألحح ' لا يقع الطلاق . و إن كان جزء يستمتع به نحو اليد و الرجل لا يصح إضافة الطلاق إليه عدنا . قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : إذا قال لها « رأسك طالق » و عني به اقتصاص الطلاق على الرأس لا يعد أن قول : لا تطلق . و في الحثانية : لو قال « هذا الرأس طالق » و أشار إلى أس امرأته الصحيح أنه يقع ، كما لو قال « رأسك هذا طالق » . و في الفتاوى المختلصة ، لو قال « الرأس منك طالق » أو قال « هذا العضو منك طالق » و وضع يده على رأسها لا يقع و فلما سوى هذه اللفاظ من قوله « منك » و « رأسك » و غيرها لا يقع الطلاق .

م : و لو قال لها « يدك طالق » و أراد به العبارة عن جميع البدن لا يعد أن قول بأنها تطلق . و في القائل : أنه لا يقع الطلاق بالإضافة إلى اليد و إن نوى . و في التهذيب : و لو قال « تزوجت رجلك أو يدك » لا ينعقد إجماعا . و في الطهوية و لو أضاف الطلاق إلى يديها لا يقع عند البعض ، و كذلك الرجلين . و لو أضاف الطلاق إلى قلبها لا رواية لهذا في الكتاب . م : و إذا قال لها « بضعك طالق » ذكر الشيخ الإمام في شرحه أنه لا يقع ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه أنه يقع ، و هكذا .

(١) و كان في الشيخ كلها « الروح » مكان « الروح » في اللفظين كليهما ، و لعل الصواب الثبوت .

(٢) و في غل : « لا ينبغي » .

وقع في بعض النسخ . وإن قال « ظهرك طالق » أو : « بطنك طالق » ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه أن الأصح أن لا يقع ، و في الوقاية : وهو الأظهر . م : و ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه أن الأشبه بمذهب أصحابنا رحمه الله أنه يقع الطلاق ، قال : « وهو نظير ما قال مشايخنا فيما أحبب عقد النكاح إلى ظهر المرأة أو إلى بطنها أن الأشبه بمذهب أصحابنا رحمه الله أنه ينعقد النكاح ، و قال القاضي الإمام على السعدي رحمه الله : إن الأصح أن يقع . » و إذا قال « برك طالق » فالمحفوظ عن أصحابنا رحمه الله أنها لا تطلق ، بخلاف قوله « فرك طالق » ، و ذكر في المستق أن قوله « استك طالق » في الحكم بمنزلة قوله « فركك » .

و لو قال لها « نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق اثنين » فلا رواية لهذه المسألة عن المتقدمين و عن المتأخرين ، و قد صارت هذه المسألة واقعة بخاراً فأفتى بعض مشايخنا بوقوع الواحدة بالإضافة إلى النصف الأعلى ، و أفتى بعضهم بوقوع الثلاث بالإضافة . و إن أضاف الطلاق إلى جزء معين غير جامع نحو أن يقول « شعرك طالق » أو : « صدرك » أو : « فخذك » ، و ما أشبه ذلك لا يقع الطلاق .

## نوع آخر

في تكرار الطلاق وإخضاع العدد

في المدخولة و غير المدخولة

وفي الظهيرية : و متى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بغير حرف الواو يتعدد الطلاق . و إن عني بالثاني الأول لم يصدق في القضاء ، كقوله « يا مطلقه أنت طالق » . و لو ذكر الثاني بحرف التفسير و هو حرف الفاء لا يقع أخرى إلا بالنية كقوله « طلقت فانت طالق » . م : امرأة قالت لزوجها « طلقني و طلقني » فقال الزوج « قد طلقتك » طلقت ثلاثاً نوى الزوج الثلاث أو لم ينو ، و لو قالت بغير حرف الواو « طلقني طلقني طلقني » فقال الزوج « قد طلقتك » فإن نوى ثلاثاً طلقت ثلاثاً ، و إن نوى واحدة أو لم ينو

شيئا تقع واحدة - وفي المتنق : إذا قالت له « طلقنى طلقنى طلقنى » بدون حرف الواو وقال الزوج « قد طلقتك » إنه يقع ثلاث تطليقات ، ولم يشترط نية الزوج الثلاث .  
وفي نجيب الناصرى : ولو قالت المرأة : طلقنى فقال الزوج : طلاق ميكنم طلاق ميكنم طلاق ميكنم اطلقت ثلاثا ، وكذلك : كردم اطلقت ثلاثا .

م : امرأة قالت لزوجها « طلقنى ثلاثا » فقال الزوج « أنت طالق . أو قال : فأنت طالق » يقع واحد - هكذا رواه ابن سماعة و هشام . وعن محمد رحمه الله في رواية هشام فقال : لأن هذا ليس بجواب ، قال في رواية هشام : وإن عني الجواب في قوله « أنت طالق » استحس أن أجعلها ثلاثا . ولو كان قال « قد طلقتك » تقع الثلاث ، وكذا لو قال « فعلت » . قيل : ينبغي أن تقع الثلاث في الوجه الأول ، وذكر البقال في فتاوى في الوجه الأول أنها تطلق واحدة إلا أن بنى الثلاث فيصح استحسانا ، ثم قال : روى أنها واحدة - يعنى مع نية الثلاث . وفي الذخيرة : وكان نصير بن يحيى يقول : إذا قالت لزوجها « طلقنى ثلاثا » فقال الزوج « أنت طالق » أنه تقع ثلاث تطليقات ، وكان البلخي يقول : تقع واحدة . وكان شاذان يقول : يسئل الزوج فإن قال « بوبت جواها » تقع الثلاث ، وإن قال « نويت واحدة » واحدة . وفي السراج : لو قال ثلاثا : چنگ باز داشتیم لا تقع إلا واحدة .

وفي البحارى : قالت لزوجها « طلقنى » فقال « إن عنت<sup>١</sup> ألف مرة » قال أبو القاسم : لا يقع بهذا شي . وفي الكبرى : رجل بينه وبين امرأته مشاجرة فقالت المرأة « طلقنى ثلاثا » فقال الزوج « لا أفعل » ثم قالت باقارية : دادى دادى فقال الزوج : دادم دادم ! فإن كان قوله « دادم » غير متصل وقع الطلاق ، وإن كان متصلا لا يقع الطلاق . وفي الينيمة : قال أبو القاسم الصغار : إذا قال الرجل لامرأته « طلقتك » غير مرة « طلقك ثنتين . وفي وقعات الناطق : رجل قال لامرأته « أنت طالق كذا (١) وفي خل . إن شئت . »



كذا<sup>١</sup> . يقع ثلاثاً ، كأنه قال : أنت طالق أحد عشر .

م : امرأة قالت لزوجها . طلقى . فقال الزوج . قد صلت . طلقت . وإن قالت . زدنى . فقال . قد صلت . طلقت أيضاً . إبراهيم عز محمد : قيل لرجل . طلقت امرأتك ثلاثاً . فقال . نعم واحدة . فإن القياس أن تقع عليها ثلاث تطليقات . لكننا نستحسن وجمعها واحدة . وفي المتن : إذا قالت المرأة . طلقى ثلاثاً . فقال الزوج . قد أبنتك . فهذا جواب . وهى ثلاث ، وكذا قوله . باتن . . . في نوادر ابن سميعة . سئل أبو يوسف عمر طلق امرأته ودخلت عليه أخت امرأته وعانته فقالت . طلقت أختي فلانة تطليقتين ولم تحفظ حق أيها فقال الزوج . هذه ثالثة<sup>٢</sup> . أو قال . هذه ثالثة . لمته الثلاث . وإن لم تذكر الصلاق في معانيتها وباق المسألة بحالها فقله . هذه ثالثة . ليس شيء . إذا لم ينوّه الصلاق .

إذا قال لها قبل الدخول . أنت طالق ثلاثاً . تقع الثلاث . وفي الكافي وعد ابن جرير النضرى . يقع واحدة إلا إذا . قال . أعتقت عليك ثلاث تطليقات . ، م : وقد إذا قال لها . أنت طالق ثنتين . تقع ثنتان . بخلاف ما إذا . كرر لفظ الصلاق بحرف العصف . بغير حرف العطف فقال لها . أنت طالق وطالو . أو قال : طالق . أو قال : ثم طالق . أو قال : طالق طالق . حيث تقع واحدة . وفي الولول لجة . رحل قال لامرأته بعد الدخول بها . أنت طالق طالق . تقع ثنتان لأنه لا يمكن أن يجعل تكرار للأول لأن الأول لإيقاع شرعاً فيجعل هذا عطفًا بادرّاج حرف العطف . وإن نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء . وفي الحاوي : ولو قال : تز . بك طلاق بك طلاق بك طلاق بغير العطف وهى مدخولها تقع ثلاث تطليقات . وفيها : سئل كم طلقتها ؟ فقال : ثلاثاً ثم زعم أنه كان كاذباً لا يصدق قضاء . م : وفي فتاوى الفضل : (١) يعنى وأشار أيضاً بالعدد . والله أعلم . (٢) وفي حل : هذه الثلاثة (٣) م : أبى الحسن البصرى . وفي حل . أبى يوسف البصرى .

إذا قال لها قبل الدخول بها . اكر تورى من يك طلاق دست بار داشته ا تقع ثلاث تطليقات ، ولو لم يقا دست بار داشته ا تقع واحدة لأن في الوجه الأول الكلام إنما يتم عند قوله « دست بار داشته » لأنه صار مغيرا للاول فتوقف وقوع الثلاث حمله . وفي الثاني كلام تام جاءت « لا إلى عدة » قال لامرأته المدخول بها . يك طلاق دامت ودو طلاق دامت ا تقع عليها ثلاث تطليقات . « و قال « ده » بغير حرف الواو إن نوى المطلق تقع الثلاث ، « ان لم يوقع واحدة » . في الحديث « إذا قال لامرأته المدخول بها . ر يك طلاق بك طلاق ا هذا بمرله قوله « أنت طالق أم طالق » ، ولو قال . دامت بك طلاق ا قال . مع ثلاث نطقات . « إن ذكر به حرف اصف بان قال بعد ما ست . ر طلاق فان وى مطلق طلعت ثلاث . وإن لم يوقع واحدة . « في « حاشية . رجل قال لامرأته « أم طالق أم طالق أنت طالق » . قال عبت بالاولى الطلاق واثابه . « كنه إياها » اصدق بانه . في المصنف طلعت ثلاث . و « قال لعير المدخول بها « أنت طالق وحده لا من نكير » طلعت وحده . وفي سماعي « وصى بطلاق ثلاثا . وفي الحجة . سه طلاق بربا » ارتوا طلق ثلاثا . « وفي جامع الجوامع « أنت طالق مع كل مرأى » طلع . « إن وى الحصى رب . وفي الحديث « رجل قال لامرأته المدخولة « أنت بئن أنت طالق أم بئن » إن وى بالاولى طلاق هي ثلاث . « وإن لم يوب بالاولى الطلاق تقع ثلثا . « لو قال لامرأته « أنت بئن » و « وى الحصى » بينهما ثم قال « قد كنت قلت لها أمس أنت بئن » فانه تقع الاولى والثانية ولا يصح في إبطال ما أوقفه القاضي .

م . « وإذا قال لها . تر يك طلاق اكر چير من سى ر دهى ودرسه ا قال الشيخ الإمام أبو الحسرحمد الله : تقع الثلاث عدد . حود الله ط . وقال الشيخ محمد بن علي القوس : تقع واحدة . رجل قال لامرأته « ولم يدخول بها » أنت طالق طالق (١-١) في خ . أبو المصلح .

إن دخلت الدار ، بات بالآولى ولم تعلق الثانية بالدخول . لو كان معطوفاً فقال : أنت طالق و طالق إن دخلت الدار . أ : طالق فطالق إن دخلت الدار ، تعلقا جميعا بالدخول . إذا قال لها ولم يدخل بها : إن دخلت الدار ، فانت طالق و طالق و طالق . ودخلت الدار تقع واحد عد أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما تقع الثلاث . وفى الكافى : ولو قال : إن دخلت الدار فانت طالق و طالق ، قال الكرخى و الطحاوى أنه على الخلاف لدى دارنا . ذكر القمى أبو الليث أنه تقع واحد عند الكل إن قدم الشرط ، وهو الأصح . ولو كانت المرأة مدخولا بها ، الشرط مقدم فقال : إن دخلت الدار فانت طالق و طالق و طالق ، أو قال بالقاء وقع الثلاث بالإجماع إلا أن عن قول أبى حنيفة يتبع بعضها بعضا و الوضوح . قال صاحباه تقع جملة . م : لو هذه الجزاء فقال : أنت طالق و طالق و طالق إن دخلت الدار ، ودخلت الدار تقع الثلاث بلا خلاف ، والمالة معروفة . وفى جامع الجوامع : ولو قال لغير المدخول بها : أنت طالق اليوم وأمس ، تقع ثنتين كقوله قلها واحدة .

م . ولو قال لها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار ، فندت أبى حنيفة تقع واحدة للحال و تبين بها ، وفى شرح الطحاوى . إن كانت غير مدخول بها ويطل ما بعد ذلك من الكلام . وإن كانت مدخولا بها فالأول والثانى ينزلان فى الحال و تعلق الثالث بالشرط ، م : وعندهما يتوقف الكل على وجود الشرط وإذا وجد الشرط وقع الثلاث ، وذكر القندوى أن على قولها إنما تقع الثلاث عند وجود الشرط إذا وجد الشرط بعد ما دخل الزوج بها . أما إذا وجد الشرط قبل أن يدخل الزوج بها تقع واحدة ، وهو الأشبه . ولو قدم الشرط فقال : إن دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق ، تعلق الأول بالدخول و وقعت الثانية ولنت الثالثة عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما يتوقف الكل على وجود الشرط ، وإذا وجد الشرط تقع واحدة . وفى التجريد : هذا إذا كانت غير مدخول بها ، وإن كانت مدخولا

بها تعلق السك بالشرط و تقع الثلاث على سبيل التامب . وفي شرح الطحاوى : كما إذا قال : إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة و بعدها واحدة و بعدها واحدة ، ف فيه : و أما إذا ذكرها بغير حرف الصلة و كان الشرط مقدما كما إذا قال : إن دخلت الدار فأنت طالق طالق طالق . و كانت المرأة غير مدخول بها فالقسط الأول معلق بالشرط و الثانى ينزل للحال و الثالث لعموم . ثم إذا تزوجها و دخلت الدار نزل المعلق . و لو دخلت بعد البيونة قبل التزوج لا يقع الطلاق . و لو كان مدخولا بها فالأول يتعلق بالشرط و الثانى و الثالث ينزلان فى الحال . و لو أخرج الشرط و قال : أنت طالق طالق طالق إن دخلت الدار . و كانت المرأة غير مدخول بها نزل الأول و الثانى فى الحال و تعلق الثالث بالشرط . و لو غفل الشرط فقال : أنت طالق إن دخلت الدار أنت طالق ، أو قدم الشرط على هذا فما لم تدخل لا يقع ، و إذا دخلت وقع الثلاث بالاتفاق .

و فى نوادر هشام عن محمد رحمه الله . إذا قال لامرأته : أنت طالق واحدة حتى تبينى . هو يوسى ثلاثا طلقت واحدة بعد أخرى . و لو قال لها : أنت طالق حتى تبينى ، فإن نوى بقوله : حتى تبينى ، لعدة فهي واحدة ، و إن نوى : حتى تبينى بثلاث ، فهو ثلاث . و فى الذخيرة : فيما أظن . و الشك من هشام . و فى المستق : أنت طالق حتى نحرمى ، حتى تبينى ، لكن تبينى ، أنها واحدة ، و لو نوى ثلاثا فهي ثلاث . و عن أبى يوسف إذا قال لها : أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ، أو قال : أنت طالق يستكمل ثلاث تطليقات ، فهي طالق ثلاثا و لا يدين فى القضاء على إبطال ذلك . ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله إذا قال لامرأته : أنت طالق و بائن . أو قال لها : أنت طالق ثم بائن ، فقال : لم أنو بقولى بائن شيئا . فهي طالق تطليقة رجعية ، و لو ذكر بحرف العام و باقى المسألة بحالها فهي طالق تطليقة بآئنه .

و فى الولوالجية : رجل قال لامرأته قبل الدخول بها : أنت طالق واحدة

الفنای التارخانیة ( کتاب الطلاق - تکرار الطلاق وإيقاع العدد ) ج - ۳

أو ثنتين ، ومع عليها تطليقه ، لا يجبر الزوج لأنه صارت أحبه . م . وفي المتنق . إذا طلق امرأته - ولم يدخل بها ثنتين \* قال . كنت طلقتهما واحدة قبل ثنتين ، فاني لا أبطل عنه الثنتين و الزمة الي أمرها ولا تحل له حتى تسكح زوجها غيره . وفي الذخيرة . روى ابن جماعة في واديه عن أبو يوسف في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منها فقال « مرأتى طالق امرأتى طالق » ثم قال « أردت واحدة منهما ، لا أصدقه وأبنتها منه ، وفي جامع انوار المع » ولذا لو عطف بالواو ، لو كان دخل بها والمسألة بحالها ، أنه أن يقع الطلاق على إحداهما ، عن محمد رحمه الله فيما إذا قال [ و ] امرأته واحدة أنت طالق . أنت طالق ، يصح تطليقتان

ه : إذ قال لامرأته ، يدخل بها ، أنت طالق واحدة من واحدة . أو : بعدها واحدة ، طلقت واحدة . لو قال « قلها » حدة أو عدة واحدة . أو مع . واحدة ، أو معها واحدة ، وقعت ثلثان . عن أبو يوسف رحمه الله إذ قال « معها واحدة » تقع واحدة وفي الهداية في المدخل بها تقع ثلثان في أن جوه كلها . م . وفي المتنق . قال أبو يوسف في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها ، أنت طالق واحدة بعدها واحدة إن دخلت الدار ، مات بالآلى ولم يلزمها النجس . ولو قال لها « أنت طالق واحدة من واحدة إن دخلت الدار » لم يطلق حتى تدخل فادخلت طلقت واحدة . ولو قال لها « أنت طالق ، احده قلها » أو مع احده . أو معها واحدة إن دخلت الدار ، لم تطلق حتى تدخل وإذا دخلت تقع عليها ثلثان ، وهذا في قوله « واحدة واحدة » سواء . ولو قال لها « أنت طالق واحدة » بعدها أخرى إن دخلت الدار ، لم تطلق حتى تدخل وإذا دخلت وقع عليها ثلثان .

و في الخاتبة . ولو قال لها « أنت طالق بعد كل تطليقه » أو : مع كل تطليقه . أو قال : أنت مع كل تطليقه طالق ، طلقت ثلاثاً . ولو قال « أنت طالق مع كل امرأة لي » وله أربع سرة طلق جميعاً . فان بوى في هذه المسائل بعض النساء ( ١ ) في رجل « أنت طالق قيه واحدة » .

و بعض الطلاق لا يصدق قضاء و يصدق فيها يته . بين الله تعالى . . في السفاق :  
ولو قال « إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة واحدة واحدة » بغير حرف المطلق  
طلقت واحدة بالاتفاق و هذا إذا كان تعليق الثانية و الثالثة في الطلاق . أما إذا كان  
في الظهار و الإيلاء كقوله « إن دخلت الدار و إن تزوجتك فأنت طالق و أنت على نظهر  
أى و و الله لا أقربك » ثم دخلت الدار و تزوجها طلقت و سقط عنه الإيلاء و الظهار  
عند أبى حنيفة رحمه الله . و عندهما مطلق مظاهر مولى . و لو قال « إذا تزوجتك فو الله  
لا أقربك و أنت على كظهر أوى . أنت طالق » ثم تزوجها وقع هذا كله عليها .

م . و لو قال لها و لم يدخل بها « أنت طالق إحدى وعشرين » تقع الثلاث  
عند علمائنا الثلاثة رحمه الله خلافا لزمرو . و فى الظهيرية : و قال زفر : تقسم واحدة .  
م : و لو قال « أحد عشر » تقع الثلاث فى موطع جميعا . و لو قال « واحدة وعشر »  
وقعت واحدة لأنه يمكن أن يأتى باللفظ المتعدد و بعبارة أوجز من هذا و جعل العددين  
شيئا واحدا يكون بطريق الضرورة و الضرورة تندفع بالاعتاد . و سقى ما وراء الاعتاد مردودا  
إلى أصل القياس و هما عددان فى الحقيقة . و لو قال « واحدة و مائة » أو « واحدة و آله »  
كانت واحدة فى رواية الحسن بن أبى حنيفة رحمه الله . و قال أبو يوسف : تقع  
الثلاث . و لو قال « واحدة و نصف » تقع عليها ثقتان . و فى جامع الجوامع : و عند زفر  
واحدة ، م : و لو قال « نصف و واحدة » وقعت واحدة عند محمد خلافا لآبى يوسف .  
ابن سماعة فى نوادره عن أبى يوسف رحمه الله : رجل له امرأتان لم يدخل بهما  
فقال « امرأتى طالق » ثم قال « أردت واحدة منها » لا أصدقه و أيهما منه . و كذلك  
لو قال « امرأتى طالق و امرأتى طالق » . و فى الخانة : و كذلك المتق م . و لو كان  
قد دخل بهما و باقى المسألة بحالها طه أن يوقع الطلاقين على أحدهما . و فى المنظومة فى  
اختلاف أبى حنيفة مع صاحبيه :

و لو قال من نكحت ففى طالق و طالق لم يكن إلا السابق

## م : نوع آخر

في إيقاع الطلاق بعدد ما له عدد وما لا عدد له

وفي تشبيه المواقع بما له عدد وما لا عدد له

وفي الظهيرة : الأصل فيه أنه متى وصف الطلاق بما لا يوصف ولا يحتمله يقع ، بطل الوصف ، ومتى وصف بوصف يوصف به ولا ينبئ عن زيادة شدة وغلظة يقع رجعيًا ، ومتى وصفه بوصف لا ينبئ<sup>١</sup> عن زيادة شدة وغلظة أو وصف بالطول يقع بائنًا ويملك إلحاق الوصف والعدد بالإيقاع .

م : إذا قال لها أنت طالق مثل عدد كذا ، بشيء لا عدد له كالشمس والقمر وما يشبه ذلك فهي واحدة بائنة في قول أبي حنيفة . وعند أبي يوسف رحمه الله تقع واحدة رجعية ، وروى عنه رواية أخرى أنه تقع واحدة بائنة كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله . ولو قال ، أنت طالق عدد شعر بطن كني ، فهي طلقه واحدة ، وكذا إذا قال عدد ما في يدي من الدرهم ، وليس في يده شيء تقع واحدة ، وكذا إذا قال عدد ما في الخوض من السمك ، وليس في الخوض سمك . وكذا إذا قال عدد كل شجرة على جسد إبليس ، تقع واحدة . وفي الظهيرة : لا تقع إلا واحدة حتى يعلم أن على جسد إبليس شعر أم لا . م : ولو قال ، أنت طالق عدد شعر رأسي ، أو عدد شعر ظهري كني ، قد كان طلقاً ظهر كفه أو رأسه قبل هذه المقالة طلق ثلاثاً بخلاف ما لو قال عدد ما على رأسي من الشعر ، أو عدد ما على ظهري كني من الشعر . وفي المضمرات : وعن محمد رحمه الله إذا قال لها ، أنت طالق عدد الشعر الذي على ظهري كني ، وقد حلق كفه لم تطلق . وفي الحجة : ولو قال ، أنت طالق عدد شعر فرجك ، إن كان عليه شعر تقع ثلاثاً ، وإن أطلبت ولم يبق عليه شعر لا يقع شيء . وفي الظهيرة : ولو قال لامرأته ، أنت طالق عدداً في هذه القصصة من الثريد ، إن كان

(١) كذا في النسخ ، والله « ينبئ » بدون « لا » النافية (٢) في خل : حلق .

قال ذلك قبل صب المرقعة هي ثلاث ، وإن قال بعد صب المرقعة هي واحدة . م : و لو قال لها أنت طالق كعدد النجوم ، أو : مثل عدد النجوم ، أو : كالنجم ، أو : كالرمل ، هي واحدة بائنة ، كذا رواه ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله ، وفي رواية أخرى عنه أنها واحدة رجعة ، و لو قال عدد النجوم هي ثلاث . وفي الحاشية : رجل قال لامرأته أنت طالق عدد التراب ، أو : عدد البحار ، طلقت ثلاثا . وفي التراب ، قال أبو يوسف : تقع واحدة لأن التراب بما لا يعد يبلغو ذكر العدد . و لو قال أنت طالق واحدة ملء البيت تقع بائنة واحدة . م : وفي الجامع الصغير : إذا قال لها أنت طالق كآلف ، هي واحدة بائنة إلا أن يوى ثلاثا . وفي القندوري : إذا قال لها أنت طالق كآلف ، فإن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى واحدة أو لم تكن له بية هي واحدة بائنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمهما الله ، وقال محمد : هي ثلاث ولا يدين في الحكم . و لو قال أنت طالق كعدد آلف ، أو : ثلاث ، هي ثلاث في القضاء . وفي جامع الجوامع : أنت واحدة ثلاث ، بائن وإن نوى التكرار . وفي الحاشية : و لو قال أنت طالق ثلاث ، هي ثلاث . وفي جامع الجوامع : نوى أو لم ينو ، و لو قال أنت طالق حتى يتم ثلاث ، هي ثلاث ، وإن نوى حتى أكمل لك ثلاثا ، أو : حتى أوقع عليك ثلاثا ، هي واحدة . وفي السراجية : إذا قال : تراها زار طلاق في لا يقع شيء . و به أفنى أو القاسم رحمه الله .

م : و إذا قال لها أنت طالق مثل عظم رأس الإبرة . أو قال : مثل الجبل ، أو : مثل حبة الخردل ، فالأصل عند أبي حنيفة في جنس هذه المسائل أنه إذا شبه الطلاق بشيء عظيم أو صغير يقع بائنا أي شيء كان المشبه به ، سواء ذكر العظم أو لم يذكر ، والأصل عند زهر أنه متى شبه الطلاق بشيء عظيم يكون بائنا ، ومتى شبه بشيء صغير حقير يكون رجسيا ذكر العظم أو لم يذكر ، والأصل عند أبي يوسف ومحمد أنه متى ذكر العظم باللفظ يكون بائنا وإن كان المشبه به شيئا صغيرا ، ومتى لم يذكر العظم باللفظ وشبه بشيء عظيم أو بشيء صغير حقير إن كان له حدة يكون بائنا ، وإن لم يكن له



حدة يكون رجيا - يائه في مسائل : إذا قال لها « أنت طالق عظم السمسم أو عظم الخردل » فند أبي يوسف : محمد تقع تطليقة بائنة اعتبارا للعظم ذكرا ، وعند زفر رحمه الله تقع واحدة رجبية في المسألتين اعتبارا للصغر المسمى . ولو قال « مثل رأس الإبرة » تقع واحدة بائنة عندهما ، وفي شرح الطحاوى . ولو قال « مثل رأس الإبرة » فهو رجى في قولها وبأن في قول أبي حنيفة رحمه الله . م : ولو قال « مثل السمسم » تقع واحدة رجبية . وعند زفر رحمه الله تقع واحدة رجبية في المسألتين جميعا . وفي الكافي : ولو قال « مثل عظم رأس الجبل » يقع بائنا عند الكل . م : ولو قال « مثل الأساطين ، أو التراب » أو الجبال - وفي الخانية : أب : مثل البحار » عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تقع تطليقة رجبية . وعند زفر واحدة بائنة . وعند أبي حنيفة تقع تطليقة بائنة . ذكر بعض مشيخنا في هذا الأصل قول محمد مع أبي يوسف على نحو ما ينأ ، وذكر بعضهم قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله .

وفي الظهيرية : ولو قال « أنت طالق كالتلج » فهو بائن عده . وعندهما إن أراد به البياض فرجى . وإن أراد به البرد فبائن . وفي الخانية : قال لامرأته « أنت طالق مثل صخرة » قيل . يقع به الطلاق الرسمى . وفي شرح الطحاوى : ولو قال « أنت طالق مثل الحديد » يكون رجيا في قول أبي يوسف ، وفي قول زفر رحمه الله يكون بائنا . ولو قال « أنت طالق وأنت مريضة » تقع واحدة رجبية .

م : وإذا قال لها « أنت طالق مثل سجة دائق » فإرسيته . دانك سنكى تراطلاو . تقع واحدة ، ولو قال « مثل سجة دائق ونصف » فإرسيته دانك ونيم سنكى ، تقع ثنتان ، ولو قال : هزار سنك ! تقع واحدة ، ولو قال : چهار دانك سنك ! تقع ثلاث تطليقات - والحاصل أن التعديل على عدد السجات المتعارفة فيما بين الناس . الخانية : إذا شبه الطلاق بما يوزن بسنجة واحدة تقع واحدة رجبية ، وإن شبه بما يوزن بسنجتين تقع تطليقتان ، وإن شبه بما يوزن بثلاث سجات أو أكثر تقع الثلاث ، فالدائق موزون

بسنجة واحدة وكذا الدرهمان ، و دائق و نصف يوزن بسنتين وكذا ثلاث دراهم فلي  
هذا يخرج هذا الجنس من المسائل . و في الظهيرة : و بقوله « مثل سنجة خمسة دراهم  
و سنجة ألف درهم » تقع واحدة لأنها توزن بسنجة واحدة و في سنجة دافقين ثنتان ،  
و قيل : مثل : سنجة دافقين و نصف و مثل سنجة ثلاثة أرباع درهم ثلاث اعتبارا لأعداد  
السنجات . و في الولوالجية : و لو قال « مثل سنجة ثلثي درهم » تقع ثنتان ، و لو قال « مثل  
سنجة نصف درهم » تقع واحدة ، و في الخانية : و لو قال « مثل ثلاثة دراهم »  
تقع تطليقتان .

٢ : و لو قال لها « أنت طالق هكذا » و أشار بإصبع واحدة فهي واحدة . و إن  
أشار بثنين هي ثنتان ، و إن أشار بالثلاث فهي ثلاث . و في السفاق : و لا فرق بين  
الإشارة بالإصبع إلى اعتاد الناس إشارته إليها و بين الأصابع الآخر . م : و إن أشار  
بثلاث أصابع و قال « عيت بهذه الإشارة التشبه بالكف بون الأصابع » لا يصدق  
قضاء . و في الخلاصة الخانية : و دين فيما بينه و بين الله تعالى . م : و من المتأخرين من  
قال : إذا جمل ظهر الكف إليها و الأصابع إلى حه صدق قضاء . و إن قال « عيت  
اثنين بالإصبعين اللتين عقدت بهما » لا يصدق في القضاء و تقع ثلاث تطليقات .  
و في الخلاصة الخانية : و دين فيما بينه و بين الله تعالى . و في الخانية : و تنبر في الأصابع  
المنشورة دون المضمومة . م : فالظاهر فيما بين الناس أنهم يريدون الإشارة بالأصابع  
المنشورة دون المقودة ، و بعض مشايخ بلخ قالوا : إنما لا يصدق قضاء إذا كانت  
الأصابع كلها مقودة قبل الإشارة فصب ثلاثا منها و قال « أنت طالق هكذا » و قال :  
عيت به الأصابع المقودة ! أما إذا كانت الأصابع كلها منشورة عقد اثنين منها و قال  
« أنت طالق هكذا » و قال : عيت بالأصابع المقودة ! يصدق قضاء ، لكن هذا  
خلاف رواية محمد رحمه الله فقد قال محمد في الأصل : إذا قال : عيت اثنين بالإصبعين  
للذين عقدتهما ! لا يصدقه القاضي ، و في السفاق : و قيل : إن كان بطن كفه إلى السماء

فالمبرة للنسر ، وإن كان إلى الأرض فالمبرة للضم . وفى الخاتمة : ولو قال « أنت طالق مثل هذا » وأشار إلى ثلاثة أصابع ونوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة . وفى الذخيرة : « إن أشار بالأصابع كلها وقال « أنت طالق » ولم يقل هكذا تقع واحدة . وفى الخاتمة : امرأة قالت لزوجها « طلقنى » فأشار إليها بثلاث أصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظ به . وذكر فى كتاب الطلاق : إذا قال لامرأته « أنت طالق » وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر بلسانه فاتها تطلق واحدة .

م : ولو قال « أنت طالق من هنا إلى الشام » فهي واحدة رجمة . وفى الظهيرية : ولو قال « أنت طالق طويلة » أو : عريضة ، أو : عظيمة ، أو كبيرة « فهي واحدة بائة ، وإن نوى الثلاث صحّت نيته ، وفى المنظومة فى اختلاف زفر :

و واصل الطلاق حين أوقعه بالفضول أو العرض له المراجعة

م : إذا قال « أنت طالق ملء الدار ، أو : منى الحب » فإن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى واحدة أو اثنين أو لم تكن له بية فهي واحدة بائة ، فإذا نوى الثلاث صحّت نيته . وإذا قال لها « أنت طالق واحدة ملء الدار ، أو قال : ملء البيت » فهي واحدة بائة ، وإذا قال لها « أنت طالق لونين من الطلاق » فهي تطليقتان يملك الرجعة ، ولو قال « بثلاثة ألوان » فهي ثلاث ، وكذا إذا قال « ألوانا من الطلاق » فهي طالق ثلاثا ، فإن قال : نوبت ألوان الحمرة والصفرة ! فإنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى ، وكذلك إذا قال « ضروبا ، أو : أنواعا ، أو : وجوها من الطلاق » . وفى موارد ابن سماعه عن أبى يوسف : « أنت طالق واحدة تكون ثلاثا ، أو : تصير ثلاثا ، أو : تعود ثلاثا » فهي ثلاث ، وكذا إذا قال « تم ثلاثا » . ولو قال لها « أنت طالق تمام ثلاث ، أو : ثالث ثلاث » فهي ثلاث ، ولو قال « أنت طالق آخر ثلاث تطليقات » فهي واحدة ، ولو قال « طلقك آخر ثلاث تطليقات » طلقت ثلاثا . إذا قال لها : ترا طلاق

بسياراً ولا نية له تقع تعلبقتان لأن الشيء إذا ضم إلى الشيء يصير كثيراً ، فأكثر كثير الطلاق الثلاث ، والكثير ثنتان . وفي الخانية<sup>١</sup> : إذا قال لها « أنت طالق عامة الطلاق ، أو قال : جل الطلاق » ثنتان ، ولو قال « أكثر الطلاق » فهو ثلاث ولو قال لها « كل الطلاق » فهي واحدة ، ولو قال « ثير الطلاق » فهي ثنتان ، وفي جامع الجوامع : ولو قال « أنت طالق أقل الطلاق » تقع واحدة . م : ولو قال « أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين » قال الشيخ محمد بن الفضل القياس أن تقع ثنتان ، لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه تقع الثلاث ، ولو قال « أنت طالق الطلاق كله » فهي ثلاث ، وكذلك إذا قال « كل طلبة »<sup>٢</sup> ولو قال « عدداً من الطلاق » فهي ثنتان ، وكذلك إذا قال « عدد الطلاق »<sup>٣</sup> ولو قال « عدة الطلاق » فهو ثلاث ، وفي جامع الجوامع<sup>٤</sup> : ولو قال « أنت طالق غير سعة » تقع ثنتان في الحال . م : ولو قال « أنت طالق وأخرى » فهو واحد ، ولو قال « أنت طالق واحدة وأخرى » فهي ثنتان ، ولو قال « أنت طالق غير واحدة » ثنتان ، ولو قال « غير ثنتين » فهي ثلاث ، وروى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله في قوله « أنت طالق غير واحدة » : أنها واحدة إلا أن ينوى . ولو قال لها « أنت طالق لا قليل ولا كثير » حكى عن الشيخ محمد بن الفضل أنه تقع واحدة ، وهكذا حكى عن الشيخ أبي بكر البلخي واختيار الصدر الشهيد على أنه تقع الثلاث . وفي الفتاوى الخلاصة : هو المختار . م : وحكى عن الشيخ الفقيه أبي بكر أنه تقع ثنتان وهو الأشبه . وفي الخانية : وهو الأظهر .

وفي الفتاوى الخلاصة : رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فقبل له : ألم تتزوجها ؟ فقال : وى تشايد مرا تا روى ديكرى نه بيند ! هذا إقرار منه بالطلاق الثلاث ، ولو قال :

(١) من حل ، س ، ف ، م « انتهى » (٢) من حل ، س ، ف ، م : « انتهى الخلاصة » .

وى نشايد مرا همه عمر او مرگزا فزوجت بآحر و جاءت إليه يحوز له أن يتزوجها، ولو قال: او را شوى حلال مى بايد! صارت مطلقة الثلاث. ولو قال لامرأته: حيلة خویش بكن! لا يكون إقرارا بالطلقات الثلاث إذا نوى، أما لو قالها: حيلة زبان بكن! يكون إقرارا بالثلاث إذا نوى.

## نوع آخر

في جامع الجوامع: قال ثلاث نسوة: أنت طالق وهذه وهذه ثلاثا، فلكل واحدة ثلاثا، ولو قال: أنت طالق واحدة وهذه وهذه ثلاثا، فلكية تتبع الأولى وللتالثة ثلاث، ولو قال: أنت طالق وأنت طالق وهذه ثلاثا، فالأخيران ثلاثا.

## م: نوع آخر

في إحقاق العدد بالإيقاع. في نية العدد

إذا قال لها: أنت طالق، سكنت ثم قال: ثلاثا، فإن كان سكونه لاقطاع النفس وقع الثلاث، وإن كان سكونه لا لاقطاع النفس لا تقع إلا واحدة. ولو قال لها: أنت طالق، فقبل له بعد ما سكنت: كم؟ قال: ثلاثا! قال أبو يوسف رحمه الله: كان الطلاق ثلاثا، ويحتمل أن يكون هذا قول أبي يوسف خاصة على ما روى عنه أنه من قال لامرأته: أنت طالق، ونوى الثلاث أنه تصح، ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله أيضا على أن من طلق امرأته واحدة ثم قال: جعلتها ثلاثا، قال الصدر الشهيد: وهو الظاهر.

وفي الظهيرية: رجل قال: طالق، فقبل له: من عيت؟ فقال: امرأتى! طلقت امرأته، ولو قال: أنت طالق، فأخذ إنسان فيه ثم قال: ثلاثا، ثلاث. أطلق في الكتاب، وهو محمول على ما إذا قال على الفور عند رفع اليد عن فيه. ولو قال: أنت طالق أشهدوا ثلاثا، فواحدة، ولو قال: فأشهدوا، ثلاث. وفي الخلاصة الحاتية:

ولو قال « أنت طالق الطلاق » ونوى الثلاث صحته ، وإن نوى التنتين صحته فيه إن كانت أمة ، وإن كانت حرة لا تصح عندنا و تقع واحدة ، وعلى قولهم ما تصح فيه نية الثلاث تصح فيه نية التنتين .

م : رجل قال لامرأته : زرا طلاق ، أو قال : دادمت طلاق ؛ ونوى الثلاث تصح و تقع الثلاث ، بخلاف ما إذا قال لها « أنت طالق » ونوى الثلاث . وفي الأصل : إذا قال لها « أنت طالق » لا تقع إلا واحدة وإن نوى الثلاث - وفي شرح الطحاوى : فى ظاهر الرواية - م : ، لو قال « أنت الطلاق » ونوى الثلاث تقع الثلاث . ولو قال « أنت طالق كله » تقع الثلاث وإن لم ينو الثلاث ، ومن المشايخ من قال : « أنت طالق الطلاق كله » تقع الثلاث . ولو قال « أنت طالق طلاقا » ولا نية له وصفت واحدة ، وإن نوى ثلاثا صحته فيه ، وفى الذخيرة : وفى القدورى عن أبى يوسف أنه لا تصح نية الثلاث ، م . ولو نوى تنتين لا تصح . وإذا قال لها « طلق نفسك » ونوى الثلاث صحته فيه حتى لو طلقت نفسها ثلاثا تقع الثلاث . ولو قال « أنت طالق طلاقا » ونوى بقوله « أنت طالق » واحدة بقوله « طلاقا » أخرى تصح فيه و تقع ثنتان و يصير تقدير المسألة : أنت طالق أنت طالق طلاقا .

وفى السنن : ذكر ابن سماعة أن الكسانى كتب إلى محمد بن نوح فدمعها إلى قرأتها عليه فقال : ما قول قاضى القضاة فيمن يقول لامرأته « فان ترفقى يا هند فلفق أبين ، وإن تحرقى يا هند فاحرق أشام » ، فأنت طالق والطلاق عزيمة ثلاث ، ومن يحرق أهم ' وأظلم ' كم يقع عليها ؟ فكتب فى جوابه : إن قال « ثلاث » مرفوعا تقع واحدة ، وإن قال « ثلاثا » منصوبا تقع ثلاث ، لأنه إذا ذكر مرفوعا كان ابتداء فبنى قوله « أنت طالق » فتقع واحدة وإن كان منصوبا يكون تفسيرا .

(١) كذا فى النسخ ، ولعله : أعنى .

## نوع آخر

في إيقاع بعض التطلقات

إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثة أصناف تطلقن، تقع عليها ثلاث تطلقات - هكذا في الجامع الصغير -

واعلم ما من هذا المجلس مسائل - إحداها - إذا قال أنت طالق نصي نصيه، تقع تطلقة واحدة - الثانية - إذا قال لها أنت طالق ثلاثة أصناف تطلقة، تقع ثلاث - وفي الحامه الصغير للحسامي - تقع الثلاث -، الصحيح هو الأول - وفي الجامع الصغير العناني - م : الثالثة - أن يقول أنت طالق أرسه أنصاف تطلقة، تقع تطلقتان، الرابعة - أن يقول لها أنت طالق نصف تطلقتين، هي واحدة - وفي الأخيرة : وذكر في موضع آخر تقع تطلقتان م : الحامه أن يقول لها أنت طالق نصي تطلقتين، تقع تطلقتان -، السادسة - إذا قال لها أنت طالق ثلاثة أصناف تطلقتين، وهي مسألة الجامع الصغير - الجواب فيه ما ذكرناه تقع ثلاث تطلقات، السابعة - إذا قال لها أنت طالق ثلاث تطلقات، تقع تطلقتان -، الثامنة - إذا قال أنت طالق هي تطلقات، طلقت ثلاثاً -، وإذا قال لها أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة، سدس تطلقة تقع ثلاث تطلقات -، في الفتاوى الخلاصة - في المدحول - وبو قال نصف تطلقة -، ثلثها - سدسها، تقع واحدة - لأن أصناف النصف والثلث والسدس - في الواحدة موضعاً - والواحدة الموضع وقعت بجميع أجزائها فلا يتصور إيقاع شيء فيها مرة أخرى - وفي "اللوحة" هذا المختار -

وفي شرح الفتح - هذا إذا لم يتجاوز العدد عن واحد لوجه ذلك، ولو جاوز كما إذا قال أنت طالق سدس تطلقة وربعا وثلثا وصعها، لم يذکر هذا في ظاهر الرواية، وقال بعضهم : تقع تطلقة واحدة، م : وذكر الصدر الشهيد في واقعاته : إذا قال أنت طالق نصف تطلقة، ثلث تطلقة وربيع تطلقة، تقع ثلاث

المختار ، على قياس ما ذكر الصدر الشهيد رحمه الله يبنى في قوله ، أنت طالق ، نصف  
 تطليقة ، وثلث تطليقة ، سدس تطليقة ، أن تقع تطليقة واحدة ، ولو قال ، نصف  
 تطليقة وثلثها ، رسها وقت ثنان ، وقال سبض مشايخا تقع واحدة ، ولو قال ، أنت  
 واحدة ونصها ، أو قال ، واحدة واحدة ، رساء أو ما أشبه ذلك تقع ثنان ، ولو قال ، واحدة  
 ونصها ، أو قال ، واحدة وربها ، تقع واحدة ، وفي شرح الطحاوى : إذا قال لامرأته أنت  
 طالق ثلث تطليقة ، أو : نصف تطليقة ، أو : حزة من ألف جرم من تطليقة ، وقع الطلاق

م : ذكر القدورى في شرحه ، إذا قال الرجل لأربع سوة له ، ينسك تطليقة ،  
 طلقت كل واحدة واحدة ، وكذلك إذا قال ، ينسك تطليقات ، أو ، ثلاث ، أو :  
 أربع ، وفي الولوالجية : إلا أن يكون نوى بأن كل واحدة منهن جميعا فتقع على  
 كل واحدة منهن ثلاث تطليقات ، وفي التطليقتين تقع على كل واحدة تطليقتان ، روى  
 المحسن بن زياد عن أبى يوسف رحمه الله لو قال لمرأته له ، حملت بينكما تطليقتين  
 أو ، قسمت بينكما تطليقتين ، حلق كل واحدة نكتين هكذا ما إلى أن كل تطليقة  
 تقسم ينهى على حده ، وعلى ماس هذا يبنى أن تقع على كل واحدة ثلاث تطليقات  
 في قوله ، ثلاثا ، أو رساء ، وهو قول زفر ، ولو قال ، ينسك خمس تطليقات ، طلقت  
 كل واحدة منهن ثنتين لأن المحسن إذا قدم بين الأربع تصيب كل واحدة تطليقة  
 ورابع فيتكامل الأربع فتصير تطليقتان وكذلك الجواب فيما راد على المحسن إلى الثانية ، وعلى  
 قياس قول أبى يوسف تقع على كل واحدة ثلاث تطليقات ، ولو قال ، ينسك سبع  
 تطليقات ، تقع على كل واحدة ثلاث تطليقات لأنه تصيب كل واحدة تطليقتان ورابع .

### الفصل الخامس في الكنايات

وفي الخاتمة : الكنايات ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكور ، وفي  
 لباس الكنايات تنقسم على ثلاثة أقسام : كنايات ، ومدلولات ، وتقويضات -  
 (١) هذه المسألة تتعلق بقوله : إذا قال الرجل لأربع سوة - أسخ .



فالكنايات قوله « أنت بائن ، وبته ، وخليه ، وبرية ، وحرام » ، والمدلولات مثل « قوى ، واذهى ، وتقى ، والحق بأهلك ، وابتغى الأزواج ، ولا نكاح بينك ، وبنيك ، وخليت سيك ، وحبك على غاربك ، ولا ملك لى عليك ، ولا سبيل لى عليك ، وهبك لأهلك » : والتفويضات قوله « أمرك بيدك ، واختارى » ، وفى الظهورية : ولفظ الترخيم والتفريق كناية خلافاً للشاخصى رحمه الله ، وفى المنظومة فى بابها .

لفظة السراح والفرق تصل بغير نية الطلاق

وكنايات الرجعية مثل قوله « اعتدى ، واستبرئى رحمك ، وأنت واحدة » ، والله أعلم .  
صل فى كنايات يشتمل على أنواع

م : نوع منه فى قوله « أنت حرام على » وما يتصل به

إذا قال لاسرائه « أنت على حرام » - وفى الفتوى الخلاصة : وذلك فى غير حال مذاكرة الطلاق - م : فإنه يستل عن يته ، فان بوى الطلاق يستل : كم نويت ؟ فان نوى ثلاثاً قلات ، وإن بوى واحدة فواحدة بائة ، وإن نوى ثنتين فهى واحدة بائة أيضاً ، ولو كانت المرأة أمه تصح نية الثنتين . وفى الحجة : إذا قال الرجل لاسرائه « أنت على حرام » ، فالقول قوله مع يبه ، فان حلفته امرائه فهى امرائه ، وإن أبى يحلفه الحاكم ، وإن سكل فرق بينهما

م . وإن طلق امرائه احره واحدة ثم قال لها « أنت على حرام » بنوى ثنتين لا تصح هذه النية لأن الحرمة الفليظة لا تحصل بها بل يها وبما تقدم فى هذا مجرد نية المدد . ولو قال لها بعد ما طلقها واحدة « أنت على حرام » ، ونوى الثلاث تصح نية ، تصح تطليقتان أخريان ، نص على هذا محمد رحمه الله . وإن نوى الطلاق فى قوله « أنت على حرام » ، ولم ينو العدد فهى واحدة ، وإن لم ينو الطلاق فهو يمين نوى اليمين أو لم ينو . لأن تحريم الحلال يمين غير أن اليمين فى الزوجات إيلاء . فان قريها كان عليه الكفارة ، وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت بالإيلاء . فى الواقتات : وإن لم ينو شيئاً فأيلاء ، وقيل : هو الطلاق للعرف (١) خل : وفى الوقاية .

و به يفتى، و في تجنيس خواهر زاده: و العتوى على أنه ينع الطلاق البائن وإن لم ينو لغبه استعمال هذه اللفظة في هذه البلاد. ٢: و كذلك هذا الحكم في جانب المرأة إذا قالت لزوجها «أنت على حرام، أو قالت: أنا عليك حرام». كان يمينا وإن لم تنو كما في جانب الزوج، حتى لو سكنت زوجها حنثت في يمينها و لزمها التعمارة، محضوط عن أصحاب رحمهم الله. و في التوادر: و إن قال الرجل «أردت بهذا الكلام الإيلاء». فهو وما لو قال «أردت البين». سواء. و إن قال «نويت به الظهار». فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون ظهارا و عندهما يكون ظهارا، و إن قال «نويت بهذا الكلام الكذب». فهو كذب و لا حكم له. و في العتوى الخلاصة: في ظاهر الرواية - ٣: و يصدقه القاضي، و هو يظهر ما لو قال لامرأته «أنت حرة». و قال: أردت نفيها بالحرية لا الطلاق ابدن في القضاء، هكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني، و ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله قالوا: لا يصدق في القضاء.

و في الولوالجية: رجل قال لامرأته «أنت حرام على» و الحرام عنده طلاق لكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق. و في الملتقط: و لو قال لمطلقة: اگر او را زنی دم حلال این بر من حرام افتزوجها لا تطلق هي. ٣: و في المشتق: إذا قال لها «أنت على حرام». ثم قال: عتيت به الكذب لم يصدق في إبطال الإيلاء قضاء و يدين فيما بينه وبين الله تعالى. و في الفتاوى الخلاصة: و على هذا لو قال «حرمك على» أو لم يقل «على» أو قال «أنت محرمة على، أو: حرام على» أو لم يقل «على».

و في فتاوى آمو: صالحها فقالت: امروز فلانة را کنار گرفتم؟ فقال: اگر من امروز هیچ زنی را کنار گرفته ام حلال بر وی حرام! قال القاضي بديع الدين: تطلق امرأته لأنه زاد على حرف الجواب، و عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تطلق لأنه خرج جوابا لها، و هو اختيار علماء سمرقند. و في التوازل: مثل أبو بكر: إذا قال الرجل: حلال الله على حرام اگر من امشب بدین شهر اندر باشم! فتوجه من

ساعة للخروج فُحِّمَ و صار حال لا يمكنه الخروج من البلدة : بقى إلى الصباح ؟ قال :  
 حث في يمينه ، قيل له : لو أخذ وحس على كره منه لم يمكنه الخروج من البلدة حتى  
 أصبح ؟ فقال بعد ما تذكر ساعة : يجب أن يردن على الاختلاف : في قول أبي حنيفة  
 و محمد رحمهما الله لا بحث . وفي قول أبي يوسف رحمه الله بحث ، قيل : فالذى حم  
 لم لا يكون هكذا ؟ قال : لأنه يمكنه أن يستأجر أجيراً لحمله ، وفي هذا الوجه  
 لو جهد الخروج ما قدر عليه .

م : ولو قال : كل حلال على حرام . فانه يسأل عن يمينه . فان نوى اليمين  
 و لم يؤثمت يمينه كان ممياً : ينصرف إلى الطعام و الشراب و لا تدخل فيه امرأته إلا  
 بالية استحساناً ، هكذا قال محمد رحمه الله ، و حكى عن بعض مشايخ بلخ أنه تدخل فيه  
 امرأته أيضاً و إن لم ينوما لأن العرف قد فشا بينهم أنهم يريدون بهذه اللفظة النساء ،  
 قال شمس الأئمة الحلواني : حتى لو فشا هذا العرف فيما بيننا أيضاً دخلت امرأته في اليمين  
 أيضاً من غير نية . و بعض مشايخ زماننا أفتوا في قوله : حلال بر من حرام هر چه  
 حلال است مرا بر من حرام ! أنه ينصرف إلى الطلاق من غير نية ، وفي الظهيرية :  
 قال رضي الله عنه : إن في قوله . هر چه مرا حلال است ! لا ينصرف إلى الطلاق ،  
 م : ثم على ما هو جواب محمد رحمه الله إذا نوى امرأته حتى دخلت فيه امرأته لا يخرج  
 الطعام و الشراب من اليمين فيحث إذا أكل أو شرب أو قرب امرأته . تلزمه الكفارة ،  
 و يصير تقدير المسألة كآه قال - والله لا تناول النساء و الطعام و الشراب ، و إذا تناول  
 شيئاً من الطعام أو الشراب حث في يمينه و اقضى حكم يمينه حتى لو قرب امرأته بعد  
 ذلك لا بحث في يمينه ، و يستوى أن يتناول قليلاً أو كثيراً من الطعام أو الشراب ،  
 بخلاف ما إذا قال - والله لا أكل هذا الطعام ، أو : هذا الشراب - و ذلك مما يستوفيه  
 واحد فان هناك لا بحث في يمينه ما لم يستوف جميع ذلك ، و كذلك لا يدخل في هذه  
 (١) كذا ، و الصحيح . او .

اليمين اللباس إلا بالية، وإذا بوى اللباس حتى دخل اللباس تحت اليمين لا يخرج الطعام والشراب عن اليمين، فإن لم يمس شيئاً من الملبوسات حثت في يمينه وتلزم الكفارة ويقضى حكم اليمين. - . الحاصل أنه إذا لم يمس في هذه الجز شيئاً بينه من الحلالات فعينه على الطعام والشراب خاصة، إن كان اللفظ عاماً صالحاً لتناول جميع الحلالات، ولو بوى الطعام خاصة أو الشراب خاصة أو اللباس خاصة فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء، ولو بوى المرأة خاصة ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرحه أن نيته لا تعمل ويكون يمينه على الطعام والشراب والنساء.

وعن أبي حنيفة رحمه الله في فصل التعليق: إذا قال الرجل: كل حل على حرام إن دخلت الدار، ودخلها أن هذا على الطعام والشراب خاصة دون ما سواهما، وإن بوى امرأته دون ما سواها فهو كما نوى وليس على الطعام ولا على الشراب، وذكر شيخ الإسلام أنه يصدق وتعمل بيمينه، وهكذا ذكر القدوري في شرحه، وإن قال: نيت بهذا طلاق امرأتى فإن نيته تشمل في طلاق امرأتها ويخرج الطعام والشراب من أن يكون مراداً حتى لو أكل أو شرب بعد ذلك لا يحث في يمينه، روى إبراهيم عن محمد رحمه الله إذا قال: كل حل على حرام، نوى طلاق في نسائه واليمين في مع الله تعالى هو طلاق ويمين.

وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله: إذا قال لامرأتين له: اتبعا على حرام، بنوى الطلاق في إحداها واليمين - أى الإيلاء - في الأخرى فهما طالقان، وهكذا روى عن محمد رحمه الله أيضاً، وفي الخاتبة: عند أبي يوسف رحمه الله يقع الطلاق عليهما وعندهما ينبغي أن يكون كما نوى، م: وكذا إذا نوى في إحداها ثلاث تطليقات، في الأخرى واحدة فهما طالقان ثلاثاً - وفي الكبرى: في قول أبي يوسف، وقال أبو حنيفة رحمه الله: هو كما نوى، ويجب أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله أيضاً، وفي الولوالجية: وعليه الفتوى.

م : و لو قال « هذه على حرام و هذه » و هو ينوى الطلاق في إحداهما و الإيلاء في الأخرى مباحان ، و لو قال « هذه على حرام » ينوى الطلاق « و هذه على حرام » ينوى الإيلاء هو كما نوى ، و لو قال لامرأته و أم ولده « أنتما على حرام » ينوى في الحرة البين و في أم الولد الطلاق فهو يمين فيها . و عن إسماعيل بن حماد رحمه الله عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال لامرأته و جاريته « أعنتكما » ينوى طلاق المرأة و عتاق الجارية فقال : تمتق الأمة و لا تطلق المرأة .

و لو قال لثلاث نسوة « أنن على حرام » و نوى لإحداهن طلاقا و البين في الأخرى و الكذب في الثالثة . طلق جميعا هكذا ذكر في النوازل . قال الصدر الشهيد في واقعاته : « هذا قول أبي يوسف رحمه الله . أما على قول أبي حنيفة رحمه الله يجب أن يخون كما نوى قياسا على المدأة المتقدمة » و لو قال لها « أنت على حرام » قال ذلك مرتين ، نوى بالمرة الأولى الطلاق و بالمرة الثانية بيمين هو على ما نوى بالإجماع . و في الكبرى : رجل في يده درهم فقال « هذه الدرهم على حرام » إن اشترى بها شيء يحنث . « إن » ههنا أو تصدق بها لا يحنث ، و لو قال « هذا الحر على حرام » ثم شربها فالتخار للفتوى أنه إن أراد به التحريم بحسب السفارة ، وإن أراد به الإخبار أو لم ينو شيء لا نجب . و في الحجة : و لو حلف بالحر و الحرمة و لم تكن له امرأة قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله : متى تزوج تطلق . و قال أبو بكر : تلزمه كفارة البين . « و لو قال » أنت على كالميتة و الدم و لحم الخنزير » سئل عن يمينه فإن نوى كذبا لا تكون يميناً ، وإن أراد الصلح فالتقول فيه كالتقول في الحرام .

م : إذا قال « حلال الله على حرام » أو قال « حلال أيزد بر من حرام » أو قال : حلال خدای بر من حرام إن صلت كذا ! أو قال « حلال المسلمين » . و في الحجة : أو قال « كل حلال على حرام » م : فهذا كله طلاق بائن ، و في الحجة :

(١) وهو إسماعيل بن حماد بن الإمام الأعظم (٢) زيد هنا في الأصل « و في التجريد » .

لا يقع إلا بالية . م : بعد ذلك نظر . إن كاس له امرأه وقت الحلف طلقت واحدة ثالثة - وفي الصغرى و عليه الفتوى . م : وإن لم تكن له امرأة وقت الحلف كان بما لآله تعدد صرفه إلى المرأة فيجعل يمينا ، لأن تحريم الحلال يبين حتى أن من قال لغيره : حرامست ما توحيى كعدن ! كان يمينا حتى لو كله تلزمه الحمازة . فكذلك هذا يكون يمينا فتلزمه الكفارة إذ حث . و به كان حتى الإمام افاضى الأورحسدى . و كان الشيخ أبو حمزة رحمه الله يقول . إذا لم تكن له امرأة وقت اليمين وزوج امرأة تطلق و يصير تقدير كلامه : « كل امرأة أزوجهها فهي طالق » . و كان الشيخ الإردم نجم الدين النسفى رحمه الله يقول : إذا لم تكن له امرأة وقت اليمين بطل الكلام . لا يجعل هذا يمينا ، ثم عبر قال من يقول مأه يكدن يمينا : إذا لم تكن له امرأة وقت هذه المقالة إذا عني التليق وقت اليمين فتزوج امرأه تطلق و يصير تقدير كلامه « إن زوجه حتى طالق إن فعلت كذا » بل يصدق في ذلك . هل صح عنه ؟ قالوا : يسمي أن صح . هكذا حتى شمس الإسلام .

ولو قال « حلال الله عم حرام » . لذلك في احتسابه وله أربع سوء وقعت على كل واحدة تطليقة هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبى سراج المحلى رحمه الله . و في الغياثة . و إن بوى أن يطلق واحده يدين فيما بينه و بين الله تعالى لا في معصية . و اختار المتأخرون أن يطلق إحداهما و يسد إلى الزوج م : . حكى عن شيخ أبى الحسن الرستمنى أنه كان يقول بغير قال « حلال المسلمين على حرام » و بوى الطلاق وله امرأتان . إنه يقع على كل واحدة تطليقه . و في فتاوى آله بخلافه فمن قال « حلال الله على حرام » وله امرأتان إنه يقع على كل واحدة منهما . قال محمد بن الفضل رحمه الله : إن لم تكن له نية طلقا جميعا . و إن بوى أن يطلق إحداهما يدين فيما بينه و بين الله تعالى . لا يدين في القضاء . و حكى فتوى القاضي الإمام الأرحمى و الشيخ الإمام الخطيب مسعود بن الحسن الكنائى أنه يقع الطلاق على واحدة منهما و البيان إلى الزوج . و هو الأظهر والأشبه .

وفي الكبرى<sup>١</sup>: رجل قال: زن من حرامت، نه حرامت وی کافرست!، لم ينو شيئا قالوا: يكون موليا. وإنما قالوا: ذلك بناء على جواب الكتاب فإن في جواب الكتاب إذا قال لامرأته: أنت علي حرام، يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا

٣: إذا قال: هرچه بدست راست گیرم بر من حرام! فهذا طلاق بائن بحكم العرف - الغاية: . إن لم ينو، وقوله: هرچه بدست راست گیرم گرفته ام نظير قوله هرچه بدست راست گیرم! . سيأتي بيانه في فصل المهرقات، بخلافه لو قال: هرچه بدست چپ گیرم. أو: گرفته ام! لا يكون طلاقا لعدم العرف فيه. ولو قال: هرچه بدست گیرم! فقد قيل: يجب أن يكون طلاقا لأن اليد، امم جس، وقيل: لا يكون طلاقا لانعدام العرف. وفي الذخيرة: سئل نعم الدين عمر عن قال: هرچه بدست راست گرفته ام که فلان کار نکتم! و (رد) [قال]: تطلق امرأته. . قيل: لا يكون طلاقا، وفي المشايخ: وهذا أقبس وأشبه، والأول هو المختار. . سئل عن قال: «إن فعلت كذا لحلال واحد من حلال الله تعالى على حرام، نه قال: «عيت به لحم الإبل»، وله امرأة ثم فعل ما حلف عليه؟ فكتب: زن طلاق شده است و استوار داردش در لج<sup>٢</sup> میگویند و عن الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله: إن قوله: هرچه مرا حلال است حرام، أو: حلال بر من حرام! عبر ذر و خدای، أو: زده، بصرف إلى الطلاق ولا تشترط التوبة لأن الناس تعارفوا استعمال هذا في الطلاق كما تعارفوا استعمال ذلك. وحكى عن شخ الإسلام على الإسيجاني أنه كان يقول في جنس هذه المسائل: ينبغي لفتی أن ينظر في سؤال السائل، إن كان يسأل: «إن قد فعلت كذا هل يكون طلاقا؟ يكتب في الجواب: نعم إن نويته، وإن كان يسأل: «إن قد فعلت كذا كم يقع من الطلاق؟ يكتب في الجواب: إنه تقع واحدة.

(١) في نسخة م «الغاية» (٢) كذا في النسخ ولا يعلم معناه .

ولا يترضى بالية، قالوا هذا أحسن. وفي الثانية: و هو مأخوذ به. وفي الفتاوى الخلاصة: رحل قال: لاخ: هرچه بدست گيرى رتو حرام كه ان كار نكنى اقبال ذلك الرجل. هزار بار او بد فعل ذلك الفعل تقع واحدة. ولو قال «هزار» ولم يقل «بار» تقع الثلاث. م: مثل الشيخ محمد الدين عن رجل خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال لها بعد ذلك: تو ر من حرامى باين خلع ا قال: محرم، وفي الذخيرة: قيل له: ما ذا يجب بحكم هذا النكاح المسمى أو مهر المثل؟ قال: المسمى في هذا النكاح. م: وإذا قال لامرأته «انت على حرام ألف مرة» تقع واحدة. ومثل الشيخ محمد الدين أيضا عن امرأة قالت لزوجها: حلال خدای بر من حرام ا قال: آرى اين زن بر دى حرام شود بيك طلاق؟ قال: شود. ثم في قوله «حلال الله» وأجابه إذا وقع الطلاق بغير نية كان الواقع به باثنا.

م: وإذا قال لها «أنت مسمى في الحرام» فهو كقوله «أنت على حرام»، وإذا قال «أنت على حرام» فالحرام عدة طلاق ولكن لم ينو الطلاق فهو طالق على قول من لم يشترط به الطلاق في هذا اللفظ، وفي التوازل قال الفقيه: و به مأخذ. م: وكما تصح إضافته التحريم إلى المرأة تصح إضافته إلى الرجل بأن يقول الرجل «أنا عليك حرام» أو: حرمت على عليك، غير أن إضافة التحريم إلى المرأة صحيحة من غير ذكر الزوج حتى لو قال لها «حرمتك» ونوى «طلاق يقع الطلاق» لأن لم يقل «حرمتك على نفسى» وإضافة التحريم إلى الزوج لا تصح من غير ذكر المرأة حتى لو قال «حرمت نفسى» أو: قال أنا حرام، ولم يقل «عليك» ونوى الطلاق لا تصح. وكذلك تصح إضافة البيونة إلى الرجل كما تصح إضافتها إلى المرأة. غير أن إضافة البيونة إلى المرأة صحيحة من غير ذكر الرجل حتى أن الرجل إذا قال للمرأة «أنت بآن» ولم يقل «مضى» يقع الطلاق إذا نوى، ولو قال «أنا بآن» ولم يقل «منك» لا يقع الطلاق وإن نوى. وفي الهداية: ولو قال «أنا منك بآن» أو: عليك حرام، ينوى الطلاق فهو طالق، وإذا



قال لها : أنت على كتمان فلا ، بوى الطلاق أو الإبلاء هذا ليس شئ . و في الحاية : و لو قال لامرأته : إن ضلت كذا فانت أمتى ، و بوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شئ .  
 هم : و لو قال لها : أنت على كالحمر و الخنزير ، هذا و ما لو قال : أنت على حرام .  
 سواء على التفصيل الذى قلنا - و الحاصل أن التشبيه إذا حصل بما هو محرم العين  
 نحو الحمر و الخنزير و الميتة فالحكم به كالحكم في قوله : أنت على حرام ، إلا أن في قوله  
 : أنت على حرام ، إذا لم ينو شيئا كان يمتنع بلا خلاف بين المشايخ رحمهم الله ، و هاهنا  
 إذا لم ينو شيئا فقد اختلف المشايخ أنه هل يكون يمينا أم لا .

و في الحاية : رجل قال : حلال الله على حرام ، ثم قال : هرجه بدست  
 واست كبيرم بر من حرام اكر فلاز كار كرده ام او هه كار هل ذلك قالوا : بابت مه  
 يواحدة - و فيها ايضا : نوى أو لم ينو مدحولة كانت أو غير مدحولة . لأن التعليق بأمر  
 في الملقى تنجز فإذا كانت بالاولى لا تلحقها الثانية . و إن كان التعليق بأمر في المستقبل  
 ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقان . رجل قال لامرأته في حالة الغضب أو الرضاء  
 : أنت على حرام فاحتلمى مو ، فقع عليها . احدة بانه بوى الطلاق أو لم ينو . و لو قال  
 لامرأته : هشته هشته حرامى او قال : ما أردت به الطلاق ، لا يصدى قضاء لأن قوله  
 : هشته ، و . حرامى ، طلاق فلا يصدى . قالوا : تطلق قضاء ثلاثا لأن الواقع بقوله : هشته ،  
 رجبه فإذا كرر ذلك تقع رجعتان و تقع الثالث بقوله : حرامى . و في الفتاوى  
 الخلاصة : لو قال لامرأة : إن تزوجتك لحلال الله على حرام ، فتزوجها تطلق . و لو  
 قال : إن ضلت كذا لحلال الله على حرام ، ثم قال بعد ذلك لامرأة اخرى : إن ضلت كذا  
 لحلال الله على حرام ، فقبل احدهما حتى وقع طلاق بان ثم قبل الآخر يبيى أن يقع  
 كما لو كان الثانى مطلقا دون الاول . و لو قال : إن ضلت كذا هرجه بدست راست  
 كبيرم بر من حرام اقليل له . هر زنى كه زنى كنى ؟ قال : نعم ! فضل ذلك الفعل ثم  
 تزوج امرأة تطلق ، و لو راد الواو و قال : و هر زنى كه زنى كنى ؟ هاهنا لا تطلق لأن

قوله : هرچه بدست گیرم ! منجز و الثاني معلق فلا يصح العطف عليه ، ولو قال مجزاً : هرچه بدست راست گیرم بر من حرام ! ولم يكن له امرأة يكون يمينا . إلا إذا عني به التعليل بالتزوج بحيث يصير كأنه قال : إن تزوجت فما أخذت يسمى هو على حرام .  
 م : امرأة قالت لزوجها : انا حرام عليك أو حلال لك ؟ ، فقال : أنت على مثل ما أنت على جميع أهل المصر ، أو قال بالفارسية مرا چنانی که همه شهر را !  
 أو قال : با من چنانی که با همه شهر ! فهي طالق إذا نوى الطلاق . و سئل الإمام نجم الدين رحمه الله عمن قال : إن صلت كذا لحلال واحد من حلال الله على حرام ، فقال : عنت به لحم الإبل ؟ ، قال : طلقت امرأته .

### نوع آخر في قوله : خلية ، وأشباهها

إذا قال لها : أنت خلية ، أو قال : برة . أو قال : بنة . أو قال : بائة ، وقال : لم أتو به الطلاق ، فالأصل في ألفاظ النكاحيات أن لا يقع الطلاق بها إلا بالنية - وفي الهداية : أو بدلالة الحال ، م : و إذا قال الزوج : لم أتو به الطلاق فالمسألة على وجوه .  
 وفي جامع الجوامع البائن ضروري . أحدها : لفظ وصف الصريح به كقوله : أنت طالق ، بائن ، أو حرام . ، و الثاني : ألفاظ تنبئ عنها ، و الثالث : بأن خيرها فاختارت نفسها ، و الرابع : أسباب كالصهرية و الرضاع و فرقة اللعان طلاق بائن : بإياه أحد الزوجين فرقة ، و بإياه الزوج طلاق عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله .

م . أما إن قال ذلك في حالة الرضاء أو في حالة التغيب أو في حالة مذاكرة الطلاق بأن سألت طلاقها أو سألت غيرها طلاقها ففي حالة الرضاء يصدق الزوج في قوله : لم أتو به الطلاق ، في ألفاظ كلها قضاء و ديانة ، و في حال مذاكرة الطلاق لا يصدق الزوج في قوله : لم أتو به الطلاق . في كل لفظ يصلح جواباً و لا يصلح رداً قضاء و يصدق ديانة و ذلك نحو : خلية ، برة ، بنة ، بائن ، حرام - و في السفاق : جلته و مماتية ألفاظ ، خمسة ما ذكر ، و أخرى : اعتدى ، أمرك يدك ، اختارى ، لكن الحقنة

الأولى يصلح للجواب ، يصلح للسبب . . . الثلاثة الأخرى تصلح للجواب ولا تصلح للسبب ، و لكن في عدم صلاحية الرد تشرك<sup>(١)</sup> بأنه ، و ذكر في الولوالجية : في حال مذكرة الطلاق لا يصدق في القضاء في الألفاظ العشرة ، و يصدق فيما عدا ذلك - و زاد على ما ذكرنا : استرؤ . حك . و أت . واحدة . م . و عن أبي يوسف أنه الحق قوله « حلت سبيلك ، لا سبيل لي عليك ، احبني بأهلك ، فأرتك . مرحتك ، بقوله « خلة . ربه . » ، اشبهها فقال . لا يصدق الزوج في تقضاء إذا قال « لم أوبىها الطلاق » في حال مذاكره الطلاق . « ما في حالة النصف كل ما يصلح للشم للطلاق الذي يدل عليه « غضب يحصل طلاقا ولا يصدق الزوج في قوله « لم أوبىه الطلاق » . وفي الحنية : وفي الخنة المذكورة من الثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله إذا قال « لم أوبى الطلاق » لا يقع . يصدق قضاء . قال أبو يوسف رحمه الله إذا قال « لم أوبى الطلاق » لا يصدق كما لا يصدق في حالة مذكرة الطلاق .

م : و ما يصلح رداً و يصلح جواباً هو قوله : أغرى . أخرجى . وفي الهداية : أذهب . فمى . قصى . تخمرى . . . في السفائق استرؤ - م : لا يحصل طلاقاً ، و صلاحية هذه الألفاظ للرد أن يريد الزوج بقوله « أخرجى » أن يترك سؤال الطلاق . ولما احتل هذا اللفظ الرد والإجابة ثبت الأدب منها . والرد أدنى . الإجابة أعلى فلا تثبت الإجابة بالشك . و ما يصلح أن يكون جواباً و يصلح شبهه نحو « خلة . ربة . ثمة ، باتن ، حرام » لا يحصل طلاقاً إذا قال « لم أوبى الطلاق » . و صلاحية هذه الألفاظ للشم أن يريد الزوج بقوله « خلة » : الخلية ، الخلية عن الخبرات . و يريد بقوله « ربة » : البرية عن الطاعات والمحامد . و يريد بالثمة والباتن : الثمة والباتن من كل رشد . و إذا احتل الشم والطلاق<sup>(١)</sup> ثبت أدناهما و هو الشم .

و إن نوى في « الخلية » ، « البرية » ، « البتة » ، و « البائن » ، و « الحرام » ، ثلاثاً أو واحدة

(١) زيد في « حل » و « حالة المحافظة » كما تدل على الطلاق تدل على الشم .

بأنه فهو على ما بوى . أما قوله 'شدى' لا يكون إقراراً به إلا واحدة بملك الرجعة ، وفي لمدة ثلاثة ألقاظ يقع بها طلاق حتى . لا تقع بها إلا واحدة وهي قوله 'اعتدى' ، واسترعى رحمك ، أو أنت واحدة . . لا معتبر بأعراب الواحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح . في الخلاصة الحقة . قال الشافعي رحمه الله في قوله 'أنت واحدة' لا يقع شيء . و محمل اختلاف المشايخ قال بعضهم . الخلاف فيما إذا قال ' واحدة' ولم يبرأ فاما إذا أعرأ الواحدة مازع لا بقـ شيء . إن ورد . . إن نصب إلى واحدة يقع . إن لم يبرأ . وأكثر المشايخ قالوا على الاختلاف ، و عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يعتبر التبرأ في مثل هذا . و محمد يعتبر . م : وفي قوله 'أخرجني' ، أذهب ، أخرجني وأذهب ، أغيبني . تقضى ، تخمري ، تصح فيه الثلاث .

وفي شرح الطحاوي : و أما مدلولات الطلاق فهي مثل قوله 'أذهب' ، و قومي ، و تقضى . و تخمري . . استرعى ، الحق بأهلك . . حلك على غارك . لا سبيل لي عليك . لا نكاح بيني وبينك . لا ملك لي عليك . و ما شاكلها إذا بوى الطلاق بهذه الألفاظ يقع باتاً ، و إن بوى الثلاث كان ثلاثاً . و إن بوى اثنتين كانت واحدة على الاختلاف ، و إن قال 'لم أرد به الطلاق' ، أو لم حضره البية لا يكون طلاقاً سواء كانت إحالة حالة الرضا أو حالة مدكره الطلاق أو حالة امضيه . هذا في ظاهر الرواية .

م . و إذا قال 'وهبتك لأهلك' ، فهو من جملة الكليات لا يقع الطلاق به إلا بالنية . وفي تجريد . سواء قبلوه أو لم قبلوه . م : و روى عن أبي يوسف رحمه الله إذا قال لها 'وهبتك لأهلك' . أو 'لأبيك' . أو : 'لأمك' . أو : 'للأزواج' ، فهو طالق إذا بوى . وفي الفتاوى الخلاصة سواء قبلوها أو لم قبلوها ، م : و لو قال 'وهبتك لأخيتك' ، أو : 'لأختك' ، أو ما أشبه ذلك فليس بطلاق و إن نوى . و لو قال 'وهبتك منك' ، فهو من جملة الكليات إن بوى به الطلاق يقع ، و ما لا فلا . و لو قال لها 'أبحتك' ، لا يقع و إن بوى . و في التفريد : و لو قال 'وهبتك طلاقك' ، فيه روايتان .

(١) في خل . التجريد .

ولو قال « تركت طلاقك » فهو كناية .

ولو قالت المرأة « لا تطلقني » وترك لي طلاق « فقال « تركت » لا يقع ، ولو قالت « لا تطلقني » وب لي طلاق « فقال « وببت لك طلاقك » لا يقع ، وفي جامع الجوامع : قال وهب « لك طلاقك » عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يقع ، وفي المشهور يقع ، ودين إن عنى « عرضت » : وإذا قال لها : « چهار راه » رتو كشاده است<sup>١</sup> لا يقع الطلاق وإن نوى ما لم يقل « خذى أيها شئت » [ عند أكثر المشايخ وأنه منقول عن محمد ، وإذا قال لها « چهار راه » رتو كشادم<sup>٢</sup> لا يقع الطلاق إذا نوى وإن لم يقل « خذى أيها شئت » ] . وفي الحاوي : قال أبو نصر « أربع طرق عليك مفتوحة » أعاف وقوع الطلاق . م : ولو قال لها « اذهبي فزوجي » لا يقع الطلاق إلا بالنية ، وإذا نوى الواحدة هي واحدة ، وإذا نوى الثلاث هي ثلاث . وفي الحاشية : ولو قال لها بالعربية « اذهبي ألف مرة » ونوى الطلاق طلقت ثلاثاً . وفي الميون : رجل قال لامرأته « اذهبي » تقنى هذا الثوب ، أو : قومي و كلي ، وهو أراد بقوله « اذهبي » طلاقاً فإن في قول رمر يكون طلاقاً . وقال أبو يوسف : لا يكون طلاقاً . وفي فتاوى آمو : إذا قال : ثلاث طرق مفتوحة مفتوحة عليك خواهي بان راه رو خواهي بان خواهي بان<sup>٣</sup> و مهر يكي نيت طلاق كرد تقع واحدة ، هكذا أتى القاضي جلال الدين . وفي الخلاصة : لو قال لها « اذهبي ان طريق شئت » لا يقع بدون النية وإن كان في حال مذاكرة الطلاق . م . . إذا قالت لزوجها : طلقني فقال : لا أصل ! فقالت : إن لم تطلقني أذهب فأزوج ! فقال الزوج : شوي كر خواهي بكن خواهي دو خواهي سه<sup>٤</sup> لا يقع الطلاق . ولو قال لها « اذهبي تقنى الثوب » ، أو قال : اذهبي تقنى ، أو ما أشبه ذلك و أراد بقوله « اذهبي » الطلاق لا تطلق .

وفي الولوالجية : رجل قال لامرأته « ابعدي عني » ونوى الطلاق تصح ، ولو قال لها زوجها : أنا أستكشف عنك ! فقالت المرأة : كالبراق في القم فإن كنت تستكشف (١) أي « أربع طرق عليك مفتوحة » (٢) أي « صحت عليك أربع طرق » .

قارم به ا فقال الزوج : تف تف ا و بوى الطلاق لا تطلق ، ألا رى انه لو قال : بوى الطلاق لا تطلق . و فى الحادى : قبل لرحل : أطلقت امرأتك ؟ فقال : عددا مطلقه أو أحسبها مطلقه . ألا تطلق . و له قال : طلاقك من متاعك . لم يقع . و فى جامع الجوامع : لا حاجة لى بك . أو : ما يدريك . و بوى لا يقع . و فيه : عليه المنى إلى بيت الله إن كان له امرأة ا ، بوى الطلاق لا يقع خلافا لآبى يوسف . و فى الحجة : قال لامرأته : دور باش ار من ا يقع إذا بوى . و فى الخلاصة الحاية : فسخت الكاح بينى و بينك . كان طلاقا . هـ . فى مجموع الوازل : دست از من بدار ا فقال لها : اذهبى إلى جهنم ا و بوى الثلاث تقع الثلاث . سئل الشيخ نوح الدين عن طلاق لامرأته . دامت بك طلاق سرخوش كير و روروى خویش طلب كى ؟ قال الطلاق الاول رجعى فان لم ينو بقوله . سرخوش كير . طلاقا آخر بى الاول رجعيا و لا يقع بهذا القول شىء . و إن نوى به الطلاق كان طلاقا باتنا . يصير الاول مع الثانية بائنين . امرأه قلت لزوجها : مرا چدين گران خريده اى بيم بار ده ا فقال الزوج : باز دادم ا و بوى الطلاق قال الشيخ أبو الحسن الثعلبى رحمه الله : لا تطلق . و فى الخلاصة . و لو قال : بيب باز دادم ا و بوى يقع . و لو قال : بيب باز دادم ا من غير التاء لا يقع . و إن نوى . و فى الذخيرة : قبل للشيخ أبى الحسن : إذا قالت المرأة اكران بخريده بمن بار ده ا قال : دادم ا و بوى الطلاق ؟ قال : تطلق و يكون هذا بمنزلة قوله لامرأة له االحق بأهلك . و بوى الطلاق . و فى اليتيمة : سئل عبد الرحيم رحمه الله عن زوج امرأته من رجل هل يكون طلاقا ؟ قال . لا يكون طلاقا . بخلاف ما إذا قال اذهبى و تزوجى ، فإذا نوى هناك يكون طلاقا . و بلغنى أن عمر رضى الله عنه ألقى بالحرمة . و فى الفتاوى الخلاصة : و لو قال لها : مرا باتوكلار نيست و ترا با من افضل ما كان لى عندك ا وذهبى حيث شئت ا لا يقع بدون النية .

(١) من خل . و فى م : لوقا .

## نوع آخر في قوله «هشتم» وما يتصل به

الأصل في هذا النوع من الالفاظ : كل لفظ من الفارسية يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره هو كصريح الطلاق بالعربية . وإن كانت اللفظة مستعملة في الطلاق وغيره فهو بمنزلة كتابات بالعربية .

إذ ثبت هذا فنقول : إذا قال الرجل لامرأته : هشتم ترا از زنى افاطم ان هذا اللفظ استعمله أهل خراسان و أهل عراق و الطلاق و أنه صريح عد أبي يوسف كان الواقع به رجماً و يقع بدون النية . و في الخلاصة : و به أخذ الفقيه أبو الليث ، و في التفريد : وعليه الفتوى م : و إذا قال : هشتم ترا ، و لم يقل «از زنى» فإن كان في حال غضب أو مذكرة الطلاق فواحدة يملك الرجعة ، و إن نوى بائناً أو ثلاثاً فهو كإبوى ، و قول محمد رحمه الله في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله . و في التجريد : أما رحمه فقد اعتبره بمنزلة لفظ العربية ، م : و عن أبي حنيفة رضى الله عنه روايتان : في رواية الحرس بلانيه و يكون رجماً و به أخذ الشيخ محمد بن إبراهيم الميداني ، و في رواية ابن رستم لا يقع الطلاق إلا بالنية و يكون بائناً ، به أخذ الشيخ أبو نصر أحمد ابن سهيل ، و ذكر القدوري في شرحه و قال : قال أبو حنيفة رحمه الله فيمن قال لا أته : هشتم ترا ، أو : هشتم از زنى إنه لا يكون طلاقاً إلا بالنية - و في الحاوى : سواء كان في حالة الرضاء أو الغضب أو في جواب كلام ، م : و إنه موافق لما روى ابن رستم . ثم قال : فإن سوي الطلاق و لم ينو البينة و لا عدداً هي واحدة يملك الرجعة و إذا سوي ثلاثاً ، ، إن نوى البينة كان بائناً ، قال القدوري : فصارت هذه اللفظة ملحقة بالكتابات العربية من حيث اعتبار أصل النية و محضة نية الثلاث ، و لم يلحق في حق صفة البينة و إذا لم ينو البينة .

و في الذخيرة : قال القدوري : ليست المغايرة بين العربية و الفارسية من وجه آخر فقال : لو قال في حال مذكرة الطلاق بالعربية «خليتك» أنه يكون طلاقاً و يتعين

بدلالة الحال ، ولو قال بالفاوية في حال مذكارة الطلاق أو في حالة الغضب ، بهشم ، لم يقع شيء حتى نوى ، وفي الخاوي : ولو قال : عنت بذلك التارك لها بالخروج ! بدن ديانة ولا بدن قضاء ، وقال محمد : ولو قال : هشم ، في جواب : طلقى ، أو في حالة الغضب هي طالق ، وإن لم يوجد ذلك لا يقع الطلاق ما لم ينو به . وقال أبو بكر : ولو قال : سه هزار بار هشم بك طلاق ! وقع عليها ثلاث تطليقات ، وبه قال أبو القاسم و محمد بن سله . وفي الوازل : مثل أبو سليمان عن رجل قال لاسرائه : هشم ! قال : يحتمل ، حلة ، ويحتمل طلافا . رأى نوى فهو ذلك ، وروى عن ارمطبع أنه كان يقول هو بمنزلة قوله : أنت طالق ، و تقع تطليقة رجعية : نوى او لم ينو ، به نأخذ . وفي المنتعظ : ولو قال : رها كردمت ا مضافا إلى المرأة فهو صريح بوجوب الرحمة ولا يصدق اه لم ينو به الطلاق خصوصا عند مذكارة الطلاق . ولو قال : بكه كردم ! ليس بصريح لقلة الاستعمال ، وإن نوى يقع باثنا . وبه : ولو ظن أن التكاح كان فاسدا فقال : تركت الذى بيه وبين اسرائه ! ثم ظهر أن التكاح كان صحيحا لا يقع الطلاق بهذا الترك . م : ولو قال : بكه كردم ترا ! فيه اختلاف الشيخين على نحو ما ذكرنا في قوله : بهشم ، ولو قال : دست باز داشتم ترا ! فيه اختلاف الشيخين ولكن على عكس ما ذكرنا في قوله : بهشم . ولو قال : پاى كشاده كردم ترا ! يقع الطلاق بلا به . يكون رجعيا باتفاق الشيخين . . في جامع الجوامع : يلعب مع ولده هالت : لا تلبث معه ! وأخذته منه قفل : راست شو هزار بار هشم ! ولم ينو لا بضع . هربت منه . هو سدران هتال : سه مار ، او هزار بار هشم ! لم يقل اسرائى ! لا يقع إلا إذا نوى . م : ولو قال : چگك باز داشتم ترا ! هو نظير قوله دست باز داشتم ترا ! ومن المتأخرين من مشايخ بحارا رحمهم الله من جعل الثلاث الأولى تعبيرا لقوله : حلت ، عرفا حتى يقع بلا نية . وجعل الرابع والخامس تعبيرا لقوله : حلت سبيلك ، حتى لا يقع الطلاق إلا بالنية ويكون الواقع باثنا . وكان الشيخ الإمام ظهور الدين المرعيتاى يفتى في قوله : بهشم ، بالوقوع بلا نية ويكون الواقع به رجعيا ،



و بقي فيها سواها في اشرط ائنة و بدون او وقع بائنا . و عن الشيخ الإمام الاورحدى  
 أنه كان يقول : صريح الطلاق في دارا . طلقك . طلاق داده ترا . پای كشاده  
 كردمت او في بلاد عراق هشتمت .

و في فري المعلى إذا قال : بك طلاق دست مار داشتمت ا هي واحد  
 بائنة . و لو قل : بك طلاق بار داشتمت ترا ا هي واحد رجعية . لأن قوله « دست  
 بار داشتمت » من غير تاء المحاطة صمه للمرأة فكانه قال « حلتك » . و اما قوله  
 دست بار داشتمت ا من غير تاء المحاطة صمه للطلاق فكان هذا فارسية قوله « حلت سبيل  
 طلاقك » ؛ و كذا إذا قال لها : رها كردمت ، او : يكه كردمت بك طلاق ا هي  
 واحدة بائنة . و إذا قالت : مرا رها ا هال رها كردم ا هو بمنزلة قوله رها كردمت .  
 و في الظهيرية : و لو قال لامرأته من الدخول ها اگر من ترا بك طلاق و دست بار  
 داشتمت ا تقع ثلاث ، و لو لم يقل « دست مار داشتمت » تقع واحدة . و في الحانة  
 و لو قال : ترا يكه كردم . او : رها كردم ، او : دست مار داشتمت ا لا تقع اطلاق ما م يو  
 و في الملتقط . و لو قال : چنگ بار داشتمت ا ثلاث مرات لا تقع إلا واحدة بائنة .  
 م : و إذا قالت : دست مار داشتی مرا ؟ قال داشت ا هذا بمنزلة ما له قال دست  
 بار داشتمت ا و إذا قالت : مرا در کار خدای کی ا هال الزوج . را در کار خدای دردم ا  
 او قالت : مرا بخدای بخش ا قال الزوج : بخشیدم ا لان نوى الطلاق يقع . و إن لم يو لا يقع  
 استدلالا بما لو قال لبعده « أنت لله » او « حلتك لله » فان هناك إن وى العتق يقتضى  
 و إن لم يو لا يقتضى . و يصدق في أنه لم يو الطلاق فيما بينه و بين الله تعالى و في القضاء  
 سواء كان ذلك في حالة الرضاء أو في حالة العصب أو في جواب كلامها . و في  
 فتاوى أهل سمرقند : إذا قال الرجل لامرأته : دست ار من باز دار ا هالت المرأة :  
 باز داشتمت به طلاق ا قال الزوج : من نیز دست بار داشتمت ارتو ا فان نوى الزوج واحدة  
 او ثلاثا فكما نوى لأنه يحتمل لذلك ، و إن لم يو شيئا لا يقع شيء .

وفي الطهريّة . رجل أكل خبزاً ثم شرب حمراً ثم قال . ما خوردم رنان ما به اثم قال له رجل بعد ما سكّت . به طلاق ؟ قال الرجل . به طلاق الا تطلق امرأته . تو به طلاق ماشي إن نوى إيقاع الثلاث تقع و إلا فلا . رجل قال يا بني الجماعة : عصير خوردمه رنان ما هسته از زنی او قال الآخر : همچنین اگر عطا به او بد بذلك نساهم جميعاً طلقت امرأه الآخر . وإن لم يطل لم تطلق . وفي شرح الطحاوي : ولو قال . ارك الله عليك وأطعمتي أو سقيتي . و بوى الطلاق لم يقع .

### نوع آخر

في قوله . لست لي بامرأة . وما يتصل به

إذا قال لامرأته . مرا چیزی ناشی ! كر هذا القول . بوى . طلاق لا يقع الطلاق . وفي الحاشية . وكذا لو قال مرا كسه . م : و كذلك إذا قال . لم يكن بينك نكاح . أو قال . لم أتزوجك . و بوى الطلاق لا يقع الطلاق بالإجماع . و لو قال . لست لي بامرأة . أو : ما أنا بزوجه . و في الكافي . أو قال . لست لك زوج . أو ما أت لي بامرأة . و بوى الطلاق فهو طلاق عد أي حنيفة خلافاً لها . و في التتبيه . إذا قال لامرأته . لست بامرأة لي . لا يقع . و إن بوى يقع عند أي حنيفة . و به مأخذ .

م : و إذا سئل الرجل . أ لك امرأة ؟ فقال : لا و بوى الطلاق فهو على هذا الخلاف . و في الحاشية . ذكر بعض المشايخ أنه لا يقع في قولهم . و في الفتاوى الخلاصة . ولو قال . والله لست لي بامرأة . لا يقع و إن نوى . و لو قال . لا نكاح بيني وبينك . ذكر الصدر الشهيد في إقامته أنه إذا حوى الطلاق يقع . و لم يحك خلافاً . و ينبغي أن يكون هذا القول قول أي حنيفة بناء على ما إذا قال . لست بامرأة . و بوى به الطلاق . و على هذا إذا قال . ليس بيني وبينك نكاح . و نوى به الطلاق لا يقع . و في الحاشية : قال . ليس بيني وبينك نكاح و لا طلاق . قال أبو بكر : تخلفه بالله ما طلقني و لا أنا بأت منك بوجه من وجوه اليتيمة . إن حلف أقامت معه . و إن أبى فارقه .

م ولو قال لروحها ولست لي زوجة هاهنا صدقت . قال الشيخ أبو نصر :  
 'خاف أن يقع عدد أو حصة كما في قوله ما أبا . . . جك . . . بوى به الطلاق ، وفي  
 الحاشي . قل أنه سر واحد قول أبي حنيفة . وفي الخلاصة ولو قال لم أزوجك ،  
 لا يصح وإن نوى . . . ولو قال والله ما أت لي بارأة أو قال غير . . . جة إن كانت  
 لي امرأة . . . من طلاقها لا خلاف وإن نوى ، هكذا ذكر القديري في كتابه . . . من  
 مشيخ من قال : هذه لمسألة على الخلاف أيضا . ودر التلوي في طلاق الهداية : إذا  
 قال . ما لي امرأة ، وبوى الطلاق لا يكون طلاقا عد أي حصة . ولو قال ولست لي  
 امرأة . . . لم يزوجها لا يقع به الطلاق عد أي حصة . إن نوى في هذه المواضع أيضا .  
 إذا قال هاهنا ولست بأمرأة وإن دخلت الدار وبوى الطلاق طلقت إذا دخلت في قياس  
 قول أبي حنيفة . أن يوسف رجعها الله . ولو قال وصرت غير أراقي ، ونوى به  
 الطلاق يكون طلاق . قال الباطلي : هو قول أبي حنيفة . وفي الفتاوى الخلاصة  
 ولو قال تودن مني لا يقع وإن نوى ، هو المختار . ولو قال ما لي امرأة لا يقع  
 وإن نوى .

وفي التوارق من أبو سعد سراج قال لامرأة يزعم يزعم تو مرا  
 چیزی باشی ا هاب مرده . إلى من تقول فان 'خاف لم تق بوى ويك شيء . فقال  
 الروح : چیزی خورم ا هاب مرده لم 'ذكر شيئا من ذلك ؟ ولأرحواها لا تطلق  
 . هي مراده . وفي المذهب لو قلت لروحها : من ار تو بيزم ا هاب الزوج . من  
 بزار ار تو ام ا و قال . لم أبو طلاه ، لا يقع الطلاق . . . في الحية . لذا لو قال : وما  
 'ريدك . . . لو قال لها وصحت النكاح الذي بيني وبينك . وبوى الطلاق هو طلاق .  
 وعن أبي حنيفة . إذا قال لها لا احاحه لي بك . ليس بطلاق وإن نوى .

وفي الحاشي : سئل أبو موسى عن راجع امرأته بعد التطليق ثم قال لها حالة  
 العصب . تودن مني بوى به تطليقه واحده وأخبرها بذلك حتى حاضت ثلاث

حبس ثم طلعا ثلاثاً قال : لا تقع ثلاث لأنها صارت أحدهما باقفاً المدة عن الطلعة الثانية . و شرط فيها هو أحدهما ذلك . إذ لو لم يخبرها بذلك لم يصدق هو بعد إيقاع الثلاث أنه أحدهما على لأحده . وفي الحنفية : ولو قال يزارم ربي زوجته ! إن ربي طلاقاً يكون طلاقاً وإلا فلا . ثم امرأة قالت لزوجها أحررن توأمي ؟ فقال الزوج نه لا يقع بذلك شيء . قال رجل لامرأة : مرا به توكل به لا يقع الطلاق . رجل قال لامرأته ويرث من طلاقك . قال ويرث إليك من طلاقك . إن لم ينو الطلاق لا يقع . وإن نوى هذا احتلف المذهب و احتار شيخ الإسلام أو لبيث أنه لا يقع . وفي الحنفية : هو الصحيح . وفي المتون الخلاصة : والأصح أنه يقع . ولو قال لها أنا برى منك لا يقع . إن نوى . م . ولو قال أنا برى من بكاحك . يقع الطلاق . وفي مجموع الوارث : امرأة قالت لزوجها . أنا ريتك من أفعال الزوج : أنا ريتك من أفعالك . أظن ما د تقول ؟ فقال الزوج : ما بويت الطلاق ! قال : لا يقع الطلاق لعدم نه . وفي هامش سمس الأئمة الأزهرى . إذ قال لها أنا برى عن الزوجية . يقع الطلاق من غير نه في حالة العصب وغيره . . في الحنفية : ولو قال أنا برى من ثلاث نطفعتك . قال بعضهم نه الطلاق إذا نوى . . قال بعضهم : لا يكون طلاقاً ولو نوى . هذا ظاهر .

م : نوع آخر

في قوله طلاق دادة كبير ، وما يتصل به

امرأة قالت لزوجها . من طلاق بداهة الزوج دده كبير أو قال دادة بداهة وفي الحديث أو قال . كره كبير أو قال كره بداهة إن نوى الإيقاع يقع الطلاق . وإن لم ينو الإيقاع لا يقع . . إن نوى الإيقاع يكون رجماً . في المتن : . لو قالت . مرا طلاق داهة فقال : داهة ! أي لا يقع الطلاق إلا أن ينو . وإن قال : داهة است . (١) يريد حل : . ويجوز أن تشترط اليه ويكون واقعاً رجماً .

و کرده است ایضاً الطلاق بی او لم یولاه للتحقق، و فی النکاحیه: و لو قال: ما نوبت به طلاقاً الا یصدق قصه، و لو قال: داده آنکا او زده آنکا - و فی الإنابة: و دست بار داشته آنکارا، لا یقع الطلاق و بیوی و فی العاصه: کما لو قال: احسی أنك طالق، و لو قال: لا یقع الطلاق و إن بیوی - م. و لو قالت: مرا طلاق ده! فقال الزوج: گفت گیر! لا یقع الطلاق و إن بیوی - لو قالت: مرا مدار فقال الزوج: مرا داشته گیر! یقع الطلاق إذا بیوی و یسکون بائنا، و فی الفتاوی الخلاصه: و لو قال لها بعد ما طلبت الطلاق: داده گیر، بر، الا یقع الطلاق الاخر إلا إذا نوى الاثنین م: و إذا قلت: دست از من باز در! فقال: بار داشته گیر! یصح الطلاق إذا بیوی، یسکون بائنا، و لو قالت: مر بر تو طلاق ام! فقال الزوج: همچنان گیر! فقد ذکر فی مجموع الوائز لها لا تطلق، و فی امسوی الخلاصه و المختار: أنها تطلق م. و لو قال: هم چنان گیر! الا تطلق لانه ليس يتم فی الجور، و التامه أن يقول: هم چنان است، هم چنی، هم چنان گیر! و فی حاوی: قالت ما تو می شوم! فقال ما ماشیده گیر! قالت: بیکیو یکو طلاق ده ما بروم! فقال: زده گیر و روا قال: صح واحده إن بیوی، قوله: برو، مع ما قبله کلام، احد لا یقع ثاب بقوله: برو، إلا بانیه.

م: قال لامرأته: أنت طالق، ففعلت، و لا اثنی بالواحدة، فقال الزوج: ده، گیر! فان نوى لزوج بقوله: دو گیر، إیضاح الطلاق طلق ثلاثاً، و یسکون قوله دو گیر إیضاح الثنین ابتداء، و قد سبقها طلقه فطلقت ثلاثاً لهذا، و فی السبعة: سئل عن امرأة قالت لزوجها: یا قومی باشم! فقال: ما ماشیده گیر! ففعلت، این چه معنی بود آن زن که خدای تعالی و رسول خدای تعالی فرموده است بگو مرا طلاق ما بروم! فقال: طلاق کرده گیر رو! یقع الطلاق، إن نوى الإیضاح تقع واحدة، قيل: أليس قوله طلاق زده، لیر، واحده و قوله: برو، واحده؟ فقال: راد بها الواحدة إلا أن ینوی ثنین یصح م. و لو قالت:

(١) کذا ملحقاً.

مرا بکه کن! او قالت: رها کن! فقال الزوج: بکه کرده گیر! او قال: رها کرده گیر! هو علی ما قلنا، إن وی الإیقع یقع. ولو قالت: خویشن بخیرم از تو بخروش! فقال الزوج: فروخته گیر! قد قيل: یبغی أن یصح الحلع، وهذا إذا إراد به التحقیق. ولو قالت: سوگند خور مطلق من که فلاں کار نمی کن! فقال: خورده گیر! حکى فتوى شيخ الإسلام الأوزحندى أنها لا تطلق إذا نوى التحقیق. امرأه قالت لزوجها: من يك سو و تو يك سو! فقال الزوج: هم چنین گیر! لا تطلق. امرأه قالت لزوجها: تو بر من چرا امدہ که من در تو به ام؟ فقال: نى گیر! لا تطلق. رجل دعا امرأته إلى الفراش فابت فقال لها: اخرجى من عندى، فقالت: طلقنى حتى اذهب، فقال الزوج: اكر أروى تو چنین است چنین گیر! لم تقل شيئاً وقامت لا تطلق. وفي الفتاوى الخلاصة: رجل تزوج امرأة قبيل له: چرا کردى؟ فقال: کرده نا کرده گیر! يقع إذا نوى. وقيل: لا يقع وإن نوى، قال رضى الله عنه: وبه یقى، ولو قال: آن تو ترا و آن من مرا! لا يقع شیء. وإن نوى.

## نوع آخر فی بیان حکم الكنایات

فنقول: الكنایات التى هی بواثن إذا نوى به الزوج الطلاق كان طلاقاً بائناً، وإذا نوى البین كان بیناً، وإن لم یكن نوى شیء هل تكون بیناً؟ فیه اختلاف المشایخ، من قال بأنها بین، قاسر هذه الالفاظ علی قوله: «أنت علی حرام»، ومن قال بأنها لیست بین قال بأن هذه الالفاظ لیست بصریح فی باب البین. وفي الهدایة: وفي كل موضع یدق الزوج علی نفي النية إنما یدق مع البین.

وفي الخاتمة: الواقع بالکنایات بائن عندنا إلا الواقع بثلاثة: «اعتدى، «استبرئ رحمك»، «أنت واحدة»، فانه تقع واحدة رجس، فان نوى الثلاث بالکنایات تصح نية إلا فی أربعة: «اعتدى»، «استبرئ رحمك»، «أنت واحدة»، «اخارى».

العدوى التاتارية ( كتاب الطلاق - تكرار ألفاظ الكنايات ) ج - ٣

هذه ، حذرت نفسي ، فإنه لا تصح به الثلاث في هذه الآية . ولا تصح نية الثنتين في الكنايات .

وفي الصهرية : ولو قال له ، حته الامة ، أنت ابن ، ، نوى ثنتين كان ثنتين ، ولو قال لامرأته ، أنت ابن ، ونوى الثلاث [ إلا واحدة لم تقع إلا واحدة ، ولو طلق مسكوحة الحره واحدة ثم قال لها ، أنت ابن ، ونوى الثنتين كانت واحدة ، ولو نوى الثلاث يقع .

، في التهديد . و الكنايات كلها روجع عند الشافعي إلا لغلم لحسب ، حتى أن المدة المدة لا يلحقها شيء من كنايات عدا إلا ما يقع به الرحمي . وعنده يلحق الكل ، لا الخلع .

### نوع آخر في تكرار ألفاظ الكنايات وما يتصل به

قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا قال لها ، عندى اعتدى اعتدى ، ، قال نويت بالكل تطليقة واحدة لا يصدق قضاء ، يصدق ذبابة فيها منه وبين الله تعالى . ولو قال : عنيت ، لأول صلافا ، ، الثاني ، ثالث الأمر بالعدو ، يصدق في القضاء ، وفيما بينه وبين الله تعالى ، في الخاب ، ولو قال : عنيت بالاولى والثانية لطلاق ، ، ثالثا العدو ، أصحت بده ، لو قال : كنت ، لاني صلافا ، ولم أفو ، الثاني والثالث شيئا يقع ثلاث عد علمائنا الثلاثة ، ، في الإحلاسه ، ، قال ، عندي ثلاثا ، ، قال ، نويت ، بعدى الطلاق ولم أو الثلاث شيئا ، كان ، ثلاث ، ، في التهديد ، ، قال : عنيت بالثلاث عد فيها ثلاث حيض ، يصدق قضاء .

م : وفي الأصل إذا قال لها ، أنت طالق و عندي - أ . قال . أنت طالق فاعتدى ، وأراد بقوله ، ، عندي ، ، فاعتدى الأمر عدة واحدة ، يصدق قضاء ، قال أراد به طلقه أحى أو لم يوشى ، هي أخرى ، ، في الخاينه ، ، كذلك له قال ، اعتدى ، غير حرف المطلق - م : قال مشايخنا : ، ما ذكر محمد من الجواب أنه إذا لم ينو شيئا

فهما طلاقان، فذلك مستقيم في قوله «أنت طلق وأعتدى»، غير مستقيم في قوله «أعتدى»، ونعني أن تقع واحدة في هذه الصور، وإله أشار في اختلاف رفر وبحقوب... مع الصحيح.

وفي الولوالجه... لو قالت لزوجها «طلقى» وقال «عندى» ثم قال: لم أو اطلاق لم يصدق... وفي المتن: إذا قال لها «أعتدى يا مطلقة» وعى بقوله «عندى» الطلاق فهي طالق مطليقتين إحداهما بقوله «أعتدى» والثانية بقوله «يا مطلقة»؛ فان قال: بويت أنها مطلقة بما لزمها من الطلاق «أعتدى» يدين فيما بينه وبين الله تعالى. وفي السغاني: إذا قال لها «أعتدى أعتدى أعتدى» هذه المسألة على اثني عشر وجها، أحدها: أن يقول «لم أو اطلاق ببنى منها» وفي هذا كان القول قوله كما لو ذكر ذلك مره، والثاني: أن يقول «بويت بالأولى الطلاق ولم أنو بالثنتين شيئا» أو يقول «بويت بالأولى والثانية طلاق ولم أنو بالثالثة شيئا» أو يقول «بويت بالكلمات كلها طلاق» ففي هذه الوجوه تطلق ثلاثا، والخامس: إذا قال «بويت بالأولى الطلاق وبالثنتين الحيض» فهو يدين في «نقض» والسادس: أن يقول «بويت بالأولى والثانية طلاق» بالثالثة «حيض» فهو يدين أيضا في النقص، وتطلق ثنتين، و«سمع» أن يقول «بويت بالأولى والثانية الحيض ولم أنو بالثالثة شيئا» أو يقول «بويت بالأولى والثانية حيض ولم أنو بالثالثة شيئا» تطلق ثنتين في هذين الوجهين، ولو قال «لم أو بالأولى شيئا» بويت بالثالثة طلاق بالثالثة الحيض، هي

( ١ ) وهو الثالث (٢) وهو الأول، وهو الثاني (٣) وهو التاسع، وفات العاشر وهو يوجد في النسخ، وصلىح مكانه عمدة وجوه من: أن يوى بكل منها حيضا أو بالثالثة طلالة لا غير، أو بالثالثة حيضا لا غير، أو بالثالثة طلالة و بالثالثة حيضا لا غير، أو بالثالثة حيضا و بالثالثة طلالة لا غير، وفي هذه الوجوه تطلق واحدة أيضا - كما في الفتاوى الهندية



طالق واحدة ، و الحادى عشر : أن يقول « لم أنو بالآزلى شيئا و نويت بالثنية انطلاق  
و لم أنو بالثالثة شيئا ، هى نئنان . و الثانى عشر : إذا قال « استدى ثلاثا » و قال : نويت  
فى قولى « اعتدى » طلاقا و نويت بالثلاث ثلاث حيض ! فهو كما قال فى القضاء .

م : و لو قال ها « يى فأت طالق » هى طالق واحدة إذا لم ينو بقوله « يى »  
طلاقا ، و لو قال « حرمت نفسى عليك فاستبرئى » و نوى بها طلاقا هى واحدة بآنة .  
و كذلك إذا قال : نويت بقولى « حرمت نفسى » واحدة و أردت بقولى « فاستبرئى »  
ثلاثا أو واحدة ! فهو كما نوى .

و لو قال لها « أنت طالق البتة » أو قال لها « أنت طالق بآن » تقع تطليقة  
واحدة بقوله « أنت طالق » نوى الطلاق أو لم ينو . فبعد ذلك المسألة على خمسة  
أوجه : إن أراد بقوله « البتة » أو « البآن » صفة قوله « أنت طالق » ، لم ينو شيئا  
فالواقع واحدة بآنة ، فإن نوى بقوله بينة أو الثانى طلاقا آخر كان كما نوى  
و تطلق تطليقتين - و فى الهداية : و كذا إذا قال « أنت طالق ألخس الطلاق »  
أو : أخبث الطلاق ، أو : أسوأه ، : و كذا إذا قال « طلاق الشيطان » ، أو : طلاق  
البدعة ، و عن أبى يوسف فى قوله « أنت طالق للبدعة » لا يكون بآنا إلا بالية .  
و عن محمد رحمه الله أنه إذا قال « أنت طالق للبدعة و للشيطان » يكون رجيا -  
م : و لو نوى بقوله « البتة » تطليقتين سوى الأول طلقت تطليقتين إحداهما بالكلام  
الأول و الثانية بالكلام الثانى ، و لو نوى بقوله « البتة » ثلاثا تقع ثلاث تطليقات كما لو قال  
ابتداء أنت بآن بة .

و فى المنتقى . لو قال « أنت طالق واحدة بآن » و نوى ثلاثا هى اثنتان ، واحدة  
بالطلاق و واحدة بالواحدة ، و لو نوى بالآن الثلاث هى ثلاث - و الله اعلم .

و فى الوازل : سئل على بن أحمد عن تشاجر مع امرأته فقالت له : وهب

منك حق چنگك از من باز دارم فلم يجبه الزوج حتى طال بينهما الكلام ثم قال الزوج :  
چنگك باز داشتم چنگك باز داشتم چنگك باز داشتم ؟ قال : خفت أن تكون طلقت ثلاثاً ،  
قال الققيه : عندى لا تقع إلا واحدة .

### م : نوع آخر

في تفويض الطلاق إلى المرأة أو إلى الأجنبي  
بقوله أمرك يدك طلق نفسك . أمرها يدك طلقها  
وبين أحكامه وما يتصل به من المسائل

قال القدوري في كتابه : إذا قال الرجل لامرأته ، أمرك يدك ، بنوى الطلاق  
فإن كانت تسمع فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها ، وإن لم تسمع فأمرها بيدها إذا  
علت أو ملها ، ولو لم يرد الزوج بالأمر باليد طلاقاً فليس بشيء إلا أن يكون في حالة  
الغضب أو في حالة مذاكرة الطلاق فلا يدين في الحكم ، وإن ادعت المرأة نية الطلاق  
أو أنه كان في غضب أو مذاكرة طلاق فالقول قوله مع التمين ، وتقبل بينة المرأة في  
إثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ، ولا تقبل بينتها في نية الطلاق إلا أن تقوم  
البينة على إقرار الزوج بذلك ، وفي الفتاوى الخلاصة : وفي دعوى المرأة على زوجها أنه  
جعل أمرها بيدها لا يسمع ، أما لو طلقت نفسها بحكم الأمر ثم ادعت وقوع الطلاق  
وجوب المهر بناء على الأمر يسمع .

وفي الحاوى : قال أبو نصر : في قوله لها ، أمري يدك ، قال كان محمد بن الزهراء  
لا يوجب شيئاً ، ومحمد بن سلة يقول : هذا أكبر من التفويض وأحرى بالوقوع من  
قوله ، أمرك يدك .

م : ثم الأمر باليد قد يكون مرسلًا وقد يكون مطلقًا بالشرط بأن قال : إذا  
قدم فلان فأمرك يدك ، فأمر امرأتى بيدها ، أو قال : يد فلان . فإن كان مرسلًا  
فهر على وجهين : إن كان مطلقًا غير موقت لحكمه ما ذكرنا أن المفوض إليه إن كان

(١) كذا في م ، وفي خ : محمد بن الأثير (٢) سنن أبي داود ص ٢٢١ .

بسمع فالأمر يده ما دام في ذلك المجلس ، و إن لم يسمع أو كان غائبا فأنما يصير الأمر يده إذا علم أو لفته الخبر و يكون الأمر في يده ما دام في مجلس العلم ، و القبول في المجلس ليس بشرط و لكن إذا رد المفوض إليه ذلك برتد برده - و في الفتاوى الخلاصة : و التطبيق منه قول ، م : و أما إذا كان موقتا بوقت - و في السفناني : نحوه أمر امرأتى يد زيد اليوم ، م : فإن علم المفوض إليه بالأمر مع بقاء شيء من الوقت فله الخيار في بقية الوقت فلا يبطئ بالقيام عن المجلس ، و إن مضى الوقت قبل علم المفوض إليه بذلك ينتهى الأمر ، و في الفتاوى الخلاصة : و القبول في الذي لم يذكر الوقت ليس بشرط و لكن لو رد المفوض إليه يجب أن يبطئ

م : و أما إذا كان الأمر معلقا بالشرط فأنما يصير الأمر في يد المفوض إليه إذا جاء الشرط ، و إذا جاء الشرط فإن كان الأمر مطلقا غير موقت بوقت صار الأمر في يده في مجلس عليه . و القبول في ذلك المجلس ليس بشرط : لكن يرتد بالرد ، و إن كان موقتا فعلم المفوض بالأمر مع بقاء شيء من الوقت فالأمر في يده ما دام ذلك الوقت باقيا . و إذا مضى الوقت قبل العلم ينتهى الأمر .

ثم إذا حمل امرها يدها فاختارت نفسها في مجلس عليها بانت واحدة . فإن كان الزوج أرث ثلاثا ثلاث ، و إن نوى فثنين أو واحدة أو لم يكن له نية في العدد هي واحدة . و ليس للزوج أن يرجع عن ذلك و لا أن ينهى المفوض إليه عن الإيقاع . و في السجري : . إذا قال لها ، أمرك بيدك ، بنوى ثلاثا فقالت قد اخترت نفسي بواحدة ، فهي ثلاث ، و إن قالت و طلقت نفسي بواحدة أو : اخترت نفسي بتطليقة ، فهي واحدة بائنة . م : و لو قال لها ، أمرك بيدك إلى عشرة أيام ، فالأمر في يدها من هذا الوقت إلى مضى عشرة أيام فيحفظ بالساعات ، لأن الأمر يدها بما لا يحتمل التوقيت و كانت كلمة . إلى . للفاية ، بخلاف ما لو قال ، أنت طالق إلى عشرة أيام ، فانها تطلق بعد مضى

(١) في خل : إنما .

عشرة أيام لأن الطلاق بما لا يحتمل التوقيت فكانت « إلى » بمعنى « بعد » ، ولو أراد الزوج أن يكون الأمر بيدها بعد مضي عشرة أيام دين فيها بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء - وهذا بخلاف ما ذكر في طلاق العصام : إذا قال لأمرائه « أنت طالق إلى سنة » ، فإنها تطلق بعد مضي السنة إلا أن ينوى الوقوع للحال ، ولا كذلك « الأمر بالبدء » وفي الولوالحية : رجل قال لآخر « أمر امرأتى بيدك إلى سنة » حتى لو أراد أن يرجع لا يملك ، وإن تمت السنة خرج الأمر من يده ، وفي الوازل : قال محمد بن مقاتل : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وأحسن أن محمد بن الحسن خالفهما في ذلك وقال : ليس له أن يطلقها إلا بعد تمام السنة .

م : و إذا قال « أمرك بيدك في تطليقة » هي تطليقة رجعية ، وفي المنتقى : إذا قال لها « أمرك بيدك في ثلاث تطليقات » فطلقت نفسها واحدة أو ثنتين هي رجعية . و إذا قال لها « أمرك بيدك » فاحتارت نفسها - وفي « الحائبة » قالت « اخترت نفسي » - م : تكلّموا فيه ، قال الصدر الشهيد المختار أن يقع الطلاق ، وفي الحائبة : وهذا الجواب إنما صح إذا نوى تفويض الطلاق إليها ، فإن جعل أمرها بيدها لا يكون تفويضاً للطلاق إلا ماله ، قال رحمه الله : هذا كله إذا لم يكن في حال مذكرة الطلاق . فإن كان بدون « ليلاً بالطلاق » - وفي البقال : عن محمد أنه لا يقع الطلاق . سئل الشيخ عم الدين السبكي عن قال لغيره « إن غبت عن هذه البلدة ومضى على غيبتك سنة أشهر فأمر امرأتى بيدك حتى تحلها بقهرها وفقة عدتها » فجاب : لم يحضر حتى مضت هذه المدة ؟ قال : هو توكيل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره ، من مشايخ بخارا و سمرقند أمّا أنه تملك حتى يبطل بالقيام عن المجلس ، وهو الصحيح . وفي الذخيرة : إذا قال لأمرائه « أرسى يدك » فطلقت نفسها قال الصدر الشهيد : المختار أنه يقع الطلاق لأن هذا أبلغ في التفويض من جعل أمرها بيدها ، وفي البقال : عن محمد أنه لا يقع .

و في الحجة : قالت المرأة . اللهم نجني منه . فقال الزوج . أملك يديك . و عنى الطلاق فقالت هي . طلقت نفسي ألقا . فقال الزوج . نجوت . قال : إن لم يكن ثلاثا وقعت واحدة بائنة<sup>١</sup> . قال النقيبه : لجعل أمرها يدها فقالت : دست باز داشتم من ا ولم يقل : خوشتن را لا تبين من زوجها . فان قالت « أردت نفسي » إن كانت في المجلس صدقت و إلا فلا .

م : إذا قال لها . أمر ثلاث تطليقات يديك إن أبرأتني عن المهر . فقالت « وكلني حتى أطلق نفسي » فقال لها . أنت وكيلي حتى تطلعي نفسك . إن قامت عن المجلس خرج الأمر من يدها حتى لو طلقت نفسها لا يقع . و إن طلقت نفسها في المجلس إن أبرأتها عن المهر يقع الطلاق . و إن لم تبرئه لا يقع .

و في النصاب : لو قال لامرأته . أملك يديك حتى تطلعي نفسك في أي وقت شئت . ثم طلقها طلاقا بائنا فالأمر يدها . وفيه روايتان . و كذلك لو قال « أملك يديك . فطلقها طلاقا بائنا لا يخرج الأمر من يدها . و ذكر في بعض النسخ : إذا قال لها . أملك يديك . ثم طلقها طلاقا بائنا بطل الأمر . بخلاف ما إذا قال لها « أملك يديك إذا شئت » لأنه بقي الأمر على قول أبي حنيفة . و كذلك لو تزوجت بعد ذلك بزواج آخر ثم رجعت إلى الزوج الأول فلها الخيار في قياس قول أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف . و كذلك لو تزوجها الزوج الأول قبل أن يتزوجها زوج آخر بعد أن طلقها طلاقا بائنا لها أن تطلق نفسها . و هو الأصح .

و في الفتاوى الخلاصة : و لو قال لها . أملك في كفيك أو بينك أو شمالك . أو ما أشبه ذلك فاختارت نفسها فقال الزوج : لم أعن بها الطلاق ! هي طالق أو لا يدين في القضاء . و لو قال « أملك في عينك » أو أشباه ذلك يسئل عن نيته . و لو قال « أملك

(١) وسيأتي عن المحيط ص ٢٢٢ : أنه لم يقع عليها شيء عند الإمام الأعظم . و تقع واحدة عند صاحبيه .

في لك أو لساك ، هذا كقوله « في يدك » .

وفي الإمامة : إذا جعل أمر امرأته يدها إن شرب المسكر أو عاب عنها فوجد أحد الأمرين فطلقت نفسها ثم وجدت الآخر لا يكون لها أن تطلق نفسها أخرى .  
وفي المتنق : إذا قال لامرأته « إن غبت عنك ومكثت في عيني يوما أو يومين فأمرك بك » فكث يوما فأمرها بدها ، لأن هذا على أول الأمرين ، وكذلك هذا الحكم في جنس هذه المسائل

م : رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة « اللهم بحني مه » ، فقال الزوج « إن كنت تريدن النجاة فأمرك بك » ، وهو بنوى طلاق واحدة . فقالت المرأة « طلقت نفسي ألفا » ، فقال الزوج ، بحوت « لم يقع عليها شيء . عد أني حنيفة لانه موضع إليها الواحد » ، هي أنت مالثلاث ، وفي الحاية : وتقع واحدة في قول صاحب ، وفي الحجة : إن لم يكن الزوج ثلاثا وقعت واحدة ' ، م . وظهير إذا قال لغيره : حواهي تارون ترا طلاق كنم ؟ فقال ذلك الغير حواما فقال . دادمش به طلاق لا تطلق شيء . على قياس قول أبي حنيفة كما قلنا ، حتى أن في المسألة الأولى لو قالت المرأة : طلقت نفسي ، وفي المسألة الثانية لو قال ذلك الرجل : دادمش طلاق تقع تطليقة واحدة عد الكل . وعرفنا أن من وكل الرجل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا إن كان الزوج بنوى الثلاث تقع الثلاث ، وإن لم يكن بنوى الثلاث لا يقع شيء . عد أبي حنيفة .  
وفي المتنق ' : إذا قال لامرأته « إن غبت عنك فكثت في عيني يوما أو يومين فأمرك بك » فكث يوما في غيبته يصير الأمر يدها ، قال : وهذا على أول الكلام ، وكذلك هذا الحكم في جنس هذه المسائل .

إذا قال لامرأته « أمر نسائي يدك » أو قال لها « طلق أبة نسائي شئت » ليس لها أن تطلق نفسها ، وفي الفتاوى الخلاصة : بخلاف ما قال لها « إن دخلت الدار فنسائي

(١) قد مضى ص ٣٣٢ (٢) كذا هذه المسألة مكررة في السخ .

طوائق، فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها . م : و إذا قال لامرأته « امرأه من نسائي في يدك » بنوى الطلاق فطلقت نفسها أو غيرها طلقت . وفي الصغرى : لو قال « امرأه من نسائي في يدك » بنوى الطلاق فطلقت واحدة فقال الزوج « عنت أخرى » لم يصدق قضاء . م : و لو قال لامرأة له « طلقي أى نسائي شئت » فطلقت نفسها لا تطلق .

وفي الحارثي : قال لآخر « زوجني ابنتك على أن أمر امرأتى يدك إن شئت » ولم يطلقها فزوجه الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال : إن طلقها في ذلك المجلس طلقت ، وإن قام لم تطلق . وفي الفتاوى الخلاصة : رجل جعل أمر كل امرأة يتزوجها يد امرأته ثم زوجه فضولى امرأة وأجاز هو بالعمل فطلقتها امرأته التي الأمر يدها لا يقع الطلاق ، وهي الحيلة . م : إذا قال لامرأة له « طلقي أى نسائي شئت » فلها أن تطلق نفسها ومن شئت من نسائه<sup>١</sup> . وكذلك لو قال لعبد من عبيده « اعتق أى عبيدى شئت » . وفي المتن في الباب الذي يلي باب الأمر باليد : إذا قال لامرأته « طلقي كل امرأة لى » ليس لها أن تطلق نفسها . و لو طلقت نفسها لا تطلق ، وكذلك لو قال لامرأته « طلقي امرأة من نسائي » أو قال لعبد له « بع عبدا من عبيدى » فطلقت نفسها أو باع العبد نفسه لم يحز . وفي الصغرى : قال أبو يوسف : رجل له أرسع نوسة فقال لإحداهن « أمر نسائي يدك » يعنى الطلاق فقالت « قد طلقت نسائك كلهن » وقع عليها وعليهن ، وكذا لو قال « نسائي كلهن طوائق إن شئت » فقالت « شئت » وقع عليها وعلى غيرها .

م : رجل جعل أمر امرأته يدها فقالت للزوج « أنت على حرام ، أو : أنت منى

(١) نقل قمين هذا فيما عى المحيط بأنها لا تطلق له هو الصحيح كما ذكرى الفتاوى الهندية نقلًا عى المحيط ومنه : « و لو قال لها امرأته نسائي يدك أو طلقتى أى نسائي شئت طيس لها أن تطلق نفسها كذا فى محيط المرخصى » ، وكما سيأتى عن المتن بعد أسطر أن ليس لها أن تطلق نفسها .

بائن - وفي الخائية : أو ثلاث - م : أو : أنا عليك حرام أو : أنا منك بائن ، فهذا كله طلاق ، ولو قالت « أنت حرام » ولم تقل « على » أو قالت « أنت بائن » ولم تقل « منى » فهو باطل ، ولو قالت « أنا حرام » ولم تقل « عليك » أو قالت « أنا بائن » ولم تقل « منك » فهذا كله طلاق - وفي الفتاوى الخلاصة : في هذا كله بابت بواحدة ، وإن نوى الثلاث فثلاث ، ولا يصح رجوع الزوج عنه ، ولا تختار هي إلا مرة واحدة إلا أن يقول لها « أترك يدك كلها شئت » فكرر بتكون المشيئة . وفي الخائية : رجل جعل أمر امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها « طلقتك » كان باطلا ، كما لو أضاف الزوج الطلاق إلى نفسه . م : إذا قال لامرأته « طلق نفسك » فقالت « أنا حرام » أو : خلية ، أو : برة ، أو : بنة ، أو : بائن ، فهذا كله طلاق ، والأصل في هذا أن كل شيء يكون من الزوج طلاقا فيما يقوله إذا سألت المرأة فأجابها فإذا أوفت المرأة مثل ذلك على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها يقع الطلاق ، والمرأة لو قالت لزوجها « طلقني » قال الزوج « أنت حرام » أو : أنت بائن ، كان طلاقا ، وإذا قالت المرأة مثل ذلك بعد ما صار الطلاق في يدها يكون طلاقا أيضا . ولو قالت لزوجها « طلقني » قال لها « الحق بأهلك » وقال : لم أؤثر به الطلاق ! كان مصدقا فلا يقع الطلاق ، فإذا قالت المرأة مثل ذلك بعد ما صار الطلاق مفوضا إليها بأن قالت « ألخصت صبي بأهلي » لا تطلق .

وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا جعل أمر امرأته يدها فقالت « أعطني كذا إن طلقني » قال الزوج « لا أدري ما هذا » فقالت المرأة « إن جعلت أمرى يدي فقد طلقك نفسي » لا تطلق . وفي واقعات الناطق : إذا قال لامرأته « أترك يدك » أمر امرأتها الأخرى هذه يدك » فقالت « قد طلقك فلاة » ثم طلق نفسها طلق . م : رجل قال لامرأته « أمر ثلاث تطليقاتك يدك » فقالت « لم لا تطلقني بلسانك » ثم قالت « طلقك نفسي » طلق .

(١) وفي حق : الفتاوى الخلاصة .



سئل الإمام ظهير الدين المرغيناني عن رجل جعل امرأته يدها على أنه إن غاب عنها شهرين هي تطلق نفسها متى شئت فغاب شهرين إلا يوما وحضر في اليوم الآخر فقيت المرأة نفسها حتى مضى شهران ثم طلقت نفسها ؟ فأجاب أن يقع الطلاق . وإذا جعل أمر امرأته يدها على أنه متى غاب عنها عن بخاري أو عن المكان الذي يسكنان فيه شهرين هي تطلق نفسها متى شئت فغاب عن بخارا شهرين وكان ذلك قبل أن يبنى بها فطلقت المرأة نفسها فقد قبل بأنها لا تطلق . إذا قال لامرأته . إن دخلت دار فلان فأمرك يدك . فدخلت دار فلان ثم طلقت نفسها إن طلقت نفسها قبل أن تزايل المكان الذي فيه سميت داخلة طلقت ، وإن مشيت خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق . رجل جعل أمر امرأته يدها فقالت : دست بارد اشتم ! ولم تقل : حوشين را ! لا تبين ، ولو قالت : عيت نفسي ! إن كان المجلس قائما صدقت ، وإن تبدل المجلس لا تصدق ، وبعض مشايخنا قالوا : ينبغي أن تصدق ، لو قالت : أفكندم ! تسأل ما دا أفكندی ؟ إن قالت : الطلاق ! تطلق وإلا فلا ، وإن قالت : طلاق أفكندم ! تطلق نوت الطلاق أولا ، وكذلك إذا قالت : أمر افكندم ! تطلق نوت الطلاق أولا . وفي الذخيرة : إذا جعل أمر امرأته بد أيها فقال أيوها ، فبليتها ، طلقت ، وكذلك إذا جعل أمرها يدها فقالت : قبلت نفسي ، طلقت .

م : رجل جعل أمر امرأته يدها على أنه متى ضرها بغير جنابة هي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغير إذن الزوج فضرها هل يصير الأمر يدها ؟ فقد قيل لا يصير الأمر يدها إن وفي صداقها الممحل . وإن لم يورثها ذلك يصير الأمر يدها ، وكان الشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتي بأن الأمر لا يصير في يدها من غير تفصيل وكان خروجها من البيت جنابة مطلقا . والاول أصح ، وقد ذكر القدوري في شرحه في كتاب النكاح : وليس للزوج أن يمنحها من السفر والخروج من منزله حتى يوفيهما جميع المهر . جعل أمرها يدها على أنه متى ضرها بغير جنابة هي تطلق نفسها ثم

قال لها الزوج . أنت بر تو بادا فقالت : لعنت خود برنو بادا تكلموا فيه . بعضهم قالوا : هذا ليس بجناية لأنها ثائية وليست بادية . وعانهم على أن هذا جناية منها ، وهو الأصح إذ ليس في هذا فصاص في الشرع حتى لا يكون الثاني جانباً . وعلى هذا إذا قال : اى مادر تو سياه فقالت المرأة . مادر تست سياه ا على القول الأول هذا ليس بجناية لأنها ثائية ، والعامة تكلموا فيها بينهم قال بعضهم : إن كانت أم الزوج حية فهذا ليس بجناية منها في حقه . وإن كانت ميتة فهذا جناية منها في حقه . وبعضهم قالوا : لا يصير الأمر يدها سواء كانت أم الزوج حية أم ميتة . فأما شتمها أمها جناية سواء كانت أمها حية أو ميتة وإن لم تكن جناية في حقه إذا كانت أمها حية . إذا جعل أمرها يدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فلازمت الزوج لأجل الكسوة فضرها صار الأمر يدها . ولو كانت تعلقت به وأخذت لحية هذا منها جناية . وفي الذخيرة : وكذلك إذا قالت : اى خر اى كاوا فهذا جناية منها ، ولو قالت له . خدای تو مرگ دهادا فهذا جناية منها ، وكذلك إذا قالت لله : اى خدای تارمس كافرا فهذا جناية منها . ولو قالت له : اى بدخوا فان كان لذلك فهذا ليس بجناية . وإن لم يكن كذلك فهو جناية ، ولو قال لها : لا تفعل هكذا فقالت : خوش مى ارم فان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا منها جناية ، وإن كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجناية . ولو كشفت وجهها من غير محرم فقد قبل : هذا جناية ، وقد قبل : هذا ليس بجناية ، والتكلم ورفع الصوت مع غير المحرم جناية بلا خلاف ، وفي الفتاوى الخلاصة : ولو صاحت متمردة حتى سمعها الأجنبي يكون جنايه . ولو جعل أمرها يدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة زمان شوى فطلعت نفسها بدم ما ضربها يجب المهر .

وفي الذخيرة : وإذا جعل امرأته يدها على أنه متى ضربها بغير جناية منها

(١) أى خصومة الزوجين .

هي تطلق نفسها متى شئت غلصت المرأة إلى القاضي وقالت : إنه ضربني بنير جنابة فضلقت نفسي ، وطالبه ببقية المهر فآل القاضي الزوج : لما ذا ضربته ؟ فقال الزوج : بقصد نفي زدم ! فقالت المرأة للقاضي : إنه أقر بالضرب و أقر بشرط صحة إيقاع الطلاق فمره بتسليم بقية مهرى إلى ، لجاء الزوج بعد ذلك عند القاضي وادعى أنه ضربها بجنابة كانت منها و أقام على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فاتفقت الاجوبة على فسادها لمكان التناقض و يمكن أن يقال : تسمع دعواه ولا تناقض فيه لأنه ما أقر أولا بالضرب بنير جنابة لأن القاضي لم يسأله عن الضرب بنير جنابة فصار بل سأله عن الضرب مطلقا ، و سؤاله عقيب دعواها الضرب بنير جنابة لا تدل على تقييد السؤال بالضرب بنير جنابة إذ الجواب أن يسأله عن أصل هذا الضرب حتى إذا جحد الضرب يأمرها بإقامة البينة على الضرب ، و لو أقر بالضرب فسأله القاضي أكان الضرب بجنابة أو بنير جنابة ؟ فلا يتقيد السؤال عن الضرب بنير جنابة بالشك فلا يصير الزوج بما تكلم مقرا بالضرب بنير جنابة فلا يتحقق التناقض في دعواه الضرب بجنابة بعد ذلك .

٣ : إذا جعل امرأته يد امرأة له أخرى ثم إنه طلق المرأة المفوض إليها طلاقا بائنا أو خلعها لا يخرج الأمر من يدها ، و لو جعل أمرها يدها ثم طلقها طلاقا بائنا خرج الأمر من يدها - وفي الذخيرة : في ظاهر الرواية ، و روى عن أبي حنيفة و أنى يوسف أنه لا يخرج الأمر من يدها ، ٣ : و لو طلقها واحدة رجعية بقى الأمر على حاله - وفي الذخيرة : قالوا هذا إذا كان الأمر منجزا ، أما إذا كان مطلقا بأن قال : اكررا بزمن ! أو ما أشبه ذلك فأمرك يدك ، ثم إنه خالعها أو طلقها طلاقا بائنا لم يطل الأمر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الأمر يدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت العدة . و في العتاية : لو قال لها أملك يدك ما دمت امرأتى ، فهذا على النكاح و يطل بابائتها ، بخلاف ما إذا طلقها رجعيا ، و بخلاف ما إذا جعل الأمر يدها مطلقا و لم يقل : ما دمت امرأتى ، ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الأمر بحاله في أظهر الروايتين

و عليه الفتوى .

م : وفي الآمالى : إذا قال لها : أمرك يدك إذا شئت . ثم طلقها واحدة بآنة ثم تزوجها و اختارت نفسها : طلقت عند أبى حنيفة ، خلافا لأبى يوسف . و لو قال لها : إذا تزوجت عليك امرأة فأمر تلك المرأة يدك . ثم نكحها أو طلقها بآنة أو ثلاثا ثم تزوج امرأة أخرى لا يصير أمرها يدها . و إذا قال لها : إذا تزوجت امرأة فأمر تلك المرأة يدك ، ولم يقل « عليك » ثم إنسه طلقها بآنة أو ثلاثا أو غالها ثم تزوج امرأة يصير أمرها يدها ، و إذا قال لها : إن تزوجت عليك فى هذا النكاح فأمرك يدك ، أو قال « فأمرها يدك » ثم إنه طلقها واحدة بآنة ثم تزوج امرأة أخرى لا يصير الأمر يدها ، و إذا قال لها : إن دخلت هذه الدار فأمرك يدك ، ثم طلقها واحدة أو ثنتين - و فى الفتاوى الخلاصة : بآنة أو بآنتين - م : لا يبطل الأمر ، حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الأمر يدها سواء تزوجها و هى فى العدة أو تزوجها بعد ما انقضت العدة أو كانت غير مدخول بها ، و فى الفتاوى الخلاصة أيضا : حتى لو تزوجها فطلقت نفسها يقع .

م : إذا قالت لزوجها « طلقنى » فقال الزوج : من طلاق بدست تو نهادم ! فقالت : من خود را طلاق دادم ! فقال الزوج : من ترا طلاق دادم ! تقع طليقتان . قال لآخر : اكر سيم من ندى إلى وقت كذا امر بدست من نهادى طلاق زنى كه بخواهى ! فقال : نهادم ! فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت و قد تزوج امرأة فليس لصاحب المال أن يطلقها ، و لو قال : اكر سيم من ندى إلى وقت كذا امر بدست من نهادى طلاق زنى را كه بخواهى ! و باقى المسألة على حالها فله أن يطلقها . و فى الذخيرة : إذا جعل أمر امرأته يدها أو يد أجنبي ثم إنها ردت الأمر أو رده الأجنبي لا يبطل الأمر .

م : رجل جعل أمر امرأته يدها على أنه إن لم يعطها كذا فى وقت كذا ضى نطق نفسها متى شئت فعنى ذلك الوقت فطلقت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج « أعطيتها فى ذلك الوقت » و انكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج فى الطلاق حتى لا يحكم

بوقوع الطلاق عليها لأنه مسكر وفوق الطلاق عليها ، والقول قول المرأة في حق عدم وصول ذلك الشيء إليها - أصل المسألة مسألة ذكرها في المتن ، وصورتها : رجل قال لأب امرأته « إن لم آتتك في أربعين يوما فأمر امرأتى يدك » ، فإذا مضى أربعون يوما بلباها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها بيده ما دام في مجلسه ، فإن قال الزوج بعد ذلك « قد أتيتك » ، وقال أب المرأة « لم تأتني » ، فالقول قول الزوج لأنه ينكر صيرورة الأمر بيده ، وظهيرها مسألة الجامع الصغير : إذا قال الرجل « عبده حر إن لم أحج العام » ، فمضى العام فقال المولى « حججت » ، وقال العبد « لم تحج » ، فالقول قول المولى لأنه ينكر المتق ، وعلى هذا إذا جعل أمرها بيده على أنه متى صر بها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فضررها ثم اختلفا فقال الزوج « ضربتها بجنابة » ، فالقول قول الزوج ، وقد ذكر محمد في كتاب الكفالة مسألة تدل على أن القول قول المرأة وصورتها : رجل قال لغيره « إن مات فلان قبل أن يعطيك الألف التي لك عليه فأنا ذليل بها » ، ثم وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعد موت المطلوب فقال الطالب « لم يعطني و صرت كميلا » ، وقال الكفيل « قد أعطاك » ، لم أصر كميلا ، ذكر أن القول قول الطالب - وهذا استحسان لأنه ينكر الاستيفاء .

امرأة قالت لزوجها : تريد أن أطلق نفسي ؟ فقال الزوج : نعم ! فقالت : طلفت نفسي ! ذكر الصدر الشهيد أنها تطلق من غير تفصيل ، وفي فتاوى الشيخ أبي الليث ذكر المسألة على التفصيل : إن سوى الزوج التفويض تطلق . وإن سوى الرد يعني « طلق إن استطعت » لا تطلق . وفي الحاشية : رجل قال لغيره : أريد أن أطلق امرأتك ؟ فقال الزوج : نعم ! فقال الرجل : طلقت امرأتك ثلاثا : قالوا ، تطلق ثلاثا ، والصحيح أن هذا وما تقدم سواء إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه .

م : إذا قال الرجل لغيره « أمر امرأتى يداقه ويدك » - وفي الكافي : إذا قال « جعلت أمرها يداقه ويدك » - م : وهو يريد الطلاق فطلقها الرجل وقع الطلاق ،

وفي الصغرى : وكذا لو قال « أمر عبدى فى البيع يداؤه و يدك » فباع الرجل صح البيع - وفى الكافى : إلا أنه فى الطلاق و المتاق يقتصر على المجلس و لا يقبل الرجوع .  
 ٢ : و لو قال « أمر امرأتى يدي و يدك » أو قال « جعلت أمرها يدي و يدك » فطلقها المخاطب لم يحز طلاقه إلا أن يحوزه الزوج . إذا قال الرجل « أمر امرأتى يدك » فطلقها الوكيل قبل أن يقوم عن المجلس هى واحدة بائنة إلا أن ينوى الزوج ثلاثا فيكون ثلاثا ، و لو قام الرجل عن مجلسه قبل أن يطلقها بطل الأمر ، وكذلك لو قال « طلقها فأمرها يدك » كان هذا و ما تقدم سواء . وفى العائنة : و لو قال لغيره « أمر امرأتى يدك فى تطليقة أو طليقتين » فطلقها المأمور فى المجلس تقع واحدة رجعية .  
 ٣ : و لو قال له « طلق امرأتى فقد جعلت ذلك إليك » أو قال « جعلت طلاق امرأتى إليك » فطلقها فهذا و العصل الآون سواء . يريد به إن اقتصر على المجلس : إذا طلقها فى المجلس كان الواقع رجعيا . بخلاف الفصل الأول .

وفى المتنق : إذا قال لغيره « طلق امرأتى فقد جعلت أمرها يدك » فهذا وكيل يطلق فى المجلس وغيره و الطلاق رضى . و لو قال « جعلت أمرها يدك فطلقها » وهذا على المجلس و الطلاق بائن ، و لو قال له « طلق امرأتى و قد جعلت أمرها يدك » فإن طلقها فى المجلس طلقت طليقتين لا يملك الرجعة بعد ذلك . و لو قام عن المجلس فطلقها تقع واحدة رجعية إلا أن ينوى الزوج الثلاث لحيث قد تقع الثلاث . و كذلك الجواب فيما إذا قال له « جعلت أمرها يدك و طلقها » جمع قوله « و طلقها » فى هذه الصورة فتوقضا مبتدأ حتى إذا طلقها فى المجلس تطلق ثنتين . و فيما إذا قال له « جعلت أمرها يدك فطلقها » لم يجعل قوله « فطلقها » تعويضا مبتدأ حتى إذا طلقها فى المجلس نطلق واحدة بائنة ، و كذا الجواب فيما إذا قال « أيتها فطلقها » . و لو قال « طلقها و أنها » أو قال « أيتها و طلقها » فطلقها فى المجلس أو بعد القيام عن المجلس طلقت طليقتين بائنتين .

(١) للراد به ما تقدم من المحيط قبل عبارة الخالية (٢) زيد فى النسخ « قال » خطأ .

وإذا قال لها « أمرك يدك يوما أو شهرا أو سنة ، فلها الأمر من تلك الساعة إلى استكمال المدة التي ذكر ، ولا يسقط بالقيام عن المجلس ولا بشيء آخر ، ويكون الشهر من الأيام . ولو عرف فقال « هذا اليوم » أو قال « هذا الشهر » أو قال « هذه السنة » كان لها الخيار في بقية اليوم ، الشهر ، السنة . ويكون الشهر هنا على الهلال ، وفي التجريد : سواء علت في أول الوقت أو لم تنلم . ولو قال « إذا قدم فلان فأمرك يدك » فقد فلان إليها في مجلس عليها فأمرها يدها . وروى عن أبي يوسف : إذا قال لها « أمرك بدك هذا اليوم » فهذا على اليوم كله . ولو قال « في هذا اليوم » كان على مجلسها . وذكر ابن سماعه عن محمد : إذا قال لها « أمرك يدك رأس الشهر » كان الأمر يدها الليلة التي هي فيها الهلال ومن الغد إلى الليل . ولو قال « أمرك يدك في رأس شهر » كان لها مجلسها حتى تغرب الشمس ، قال . الا ترى أنه لو قال لها « أمرك يدك غدا » كان لها الغد كله . ولو قال « في غدا » كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغدا وذكر إبراهيم عن محمد ما يخالف هذا فقد روى عنه : إذا قال لها « أمرك يدك رمضان » أو قال « في رمضان » فهذا سواء : الأمر في يدها في رمضان كله . وكذلك إذا قال لها « أمرك يدك غدا » أو « في غدا » فهذا سواء . وفي الولوالجية : عن محمد أنه إذا قال « أمرك يدك اليوم » فانه يكون الأمر في يدها إلى غروب الشمس . وفي الحاوي : عن ابن الماركة عن أبي حنيفة فمس قال لامرأته « أمرك يدك يوما من رمضان » لم تطلق لأنه لم يبين أي يوم من رمضان ، أو قال « في ساعة من الجمعة » .

وفي القدوري : عن أبي يوسف : إذا قال لها « أمرك يدك إلى رأس الشهر » فلها أن تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر وليس لها أن تطلق أخرى في الشهر ، ولا يخرج الأمر من يدها بتبدل المجلس ليكون التوقيت مقيدا ، ولو قالت « اخترت » (١) في بعض النسخ : على الهلال الثاني .

زوجي ، بطل خيارها في اليوم ولها أن تختار نفسها من الغد في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : خرج الأمر من يدها في الشهر كله ، ذكر القدرى الخلاف في هذه المسألة على هذا الوجه ، وذكر الخلاف في مثل هذه الصورة على عكس هذا ، وبصورتها : إذا قال لها « أمرك يدك هذا الشهر » فاختارت زوجها أو قالت « لا أختار الطلاق » خرج الأمر من يدها في جميع ذلك الشهر عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا يبطل خيارها في مجلس آخر ، ولو قال « أمرك يدك اليوم وبعد غد » لم تدخل الليلة في ذلك حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يضم وإن ردت الأمر في يومها بطل أمر ذلك اليوم وكان لها الأمر بعد غد . وفي الخلاصة الخانية : وقال زفر : يبطل الأمر أصلاً ولا يكون لها الخيار بعد غد . ولو قال لها « أمرك يدك في هذا الشهر » فاختارت زوجها - وفي الحاية - أو ردت الأمر أو قالت « لا أختار الطلاق » - خرج الأمر من يدها في قول أبي حنيفة ومحمد ، وعلى قول أبي يوسف يبطل الأمر في ذلك المجلس لا في مجلس آخر كما لو قامت عن مجلسها ، وفي بعض الروايات ذكر الخلاف على عكس هذا ، والصحيح هو الأول . م : ولو قال لها « أمرك يدك اليوم وغدا » دخلت الليلة تحت الأمر في الغد ، وإن ردت الأمر في يومها ذلك لم يكن لها الأمر في الغد ، هكذا ذكر محمد المسألة في الجامع الصغير ، وفي الولوالجية : وعليه الفتوى ، م : كما لو قال « في يومين » ، وكما لو قال « أمرك يدك اليوم » فردت في أول اليوم كان رداً في انتهائه ، وفي الهداية : وعن أبي حنيفة : إذا ردت الأمر في اليوم لها أن تختار نفسها غداً . م : وذكر ابن سحابة عن محمد : إذا قال لها « أمرك يدك اليوم وغداً وبعد غد » فردت الأمر اليوم بطل خيارها في اليوم وكان لها الخيار غداً ، وكذلك إن ردت اليوم وغداً فلها الخيار بعد الغد . ثم رجع عن هذا وقال : إن ردت الأمر اليوم بطل الأمر كله ، وفي الخانية : وليس لها أن تختار نفسها بعد ذلك

(١) من خل ، وفي م : وفي الكافي .



وهو الصحيح . وفي الولوالجية : وعى أبى يوسف : إذا قال : أمرك يدك اليوم وأمرك يدك غدا ، إنها أمران . لو اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الأمر يدها ، وفي الجامع الصغير الحسامي : وهو الصحيح . وفي الخلاصة النخاية : ولو قال : أمرك يدك اليوم وأمرك يدك بعد غد ، ثبت أمران ، لا يبطل أحدهما يبطل الآخر . م : وقال أبو يوسف : إذا قال لها : أمرك يدك هذه السنة ، فاختارت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها خيار في باقي السنة . وفي النخاية . وفي قياس قول أبى حنيفة لها الخيار ، ولو طلقها زوجها واحدة ولم يكن دخل بها ثم تزوجها في تلك السنة قلها الخيار في قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف : لا خيار لها . إذا قال لها : يوم يقدم فلان فأمرك يدك ، فقدم فلان هارا فلم تعلم ، حتى جرى الليل فلا خيار لها .

ولو قال لأجنبية . يوم أتزوجك فانت طالق ، فتزوجه ليلًا بحث في يمينه . وفي الفتاوى الخلاصة : رجل قال لامرأته : أمرك يدك إذا جاء عد ، ثم ابانها ثم تزوجه ثم جاء الغد فالأمر في يدها . وفي الولوالجية : ولو قال : إذا قدم فلان فأمرك يدك ، فذلك إلباس في مجلس عليها . وفي الخلاصة النخاية . ولو جعل أمرها يدها وهي غائبة كان لها الخيار إذا علمت ، فان طلقت نفسها قبل العلم لم تطلق في قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وفي الصمري . ولو قال : وكلت فلانا ببيع عبدي ، فباعه ولم يعلم بالوكالة جاز على الأمر في قول أبى يوسف . ولا أحفظه عن أبى حنيفة ، وكذا لو قال : وكلت فلانا بأن يزوجه اب يطلق امرأتي ، وفي ظاهر الرواية لا تثبت الوكالة قبل العلم . م . إذا قال لها : إذا أمس الحلال فأمرك يدك ، فان علمت أن الحلال قد أمس ولم تغير نفسها في ذلك المجلس خرج الأمر . وإن جاءت بعد الحلال بأيام وقالت : لم أعلم به ، فان جاءت بأمر أرى أنها فيه صادقة خلعتا على ذلك وقبلت قولها والأمر يدها . وإن جاءت بأمر أرى أنها كاذبة فيه لم اقبل قولها . وفيه أيضا : إذا قال لها : أمرك يدك على أن تأتي البصرة ، أو : على أن لا تخرجي من مصر ،

أو ما أشبه ذلك فهذا كله على القبول . فإذا قبلت ثم اختارت نفسها طلفت ، وكذلك لو قال لها : على أن تؤدي إلى ألف درهم ، أو قال : على أن تؤدي إلى كل يوم درهما ، أو : على أن تعمل في حاجتي ، اشترط شيئاً مجهولاً فهذا على القبول ، وإذا قبلت واختارت نفسها وقسح الطلاق و ردت مهرها الذي أخذت منه ، إلا في قوله : ألف درهم ، . ولو قال : أمرك يدك إن لم تخرجي اليوم من منزلك ، فهذا بين ولا يحتاج إلى القبول و ينحون الأمر يدها حتى تغرب الشمس إن لم تخرج من منزلها ، فإذا غابت الشمس خرج الأمر من يدها

و إذا قال لها : أمرك يدك كلما شئت ، فلها أن تختار نفسها كلما شامت في ذلك المجلس وغيره حتى تبين ثلاث . إلا أنها لا تطلق نفسها في مجلس أكثر من واحدة . وفي الذخيرة : فإذا اختارت نفسها مرة صد استوت موجب ذلك الأمر من التطبيقية ، وإنما يتجدد لها الملك عند مشيئة مستقلة . ثم : وإذا استوت ثلاث تطليقات ثم عادت إليه بعد روج فلا حيار لها . وإذا شاء الثلاث مكلمة واحدة لم يقع شيء عند أبي حنيفة ، وعندهما نعم واحدة . كما له قال لها : طلق نفسك واحدة ، فطلقت نفسها ثلاثاً ، وفي أحلاصة . ولو ردت مرة لها أن تطلق بعد ذلك ، وفي الحاشية : ولو شامت مرة واحدة و طلقت ثم تزوجت بعده في العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث . ولو قال لها : أمرك يدك إذا شئت ، أو : متى شئت ، فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره . ولو اختارت زوجها خرج الأمر من يدها . ولو قال لامرأته : أمر فلاة يدك لتطلقها متى شئت ، هذه مشورة والأمر في يدها في ذلك المجلس .

و إذا قال الرجل لغيره : قل لامرأتي : أمرك يدك ، لا يصير الأمر في يدها ما لم يقل المأمور لها : أمرك يدك ، وجعل هذا من الزوج أمراً بالتفويض لا أمراً بالإخبار عن كون الأمر في يدها . وبمثل لو قال لغيره : قل لامرأتي إن أمرها يدها ، (١) في قل : الحادي .

يصير الأمر بيدها بالتفويض إليها .

وفي الأصل أيضا : إذا قال . أمرك يدك . ثم قال لها . أمرك يدك بألف درهم . قالت . اشتريت نفسي . فهي باتن بتطليقتين و الألف لازم لها . وفي الولوالجية : وإن قال لها . أمرك يدك . ينوي ثلاثا ثم . قال أمرك يدك على ألف درهم . ينوي ثلاثا قبلت ذلك ثم قالت . قد اشترت نفسي بالخيار الأول . قال أبو حنيفة : فهي طالق ثلاثا و المال لازم . و قال أبو يوسف و محمد : هي طالق ثلاثا و لا يلزمها المال .  
 م : و إذا حمل أمرها بيد صبي أو مجنون . وفي الذخيرة : أو عبد أو كافر . فهو في يده قل أو يقوم من ذلك المجلس . وليس له أن يخرج عن ذلك الأمر ما دام في ذلك المجلس . كما لو فرض ذلك إلى المرأة . قال شيخ الإسلام المعروف خواهر زاده : لا إشكال أن التفويض إلى الكافر و العبد صحيح لأن العبد . الكافر من أهل التخليك . و كذلك الصبي الذي يعقل . وإنما الإشكال في الصبي الذي لا يعقل : المجنون لأنها ليس من أهل التخليك فينبغي أن لا يصح جعل الأمر بهما لأن حمل الأمر بالبدن عليه . ولكن الوجه في ذلك أن التفويض إلى الصبي و المجنون . إن كان لا يصح باعتبار التخليك بصح باعتبار . التعليق لأن في التفويض تعليقا معنى فكأنه قال . إن قال لك هذا الصبي أو هذا المجنون أنت طالق فأنت طالق . ولو صرح بذلك ثم قال ذلك الصبي أو ذلك المجنون لها . أنت طالق . أليس أنها تطلق ؟ كذا هاهنا . إلا أنه يقتصر على المجلس و إن كان جواره باعتبار التعليق . وفي الحاشية : رجل فرض طلاق امرأته إلى صبي قال في الأصل : إن كان ممن يعبر بخود . ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل لجن الموصول إليه و طلق قال محمد : إن كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه . ولو جن الموكل بالطلاق إن جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته . ولو جن زمانا دائما بطلت وكالته . و ذكر ابن سماعة عن محمد أنه قدر الدائم أولا يوم ثم رجس و قال : إن جن شهرا يخرج . وإن جن دون ذلك لا يخرج . ثم رجس و قال :

لا يخرج حتى يمن سة ، وأبو حنيفة لم يقدر لذلك وقت .

م : وجعل أمرها بيد رجلين فطلقها أحدهما لم يحز - وفي الخلاصة الحانية : خلافا  
لوزر ، م : وهذا بخلاف ما لو قال : طلقا امرأتى ، فطلق أحدهما فإنه يحوز . وفي المتن  
الحسن بن زياد : إذا قال لامرأتين له : امركا يدكما ، لم تطلق واحدة منهما إلا  
باجتماعهما على طلاقهما .

إذا جعل أمر امرأته يدها إن غاب عنها أو شرب المسكر فوجد أحد الأمرين  
وطلقت المرأة نفسها ثم وجد الأمر الآخر ليس له أن تطلق نفسها ، ثم إذا صار  
الأمر يدها كانت على خيارها ما دامت في المجلس وإن تطاول يوما أو أكثر ، وإن  
قامت عن مجلسها بطل الخيار . وكذلك إن أخذت في عمل آخر يعلم أنه قطع لما كانت  
فيه بطل خيارها ، بخلاف ما إذا كانت قائمة ففقدت . وفي شرح الطحاوى : إذا اتكأت  
لا يبطل خيارها ، بخلاف ما إذا كانت قائمة فقامت . ولو كانت قاعدة فاضطجعت  
ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسى أن عند أبي يوسف فيه روايتان ، وذكر الشيخ شمس  
الأئمة الحلوانى أنها إذا وضعت وسادة فاضطجعت فوضعت عليها رأسها فيه اختلاف  
المشايخ منهم من قال : لا يبطل خيارها ، ومنهم من قال : إذا هيأت الوسادة كما يفعل  
للنوم فهذا منها تهاون بالأمر ، وإعراض عنه فيبطل خيارها ، ولو كانت متكئة  
فاستوت قاعدة لا يبطل خيارها ، ولو كانت قاعدة فاتخذت ذكر الشيخ شمس الأئمة  
السرخسى أن فيه روايتان ، وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلوانى فيما إذا كانت قاعدة  
فاتكأت أن في ظاهر الرواية لا يبطل خيارها ، وروى عن أبي يوسف أنه يبطل - وفي  
الكافى : والأول أصح ، م : وإن ركب بطل خيارها ، وإن نزلت من الدابة لا يبطل  
خيارها ، وإن كانت محتبة فتركت أو كانت على المكس لا يبطل خيارها . وإذا كانت  
على دابة حين جعل الزوج أمرها يدها فهو على وجه : إن كانت الدابة واقفة حين  
جعل أمرها يدها فسارت أو كانت سائرة فسارت كذلك خرج الأمر من يدها ، فإن

كانت واقفة فأجابت ثم سارت أو كانت سائرة فلما سمعت التعويض أجابت في خطوتها ذلك وأسرعت في ذلك حتى سق جوابها خطوتها بانت منه ، وكذلك الجواب إذا كانت نمتى ، وإن سق خطوتها جوابها لم تبين منه ، وإن كانت الدابة سائرة فوقفها لا يبطل خيارها ، ولو كانت في بيت فقت في البيت من جاب إلى جانب هي على خيارها والسعينة كالبيت لا كاللابة ، قال الشيخ شمس الأئمة الخلواني : سواء كانا على الدابتين أو على دابة واحدة ، أو كانت هي على دابة وهو يمشي أو كانا في سبعتين أو في سفينة واحدة ، أو كان في محلين أو في محل واحد ، حتى انهما إذا كانا على عاتق رجل واحد واختارت نفسها في حضورها ذلك مات منه .

، إذا قال لها : أترك يدك ، فقالت : ادعوا لي أبي أستشيره ، أو قالت : ادعوا شهوداً أنهدم ، هي على حرام ، وكذلك إذا لمست ثيابها من غير قيمها من المجلس لا يبطل خيارها ، وإن لم تعد أحداً يدعو بالشهود فقامت معها ، لم تنقل لتدعى الشهود هل يبطل خيارها ؟ اختلف فيه المشايخ <sup>١٩</sup> ، بعضهم لا يبطل خيارها ، قال بعضهم يبطل خيارها .

وإذا ابتدأت الصلاة بعد ما حمل أمرها يدها بطل خيارها ، وفي شرح الطحاوي : فرضاً كان أو نفلاً : ونو كانت في صلاة الفريضة لا يبطل خيارها بأنمام الصلاة ، وإن كانت في تطوع لا يبطل خيارها إن سلت على رأس الرفعين لأنه لا يعمل لها قطع ذلك ، وإن قامت إلى الشفع الآخر حينئذ بطل خيارها ، ثم إن محمد لم يحصل في الأصل بين فرض وتطوع ، روى : من سجد في مواده عنه أنها إذا كانت في الأوسع مثل الظهر في الشفع الأول فقامت إلى الشفع الثاني لا يبطل أخبارها ، ولو كانت في الارتفاع في الشفع الأول فآتمتها لا يبطل خيارها .

ولو دعت بطعام في مجلس الخيار فتمت طلل خيارها قل ذلك أو أكثر ،

(١) كذا ، و الظاهر في خطوته .

ولو شربت ماء لا يطل خيارها ، و العرق : أن مجلس الحبار مجلس التدبير و ليس  
لا يأكلون عادة في مجلس الرأى و التدبير بل يردون للكل مجلسا ، فتصير مالا كل  
راضة مجلس الرأى و التدبير ، كان دليل الإعراس . فأما شرب الماء في مجلس التدبير  
ممتاد فلا يصير بشرب الماء راضة مجلس الرأى . و ذكر القندورى في شرحه أن الآكل  
اليسير لا يطل الخيار إذا أكل من غير أن تدعو طعام ، فإذا دعت بطعام أو تكلمت  
بكلام يكون تركا للجواب . و في شرح الطحاوى . و لو أظلت طعاما يسيرا أو شرب  
شرابا قليلا أو نامت قاعدة أو صلت صلاة قليلا بما يعلم أن ذلك ليس بأعراس فاه لا يطل  
خيارها . م : فان أمرت ببيع أو شراء أو أمرت أجنبيا بذلك بطل خيارها . و ليس  
انقضت أو اعتسفت . و في شرح الطحاوى . أو استقضت بالنوم - م . أو سكنت من  
زوجها بطل خيارها . و إن صبحت أو فرأت شيئا قليلا لا يبطل خيارها . و لو طال  
ذلك يطل خيارها .

و إذا قال لها « أترك يدك » فقالت « الحمد لله عني عتق سمه و هدى يده »  
و حجة شكرها لما جعلت إلى فقد طلقت هي ، فهو جائز و لا يخرج الأمر من يدها عما  
قالت . و في العتاوى الخلاصة . و لو قال لها « جعلت أترك يدك فلم تحترى شيئا »  
و قالت هي ، بل اخترت نفسي ، القول قول الزوج .

م : و إذا قال لغيره « طلق امرأتى واحدة رجعية » فطلقها واحدة بائة أو قال  
له « طلقها واحدة بائة » فطلقها واحدة رجعة تقع تطليقة واحدة على حسب ما أمره  
الزوج - ذكره في الأصل . و في الولوالجية : رجل . كل . و كيلا أن يطلق امرأته  
فطلق الوكيل ثلاثا فان بوى الزوج ثلاثا صح ، و إن لم يو لا يصح عد أبي حمه .  
و في السراجية : إذا وكل صيا عاقلا أو عبدا بالطلاق صح . و في الهداية : و من قال  
لامرأته « طلق نفسك » و لا به له أو بوى واحدة فقالت « قد طلقت نفسي » هي واحدة  
رجعية و إن طلقت نفسها ثلاثا و قد أراد الزوج ذلك بقت عليها . و لو نوى التثنية لا تصح

إلا إذا كانت المشكوك فيه أنه . ١ . إذا قال لها طلق نفسك واحدة بائنة إن شئت . فطلقت نفسها واحدة . ملك الرحمة لم يقع عليها شيء في قول أبي يوسف . . هو قياس قول أبي حنيفة . ولو قال لها طلق نفسك واحدة أملك الرحمة إن شئت . فطلقت نفسها واحدة بائنة فانه تقع عليها واحدة ملك الرحمة في قول أبي يوسف . ولا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة . إذا وكل رجلا أن يطلق امرأته لسهة وهي ممن يضرب . كان التوكيل في حالة حصر أو في طهر جائده فطلقها التوكيل في حالة احضار أو في ذلك الطهر لا يقع الطلاق . وذلك لو قال لها في هذه الحالة أنت طالق لسهة أنت طالق إذا طهرت . في الصورة الأولى . أنت طالق بد حصر . طهرت . في الصورة ثابته فطلقها لو كبل بعد ذلك يقع الطلاق . . في سر حنة . وكالة ما يطلقه عدل فطلقها بعد غد صبح . بها . أحد . نيل طلاق بعد الطلاق . لا بد . وكالة الخلع . الطلاق بالنال . لو حبه . حر وثق . حلا . أن يطلق . . . . . فقال يطلقه بر يدي شهود . فطلقها من غير شهود يقع . كذا . وقال مع هذا من يسي شهود . . . . . مع غير محصر من الشهود جار . م . . . . . كل غيره بان يطلق امرأته . طلقاً الزوج بنفسه . . في الخاتبة بائنة . رحمة . م . . . . . طلاق لو كبل هذا لا بد . عزلا للتوكيل ويقع طلاق الوكيل عنها . . . . . ذات في مدة . . . . . مدة لا يقسم طلاق الوكيل عليها تزوجها لزوج م يزوي . وفي الخاتبة . فان لم يطلقها لو كبل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء المدة ثم يطلقه . ويل يقع طلاقه عليها . وقد نزلت الزوج أو المرأة . نعياد بالله تعالى . ثم طلقها الوكيل طلاق الوكيل وقع ما دام في العدة . . إن لحق الموكل بدار الحرب مرتداً . قضى القاضي بلحاه طلت الوكالة حتى لو عاد مسلماً . زوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع الطلاق . ولو ارتد الوكيل كان على الوكالة . إن لحق بدار الحرب . إلا أن يقضى القاضي بلحاه . لأن قضاء القاضي بالحق بمنزلة الموت . رجل قال لغيره . إذا تزوجت ثلاثة فطلقها . و تزوجها كان للوكيل أن يطلقها . لأن تعليق الوكالة بالشرط جائز .

م: وكل رجلا طلاق امرائه والوكيل عائب لا يعلم فطلق الوكيل قبل العلم لا يقع طلاقه ، لأنه لا صبر وكبلا قبل العلم ، وفي المتنق عن أبي يوسف : أنه يصير وكبلا قبل العلم ، قال أبو يوسف : لا أحفظ عن أبي حنيفة . وإذا قال لغيره : طلق امرأتى ثلاثا ، فقال له أحدهما واحدة ، الآخر ثنتين طلقت ثلاثا . . في القائل . وإذا قال لغيره : طلق امرأتى ثلاثا إن شئت ، لا يصير ، كيلا لم تشأ ، ولما المشيئة في مجلس عليها . وإذا شامت في مجلس عليها حتى صا وكبلا طلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ، ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك ، قال شمس الأئمة الحلواني : ويصح أن يحفظ هذا قال اللوى به نعم قال عامة الأئمة : يكتبها الزوج من الحرية يكون فيها : وأكتب إليك هذا الكتاب سل . . أتى هو تشاؤم الطلاق فإن شامت فطلقها ، ثم إن الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الإيقاع عن مجلس مشيتها ولا يدرون أن طلاق لا يقع .

استغاثي: أه كبل في الطلاق . الرسالة . سوء لأنه سفر ومعم . . الرسالة لا يختص المجلس فكان له أن طلقها بعد المجلس . ولو قال له : طلقها إن شئت ، كان ذلك على المجلس حتى لا تنكح لإيقاع بعد فاما عن المجلس لأن تأخر كلامه بين أن مرده عليك أمرها منه لا الرسالة . وعلى هذا قول : إذا قال له : طلقها ، له أن يعزل قبل الإيقاع . . لو قال له : طلقها إن شئت ، لم يكن . . أن يعزله كما لو ملك الأمر منها . وفي الخاتمة : رجل ، كل : حلا بطلاق امرأته فطلق إحدهما طلقت لأنه أتى بعض ما أمره . م : وإذا قال لغيره : أنت وكيل في طلقها على أتى بالخيار . أ : على أنها بالخيار . أو : على أن هلاما بالخيار . فالوكالة جائزة . الخيار باطل .

و إذا قال لغيره : طلق إحدى نسائي ، فطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق لغيرها ، وفي الخاتمة : وإذا قال الزوج : لم أع هذه ، لا يقبل قوله . م : وكذا إذا طلق واحدة منهن لا بعينها صح ويكون الخيار للزوج .



م : و إذا قال لامرأته « طلقى منك ثلاثاً للسهة » ، وقد كان دخل بها فبطلت في رمان الحيض .<sup>١</sup> في طهر جامعها فيه « طلقت نفسى ثلاثاً للسهة » ، لم يقع عليها شيء بهذا القول . إذا ، بخلاف ما إذا قال الزوج لها « أنت طالق للسهة » ، في غير رمان السهة حيث يقع الطلاق إذا جاء وقت السهة ، وإن كانت طاهرة من غير جماع حين قال هذا القول وقت للحال واحدة لوجود وقت السهة ،<sup>٢</sup> ثم لا يقع عليها ذلك اللفظ شيء . في الطهر الثاني والثالث إلا إذا حدد الإيقاع عند كل طهر ، وبنى أن يحدد الإيقاع في المجلس الذي طهرت فيه الطهر الثاني ، كذا الطهر الثالث . وفي الحائض . رجل وكل رجلاً يطلق امرأته للسهة فطلقتها في غير وقت السهة لا يقع للحال ، وإذا جاء وقت السهة لا يخرج عن الوكالة حتى توطئها بعد ذلك في وقت السهة يقع الطلاق . رجل قال « طلق امرأتى تطليقة للسهة » ، فقال لها الوكيل « أنت طالق للسهة » ، إن كانت المرأة في طهر لم يقع معها فيه ولا في حيضها طلقت واحدة للسهة . وإن كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع به الطلاق للحال ولا إذا حاضت وطهرت ، فإن الرجل إذا قال لغيره « طلق امرأتى إذا حاضت وطهرت » ، فقال لها الوكيل « إذا طهرت أو حضت فأنت طالق » كان باطلاً ، وكذا لو قال « طلق امرأتى » ، فقال لها الوكيل « أنت طالق إذا دخلت الدار » ، فدخلت لا يقع شيء . ولو قال لغيره « طلق امرأتى ثلاثاً للسهة » ، فقال لها الوكيل في طهر لم يقع معها فيه « أنت طالق ثلاثاً للسهة » ، تقع للحال واحدة ويطلق الثاني ، وقيل . على قياس قول أبي حنيفة ينبغي أن لا يقع شيء ، والأصح أنه تقع واحدة هاهنا بخلاف . وفي السراجيه . وكله بأن يطلقها ثلاثاً للسهة فقال « أنت طالق ثلاثاً للسهة » ، وهي في الحال محل للطلاق السهة طلقت واحدة . ولا تطلق في الطهر الثاني والثالث شيئاً لأنه لم يفرض التعليق والإضافة .

م : ولو قال لها « طلقى منك ثلاثاً للسهة »<sup>٣</sup> بأنف درهم ، فقالت « طلقت نفسى » (١) وكذا الثالث (٢) ربه في حل « قال أنت طالق ثلاثاً للسهة » .

ثلاثاً للثقة بألف درهم، وهي طاهرة من غير جماع وقعت واحدة للحال بثلاث الألف. فإذا حاضرت وطهرت لا يقع عليها شيء آخر بذلك القول إلا أن يحدد الإيقاع. فإن جدد الإيقاع بعد ما طهرت في مجلس طهرها وقعت واحدة بغير شيء. وكذلك في الطهر الثالث، فإن قال الزوج: «أنا رضيت إيقاعها الثلاث بالألف»، وقد وقعت الثلاث بثلاث الألف فصارت مخالفة لا يلتصق إلى قوله ويقال له: إنها لم تخاف أمرك لفظاً ومعنى. لكن امتنع وجوب بعض الدل حكماً لاسدوم شرط الوحوب بالثاني والثالث وهو زوال الملك لكون الملك ذاتاً بالطلقة الأولى. ولكن الطلاق يجعل شرطه فوعه وجوب القبول لا وجوب الحصول فقد تقدم قول صحيح وقعت الثانية والثالثة بغير شيء. ولهذا قلنا: امتنع وجوب بعض الدل حكماً لاسدوم شرط الوحوب لا يجعلها مخالفة. ألا ترى أنه لو أرى ما ثم قال لها: طلق نفسك واحدة بألف، فقالت: «طلقت نفسي بألف» يقع الطلاق عليها بما أرى. ألا ترى أنه إذا قال لغيره: «طلق امرأتى بخنزير أو تخمضه» فطلقها يقع الطلاق عليها بغير شيء. ألا ترى أنه لو قال لغيره: «قل لامرأتى: أنت طالق ثلاثاً» عد كل طهر واحدة بألف درهم. فقال الرجل لها ذلك وعلت ومع عليها في الطهر لأول واحدة بألف ويقع الآخران بغير شيء. والمعنى في الكل ما قلنا. وفي الخاتمة. ولو طلقها الوكيل أولاً بتطبيقه بثلاث الألف ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل بتطبيقه أخرى بثلاث الألف: تقع الثانية بثلاث الألف، وكذا الثالثة على هذا الوجه.

م: إذا وقعت المشاجرة بين رجل وامرأته فقال لرجل: «أمرنا يدك تصلح بيننا» فإن جرى مداراة الطلاق فله أن يطلقها.

و أولياء المرأة إذا اجتمعوا وطلبوا من الزوج أن يطلقها فصال الكلام بينهم فقال الزوج لأبيها: «ما ذا تريد مني» أفضل ما تريد. وخرج ثم طلقها أبوها في المجلس لم تطلق إن لم يرد به الزوج التفويض، ويكون القول قوله إنه لم يرد به التفويض.

و إذا قالت المرأة لزوجها في غضب : لو أن ما في يدك في يدي استغذت نفسي !  
 فقال الزوج : الذي في يدي في يدك ! فقالت المرأة : طلقت نفسي ثلاثاً ! فقال الزوج :  
 قولي مرة أخرى ! فقالت : طلقت نفسي ثلاثاً ! ثم قال الزوج : لم آو بذلك طلاقاً ،  
 طلقت ثلاثاً لقولها ، طلقت نفسي ثلاثاً ، بعد قوله : قولي مرة أخرى : ، و في الولو الجبة :  
 و لو لم يقل الزوج : قولي مرة أخرى ، و المسألة بحالها كان القول قبله ديانة و قضاء .  
 و في الخائبة : رجل قال لامرأته : قولي : أما طالق ، لا يقع الطلاق ما لم تقل المرأة  
 ذلك ، بخلاف ما لو قال رجل لرجل : قل لامرأتى أنها طالق ، فانها تطلق للحال .  
 م : إذا قالت المرأة : لزوجها على وجه المزاح : وكبر تو هتم ؟ فقال : هتمى ! فقالت : طلقت  
 نفسي ثلاثاً ! فقال الزوج : للمعاصرة : تو بر من حرام گشتى مار جدا بايد شدن ! ثم تفرقا  
 ثم أراد الزوج أن يرجعها قال في الكتاب : سأل الزوج : قال : وى بالتوكيل الطلاق  
 و لم يو العدد علققت واحدة رجسية ، و إن وى بالتوكيل المعارقة و لم يو العدد فهي  
 واحدة بائنه ، و يمكن أن يقل بان قول الزوج : تو بر من حرام گشتى دليل إرادة اليقونة  
 فينبغى أن يشئ : هس وى الثلاث ؟ فان كان وى ثلاث تقع الثلاث ، و إن لم ينو  
 الثلاث تقع واحدة بائنه ، و على قول أن حقيقه لا يقع شيء ، و في الخائبة :  
 ، عليه الفتوى ، و في الفتوى الخلاصة : رجل وكل امرأته طلاقها لا يملك عزلها .  
 م : إذا وكل رجلاً بأن يطلق امرأته قال له : طلقها بين يدي أخى فلان ، فذاك  
 مشورة و ليس شرط حتى لم يطلقها لا يبر يديه ، ق . كما لو قال له : طلقها بشهود ،  
 فطلقها بغير شهود . و إذا قال الرجل لغيره : لا أهلك من طلاق امرأتى ، لا يصير  
 و كيلاً بالطلاق ، و هذا خلاف ما لو قال لغيره : لا أهلك عن التجارة ، حيث يصير  
 مأذوناً في التجارة ، لأن ترك الشيء سكوت و بالسكوت ثبت الإذن للتجارة ولا يثبت  
 التوكيل بالطلاق . امرأة قالت لزوجها : بك محب گویم روا داشتی ؟ أو قالت : بك  
 کار کنم روا داشتی ؟ فقال الزوج : داشتم ! فقالت : طلقت نفسي ثلاثاً ! لا يقع شيء ، و القول

قول الزوج أنه لم يرد الطلاق .

و سئل شمس الأئمة الأوزجندى عن قال لغيره « طلق امرأتك » فقال ذلك الغير « الحكم لك » فقال « الحكم والأمر لي فطلقها » قال : لا تطلق . إذا وكل الرجل رجلا رجلا أن يطلق امرأته فطلقها ، هو سكران ينظر : إن كرهه وهو سكران فطلق يقسم . وإن وكل وهو صاح فطلقها بعد ما صار سكران لا ضم . هكذا حكى قوى شمس الأئمة اخلوانى ، قيل . هذا إذا كان الطلاق على مال . أما في الطلاق بغير المال يقع الطلاق على كل حال . وفي الخاتبة . رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره احتلوا به قال سنده لا يقع الطلاق كما لو وكل رجلا بالطلاق لجن الوكيل وطلق لا يقع . و « الصحيح أنه يقع الطلاق . » مال لآخر . « كذلك في جميع أمور » فطلق الوكيل امرأته احتلوا به . « الصحيح أنه لا يقع » وفي فتاوى الفقيه أبى جعفر : رجل قال لغيره « كذلك في جميع أمور » . أفك مقامه « لم تصر الوكالة عامه فان كان المراد مختلفا ليست له صناعه » روجه فالوكالة باطلة . « إن كان الرجل ناجرا يصرف الدين إلى التجاره » قال رحمه الله ولو قال « كذلك في جميع أمور » لا يجوزها . ثم قيل : « أنت الوكالة عامه في الباعث » . « لا بد » وكل شيء . « وعنه محمد » . لو قال « هو وكيل في كل شيء » جائزة « كان وبلا في الباعث والخات » . « وعنه » أن حبه « يكون » . « لا بد » في الموصوت دون الخات : « العاق » . كل رجل أكرهه سلطان لي وكل طلاق امرأته فقال رجل محامه « انصرف » . « لحسن » . أنت ، لبي ، ولم رد : على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل « تم » . « طلاق امرأتى » . قالوا : لا يسمع منه ذلك و يقع الطلاق . رجل قال لغيره « طلق امرأتى هذه » . « قبل الوكيل وغاب الموكل لا يجوز الوكيل على الطلاق . رجل أراد السفر موكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة : إن لم يكن التزليل بطلب المرأة صح عزله ، وإن كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها . قال شمس الأئمة السرخسى :

الصحيح أنه يملك عزل الودين بالطلاق وإن كان طلب المرأة .  
ولو وكل رجلا بالطلاق وقال : « كلنا عزلتك فأنت وكيلي » قال بعضهم : لا يصح هذا التوكيل لأنه يغير حكم الشرع وهو إزام ما ليس بلارم ، وقال بعضهم : يصح التوكيل ولا يملك عزله وكلما عزله تنجسد الوكالة ، قال الشرح الإمام شمس الأئمة السرخسي : الصحيح أنه يملك العزل . ثم احتفوا في طريق العزل ، قال الشيخ الإمام : إذا قال : « عزلتك عن جميع الوكالات » يعزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمتجز ، وقال بعضهم : يقول : « عزلتك كما وكلتك » وقال بعضهم : يقول : « رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة » .

## نوع آخر

في تفويض الطلاق إليها قوله : « اختارى » :

إذا قال لها : « اختارى » ، وهو ينوي الطلاق فلها الخيار ما دمت في ذلك المجلس وإن تطاول المجلس يوما أو أكثر ، وإن قال الزوج : « لم أريد الطلاق بقوى » اختارى ، فذاك ليس بشيء . وبقل قول الزوج في ذلك إلا أن يكون في حالة الغضب أو في حال مذاكره الطلاق أو كرر لعنة الاختيار بأن قال : « اختارى اختارى اختارى » ، لأن هذا الكلام لا يدار على وجه التكرار إلا في حق الطلاق ، وفي السفاني : فكذا لا يصدقه القاضي فذلك لا يسع لراه أن يقيم معه إلا بنكاح مستقيل ، م : . إن قامت عن مجلسها قبل أن تختار شيئا - وفي الكافي . أو أخذت في أمر آخر يعرف أنها تقطع لما كانت فيه - م : بطل خيارها .

وفي الولوالجية : ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع يمينه ، وتصل بينة المرأة في إثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينها على نية الطلاق إلا أن تقوم البينة على إقراره بذلك .

م: واعلم بأن الخير منزلة الأمر باليد في جمع الأحكام إلا في حكم . حد  
وهو صحتها الثلاث . قال الزوج إذا نوى بالأمر باليد الثلاث صحت به وإن نوى  
بالخير الثلاث لا تصح منه . إن احتارت زوجها ففكر شيء . في الولوالجه .  
خرج الأمر من يدها لأنه ردت الاختيار باختبار الزوج .

م: ثم التحية لا تخلو من ثلاثة أوجه إما أن يكون في كلامها ذكر ص  
المرأة أو التطلقة أو الاختيار . في الكافي أنه ما يكون منه من ذلك . م: فإن  
قال لها « اختاري نفسك » قال لها « اختاري تطليقه » أو « اختاري ختي »  
فقال للمرأة « خترب عسى » أو قالت « اخترت تطليقه » أو قالت « اخترت اختياره »  
فهو هذا الوجه يضع الطلاق . إلا أن يكون في كلام أحدهما ذكر شيء من ذلك .  
إما في كلام المرأة في كلام الرجل بأن يقول « روح و ختري نفسك » اختاري  
تطليقه أو . اختاري أحده . فتقول « أريد حرت » أو « أريد أرواح و ختري »  
فتقول للمرأة « خترب عسى » في نواقي أو « ختري عسى » م أو تقول  
« اخترت تطليقه » في هذا وجه يقع صلاحها .

ولو قال لها « اختاري أحدي » هو يومه . فإطلاق مدله كله فاحتات  
نفسها هي طالق ثلاثاً . فاحتات قول محمد في هذه المسألة . وهو يرى الطلاق  
بذلك كله . ومع تعاضل . لذلك لو قالت « طلفت عسى » أو قالت « أريد حرت »  
فهو جواب للكل وتطلق ثلاثاً . ولو قالت « اخترت تطليقه » هي واحدة .  
وفي شرح النجاشي . ولو قال لامرأته « اختاري و اختاري فاختاري » بالواو . بالقاء  
فقال للمرأة « اخترت عسى » أو قالت « اخترت مره » أو مرة أو دمه . أو دمه .  
أو: واحدة . أو بواحدة . أو . اختياره . أو . باختاره . تقع ثلث في قوله جمعاً .  
ولو قالت « اخترت تطليقه » أو : تطليقتين . تقع واحدة . في الخلاصة . ولو قال  
« طلق نفسك » فقلت « اخترت » لا يقع . وفي الهداية : ولو قال « اختاري » فقلت







بالوسطى، طلقت واحدة بآلة غير شيء.. إن قالت «الاحبر» وقعت تطليقه بألف درهم. ولو قال «اختارى تطليقه» هي تطليقة رجعية.. في الكافي. وإن قال «اختارى واختارى واختارى بألف» قالت «اخرت، أو اخترت واحدة، أو بواحدة» تقع الثلاث بألف إجماعاً، وإن قالت «بالأولى، أو بالوسطى» وكذلك حده.. عندهما لا يجمع شيء.

م. إذا قال لها «اختارى» قالت: لا أختارك! أو قالت: لا أريدك! أو قالت: لا حاجة لي بك! هذا كله «باطل» لو قالت «لا أختار الطلاق» هذا رد للأمر، وإن قالت «موت زوجي أو أحبته» هي على نكاحها. وإن قالت «كرهت هواي زوجي» فقد «اختاره». وإن قالت «خبرت أن لا أكون مراك» فقد مات منه.

عن أبي يوسف إذا قال الرجل لغيره «أحمر امرأتي أو امرأها بيده» فاختارت نفسه قبل أن يخرجه جرحاً، حر محمد حلاله.. في الفتاوى للحلاصة لو قال الزوج لامرأته «اختارى» ثم طلقها بآلة يصل الحب.. لو كان الطلاق رجعاً لا يبطل التحريم ولو كان قال لها «خارر» إذا شئت، ثم طلقها واحدة بآلة ثم زوجها فاختارت نفسها: عند أبي حنيفة نكاح نائه وقا أبو يوسف لا يطلق نائه. قال إمام الصرخي قوله ضيق.

رجل خير امرأة فصل أن يختار منها أحد لزوج بيده فأقامها وجامعها ربه أو طوعاً حرج لامرئ منه.

الحيرة إذا قامت لدعوة الشهود بأن لم يدر أحدها أحد بدعوة الشهود فلا يخلو أن تحولت عن موضعها أو لم تحول، إن لم تحول لا يبعد خيارها بالانفاق، وإن تحولت اختلف المشايخ فيه ناه على أن المراد في طلاق النكاح إعراضها أو تبدل المجلس عند الحضر، أيها وجد وجد الإعراض. وهذا أصح.

(١) ي حل • هويت نفسي •

## م : نوع آخر

فيما يصلح جوابا في التعويض وفي الجمع  
بين الالفاظ التي يعمها التعويض

قول المرأة : طلقت . اخترت . يصلح جوابا لقول الزوج : أمرك بذلك .  
ولقوله : اختارى . ؛ ومولها : اخترت . لا يصلح جوابا لقوله : طلق نفسك . حتى أنه  
إذا قال لها : طلق نفسك . فقد حلت عسى . لا يعم شيء . . قال لها : أمرك  
بذلك . أو قال : اختارى . فقال : طلقت عسى . يعم . . هل أبو يوسف إذا قال له  
: طلق نفسك . فقال : أنت عسى . لم يقع على مناس قول أبي حمزة . . عندهما  
تعم تطبيقه رحمه . همد در قد رى في شرحه . ودر في جامع الصغره قول  
أبي حنيفة أنه مع .

وفي التبيين : سر أو سكر لإكفاف فيس . جر مع امرأة فقد . . طهر .  
فقال الزوج : هوئت لأمر كله إنك . مماثل ما . بالفارسية . سر . . ر . ما هت ؟  
فقال : إن روى الزوج ثلاثا . فوضع إليه طلقت ثلاثا . إن لم يكن . حلت بين كلامهم  
وإن سكتت من الكلام لم يسلو إلا وحده .

م : وإذا جمع لزوج بين الالفاظ التعويض . هو قوله : أمرك بيدك . اختارى .  
طلق . فإن ذكرها مع حرف صلة يجعل كل واحد كلاما مستقلا . ولو ذكرها بحرف  
انفاء فالمذكور بحرف انفاء يجعل تصيرا إن يصلح تصير . ولعل الاختيار يصلح تفسير  
للأمر باليد . والأمر باليد لا يصلح تفسير الاحياء . . دالم يصلح تصيرا للاختيار جعل  
عله لما تقدم . وإن تعذر جعله صلة يجعل على المعطوف . . لو ذكرها بحرف : أو . فهو للمعطوف .  
والمعطوف لا يصلح تصيرا للمعطوف عليه . وإذا عطف : محض على المحض والتصير  
المذكور في آخرها يجعل تصيرا للكل .

إذا قال لها : أمرك بيدك طلق نفسك . أو قال لها : اختارى طلق نفسك .

قالت . اخترت نسي . وقال الزوج . لم أرد الطلاق ! كان مصداقاً ولا يقع عليها شيء .  
ولو قال لها . أمرك بذك و طلقي نفسك . أو قال لها . اختارى و طلقي نفسك .  
فاختارت معها . قال الزوج : لم أرد الطلاق بالامر باليد ولا بالاختيار . لم يقع شيء .  
ولو قال لها . أمرك بذك فاخترى و طلقي نفسك . قالت . قد اخترت نسي .  
وقال الزوج : لم أرد بشيء . من ذلك الطلاق ! فإنه لا يصدق على ذلك و تقع تطليقة  
بأنه بقوله . أمرك بذك . مع يمينه : بالله ما أراد به الثلاث . ولو قال لها . اختارى  
و اختارى فطلقي نفسك . فاختارت معها طلقت تطليقتين باثنتين . ولو قال لها . اختارى  
فأمرك بذك فطلقي نفسك . قالت . قد اخترت نسي . أو قالت : طلقت نسي . فهي  
طالقة تطليقة بأنه بقوله . أمرك بذك . يحمل المقدم مؤخراً فإنه قال : أمرك بذك  
فاختارى فطلقي نفسك . في الكافي : وإن قال . اختارى و طلقي نفسك و أمرك بذك .  
قالت . اخترت نسي . تقع ثنتان . وإن قال . أمرك بذك . اختارى و طلقي .  
فاختارت معها تقع اثنتان و يحلف أن لم ينو الثلاث في الأمر باليد دون التخيير .  
وكذا لو قال . أمرك بذك فطلقي نفسك . . . . . إن قال . أمرك بذك و اختارى  
و طلقي نفسك . قالت . اخترت نسي . تقع واحدة لأنه . ولا يصدق الزوج في ترك  
البدن . وإن قال . أمرك بذك فطلقي نفسك . أو : طلقي نفسك فأمرك بذك . أو : جعلت  
الحجاب بذك و طلقي نفسك . أ . : طلقي نفسك فقد جعلت الخيار بذك . وطلقت نفسها  
فهي وحدها . . . . . إن قال . طلقي نفسك فاخترى . قالت . اخترت نسي . تقع  
باثنتان . وإن قال . أمرك بذك و طلقي نفسك ثلاثاً للسنة . أو قال : إذا جاء غدا فطلقي  
نفسك . فلها أن تطلق نفسها ثلاثاً في مجلسها . والله والشرط لغو منه . وإن قال . أمرك  
بذك اختارى اختارى . اختارى فطلقي نفسك . ولم ينو شيئاً . قالت . اخترت نسي .  
يقع . ثم قال . طلقي نفسك ما عبيدك أو تصلني نفسك . ولم ينو بالامر شيئاً . قالت  
. اخترت نسي . لا يقع . وإن قال . أمرك بذك فاخترى و اختارى . أو قال :

اختارى فأمرك يدك وأمرك يدك ، أو قال . اختارى أمرك يدك فأمرك يدك ،  
أو قال : أمرك يدك فأختارى فأختارى . ولم ينو شيئا لا يقع في الوجوه كلها .  
ولو قال « جعلت أمرك يدك » فاختارت نفسها تقع واحدة بالنية أو بالقرينة بأن  
يكون في حال مذاكرة الطلاق . وإن نوى الثلاث تكون ثلاثا<sup>١</sup> .

ولو قال « جعلتك طالقاً فأنت طالق » أو « طلقها هي طالق » تقع واحدة  
رجعية لأن الثاني ذكر بالغاء فصار حزاماً أو تفسيراً للاول كانه قال : طلقتك فصرحت  
طالقاً بذلك الطلاق ! حتى لو قال « طلقت امرأتى وهي طالق » تقع ثنتان . ولو قال  
« طلق نفسك طلاقاً أملك الرجعة فقد حملت امرك يدك في ثلاث تطليقات بوائى »  
فاختارت نفسها أو طلقت تقع الثلاث .

### م : نوع آخر

في تعليق الطلاق بالمشيئة و في تعليق التفويض بالمشيئة .

إذا قال لامرأته « أنت طالق إن شئت » فذاك إليها ما دامت في مجلسها ، فإن  
شامت في مجلسها وقع الطلاق . و في الذخيرة : و يدعون الواقع رجعياً . م : و كذلك  
إذا قال لها « طلق نفسك إن شئت » أو لم يقل « إن شئت » فذاك إليها في مجلسها ،  
إلا أن هاهنا لا تطلق ما لم تطلق نفسها .

و في تولو الوجبة . كذلك إذا علق بعمل من أعمال القلوب نحو « إن أحببت ،  
أو . هويت ، أو . أردت ، أو . رضيت » فهذا على المجلس لأنه عليك .

و كذلك إذا قال « إن كنت تحبى ، أو . بعصى » أو قال « إن كنت تحبين  
أن يبدلك الله » . ما أشبه ذلك هذات . أحب العذاب . أو غير ذلك وقع الطلاق  
عليها . و لذلك إذا بيد بالقلب فقال « إن كنت تحبى بقلبك » أو : تحبين أن يبدلك  
الله . فاختارت وقع الطلاق عند أبي حنيفة و أبى يوسف . وعد محمد لا يقع .

(١) زيد في ح : و لو قال جعلت أمرك بيدك و امرك بيدك « اختارت نفسها تقع بألفاظان .

ولو قال لها « طلق منك إن شئت » هات « شئت » لم يقع . م : لو قال لاجنبي « طلق امرأتى إن شئت » يقتصر على المجلس ، وفي الكافي وليس للزوج أن يرجع . وقال زرارة : إنه تكيل كالآل . م . وبدون قوله « إن شئت » لا يقتصر على المجلس ، وقوله للمرأة « طلق نفسك » مع المشية « بدون المشية تمليك » وقوله للمرأة « طلق صاحبك » نظير قوله للاخى « طلق امرأتى » إن كان مع ذكر المشية فهو تمليك ، وإن كان بدون ذكر المشية فهو ترك .

وفي شرح الطحاوى : لو قال « طلق نفسك » صاحبك ، و « ب » له امرأه كان لها أن تطلق منه في المجلس وله أن يطلق صاحبها في المجلس غير المجهر . وكان تعويده في حق « ب » وكلا في حق صاحبها .

ب : في حايه . ولو قال له « طلق نفسك ثلاثا إن شئت » هات « أ طالق » لا يقع شيء . لو قال له « طلق نفسك إن شئت » هات « قد شئت أن تصوم نسي » كان باطلا . م . ولو قال له « أ ب طالق ثلاثا إن شئت » هات « شئت أحده » فهو اصل . وسلي هذا إذا قال له « طلق نفسك ثلاثا إن شئت » فطلق نفسها واحدة لم يقع شيء . وروى عن سماعة عن أبي يوسف إذا قال لها « أنت طالق ثلاثا إن شئت » هات « أنا طالق » لا يقع إلا أن تقول « طالق ثلاثا » إذا قال له « طلق نفسك إن شئت » هات « قد طلقت نفسي » فقع الطلاق . وفي استيفاء قال لامرأته « شئت الطلاق » هات « قد شئت » هي طالق ، وإن لم تكن له ثمة طهرت طالق .

م : إذا قال لها « إن شئت فأنت طالق غدا » كانت المشية إليها في الحال ، ولو قال لها « إذا جاء غدا فأنت طالق إن شئت » كان لها المشية في الغد . وكره في الأصل إذا قال لها « أنت طالق غدا إن شئت » طها المشية في الغد ، ولو قال « إن شئت فأنت طالق غدا » طها المشية في الحال ، ولم يذكر في المسألة خلافا ، قالوا :

(١) صيغة أمر للخاطبة من المشية .

وهذا قول أبي حنيفة ، وعن أبي يوسف أن لها المشيئة في الغد في المسألتين جميعا ، وفي الثانية : وهو رواية عن أبي حنيفة . وقال زفر : المشيئة لإلها في الحال في الفصلين ، وكذا قال أبو حنيفة . م : بشر عن أبي يوسف : إذا قال لها « أنت طالق غدا إن شئت . أو : أنت طالق إن شئت غدا » قال أبو حنيفة قال لها المشيئة غدا ، وقال أبو يوسف : إن قدم المشيئة فلها المشيئة في الحال . وإن أحرها فهو على ما قال أبو حنيفة . وعلى هذا إذا قال لها « اختاري غدا اختري إن شئت غدا أمرك يدك غدا إن شئت أمرك يدك إن شئت غدا » فالمشيئة في الغد في الحالين عند أبي حنيفة . وعلى هذا الخلاف إذا قال لها « طلقي نفسك غدا إن شئت ، طلقي نفسك إن شئت غدا ، إن شئت فطلقي نفسك غدا إن شئت » لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يمضي غدا في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ، محمد : إن قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال « طلقت نفسي غدا » ، ذكر هشام عن محمد إذا قال لاسرائيل « أنت طالق غدا على ألف درهم إن شئت » فقالت في الحال « شئت » لا يقع الطلاق حتى يقول الزوج « قبلت » . ولو قال لها « إن شئت الساعة فأنت طالق غدا » أو نوى ذلك ولم يقل « الساعة » فقالت « شئت أن أكون غدا طالقا » وقع الطلاق في الغد ، ولو قالت « شئت أن يقع الطلاق في اليوم » فإنه لا يقع الصلاق في اليوم ويخرج الأمر من يدها .

« أنت طالق إذا شئت ، أو : متى شئت . وفي الكافي : أو إذا ما شئت ، أو : متى ما شئت » . م : فلها أن تشاء في المجلس بعده ولكن مرة واحدة ، وفي الكافي : ولوردت لم يكن ردا ، أي لو قالت « لم أشأ » كان لها أن تشاء بعده . ولو قال لها « أنت طالق كلما شئت » فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا . وفي الهداية : إلا أن التعليق ينصرف إلى الملك القائم حتى لو عادت إليه بعد زوج آخر وطلقت نفسها لم يقع شيء ، وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة ، وفي الكافي : فإذا شامت الثلاث لم يقع شيء عند أبي حنيفة ونصت واحدة

القادر التاتارخانية ( كتاب الطلاق - تعليق الطلاق و التفويض بالمشيئة ) ج - ٢

عندهما ، و في السنتاق : أما لو شامت مرة و طلقت واحدة و اقتصت عندها ثم تزوجت  
بآخر و دخل بها ثم عادت بثلاث مشيتات و عند محمد بمشيتين ، فلو لم تشأ شيئا و ردت  
المشيئة بطل ردها و لها أن تنشاء لتجدد المشيئة بـ - كلما - م . و لو قال « أنت طالق  
حيث شئت ، أو : أين شئت » لم تطلق حتى تنشاء ، و إن قامت عن مجلسها قبل أن  
تنشاء فلا مشيئة لها بعد ذلك .

و في شرح الطحاوي : و لو قال لها « أنت طالق ما شئت ، أو : كم شئت ،  
أو : أين شئت ، أو : أينما شئت ، أو : حيث شئت ، أو : حيثما شئت ، أو : كيف شئت »  
هذه الألفاظ كلها تقتصر على المجلس ، ثم إذا شامت بهذه الألفاظ ثلاثا أو ثنتين  
لا يكون إلا واحدة . إلا في قوله « كم شئت ، أو : ما شئت » فشامت في مجلسها واحدة  
أو ثنتين أو ثلاثا كان على ما شامت . و في الهداية : و إن ردت الأمر كان ردا .

و لو قال لها « أنت طالق كيف شئت » طلقت تطليقة يملك الرجوع - مناه قبل  
المشيئة . فإن قالت « قد شئت واحدة بائة » أو ثلاثا ، أو قال الزوج « نويت ذلك »  
فهو كما قال . و في الخلاصة : و يختص في المجلس . و ذكر في الكافي أنه ينبغي أن يقع  
ما شامت من غير نية الزواج عندهم . أما إذا أرادت ثلاثا و الزوج واحدة بائة أو على القلب  
تقع واحدة رجعية ، و إن - تحضره البينة تمنع مشيتها فيها قالوا جريا على ما يجب التخيير -  
قال رضي الله عنه في الأصل . هذا قول أبي حنيفة ، و عندهما لا يقع ما لم توقع المرأة قضاء  
رجعية بائة أو ثلاثا ، و في الخلاصة الثانية : و ثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا قامت  
عن مجلسها قبل المشيئة ، عد أبي حنيفة تقع واحدة رجعية ، و عندهما لا يقع شيء .  
و في المصنف : هذا كله إذا كانت مدخولة ، فإن لم تكن مدخولة فلا مشيئة لها  
أصلا عنده . و عندهما لها المشيئة في أصل الطلاق كما في الوصف .

و في الهداية : و لو قال لها « طلق نفسك من ثلاث ما شئت » . و في الكافي :

(١) كذا في النسخ ، و انظر ان كلمة « ثم » رائدة أو الصواب : ثم عادت إلى الزوج  
الأول عادت - الخ .

أو « اختارى من الثلاث ما شئت ، لها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين ولا تطلق ثلاثا عند أبي حنيفة ، وقالوا : تطلق ثلاثا إن شئت » م : « ولو قال لها « كما شئت فأنت طالق ثلاثا ، فشامت واحدة فذلك باطل » .

و إذا قال لامرأتين له « إذا شئتما فأنتما طالقان ، فشامت إحداهما دون الأخرى أو شامتا طلاق إحداهما لا يقع شيء » . و لذلك إذا قال لامرأتين له « طلقا أنفسكما ثلاثا إن شئتما ، فطلقت إحداهما نفسها وصاحبته ثلاثا في المجلس لم تطلق واحدة منهما ، فإن طلقت الأخرى نفسها وصاحبته بعد ذلك ثلاثا قبل القيام عن المجلس طلقتا ثلاثا ، ولو طلقت إحداهما لا يقع الطلاق ، ولو قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبته ثلاثا لم تطلق واحدة منهما » . ولو كان قال لهما « طلقا أنفسكما ثلاثا ، فطلقت إحداهما نفسها وصاحبته ثلاثا طلقتا ثلاثا » . وإذا قال لها « طلقي نفسك واحدة إن شئت ، فطلقت نفسها ثلاثة لا يقع شيء عند أبي حنيفة ، وعندهما تقع واحدة » . وعلى هذا الخلاف إذا قال لها « أنت طالق واحدة إن شئت » فقالت « شئت ثلاثا » لم يقع شيء عند أبي حنيفة حلقا لهما .

وفي المتن عن أبي يوسف : إذا قال لها « طلقي نفسك عشرا إن شئت » فقالت « طلقت نفسي ثلاثا » لم تطلق . وفي السكافي : ولو قال « شئت طلاقك » ، و بوى الإيقاع . وقع ولا بد من النية . بخلاف قوله « أردت طلاقك » .

م : « وإذا قال لها « أنت طالق إن شئت » فقالت « شئت إن كان كذا » فهذا على وجهين : أما إن علق مشيئها بشيء ماض قد وجد في هذا الوجه لا يقع الطلاق ، وأما إن علق بشيء لم يوجد بعد في هذا الوجه يقع الطلاق<sup>١</sup> وخرج الأمر من يدها . وعن هذا قلنا : إذا قالت « شئت إن شاء أبى » كان ذلك باطلا ، وكذلك إذا قالت

(١) في خل « كلما » (م) من خل ، وفي م : « أما إن علق مشيئها بشيء ماض قد وجد في هذا الوجه يقع الطلاق ، وأما إن علق بشيء لم يوجد بعد في هذا الوجه لا يقع الطلاق » .



« شئت إن شئت ، لا يقع . قال قال الأب بعد ذلك « شئت » أو قال الزوج « شئت » لا يقع الطلاق . وفي الهداية : و إن نوى الطلاق .

وفي الخلاصة الحانية : و لو قال « أنت طالق إن شئت » فقالت « شئت إن شئت » فقال الزوج « شئت طلاقك » يقع الطلاق ؛ و ذكر في المنتقى ما يوافق هذا فقال : الرجل قال لامرأته « شئت طلاقك » أو : رضيت طلاقك . أو قال لعهده كان طلاقا و عتاقا . و لو قال « أردت طلاقك » أو قال ذلك لعهده كان باطلا . و لو قال لها « أريد الطلاق » أو قال : أحبي الطلاق ، و نوى به الطلاق فقالت « أحببت » أو أردت ، لا يقع . وفي الجامع الصغير العتابي و لو قال لها « أنت طالق إن شئت » فقالت « شئت إن كان أبي في الدار » وأبوها في الدار طلقت . و إن لم يكن أبوه في الدار لا يقع شيء . و خرج الأمر من يدها . م . إذا قال لها « أنت طالق إن هويت » أو « أردت » . و في التجريد أو رضيت . م : أو : أنجبك . أو : وافك . أو : أحببت . فقالت « شئت » وقع .

وفيه أيضا : عن أبي يوسف . إذا قال لها « طلقي نفسك واحدة مائة متى شئت » ثم قال لها « طلقي نفسك واحدة أملاك الرجعة متى شئت » فقالت بعد أيام « أنا طالق ! » فهي طالق واحدة يملك الرجعة و يصير قولها جوابا للكلام الآخر . وفيه أيضا : داود ابن رشيد عن محمد : إذا قال لامرأته « أنت طالق واحدة إن شئت أنت طالق ثنتين إن شئت » فقالت « قد شئت واحدة قد شئت ثنتين » قال . إذا وصلت هي طالق ثلاثا . إذا قال لامرأته « أنت طالق إن شئت وأبيت » لا تطلق بهذه العين أبدا لأنه

جعل المشيئة والإبلاء شرطا واحدا يشترط اجتماعهما في حالة واحدة وإنه لا يتصور . هكذا ذكر في المنتقى ، وفي التوارل والعيون : أنها إذا شادت تطلق ، و إن أبت فكذلك تطلق ، و الصحيح ما ذكر في المنتقى . و في التوارل : و كذلك إذا قال « إن شئت وأنت طالق » و كذلك إذا قال « إن شئت ولم تنسني » و لو قال « أنت طالق إن شئت و إن لم تنسني » فإن شادت في مجلسها طلقت بحكم المشيئة ، و إن قامت من

جلسها طلقت أيضا . و كذلك الجواب فيها إذا قال لها . أنت طالق إن شئت أو لم تشي .  
 إن شئت في المجلس طلقت بحكم المشيئة ، وإن قامت عن المجلس طلقت أيضا . وأما  
 إذا قال لها . إن شئت وإن لم تشي فأنت طالق . لا تطلق بهذا العين أبدا .

وإذا قال لها . أنت طالق إن شئت أو أبيت ، فهو على أحد الأمرين في المجلس :  
 إن شئت في المجلس طلقت ، وإن قالت في المجلس . أبيت . طلقت أيضا ، وإن قامت  
 قبل أن تشاء أو تأتي لا تطلق ، ولا يكون الإباء إلا بكلامها . وهذا كله إذا لم تكن  
 للزوج نية ، فإن نوى إجماع الطلاق عليها على كل حال يرد به . أنك طالق إن شئت  
 أو أبيت ، أو : أنت طالق إن شئت وإن أبيت ، أنت طالق إن شئت وإن لم تشي .  
 فهو على ما نوى ويقع الطلاق عليها لا محالة .

وفي الخاتمة : رجل قال لامرأته . إن شئت وإن لم تشي فأنت طالق . هذه  
 المسألة على وجوه . منها إذا قدم المشيئة فقال . إن شئت وإن لم تشي فأنت طالق . :  
 أو قدم الطلاق فقال . أنت طالق إن شئت وإن لم تشي . : أو وسط الطلاق فقال  
 . إن شئت فأنت طالق . وإن لم تشي . : وكل ذلك على وجهين . أحدهما : إذا أعاد  
 كلمة الشرط فقال . إن شئت وإن لم تشي فأنت طالق ، أو لم يعد وذكر حرف العطف  
 فقال . إن شئت ولم تشي فأنت طالق . : والآلفاظ الثلاثة . المشيئة ، والإباء ، والكراهة ،  
 فإن لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على  
 المشيئة أو آخر أو وسط . فإن أعاد كلمة الشرط إن قدم المشيئة فقال . إن شئت وإن  
 لم تشي فأنت طالق ، لا يقع الطلاق أبدا ، وكذا لو قال . إن شئت إن أبيت قامت  
 طالق ، أو ذكر الكراهة مكان الإباء . وإن قدم الطلاق على المشيئة فقال . أنت طالق  
 إن شئت وإن لم تشي ، فقالت في مجلسها . شئت . طلقت . وكذا لو قامت عن مجلسها  
 قبل أن تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة . وإن وسط الطلاق فقال . إن شئت فأنت طالق

(١) في النسخ هنا زيادة . إن شئت . فخذناها .

وإن لم تنق، فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين، وإن ذكر الإياه وقدم الطلاق فقال، أنت طالق إن شئت وإن أبيت، فقالت، شئت، أو قالت، أبيت، يقع الطلاق لأن الشرط أحدهما، وإن قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا لا يقع، والكراهة بمنزلة الإياه، وإن وسط الطلاق فقال، إن شئت فأنت طالق وإن أبيت، فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق - وقال محمد: هذا إذا لم ينو شيئا، فإن نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط. ولو قال لها، أنت طالق متى شئت وأبيت، فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول، شئت أو أبيت، بخلاف قوله، أنت طالق إن شئت وإن أبيت، لأن ذلك يقتصر على المجلس.

م: بشر بن الوليد عن أبي يوسف، رجل قال لامرأته، أنت طالق ثلاثا إلا أن تشأ واحدة، فقامت عن مجلسها قبل أن تشأ شيئا طلقت ثلاثا، وإن شامت واحدة قبل أن تقوم لزمها نطق واحدة. وفي الكافي، وعند محمد لا يقع شيء. م: وكذلك لو قال لها، أنت طالق ثلاثا إلا أن يزيدى واحدة، إلا أن تهوى واحدة، إلا أن تحب واحدة، وكذلك لو قال، أنت طالق ثلاثا إلا أن يشأ فلان واحدا، أو إلا أن يهوى، أو إلا أن يحب واحدة، أو، إلا أن يريد واحدة، فهو مثل ذلك، إن لم يكن فلان حاضرا له ذلك إذا علم به في المجلس الذى يعلم فيه. وفي الذخيرة: ولو قال لها، أنت طالق ثلاثا إلا أن يرى فلان غير ذلك، فهذا على المجلس، وإن قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة ثلاثا، وهذا وما لو قال لها، أنت طالق ثلاثا إن لم ير فلان غير ذلك، سواء، وذلك يقتصر على المجلس، ألا ترى أنه لو علق الطلاق بالرؤية بأن قال، أنت طالق ثلاثا إن رأى فلان غير ذلك، هذا لا يقتصر على المجلس، حتى لو قال بعد ما قام عن المجلس، رأيت غير ذلك، لا يقع (١) وفي حل، يريده، (٢) والاسباب: بالرواية.

الثلاث ، و كذلك إذا قال « إلا أن أشاء أنا غير ذلك » ، فهذا لا يقتصر على المجلس .  
 إذا قال لامرأته « أنت طالق إن شاء فلان ، أو : إن أحب ، أو : إن رضى ،  
 أو : إن هوى ، أو : إن أراد » ، فبلغ ذلك فلان فله مجلس عليه ، بخلاف ما إذا قال « إن  
 شئت أنا ، أو : أحببت أنا » ، حيث لا يقتصر على المجلس . إذا قال لامرأته « أنت طالق  
 إن لم يشأ فلان » ، قال فلان في المجلس « لا أشاء » ، طلقت ، ولو قال ذلك لنفسه ثم  
 قال « لا أشاء » ، لا تطلق حتى يموت .

م : إذا قال لها « أنت طالق واحدة إن شئت نتين » ، فإن شامت نتين فهي  
 طالق واحدة . إذا قال لها « أنت طالق واحدة إن شئت » ، شامت نصف واحدة بطل  
 الأمر ، بخلاف ما لو لم يذكر المشيئة . وفي البقال : إذا قال لامرأته « إن تزوجتك فأنت  
 طالق إن شئت » ، فلها مجلس العلم بعد النكاح .

### نوع آخر في الرجوع عن التفويض

ذكر في طلاق الجامع : إذا قال لامرأته « طلق نفسك بألف درهم » ، أو قال : طلقتك  
 بألف درهم ، أو قال : ببتك طلاقك بألف درهم ، قبل أن تتكلم المرأة بشئ . رجعت الزوج  
 عن هذه المقالة كان رجوعه باطلا ، حتى لو قبلت المرأة بعد ذلك وهي في مجلسها صح  
 ذلك منها و طلقت ، و كذلك لا يبطل لقيام الزوج عن المجلس حتى أن بعد قيام الزوج  
 لو قبلت وهي في المجلس طلقت : و كذلك لو قال لعبد « بعت نفسك بألف درهم » ،  
 اعتنقك بألف درهم ، ثم رجعت المولى أو قام عن المجلس قبل قبول العبد لم يبطل ذلك  
 حتى لو قبل العبد بعد ذلك وهو في المجلس صح ، و لو كانت البداية من العبد أو المرأة  
 كان الجواب على عكس ما تقدم في الوجهين . و لو قال لها « طلق نفسك إن شئت » ،  
 أو لم يقل « إن شئت » ، ثم أراد أن يرجع ليس له ذلك . و لو قال لها « طلق صاحبك » ،  
 أو قال لرجل أجنبي « طلق امرأتى » ، و قال « إن شئت » ، فليس له أن يرجع ، و إن لم يقل  
 « إن شئت » ، فله أن يرجع .

فالحاصل ان قول الرجل لامرأته « طلق نفسك » تمليك الطلاق منها وفيه معنى التعليق ، و كل ذلك لا يقبل الرجوع ، و قوله للاجنبي « طلق امرأتى » وقوله للرأة « طلق صاحبك » إن كان مقرونا بالمشيئة فهو تمليك لأن المالك هو الذى ينصرف عن مشيئته ، وهذا النوع من التمليك لا يقبل الرجوع ، وإن لم يكن مقرونا بالمشيئة فهو توكيل محض ، و التوكيل يقبل الرجوع . و لا يصح عزل الوكيل بالطلاق قبل علمه . قال فى كتاب الوكالة : إذا قال الرجل لامرأته « اطلقى إلى فلان حتى يطلقك » ثم إنه نهاها عن الذهاب و قال « لا تذهبي إلى فلان و لا يطلقك » لا يكون هذا نهياً عن الطلاق ، و لا ينزل فلان بنهى المرأة ما لم يعلم بالتهنى . يجب أن يعلم بأن من قال لامرأته « اطلقى إلى فلان حتى يطلقك » فذهبت مطلقها فلان صح و يصير فلان وكبلاً بالتطبيق وإن لم يعلم بوكا . و ذكر فى الزيادات ما يدل على أنه لا يصير وكلاً قبل العلم ، قيل : فى المسألتين روايتان . ما ذكر فى الزيادات قياس و ما ذكر فى الأصل استحسان . هذا إذا نهى المرأة قبل الانطلاق أما إذا نهاها بعد الانطلاق إلى ذلك الرجل لا يصير فلان معزولاً وإن علم بالعزل . و صار الجواب فيه نظير الجواب فيما إذا قال لآخر « طلق امرأتى إن شئت » إذا عزل الوكيل قبل مشيئتها صح العزل إذا علم بالعزل . وإذا لم يعلم لا يصح العزل ، و بعد مشيئتها لا يصح العزل وإن علم الوكيل بالعزل . و هذا بخلاف ما لو قال لاجنبي « اطلقى إلى فلان و فـ له حتى يطلق امرأتى » ثم نهاه بعد ذلك صح الهى . و لو نهى المرأة عن الاطلاق لا يصح . وهذا بخلاف ما لو قال لغيره « إن جهاتك امرأتى فطلقها » أو قال « إن خرجت إليك امرأتى فطلقها » ثم نهى الوكيل عن الإيقاع بعد مجئ المرأة إليه و بعد خروجها إليه يصح النهى إذا علم كما قبل المجئ . والخروج . و إذا قال لها « اطلقى إلى فلان حتى يطلقك » ثم نهاها بعد الانطلاق أنه لا يصح و ' إن علم فلان بذلك .

(١) ليست الواو فى خل .

وفي الفتاوى : إذا قال لأمراؤه ، إذا جاء غد فطلقني نفسك بألف درهم ، ثم رجع قبل مجيء الغد لا يعمل رجوعه ، ولو كانت المرأة قالت إذا جاء غد فطلقني على ألف درهم ثم رجعت قبل مجيء الغد يعمل رجوعها .

ومن هذا الجنس : امرأة قالت لرجل ، خلعت عني من زوجي بألف درهم فاذهب إلى زوجي وأخبره بذلك ، فلما ذهب الرجل أشهدت المرأة على أنها رجعت عن ذلك حتى يصح رجوعها ، حتى لو بلغ الرسول الرسالة بعد ذلك وقبل الزوج كان قبوله باطلا حتى لا يقع الخلع ، علم الرسول بالرجوع أو لم يعلم . وكذلك العبد إذا اعتق نفسه على مال وأرسل بذلك إلى المولى رسولا فلما ذهب الرسول رجع العبد صح رجوعه على الرسول علم بذلك أو لم يعلم . ولو كانت المرأة قالت لزوجها ، اخلعني على ألف درهم ، أو قال العبد للمولى ، أعتقني على ألف درهم ، ثم رجعا من غير عليهما لا يعمل رجوعها .

## ومما يتصل بهذا الفصل

إيقاع الطلاق على المائة

والمطلقة بصريح الطلاق

اجمع العلماء على أن الصريح يلحق البائن ما دامت في العدة وكذا البائن يلحق الصريح والصريح البائن ما دامت في العدة عدنا .

وفي البنايع : ياب . إذا قال لأمراؤه ، أنت طالق ، وقعت واحدة ثم قال لها ، أنت طالق واحدة ، وهي في العدة بعد طلقت أخرى ، ولو قال لها ، أنت طالق ، طلقت واحدة ثم قال لها وهي في العدة ، أنت بائن ، ونوى الطلاق طلقت أيضا وتكونان بائنتين . ولو قال لها ، أنت بائن ، ونوى الطلاق وقعت واحدة بائنة ثم قال لها وهي في العدة ، أنت طالق ، بائن بتطليقتين ، ولو قال لها وهي في العدة ، أنت بائن ، ونوى أخرى لم تطلق أخرى . والبائن لا يلحق البائن ، إلا أن يتقدم سيبه بأن قال لها ، إن

دخلت الدار فأنت بائن، ونوى به الطلاق ثم أبانها ثم دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها تطليقة أخرى بالشرط عند علانائنا الثلاثة خلافا لفرز، وهذا بخلاف ما لو قال لامرأته « أنت بائن، ابتداء حيث لا يصح ولا يجعل كأنه قال « أنت طالق بائن، وهذا بخلاف قوله في فصل الظهار، إن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل، إلا أنه لو أرسل الظهار بعد البتة لا يصح لأن حكم الظهار ليس هو الطلاق بل حكمه حرمة المنة لتشبيه المحلة بالحرمة، والحرمة تثبت بالبتة فلا يثبت بالظهار عدة. لو آلى منها ثم طلقها واحدة بائنة ثم مضت مدة الإيلاء قبل أن تنقضي عدة الطلاق تقع عليها تطليقة أخرى بالإيلاء.

وإذا قال لها « أنت بائن غدا، ونوى به الطلاق ثم أبانها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطليقة بالشرط عندا قال مشايخنا: ويجب على قياس هذه المسألة أنه إذا قال لها « إن دخلت الدار أ. قلت فلانا » [ فأنت بائن، ونوى به الطلاق ثم دخلت الدار، وضع عليها تطليقة واحدة ثم قلت فلانا بعد ذلك تقع عليها تطليقة أخرى. وإذا قال لها « إذا جاء عد فاحترى، ثم أماتها ثم جاء العد فاحترت نفسها لا يقع الطلاق، كما لو أجزع التحير. وقد إذا قال لها « اختارى، ولم يقل « إذا جاء [ غدا ]، ثم خذرت نفسها بعد ما أماتها لم يقع عليها شيء.

ولو قال للمختلعة « اعتدى، ينوى الطلاق، أو قال لها « استبرئ رجلك، أو قال لها « أنت واحدة، نفع عليها تطليقة، وقال أبو يوسف: لا يقع بها شيء. وإذا قال لها « بنتك بتطليقه، لا يقع عليها شيء، ولا يلغو قوله « أبنتك، بخلاف ما لو قال لها « أنت طالق بائن، فإنه يقع عليها تطليقة ويلغو قوله « بائن. وعلى هذا إذا قالت المختلعة لزوجها: خويشتن خريدم از تو بكايين و نفقه عدت ا فقال الزوج: (١) ليست في النسخ، ويتضمنها السياق (٢) كذا يظهر من م فليحور، وفي غل سقطعة طوية.

فروختم بك طلاق الا يقع شيء ولا يلحق قوله : فروختم ! وكذا إذا اشترى منكوحته لا يلحقها الطلاق .

وفي البيضة : سئل النجدي عن طلق امرأته تطليقة بائنة ثم قال لها وهي في العدة : أنت طالق تطليقتين بائنتين ، هل تقمان ؟ قال : تقمان . وسئل علي بن أحمد عن رجل قال لامرأته : أنت طالق بائن أنت طالق بائن ، أنت طالق بائن ، قال : تقع الثلاث إن كانت مدخولة ، واحدة إن كانت غير مدخولة .

م : وإذا ارتد الرجل ولحق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه . وفي الحجة : وقد بائت منه - م : فإن عاد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع عليها الطلاق . وإذا ارتدت المرأة ولحقت بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها ، فإن عادت قبل الحيض لم يقع طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة . قال أبو يوسف : يقع ، وفي الخائفة : وعند صاحبه يقع .

### وما يتصل بهذه المسائل

قال القدوري : كل فرفه نوجب التحريم مؤبدا فالطلاق فيها لا يلحق المرأة لأنه لا يظهر له أثر ، وإذا وقعت العرقه بخيار البلوغ أو لعدم الكفاءة وطلقها الزوج وهي في العدة لا يقع الطلاق عليها ، وكذلك إذا وقعت العرقه بخيار المتق وطلقها الزوج وهي في العدة لا يقع الطلاق . والحاصل أن كل فرفه هي مسخ من كل وجه لا يقع الطلاق عليها فيها وإن كانت في العدة ، وكل فرفه هي طلاق يقع الطلاق فيها إذا كانت في العدة ؛ فنقول : الفرقه بسبب الجب والعهدة فرفه بطلاق عندنا إذا كان الزوج من أهل الطلاق بلا خلاف بين المشايخ ، وإن لم يكن الزوج من أهل الطلاق بأن كان صيا فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : هي فرفه بنير طلاق ، وقال بعضهم : هي فرفه بطلاق ويكون طلاقا بائنا . والفرقه بسبب عدم الكفاءة والتقصير في المهر فسخ وليس بطلاق .



والفرقة في إسلام أحد الزوجين إذا كان الكافر هو الزوج والمرأة أسلمت  
والزوج من أهل الطلاق . وإذا لم يكن من أهل الطلاق بأن كان صيدا إلا أنه عقل  
الإسلام وعرض عليه الإسلام فإن أبي أن يسلم فيه اختلاف المشايخ ، بعضهم قالوا :  
هي فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد كما في البالغ إذا أسلمت امرأته ، وقال بعضهم  
هي فرقة بنير طلاق إجماعا . وإن كان الكافر هي المرأة وهي مجوسية والزوج اسلم  
وعرض عليها الإسلام فأبت أن تسلم فرق بينهما سواء كانت كبيرة أو صغيرة عاققة  
وتكون هذه الفرقة بنير طلاق إجماعا - ثم التعريق في هذين الفصلين إذا كان الزوج  
صغيرا أو كانت المرأة صغيرة على قول أبي حنيفة ومحمد ، وأما على قول أبي يوسف  
اختلف المشايخ فيه ، منهم من لم يصحح إياهما على قوله ، ومنهم من صحح إياهما .  
والفرقة باللمان فرقة طلاق . وإذا خرجت الحرية صلبة إلى دار الإسلام ولم يخرج  
زوجها ولسكن طلقها في دار الحرب أو سد ما خرج إلى دار الإسلام حيث يقع  
طلاقها عليها عند محمد .

وإذا كانت المرأة ممتدة بدة الوطئ لا يقع طلاق الزوج عليها ، إنما يقع طلاق  
الزوج على الممتدة إذا كانت بدة الطلاق - بيان هذا : إذا طلق امرأته واحدة بآته  
أو ثنتين أو طلقها ثم وطأها في البدة من غير دعوى الشبهة ومع العلم بالحرمة تستأنف  
البدة بكل وطأة وتداخل مع البدة الأولى . وإذا انقضت الأولى وبقيت الثانية كانت  
الثانية والثالثة عدة .

وفي الخاتمة : ولو قال للمختلعة : إن زد به طلاق ! تقع الثلاث . رجل قال  
: كل امرأة لي طالق ، أو قال : امرأة طالق ، لا تدخل فيه الممتدة عن الشئ . إذا قال  
لها : أنت طالق ، يقع . وفي الفتاوى العلامية : رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع  
في البدة وقع طلاق ولم يجب الجعل ! ولو طلقها على مال أو خلعها بعد الطلاق الرجعي

يصح ، ولو طلقها بمال ثم خلعها في العدة لا يصح ، ولو قال لها بعد البينة ، خلعتك ، ينوى الطلاق لا يقع شيء .

## م : الفصل السادس

### في إيقاع الطلاق بالكتاب

يجب أن يعلم بأن الكتابة نوعان مرسومة ، أو غير مرسومة ، فالمرسومة أن يكتب على صحيفة مصدرا وممنونا ، مثل ما يكتب إلى الغائب ، وإياها على وجهين ، الأول أن يكتب ، هذا كتاب فلان بفلان إلى فلانة أما بعد فأنت طالق ، وفي هذا الوجه يقع الطلاق في الحال ، وفي الثانية : تلومها العدة من وقت الكتابة - م : وإن قال : لم أعن به الطلاق لم يصدق في الحكم ، ولو قال لها « يا فلانة أنت طالق » ولم يذكر شرطا يقع الطلاق عليها في الحال ، وإذا قال : لم أتو الطلاق لا يصدق في الحكم ، كذا هاهنا ، وهل يدين فيما بينه وبين الله تعالى ؟ ذكر هذه المسألة في المتن في موضعين ، وذكر في أحد الموضعين أنه لا يدين ، وذكر في موضع آخر أنه يدين . الوجه الثاني أن يكتب « إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق » وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق إلا بعد بحجى الكتاب - وفي الثانية : قرأت الكتاب أو لم تقرأ - م : قالت كتب أول الكتاب ، أما بعد فإذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ، ثم كتب الحواميج ثم بدا له فحى الحواميج وترك قوله « إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق » فوصل إليها هذا المقدار يقع الطلاق - وفي الحاموي : لا تطلق حتى يصل الكتاب قرأت أو لم تقرأ - م : وإن كان بحى « إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق » وترك الحواميج لا يقع الطلاق عليها وإن وصل إليها الكتاب . وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى أنه إذا بحى ، ذكر الطلاق من كتابه وترك ما سوى ذلك وبث بالكتاب إليها فهي طالق إذا وصل .

(١) وفي س ، حل ، شيئا .

و ذكر في البيون : و إن عى الخطوط كلها و بعث بالياض إليها لا تطلق ، و فى القدورى :  
لو عى ذكر الطلاق عه و بعث الكتاب وقع الطلاق إن بقى منه ما سعى كتابة أو  
رسالة ، و إن لم يبق منه ما يكون رسالة لم يقع الطلاق و إن وصل إليها ، و إن  
كتب الحوائج أولا ثم كتب بعدها ، أما بعد إذا جاءك كتابى هذا فأنت طالق ، فدا  
له فعى الحوائج ترك قوله ، إذا جاءك كتابى هذا فأنت طالق ، لا يقع عليها الطلاق  
، إن وصل إليها الكتاب - و فى الحادى أنها تطلق - و إذا عى قوله ، إذا جاءك كتابى  
هذا فأنت طالق ، فجاءه الكتاب طلفت .

و فى المستق : لو كتب رجل رسالة منه إلى امرأته و كتب ، إذا جاءك كتابى  
هذا فأنت طالق ، فعى ذكر انطلاق و بعث بالكتاب إليها فإن كان صدر الرسالة أكثرها  
على ما يكتب الناس على حاله فالطلاق لها يلزم معنى المسألة أنه إن بقى بعد عوى  
الطلاق ما سعى كتابة أو رسالة يقع الطلاق ، ما لا فلا ، ألا ترى أنه لو كان ذكر  
بعده فإن كان كتب : إذا أتاك كتابى هذا فأنت طالق ، فعى ، أنت طالق ، و ترك  
، إذا أتاك كتابى هذا ، و ليس للكتاب صدر غير هذه الحروف ، يقع عليها الطلاق .  
، ليس هذا كتابه إليها ، و فى العتية : لو كتب إليها رسالة و فيها ، إذا جاءك كتابى  
هذا فأنت طالق ، ثم حسه أو بعث به فلم يصل إليها لم تطلق . م : و لو كتب وسط  
الكتاب ، إذا جاءك كتابى هذا فأنت طالق ، كتب قبله حوائج و بعده حوائج ثم بدا  
له فعى "فلا" ، ترك ما قبله طلفت و فى الحاشية ، كان الذى قبل "الطلاق" غير  
أو أكثر م . إن عى ما قبله أو أكثر و كى طلاق لم تطلق . و فى الخاوى :  
إذا كتب هس تطلق فى وسط الكتاب ثم عى ، ك قال أبو يوسف : إن كان  
ما قبل الطلاق أكثر طلفت ، و إن كان الأكثر بعده لا تطلق ، ولو عى بعض الكلمات  
و ترك بعضها و ترك أصل الطلاق أيضا و هو فى آخره فإن كان المحو أكثر و المتروك  
أقل لا تطلق ، و إن كان على العكس تطلق .

و أما إذا كانت الكتابة غير مرسومة . فإن كانت غير مستينة بأن كتب على وجه لا يمكن فهمها و قراءتها بأن كتب على الماء أو على الهواء ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق نوى ا. لم ينو . و في الظهيرية : كالألو تنفس و نوى الطلاق لا يقع - م : وإن كانت مستينة على وجه يمكن قراءتها . فهمها بأن كتب على الأرض أو على الحجر . و في الحائية أو على الصحيحه و الحائط ، و في النايغ : أو على الألوح أو على الرمل و غير ذلك م : إلا أنه غير مصدر و لا معوم و في هذا الوجه إن نوى الطلاق يقع . و إن لم ينو لا يقع ، بعد ذلك : إن كان صحفا بينه و ما ساء . و إن كان أخرس بينه بالكتابة . لو كتب الصحيح أو أخرس إلى امرأته كتابا فيه طلاقها و كان الكتاب مرسوما . حشد الكتاب و قامت عليه "عنه أنه كنه فرق بينهما قضاء . و أما ديانة فإن كان . سو به الطلاق فهي امرأة

في المنتقى : و كتب كتابا في حرطاس . كان فيه . إذا ألتاك كتابي هذا فانت طالق ، و سح في كتاب آخر . ا. أمر غيره أن يسحب نسخة و لم يبل هو فأتاها الكتاب : طلعت طائفتين في العصر إذا أقر أهما كتابان . قامت عليه ينة . و أما فيما بينه و بين الله تعالى تقع عليها تطلقة واحدة بأبها أتاها . و يبطل الآخر لأنها نسخة واحدة . و في الظهيرية : لو قال للمكاتب . اكتب طلاق امرأتى . كان هذا إقرارا بالطلاق كتب ا. لم يكتب

و في "الكافي" رجل قال لآخر بلغنى أن امرأتى خرجت من أدار و أنا غائب و قد أن أحذرهما فأكبت كذا . ! كتب : "أما بعد فإن خرجت . . . لا . . . طالق . . . غرحت قبل أن يقرأ على الزوج ثم قرأ فاجار لا يصح بذلك الخروج لا . لم بأمره بكتابة الطلاق و كان فضوليا فيحقد النبي عد الإجازة . و في الحائية : رجل قال لآخر : اكتب لى امرأتى . إن خرجت من منزلك فانت طالق . فككتب غرحت المرأة بعد ما

كتب قبيل قراءته عليه 'ثم قرأه عليه' و بحث به إلى المرأة لم تطلق بالخروج الأول . و لو قال له : اكتب فيه شرطا و هو : ان خرجت بعد شهر أو شهرين فأنت طالق . ثم أرسل الكتاب كان هذا الطلاق صحيحا .

م : رجل استكتب من رجل آخر إلى امرأته كتابا بطلاقها و قرأه على الزوج فأخذه الزوج وطواه و ختم و كتب في عنوانه و بحث به إلى امرأته فأناها الكتاب و أفر الزوج أنه كتابه فان الطلاق يقع عليها . و كذلك لو قال لذلك الرجل : ابست بهذا الكتاب إليها أو قال له : اكتب نسخة و ابست بها إليها . و إن لم تغم عليها البيعة و لم يقر أنه كتابه لكنه وصف الأمر على وجهه فانه لا يلزمها الطلاق في القضاء و لا فيما بينه و بين الله تعالى . و كذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه و لم يمله نعمه لا يقع به الطلاق إذا لم يقر أنه كتابه .

و في الظهيرية . رجل : أكره بالصر و الحبس على أن يكتب طلاق امرأته فكتب : فلانة بنت فلانة امرأته طالق . و في الحواشي . و لم يعب بلسانه - لا تطلق .  
م : و في المتن عن محمد : إذا كتب الرجل إلى امرأته : كل امرأة لي غيرك و غير فلانة فهي طالق ، ثم عي ذكر فلانة و بحث بالكتاب لا تطلق فلانة ، و هذه حيلة جيدة .

و في العيون : إذا كتب إلى امرأته : أما بعد فأنت طالق إن شاء الله . فابست . كتب : إن شاء الله ، موصولا بكتابة ( أما بعد فأنت طالق ) لا تطلق . و إن فرقه بعد ما كتب ( أنت طالق ) ثم كتب ( إن شاء الله ) تطلق .

و في التوازل : إذا كتب إلى امرأته : إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ، فوصل الكتاب إلى أيها فزق الكتاب و لم يدفع إليها فان كان الأب هو المتصرف في جميع أمورها وقع الطلاق حين وصل الكتاب إلى أيها في بلدها ، و إن لم يكن الأب هو

المتصرف في عموم أمورها لا يقع عليه الطلاق . وفي الحائبة : ماء صل إليها ، بن  
أحبرها الآخر بوصول الحجاب إليه . وإن دفع إلى الكتاب إليها ، هـ . يجوز أن يكون  
يمكن فهمه وقامه بجمع اطلاق . إلا فلا .

وفي الطهيرة : إذا ثبت الطلاق . استثنى مناه أو طلق مناه و سئ . والحائبة  
هل يصح ؟ لا رواه لهذه المسألة . و يسمى أن يصح .

وفي الحائبة : الأحرس إذا كان لا يكتب . له يشاء . مـ . وفي المتبرعات في  
القياس لا يفد شيء من الصرعات كالطلاق . العناق والسبع . نحوه . كما لا يفد من  
المريض الذي تقل لسانه بمرصه . وهو قول مالك و سـ . أن يلى . وعدا ثبت هذه  
الصرعات بإشارته المعهودة كما ثبت حديثه . لأنه لا يرحى منه عبارة فقدم لإشارة  
مقام العبارة . كما تعام للحائبة مقام اماءه .

م . وفي فتاوى أهل سمرقند . إذا اراد الرجل بالصر والحصن على أن  
يكتب طلاق امرأه فكس . فلا طلاق . لا طلق . الله اعلم

## الفصل السابع

### في الشركة في اطلاق

إذا طلق الرجل امرأته ثم قال لامرأته الأخرى . اشركتك معها في الصلوة .  
وقع على الأخرى مثل ما وقع على الأولى . ثلاثا كانت أو أقل . . في القوي إذا طلق  
الرجل امرأته ثلاثا ثم قال لامرأته له أخرى . حصلت لك في هذا اطلاق صيها . فإن  
نوى واحدة واحدة . . إن نوى صيها في كل واحدة من الثلاث ثلاث .

وفي المشتق لو طلق امرأته واحدة ثم قال لامرأته له أخرى . قد أشركتك  
في طلاتها . وقعت على الثانية واحدة . فان قال لثالثة . قد أشركتك في طلاتها . وقع  
عليها ثتان . فان قال للراسه . قد أشركتك في طلاتها . وقع عليها ثلاث طلاقا . .

وفي الجاوى من له ثلاث سوة قال لاحد هاد طالق واحدة ، و لثايبه  
 و تدرى ، و قال لثايبه هاد شركة معها ، و بود احده قال : يقع على الثالثة ثلاث  
 تصدقات ، و فى حجة له طلق مراته تطلفت ثم قال الاحدى ، اشركتك فى طلاقها ،  
 مع عليها مصلقتار .

م : قال لو ضيق ثلاث سوة له ، احده واحدة ، قال للرابعه  
 : شك فى طلاقه ، فعليه ثلاث مصلقات ، و لو طلقت على انه تان طلق  
 و حده طلق احرى تدرى طلق لآخرى ، ثم قال له ، اشركتك فى طلاق  
 حده ، و فى حجة له بود ، فقد قال يحجر وى جدرى له ان بشركتها مع  
 حده مهر عليها مصل تلك .

م : و وى سرى روى فى بلاء بواب حلا طلق امراته نلى  
 حده ، ثم قال لامراه لآخرى هاد اشركتك فى طلاقها ، فقل ، اهد ، يلزمها الطلاق  
 ، ليس عليها احده شىء ، و ان هاد لم اراد رملها اروح ، لا اقامت البية  
 تان هاد حلع و حمت اللحم الذى سته من الزرع حاحدا للمصقات  
 ثلاث سوة ، قاله به بعدما يقع ملاقى ثايبه شىء فان كان مصداقها  
 فيه بعد اقامه به لم يقع على ثايبه شىء فى طهره ، و لو كان الطلاق  
 على الاولى ، و معنى ، ان لك هاد اشركتك فى طلاقها ، طلقت ، لم يلزمها المال .  
 ، لو قال هاد ، اشركتك فى طلاقها ، من لد من المال ، فان قلت يلزمها الطلاق  
 بالمال و إلا فلا .

و لو قال هاد طالق ثلاثا ، فلامه ميم ، او قال اشرك فلامه معها  
 فى طلاق ، طلقت ثلاثا ، و لو قال ، مع دود ، اهد طوالت ثلاثا ، طلقت كل  
 وحدة ثلاثا .

م : و فى المدرى : و لو قال لامراتين ، اشركت بيسكا فى تطلفتين ، فهو بمنزلة

هو له ، بينكما طلاقان ، حتى تقع شر كل واحد وحده . و عن أبي يوسف تقع على كل واحد طليقتان .

• في المستق : إذا طلق امرأة له ثم تزها ، ثم مال لاسراء له أخرى ، قد أشركت في طلاق فلانة ، طلفت ولو قال ، أشركت في طلاق فلانة ، ولم يكن طلقها أو كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها أو لم يطلقها ففي : إله "غير لا يلزم امرأته طلاق إن كان طلقها " لم يطلقها نوى الزوج طلاقاً أ لم يـ . وفي امرأه يملكها لا تعلق الثانية إذ لم يكن صلتك . لا يكون عدا إقرار طلاق تلك . واد بشر من أبي يوسف وأب سليمان عن محمد مطلقاً . واد في البقال . ولا يكون هذا إقرار بطلاق تلك ، لا أن يـ . وأشركت في طلاق فلانة ، في طلقها . . وفي البقال : أيضاً : لو أشركها في طلاق امرأه غير لا صح إلا أن يقول : أنا أوقع طلاقه الذي أوقع عليها من امرأه .

• له قال لاسراء له . إذا دخلت هذه الد ، وأنت طالق ، ثم قال لاسراء أخرى له ، قد أشركت في هذه المتألفه ، فإذا دخلت ثلث طلقته . وكذلك لو قال لأختيه ، إن تزوجتك فأنت طالق ، ثم قال لامرأته الأخرى ، قد أشركت في طلاق هذه ، فإذا تزها طلقته . وإذا تزها امرأة ، سكاحا فاسداً ثم طلقها ثلاثاً ثم قال لأخرى ، قد أشركت في طلاق هذه ، ولا يـ له لم تطلق . و قال ، قد أشركت في الطلاق الذي تكلمت به ، طلقته ثلاثاً .

• وفي المستق : إذا قال لامرأه ، إن طلقته هذه مثلك ، لاسراء أخرى له ولانية له في الطلاق أو نوى الطلاق ثم إنه طلق الأولى ثلاثاً : تطلق هذه الأخيرة وحده ، وكذلك إذا قال لامرأه ، متى ما أطلقك هذه الأخرى مثلك ، يوى الطلاق فطلق الأولى ثلاثاً طلقته الأخرى واحدة . إلا أن يوى ثلاثاً ، وإن طلق الأولى واحدة طلقته الأخرى واحدة .



وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف إذا طلق الرجل امرأته ثم قال لامرأته أخرى له « أنت مثلها » بوى به الطلاق أو قال لها « أنت طيرها » ينهى به الطلاق فهي طالق . وكذلك لو قال حل امرأته . . . روى بشر عن أبي يوسف في أمه أعتقت . اختارت حبسها فقال زوجها لا رأة أخرى له « قد أشركتك في طلاق هذه » لا يقع عليها طلاق . . . كذلك كل مرة بغير طلاق . ولو قال « قد أشركتك في مرة هذه » أو قال « قد أشركتك في عشرة ما بيني وبينها » لزمها تطلقه بآثته . وإن بوى ثلاثاً فثلاث . فإن قال : لم أبو الطلاق لم يدين في القضاء . ودين فيما بينه وبين الله تعالى . وروى أبو سليمان بن محمد أنه لا يقع عليها شيء . . . في الظهيرة : ولو قال ذلك في مرة الغير والعدو والإبلا . واحل طلق .

وفي المتنق : إذا حلح امرأته على ألف ثم قال لامرأة أخرى له « قد أشركتك في خلع هذه » فإن قلت : مع جاء الحلح تعسفاً . وعلى قياس ما تقدم ينبغي أن يقع عليها الحلح بألف إذا قبل .

## الفصل الثامن

### في الطلاق الذي يكون من غير الزوج

#### فيجيزه الزوج ففجع أو لا يصح

إذا قامت المرأة لزوجها « قد طلق صر » فقال الزوج « قد أحزمت ذلك » هذا إجابة . يقع عليها تطليقة رجعية . ولا تشترط به الطلاق « امر الزوج عدوله » أحزمت . . . ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله « أحزمت » لا تصح بينه . وكذلك إذا قالت « أنت ضعي ملك » أو « حرمت نفسي عليك » فقال الزوج « أحزمت ذلك » وهو يريد الطلاق يقع الطلاق . ويحتاج إلى مرة الطلاق عند قوله « أحزمت » لا تصح (١) في أ : « إجابة » .

نية الثلاث، وعند عدم نية الثلاث تقع تطليقة بائنة .

ولو قالت « أجزت نفسي »، فقال الزوج « قد أجزت »، ونوى طلاقاً لا يقع .  
ولو قالت المرأة « جعلت أمرى يدي »، فقال الزوج « قد أجزت ذلك »، وهو يريد الطلاق صار أمرها يدها، فإن اختارت نفسها بعد ذلك في المجلس يقع الطلاق .  
وما لا فلا . وكذلك لو قالت « جعلت الخيار إلى »، فقال الزوج « أجزت ذلك »، وهو يريد الطلاق صار الخيار إليها . وكذلك لو قالت « جعلت أمرى يدي »، واختارت نفسي «، فقال الزوج « أجزت ذلك »، صار الأمر يدها، ولكن لا يقع الطلاق ما لم تختار نفسها بعد إجازة الزوج في مجلسها ذلك . ولو قالت « قد كنت جعلت أمس أمرى يدي » وأجرت نفسي «، فقال الزوج « صدقت »، وقد أجزت ذلك الساعة، وهو يريد الطلاق يصير الطلاق يدها ولكنها لا تطلق إلا إذا اختارت نفسها في ذلك المجلس . ولو كانت قالت « قد كنت قلت أمس أمرى يدي اليوم كله »، واختارت نفسي «، فقال الزوج « صدقت »، وقد أجزت ذلك الساعة، كان ذلك باطلاً حتى لو اختارت نفسها بعد إجازة الزوج لا يقع عليها الطلاق . وفي النكاح : ولو قالت « جعلت أمس أمرى يدي إلى الليل »، فقال الزوج « أجزت »، لا يصح بمضى وقته .

م : رجل قال لامرأة رجل « جعلت أمرك بدك »، فقالت « قد خرت نفسي »، فبلغ الزوج الخبر فقال « أجزت ذلك كله »، صار الأمر يدها .، لكن لا يقع الطلاق ما لم تختار نفسها في مجلس عليها بإجازة الزوج . ولو قالت المرأة لزوجها « قد اختارت نفسي منك »، كان باطلاً .

رجل قال لامرأة رجل « إن دخلت هذه الدار فانت طالق »، فأجاز الزوج ذلك ثم دخلت الدار طلقت . ولو دخلت الدار قبل إجازة الزوج لا تطلق .  
فإن عادت بعد الإجازة فدخلت الدار تطلق . ولو أن رجلاً قال لرجل : بلغني أن

امراى نخرج من منزلها و انا غائب و انا أريد أن أحضرها فاكذب بذلك كتابا فكتب الرجل إليها : ' ما بعد فان حرجت من منزلك فأنت طالق ثلاثا ' . فخرجت المرأة من المنزل بعد ما كتب الرجل الكتاب قبل أن يقرأ الكتاب على الزوج ثم قرأه على الزوج و أجاره الزوج و بعث بالكتاب إلى المرأة ، فلا يقع الخرج الأول شيء ، و إنما هذا على حرج يوجد بعد الإجازة ' .

وفى المتن : ع من امر سماعة قال : سمعت انا يوسف يقول فى رجل قال لامرأة رجل ' إن دخلت هذه الدار فأنت طالق ' فقال الزوج ' نعم ' ، فقد حلف الزوج بذلك كله ، فان دخلت الدار بعد قوله ' نعم ' ، فهو طالق ، و لذلك لو قال مكان قوله ' نعم ' ، ' أحزمت ذلك ' ، أو قال ' ألزمت صبي ذلك ' ، أو قال ' ألزمتها ذلك ' ، ولو لم يقل الزوج شيئا حتى دخلت الدار فقال ' قد أحزمت هذا الطلاق على ' ، فهو جائز .

وفى أيمان القدورى : إذا قال الرجل ' امرأة يريد طالق ' وعده حر و عليه المثنى إلى بيت الله إن دخلت هذه الدار ، فقال ريد ' نعم ' ، فقد حلف بذلك ، ولو لم يقل ' نعم ' ، و لئن قال ' قد أجزت ذلك ' ، فهذا لم يحلف على شيء ، و إنه يخالف مسألة الجامع الى تقدم ذكرها ، ولو قال ' أجزت ذلك على إن دخلت الدار ' ، أو قال : ألزمت صبي إن دخلت الدار ، ألزمت الطلاق . وفيه أيضا : لو قال ' امرأة يريد طالق ' ، فقال ريد ' قد أجزت ' ، أو : رصبت ، أو ألزمت صبي ، ألزمت الطلاق . وفيه أيضا . لو قال الرجل ' إن بعث هذا المملوك من ريد فهو حر ' ، فقال ريد ' نعم ' ، ثم اشتراه ريد لا يقع عليه ، و لو قال ' إن اشتري ريد منى هذا العبد فهو حر ' ، فقال ريد ' نعم ' ، ثم اشتراه ريد عتق عليه ' .

وفى المتن . إذا طلق الرجل امرأه رجل أو اعتق عبده أو باع فقال الزوج أو المولى ' رخصت بذلك ' ، أو قال ' شئت ' فهو إجاره . و لو قال ' قد أحببت ذلك ' ، أو

(١) مصعت هذه للسأه من النكاح فى سنن الطلاق بالكتاب ص ٣٧٩ .

(٢) وفى حلها أيضا ' لا يمتنع عليه ' .

قال « هويت ، أو « أردت ، أو قال « أجهني ذلك ، أو قال « واقتى ، فذلك ليس بإجازة .

و فيه أيضا : إذا قال الرجل لامرأة رجل « اختارى » يعنى الطلاق فاختارت نفسها أو قال لها « امرك يديك » بنوى الطلاق فاختارت نفسها أو قال لها « أنت طالق إن شئت ، فقلت « شئت ، فقال الزوج « قد أجزت ذلك » فهي طالق . و لو قال « أجزت قوله اختارى » لم يلزمها الطلاق إلا أن تختار نفسها بعد إجازة الزوج في مجلس عليها بإجازة الزوج . و فيه أيضا : إذا قالت لنفسها « إذا ولدت ولدا فأنا طالق » فولدت ولدا فقال الزوج « قد أجزت ذلك » فهي طالق . و لو قال « ألزمت نفسي قولك إذا ولدت ولدا » لا تطلق ما لم تلد ولدا آخر . و لو قالت « أنا طالق بألف درهم » فقال الزوج « نعم » لزمها تطليقة بألف درهم .

و في الخاوى : أخبر أن فلانا طلق امرأتك أو أعتق عبدك فقال « نعم ما صنع ، أو : بش ما صنع » قال أبو عبد الله الفلاس : عتقى في الأول يقع و في الآخر لا يقع . و قال : و به نأخذ وهو الظاهر . و في فتاوى محمد بن الفضل : لا يقع فيها : و في الجامع الأصغر : قال الزوج حين بلغ « أحسنت أو أسأت » قال : لا يكون إجازة ، قال صاحب الكتاب : و قد قال بعض أصحابنا في قوله « أحسنت ، كذلك ، و في قوله « أسأت » يقع : و لو قال : « أحسنت يرحمك الله حيث خلصتني منها ، أو قال « أحسنت قبل الله منك في الإعتاق » أو « عني » قبل التهته يكون دليل الإجازة إجماعا .

و في الحجة : طلق الأجنبي امرأة رجل أو أعتق عبده فأخبر فقال « نعم ما صنعت » لا يقع ولا يعنى لانه كاستهزى ، لانه لا ولاية له على عبده وامرأته . و إن قال « بش ما صنعت » يقع ، و الأظهر أنه لا يقع في المصلين .

## الفصل التاسع

### في الاستثناء في الطلاق

في الظهيرة - الاستثناء تكلم بما وراء التنا . استثناء الكل من الكل لفظاً لا يصح ومعنى يصح

وفي شرح الطحاوى . اعلم بان الاستثناء على ضربين : استثناء تحصيل ، واستثناء تعطيل ، وهو نحو قوله تعالى « إن شاء الله » أو قال « ما شاء الله » . وفي الحاشية : أو قال « إن أحب أو رضى » . أراد أو قدر . . . . . حكمة أن يعطل جميع ما قبله .

٢ : يجب أن يعلم أن الاستثناء يصح مرسولاً ولا يصح معصولاً . وفي الخلاصة : وعند ابن عباس صح إلى ستة أشهر .

٣ : وشرطه أن يشكك بالعرف سواء كان مسموعاً أو لم يكن - عند الشيخ الفقيه أبى الحسن الشافعى . . . كان شيعاً أو جعفر بول . لا بد . أن يسمع منه ، وبه كان يفتى الشيخ أبو بكر محمد - الفضل . وفي الحاشية . من شرط صح الاستثناء عند مثليتنا أن يكون مسموعاً بحيث لو قرب إنسان أذنه إلى فيه يسمع . ويصح استثناء الأصم . وفي الملتقط : المراء إذا سمعت لطلاق . لم تسمع الاستثناء لا يسحبها أن يحكم من الوطى .

٤ : وقال السرخسى . كلمة « إن شاء الله » إذا وصلت بالكلام ترفع حكمه أن يصرف . وحكى عن شمس الأئمة الحلوانى : إذا قال لرجل « وبيت أن أصوم عدا » إن شاء الله ، كانت صحيحة حتى لو صام عدا بهذه اللفظة استحباً . والذخيرة : وفي الفتاوى : كلمة « إن شاء الله » إذا دخلت على الأمر لا ترفع حكمها . وفي الجامع : ما يدل على أنها ترفع حكم الأوامر أيضاً .

٥ : المرض إذا قال لورثته « أعطوا فلاناً على صدق مولى » إن شاء الله . صح الإيصاء حتى يجب عليهم الإعتاق .

و إذا قال لها . أنت طالق إن شاء الله . فهذا استثناء ، وكذلك إذا قال لها . أنت طالق ما يشاء الله . هو استثناء ، وكذلك إذا قال . إلا أن يشاء الله . و في الحجة :  
 اختلف أبو يوسف و محمد فبين قال . أنت طالق إن شاء الله . هل هو تطلق أم لا ؟  
 عند محمد ليس تطلق . عند أبي يوسف هو تطلق ولكن لا يقع و الفتوى على قول  
 أبي يوسف ، و في الخاتبة : أ . قال . إن لم يشأ الله . أو : لا إن شاء الله . لا يقع شيء .  
 م : و لو قدم الاستثناء فإن ذكر الطلاق بحرف الفاء بان قال . إن شاء الله . فأنت طالق . فهذا استثناء صحيح . و كذلك إذا قال . إن شاء الله هو الله لا أدخل  
 هذه الدار . فهذا الاستثناء صحيح . و لو دخل الدار لا بحث في يمينه : ألا ترى أنه  
 لو ذكر مكان . إن شاء الله . شرطا آخر بان قال مثلا . إن دخلت الدار . فأنت طالق .  
 كان تعليقاً صحيحاً .

و إن ذكر الطلاق بدون حرف الفاء بان قال . إن شاء الله أنت طالق . فهذا  
 استثناء صحيح في قول أبي حنيفة و أبي يوسف . و في المالكية : و به تأخذ . م : و قال  
 محمد . هذا استثناء منقطع : الطلاق . يقع في القضاء . بدو فيما بينه و بين الله تعالى إن كان  
 أراد به الاستثناء . ذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري . و في الخاتبة . و لو قال  
 . إن شاء الله أنت طالق . لا تطلق في قول أبي يوسف . و تطلق في قول محمد . و الفتوى  
 على قول أبي يوسف . و في الكبرى : و على هذا الخلاف . إن شاء الله قامت طالق . .  
 م : و عن أبي يوسف إذا قال . إن شاء الله . أنت طالق . و هذا استثناء أبعد .  
 و عنه أنه ليس باستثناء . و عنه أيضاً : إذا قال . أنت طالق و إن شاء الله . أو قال  
 . أنت طالق فإن شاء الله . فهذا ليس باستثناء .

و في المتن : إذا قال لها . أنت طالق ثلاثاً إلا ما شاء الله . إنها تطلق واحدة .  
 قال ثمة : و جعل الاستثناء على الأكثر ، و ذكر بعد ذلك مسائل . أنت طالق ثلاثاً  
 (١) ليس كلمة « فواء » في حل .

إلا ما شاء الله . و : أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء الله . وذكر أنه لا يقع الطلاق أصلا . وإذا قال لها : أنت طالق إن شاء الله . ولا يدرى أى شيء . إن شاء الله . لا يقع الطلاق .

و لو قال لها : أنت طالق . فجرى على لسانه من غير قصد . إن شاء الله . وكان قصده إيقاع الطلاق لا يقع الطلاق . وهو نظير ما لو قال لها : أنت طالق . فجرى على لسانه . أو غير طالق . . وفي العاوى : و قال خلف : يقع ، قال شداد : رأيت أبا يوسف في المنام فسأته فقال : لا يقع ، قلت : لم ؟ قال . رأيت لو قال لها : أنت طالق . فجرى على لسانه من غير قصده . أو غير طالق ، أكان يقع ؟ قلت : لا . قال . كذلك هذا . وفي الكافي : ولو قال : أنت طالق بمشيئة الله ، أو : بإرادته ، أو : بمحبته ، أو رضاه ، لا يقع ، وإن قال : بامرئ ، أو بحكمه ، أو : بقضائه ، أو : بإذنه ، أو : بعلبه ، أو : بقدرته . يقع في الحال سواء أضاف إلى الله أو إلى العبد . وإن قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها أضاف إلى الله تعالى أو إلى العبد . وإن ذكر بحرف . في . وفي الخاتبة : نحر قوله : أنت طالق في مشيئة الله ، أو : في إرادته ، أو : في حكمه ، أو : في أمره ، أو : في وصائه . أو : في قدرته ، أو : في تقديره . لا تطلق إن أضاف إلى الله تعالى في الوجوه كلها إلا في . العلم . فانه يقع الطلاق به في الحال ، وإن أضاف إلى العبد كان تعليقاً في الجنس الأول تعليقاً في غيرها .

وفي الخاتبة : اختلف أبو يوسف ومحمد أن الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون بينا ؟ قال أبو يوسف : يكون بينا حتى لو قال لامرأته : إن حلفت بطلاقك فعدى حر . ثم قال لها : أنت طالق إن شاء الله . يحث في قول أبي يوسف . وقال محمد : لا يكون بينا ولا يحث .

م : ولو ضم مع مشيئة الله تعالى مشيئة غيره كان استثناء بأن قال : أنت طالق

(١) نحر قوله : أنت طالق بمشيئة الله .

إن شاء الله و شئت . أو قال « إن شاء الله و شاء فلان . » . ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئته نحو أن يقول « إن شاء الله و جبرئيل ، أو : الملائكة ، أو : الشياطين » كان استثناء و بطل الكلام . هذا و ما لو شرط بمشيئة الله سواء . و في شرح الطحاوى : و كذلك إذا قال « إن شاء هذا الحائط . » ما أشبه ذلك .

م : و في الجامع : و لو قال لرجل « طلق امرأتى إن شاء الله و شئت » و طلقها المخاطب لا يقع ، و كذلك لو قال له « طلق امرأتى ما شاء الله و شئت » و طلقها المخاطب لا يقع ، و هذه المسألة تدل على أن كلمة « إن شاء الله » إذا دخلت على الأمر رخصت حكمه . و لو قال له « طلق امرأتى بما شاء الله و شئت » أو قال « أعتق عبدى ما شاء الله و شئت » فطلقها أو أعتقه على حال يجوز .

و في التوازل : إذا قال لامرأته « أنت طالق اليوم » واحدة إن شاء الله و إن لم يشأ فثنين ، فضى اليوم و لم يطلقها وقع ثنائ . و إن طلقها واحدة قبل مضي اليوم لا يقع عليها إلا تلك الواحدة .

و في الحاية : رحل قال لامرأته « أنت طالق أبدا ما خلا اليوم » طلقت للحال ، فإنه قال : أنت طالق تطليقه وحده لا يقع عليك اليوم . م : و لو لم يقيد باليوم فقال لها « أنت طالق واحدة » إن شاء الله . أنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله . لا يقع شيء . و دلت هذه المسألة ، في المنتقى . و وضعها في الثنتين و الثلاث فقال لها « أنت طالق اليوم ثنتين إن شاء الله تعالى و إن لم يشأ الله في اليوم فانت طالق ثلاثا » فضى اليوم و لم يطلقها طلقت ثلاثا ، و إن لم سكر وقت في اليومين جميعا فهو إلى الموت ، وإذا لم يطلقها طلقت قبل الموت بلا فصل ، هذه الرواية في المنتقى و إنه يخالف ما ذكر في التوازل . و ذكر في المنتقى أيضا قبل هذه المسألة : إذا قال لها « أنت طالق إن لم يشأ الله طلاقك » لا تطلق بهذا اليمين أبدا ، و إنه يوافق ما ذكر في التوازل .

(١) كلمة « و شئت » ليست في الأصل .



وفي المتن: عن محمد إذا قال لها « طلقك أمس إن شاء الله » لا يقع الطلاق .  
وفي التفريد: ولو قال « أنت طالق إن شاء الله » فانت قل قوله « إن شاء الله »  
لا تطلق . وكذا لو قال « أنت طالق واحدة » فانت قل قوله « واحدة » ، وكذلك  
في قوله « ثنتين أو ثلاثا » لا تطلق

وفي الأولوالجدة: رجل قال لأمراة « أنت طالق . طالق . طالق إن شاء زيد »  
وقال زيد « شئت تطلقه واحدة » ، مع شيء . ، وذلك لو قال « شئت أربعا » .  
وفي الحاشي: هذا عند أبي حنيفة . ، عددها تضع ثلاث

### نوع آخر:

فما يقع به الفصل بين الإيجاب والاستثناء وفيما لا يقع

عن أبي يوسف فبعض حلف بالطلاق واستثنى ونفس بين الاستثناء وبين الطلاق  
ووجد من التنصص بدا أو لم يجد . . إذا وصله هو استثناء . وفي الحاشية: ومن  
شرط صحة الاستثناء أن يكون موصولا ولا ينقطع بالتمسك والعطاس والحشاء .

م: قال في الجامع: إذا قال لأمراة « يا رانية أنت طالق إن شاء الله » كان  
استثناء على الطلاق ويصير قادما فعال . ولو قال لها « أنت طالق » رانية مع الرامة  
إن شاء الله » فالاستثناء على شكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان .  
ولو قال لها « أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله » انصرف الاستثناء إلى الشكل حتى  
لا يقع شيء من الطلاق . وعن أبي حنيفة: « تقع ثلاث تطلعات ويصير قوله  
« يا طالق » فاصلا بين الثلاث . والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية . وفي الذخيرة: فعلى  
هذه الرواية مرق أبو حنيفة بين هذه المسألة وبينها إذا قال « أنت طالق يا زانه إن  
دخلت الدار » حيث لا يصير قوله « يا رانية » فاصلا بين الطلاق والشرط حتى يتعلق  
الطلاق بالدخول . وما قال<sup>١</sup> بالطلاق يصير فاصلا ، والصحيح ظاهر الرواية .

(١) أي الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه .

وفي الصغرى : و لو قال « أنت طالق ثلاثا يا عمره » فانت بعد قوله « ثلاثا »  
وقل قوله « يا عمره » فالطلاق لها لازم ، لو قال « إن دخلت الدار » بعد قوله  
« يا عمره » وكان ذلك متصلا لم يقع عليها الطلاق من قبل الاستثناء الذي في الطلاق ،  
وقوله « يا عمره » لا يفصل بين الطلاق والاستثناء . و لو قال لها « أنت طالق يا راية »  
إن دخلت الدار ، كانت طالقا ، لا حد ولا لعان . مثل قوله « أنت طالق إن دخلت  
الدار » و لو قال « أنت يا رايه طالق إن دخلت الدار » كان عليه اللعان ولا يلزمه  
الطلاق حتى تدخل الدار .

م : وفي المتن : إذا قال « أنت طالق ثلاثا يا عمره بنت عبد الله إن شاء الله »  
لا تطلق ، و لو قال « أنت طالق ثلاثا يا عمره بنت عبد الله بن عبد الرحمن إن شاء الله »  
تطلق ، فالفه إلى الأبوين وأكثر من ذلك فاصل بين الإيفاع والاستثناء ، والنسبة  
إلى أب واحد ليس بمعاصر

وفي نوادر مشر من الوليد عن أبي يوسف : إذا قال لها « أنت طالق ثلاثا  
يا زانية إن شاء الله » فالاستثناء على الآخر وهو تقذف ويقع الطلاق ، وكذلك  
إذا قال لها « أنت طالق يا طالق إن شاء الله » . و لو قال « أنت طالق يا خيثة إن  
شاء الله » فالاستثناء على الكل ولا يقع الطلاق ، كأنه قال « يا غلام » .

و ذكر خمس الأمثلة أصلا فقال . المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق  
أو يجب به حد فالاستثناء عليه نحو قوله « يا راية » و « يا طالق » . إن كان لا يجب به  
حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل وذلك نحو قوله « يا خيثة » .

وفي الذخيرة : و لو قال لها « أنت طالق أنت إن شاء الله » أو قال لها « أنت  
بائن إن شاء الله » فالاستثناء صحيح ، يصح قوله « أنت » فاصلا لأن الطلاق قد يكون  
بائنا أو غير بائن ، وإذا قال « البتة » أو « بائن » فقد وصف بطلاق بوصف ينوبه

(١) في خل : و ذكر محم .

فلا يصير فاصلاً بخلاف ما إذا قال : أنت طالق ثلاثاً البتة ، أو قال : ثلاث بوائن إن شاء الله . فإن هناك لا يصح الاستثناء و يصير قوله : البتة ، و . بوائن ، فاصلاً على ظاهر الرواية . و عن محمد أنه لا يصير فاصلاً . و لو قال : أنت طالق ثلاثاً البتة إن شاء الله ، لا يصح الاستثناء بلا خلاف .

و في الصعري : و لو قال : أنت طالق ثلاثاً يا فلانة إلا واحدة ، تقع ثنتان ، و لا يكون قوله : يا فلانة ، فاصلاً . و كذلك لو قال : أنت طالق ثلاثاً يا بائة إلا واحدة ، أو قال : ثلاثاً البتة إلا واحدة ، تقع ثنتان . و في السبكي : و لو قال : أنت طالق ثنتين و واحدة إلا واحدة ، تقع ثنتان عند أبي يوسف ، خلافاً لزفر . و لو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين ، واحدة ، تقع ثلاثاً عند أبي يوسف ، خلافاً لزفر .

م : و في للجامع : إذا قال : امرأى طالق إن دخلت الدار و عدى حر إن كلفت فلاناً إن شاء الله ، أنصرف الاستثناء إلى اليقين . و في التهذيب : عند محمد . م : و عن أبي يوسف أنه يقتصر الاستثناء على اليقين الثانيه ، حكى عن الكرخي أنه قال : حاصر الخلاف في هذه المسألة راجع إلى مسألة أخرى مختلفة أن قوله : إن شاء الله ، يستعمل لإبطال الكلام ، و يستعمل استعمال الشرط للتعليل ، ففي قول أبي حنيفة يستعمل استعمال شرط و على قولها يستعمل استعمال الإبطال ، حتى أن من قال لامرأته : إن شاء الله ، أنت طالق إن شاء الله طالق ، ففي قولها لا يقع الطلاق و على قول أبي حنيفة نعم . و لو كان يستعمل عندهما استعمال الشرط للتعليل ، المتعلق له [ لكان يقع الطلاق عندهما كما يقع عند أبي حنيفة . ألا ترى أنه لو قال لامرأته : إن دخلت الدار أنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق ، يقع الطلاق في الحال عند لكل ! و ذكر الكرخي الخلاف في مسألة المشيئة على هذا الوجه ، و قد حذينا عن القديري الخلاف في مسألة المشيئة على عكس هذا .

وذكر في المتن: إذا قال «عمره طالق ثلاثا» إن دخلت الدار، زينب طالق واحدة إن قلت فلانا، فهذا يمينان فإن استثنى بعد أحدهما ينصرف الاستثناء إلى اليمين الأخرى، ولو أراد بالاستثناء اليمينين جميعا، فإن فيها بين وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء، والاستثناء على اليمين الأخيرة في القضاء، وفي الخلاصة: «أنت طالق وعبدك حر إن شاء الله»، ينصرف إليهما اتفاقا.

وفي التجريد: وإذا جمع بين يمينين فقال «أنت طالق إن دخلت الدار وعبدك حر إن قلت فلانا إن شاء الله»، قال أبو يوسف: يعود إلى الثانية واليمين الأولى باطلا، وقال محمد: ينصرف إلى الكل.

م: وفي إيمان الأصل: إذا قال «والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا» أحرا، أنه إن عني بالاستثناء اليمينين فهو على ما بوي من غير فصل بين الديانة والقضاء، وإن لم يزل له بية فالاستثناء عن اليمين الأخيرة.

وفي المتن أيضا: إذا قال «عمره طالق ثلاثا» إن دخلت الدار، وريبت طالق واحدة إن دخلت الدار، فهذا يمين واحد، وإذا دخلت الدار مرة، حدة يقع الطلاق عليها، وإن ذكر بعد الاستثناء فالاستثناء عليها، وفيه أيضا ولو قال «عمره طالق إن شامت وريبت طالق إن شامت»، فهذا أمران مختلفان، إذا ذكر عقيبها استثناء ينصرف الاستثناء إلى أحدهما، وإليه يخالف المذكور في الجامع.

وفي الذخيرة: إذا قال الرجل «إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فعبدك حر» والدور «أحدة القياس أن لا يثبت حتى تدخل دحلين، وفي الاستحسان بحث بدحول واحد» وكذا إذا قال «إن قلت فلانا إن قلت فلانا فعبدك حر» وفلان رجل واحد يحصل الشرط الثاني تكرارا وإعادة للشرط الأول فيكون هذا تعليقاً بدحول واحد معي.

م: وفي القدوري: إذا قال لها «أنت طالق ثلاثا وثلاثا» إن شاء الله، وقع

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب الطلاق - الاستثناء : الفصل بين الإيجاب والاستثناء ) ج - ٣

الثلاث ، لغا الاستثناء في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف وعبد : الاستثناء جائز . وفي الذخيرة . ولم يقع عليها شيء . وعلى هذا إذا قال لعمه . أنت حر وحر إن شاء الله . عتق عمه عند أبي حنيفة ، وعندهما لا يعتق . ثم . وعلى هذا الاختلاف إذا قال لها . أنت طالق ثلاثا واحدة إن شاء الله . . ولو قال لها . أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله . فالاستثناء صحيح في قولهم جميعا .

وفي التوزل . رجل بلسانه قتل و به فأفأه أو عتقه لا يتم كلامه إلا بعد طول المدد حلف بالطلاق وأراد الاستثناء أو التعلق بطلال في تردده إن عرف أنه هكذا يتكلم يجوز دأته وقضاء . . في نظيره : رجل قال لامرأته . أنت طالق ما خلا اليوم ، طلقت للحال .

ثم . إذا قال لها أنت طالق ثلاثا فأراد . أن يقول . إن دخلت الدار ، فأحد غيره فيه إن قال بعد ما خلى عنه موصولا . إن دخلت الدار ، لا يقع ، كما إذا اعترضه عتاس أو جشاء . . ولو قال . الله على أن تصدق بدمهم . وهو يريد أن يقول . أكر فلان كاربكنم ، فأخذ إسانه فلم يترك الكلام فلما رفع يده عن فمه قال . أكر فلان كاربكنم ، فالأحوط أن تصدق .

وعلى قياس مسألة النوارل قالوا . إن ما ذكر في الإيمان أن من حلف وأراد أن يقول في آخره . إن شاء الله . فقد إسانه فيه إنه يكون استثناء ، تأويله : إذا در الاستثناء بعد رفع اليد عن فمه متصلا به . وقد وجدنا في نوادر هشام أنه قال : سألت محمدا عن قال لامرأته . أنت طالق ثلاثا . . ثم يريد أن يستثنى فأمسكه معه . وحال بيته وبين الاستثناء ؟ قال : لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا يلزمه فيما به وبين الله تعالى .

وعن أبي يوسف : إذا قال . أنت طالق استغفر الله إن شاء الله . أو قال . سبحان الله إن شاء الله . كان استثناء دأته ولم يكن استثناء قضاء .

الفتاوى التاتارغانية ( كتاب الطلاق - الاستثناء: دعوى الزوج أو إخبار الغير بالاستثناء ) ج - ٣

وفي فتاوى أهل سمرقند: ' أراد أن يستحلف رجلا ، خاف أن يستثنى في السر فالوجه في ذلك أن يأمره حتى يقول عقيب الجبن كلاما لا يصلح استثناء أو تعليقا .  
وفي الخاتبة : يقول له عقيب الجبن ' سبحان الله ، أو ' أستغفر الله ، . م : لأنه إذا فضا ذلك يمنع الاستثناء لوجود الفاصل . وفيها : رجل قال : والله لا أكلم فلانا أستغفر الله إن شاء الله ، قالوا في الجبن بالطلاق يكون مستكبرا ديانة .

## نوع آخر

في دعوى الزوج الاستثناء

وفي إخبار غير الزوج بالاستثناء

إذا ادعى الزوج التكليف بالاستثناء أو بالشرط في الخلع أو ادعى التكليف بالاستثناء أو الشرط في الطلاق فالقول قول الزوج . وفي الخلاصة الخاتبة : كما لو قال : طلقتك حال ما كنت صيدا أو مرسما ' أو دائما أو مجنونا ، و قد عرف رسامه ' أو حنونه قل قوله . م : فإن شهد الشهود غلغ . أو طلاق غير استثناء لم يقل قول الزوج بعد ذلك و يقضى القاضي بالطلاق ، وإن شهدوا بالخلع أو بالطلاق : قالوا : لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق . والزواج يدعى الاستثناء فالقول قول الزوج ، ولا يقضى بالطلاق إلا إذا ظهر منه ما هو دليل على صحة الخلع من قرض الدل أو ما أشبه ذلك . وفي الصغرى . فحينئذ يكون القول قولها ، وفي الخلاصة الخاتمة : وهذه المسألة من المسائل التي تصير الشهادة فيها على النسي .

م : وفي مختصر المعاصم : إذا خاتم ميم قال : لم أسره ، الطلاق . إن كان أخذ جملا على الخلع لم يصدق قضاء في دعوى الاستثناء ، قال مشايخنا : والمرد من أخذ الجمل ذكر الجمل لا حقيقته الأخذ : صلى هذا إن ذكر الدل وقت الطلاق . الخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء ، . إن لم يذكر البذل يصدق قضاء في دعوى الاستثناء .

(١) وفي س ، حل . الظهريه . (٢) للبرسم : الذي أصابه الهديان .

و ذكر الشيخ الإمام محمد البير النسبى فى فتاواه عن شيخ الإسلام أبى الحس أن مشايخنا استحسوا فى دعوى الاستثناء فى الطلاق أن لا يصدق الزوج إلا بيته - و فى الحامى : بحلاف ما لو ادعى الزوج - أتى قلت أنت طالق إن دخلت الدار ، كان القول قوله ، وبه كان يقول مشايخنا المتقدمون ، غير أن مشايخنا المتأخرين استحسوا فى أن الزوج لا يصدق إلا بيته لأنه يدعى بحلاف الظاهر .

، فى الوصية فى كتاب الطلاق : لو قال « طلقها » واستثنت ، كان القول قوله قضاء وديانة . م . و حكى عن شيخ الإسلام محمود الأوزحنى أنه كان يقول : إن عرف الطلاق بإقراره يسمع دعوى الاستثناء منه . وإن عرف بالعه لا يسمع منه دعوى الاستثناء . و كان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغينانى يقول لو قال « طلق » واستثنت ، لا يصدق قضاء . و لو قال « قلت أنت طالق » واستثنت ، يصدق قضاء . و ذكر محمد فى كتاب الإقرار فى - الإقرار بالعتق : لو قال لأمته « أعتقتك أمس » قلت إن شاء الله ، صدق ، لا يمتنع المدعى . ذكر فى - الإقرار بالنكاح : إذا قال الرجل لامرأته « تزوجتك أمس » و قلت إن شاء الله ، قالت المرأة « ما سنشير » فالقول قوله ، قال : و كذلك العتق والطلاق . و انتهى على ما ذكره الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى أن دعوى الاستثناء فى الطلاق صحيح ، وذلك فى نكاح ، إلا إذا ظهر منه ما هو دليل صحة الخلع . وقد جدت الدابة فى المنتقى عن أبى يوسف أنه لو قال « طلقها » ولكن كنت ثامنا ، أزمته الطلاق . و لو قال « طلقها » ثم سنثنت ، لم يكن مستثنيا فى قول أبى حنيفة و أبى يوسف . و بهذه الرواية يفى أن ما ذكر فى الأصل قول محمد . و فى الخلاصة النخابة : و لو قال « طلقك أمس » و قلت إن شاء الله ، ذكر فى الإقرار فى الأصل : لا يقع الطلاق . و ذكر فى المنتقى أن على قول أبى يوسف لا يقع ، وعلى قول محمد يقع وعليه الفتوى .

م . وإن طلق الرجل امرأته و شهد عدة شاهدان : إنك استثبتت موصولا بالطلاق ! ولا يتذكر هو ذلك يظن . إن كان هو بحال إذا غضب يجرى على لسانه ما لا يعظم بعده جوار له الاعتماد على قول الشاهدين بناء على الظاهر . وإن لم يكن بهذه الحالة لا يعتمد لأنه خلاف الظاهر .

و فى الحجة : إذا ادعت المرأة الطلاق و ادعى الزوج الاستثناء طلقت المرأة ، ولا يصدق الزوج . م ادعى الزوج التعلق و المرأة سكر فاقول للزوج لأنه ينكر وقوع الطلاق . ولو قال الزوج ابتداء و طلقت و استثبت ، يصدق قضاء . وإن حصلت طلاقك فأنت طالق ، ثم قال : إن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله . لا يقع الطلاق .

فى الذخيرة . قال محمد : وإذا أسر المشركون رجلا من المسلمين ثم إنه تعلب ورجع إلى دار الإسلام فراضته ورجعته إلى القاصي و قالت : «إن زوجي هذا ارتد عن الإسلام حين أسره المشركون و عدت منه » و قال الزوج : «إن ملك أهل الحرب أكرهنى على ذلك و قال لأقتلك أو لشكرن بالله فعلت ذلك مكرها ، و كذبت المرأة فى الإكراه فاقول قول المرأة ، و إن جاء الزوج بشهود شهدوا أن الملك قال له : لشكرن بالله أو لأقتلك ! و لا بدنى أ كرم أو لم يكفر ؟ فقال الزوج : فاقى كمرت حيثك و لم أ كمر قبل ذلك و لا بعده ! فان القول قول الزوج مع يمينه و لا تبين امرأته و إن لم يكن للزوج بينة على الإكراه ، لكن صدقه المرأة فى دعواه فإنه لا يعبر بصديقها . و إن كان المدعى على الزوج غير امرأة بان جاء واحد من المسلمين عند القاصي و قال : هذا كافر فى دار الحرب ! أو أمر الرجل أن أهل الحرب أكرهوه على ذلك و صدقه المرأة فى ذلك و لا يعلم الإكراه إلا بقولها : فان القاصي يفرق بينها حتى يقيم الزوج البينة على الإكراه .

و لو أن مسلما ادعت عليه امرأته أنه «ألقاها ثلاثا أو أنه ارتد عن الإسلام فبات



مه فسأل القاضي الزوج فقال أصابني حنونا أ، قال - أصابني رسام وذهب عني أ  
 أو قال : أصابني وجمع ذهب عني أ، قال عرف أن ذلك أصابه فالقول قوله ، وإن  
 لم يعلم فإنه يقع الطلاق ، إلا إذا أقام على ذلك بينة . و لو قال : شرت بجا فذهب  
 عني أ، قال : شرت نفسي أ أو قال : ضربني عيرى فمضى على فذهب عني فتكلمت  
 بذلك و أما ذهاب العقل أ، قال كان عرف أن ذلك أصابه فالقول قوله و لا يقع الطلاق ،  
 و إن لم يعلم أن ذلك أصابه لا يصدق و يقع الطلاق . و لو قال : شرت حتى سكت  
 فذهب عني طلفتها و أما داهب العمل أ صدقته المرأة في ذلك أ، كذبت فاد كان عا  
 أنه شرب حتى ذهب عقله سب الشر طلفت امرأته . لو كان مكان داهب في اطلاق  
 دعوى الردة فإن ادعت للمرأة أنه أ تد - ، الصادق - فقال لزوج شرت - حتى  
 ذهب عني فتكلمت بذلك . أ، داهب العمل أ فالقياس أن يس - به امرأته و في  
 الاستحسان لا تبين امرأته . وهذا إذا عرف منه أنها في وقت هذه الصفة فأما إذا  
 لم يعرف منه فانه تبين منه امرأته فاسا استحسانا . هذا في الحكم . أما فيما به و بين  
 الله تعالى فهي امرأته إذا كان صادقا فيما قال - و في جميع ما ذكرنا أن القاضي لا يصدقه  
 و لا يسم للمرأة أن تصدقه .

و لو قالت المرأة للقاضي - بي سمعت ر - حتى هوى و لمسح بي الله ، هلكت منه أ  
 فسأله القاضي عن ذلك فقال إء قلت حكاية عمر تصوله التصاري فان امرأته لم تكن  
 قبل هذا الكلام و لا بعده كلام فقد بات منه ، إن صدقه فيما قال . إن قال وصلت  
 بكلامي التصاري يقولون المسيح ابن الله . و تسمع المرأة كلامي كان - في ذلك  
 قول الزوج مع يمي . و هو مظهر ما لو ادعت المرأة - ر - رجها أنه قال لها و أنت طالق ،  
 و قال الزوج قلت لها و أنت طالق إن دخلت الدار ، أ، هلكت ها و أنت طالق إن شاء ر ،  
 كان القول قول الزوج . و كذلك إذا قال الزوج أطهرت هوى ، المسح الله  
 (١) كذا في النسخ و الأسب . و في جميع ما ذكرنا أن القاضي لا يصدقه لا يسم للمرأة  
 أن تصدقه - ما .

و أخبرت قولى «التصارى يقولون» سمعت المرأة قولى «المسيح ابن الله» ولم تسمع قولى «التصارى يقولون» و قد تكلمت بذلك . وصلت ذلك بكلامى : كان القول قول الزوج، فان شهد عليه شهود أنهم سمعوه قال «المسيح ابن الله» ولم يقل غير ذلك فالتقاضى يقبل شهادتهم و تبين امرأته منه . و لو قال الشهود : سمعناه قال «المسيح ابن الله» ولم نسمع غيره و لا ندرى أقال «التصارى يقولون» أو لم يقل ؟ وقال الزوج : لا بل قلته و سلمته بكلامى إلا أن الشهود لم يسمعوا ذلك ! فالقول قول الزوج و المرأة امرأته .

و على هذا إذا ادعى التكلم بالاستثناء فى الخلع أو الطلاق أو ادعى التكلم بالشرط فى الطلاق و شهد الشهود على الخلع و الطلاق بغير استثناء قبلت شهادتهم و يقضى القاضى بالخلع و الطلاق . و إن قال الشهود لم نسمع منه غير كلمة الطلاق و الخلع فالتقاضى لا يفرق بينهما و كان القول فى ذلك قول الزوج، إلا أن يظهر منه دليل صحة الخلع من قبض البدل أو ما أشبه ذلك لحيث لا يقل قوله .

و لو أن رجلا عرف أنه حى مرة فقالت امرأته : إنه ارتد البارحة . أو قالت . طلقنى ثلاثا ! و قال الزوج : عاودنى الحنون البارحة فتكلمت بذلك و أنا مجنون ! فالقول قول الزوج مع يمينه، و إن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله و يفرق بينه و بين امرأته، و كذلك إذا ادعت المرأة أنه طلقها ثلاثا وقت العصر فقال الزوج : كنت أعما فى تلك الحالة فتكلمت بالطلاق و أنا نائم ! فالقول قوله . و لو علم أنه سكر منذ شهر حتى ذهب عقله فقالت امرأته : إنه ارتد البارحة، أو قالت : طلقنى ثلاثا ! فقال الزوج : سكرت البارحة كما سكرت منذ شهر فتكلمت بذلك و أنا لا أعقل ! فانه لا يقبل قوله و يفرق بينه و بين امرأته . و كذلك لو علم أن المشركين أكرهوه على الكفر مره و كفر ثم ادعت المرأة أنه كفر بعد ذلك و أنها قد بانت منه و ادعى بالكفر الثانى فادعى أنهم أكرهوه ثانيا فانه لا يصدق و بانت منه امرأته . و كذلك إذا علم أنه كان مرسما منذ سنة ثم قال : أصابنى ذلك البارحة و ذهب عقلى و تكلمت بالكفر أ. بالطلاق و أنا ذاهب العقل !

الفتاوى النافذة ( كتاب الطلاق - إيقاع عدد من الطلاق واستثناء بعضه ) ج - ٣

لا يقبل قوله . و كذلك إذا عذر أنه شرب البنج منذ سنة ثم قال : شربت البارحة و ذهب عقل ! فإنه لا يصدق .

و على هذا المعنى : و كل قول من هذا لا يصدق فيه و تبين امرأته فالتقاضى يحصل ذلك منه إسلاما حين جمعه و يحمل كأنه ارتد ثم تاب ، لأن وجوده الكفر توبة .

نوع آخر

في إيقاع عدد من الطلاق واستثناء بعضه :

و في الهداية . و إن قال : أنت طالق ثلاثا إلا واحدة . طلقت ثنتين ، و إن قال : إلا ثنتين ، طلقت واحدة .

م : قال هشام : سألت عمدا عن قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا إلا واحدة واحدة واحدة ، قال : نعم الثلاث و طل الاستثناء في قول أبي حنيفة ، و في قولها تطلق ثنتين . و عن أبي يوسف أنها تطلق واحدة . و لو قال لها : أنت طالق واحدة واحدة واحدة إلا ثلاثا ، طل الاستثناء . و في التجريد : اتفاقا لأنه استثنى الكل . و في الحاشية و لو قال لها : أنت طالق ثلاثا إلا واحدة و اثنتين ، عن أبي حنيفة أنه قال : تقع به الثلاث . كأنه قال : أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا . و قال أبو يوسف : تقع ثنتان فيصح الاستثناء الواحد و يطل الثانی . و لو قال : أنت طالق ثنتين واحدة إلا واحدة ، تقع ثنتان . و كذا لو قال : أنت طالق واحدة واحدة واحدة إلا واحدة واحدة واحدة ، طلقت ثلاثا . و لو قال لها : أنت طالق ثنتين واحدة إلا ثنتين واحدة ، هي ثلاث . و كذلك الخواب فيما إذا بدأ بالواحدة فقال : أنت طالق واحدة و ثنتين إلا ثنتين واحدة ، هي ثلاث . و لو قال لها : أنت طالق واحدة و ثنتين إلا واحدة ، تقع ثنتان و يصير مستثنيا للواحدة من الثنتين . و إنه استثناء البعض من الكل فيصح . و لو قال : أنت طالق ثنتين و ثنتين إلا ثنتين ، صح الاستثناء

الاستثناء ، وقع الثتان في قول أبي يوسف ومحمد ، ويحصل مستكناً من كل اثنين تطليقة تصحياً لكلام العاقل بقدر الممكن - هكذا ذكر القدوري في شرحه ، وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه ينوي الزوج ، فإن عى استثناء إحدى التين بكالهما إما الأولى وإما الأخرى كان الاستثناء باطلاً ، وإن نوى واحده من التين الأولين وواحده من التين الآخرين كان الاستثناء صحيحاً وتقع ثتان عندهما ، وفي الظهورية : وإن لم تكن له نية يصح الاستثناء وتقع ثتان ، خلافاً لغيره .

روى عن محمد : إذا قال لها : أنت طالق ثنتين إلا ثلاثاً ، قال : هي ثلاث والاستثناء باطل . وكذلك إذا قال لها : أنت طالق ثنتين وأربعاً إلا خمساً ، هكذا ذكر القدوري .

وفي المتن : إذا قال لها : أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إلا أربعاً ، هي ثلاث في قول أبي حنيفة ، هكذا روى عن محمد ، وبصر قوله : وثلاثاً ثانياً فاصلاً بين الأول وبين الاستثناء ، وقال أبو يوسف : إنها تطلق ثنتين ، هو الظاهر من قول محمد ، ولا يصير قوله : ثلاثاً ، ثانياً فاصلاً ، وإذا لم يصير الثاني فاصلاً عندهما ، وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه بنى هذا الرجل إن قال : عبت ثنتين من الثلاث الأول والثنتين من الثلاث الآخر يصح الاستثناء ، وما لا فلا ، ولم يشترط هذه الية ، وفي المتن : وكذلك لم يشترط شمس الأئمة الطلوق هذه الية على قولها ، وصار حاصل مذهبهما كأنه قال لها : أنت طالق ست إلا أربعاً ، وروى ابن سماعه عن أبي يوسف فيما قال لامرأته : أنت طالق ثنتين وثنتين إلا واحدة ، فهي طالق ثنتين ، من حيث المعنى هذه المسألة والمتقدمة سواء .

إذا قال لها : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو ثنتين ، ثم مات قبل أن يختار واحدة أو ثنتين هي واحدة ، ويحصل الاستثناء عن الأكثر ، وفي الخابة : وتقع ثتان في قول محمد ، ففي قول أبي يوسف يكثر الاستثناء ويقبل الواقع ، وعلى قول محمد

يقول الاستثناء قطع ثنتان. وذكر في الوصايا<sup>١</sup> أنه إذا وقع الشك في الاستثناء يقل الاستثناء في قول أبي يوسف . م : ذكر القدوري في شرحه : إذا وقع أكثر من ثلاث ثم استثنى كان الاستثناء من جملة الكلام لأم جملة الثلاث التي يحكم بوقوعها، نحو أن يقول : أنت طالق عشرة إلا تسعا، وقعت واحدة، ولو قال : إلا ثمانية، وقعت ثنتان. ولو قال : إلا تسعا، وقعت الثلاث، وقد صح الاستثناء في هذه الصورة وإن كان هذا استثناء الكل من الكل [ وفي الولولة الجبة : ولو قال : أنت طالق عشرة إلا تسعا إلا واحدة، تقع ثنتان - ٢ ] .

وفي الكافي : ولو قال : أنت طالق ثلاثا إلا واحدة للسنة، تقع ثنتان . وكذا لو قال : أنت طالق ثلاثا إلا واحدة إن حضت أو دخلت الدار، انصرف الشرط إلى المستثنى منه . ولو قال : أنت طالق ثلاثا البنة أو بائة إلا واحدة، تقع ثنتان رجعتان، وكذا لو قال : أنت طالق بانتان إلا واحدة، تقع واحدة رجعية، بخلاف ما لو قال : أنت طالق ثنتين بانتين . أو : ثلاثا بواحدة إلا واحدة، فالواقع بأتين . وفي الحانية : إذا قال : أنت طالق أربعا إلا ثلاثا، تقع واحدة .

م : ومن هذا الجنس ما روي عن محمد في النوادر : إذا قال : سأتى طوالت إلا فلانة وفلانة وفلانة، وليس له من السوء سواهن صح الاستثناء، لأن استثناء الكل من الكل يصح معي، لأن الاستثناء يرد على اللفظ لا على الحكم، ولو قال : سأتى طوالت إلا سائي، لا يصح. وما اختلفا إلا باعتبار اللفظ . وفي الباقى : إذا قال : كل امرأة لي طالق إلا هذه، وليس له غيرها لم تطلق . ولو قال : سأتى طوالت وفلانة وفلانة إلا فلانة، طلقت والاستثناء جائز . ولو قال : فلانة طالق وفلانة طالق إلا فلانة . لا يصح الاستثناء . وكذا إذا قال : هذه وهذه وهذه إلا هذه، كان الاستثناء باطلا . وفي الظهيرية : ولو قال : أنت طالق إلا هذه، صح

(١) وفي س، حل في « رسالة » (٢) من حل، وهذا من باب الاستثناء من الاستثناء .

الاستثناء . م : وفي المتنق : إذا قال لها « أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو لا شيء » فهذا لم يستثن شيئاً ، طلقت ثلاثاً . وفي الولوالجية . « لو قال لها وقد دخل بها . أنت طالق أنت طالق أنت طالق إلا واحدة » فهي ثلاث .

م : « لو قال لها « أنت طالق ثلاثاً إلا نصف تطليقة » فاعلم بأن الطلقة لا تجزى في طرف الإيقاع . هل تجزى في طرف الاستثناء ؟ فلي قول أبي يوسف لا تجزى . وعن محمد روايتان ، حتى أن في هذه المسألة تقع ثنتان عند أبي يوسف وإحدى الروايتين عن محمد . وبصير كذا قال « أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة » وفي رواية الحسن الأخرى تجزى في طرف الاستثناء . حتى أن في هذه المسألة تقع الثلاث على هذه الرواية . لأنه لما صح استثناء النصف صار تعدد كلامه « أنت طالق تطليقتين ونصفاً » تكاملت الطلقة الثالثة . « على هذا إذا قال لها « أنت طالق واحدة ونصفاً » فلي قول أبي يوسف تقع ثنتان . وعن محمد روايتان في رواية ضع ثنتان كما هو قول أبي يوسف . وفي رواية تقع واحدة . وفي الظهيرية « لو قال « أنت طالق تطليقة إلا نصفها » تقع واحدة . وإذا لحق المستثنى نصف سبق للمستثنى منه يجعل نصف المستثنى منه كقوله « أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة لنفسه » تقع ثنتان . وفي الخانية . « لو قال « أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو نصف واحدة » تقع الثلاث كلها أفع تشك في مستثنى وكان الاستثناء هو الأقل . لأنه قال . أنت طالق ثلاثاً إلا نصف واحدة .

رجل قال لامرأته « أنت طالق ثلاثاً إلا نصفها » تقع ثنتان . « لو قال « إلا أنصافهن » تقع الثلاث .

م : نوع آخر

وكا يصح الاستثناء من أصل

الكلام يصح الاستثناء من الاستثناء

بيان هذا : إذا قال لها « أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين » أو واحدة . تقع ثنتان .

و الأصل في جنس هذه المسائل : أن المشتق ثانياً يحصل مشتقاً من الاستثناء الأول ثم ينظر إلى ما بقي من الاستثناء الأول فيجعل ذلك مشتقاً من أصل الكلام .

إذا ثبت هذا فنقول: الاستثناء الثاني واحدة فيجعل ذلك مستثنى من الاستثناء الأول معنى وهو ثلاث، ويبقى من الاستثناء الأول واحدة فيجعل ذلك مستثنى من أصل الكلام، وهو الثلاث، يبقى من أصل الكلام ثنتان هي الواقع. وعلى هذا إذا قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، إلا ثلاثين إلا واحدة، وقت واحدة، ومن المشايخ من اعتبر بوعرب وقال: ينبغي أن تعد العدد الأول يمينك، الثاني يسارك والثالث يمينك والرابع يسارك، ثم أسقط ما في يسارك بما في يمينك، فما بقي هو الواقع.

وفي رواية. فمن قال: أنت طالق أربعا، لا ثلاثا إلا اثنتين، قال: تقع ثلاث، لأنه قال: أنت طالق أربعا، لا واحدة، وفي الصحيح: إذا قال: أنت طالق ثلاثا، إلا ثلاثا إلا اثنتين، وقعت واحدة، في الحايه، ولو قال لامرأته: أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين، قال محمد: تقع ثنتان، ولو قال: أنت طالق عشرا إلا تسعا، إلا واحدة، تقع ثنتان.

والأصل في تخریج هذه المسائل أن بإحدى العددين الأول یبینہ ثم الثاني یسارہ  
ثم الثالث بسمیه ثم یطرح ما فی باء عما فی یمنه فابی فی یمیه بعد الطرح  
هو الواقع .

نوع آخر من الاستثناء يبنى على أصلين:

أحدهما أن المتكلم بكلام مقرون بالاستثناء إذا ذكر فيه وصفا يليق بالمتنبي ولا يليق بالمتنبي منه يحمل وصفا للمتنبى حتى يطل بطلانه ، وإذا ذكر وصفا يليق بالمتنبي منه

و لا يليق بالمستثنى: فقد اختلفت عبارات المشايخ فيه ، بعضهم قالوا: يحمل وصفا للمستثنى منه حتى يثبت بثبوت تصحيحا بقدر الإمكان ، ومنهم قالوا: يحمل وصفا لكل تحقيقا لدخوله على الكل أو تحقيقا لمجانسه بين المستثنى والمستثنى منه قال المستثنى من جنس المستثنى منه في الظاهر ، وإذا ذكر وصفا يليق بالمستثنى والمستثنى منه فقد اختلفت عبارات المشايخ فيه أيضا . منهم قالوا: يحمل وصفا لكل حقيقة لدخوله على الكل وتحقيقا للمجانسة فيطل المستثنى بوصفه و ينفى المستثنى منه بوصفه ، ومنهم قالوا: يحمل وصفا للمستثنى منه لا غير - فهذا كله إذا ذكر وصفا زائدا . أما إذا ذكر وصفا أصليا لا ينتر أصلا .

الأصل الثاني: أن الوصف المذكور على سبيل التأكيد لا يصير فاصلا بين الطلاق وبين الاستثناء ولا بين اطلاق ، <sup>الشرط</sup> حتى أر من قال لامرأته ، أنت طالق ثلاثا يا فلانة إلا أحده ، تقع ثلاثا ولا يصير قوله ، يا فلانة ، فاصلا ، وإذا قال لامرأته قبل الدخول ، أنت طالق ما إن دخلت الدار ، لا تطلق ما لم تدخل الدار ، لا يصير قوله ، أنت ، فاصلا بين اطلاق ، الشرط

### جسنا إلى المسائل

قال محمد في الزيادات: إذا قال لامرأته ، أنت طالق ثلاثا إلا واحدة للسهة ، كانت طلعا ننتين للسهة عند كل طهر مطلقة . أنه قال . أنت طالق ثلاثا للسهة إلا واحدة ، وكذلك إذا قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدا إذا حضت و طهرت ، أو: إن كلمت فلانا ، أو: إن دخلت الدار ، كانت التطليقتان معلقتين بالحض و الطهر في المسألة الأولى ، وبالكلام في المسألة الثانية ، وبالدهول في المسألة الثالثة ، و ينصرف الشرط إلى المستثنى منه و من المستثنى .

وفي الخاتمة: وإذا قال لامرأته ، أنت طالق ثلاثا إلا واحدة غدا ، أو قال: إلا واحدة إن كلمت فلانا ، لا يقع شيء قبل مجيء الند و الكلام ، وعند الكلام



الفتاوى التائرجانية (إقاع الطلاق على امرأة ثم الرجوع عنها بالإقاع على أخرى) ج - ٣

وجيء عند قمع ثنتان . م . لو قال لها أنت طالق التة إلا واحدة ، أو قال : بائة ، كانت طالقاً تطليقتين رجعتين ولا يصير قوله : التان ، أو التة ، فاصلاً بين الاستثناء وبين الإيجاب . ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة بائة ، أو : إلا واحدة التة ، طلقت تطليقتين رجعتين أيضاً . ذكر هشام في واديه عن محمد أن من قال لامرأته أنت طالق إلا واحدة ، و هو مائة التان الثلاث قال هي طالق واحدة . وعن أبي يوسف فبمس قال لامرأته أنت طالق واحدة التة إلا واحدة ، و هو بائة الثلاث قمع التطليقتان اثنتان . وفي الحديث : كذ لو قال أنت طالق ثلاثاً مائة إلا واحدة طلقت ثنتين مائتين .

م قال في الرباد : إذا قال لها أنت طالق ثنتين التة إلا واحدة ، هي طالق واحدة مائة . ولو قال لها أنت طالق ثنتين إلا واحدة بائة ، هي طالق حده رجعية . قال في الكتاب : إلا أن سوي ن ينكر البتة صفة للتبعية فأنه تطلق واحدة مائة .

وفي الحاشية : وفي قول : إذا دخلت الدار طالت طالق ثلاثاً لا بقس طلق إلا بعد كلام فلان ، فدخلت الدار صفت ثلاثاً . . . كلام فلان ، ماض . ولو قال : أنت طالق اليوم ثلاثاً تقع عليك عدة ، هي طالق أبو .

### الفصل العاشر

في إقاع الطلاق على امرأة

ثم الرجوع عنها بالإقاع على أخرى

قال محمد في الجمع . . . إذا كان لرجل مرأتان فقد يزوجهما . أنت طالق إن دخل هذه الدار لا من هذه ، وأشار إلى المرأة الأخرى له لا يطلق واحدة منهما ما لم تدخل الأولى الدار . فإذا دخلت الأولى الدار طلقت حمداً ، وإن دخلت الأخرى الدار لا تطلق واحدة منهما . . . دخل الأولى الدار [ هو محمد ] . قوله : لا من هذه .

على الطلاق خاصة . معناه أنه للرجوع عن الطلاق لا للرجوع عن الدخول ، فإن روى الرجوع عن الشرط - وهو الدخول دون الطلاق - صححت فيه فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن القاضي لا يصدقه في ذلك ، بعد ذلك إذا دخلت الدار طلقت الأولى في القضاء وفيما بينه وبين ربه تعالى . وتطلق الثانية في القضاء لا فيما بينه وبين ربه تعالى . وإذا دخلت الثانية الدار طلقت الأولى في القضاء وفيما بينه وبين ربه .

و كذلك لو قال لإحدهما : أنت طالق إن شئت لا بل هذه . فإن قوله لا بل هذه . على الطلاق خاصة لا على المشيئة كما في المسألة الأولى . إلا أن الفرق ما بين المسألتين أن في هذه المسألة لم شامت الأولى طلاقها طلقت الأولى بالكلام الأول دون الثانية . ولو شامت الأولى طلاق الثانية طلقت الثانية بالكلام الثاني دون الأولى . . . لو شامت الأولى طلاقها و طلاق الثانية طلقا جميعا . وفي مسألة أول الباب إذا دخلت الأولى الدار مرة واحدة طلقت الأولى و الثانية جميعا . حكى عن الشيخ أبي الحسن السرخسي أنه إذا شامت الأولى طلاق نفسها أولا ليس لها أن تشاء طلاق الأخرى بعد ذلك . و عامة المشايخ على أن لها أن تشاء طلاق الأخرى [ بعدما شامت طلاق نفسها ] . . . إن نوى الرجوع عن المشيئة دون انطلاوق صحته وبما بينه وبين ربه تعالى ، فإذا شامت الأولى طلاقها طلقت الأولى فيما بينه وبين الله تعالى . فإذا شامت لأخرى طلاق الأولى طلقت الأولى بينه . وإن شامت الأولى طلاق الأخرى طلقت الأخرى في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى .

و في المتنق : إذا قال : أنت طالق إن كلمت فلانا لا بل هذه . لامرأه أخرى كان قوله لا بل هذه . لامرأه أخرى على الكلام دون انطلاوق . فإن قال : أردت به لا بل هذه . الطلاق لزمه ذلك ، و إذا كلمته طلقت هذا بخلاف ما ذكر في الجامع قال ثمة . ولو قال لها : إن كلمت فلانا فأنت طالق لا بل هذه . كان قوله لا بل هذه . على الطلاق دون الكلام لأنه آخره . . . فإن قال : لم أصدق قوله لا بل هذه . الطلاق له بينه وبين الله تعالى ولم أدين في القضاء .

الفتوى التاتارخانية ( إيقاع الطلاق على امرأة ثم الرجوع عنها بالإيقاع على أخرى ) ج - ٣

إذا قال لامرأته « أنت طالق » إن دخلت الدار لا بل فلاة طالق ، قال ذلك لامرأته أخرى له طلقت الأخرى ساعه ما تكلم . و سلق طلاق الأولى بدخولها الدار ، بخلاف ما لو قال « لا بل فلاة » ، لم يقل « طالق » ، فانه يخلق طلاقها بدخول الدار ، وعلى هذا إذا قال لامرأته « أنت طالق ثلاثا » لا بل هذه ، قال ذلك لامرأة أخرى طلقت كل واحدة منها ثلاثا . و لو قال « لا بل هذه طالق » طلقت الأولى ثلاثا . ثانية واحدة .

وفي « مسدود » : إذا قال لها « إن دخلت الدار فأنت طالق و طالق و طالق لا بل هذه » ، دخلت الأولى الدار طلقت ثلاثا . . التعليق في هذا يخالف التأخير فانه لو قال لها « أنت طالق و طالق و طالق لا بل هذه » ، قم على الأخيرة و حده و على الأولى الثلاث . و لو قال لها « إن دخلت هذه الدار لا بل هذه الدار » ، فأنت طالق ، تعلق طلاقها بدخول الدار الأخرى لا غير

و لو قال لامرأته « أنت طالق واحدة لا بل ثلاثا » إن دخلت الدار ، طلقت واحدة للحال . و وقع طلاقان عند دخول الدار إن كانت المرأة مدخولا بها . و لو قال لها « إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة لا بل ثلاثا » لم يخلق شيئا حتى تدخل الدار ، و إذا دخلت الدار طلقت ثلاثا سواء كانت مدخولا بها أو لم تكن .

وفي المتن . إذا قال لها « أنت طالق لا بل طالق » ، هي طالق مرتين ، وكذا لو قال « أنت طالق واحدة لا بل واحدة » ، و كذلك لو قال « أنت طالق واحدة لا بل طالق واحدة » . و ذكر فيه أيضا عن أبي يوسف : إذا قال لها « أنت طالق واحدة لا بل أنت ، هي طالق واحدة بالكلام الأول . لا يلزمه بالكلام الثاني شيء . إلا أن ينوي . و لو قال « أنت طالق لا بل أنتما » لم الأولى تطليقتان و الأخرى واحدة .

و إذا قال « إن تزوجت فلاة هي طالق لا بل عبيد حر » ، ذكر هذه المسألة في

(١) في نسخة م « طلقت » .

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب الطلاق - إضافة الطلاق إلى الأوقات ) ج -

المنقّى في موضعين ، قال في موضع لا يعتق العبد إلا بعد التزوج ، وقال في موضع آخر : العبد حر الساعة ، وإن تزوج فإلّا فهو طالق - وذكر حقيقه . أما إذا قال : إن اشتريت فلاناً فهو حر لا بل فلان ، بمعنى عدا آخر له في ملكه : لم يعتق عبده حتى يشتري العبد الذى حلف بتمتعه .

وفي الأصل : نوال لها . كنت طلقك أمس واحدة لا بل ثنتين ، وقع الثتان .

### الفصل الحادى عشر

#### في إضافة الطلاق إلى الأوقات

يجب أن يعلم أن الطلاق إذا أضيف إلى وقت يصرف إلى وقت المستقبل ، حتى أن من قال لأمراة : أنت طالق يوم الجمعة ، يصرف إلى الجمعة الآتية .  
إذا قال الرجل : إن تزوجت ريب قبل أن أزوجه عمره شهرهما طافسان ، وتزوج ريب ثم مضى شهر ثم تزوج عمره طلعت ريب ولا تطلق عمره . وفي الكافي : ولو قال : إن تزوجت ريب بعد تزوج عمره طافسان ، فتزوجها فذلك ، أو قال : مع عمره ، فتزوجها معها ، أو قال : على عمره ، فتزوج ريب بعد زوج عمره وعمره في مكاحه . طلقنا في هذه الوجوه ، ولو تزوجها على خلاف ما ذكر لم تطلقا . ولو قال : إن تزوجت ريب قبل عمره طافسان ، فتزوج ريب طلعت ولا يتوقف على عمره ولا تطلق عمره إذا فكحها . ولو قال : قبل عمره ، فصح ريب لا تطلق ما لم يتزوج عمره بعده على الفور .

م : قال في إيمان الجامع : وإذا قال الرجل لامراة لا يملكها ، أنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر ، فكذلك شهر : ثم تزوجها لا تطلق - يجب أن يعلم بأن هذه المسألة على وجهين . إضافة من غير تعليق ، وإضافة مع التعليق ، والتعليق لا يخلو . إما أن يكون بشرط سبق ، أو بشرط لاحق ؛ وكل ذلك على وجهين : إما أن يكون موقتا ، أو غير موقت . وصورة الإضافة من غير التعليق في الوقت المطلق ، إذا قال الرجل لامراة لا يملكها

أنت طالق قبل أن تزوجك فزوحها بعد ذلك لا تطلق . وفي الهداية : كما إذا قال « طلقك وأنا صى أر بأم . . م . . » إذا قال لها . إن تزوجتك فأنت طالق قبل أن تزوجك بشهر « فزوحها بعد مسمى شهر من وقت هذه المقالة طلقت ، لهذا ذكر في رواية ابن سليمان ، وذكر في رواية ابن حصص و قال . طلقت في قول ابن يوسف ، فقد أشار إلى 'حلاف' ولم يصح عليه .

و ذكر في طلاق الجامع الإضافة مع التليق في المطلق وصورتها : إذا قال لامرأه لا يملكها « إن تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك . » ولم يوفت يعني لم يقل « هل ذلك بشهر » ثم زوحها في قول ابن حبه ، محمد لا تطلق ، وعلى قول ابن يوسف تطلق . . س مشايخنا من قال . الحلاف في تطلق أما في الوقت تطلق لا حلاف . كما ذكر في رواية ابن سليمان ، وعامتهم على أن الحلاف في المطلق . لموت حره . وما قال عامة المشايخ أصح .

و صورة الإضافة مع تليق و الشرط اللاحق في الموت و المطلق : إذا قال لاجنة « أنت طالق قبل أن تزوجك » إذا تزوجك فأنت طالق قبل أن تزوجك بشهر إذا تزوجك . فزوحها لا سره . محمد . وقد اختلف المشايخ فيه . قال بعضهم : لا فرق بينهما إذا كان . الشرط لاحقا و بيما إذا كان سابقا . إليه مال شيخ الإسلام ، وبعضهم قالوا : ماها يقع الصلاق بلا حلاف ، وإليه مال الشرح غير الإسلام انزوى .

هذا كله إذا حصل الإيجاب في غير ملك ، فاما إذا حصل الإيجاب في الملك لله صور ، من جملة ذلك ما ذكر في المتن . إذا قال لامرأته . إن دخلت الدار فأنت طالق قبل أن تزوجك « هي طالق إذا دخلت الدار . وكذلك إذا قال لها « إذا جاء غد فأنت طالق قبل أن تزوجك . » إذا قال لها « أنت طالق عدا قبل أن تزوجك . هي طالق عدا .

وفي الذخيرة: إذا قال لأمراه • تكونين غدا طالقا • لم يصح بخلاف قوله • كوني • . وفي القدروري عن محمد: إذا قال لأمراه • كوني طالقا • أ. اطلق • قال: أراه واقعا • وكذلك إذا قال لامته • كوني حرة أو عتقي • ، وروى في قوله • تطلقين • غدا • أنه إغراع في الغد ، وإن نوى ائمة دين أي • بتطليقتين • . وقيل في • تصبح غدا طالقا • : إنها تطلق إذا جاء المد • .

إذا قال لامرأته في حالة العصب : إن فعلت كذا إلى خمس مئة نصير  
مطلقة مني ، و أراد بذلك تخويفها صحت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها .  
يسأل الزوج : هل كان حلف بطلاقها ؟ فإن أخبر أنه كان حلف به بعمل بخبره وبحكم  
بوقوع الطلاق عليها ، وإن أخبر أنه لم يحلف قبل قوله .

م : إذا قال لامرأته - أنت طالق قبل أن تزوجك - أو قال لها - طلقك قبل أن  
تزوجك - لا يقع شيء . و إذا قال لها - أنت طالق أمس - وقد زوجها اليوم لا يقع  
الطلاق ، و إذا زوجها أول من أمس تقع الساعة واحدة . وفي جامع الجوامع - « أنت  
طالق أول من أمس و اليوم و أمس » فثنتين ، واحدة بقوله « اليوم » و الثاني به أول  
من أمس . و لو قال « اليوم و أمس و أول من أمس » ثلاث .

وفي الخلاصة: ولو قال الزوج «إذا جاء غدا فانت طالق» أو قال المولى «إذا جاء غدا فانت حرة» لجاء النكاح تطلقين، ولا تثبت الحرمة النكاحية عند محمد وعندهما تثبت، ولكن عليها الاعتداد بثلاث حض.

وفي الخاتمة : لو قال « أنت طالق قبل أن تُخلق » ، أو قال : قبل أن أحلق ، فإنه لا يقع شيء . وفي الكافي : ولو قال « أنت طالق ما لم أطلقك ، أو : متى لم أطلقك ، أو : متى ما لم أطلقك » ، وسكت طلق .

ولو قال: أنت طالق إن لم أطلقك، لم تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطلق، ثم إن مات الزوج وقع عليها، فإن لم يدخل بها فلا ميراث لها، وإن دخل بها فلها.

[illegible]





الفتاوى التاتارغانية ( كتاب الطلاق - إضافة الطلاق إلى الأوقات ) ج -

لا تطلق ما لم يتأدها ' الدم ثلاثة أيام ، وإذا تمادى يحكم بوقوع الطلاق من حين ما رأت الدم . ثم إذا وقع الطلاق عليها من حين ما رأت الدم ، لا شك أن على قولها يقتصر استدلالا بنظائره من الموت والقُدوم على ما مر ، وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه . بعضهم قالوا يستند ، وألحقوه بالموت ، وبعضهم قالوا : لا يستند ، وألحقوه بالقُدوم من حيث أن الحيضة مملوطة بها على خطر الوجود كالقُدوم ، بخلاف الموت .

وفي جامع الجوامع : أنت طالق قبل رمضان بشهر ، يقع إذا انسلخ شهر رجب ، ولو قال : في شعبان ، يقع في الحال

م : وإذا قال لاسرائة : أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان بشهر ، ثم إنه خالها على مال قبل تمام الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر فالمسألة على وجهين : إن لم تكن المرأة في العدة يوم مات فلان بأن كانت غير مدخول بها أو كانت مدخولا بها إلا أنه انقضت عدتها بوضع الحمل قبل تمام الشهر لا يقع عليها شيء من الطلقات المضاف عندهما ، وعند أبي حنيفة يقع الطلاق في آخر جزء من أجزاء الحياة ، وإن كانت في العدة يقع الطلاق غير أن عندهما يقتصر الوقوع على وقت الموت فلا يقين بطلان النخل ، وعند أبي حنيفة يستند فيه أنه حين خالها لم يكن له عليها ملك فبين بطلان النخل وكان عليه أن يرد ما أخذ منها . ولم يذكر محمد في الكتاب أن العدة تعتبر من أي وقت ؟ ولا شك أن على قولها تعتبر العدة من وقت الموت ، وأما على قول أبي حنيفة عند عامة المشايخ تعتبر من وقت الموت ، وعد الشيخ الإمام على الرازي تعتبر من أول الشهر .

وفي جامع الجوامع : أنت طالق إلى قريب ، فهو على ما نوى ، لا نية له فيمضي شهر لا يوم . وفيه : أطولكما حياة طالق الساعة ، لا يقع حتى تموت إحدهما . (١) وفي خل : ما لم يتأدها . (٢) كذا في النسخ ، ولعل مراده : وإن لم تكن له نية .

أنت (١٠٤) ٤١٦

الفتاوى التتارخانة ( كتاب الطلاق - إضافة الطلاق إلى الوتقين و إلى أحدهما ) ج ٢

• أنت طالق في كل شهر، طالق واحد و شيء بأول الهلال ، ده الثالث .

م . إذا قال لامرأته أنت طالق قبل غسل فلان . أو قبل عدم فلان .  
هو ميل ذلك طرفه غير . قال الحاكم أبو الفضل هذا الجواب في ميل عدم فلان  
غير مستقيم ، والصحيح أنه يقع الطلاق إذا دعه فلان .

وفي الحواشي مثل أبو نصر الدومني عمر قال لامرأته في آخر ليلة من شعبان ، أنت طالق ثلاثاً في ليلة القدر ، لا تطلق حتى يمضي آخر ليلة من شهر رمضان ، غير أنه لا يطأها بعد المثلث الأول ، ولا يجمع من ذلك . وفي الثاني في آخر ثلث الأيمان ، لا أكملك في ليلة نصف من رمضان إلى ليلة بعد ، قال أبو جعفر لا يكلمه إلى الليلة الأخيرة من رمضان القابل ، ولا إلى ليلة نصف من رمضان القابل ، وأما الثالث ، وكان من ثلثاء يحد في الليلة ليله ، وامتنع من مضى ليلي حلف فيه أكبره سره . في الحجج ، أنه حله ، ودق ثلثه ، أحده من شهر رمضان لا تطلق حتى يمضي أسبوعه مائة إلى مائة هذه الليلة . لو قال أنت طالق بعد سه ، تطلق بعد ما عرت الشمس من أيوه السابع لمرق .

م: نوع آخر

و إضافة الطلاق إلى الوصية ، إلى أحدهما وفي تعليق

الطلاق بالعلن ، واحدهما ، في الجمل من وهـ ، هـ

يجب أن يعلم بأن الصلح المضاف إلى أحد ابنتين بعد سنتي حرهما ، لأن الزوج أوقع الطلاق بأحد ابنتين الأحصن والأغلف ، وهما التمجيل ، التاحير ، والمؤحر أحصن من المحصر ، ولهذا قالوا من قال لامرأة : أنت طالق مائة أو مائة ، وقع طلاق حصي ، وكذلك من قال لامرأة : أنت طالق ثلاثاً أو : أحده ، وقع واحدة .

(١) اذ يتم الاحب ولا تم الاغظ

بان هذا الأصل فيما إذا قال لامرأته « أنت طالق عدا أو بعد غدا ، فانها تطلق بعد غدا ، و كذلك إذا قال لها « أنت طالق غدا أو رأس الشهر » فانه يقع الطلاق عند اخرهما ، إلا إذا نوى أن تقع بكل وقت تطليقة فحينئذ تقع تطليقة غدا و تطليقة بعد غد و يصير تقدير المسألة : أنت طالق غدا و بعد عدا و باختيار كلمة « فى » يصير تقدير المسألة : أنت طالق فى غدا و فى بعد غدا .

و المضاف إلى الوقتين يقع بأولها ، و على هذا إذا قال لها « أنت طالق فى ليلك و هارك » يقع عليها طلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لا يقع فى النهار شيء - و هذا إذا لم تكن له نية ، فان نوى أن تقع بكل وقت تطليقة كان كما نوى . و فى الحاتية : لو قال « أنت طالق عدا اليوم » طلقت غدا و يبطل ذكر اليوم . و لو قال « أنت طالق اليوم غدا » طلقت فى الحال ، ثم : و فى مجموع التوارى . إذا قال لها « أنت طالق اليوم و غدا » تقع وحدة اليوم و اخرى غدا .

و أما إذا كان أحد الوقتين كاتنا و بدأ « الأدنى فانه يقع بكل وقت تطليقة . بأن قال لها « اليوم أنت طالق غدا و اليوم » تقع واحدة ساعة ما تكلم به و تقع أخرى غدا . و كذا إذا قال لها فى الليل « أنت طالق فى نهارك و ليلك » تقع واحدة ساعة ما قال هذه المقالة . تقع أخرى إذا طلعت المجر . و فى الحاتية : لو قال لها « أنت طالق اليوم و إذا جاء غدا » تقع للحال واحدة : إذا جاء غدا و هى فى العدة تقع أخرى . و فى الحجة : « أنت طالق فى نهار » صم واحدة . ثم : و لو قال لها ليلا « أنت طالق فى ليلك و فى نهارك » أو قال لها نهارا « أنت طالق فى نهارك و فى ليلك » طلقت فى كل وقت تطليقة . و فى الذمير : و إن نوى واحدة دين فيما بينه و بين الله تعالى . ثم : و على هذا إذا قال لها « أنت طالق ليلا و نهارا » ، أو قال لها « فى الليل و النهار » لم تقع إلا واحدة . و لو قال « فى الليل و فى النهار » تقع تطليقتان . و على هذا إذا قال لها « أنت طالق فى أكلك و شربك » أو : فى قيامك و نهودك . لم يقع ما لم يوجد ، و لو قال « فى

أكلك و في شربك و في قيامك و في صدرك ، فأيهما وجد يقع لأنه جعل كل فعل شرطاً على حده . و إن نوى طلاقه في قوله « و في ليلك » و في نهارك ، دين فيما بينه و بين الله تعالى . و في نوادر ابن سماعه عن محمد : إذا قال لامرأته « أنت طالق بالنهار و الليل » إن قال ذلك فهاراً طلقت واحدة . و إن قال ذلك ليلاً طلقت ثنتين . و لو قال لها و لم يدخل بها « أنت طالق غداً و اليوم » طلقت الساعة واحدة . إن تزوجها اليوم طلقت إذا جاء غداً ، و لو لم يزوجها اليوم حتى جاء غداً ثم تزوجها لا تطلق .

و أما إذا كان أحد الوقتين كائناً و الآخر ماضياً لم يذكر هذه المسألة في الأصول . و إنما ذكرها في النوادر . و ضمنها في غير المدخول بها فقال : إذا قال لها « أنت طالق أمس و اليوم » فهي واحدة . و لو قال « اليوم و أمس » كانت طالقاً ثنتين كأنه قال : أنت طالق ثنتين . و في مجموع النور : إذا قال لامرأته « أنت طالق اليوم و أمس » فهي واحدة هذا هو الكلام المضاف

جئنا إلى المعلق فنقول : المعلق بأحد الفعلين يقع بأحدهما - يبان هذا الأصل : إذا قال لها « أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فلان » فأيهما وجد أولاً يقع الطلاق ثم لا يقع عند الآخر شيء . و في الذخيرة : إلا أن ينوى أن تقع بكل فعل تطليقه فيكون كما يرى .

م : و أما المعلق بالفعلين فهو على ثلاثه أوجه . أحدها أن يكون الجزاء مقدماً على الفعلين . لأنه على وجهين : أما إن ذكر « ثانياً حرف الشرط » بأن قال لها « أنت طالق إذا قدم فلان و إذا قدم فلان آخر » و في هذا الوجه أيهما قدم أولاً يقع الطلاق و لا يقع بالثاني شيء إلا إذا نوى . و أما إن لم يذكر الثاني حرف الشرط بأن قال لها « أنت طالق إذا قدم فلان و فلان » هذه بين ثامه - و في الذخيرة . يشترط قدمها لوقوع الطلاق . م : و الوجه الثاني : أن يكون الجزاء وسط الفعلين بأن قال لها « إذا قدم

(١) كذا في النسخ ، و لعله : بحرف الشرط .

فلان فأت طالق و إذا قدم فلان ، فالجواب فيه كالجواب إذا قدم الحزاء . الوجه الثالث أن يكون الجزاء مؤخرًا عن التعلين بأن قال : إذا قدم فلان و إذا قدم فلان فأت طالق ، فما لم يقدم لا يقع الطلاق .

و إذا جمع بين وقت و صل و أضاف الطلاق إلى آخرهما بأن قال لها : أنت طالق رأس الشهر و إذا قدم فلان ، فإن وجد الفعل أولاً بأن قدم فلان في هذه الصورة ، لا يقع الطلاق و يجعل كأن المضموم - إليه صل آخر - و كان عدا طلاقاً معلقاً بأحد التعلين فيقع ماؤها . و إن جاء رأس الشهر أولاً يقع الطلاق ما لم يقدم فلان ، و يجعل كأن المضموم إليه وقت آخر داه قال : أنت طالق رأس الشهر أو وقت قدم فلان فكان الطلاق مضافاً إلى أحد الوقتين فيقع بأمرهما .

و في الذميرة : ومتى جمع بين الوقت و الفعل و أضاف الطلاق إليها أن قال لها : أنت طالق غدا و إذا قدم فلان ، فهاتان تطليقتان تطلق غداً واحدة ؛ إذا قدم فلان تطلق آخرى . و اختلفت عبارات المشايخ في بن العلة ، فبعضهم ان الجمع بين قضية فعل و بين قضية الوقت متعذر لما بين الإضافة و التعقيب من التضاد هو جرح قول الترجيح ، فوجدنا أساق لانه لا مزاحم له فيعطى حكمه و يجعل الآخر تما له ، فإن وجد الفعل أولاً جعل لأن المضموم إليه وقت آخر . و إن وجد الوقت أولاً جعل كأن المضموم - إليه صل آخر - و عباره القاضي الإمام أبي سعد الردعي . ان من أرفع أحد الصلايين إما الأخف أو الأعظم يقع الأخف و قد أتى بالمضاف إلى الوقت أو بالمعلق بالفعل المعلق أخف من المضاف ألا ترى ان من قال لا مراثة ، إن حلفت متى عدي فأت طالق ، قال لمدته أنت حر عدا لا تطلق امراته . كما لو اعتقه للحال : كذا النذر المضاف إلى النذر يحوز تسجيله قبل مجيء النذر بأن قال : لله على أن أتصدق بدينار غداً ، فتصدق اليوم و النذر المعلق بمجيء النذر لا يحوز تسجيله قبل مجيء النذر . سلم أن المضاف أقرب إلى المنجز فكان المعلق أخف (١) كذا في النسخ ، و الصحيح : لا يقع (٢) و سار تقدير المسألة كأنه قال أنت طالق عدا ، قدم فلان فأت طالق تطليقة أخرى .

فحين الانخف و يلقى الوقت - لكن هذه العلة إما تأتي فيما إذا وجد القمل أولاً ولا تأتي فيما إذا وجد الوقت أولاً . و استشهد محمد لإيضاح هذه المسألة في الزيادات بمسألة أخرى فقال : ألا ترى أنه لو قال لها أنت طالق عدا و إن شئت ، فسات الساعة أنه يقع الطلاق و لا ينتظر مجيء الغد و يجعل كأن المضموم إلى المشيئة صل آخر فكان الطلاق معلقاً بأحد الفعلين ، و في نوادر ابن سماعه قال : سمعت أبا يوسف يقول : إذا قال لامرأته أنت طالق إذا دخلت الدار و بعد غده ، فدخلت الدار اليوم قال : لا تطلق حتى يجيء بعد غده . قال : و هذا بمنزلة وقتين ، قال محمد . إن دخلت الدار اليوم طلقت قبل مجيء بعد غده . فهذه الرواية عن أبي يوسف تخالف ما ذكر محمد في الزيادات ، و عن أبي يوسف أيضاً أنه إذا علق الطلاق وقت و صل على الشك فهو بمنزلة صلين . قال الحاكم أبو الفضل : يريد به أن الطلاق يقع بأيهما سبق ، فهذه الرواية توافق ما ذكر محمد في الزيادات .

و روى ابن سماعه عن محمد فيمن قال لامرأته أنت طالق الساعة و إذا جاء غده و إذا جاء بعد غده : فهي طالق الساعة واحدة ، و إذا جاء غداً أخرى . و لا تطلق بمجيء ما بعد الغد .

و روى بشر عن أبي يوسف فيمن قال لامرأته أنت طالق اليوم : إن دخلت الدار ، فهي طالق حين تكلم ، و إن دخلت الدار الأخرى - و هذا و ما لو قال لها أنت طالق غداً و إذا قدم فلا ، سواء . و في الولوالجية . و لو قال لامرأته أنت طالق غداً إذا دخلت الدار ، بلغو قوله غداً ، و يتعلق الطلاق بالدخول .

و في الجامع الصغير : إذا قال لها أنت طالق غداً اليوم ، أو قال أنت طالق اليوم غداً ، فهو بأول الوقتين فهو به - يريد به أن في الصورة الأولى يقع الطلاق غداً ، و في الصورة الثانية يقع الطلاق اليوم . و كذلك إذا قال لها أنت طالق الساعة غداً ، يقع الطلاق عليها في الحال ، فإن قال : عنيت بهذه الساعة الساعة من الغد فإنه لا يصدق

في القضاء . وبين فيما به وبين الله تعالى . ولو قال لها « أنت طالق اليوم إذا جاء غدا ، فهي طالق غدا حين طلع الصبح .

• في مجموع النوازل : إذا قال لها « أنت طالق تطليقة تقع عليك غدا ، فانه لا يقع إلا غدا . ولو قال « تطليقة لا تقع عليك إلا غدا ، وقم الساعة .

وفي المتن : إذا قال لها « أنت طالق راس كل شهر ، فانها تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة . ولو قال لها « أنت طالق في كل شهر ، فانها تطلق واحدة . ولو قال لها « أنت طالق كل جمعة ، فان كان نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث . . إن كانت يته على كل جمعة ثم بأيامها على الدهر فهي طالق واحدة ، وإن لم تكن له نية طلقت واحدة . وفي مجموع النوازل : إذا قال لها « أنت طالق يوم الجمعة ، في يوم الجمعة . هو في يوم الجمعة فانه يضم الطلاق . ولا يكون على الجمعة الثانية إلا أن ينوي . وفيه أيضا : إذا قال لها « أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة ، أو قال : بعد يوم الجمعة ، يقع الطلاق عليها يوم الجمعة في المسألتين جميعا .

وفي الخاتمة : رجل قال لامرأته « أنت طالق كل سه ثلاثا ، يقع الطلاق من ساعته . . إذا قال لامرأته « أنت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس ، يقع الطلاق عليها للحال . وفي الذخيرة : وإذا قال لها « أنت طالق الساعة و عدا ، يقع في الحال ولا يقع غدا الأخرى .

م : ولو قال لها « أنت طالق واحد كل يوم ، فهي طالق واحدة كل يوم ، وإذا قال لها « أنت طالق كل يوم واحد . . ولو قال لها « أنت طالق شهرا غير هذا اليوم . أو : سوى هذا اليوم . كان كما قال و كانت طالقا سد معنى ذلك اليوم . ولا يشبه هذا قوله « شهرا إلا هذا اليوم ، فان هناك تطلق حين تكلم . وقوله « هذا الشهر إلا هذا اليوم ، نظير قوله « شهرا إلا هذا اليوم ، والفرق بين قوله « هذا ، وبين قوله « سوى هذا ، و « غير هذا : أن قوله « غير هذا اليوم ، و « سوى هذا اليوم ، قد يكون

وحا ، ألا ترى أنه لو قال الرجل لغيره ، والله لا أكلك ثلاثة أيام غير هذا اليوم وسوى هذا اليوم ، كان حالفا أن لا يكلمه ثلاثة أيام مستقلة بعد هذا اليوم ، ولو قال ، والله لا أكلك ثلاثة أيام إلا هذا اليوم ، كان حالفا أن لا يكلمه يومين بعد يومه ذلك .

و روى بشر عن أبي يوسف : إذا قال لامرأته ، أنت طالق بعد أيام ، فإنما يقع بعد سنة أيام . و روى إسماعيل عنه : إذا قال لها ، إذا كان ذوالقعدة فأنت طالق ، وقد مضى بعضه قال : هي طالق ساعة ما تكلم .

و إذا قال لها ، أنت طالق في محي . يوم ، إن قال ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثاني . ولو قال لها ، أنت طالق في محي يوم ، إن قال ذلك ليلا طلقت إذا غربت الشمس من الغد ، وإن قال ذلك في ضحوة النهار طلقت إذا جاءت ساعة النهار التي حلف فيها من اليوم الثاني ، وإن كان ينبغي أن يشترط في المحي . يوم كامل كما شرط في المضى محي يوم كامل . و إذا قال لها ، أنت طالق في محي ثلاثة أيام ، إن قال ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث ، ولو قال لها ، أنت طالق في مضى ثلاثة أيام ، إن قال ذلك ليلا طلقت إذا غربت الشمس من اليوم الثالث . هكذا وقع في محض سح الجامع ، وقع في بعضها . لا تطلق حتى ينحى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة ، وهكذا ذكر القدوري .

و في الكافي : ولو قال ، أنت طالق بعد يوم الأضحي ، لم تطلق حتى يمضي يومه ، ولو قال ، مع يوم الأضحي ، لم تطلق حتى طلع الفجر من يوم الأضحي .

### الفصل الثاني عشر

في الرجل يوقع الطلاق على امرأة

ثم يقول : لي امرأة أخرى ، فالمطلقة هي الأخرى

قال محمد في الجامع : إذا قال الرجل ، أول امرأة أزواجها فهي طالق ، ثم تزوج

(١) زيد في حل ، وهذا اليوم ، (٢) وفي حل ، سنة .



امرأة بعد البين فادعت هي الطلاق وقالت: أنا أول امرأة تزوجتني بعد البين! وقال الزوج: لا بل تزوجت فلانة بعد البين! لا يصدق الزوج في صرف الطلاق عن المعروفة. ولو قال: إن كانت فلانة أول امرأة أنزجها هي طالق، ثم تزوجها فادعت هي الطلاق فقال الزوج: تزوجت امرأة قلها: هي ليست بأولى! فالقول قول الزوج. ولو نظر إلى امرأتين وقال: أول امرأة أنزجها منكما طالق، فتزوج إحداهما وادعت هي الطلاق وقالت: تزوجتني أولا! وقال الزوج: تزوجت الأخرى أولا! فالقول قول المعروفة. ولو كان الزوج قال: تزوجت الأخرى معها! فالقول قول الزوج ولا تطلق المعروفة.

وإذا قال الرجل: كنت طلق امرأة تزوجتها، أو قال: كنت لي امرأة فطلقتها! وادعت المعروفة أنها هي وقال الزوج: كنت لي امرأة أخرى غير المعروفة وإياها طلق! فالقول قول الزوج. وكذلك لو قال: قد كنت طلق امرأة ثم كنت طلق إحدى نسائي، أو قال: امرأة لي طالق، أو قال: امرأة من نسائي طالق! أو باقى المسألة بحالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم. وكذلك لو قال: طلق أول امرأة قد كنت تزوجتها، أو قال: طلق امرأة كنت لي! أو باقى المسألة بحالها تطلق المعروفة.

وفي المتنق: ابن سحابة عن محمد: إذا قال الرجل: زينب امرأة طالق، فخاصمته زينب إلى القاضي في الطلاق فقال: لي امرأة أخرى ببلدة كذا اسمها «زينب»، فأياها عتيت! ولم يقم على ذلك بينه فان القاضي يطلق هذه المرأة ويفرق بينهما إن كان الطلاق بائنا، فان أحضر تلك واسمها «زينب»، وعرفها القاضي بذلك فانه يوقع الطلاق عليها وترد إليه الأولى ويطل طلائها. وكذلك هذا في المتنق. وعن أبي يوسف أنه يطلقها جميعا ويمتنعها جميعا.

و روى هشام عن محمد: إذا قال الرجل امرأته طالق، فاستدعت عليه امرأته

قال: لى امرأة أخرى غائبة وإياها عنيت ا قال: إن أقام البينة أن له امرأة أخرى غائبة سواها وقت أمرى ولم أوقع الطلاق حتى تقدم إلى الغائبة .

وعن أبى يوسف فيمن قال امرأته طالق ، وله امرأة معروفة فقال: لى امرأة أخرى ! فجاءت امرأة أخرى وادعت أنها امرأه وصدق الزوج فى ذلك وقال إياها عنيت ، أو قال : احترت أن أوقع الطلاق على هذه ! فان أقام بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة . وإن لم تكن له بينة على ذلك وفضى القاضى بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق أو قبل أن يقضى القاضى بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة وقال الزوج : عنيت بالطلاق على المجهولة ! فالقاضى يطل ما قضى به من طلاق المعروفة . ردها إليه ويوقع الطلاق على المجهولة . وكذلك لو كانت المعروفة قد زوجت .

وفى المتنق : إذا قال : لا امرأتى على ألف درهم ! وله امرأة معروفة ثم قال : لى امرأة أخرى والدين لها ! فالقول قوله . ولو قال : امرأتى طالق على ألف درهم . فالطلاق والمال على امرأته المعروفة ، ولا يصدق فى صرفها إلى غيرها . ولو قال : امرأتى طالق . ثم قال : لا امرأتى على ألف درهم ! وله امرأة معروفة ثم قال : لى امرأة أخرى فأياها عنيت ! صدق فى حق المال ولم يصدق فى حق الطلاق .

إذا قال : فلانة بنت فلان طالق . سعى بالمرأة وسبها ثم قال : عنيت بذلك امرأة أجنبية هى على هذا الاسم والنسب ! لم يصدق قضاء ، فان قال : هذه المرأة التى عنيتها امرأتى ! وصدته فى ذلك دفع الطلاق عليها بإقراره ، ولم يصدق فى حق صرف الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهد الشهود على نكاح هذه المرأة قبل الإيقاع . على لإقرار الرجل لهذه المرأة المعروفة بذلك فيثبت يؤمر الزوج بالبيان أنه أوقع الطلاق على أيهما .

وفيه أيضا . إذا تزوج امرأتين إحداهما نكاحا صحيحا والأخرى نكاحا فاسدا

و اسمها واحد فقال « فلاة طالق » ثم قال : عبت التى نكاحها فاسد لم يصدق قضاء .  
 ، فى اخذيه . كما لو قال « زين طالق » . امرأته زينب طلقت امرأته ، فان  
 قال عبت زينب اخرى لا يصدق قضاء . م : و كذلك إذا قال « إحدى امرأتى  
 طالق » ثم قال : عبت التى نكاحها فاسد لم يصدق قضاء . و لو قال « إحداكما طالق »  
 لم تطلق التى صح نكاحها إلا أن يبينها . و لو كان فى يده عبدان قد اشترى أحدهما  
 شراء صحيحا و الآخر شر . فاسد فقال « احديكما حر ، أو قال : أحد عبدي حر » هما سواء  
 فالقول فى البيان قوله

## المصل الثالث عشر

### فى طلاق الغاية و الطرف

إذا قال لها « أنت طالق مر واحدة إلى اثنين ، أو : ما بين واحدة إلى اثنين »  
 فهى واحدة . ، إن قال « من واحدة إلى ثلاث ، أو : ما بين واحدة إلى ثلاث » فهى  
 ثنان . و هه قول أبى حنيفة . قال أبو يوسف و محمد : إن قال « من واحدة إلى اثنين »  
 تقع ثنان ، ، إن قال « ما بين واحدة إلى ثلاث ، أو : من واحدة إلى ثلاث » فهى  
 ثلاث . و قال زفر : إن قال « من واحدة إلى اثنين » لا يقع شىء . ، و إن قال « من  
 واحدة إلى ثلاث » تقع واحدة . و قال أبو حنيفة : لو نوى حدة فى قوله « من واحدة  
 إلى ثلاث » دن فيما بينه و بين الله تعالى . و روى عن أبى يوسف أنه لو قال « أنت طالق  
 ما بين واحدة ، ثلاث » فهى واحدة .

و لو قال « ما بين واحدة إلى أخرى . أو : من واحدة إلى واحدة » فهى طالق  
 واحدة عد أبى حنيفة . و قد اختلف المشايخ على قولها ، قال بعضهم : ثنان . و قال  
 بعضهم : تقع واحدة . و هو الصحيح . و فى الخلاصة الغاية : إذا قال « أنت طالق  
 من واحدة إلى واحدة » قال بعض المتأخرين : لا يقع شىء فى قول زفر .

م : و لو قال « أنت طالق من واحد إلى اثنين » . فست واحدة عند أبي حنيفة ، و عندهما تقع ثنتان ، و قياس مذهبها أن تقع الثلاث ، . كذا روى عن أبي يوسف أنه قال : إذا قال « أنت طالق ثنتين إلى ثنتين » أنه تقع ثنتان . و في جامع المجموع : عن أبي يوسف « ما بين ثنتين إلى ثنتين » ثلاث .

و في الوافي : واحد في ثنتين واحدة إن لم ينو أو نوى الضرب . و لو قال « أنت طالق واحدة في ثنتين » إن نوى واحدة و ثنتين أو نوى واحدة مع ثنتين تقع الثلاث ، و في الهداية : و لو كانت غير مدحول بها تقع واحدة ، كما في قوله « واحدة و ثنتين » . و في الخلاصة الحاتية : و لو نوى بكلمة « في » « مع » صححت نيته فتقع الثلاث سواء كان دخل بها أو لم يدخل . م : و كذلك إذا قال « أنت طالق واحدة في ثلاث » و روى واحد و ثلاثا أو نوى واحدة مع ثلاث تقع الثلاث ، و كذلك إذا قال « أنت طالق ثنتين في ثنتين » و نوى ثنتين و ثنتين أو ثنتين مع ثنتين تقع الثلاث : وإن لم تكن له نية أو نوى الضرب و الحساب - ففي قوله « واحدة في ثنتين » تقع واحدة لا غير . و في الهداية : و قال زفر : تقع ثنتان . و في الخلاصة الحاتية : و قال الحسن بن زياد و زفر : إن نوى الضرب و الحساب تقع ثنتان . م : و في قوله « واحدة في ثلاث » كذلك ، و في الهداية : و عند زفر ثلاث . يعني إذا نوى الضرب ، الحساب . م : و في قوله « ثنتين في ثنتين » تقع ثنتان لا غير - و في الحاتية : نوى الضرب و الحساب أو لم ينو شيئا ، و قال الحسن بن زياد و زفر : إن نوى الضرب و الحساب تقع الثلاث .

م . و لو قال « أنت طالق إلى الليل » . أو قال : إلى شهر ، أو قال : إلى سنة ، هو على ثلاثة أوجه : إما أن ينو الوقوع للحال و يحصل الوقت للامتداد و في هذا الوجه يقع الطلاق للحال ، و إما أن ينو الوقوع بعد الوقت المضاف إليه و في هذا الوجه يقع الطلاق بعد معنى الوقت المضاف إليه . و إن لم تكن له نية أصلا لا يقع الطلاق إلا بعد معنى الوقت المضاف إليه عندنا ، خلافاً لزفر فإنه يقول بوقوع الطلاق

للحال و يطلق الغاية و قاسه على ما إذا حمل الغاية مكاناً ما قال لها أنت طالق إلى مكة ، أو : إلى بغداد ، فإليك تطلق الغاية و يقع الطلاق للحال ، كذا هنا .

و لو قال لها أنت طالق إلى الصيف ، أو قال إلى الشتاء ، هذا ، ما لو قال : إلى الليل أو إلى شهر ، سواء . و كذلك إذا قال : إلى الربيع . أو قال : إلى الخريف . و تكلموا في معرفة هذه الفصول . و سبأني بابه في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى .

إذا قال لها أنت طالق في الدار . أو قال : في مكة ، طلقت وإن لم تكن في الدار . ، كذلك إذا قال لها أنت طالق في الشمس ، و هي في الظل كانت طالقة للحال . و كذلك إذا قال : أنت طالق في ثوب كذا ، عليها ثوب آخر هي طالقة

و في السخاقي : و إذا قال : سميت به إذا لبست ذلك الثوب الدين فيما بينه و من الله تعالى . م . و لو قال لها أنت طالق و دعائك إلى مكة . أو في دخولك دار فلان .

أو : في لبسك ثوب كذا ، يعلق حتى تفعل ذلك العزم ، و لو قال سميت بقول : أنت طالق في الدار أو في مكة ، إذا أتيت مكة . إذا دخلت الدار صدق ديانة لا قضاء . و لو قال : أنت طالق إذا دخلت مكة . لم تطلق حتى تدخل مكة .

و في السكاقي : و لو قال : أنت تطليقة تقم عليك في دخولك الدار . لم تطلق حتى تدخل الدار ، و لو قال : لا تقم عليك إلا في دخولك الدار ، وقعت في الحال . و في الأخيرة : إذا قال لامرأته أنت طالق في دخولك الدار ، لا تطلق حتى

تدخل . و لو قال : فيها دخولك الدار . طلقت ساعه ما تكلم

م : و لو قال لها أنت طالق في صلاتك . لم تطلق حتى تركع و تسجد ، و قيل : حتى ترفع رأسها من السجدة . و قيل : حتى توجد الفصد .

و لو قال لها أنت طالق في حبضك ، أو : في طهرتك ، فإن كان موجوداً و مع

ولا يوقف على وجوده . وفي شرح الطحاوى : ولو قال لها أنت طالق في حيضك ،  
 حين ما رأت الدم يقع الطلاق بشرط أن يستمر بها الدم إلى ثلاثة أيام ، ولو قال لها  
 أنت طالق في حيضك ، أو : مع حيضك ، فالمرحوم لم يحض ، وتظهر لم يقع الطلاق ،  
 ولو كانت عائنا في هذه الفصول كلها لا يقع الطلاق ما لم تظهر من هذا وبحض  
 مرة أخرى .

م : لو قال لها أنت طالق في الغد ، أو قال : غدا ، ولا ملة له يقع الطلاق  
 حين يطلع الفجر من الغد ، وإن قال : نويت به الوقوع في آخر الغد . وفي شرح  
 الطحاوى : وعنت وسط النهار م : فانه يصدق فيما بينه ، بين الله تعالى في الفصل ،  
 وهل يصدق هناك ؟ أجمعوا على أنه لا يصدق في قوله « غدا » ، واختلفوا في قوله ، في  
 الغد ، قال أبو حنيفة : يصدق . وقالوا : لا يصدق . وعلى هذا إذا قل « أنت طالق  
 رمضان ، أو : في رمضان » ، وعلى هذا إذا قال « أنت طالق شهرا ، أو : في الشهر » .

ولو قال « أنت طالق في رمضان » هو على رمضان . وكذلك إذا قال لها  
 « أنت طالق في يوم الخميس » هو على أول خميس يأتي ، ولو قال : عنت رمضان الثاني  
 لا يصدق في القضاء ، يصدق فيما بينه ، بين الله تعالى .

وفي السنن : ولو قال « أنت طالق كل يوم أنت طالق أبدا » تقع تطلقه  
 واحدة . ولو قال لها « أنت طالق في كل يوم » تقع ثلاث تطلقات في ثلاثة أيام .  
 وفي الخاتبة : رجل قال لامرأته « أنت طالق كل يوم مرة » وكل يومين مرتين ،  
 يقع عليها في اليوم الأول وفي اليوم الثاني والثالث .

رجل قال في شعبان « أنت طالق في رمضان » تطلق حين تغرب الشمس من  
 آخر يوم شعبان .

المتاوى التارخاينة ( الشك في إيقاع الطلاق و في عدده و في الإيجاب المبهم ) ج- ٣

## الفصل الرابع عشر

في الشك في إيهام الطلاق ، وفي الشك في عدد

ما وقع من الطلاق، وفي الإيجاب المهم

في التهذيب : ولو شك في طلاق امرأته إذ قال لامرأته أنت طالق ثلاثا أو لا شيء ، أو قال أنت طالق واحد أو لا شيء ، أو قال أنت طالق واحدة أو لا ، يقع عند محمد . وهو قول أبي يوسف إلا ثم رجع وقال : لا يقع شيء .  
أما إذا قال أنت طالق ، ولم يذكر عددا ثم قال لا ، أو قال أو لا شيء ، فإن قال لا ، لا يقع شيء باتفاق الروايات . وإن قال أو لا شيء ، ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقع شيء من غير ذكر خلاف وذكر في رواية أبي حنيفة أنه على الاختلاف الذي تقدم ذكره . وهكذا في الفقه أبو الليث في مختلفاته ، وذكر شيخ الإسلام هذه الجملة في شرحه . وفي الذخيرة . والصحيح ما ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقع شيء بلا خلاف .

في الحائض . رجل قال لامرأته . أنت طالق ثلاثا أو لا . و فارسيته . يا نبي . لا يقع شيء . و كذا لو قال . أنت طالق إلا . و فارسيته . مكر . . . كذا لو قال . أنت طالق ثلاثا إن كان . و فارسيته . اگر بود . و كذا لو قال . أنت طالق ثلاثا إن لم . و فارسيته . اگر نی . و كذا لو قال . أنت طالق إن لم تكن . و فارسيته . اگر سودی . و في الحوى : أب قال . لولا . . و في وانصات الناطق : و كذلك لو قال . أنت طالق ثلاثا إن لم يكن . لم يقع الطلاق لأن هذا كله شرط . و ان يقع إذا لحقه شرط لم يبق إيقاعا .

و في نوادر ابن جماعة عن محمد: إذا شك أبه طلق واحده أو ثلاثا هي واحدة حتى يتيقن أو يكون أكثر ظه على حلاله، وإن قال الزوج: عزمت على أنها ثلاث! أو: هي عندي أنها ثلاث! أضع الأمر على أشده، فآخره 'عدول حضروا ذلك المجلس

(۱) ای : فان آخره .

الفتاوى التاتارخانية ( الشك في إيقاع الطلاق وفي الإيجاب المبهم ) ج - ٣

وقالوا : كانت واحدة إذا كانوا عدولا أصدهم وأحد بقولهم . وعن هشام قال : سألت أبا يوسف عن رجل حلف طلاق امرأته ولا يدري بثلاث حلف أو بواحدة ؟ قال : يتحرى الصواب فإن استوى ظنه عمل بأشد ذلك عليه .

وفي الخاتمة : رجل طلق امرأته واحدة أو اثنين فسي ولا يدري أنه طلقها واحدة أم نفس أو ثلاثا فقال . ومنه مرا شأيد ناروئے دیگرے یہ بعد اثم رغم انه عمل له ان يتزوجها ؟ قالوا . لا يصدق فساد .

م : إذا ضم إلى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الحجر والبهيمة وقال « إحدانا طالق » أو قال : هذه طالق أو هذه . طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : لا تطلق ولو جمع بين مسدوحة وعن رجل وقال « إحدانا طالق » . قال محمد : هذه واحدة . لم يقع الطلاق على مسدوحة إلا باليه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف : لا يصح . لو ضم إلى امرأته امرأة أخرى وقال « إحدانا طالق » أو قال : هذه طالق أو هذه . لم تطلق امرأته إلا بواحدة . ولو ضم إلى امرأته ما لا يكون محلا للطلاق بان قال لامرأته ورجل : امرأة ميتة لا تطلق امرأته خلافا لأبي يوسف . أو قال في هذه الصورة : طلق إحدانا . طلقت امرأته من غير يه .

وفي المستق . إذا عاقل الرجل غيره . قال « امرأتى طالق أو بيع عدي هذا » فباع عده سقط الطلاق عن امرأته . . فيه أيضا . إذا قال لامرأته « أنت طالق أو أنا لسب رجل أو أنا غير رجل » فهي طالق وهو كاذب . ولو قال « أنت طالق أو أنا رجل » فهو صادق ولا تطلق . وفي موضع آخر منه . لو قال لها « أنت طالق أو ما أنا رجل » فهي طالق وهذا منه على التهديد . ولو قال « أو هذه الأسطوانة من ذهب » والأسطوانة من ساج فهي طالق كما قال : إن لم تكن من ذهب .

(١) أي . لا محل لي حتى ترى وجه عمرى (٢) كذا . ويمل الصواب أن يقع عند أبي يوسف رحمه الله .



وفيه أيضا : رجل له امرأتان قال لإحدهما : أمرك يدك أو هذه طالق ، وأشار إلى الأخرى فان اختارت المقوض إليها الأمر نفسها قبل أن تقوم من مجلسها بطل الطلاق على الأخرى فان قامت قبل أن تختار نفسها وقع الطلاق على الأخرى وفي الحجة : أنت طالق أو هذه الخاط أو هذه<sup>١</sup> السور ، طلقت امرأته . ولو قال لامرأته : أنت ذلك لا تطلق امرأته . وهو قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف وزفر : لا تطلق في الوجهين . و« قال محمد .

م : ذكر في الأصل بمن كان له سوة ثلاث قال : هذه طالق أو هذه وهذه ، طلقت الثالثة في الحال وبغير الزوج بين الأولى والثانية ، وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد أن الثانية لا تطلق ، وبغير الزوج بين الإيقاع على الأولى وبين الإيقاع على الثانية والثالثة . وفي نوادر ابن سماعة أيضا : رجل له أربع سوة قال هذه طالق أو هذه . هذه أو هذه . وقع على إحدى الأولين وإحدى الآخرين ، وفي الظهيرية : وله الخيار . ولو قال : هذه طالق أو هذه وهذه وهذه ، طلقت الثالثة والرابعة وإليه الخيار في الأولين ، ولو قال : هذه طالق وهذه أو هذه وهذه ، طلقت الأولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة .

وفي الظهيرية : ولو قال : أنت طالق ثلاثا لا يل هذه أو هذه لا يل هذه ، طلقت الأولى والأخيرة وله الخيار في الثالثة . ولو قال : أنت طالق ثلاثا أو فلانة على حرام ، وعنى به البين لم ينجح في إيقاع طلاق الإبلاء والطلاق الصريح .

ولو قال امرأته أو عبده حر ومات قبل البيا عتق العبد وسعى في نصف قيمته وبطل الطلاق عند أبي حنيفة . ولو قال : أنت طالق واحدة أو ثنتين ، فالبيا إليه ، ولو قال لغير المدخول بها تقع واحدة ولا ينجح الزوج .

م : ذكر هشام في نوادره عن محمد : إذا قال لامرأته ولاجنية : إحدانا طالق واحدة والأخرى ثلاثا ، وقعت الواحدة على امرأته .

(١) كذا ، والخاط والسور مذكوران .

الفتاوى الثائرا عانة ( الشك في إيقاع الطلاق في عدده ، في الإيجاب المهم ) ج ٣

قال محمد في الزيادات : رجل له امرأتان رجبستان فقال « إحداهما طالق ثلاثاً »  
 طلقت إحداهما والبيان إليه ، فلو أنه لم يبين الطلاق في إحداهما حتى جاءت امرأة  
 وأرضعتها مما أو على التعاقب ماتتا جميعاً .

و ذكر محمد في الأصل ما يدل على أن الطلاق المهم نازل في المحل فانه ذكر .  
 أن رجلاً تحت أربع نسوة لم يدخل بهن فقال « إحداهن طالق » ثم تزوج حامية جاز  
 نكاحها ، ولو لم يكن الطلاق المهم نازلاً في المحل كان هذا تزوجاً بالخامسة وهو  
 حرام ، واختلف المشايخ به . بعضهم قالوا : في المسألة روايتان ، على رواية الأصل  
 الطلاق المهم نازل في المحل وعلى رواية الزيادات يقع وبعض مشايخنا قالوا ما ذكر  
 في الزيادات قول أبي حنيفة : ما ذكر في الأصل قولها ؛ وقال بعضهم : الطلاق المهم  
 نازل في المحل في حق معنى يرجع به الموقع ويختص به غير نازل في المحل في حق معنى  
 يرجع إلى المحل ويختص به . والعناق المهم كذلك . وهو الأصح .

وفي الكافي . وإن كن ثلاثاً فأرضعن على التعاقب أو التتبع ثم الثالثة بانت  
 الأوليان لا الثالثة وتبنت الثالثة للطلاق . فان شرعن معاً من لبنها أو واحدة ثم ثنتا  
 معاً شرعن وبطلت ولاية البيان فان نكح واحدة بعده صح ويحصل المطلقة غيرها  
 حلاً تصرفه على الصحة ما أمكن ، وكذا إذا نكح الثانية بعد ما طلق الأولى صح  
 ولا يملك نكاح الثالثة لأن إقدامه على نكاح الأولى والثانية يبان أن المطلقة ثلاثاً هي الثالثة .  
 وفي الحاشية : ولو قال لنسوة الأربع « إحداهن طالق » ، لم يبر واحدة بينهما  
 طلقت واحدة وإليه خيار التمين والبراء أن يخاصمه في ذلك حتى يعين إن كان  
 الطلاق ثانياً أو ثالثاً ، وفي التهذيب : وتجب العدة من وقت البيان ، فان تزوج  
 بخامسة ولم يدخل بهن جاز ، وفي الكافي : ولو وطأهن لا يصح نكاح الخامسة .  
 ولو قال ذلك لامرأتين ولم يعين حتى ماتت إحداهما طلقت الأخرى ،  
 وكذلك لو لم تمت لكن جامع إحداهما أو قبلها أو حلف بطلانها أو ظاهر منها أو طلقها

تبينت الأخرى للطلاق ، وفى شرح الطحاوى : ولومات الزوج من غير بيان فأن كانا مدخولا بها فكل واحدة منهما جميع الصداق ، وإن كانتا غير مدخول بها كان لها مهر ونصف لكل واحدة منهما ثلاثة أرباع المهر - هذا إذا كان نكاحهما على تسمة معلومة . ولو لم يسم لها مهرا والمسالة بحالها كان لها مهر ومتعة بينهما ، ولو كان سمي لإحدهما مهرا ولم يسم للأخرى فليس لها ثلاثة أرباع المهر ولغير المسمى لها نصف المهر ونصف المتعة قياسا وبه قال زفر . وفى الاستحسان يجب نصف المهر لا غير وبه قال علماؤنا . ولو كانت المسمى لها غير معلومة كان لها مهر وربع إذا كان مهر مثلها سواء يكون بينهما ولا يجب المتعة استحسانا ، والقياس أن يجب نصف المتعة أيضا فيكون بينهما . وهو قول زفر - والميراث بينهما صفان فى الفصول كلها ، وعلى كل واحدة منهما عدة المترقى عنها زوجها وعدة الطلاق .

م : ولو قال لامرأته بعد الدخول بها : إحدانا طالق ، ثم حاضت كل واحدة منهما ثلاث حيض ثم بين فى إحدهما فعلها العدة من وقت البيان ، فإن راجع بعد ذلك صححت المراجعة فى قول أبى يوسف ، وقال محمد : لا تصح . ولو قال لامرأته ودخل بها : إحدانا طالق ، لم يكن بيانا .

قال محمد فى الزيادات رجل نكحته حرة وأمة وقد دخل بها فقال : إحدانا طالق ثنية ، ثم عتقت الأمة ثم بين الزوج الطلاق فى المتعة قال : تحرم حرمة غليظة ولا يبطل ميراثها إذا كان الإعتاق فى حالة الصحة والبيان فى حالة المرض ، ثم إذا ورثت المتعة كان لها ربع الميراث وللحرة الأصلية ثلاثة أرباع الميراث ، وعلى الحرة عدة الوفاة ولا يعتبر فيها الحيض . وعلى المتعة أربعة أشهر وعشرا تستكمل فيها ثلاث حيض - وهذا عند أبى حنيفة ومحمد . وأما عند أبى يوسف : على المتعة عدة الطلاق لا غير .

الفتاوى التاتارخانية ( الشك في إرضاع الطلاق وفي عدده وفي الإجماع المبهم ) ج - ٣

و في الكافي : و لو كانتا أنثى متقتا . بين الطلاق في إحداهما تحرم حرمة غليظة و صار مارا . . الإرث بينهما نصفان . و تمتد كل واحدة للوفاة أربعة أشهر و عشرة ، لكن لا يعتبر الحيض في التي لم يبين الطلاق فيها و يعتبر الحيض في التي بين الطلاق فيها ، فان مات الزوج قبل البان فبلى كل واحدة عدو الوفاة إن لم يقع الطلاق عليها و عدة الطلاق إن وقع الطلاق عليها ، فالاحتياط في الجمع بينهما .

رجل عتة أمتان لرجل فقال المولى : «إحدا كما حرة» ثم قال الزوج : «التي أعتقتها المولى طالق ثنتين» كان البان إلى المولى لا إلى الزوج - و في الكافي : و إذا بين المتق في إحداهما طلقت هي ثنتين و لا تحرم حرمة غليظة و تمتد بثلاث حيض ، م : و لو كان الزوج هو الذي بدأ فقال : «إحدا كما طالق ثنتين» ثم قال المولى : «التي طلقها الزوج حرة» بها صار البيان إلى الزوج - و في الكافي : فإذا بين الزوج في إحداهما الطلاق طلقت و عتقت عقيب البيان فحرم حرمة غليظة : تمتد بثلاث حيض .

و في فتاوى أهر : رجل له ثلاث نساء و هو جاهل بالنسوة فقال : هر كرا از شما طلاق من برو احد همسایه او را طلاق<sup>١</sup> ! و طلق لى في وسطهن على كم يقع ؟ قال القاضي جلال الدين : وقع على التي طلقها ، و تطلق واحدة من الثنتين اللتين إحداهن من الحين و الاخرى من اليسار و البيان إليه . رجل له أربع نساء فقال : هر چه وقت یکی از شما را طلاق دم اباغ ویراهم طلاق<sup>٢</sup> ! و طلق إحداهن طلقت واحدة منهن و البيان إليه لأن اسم «العصرة» لا يقع إلا على واحدة . بخلاف ما لو قال : انا باغان<sup>٣</sup> ! فإذا ما هنا يقع على كل واحدة منهن .

م : رجل تحت أمتان لرجل قال المولى : «إحدا كما حرة» ثم قال الزوج : «التي أعتقتها المولى طالق» فأت المولى قبل البيان عتق من كل واحدة نصفها ثم يخسر الزوج

(١) أى واحدة منكن يقع طلاق عليها فالطلاق على جاريتها (٢) نعمتها أطلق إحداكن فبلى صرتها أيضا طلاق (٣) صرتها .

في الطلاق يوقه على أيتها ، وهذا بخلاف ما لو غاب المولى فان هناك لا يؤمر الزوج بالبيان . ولو كان الطلاق ثنتين هل تحرم حرمة غليظة ؟ لم يذكر هذا الفصل محمد في الكتاب . وقد اختلف المشايخ فيه ، حكى عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني أنها لا تحرم ، وغيره من المشايخ قال : على قول أن حصة يبنى أن تحرم حرمة غليظة خلافا لها .

قال محمد في الجامع : إذا كان لرجل امرأتان دخل بها فإلها ، أنها طالق ، طلقت كل واحدة منها تطليقة رجعية . فان لم راجع واحدة منها حتى قال لها «إحداكا طالق ثلاثا» كان له اليان . فان لم يبين حتى انقضت عدة إحداها - وفي الوافي : أو ماتت إحداها - م : تعبت الباقية لثلاث . وإن انقضت عدتها مما لم تقع الثلاث على كل واحدة منها : قالوا : أراد به أن لا تقع الثلاث على واحدة منها بعينها ، أما تقع الثلاث على واحدة منها لا بعينها : ثم قال : ليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منها بعينها مقصودا باليان ، أما له ذلك حكما للكاح بأن يزوج إحداها بعد انقضاء عدة ، فلو انقضت عدتها ثم أراد أن يزوجهما معا لم يحرم ، ولو تزوج بإحداها جاز وتعين الأخرى للطلقات الثلاث . ولو لم يزوج واحدة منها حتى تزوجت إحداها زوجها ودخل بها ثم فارتها أو مات عنها فانقضت عدتها ثم نكحها الأول جمعا - وفي الكافي : أو متعابا - جاز ، م : وكذلك لو انقضت عدتها ثم ماتت إحداها وتزوج الثانية جاز نكاحها . بخلاف ما إذا كانتا حيتين وتزوج بإحداها لأن النكاح لا يصح إلا في المطلقة بواحدة فتعين المتزوجة للواحدة .

قال في الزيادات : رجل نكح أمتان لرجل لم يدخل بها فقال «إحداكا طالق ثنتين» ثم اشترى إحداها وتعين الأخرى للطلاق ، كما لو ماتت إحداها . ولو اشترى إحداهما بغير الطلاق بمحلا مبها - وفي الكافي : وبطل نكاحها - م : ولا يملك الزوج البيان ، فلو وطأ إحداها بملك البين تعبت الأخرى للطلاق .

قال في الزيادات أيضا : رجل قال لامرأتين له في صحته ، وقد دخل بهما  
 وإحداهما طالق ثلاثا ، ثم مرض مرض الموت وبين الطلاق في إحداهما ثم مات  
 قبل انقضاء عدة المطلقة فاتها تراثان ، فإن كانت له امرأة غيرها لم يقل لها شيئا من  
 ذلك كان نصف الميراث لتلك المرأة - وفي الكافي : و النصف الآخر بينهما - م :  
 وإن لم يبين الزوج الطلاق في إحداهما حتى ماتت إحداهما ، الزوج مريض فانه تنعين  
 الأخرى للطلاق ضرورة فلا ترث ، فإن كانت له امرأة أخرى كان لها كل الميراث ، وإن  
 لم تمت واحدة منهما حتى عين الزوج الطلاق في إحداهما في مرض موته ثم ماتت إحداهما  
 قبل موته ولا زوجة له غيرها فإن كانت التي ماتت هي التي أوقع عليها الطلاق كان  
 الميراث كله الأخرى ، وإن كانت التي ماتت هي الأخرى وبقيت التي عين الطلاق  
 فيها كان للعبنة نصف الميراث ، فإن كانت للزوج امرأة أخرى لم يقل لها شيئا من  
 هذه المقالة صبيبا إذا ماتت المعينة للطلاق كان الميراث بين الباقيتين نصفين ، وفيما  
 إذا بقيت المعينة للطلاق كان للعبنة ربع الميراث وللأخرى ثلاثة أرباع الميراث .  
 وفي الكافي : فإن لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت إحداهما لأقل من سنتين  
 ليس ببيان وبقي الزوج على خياره ، ثبت النسب ، فإن نفى الزوج هذا الولد أمر بالبيان  
 فإن قال : عنيت عند الإيقاع التي لم تلد ، بلاعن بينه ، بين التي ولدت وبقطع النسب  
 منه ولحق بالأم ، وإن قال : عنيت التي ولدت ، لا يعد ، ثبت النسب لعدم اللعان .  
 وإن قال : لم أعن عند الإيقاع أحدا ولكن أريد الآخر التي ولدت ، لا يعد ولا بلاعن  
 أيضا والنسب ثابت . وإن ولدت لأكثر من سنتين من وقت الإيقاع نصبت  
 الأخرى للطلاق ، الولد منه ، فإن بقي الولد بلاعن ، لا يقطع عنه منه . فإن ولدت  
 إحداهما لأكثر من سنتين ، الأخرى لأقل نصبت صاحبة الأقل للطلاق ، وعدة صاحبة  
 الأقل تنقضي بوضع الحمل إن كان بين ولادتها وولاده صاحبة الأكثر أقل من سنة  
 أشهر ، وإن كان بينهما سنة أشهر فصاعدا فعدة صاحبة الأقل بالحيز . وإن كان

الفتاوى التاتارخانية ( الشك في إيقاع الطلاق وفي عدده وفي الإيجاب المبهم ) ج - ٣

أقر الزوج يوطى صاحبة الأمل أولاً طلفت صاحبة الأكثر بإقراره ولا يصدق في صرف الطلاق عن صاحبة الأقل فطلقنا . وإن ولدت كل واحدة لأكثر من ستين من وقت الإيقاع وبين الولادتين يوم أو أكثر فولادة الأولى يكون بياناً للطلاق في الأخرى ، فإن ولدت الأخرى بعده لا يتحول الطلاق الواقع عليها إلى غيرها و ثبت نسب الولدين ، و تنقضي عدة المطلقة بوضع الحمل .

رجل له ثلاث سوة دخل بواحدة منه ولم يدخل بثنتين فقال : إحداهن طالق ، و مات قل البان ففي النساء حكمان : حكم الإرث و حكم المهر ، أما حكم الإرث فلموطوءة إرث تام خمس من اثني عشر و لغير الموطوءتين سبع ، و أما حكم المهر فلموطوءة مهر تام ، لغير الموطوءتين مهر . و تلك مهر ، عند أبي يوسف لها المهر و ثلاثة أرباع . ولو طلق إحداها واحدة و الأخرى ثلاثاً و مات قل البان فلها حصة أمان الإرث و لغير الموطوءتين ثلاثة أمانه . و أما المهر فلموطوءة مهر ، و لغير الموطوءتين مهر ، ربع بينهما . و هذه الزوائد و هو المهر عن أبي يوسف و هو الصحيح . وإن وطأ ثنتين و المسألة على حالها فلغير الموطوءة من الإرث و للموطوءتين سعة أمان الإرث ، أما المهر فلها ثلاثة أرباع .

و إن كن أسوأ و طأ واحدة منهن فقط فقال : إحداهن واحدة و الأخرى ثلاثاً ، ماتت هين البان فلموطوءة من إرثه أربعة من اثني عشر لغير الموطوءات ثمانية ، و للموطوءة مهر تام و لغير الموطوءة مهر ، سدس مهر . إن طأ ثنتين ، المسألة بحالها فلموطوءة تين ربع و ستون بينهما و خمسة أسدس و نصف السدس من ستة و سبعين و لغير الموطوءة من أحد و ثلاثون سها و نصف سدس سهم من ستة ، سبعين و للموطوءتين مهر تام و لغير الموطوءتين مهر و ثلاثة أمان مهر . و هو الجواب لمحمد . قيل : لهما مهر و ثلاثة أرباع مهر و على الموطوءتين عدة نفقة فقط . لو طأ ثلاثاً منهن و المسألة بحالها فلغير الموطوءة نصف سدس الإرث و للموطوءات حصة أسدس و نصف السدس و للموطوءات مهر .

(١) في لاسول . و الأخرى (٢) في حق مهران . كذا .

كامل ، لغير الموطوءة خمسة أسداس المهر . وإن وطأ ثلاثاً ثم قال « إحدى نسائي طالق » الأخرى ثنتين ، والأخرى واحدة » ومات قبل البيان فغير الموطوءة نصف سدس الإرث . الباقي للموطوءات ، وللموطوءات مهر ثلاث ، لغير الموطوءة ثلاثة أرباع المهر . فإن تزوج ثلاث نسوة وطأ واحدة فقال في صحته « إحدى نسائي طالق واحدة أو ثلاثاً » ومات قبل البيان فـ للموطوءة ثلاثة أثمان الإرث و الباقي لغير الموطوءتين ، للموطوءة مهر ، لغير الموطوءتين مهر وثلاث مهر .

و إن كن أربعاً وطأ واحدة فقال « إحداكن طالق ثلاثاً أو واحدة » ومات قبل البيان فـ للموطوءة ثلاثة أسهم و ربع سهم من اثني عشر سهمها من إرث النساء و لغير الموطوءات ثمانية و ثلاثة أرباع . وللموطوءة مهر و لغير الموطوءات مهران و خمسة أثمان لمهر . . وإن وطأ ننتين و المسألة بحاها فـ للموطوءتين ستة أسهم و نصف سهم من اثني عشر و لغير الموطوءتين خمسة و نصف . : للموطوءتين مهران ، لغير الموطوءتين مهر و ثلاثة أرباع مهر إجماعاً مع اختلاف تخريج . . لو دخل بثلاث مهرين و المسألة بحاها فـ للموطوءات سهم أسهم : ثلاثة أرباع سهم و الباقي لغير الموطوءة ، وللموطوءات مهر كامل ، لغير الموطوءة سبعة أثمان لمهر .

م . لو قال لامرأتين له « إحداكن طالق » ماتت أحدهما قبل البيان حتى ثبتت الأخرى للطلاق فقال الزوج : عيت المنه الطلاق إلا يفضل قوله في حق صرف الطلاق عن الباقي . و قيل قوله في حق إبطال حقه في ميراث المنه و كذلك إذا ماتتا جميعاً أو إحداهما بعد الأخرى ثم قال : عيت المنه ماتت أو لا لم يرث منهما . و لو ماتتا معاً إحداهما قبل الأخرى ، لا تعرف إلى ماتت أو لا و يرث من كل واحدة نصف ميراثه ، و لو قال : أدت إحداهما بعينها سقط ميراثه عنها . أعراه و يرث من الأخرى نصف ميراث زوج . و لو طلق الزوج واحدة بعينها قال : أدت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله . . في الظهيرية : و و مات الزوج قبل البيان و ثلثا ميراث امرأة واحدة



بينهما ، ولو طلق الزوج واحدة ببينها ثم قال : أردت بهذا الطلاق التمين ! كان القول قوله .

وفي الذخيرة : ولو قال : إحدى امرأتى طالق ، وليس له إلا امرأة واحدة يقع الطلاق عليها . وإذا قال : زن مرا طلاق . : له امرأتان أو ثلاث مُحكِت فتوى شمس الإسلام الأورجندی أنه يقع على كل واحدة تطليقة . قال : لأن « زن » بالفارسية اسم جنس ، وغيره من المشايخ قالوا : تطلق واحدة منهن وللزوج خيار التمين ، وهو الصحيح .

م : ولو قال لامرأتين له وقد دخل بهما ، إحداكما طالق واحدة و الأخرى ثلاثاً ، ولا ية له في واحدة منها فله أن يوقع الثلاث على أيتهما شاء ما دام في العدة . فإذا انقضت عدتها ليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما ببينها . وإن انقضت عدة إحداهما بآنت هي واحدة و الأخرى طالق ثلاثاً ، وإن لم يكن دخل بهما و باقى المسألة بحالها فليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما ببينها ، فإن تزوج إحداهما في هذه الصورة جاز و ليس له أن يتزوج الأخرى . قال أبو يوسف : لآنى علمت أن الثلاث وقع على إحداهما فليس له أن يجمعها . قال : و لا أبو إى الذى لم يتزوج ، وقع عليها الثلاث . و لو طلق امرأة من نسائه ببينها ثلاثاً ثم نسيها لم يحل له وطؤها واحدة حتى يعلم إلى طلق ، و كذلك لا يحل لواحدة منهن التزوج بغيره . و لو رافعه إلى القاضى و طلبن النفقة قضى عليه بفتحهن و حبه حتى يبرئ إلى طلق مهر . - وفي المتن : يقول له القاضى : أوقع الطلاق على أيتهن شئت و احلف للباقيات إن ادعين ذلك ! فإذا قال : لا أدري و لم أوقع الطلاق على واحدة منهن ! حلفه القاضى لكل واحدة منهن على حدة . هل هي المطلقة ثلاثاً ، إن « عت كل واحدة » مهر أيها هي المطلقة ، فإن نكل لم يفرق بينه و بينهن بثلاث تطليقات . و إن حلف لمن يثق الأمر على ما كان قبل الدعوى -

(١) على امرأتى طالق .

وفي التهذيب : يجهز على البيان ، م : وعن محمد أنه إذا حلف للثلاث منهن تمت الرابطة للثلاث ولا يحلف لها . وفي التهذيب : ولو طلقهن ثم تزوجهن متعاقبات تبيحت الأخيرة للطلاق ، ولو ماتت إحداها صارت مبيحة وحلت له الباقيات .

وعن محمد فيما إذا كانت امرأتين إذا حلف لإحداهما طلقته التي لم يحلف لها ، ولو لم يحلف للأولى طلقته هي ، وإن تشاحتا على اليمين أحلهما : باق ما طلق واحدة منهما ، فإن حلف لها حبرته عنهما حتى تبين . فلو أنه وطأ إحداها فيما إذا كانت له امرأتين قبل المرافعة إلى القاضي وقبل العلم المطلقة وأنه ليس له ذلك تعين الأخرى للطلاق ، وكذلك إذا وطأ الثلاث فيما إذا كانت له أربع نسوة قبل العلم المطلقة تعين الرابعة للطلاق . فهذا كله ياب حكم القضاء ، وأما بيان الحكم فيما بين وبين الله تعالى أنه ينبغي أن يطلق كل واحدة منهن واحدة ، ولو تزلهن بنير طلاق لم يحل لمن الزوج بزواج آخر لأن إحداها في مسألة المرأتين والثلاث في مسألة الأربع ليست مطلقه ، وبعد ما طلقهن لا ينبغي له أب يتزوج واحدة منهن حتى يعلم المطلقة ثلاثاً . وفي الخلاصة . ولو طلقهن ثم تزوجهن متعاقبات تبيحت الأخيرة للطلاق ، ولو ماتت إحداها صارت مبيحة وحلت له الباقيات لوقوع الشك في الباقيات . ولو شك في الطلاق فهي امرأته . فإن تزوج واحدة منهن في مسألة المرأتين أو الثلاث في مسألة الأربع تبيحت الأخرى والرابطة للطلاق . وإن تزوج واحدة منهن غاصته إلى القاضي في الطلاق أو لم يغاصه حلفه القاضي لها فإن حلف أمسكها ، وكذلك لو تزوج ثنتين أو ثلاثاً . فلو أنه بعد ما طلقهن تزوجن أزواجهن غيره ودخل بهن أزواجهن ثم فارقه : نكح أيهن شاء ، وإن تزوجت واحدة منهن زوجاً غيره ودخل بها الزوج ، فارقه فأراد الأول أن يتزوج تلك : له ذلك .

وفي الكافي رجل له ثلاث نسوة : زينب وعمره . وحادة ، ولم يطأ واحدة (١) تشاحتا على الأمر : أراد كل منهما أن يستأجره ، وتشاحتا لخصمان : أراد كل أن يكون هو الطالب .

منهن فقال لرب يوم الأحد « إن طلقك صمرة طالق » و قال لعمرة يوم الاثنين « إن طلقك لحادة طالق » ، قال لحادة يوم الثلاثاء « إن طلقك زيب طالق » ؛ ثم طلق زيب يوم الأربعاء واحدة طلقت هي التطلق و عمره لوجود الشرط . لم تطلق حمادة ، و إن طلق حمادة و م الأربعاء طلقت معها زيب ، طلقت عمره أيضا . ولو لم يكن كذلك لكانه قال بعد تلك العيب ، إحداهن طالق ، و مات قبل اليان هماهما حكما . حكم المهر و حكم إرث . أما حكم المهر صمرة صف لمهر و أما زيب ، حمادة فلهما مهر و ربع يديهما صمرا . أما الإث فقول لا ميراث لعمرة ، لرب . حمادة صف إرث النساء عليها .

وله كتاب له أربع سوره و أمه الزامعة شره فقال يوم السبت لزيب « إن طلقك صمرة طالق » و قال لعمرة يوم الأحد « إن طلقك حمادة طالق » ، و قال لحادة يوم الاثنين « إن طلقك صمرة طالق » و قال لشره يوم الثلاثاء « إن طلقك زيب طالق » ، ثم طلق زيب يوم الأربعاء طلقت هي بالتطلق عمره بالعين و لا تطلق [ حمادة ] ، ثم . لو طلق عمره يوم الأربعاء طلقت هي بالتطلق و حمادة بالعين و لا تطلق شيرة و زيب ، و لو طلق حمادة طلقت هي بالتطلق ، شيرة بالعين و لا تطلق زيب ، صمرة . و لو طلق شيرة يوم الأربعاء طلقت هي بالتطلق و زيب و صمرة بالعين . هذا إذا طلق واحدة بعينها . فان قال « إحداهن طالق » عمر على السان ما دام حيا هي أينهر من صار كانه طلقها من الابد . فان مات فلا يرث لعمرة حمه اثمان المهر ، للوفاق مهرا و ربع ، و أما الإرث لعمرة حمه و لحادة ثلاثه اثمان و لرب . شيرة اربعة اثمان . و الله أعلم .

## الفصل الخامس عشر

### في إيقاع الطلاق بالمال

في الملقط المختصر صرح الطلاق بالمسمى من المال هل يوجب راءه كل واحد منهما من المهر عند أن حبة ؟ اختلف المشايخ ، عن أن سكر الخنى أنه يوجب برائة

كل واحد منهما من المهر ، وعند الآخرين لا يوجب عليه الفتوى .

قال محمد في الأصل : إذا قال الرجل لامرأته « أنت طالق بألف درهم ، قبلت طلفت و عليها ألف درهم ، وكذلك إذا قال ، أنت طالق على ألف درهم » - وفي الهداية : ولا بد من القبول في الوجهين .

و هذا بخلاف قوله : إن أعطيتي ألف درهم فأنت طالق . إن جئتي بألف درهم فأنت طالق ، إن أدبت إلى ألف درهم فأنت طالق . إذا أعطيتي ألف درهم فأنت طالق ، من أعطيتي ألف درهم فأنت طالق ، حيث لا يقع الطلاق ما لم يوجد الأداء .  
و كذلك إذا قال ، أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم ، قبلت يقع الطلاق ، بنزلة ما لو قال « أنت طالق على ألف درهم » . فعل هذا إذا قال بالفارسية : ترا طلاق بشرط أنك فلان چیز بمن دهم ۱ ؛ قال : بأن شرط كه فلان چیز بمن دهم ۱ قبلت يقع الطلاق .

ثم في قوله « إن أعطيتي ألف درهم ، إن جئتي بألف درهم ، إنما يقع الطلاق بالإعطاء ، إذا رُحِد الإعطاء في المجلس أو خارج المجلس . . في الحارثي : إذا قال « أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم ، فإذا قبلت يقع ، إن لم تؤد .

، في الصغرى : رجل طلق امرأته على ألف قبل الدخول ولها على الزوج ثلاثة آلاف ييسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول ويبقى على الزوج ألف وخمسمائة و عليها ألف سبب الخلع فينقاصان ، و هل ترجع المرأة على الزوج بالخمسمائة الباقية ؟ قال الفقيه أبو بكر السخري : لا يرجع . وعند غيره من المشايخ ترجع و عليه الفتوى .

وفي فتاوى آمو : سئل القاضي بديع الدين عن قبل له : تو زن خویش را طلاق ده بر من هزار درهم ۱ فطلقها ؟ قال : هزار درهم واجب شود على الأمر للأمور ، و سئل القاضي برهان الدين عن هذا و لم يكن فيها « بر من » ، ولكن مكتوباً : ترا هزار درهم ۱ فأنى بانه لا يقع

م : وإذا قال لامرأته . أنت طالق و عليك ألف درهم ، قبلت أو قال لعبدته  
 . أنت حر و عليك ألف درهم ، قتل عتق العبد و طلقت المرأة و لا شيء عليهما في  
 قول أبي حنيفة . و قال أبو يوسف و محمد : على كل واحد منهما ألف درهم . و في الهداية :  
 إذا قبل . وإذا لم يقبل لا يقع الطلاق و العتاق . و في الخلاصة الحاشية : و على  
 هذا الخلاف لو قالت لزوجها . طلقني ثلاثا و لك ألف ، فطلقها ثلاثا عند أبي حنيفة  
 لا يجب شيء من المال و عندهما يجب . ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال . طلقتك  
 ثلاثا بألف ، عند أبي حنيفة يتوقف على قبولها فإن قبلت تقع الثلاث . يلزمها الآلف ،  
 وإن لم تقبل بطل . و على قولهما تقع الثلاث بألف قبلت أم لا م : و على هذا الخلاف  
 إذا قالت المرأة للرجل . طلقني و لك ألف درهم ، فزال الزوج . أنت طالق على الآلف  
 التي سميت . فإن قبلت لزمها المال و وقع الطلاق . و إن لم تقبل لا يقع الطلاق . و هذا  
 قول أبي حنيفة ، و على قولهما يقع الطلاق و يجب الآلف قلت أو لم تقبل .  
 و لو قال لها . أنت طالق بألف درهم عن أبي بالخيار . أو : على أنك بالخيار ثلاثة  
 أيام . قبلت فبالخيار باطل إذا كان للزوج . و هو جائز إذا كان للمرأة . و في الهداية .  
 فإن ردت الخيار في الثلاث بطل . أي الطلاق ، وإن لم ترد . أي اختارت الطلاق .  
 طلقت و لزمها الآلف . م : قال أبو يوسف و محمد . الخيار باطل في الوجهين جميعا .  
 و في الكافي : و الطلاق واقع في الوجهين و المال لازم عليها .

م : وإذا قالت المرأة لزوجها . طلقني ثلاثا بألف ، فطلقها واحدة و قعت واحدة  
 بائة بثلاث الآلف ، و لو قالت . طلقني ثلاثا على ألف درهم ، فطلقها واحدة و قعت  
 واحدة رجعية بشيء . و هذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : تقع واحدة  
 بائة بثلاث الآلف . و في التهذيب : و لو قالت . طلقني واحدة بألف ، فطلقها ثلاثا تقع  
 الثلاث مجانا . و عندهما تقع واحدة بألف و ثمان مجانا .

م : وإذا قالت المرأة لزوجها . طلقني و ضرتني على ألف ، فطلق ضررتها أو طلقها

يجب نصف الآلف إذا كان مهر مثلها على السواء ، كما نو قالت ، طلقى و ضرى بألف درهم ، و إن كان مهر مثلها على التفاوت يجب حصه المطلقة من الآلف - من مشايخنا من قال : هذا على قولها ، أما على قول أبي حنيفة لا يجب شيء ، و منهم من قال : هذا قول الكل ، و الأول أصح . و أما إذا قالت « طلقى و ضرى على ألف » فطلق إحداها فلا رواية في هذه الصورة ، و لقائل أن يقول : تلزمها حصتها من الآلف ، و لقائل أن يقول : لا يلزمها شيء من الآلف ما لم يطلقها جملة -

وقى التفريد : و لو قال « طلقتك بألف اسلم لم تقبل » فقالت « بل قلت » فالقول قول الزوج . و لو قال « بعتك هذا البعد بألف و لم تقبل » فقال « قبلت » فالقول للشرى . و فى الولوالجية : رجل زوج امرأة على طلاق ضررتها وقع عليها و يسو رجبا ، فإذا ثبت النكاح وقع الطلاق و يجب مهر المثل ، و كذا لو زوجها على ألف و على طلاق ثلاثة وقع رجبا .

م : و إذا كان للرجل امرأتان فسألاه أن يطلقها على ألف درهم أو بألف درهم فطلق إحداها لزمت المطلقة حصتها من الآلف . فان طلق الأخرى لزمتها حصتها أيضا إن كان يطلقها فى المجلس . ثم فى قولها « طلقنى ثلاثا بألف درهم » إذا طلقها ثلاثا متفرقا فى مجلس واحد القياس أن تقع تطليقة بثلاث الآلف ، تقع الأخرى بغير شيء ، و فى الاستحسان تقع ثلاث تطليقات بألف درهم ، و من مشايخنا من قال : ما ذكر من جواب الاستحسان محمول على ما إذا وصل الطلقات بعضها ببعض ، أما إذا فصل بين كل طلقة بسكوت لا يجب جميع الآلف و إن حصل الإيقاع فى مجلس واحد - و فى الذخيرة : واستدل هذا القائل بما ذكر محمد فى باب المشيئة : إذا قال لها « أنت طالق ثلاثا إن شئت » فقالت « شئت واحدة و واحدة » موصولا تقع الثلاث و يصير كأنها قالت « شئت الثلاث » و لو قالت « شئت واحدة » و سكنت ثم قالت « و واحدة » و سكنت فانه لا يقع شيء . و إن كان المجلس واحدا ، و اعتبر مع اتحاد المجلس الوصل ، فكذا هاهنا . م : و منهم

من يقول : إذا كان المجلس واحدا لا يشترط الوصل - و في الذخيرة : و استدل هذا القائل بما ذكر محمد : إذا قالت المرأة لزوجها «سألك أن تطلقني ثلاثا بألف درهم و طلقني واحدة و لك ثلث الألف» و قال الزوج «لا بل طلقتك ثلاثا و لي عليك جميع الألف» فالقول قول الزوج إذا كانا في المجلس . فقد اعتبر اتحاد المجلس و لم يتر الوصل في الطلقات ، و في قولها «طلقني ثلاثا على ألف درهم» إذا طلقها ثلاثا متفرقا في مجلس واحد فالمسألة على قولها على القياس و الاستحسان كما في حرف الباء ، عند أى حنيفة تقع ثلاث تطبيقات قياسا و استحسانا بخلاف حرف الباء . أما إذا طلقها ثلاثا متفرقا في مجالس مختلفة صل قولها يجب ثلث الألف كما في حرف الباء ، و عند أى حنيفة لا يستوجب عليها شيء ، و الجواب في قولها «طلقني ثلاثا على أن لك على ألف درهم» نظير الجواب في قولها «طلقني ثلاثا على ألف درهم» .

ذكر الشيخ الإمام سيف الدين عبد الرحيم أن من طلق امرأته على ألف درهم على فلان الغائب فانه يتوقف وقوع الطلاق على قبول فلان الغائب . و لو قبل رجل آخر الألف ، فع الطلاق .

م : و إذا طلقها واحدة على مال و قبلت ثم طلقها أخرى على مال و قبلت تقع عليها أخرى بنبر شيء .

ابن سميعة في نوادره عن محمد : إذا قال الرجل لامرأته «أنت طالق عشرة بمائة دينار» قبلت هي طالق ثلاثا بمائة دينار . و عنه أيضا في رجل قالت له امرأته «طلقني سبعين تطليقة بمائة دينار» فقال «طلقتك» : هي طالق ثلاثا بمائة دينار . و عن أبي يوسف في امرأة قالت لزوجها «طلقني أربعا بألف درهم» فطلقها ثلاثا قال : هي بألف درهم ، فلو طلقها واحدة فهي بثلث الألف .

و في الأصل في امرأة قد كان طلقها زوجها ثنتين قالت لزوجها «طلقني ثلاثا على أن لك ألف درهم» فطلقها واحدة : لزمها الألف كلها .

و في القدوري : إذا قالت المرأة لزوجها « طلقني واحدة بألف » قال لها « أنت طالق ثلاثا » ، ولم يقل « بألف » ، وقع الثلاث مجازا عند أبي حنيفة ، و عندهما يجب جميع الألف - و هذا بناء على أن عند أبي حنيفة إن قبلت جاز و إلا بطل و عندهما تقع الثلاث : واحدة بألف و الثنتان بغير شيء ، و حكى أبو الحسن عن أبي يوسف أنه رجع إلى قول أبي حنيفة في هذه المسألة . و لو قالت « طلقني واحدة بألف » - و في الخلاصة الحثية : أو « على ألف » م - . فقال الزوج « أنت طالق ثلاثا بألف » توقف على قبولها عند أبي حنيفة فإن قبلت جاز و إلا بطل ، و عندهما تقع الثلاث . واحدة بألف و الثنتان بغير شيء .

و في المنتقى : ابن سماعة عن محمد : إذا قالت المرأة لزوجها « طلقني واحدة بألف » قال لها « أنت طالق ثلاثا بألف » ، فإن قبلت فهي ثلاث بألف و إلا لم يقع شيء ، قال الحاكم أبو الفضل : وكان محمد يقول أولا في هذه الصورة : إنه تقع واحدة بثلاث الألف و إن لم تقبل المرأة ، و لا تقع الثنتان إلا إذا قبلت ، فإذا قبلت وقتنا بغير شيء : وكان يقول : هذا بمنزلة رجل قالت له امرأته « طلقني واحدة بألف » فقبل ثم قال لها « أنت طالق ثنتين بألف » فلا تقعان حتى تقبل فإذا قبلت وقتنا بغير شيء ، ثم رجع و قال : إن قبلت المرأة ما قال الزوج وقع الثلاث بألف : إن لم تقبل لا يقع شيء : كما هو رواية ابن سماعة - و بهذه الجملة ثبت رجوع محمد إلى قول أبي حنيفة في هذه المسألة ، و فه روايتان أيضا .

الحسن بن زياد عن أبي يوسف : إذا قال لامرأته « أنت طالق على ألف درهم إن دخلت الدار » فالتبطل إليها بعد دخول الدار تقبل ساعة تدخل .

و روى بشر عن أبي يوسف : إذا قال الرجل لامرأة لا يملكها « أنت طالق على مائة درهم إن تزوجتك يوما من الدهر » فقالت « قد قبلت » ثم تزوجها : على قياس قول أبي حنيفة لا يقع الطلاق و لا يلزمها المال ، قال : و قال أبو يوسف : الطلاق واقع



والمال لازم ، ولو أنها قالت حين تزوجها « قبلت الطلاق الذى جعلتها لى بمائة درهم .  
لزمها الطلاق والمال فى قياس قول أبى حنيفة . » قال أبو يوسف : لا أحفظ فى هذا  
رواية عن أبى حنيفة . و الذى أحفظ عنه من الرواية : رجل قال لمملوكه « أنت حر  
بعد موتى إن شئت » أو قال « إن شئت فأنت حر بعد موتى » قال أبو حنيفة : لا يكون  
مدبرا ولا مشيئة للعبد حتى يموت المولى ، فإذا مات المولى قال شاء العبد فهو حر ، وقال  
أبو يوسف : إن قدم المشيئة على العتق بأن قال « إن شئت فأنت حر بعد موتى » فالمشيئة  
إليه فى الحال . وإن قدم العتق على المشيئة بأن قال « أنت حر إذا مت إن شئت » أو  
قال « إن مت » أو قال « أنت حر بعد موتى إذا شئت » فله المشيئة بعد الموت .

ابن سماعة عن محمد : إذا قال الرجل لامرأته « طلقك على ألف » فقالت  
« رضيت » أو قالت : أجزت « فهو قبول » وإذا قالت « نعم » فليس بقبول لأن معناه .  
سأقبل . وعن أبى يوسف إذا قالت لزوجها « طلقنى على حكى » فقال « نعم »  
فهذا ميعاد ، ولو قال « قد فعلت » وقع ، ولو قال لها « طلقك على حكمك » فقالت  
« قبلت » أو قالت : نعم « جاز » فلو قالت « أنا طالق على حكى » فقال الزوج « نعم »  
فهو مثل ذلك .

وفى نوادر بشر عن أبى يوسف : إذا قال لامرأته « أنت طالق ثلاثا بألف درهم  
أنت طالق ثلاثا بمائة دينار » فقالت « قد قبلت » فهو جواب عن الكلام الآخر ، وذكر  
ابن سماعة عن محمد أنه يلزمها المالا . وعن أبى يوسف أيضا : إذا قالت المرأة لزوجها  
« طلقنى ثلاثا بألف درهم طلقنى ثلاثا بمائة دينار » فقال لها « أنت طالق ثلاثا بالجميل  
الاول أو بالجميل الثانى » فهو كما قال ، وإن طلقها ثلاثا ولم يتعرض لأحد البصلين  
فهو جواب الكلام الآخر حتى لو كان الكلام الآخر بغير جميل والثانى بجميل لزمها  
الجميل . وعنه أيضا أنه فرق بين جانب الزوج وبين جانب المرأة فقال : لو كان الإيجاب  
من جانب المرأة بأن قالت المرأة لزوجها « طلقنى ثلاثا بألف درهم طلقنى ثلاثا بمائة دينار »

قال : طلقك بالجعل الأول . يتوقف على قبولها . ولو كان الإيجاب من جانب الزوج بأن قال لها : أنت طالق ثلاثا بألف درهم أنت طالق ثلاثا بمائة دينار . قبلت بالجعل الأول أو بالجعل الثاني صح . . وفي الوقاية : وإن قال : أنت طالق ثلاثا بمائة دينار وعليك ألف . طلقت بلا شيء .

م : في الزيادة : إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق ثلاثا على ألف . أو قال : بألف . فضالت . فقد قلت الواحدة . لا يصح شيء . وكذلك لو قالت . قبلت الواحدة بألف . لا يصح شيء . لأن الزوج ما أوجبها كذلك . وذكر في وكالة الأصل أن من وكل رجلا أن يطلق امرأته ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف جاز .

وفي الظهيرة . ولو قال لأجنبية : أنت طالق على ألف إن تزوجتك . قبلت للحال ثم تزوجها تطلق بالمال عند أبي يوسف . وعند أبي حنيفة لا تطلق ولا يلزم المال إلا بقبولها بعد التزوج .

م : إذا قال لامرأته : أنت طالق واحدة بألف درهم . فقالت : قبلت نصف هذه التطليقة . طلقت واحدة بألف لا خلاف . ولو قالت : قبلت نصفها بخمسمائة . كان باطلا . ولو قالت المرأة لزوجها : طلقني واحدة بألف درهم . فقال الزوج : أنت طالق نصف تطليقة . طلقت تطليقة بألف درهم . ولو قال : أنت طالق نصف تطليقة بخمسمائة . طلقت واحدة بخمسمائة .

إذا قال لامرأته وقد دخل بها : أنت طالق الساعة واحدة على أنك طالق أخرى غدا بألف درهم . قبلت ذلك وصحت واحدة للحال بنصف الألف ثم إذا جاء غد تقع عليها تطليقة أخرى . وهل يلزمها المال ؟ ينظر : إن كان قد تزوجها قبل مجيء الغد يلزمها خمسمائة . وإن لم يتزوجها قبل مجيء الغد لا يلزمها شيء . - وهو نظير ما لو قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا للسنة بألف درهم . قبلت تقع عليها واحدة للحال بثلاث الألف إذا كان الزمان زمان السنة ثم إذا حاضت وظهرت تقع عليها أخرى .

ولا يلزمها المال بالطلاق الثاني والثالث إلا بواسطه سبق التزوج . ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة على أنك طالق أخرى غدا بألف درهم . فقلت وقعت عليها واحدة للحال بغير شيء . فإذا جاء الغد تقع عليها تطليقة أخرى بألف درهم . ولو قال لها . أنت طالق اليوم تطليقة بغير شيء . على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم . وقعت في الحال تطليقه رجعية فإذا جاء الغد تقع تطليقة أخرى بألف درهم .

ولو قال لها أنت طالق واحدة . أنت طالق أخرى بألف درهم . فقلت وصمت تطليقتين بألف . انصرف الدل إليهما . كذلك لو قال . أنت طالق اليوم واحدة و غدا أخرى بألف درهم . فقلت بصمت اليوم واحدة بنصف الألف . غدا أخرى بنصف الألف إن تخلل التزوج .

ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغدا أخرى أملك الرجعة بألف درهم . أو قال . أنت طالق الساعة واحدة مائة . غدا أخرى بألف درهم . أو قال : أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء . وغدا أخرى بألف درهم . فابدل ينصرف إليهما ويكون كل تطليقه بنصف الألف تقع واحدة في الحال بنصف الألف . وغدا أخرى مجازاً . إلا أن يزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد لم يثبت نفع أخرى بنصف الألف . ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة . أو قال : بانه . أو قال : بغير شيء . وغدا أخرى بألف درهم . فابدل ينصرف إلى التطليقة الثالثة . ولو قال . أنت طالق اليوم واحدة و غدا أخرى أملك الرجعة بألف . ينصرف البديل إليهما . وفي الذخيرة . رجل قال لامرأته . قد دخل بها . أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغدا أخرى بألف درهم . فقلت ذلك وقع عليها تطليقة للحال بغير شيء . فإذا جاء الغد . وقعت تطليقة أخرى بألف . وكذلك لو قال . أنت طالق اليوم تطليقة بانه و غدا أخرى بألف درهم . وصمت للحال تطليقة بانه بغير شيء . فإذا جاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء .

م: وفي المتن: بشر عن أبي يوسف: رجل قال لآخر طلق امرأتك فلانة واحدة و لك ألف درهم! فعلم وقع الطلاق في الحال في قول أبي حنيفة بغير مال. و قال أبو يوسف لا يقع شيء حتى تقبل المرأة، فان قامت عن المجلس الذي بينهما فيه الخبر قبل أن تقبل بطل الطلاق. و ذكر ابن سماعة عنه أيضا: رجل قال لزوج ابنته الصغيرة: طلقها و لك ألف درهم! فقال: نعم صلت! قال أبو حنيفة: هي طالق الساعة بغير شيء. و قال أبو يوسف لا يقع الطلاق ما لم تقبل الصغيرة فإذا قبلت وقع الطلاق ولا يلزمه المال. و ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف أيضا: رجل جعل لرجل ألف درهم على طلاق امرأته فصل و طلق فالطلاق بائن، والذي جعل الألف ضامن للألف وهي عليه للزوج، ولو كان له دين على الزوج هناك له «أنت برى» على أن تطلق امرأتك. وقبل و فعل فالطلاق جائز وهو برى من المال - قال: ولو كانت هابان المسألان في العتاق فالمتى جائز و العراء من الدين جائزة، الجمل الذي حمل له باطل.

و روى بشر عن أبي يوسف: إذا أمر الرجل رجلا على أن يطلق امرأته بألف درهم فطلق إحداهما بألف أو بأقل إلا أنه إذا قسم الألف على مهرهما كان ذلك حصتها فهو جائز. و روى أبو سليمان عن أبي يوسف: إذا قال الرجل لغيره «طلق امرأتى عما شئت، أو قال: بما رأيت، أو قال: على كم شئت، أو: على كم رأيت» فهو عسى المجلس وغيره.

و في الأصل: إذا قال الرجل لامرأته «طلقتك أمس بألف درهم و لم تقبى» فقالت المرأة «لا بل قبلت» فالقول قول الرجل، و حتى هذا إذا قال لها «قد كنت بنتك طلاقك أمس بألف درهم فلم تقبلي» و قالت المرأة «لا، بل قبلت» فالقول قولها. و لو قال «طلقتها ثلاثا بألف درهم» فقالت المرأة «هذا منك إقرار ماض و قد كنت قبلك منك» و قال الزوج «كان هذا مني إقرارا مستقبلا حين تكلمت فلم تقبلي» فالقول قول الزوج، و إن أقاما البينة أخذت بينة المرأة.

و فى الثقال : «أت طالق غدا على عبدك هذا فقلت و باعت العبد ثم جاء الغد يقع الطلاق و عليها قيمة العبد . و لو طلقها ثلاثا فى اليوم ثم جاء الغد فلا شيء له . و فيه أيضا : إذا قال لها «أت طالق مدد على ألب» و غدا على ألفه و اليوم على ألفه قبلت طلقت اليوم بألف و الباقي بغير شيء ، هكذا ذكر . و على قياس ما تقدم إذا تزوجها قبل مجيئ المد ثم جاء الغد يقع طلاق آخر بألف . و إذا تزوجها فى الغد ثم جاء بعد الغد يقع طلاق آخر بألف . و فيه أيضا : إذا قال لامرأته «إحدا كما طالق بألف درهم و الأخرى بمائة دينار» قبلتا طلقتا بغير شيء . . . فيه أيضا : روى ابن سماعة عن محمد فى الناق : إذا قال لامرأته «إحدا كما طالق بألف درهم» قبلتا و مات فضل كل واحدة منها خمسمائة درهم و لا ميراث .

• روى شرع أن يوسف : إذا قال الرجل لامرأته «أت طالق على ححك من الحمل» قبلت ثم حكمت مالا فلم يرض به الزوج فإن كان ما حكمت مثل مهرها الذى أهدت أو أكثر من ذلك لم يكن للزوج إلا ذلك . وإن كان أقل من مهرها رجعا بالذى أخذت . و هذا قول أن حنيفة و أبى يوسف . و على هذا إذا قالت المرأة لزوجها «اجعلنى طالقاً على ححك من الحمل» و طلقها على ذلك ثم حكم بحكم لم يرضه فإن حكم بمهرها أو أقل لزمها ذلك و ما لا فلا . و إن طلق امرأته على أن تعمل كذا و قبلت لزمها الطلاق على الفعل . ثم ينظر إلى الفعل : فإن كان جملا فهو على ما فسرت لك . و إن كان غير جملي فقد مضى الطلاق

بشرع أن يوسف : إذا طلق امرأته على أن تهب عنه لفلان ألف درهم أجبرها على قد الآلف و الزوج هو الواجب ، و إن لم تقبل عنه<sup>١</sup> لم يجبر على الهبة و عليها أن ترد المهر ، و الطلاق بآئن ، و لا شيء عليها غير الهبة التى وهبت ، و لا رجوع فى هذه الهبة لاحد . و عن محمد فى امرأة قالت لزوجها «طلقنى على أن أحب مهرى من ولدك» ففعل (١) فى خن : و إن لم تملك عليه .

فأبت أن تهم فالطلاق رضى ولا شيء عليها .

وفى الولوالحه : رجل قال : امرأتى طالق ولها عسلى ألف درهم . له امرأه معروفة فقال : لى امرأة أخرى ولم أعن هذه الا يصدق فى الطلاق ، المال . لو قال : امرأتى طالق ولا مرأتى عسلى ألف درهم ، المألة عاها لا يقبل . له فى الطلاق و يقبل فى المال .

م : أبو سليمان عن أبي يوسف إذا أرادت امرأة رجلا عمها عليها حتى أن يصلها ففعل جاز ذلك ، فجارت امرأة وكان هلاق اثنا و ثلاثون نوحملت له مالا على ذلك . ولو قالت لزوجه : طلق على أن أؤجر مالى عليك ، فصلها على ذلك فان كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير . لم : من له غاية معلومة لا يصح التأخير ، والطلاق رضى على كل حال . وكذا لو طلقه على أن يبرئته على كفالة خمس فلانة فالطلاق رضى ، ولو طلقها على أن يبرئته لا يبرئها لها عن فلان فالطلاق بائن والله أعلم .

### الفصل "سادس عشر فى الخلع"

فى الملخص : ان يباح الخلع عقد متبرع إلى الزوجه . القوون يثبت العرفه ويستحق عليها العرس فى السنتاقى هو عما من أحد ما من المرأة براءه ملك النكاح لفظ الخلع .

فى الهداية : وإذا شاق الزوجان و عاها أن لا يقبلا حد الله تعالى فلا بأس بأن تصدى مسها منه مال يخلها ، وفى الزاد : وإذا من ذلك وقع بالخلع تطليقه فائمه ولزمها المال .

وفى شرح الطحاوى : ثم الاختلاف إذا وقع بين الزوجين فانه فيه أن يجمع أهل الرجل وأهل المرأة ليصلحا بينهما ، فان لم يجمعا على الصلح طيس إلى الحكيم التعريق بينهما ، فان طلقها جار ، وإن حملها أيضا جار .

م : هذا الفصل على أنواع .

### مها بيان صفة و كيفيته

قال علماؤنا الخلع طلاق بائن يقتصر به عدد الطلاق . و قال الشافعي . فسبح لا يقتصر عدد الطلاق به .

و تكلم أصحابنا فيما إذا قضى قاض سكوه فسحا هل ينفذ قضاؤه ؟ منهم من قال : ينفذ قضاؤه . و منهم من قال : لا ينفذ - و في الخلاصة الحائية : و تظهر ممرة الاختلاف فيما إذا طلقها في عدة الخلع تطليقه رجعيه ، عندما تقم و عند الشافعي لا تقم ؛ و كذا لو زوجها مرارا و خلعهما في كل عقد عندما لا يحل له نكاحها قبل الزوج بزواج آخر و عدده يحل . . أجمعوا على أنه لا يحل له وطؤها إلا بنكاح حديد . و قال بعض الناس : الخلع تطليقة رجعية م . : و إنه من جملة الكتابات حتى لا يضع الطلاق بدون البينة . و تصح بنة الثلاث . . في التجريد : و مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره « اختلع امرأتي » فخلعهما بغير عوض لم يصح

، في الخزانة : لفظ الخلع خمسة : خالنتك على ألف درهم ، خالنتك ، بايعتك على ألف درهم ، طلق نفسك على ألف درهم ، فارقتك على ألف درهم .

و في الحائية . قد يكون الخلع بلفظ الخلع ، و قد يكون الخلع بلفظ البيع و الشراء . . قد يكون بالعارسه - و في الخلاصة الحائية : و إن كان الخلع بلفظ البيع و الشراء اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة : طاب المصل أيضا ، و لو أخذ الزيادة جاز في قضاء . و كذلك امرأه اختلفت من زوجها على أكثر من مهرها الذي تزوجها عليه ، فإن كان النشوز من جهتها طاب المصل للزوج ، و إن كان النشوز من قبله كره له ذلك و جاز في القضاء : خص المصل للزوج بالكراهة ، و الصحيح أن النشوز إذا كان من قبله فالكل مكروه ، و إن كان النشوز من قبلها طاب له قدر المهر باتفاق الروايات - و هل يكره الفضل ؟ في رواية هذا الكتاب . لا يكره . و في رواية الأصل : يكره . (١) كذا في نسخ ، و لعل هاهنا سقطت .

م : وإذا قال الزوج : لم أئو به الطلاق ! فان لم يذكر بدلا صدق ديانة وقضاء - وفي الحاتبة : كان القول قوله إذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق ، وفي الكافي : ولو كان بغير مال ففي البيع والطلاق لا يصدق لكونها صريحين ، ويصدق في لفظ الخلع والمداواة لأنها كاتبتان ، م : وإن ذكر بدلا بأن قال مثلا « حالك على ألف درهم » ثم قال لم أئو به الطلاق ! لا يصدق - وفي الظهيرية : قضاء ، م . ويترى من جانب الزوج يمين وتعليقا للطلاق بقبولها حتى لو قال لها « حالك على كذا » ثم رجع عنه قبل قول المرأة لا يصح رجوعه ، وكذا لا يطل بقيامه عن المجلس قبل قبول المرأة - وفي شرح الطحاوي : حتى أن الزوج لو قام وذهب ثم قبلت المرأة في ذلك المجلس وقع الطلاق ، م : وكذلك لا يتوقف على حضورها بل يجوز إذا كانت غائبة فإذا بلغها فلها خيار القبول في مجلسها .

ويصح التعليق بالشروط والإضافه إلى الأوقات نحو أن يقول « إذا جاء غد فقد حالك على ألف درهم » أو « إذا قدم فلان فقد حالك » كان القبول إليها بعد مجيء الوقت وهدوم فلان ، من جانب المرأة يترى الإيجاب والقبول كما في البيع . وفي الحاتبة . وتراعى أحكام المقاضات في جانب المرأة ، م : حتى أنه إن كانت البداية من جانب الزوج فقامت عن مجلس قبل القبول - وفي ينابيع : أو أخذت في عمل آخر يدل على الإعراض ، م . نظر الإيجاب . وإن كانت البداية من جانب المرأة فإن قالت له « اخلني على لثاء » صح رجوعها قبل قبوله - وفي الحاتبة : علم الزوج برجوعها أو لم يعلم - م : ويطل بقيامها عن المجلس ، بقيامه ، وفي السفائق : ووقع الطلاق عليها والمال دين عليها تؤخذ به ، م : ولا يتوقف حال غيبه الزوج ، وفي الحاتبة : ولا يصح كلام المرأة عند غيبه الزوج إذا لم يقبل أحد ، وفي شرح الطحاوي : حتى لو بلغ الزوج فأجار لا يجوز . م : ولا يجوز التعليق منها بشرط ولا إضافة إلى وقت - فينبى على هذا ما قال أبو حنيفة : إذا غالها وشرطت المرأة لنفسها خيارا جاز .



وقالا : لا يجوز ، م : وفي السنن : فاد اخارت في ذلك المجلس عليها ما احترت ، وإن لم تقبل شيئا حتى قامت بالطلاق واقعه والخلع ثابت . قال الفقيه أبو الليث : وبه مأخذ . جاب المد في العناق مثل جاسها في الطلاق فصيح الخبر من المد إذا خيره المولى في العناق على مال . م . و لو شرط لزواج النخا لعنه لا يجوز إجماعا وإذا قال لامرأته ، كل امرأة أزوجها فقد صحت طلاقها منك ككذا ، ثم تزوج امرأة فاقبل إليها بعد الزوج . وفي النخبة : في مجلس عليها ، م . فاد قال بعد الزوج ، قلت ، او قالت ، اشتريت سلافا ، أ . قالت ، طلمتها ، يقع الطلاق عليها وإذا قالت قبل الزوج ، م . م . هذا ، ليس شيء .

في النخبة رجل قال لامرأته ، إذا دخلت لدر هذا حلتك على ألف ، فدخلت الدار بقمع الطلاق مال . م . م . إذا قلت عند الدخول ، وفي الكافي . لو قال ، إذا جاء غد طلقني نفسك ، م . سم من مجيء المد لا يصح . وإن قالت لرجلها ، إذا جاء غد فطلقني بأثم ، فرجعت هل مجيء المد صح . لو طلقها بأثم شوق على قبولها . ولو قال ، طلقك ، يقع اسمه فلا مال . ولو لم يرجع للزوج أو بطلها ، في المجلس وغيره . ولو أرسلت بذلك رسولا ثم رجعت قس تلبيح الرسول بطل الإيجاب

وفي البوار . مثل أبو نصر عن رجل قال لامرأته ، صحت منك طلاقك بمهرك الذي لك علي ، فقالت ، طلمت نفسي . قال ، يقع الطلاق بمهرها بصير منزلة قولها ، اشتريت . وفي النخبة هو المختار للفتوى . في الباء الحلاصه . لا تشترط الثانية ههنا عند الكل ، وفي النخبة : وميل تقع واحدة رجعية . وفي الحجة . والمختار هو الأول . ولو قال لها ، صحت منك بمهرك بتطليعه ، فقال ، اشتريت . يقع ثانيا . وفي الخلاصة النخبة : ولو قال لها ، اخلني نفسك ، فقالت ، حلت نفسي ، فقال الزوج ، أجزت ، جاز ذلك وهو خلع بغير مال .

وفي الكبرى: الواحد يتولى الخلع من الجانبين إن كان خلعا، وهو معاوضة إذا كان البدل مذكورا معلوما، في رواية: هو المختار.

### م: نوع آخر

ذكر في فتاوى أهل سمرقند صورة الخلع بالفارسية فقال: أن تقول المرأة لزوجها: خويش از تو بهر كايي كه مراست؛ بهر هزينه عدت كه واجب شود مرا بر تو سپس طلاق رخم يك طلاق! فيقول الزوج: اهيچندم ترا از خويشتن پليس شرطها.

وفي نصاب الفقه: رجل طلق امرأته تطليقا رجعيا بعد الدخول ثم أراد الخلع فقال للمرأة: تو خويشتن را ازین مرد بكايين و هزينه عدت يك طلاق اهيچندي؟ فقالت: اهيچندم! ثم قيل للزوج: نويك طلاق دادی؟ فقال الزوج: دادم! يقع ثانيا، وهو المختار للفتوى. وفي الحاشية: وقع تطليقة رجعية.

م: وإذا أمر الرجل امرأته بالخلع فهو على أربعة أوجه: إما أن يقول: اخلی نفسك بكذا من المال، سمي مالا مقدارا معلوما مثل ألف درهم، أو يقول: اخلی نفسك بمال، ولم يسمه ولم يقدره. أو يقول: اخلی نفسك بغير شيء، أو يقول: اخلی نفسك، ولم يزد على هذا. فأما إذا قال: اخلی نفسك بألف درهم، أو: على ألف درهم، دخلت نفسها على ذلك ولم يقل الزوج بعد ذلك: خلعت، هل يتم الخلع؟ فيه روايتان عن أصحابنا، والمختار أنه يتم بناء على أن الواحد يتولى طرفي الخلع إذا كان البدل مقدارا معلوما، في رواية: وهو المختار، وتصير المرأة ولبة من جانب الزوج. وأما إذا قال لها: اخلی نفسك بمال، ولم يفسد المال - وفي الذخيرة: أو قال: اخلی بما شئت - فقالت: دخلت نفسي على كذا، ففي ظاهر رواية أصحابنا لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج بعد ذلك: خلعت. . . روى ابن سماعه عن محمد أنه يتم الخلع وإن لم يقل الزوج بعد ذلك: دخلت، وكثير من مشايخنا أخذوا برواية ابن سماعه. وأما إذا قال لها: اخلی نفسك بغير شيء، فقالت: دخلت، يتم الخلع. وأما إذا قال: اخلی نفسك، ولم يزد

على هذا ذكر شيخ الإسلام أنه يتم الخلع بقول المرأة : حلت لي ، وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري أنه كان يقول وروى عن محمد أن هذا بمنزلة قوله : اخلني نفسك نال ، وروى عن أبي حنيفة أن هذا بمنزلة قوله : اخلني نفسك بغير شيء : وروى الحنابلة : ذكر في المتني عن أبي يوسف أنه لا يكون حلما .

و كذا لو قال لغيره : اخلع مراة ، ليس له أن يغسلها إلا نال ، وروى ابن سماعة عن محمد إذا قال لها : اخلني نفسك ، فقالت : حلت لي ، يصح طلاق بائن بغير بدل بأنه قال لها : أبيع نفسك ، وروى أحمد : كثر المشايخ .

• في الفتاوى لخصه ، لئن اختلفت مرز ، حبا على نفقة عدتها ومهرها وعلى الزوج عشرين درهما فخر عن الشيخ الأستاذ أنه يصح : يجب على الزوج شرون درهما ، قال رضي الله عنه ما يوفق هذا في الأصل . امرأة اختلفت على دين على أن يرد الزوج عليها ألف درهم لا نفقة فيها : قال الشيخ . وهذا بدعي أن إيجاب بدل الخلع على الزوج صحيح . وروى صلح التدويري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فضاها على مال مثله لم يجوز . وهذا يدل على أن إيجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح ، هوذا التوفيق بين الروايتين أنها إذا صلحت على عوض يجوز إيجاب بدل الخلع على الزوج و يكون مقابلا بدل الخلع . كذا إن خالم ولم يذكر نفقة المدة ولم يذكر عوضا آخر ينبغي أن يجب بدل الخلع على الزوج .

• وفي المتن . وحكى اتفاق المشايخ في زماننا أن خلع يصح من غير إضائه إلى أحد الزوجين . حتى لو قال : أما سبة : حويشتن حريدم افضل الزوج : هروختم ايصح وإن لم يقل : هروختم .

• وفي الولوالجية . وإذا قال لها بعد البينة : قد حللتك ، بنوى الطلاق لم يقم شيء . . . إن خطبها على جعل بعد الطلاق الرحمة في المدة لزمها الجعل لأن الملك باق .

م وإذا سألت المرأة من زوجها أن يخلعها فهو على أتم أوجه أيضا : أما إن قالت له : اخلعني على كذا ، سميت ألف درهم مثلا ، وفي هذا الوجه إذا خلعها على ذلك فالخلع به قبول الزوج ، لا يحتاج إلى قول المرأة : اخلعت ، أو : قلت ، في رواية ، وهو المختار ، في الذخيرة وبصير الزوج ، كلا عن المرأة بالاحتلاع وعلى هذا إذا وظل الرجل رجلا أن يخلع امرأته على ألف درهم ، وكلت المرأة ذلك الرجل أن يخلعها من ، صح عن ألف درهم حال لو قيل : خلت فلانة من زوجها فلان بألف درهم ، يتم الخلع بوله في رواية ، هو المختار ، أما إن قالت : خلعني على مال ، ولم تسمه ولم تقدره حال الزوج : خلعها على كذا ، وفي هذا الوجه لا يتم الخلع بقول الزوج : خلت ، لم تقل المرأة : قلت ، أو : اخلعت ، في ظاهر رواية أصحابنا ، وعلى رواية ابن سماعة ، ومعنى قولنا " لا ، الخلع " حتى ظاهر الرواية أنه لا يجب عليها بدل الخلع هل يسمى الطلاق ؟ خلت المشايخ فيه بعضهم قالوا : نعم ، به كان يفتي طهير لدين المعاصي ، وبعضهم قالوا : لا يجب ، هو الأظهر والأشبه ، وأما إن قالت : خلعني بغير مال ، في هذا الوجه إذا قال الزوج : خلت ، يقع الطلاق ، وأما إن قالت : اخلعني ، لم يزد على هذا في هذا الوجه ذكر شيخ الإسلام . يقع الطلاق بقول الزوج : خلت ، وعن فياس ما حكى عن الشيخ محمد بن الفضل فيما أمر الزوج المرد بالخلع يجب أن يكون في المسألة ، إتيان

وفي نسراجة . طلقها بعد خلع على ما نطلقت ، ثم يجب المال . ولو قال و سرائه : زوجتني طالق سحر حقة ، الأخرى سكر شمير ، فملك طلقنا بغير شيء .  
وفيها . إذا نفت الخلع بإقرار الزوج و ادعى الاستثناء موصولا بقل بوله ،  
م . ولو شهد اثنا أنهما خالعا بدون الاستثناء يقبل لأنه شهادة على السكوت دون

(١) أي في مداه من ٢٥٠ ،

النفي، وإذا عاينها بشرط أن يكون الولد الصغير عند الأب صح الخلع دون الشرط، ولو خلعت على أن تمسك الولد مدة معلومة يلزمها الوفاء بذلك، ولو قالت « اشتريت نفسي منك أس بكذا ولم تخلني » فقال « لا بل خلعتك » فالقول له .

م : وإذا قال لها : خويشتن از من بخر ! فقالت : خريدم ! ولم يقل الزوج : فروختم ! لا تطلق ، وهذا بخلاف ما لو قال لها « اخلني نفسك مني » فقالت « اخلعت » ولم يقل الزوج « قبلت » ؛ وكذلك لو قال لها بالعريه « اشترى نفسك مني » فقالت « اشتريت » ولم يقل الزوج « بعت » لا يقع الطلاق ، وفي الواقعات : هو المختار ، بخلاف قوله « اخلني » هكذا ذكر الصدر الشهيد . وحكى عن الشيخ الإمام محمد بن فضل بخلاف ما ذكره الصدر الشهيد في قوله « اشترى نفسك مني » على ما يأتي ياه بعد هذا - إن شاء الله تعالى - . ولو قال : خويشتن بخر بكذا ! ذكر بدلا مقدرا . وفي الفتاوى الخلاصة بان قال : خويشتن بخر بكايين و نفقه عدت ! أو بمال آخر معلوم أو قال بالعريه « اشترى نفسك بكذا » فقالت : خريدم ! أو قالت : « اشتريت » ولم يقل الزوج « بعت » أو : « فروختم ! يتم الخلع في رواية وهو المختار على ما بينا . ولو قال الزوج : بزى فروختم ! بعد قول المراد : خريدم ! يتم الخلع على الرواية المختارة ، وعن هذا قبل : إذا قال لها : خويشتن بخر از من بكايين و نفقه عدت ! فقالت : خريدم ! فقال الزوج : من يكي طلاق دادم ! يقع عليها طلاقان . أحدهما بالخلع ، والثاني بالتطليق . وفي فتاوى آهر : سئل القاضي « مع الدين » قالت : خويشتن ر خريدم بعدت . كايين و اين چندر رحمت معين ! فقال : دين رحمتا فروختم ؟ قال : لا يكون خلعا ، لو قالت : خويشتن را خريدم بعدت و كايين ! فقال : ترا سه طلاق ؟ قال : لو كان مرادها الثلاث ، يكون جواب الخلع . فان لم تكن له ثبة فلي قول أبي حنيفة تقع الثلاث ابتداء وعليه المهر ، وعندهما تقع ولا مهر عليه . و سئل القاضي برهان الدين : قالت : خويشتن بعدت و كايين . اس پنج پاره رخت معين خريدم ! فقال : فروختم ! ولم

ولم تسلّم رختها في ذلك المجلس ؟ قال : صح الخلع .

وسئل القاضي بديع الدين : قالت : خويشتن خريدم بدت و كابين و بصد دينار معين بر آنكه مرا يك سال زمانى دهى ا فقال : فروختم و يك سال زمان دادہ ؟ قال : صح التأجيل . وسئل أيضا : قالت : خويشتن خريدم بدت و كابين و باین جامه كه هفده ذراع است ا فقال : فروختم ا فوجد ثلاثة عشر ذراعا هل يرجع بالنقصان ؟ قال : لا .  
 و في الخلاصة : الخلع صح مع جهالة الاجل و المال و الخطر ، اما جهالة الاجل بأن خالع إلى الحصاد و الدياس ، و اما جهالة المال بأن قالت « خالعى على ما فى يدى من مالى . أو : ما فى يدى من متاع » . و أما الخطر بأن قال « خالعى على ما فى يدى » و لم يقل « من مالى » . . . فى التهذيب : و لو قالت « على ان تله غنى العام » و نحوه سقط المهر سواء تله الغنى ام لا .

و فى الذخيرة : فان قال لها « اشترى نفسك منى بمال » و لم يبين مقداره و لم يسمه أو قال لها : خويشتن از من بخر بمال ا فقالت : اشتريت . أو : خريدم ا لا يتم الخلع بقولها فى ظاهر الرواية ، م . و أما إذا قال لها : خويشتن بخر بچيزى از من . أو قال : بجامه ا ذكر بدلا بجهولا فقالت : خريدم على كذا ا لا يتم الخلع عالم يقل الزوج . فروختم ا ولا يقع الطلاق أيضا ، و هذا يجب أن يكون على ظاهر الرواية ، و فى الفتاوى الخلاصة : و به يبنى .

و أما إذا قال لها : خويشتن بخر بغير شىء ا أو قال : اشترى نفسك منى بغير شىء ا لم يذكر الصدر الشهيد هذا الفصل فى واصلاته و رأيه مكتوبا بخط شيخ الإسلام شمس الآلخمة الحلوانى عقيب ذكر مسألة أمر الزوج المرأة بالخلع عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل : و كذلك لو تلفظا بلفظ البيع و الشراء فى الفصول كلها فهو على ما صفتنا : فهذا إشارة إلى أن فى هذا الفصل يقع الطلاق بقولها : خريدم ا كما فى قوله « احلى نفسك بغير شىء » . و إشارة إلى ان فى قوله « اشترى نفسك منى » روايتان كما فى قوله « احلى نفسك » .

وفي الذخيرة : وإذا قالت المرأة لزوجها : تن سرا فروش ، أو : سر سرا فروش !  
أو قالت بالمرية « بنى قسى » فهو على أربه أوجه على حسب ما ذكرنا فيما إذا قالت  
لزوجها « اخلعنى » .

م . وإذا قال لها : خوشتن خریدى از من بمهرک و نفقه عدتک ! فقالت :  
خریدم ! لم يقل الزوج : فروختم ! قال بعض المشايخ : يتم الخلع ، وقال بعضهم : لا يتم ،  
وقال القفيه أبو جعفر : يسئل الزوج أنه أراد بقوله « خریدى » التحقيق أو السوم ؟  
إن قال : أردت السوم ! لا يتم الخلع ، وإن قال : أردت به التحقيق ! يتم ؛ وعن  
القفيه أبى الليث ما هو قريب من هذا فإنه قال : لا يتم الخلع إلا إذا أراد بقوله  
« خریدى » التحقيق ، وحكى عن شيخ الإسلام الأوزجندى عن شمس الأئمة السرخسى  
أنه كان يقول : يتم الخلع وإن لم يقل الزوج « فروختم » ، وقد رأيت فى فتاواه  
هكذا ، وصورة ما رأيت فى فتاواه : إذا قال لها : خوشتن از من همه حقها خریدى ،  
أو قال : بچندین - رم خریدى ! فقالت : خریدم ! ولم يقل الزوج : فروختم ! أن  
الخلع تام ، ولو قال : خریدى ! ولم يقل : همه حقها ! لا قال : بچندین - دم ! فقالت :  
خریدم ! لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج : فروختم ! والمعنى فى ذلك أن تقدير كلامه :  
خوشتن خریدى که من فروختم . . . فى الفتاوى الخلاصة : و هو قال خوشتن بخر !  
فقلت : خوشتن بخریدم هزار - دم ! صارت مستدنه ولا يصح الخلع ما لم يقل  
لزوج « بعت » .

و فى العتابة : و نو قال الرجل لها « اشترى ثلاث تطليقات بمهرک ، نفقه عدتک ،  
فقلت « اشتریت » ، ثم الخلع . وإذا قال الرجل لامرأته « ابتعت منى » ، أو قال : اشتریت  
منى ثلاث تطليقات بمهرک و نفقه عدتک ، فقلت « اشتریت » ، الصحيح أنه لا يقع  
ما لم يقل الزوج بعد كلامها « بعت » . . . فى العتابة : هو المختار . م . وإذا قال لها  
« اشتریت منى ثلاث تطليقات بمهرک و نفقه عدتک » ، فقالت « اشتریت » ، أو قال لها

« دخلت نفسك مني بكذا » فقالت « خلعت » فالجواب فيها كالجواب في قوله : « خريدي » ولو قال لها : « خويشتن مني خري بكذا » فقالت : « خريدم » لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج : « فروختم » فهذا باتفاق الأقوال : « وكذا » إذا قالت : « خويشتن مني خرم » فقال الزوج : « فروختم » لا يتم الخلع .

وفي فتاوى الفضل : امرأة قالت لزوجها « اشتريت نفسي منك بما أعطيت » أو قالت : « أشتري » . أرادت الإيجاب دون العدة فقال الزوج « أعطيت » يقع الطلاق ، ولو قالت بالفارسية « خري » ، وبقي المسألة بطلانها يصح أن لا ينوي أنها أرادت العدة أو الإيجاب ، وإن قالت « خرم » لا يصح أن لا ينوي . وفيه أيضا : إذا قالت : « خويشتن خري مني » وفتى عدني كه دادی - « وفي الذخيرة : « فروختی - م : فقال الزوج . « أرى » وقعت الفرقة ، ولو قال : « أرى سيم » لا تقع الفرقة ، وفي الذخيرة : « فروختی » ولو قال « أرى سيم » لا تقع الفرقة ، وفي فتاوى السنن : إن قولها « خري » ليس بإيجاب حتى أنها لم قالت : « خويشتن خري » فقال الزوج : « فروختم » لا يتم الخلع ذكر الجمل أو لم يذكر . ولو قالت لزوجها : « هر حق که مرا برتو است خويشتن خريدم » فقال الزوج : « فروختم » لا يكون خلعا بذلك المال . ولو قالت : « بمهر حقی » كان خلعا . ولو جرت العادة فيها بين الناس أنهم يريدون بقولهم « هر حقی » بمهر حق يجب أن يصح الخلع ، والفتوى على أنه لا يصح إلا أن يكتب في « فتوى » « كذا حرت العادة » ليجتذ يفتى بالصحة . وفي المصبرات : « وإذا قالت : « خويشتن خريدم بمهر حق مرا که برتست » لا تقع البراءة عن نفقه العدة . م : وفي موضع آخر : « ولو قال : « هر حق که مرا از تو می باید خويشتن خريدم از تو ، » أو قالت : « مر خويشتن خريدم از تو » فقال الزوج : « فروختم » لا يكون خلعا ويلغو قوله : « هر حق که مرا از تو می باید » ، وتصير كأنها ابتدأت فقالت : « خويشتن خريدم از تو » . وفي المراجعة : « إذا قالت : « مر خويشتن را از همه حقها خريدم » فقال الزوج : « فروختم » صح ويكون عبارة عن قوله : « همه حقها خريدم » ، ويجب عليها رد



المهر . وفي نجس الناصرى : ولو قال لآخر ، إنك أسعدت امرأة صالحا ، فقال الزوج : من به درهم ترا فروختم ؟ فقال : خريدم ! لا يقع الخلع .

م : وإذا قالت المرأة : اخلعت بمهرى ونفقة عدتي ، ولم تقل « منك » ، فقال : خلعت ، ولم يقل « خلعتك » ، لا يكون هذا خلعا صحيحا ، وكذا إذا قالت بالفارسية : خويشتن خريدم ! فقال الزوج : فروختم ، لا يكون خلعا صحيحا ، ولو قال : فروختم ! فهو خلع صحيح . هكذا ذكر في مجموع التوازل ، وفي فتاوى أبي الليث : إذا جرت مقدمات الخلع بين الزوجين ، قالت المرأة بعد ذلك : خويشتن خريدم بنفقة عدت وكاين ! فقال الزوج : فروختم ! يصح وإن لم تقل « منك » . . . على هذا البيع والتكاح ، وحكى عن نجم الدين النسفي أنه قال : اتفق المشايخ في زماننا أن الخلع صحيح بغير الإضافة إلى أحدهما لكثرة الاستعمال من العامة . وعندهما هذا حكم صحيح ، صار بمنزلة قوله : هرچه بدست راست گيريم بر من حرام ! وبمنزلة البيع ، الشراء ، إذا قال البائع : بعت هذا . فقال المشتري : اشتريت هذا . فان هاك يم البيع ، فكذا هاهنا . . . وفي الذخيرة . وإذا قالت المرأة لزوجها : خويشتن خريدم ارتو به كاين ونفقة عدت ! فقال الزوج قد رضيت وأجرت ! فقد تم الخلع ، وكذلك إذا قال رجل لامرأته : من برا بخرختم بكايين ونفقة عدت تو ! قالت للزوج أجرت . قبلت . رضيت ! فقد تم الخلع .

وفي الخاتمة : امرأة قالت لزوجها : اشتريت بما أعطيت ، وأرادت الإيجاب لا العدة فقال الزوج : أعطيت . يقع الطلاق . وفي التوازل : سئل أبو القاسم عن رجل قال لامرأته : بعت منك تطليقه بمهرى ونفقة عدتكم بمثل ما جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم . . . وفي الخاتمة : فقالت : قبلت ؟ قال : إن كانت طاهرة عند هذه المقالة ولم يكن جامعا في ذلك الطهر وقع الطلاق عليها .

وفي التتالي الخلاصة : قيل للمرأة : اشتريت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجل من المهر ونفقة عدتك ! فقالت : اشتريت . وقيل للزوج : بعت ؟ فقال : بعت . صح

الخلع ، وإن لم يكونوا يقولوا لها « اشتريت نفسك منه » ، ولو قال الزوج « فروخت » ولم يقل « فروخته » صح الخلع . رجل تزوج امرأة وقال عند رجل « امرأتى لا تشتري ثلاثين درهما » فقال ذلك الرجل « أنا أشتريها بمائة درهم هن ست منى » فقال « نعم » لا تحرم عليه .

م : وفي المتن عن محمد : إذا قالت المرأة لزوجها « خلعت نفسي منك بألف درهم خلعت نفسي منك بألف درهم خلعت نفسي منك بألف درهم » قالت ذلك ثلاث مرات فقال الزوج « قد رضيت وأجزت » كان ثلاثا ثلاثة آلاف درهم . ولو قال الزوج للمرأة « خلعتك على مال من المهر » قال ذلك ثلاث مرات ولم يسم شيئا فقالت المرأة « قبلت » رضيت « طلقت ثلاثا » وفي العاوي : مثل علي بن أحمد عن قال لها « بت منك تطليقة بثلاثة آلاف » قال لها ثلاث مرات فأجابته في كل مرة قولا « اشتريت » ثم قال : أردت التكرار لا الثلاث ؟ قال . يصدق قضاء ويكون تطليقة واحدة بثلاثة آلاف ، و « تأخذ » به . قالت « طلقني بألف » أو « اخلني بألف » فقال « قد صلت » لزمها المال وإن لم تقل هي « صلت » وعن أبي بكر الإسكاف عن قال لها « بت منك تطليقتك بهرك » فقالت هي « طلقت نفسي » قال : هذا قبول . وفي الفتاوى الخلاصة : رجل قال لامرأته : خويشتن از من بخر سكذا وكذا وكرر ثلاثا فقالت : خريدم اتقع الثلاث بالأموال . ولو قالت : خويشتن خريدم بألف أو كررت ثلاثا وقال الزوج : فروخته اتقع واحدة بألف . ويطل الأول بالثاني والثاني بالثالث ، كذا روى الشيخ الأجل الأستاذ .

م : إذا قال الرجل لامرأته « اخلحك » فقالت « قد خلعت » هذا باطل حتى يقول الزوج « قبلت » ، قال تمة : والخلع في هذا من جانب الرجل لا يشه الترويج . يريد به أن الرجل إذا قال لامرأته « أتزوجك على مائة درهم » فقالت « صلت » وأنه (١) من خل ، وفي م : قد صلت .

يعقد النكاح بينهما وإن لم يقل الزوج صد ذلك «قلت» . وفى موارد اس سماعة عن محمد : امرأة قالت لروحها «احلمى» فقال «قد حدثك ألف درهم» لم يقع الحلع حتى تقل للمرأة «قال معك النكاح والحلع سواء» إلا فى قول الرضا لامرأة «روحى معك» فقالت «دع حلتك نفسى» ولم يدرا حالا هذا يجوز فى النكاح ولا يجوز فى الحلع .

إذ قال خويشتن حريمى سكانى وحقه عدت ! فقال الزوج : يدبرتم ! قد فبر لا يقع الحلع . رجل قال لامرأته . من حوشن را ار نه عدت ، كايى حريمه ! وبوى الصلاق فان معك طلق المأه . وأثر المشايخ أنه لا يصح الحلع ، هو طبر ما لو قال لعدته : حويشتن ار تو حريمى ! فقال العد : فروحى ! فإنه لا يمتنع . وفى ظهيرية رجل له مراتان طلعت إحداهما منه الحلع وقالت : من حويشتن حريمه ر و ، كانه و هرة سب تو وروحى ؟ آسف . فروحى ! فلما خرج من المرن فبر له مع أيتها حالمت ؟ قال : معها ! قال محمد : «اسى يحرم عنه هذه الأخيرة الحلع والآلى» . وشيخهم يدين هذا عمل حله مرايه م زوجها صد ذلك . قال ترمذى حرامى هذا حلع ! هو حرم عنه ؟ قال : نعم ! وإذا حرمت عليه امرأته حب سعى فى هذا النكاح العا ما سمع

، فى الماوى اخلاصه . . له قال نارس حله . . او حرد فروحى رده ! المراد مسكرة مع لطلاق . . رده . . عد إذا نسى حلع أصلا ، ولو نسى حلع فاسد فقال . هو . . اس ! الحلع صحيح . قال الشيخ إياحل الأستاذ لا يقع : . قال الإمام . اسى قم ، لو أضاف إلى ذلك الحلع ، فقال بأن حلع لا يصح صد الكل .

رجل مال لامرأته «حتى معك عموك وحقه العد» ، لقنها بالعريه فقالت «احتلمت منه بالمهر وحقه عد» أرأيتك «مهم من قال لا يصح» ، قال الصدر الشهيد : . به نفسى . . لذا لو لقنها أر ترى الروح عن مهر . اعنه . إذا قبل للزوجه : حويشتن



## نوع آخر من الخلع

إذا قال «عالتك»، ولم يذكر المال أصلاً فقالت «علت»، لا يسقط شيء من المهر، هذا في جواب ظاهر الرواية. وذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده: إذا قال لها «عالتك»، فقالت «قلت»، يقع الطلاق وتصح البراءة للزوج عن المهر إن كان عليه مهر، وإن لم يكن عليه مهر يجب عليها رد ما ساق إليها من المهر. وإذا قالت بالفارسية: حويشن خريدم ار تو! وقال الزوج: مروخمت! تقع تطلقه بائنة ولا ترد ما قبضت من المهر، وإن لم تقبض برئ الزوج، ورأيت في بعض الكتب أن في براءة الزوج عن المهر إذا لم يذكر في النظم شيئاً روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله، والأصح هو البراءة، وفي شرح السكاكي: أن الزوج جبراً عن المهر عند أبي حنيفة. إن لم يذكر في النظم شيئاً. ولا تسقط نفقة العدة إلا بالذکر. وإذا قال لها «عالتك»، وبوى الطلاق يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج من المهر الاتفاق. وإذا قال لها بالمريية «عتك»، لا يقع الطلاق ما لم تقل «اشتريت»، وإذا قالت «اشتريت»، حتى وقع الطلاق حكم المهر ما ذكرنا فيها إذا قال لها بالفارسية: مروخمت.

هذا إذا قالها ولم يذكر المال أصلاً، قال إذا قالها على مهرها هذا على وجهين: إن قالها على جميع مهرها والمهر مقبوض وذلك ألف درهم والمرأة مدخول بها كان عليها رد ما قبضت من المهر ورد مثله، وإن كان غير مقبوض سقط عن الزوج جميع المهر. وفي الذخيرة: ولا يقع أحدهما صاحب شيء من المهر بسبب الطلاق في الفصلين جميعاً، وإن لم يكن الزوج دخل بها قالها والمهر مقبوض فالقياس أن يرجع الزوج عليها بألف وخمسة: ألف بدل الخلع وخمسة نصف المهر بالطلاق قبل الدخول، وفي الاستحسان يرجع عليها بألف درهم لا غير: خمسة بدل الخلع وخمسة بالطلاق قبل الدخول، وإن كان المهر غير مقبوض فالقياس أن يرجع الزوج عليها بخمسة، وفي

الاستحسان لا رجع عليها شئ . ٠ مرأى من جميع المهر .

هذا إذا خالها على جميع مهرها ، وإن خالها على بعض مهرها بأن خالها على عشر مهرها مثلاً والمهر مقوص ، ذلك ألف و المرأة مدحول بها فالرجع رجع عليها من المهر ما به بدل الخلع ، الباقي سلم لها وفي الظهيرية في مهره جمع وإن كان غير مقوص سقط عن الزوج عشر المهر بدل الخلع بلا خلاف . ٠ تسقط التسبئة الداهية سد الخلع عند أن حصة . ٠ عدها لا تسقط التسبئة الداهية . وفي الظهيرية . ٠ ترحم على الزوج تسبئته . ٠ ٠ إذا لم يكن الزوج دخل بها فخالها والمهر مقوص فالتداس أن رجع الزوج على تسبئة بدل الخلع . ٠ حسماته بالطلاق قبل الدخول بها في الاستحسان جمع عنه عمنس دهما . وإن كان المهر غير مقوص فعلى قول أن حصة عا حاد . ٠ الاستحسان أنه لا جمع الداه على الزوج شئ . وعلى قولها على حوب الاستحسان سقطت الزوج حسمون رهما سب خلع . رجع عليها بأربعائه و خمسين .

هذا إذا خالها على جميع مهره أو على بعض مهرها وإن كان بأه على جميع مهرها ، على بعض مهره فسد عقد الحاد فيه كالحاد في الخلع لا يسقط إلا ما سبها فيه . ٠ وادها حوب في الحاد في الجمع على قول و حصة من في كل واحد منها عن صاحبه من حصة حدة . ٠ كحاح .

٠ أما إذا خالها على مال مسمى معروف سوى صداق فان كانت الداه مدحلاً بها . المهر مقوص فخالها سلم على الزوج بدل الخلع ، ٠ لا يرجع أحدهما صاحبه بعد الطلاق شئ . من المهر عند أن حصة خلافاً لها ، وأما إذا كانت المرأة غير مدحول بها والمهر مقوص فان الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها نصف المهر سد الطلاق قبل الدخول عند أن حصة . وفي الحادة و حد صاحب رجع الزوج

( ١ - ١ ) في حل . ولا ترحم على الزوج شئ من المهر .

عليها بالبدل و نصف المهر .

٣ . و بهذا الفصل تبين ان ما ذكر من جواب الاستحسان فيما إذا عاينها على مهرها و المرأة عسر مدخول بها و المهر مقوص هو أن أبى يوسف و محمد ، وإن لم يكن المهر مقوصا يأخذ الزوج منها بدل الخلع . . . هي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عد أن حيفه خلافا لها . و أما إذا بارأها مال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند محمد كالجواب في الخلع عنه ، و عد أنى حصة و أبى يوسف الجواب فيه كالجواب في الخلع عد أنى حيفه .

و فى مناهيه . الخلع . للمباراة كلاهما عد أبى حنيفة بوجود براءة كل واحد منهما من صاحبه من المهر . و عد محمد كلاهما لا يوجد . و عد أبى يوسف المباراة توجب و الخلع لا .

و فى دفع . و المباراة أن يقول كل واحد منهما : هر دو يحد بغير را بزار بر دم او بعه . للمباراة الطلاق الشىء دون الله كما فى الخلع .

و فى انقيمه . سن سئلى من احد عن امرأة قالت لزوجها : أبرأناك بالطلاق . و انصك . فقصر رج المرأة . و لم يطلقها من براء عن اصدق ؟ فأجاب : إن قالت : أبرأتك عن اصدق ما طلاق . فقصر الرجل البراءة طلقت و إن لم يطلق . و سئل أبو العباس الكرماني عن امرأة قالت لزوجها : أبرأتك من المهر شرط أن تطلقني . فقال الزوج : قبلت البراءة . و لم يطلق هل براء ؟ و هل يقع الطلاق بمجرد قبول البراءة من غير أن يتلعظ بالطلاق ؟ فقال : لا يقع الطلاق . و لا تمت البراءة . . . كتب إلى الحسن بن علي : إذا قالت المرأة لزوجها : أبرأتك فطلقني . فقال الزوج : قبلت البراءة . و لم يطلق هل براء ؟ و هل يقع الطلاق ؟ فقال : لا يبرأ في قولها : أبرأتك فطلقني . إذا لم يطلق . و يبرأ في قولها : أبرأتك و طلقني .

(١) كذا في جميع النسخ ، و انصك كتاب الاقرار بالمال أو غيره ، و قد يكون الواو بمعنى « مع » .

و في النايح . و إن عالها على ألف غير المهر لزمتها المال . ثم ينظر : إن كان لفظ الحلع براء الزوج من كل حق وجب لها بالكاح كالمهر و الفقة الماضية . ولا تسقط عنه نفقة العدة .

و في واقعات الباطني امرأة سألت زوجها فقال الزوج : أبرئني عن كل حق لك على حتى أطلقك ؟ . قالت : أبرأئك من كل حق يكون للنساء على الرجال . فقال في فور ذلك : طلقتك واحدة . و هي مدحول لها بضع مائتا .

و في الذخيرة : و إذا قال لها : أنت طالق في ضمان من . فعناء : أنت طالق على أني رى . من مهرك ! فان فلت ذلك بضع الطلاق و يسقط الصداق عن ذمة الزوج . وإن لم تضل لا بضع الطلاق . و قمت . فعه من جسد هذا . صويتها : إذا قال لها : إن ضلت كذا فانت طالق على أني رى . من مهرها . فاعتقت الاحوية أنه يشترط قوعها و لكن بعد ما ضلت ذلك أنفعل .

م أما نفقة امده . مؤنة السكى إن شرط ذلك في الخلع و المبرأة تنفع امرأة عنها للزوج فلا خلاف . فان لم يشترط ذلك في الحلع و المبرأة لا تقع براءة بالإجماع . و في التولوية فان بار الروح اشترط عليها لعمه عن الفقة و انسكى برئى عن النفقة و لا يبرأ عن اسكر لأن - دى في حجة حق انشرع عليه لقوله تعالى ﴿ ولا تخرجوه من بيوتهم من يوتسهم و لا يخرجوا إلا ان ياتين بفاحشه مبينة ﴾ . فلا يصح إسقاطها .

و أما نفقة تولد - و هي مؤنة الرضاع - فلا تقع لبراءة عنها إن لم يشترط ذلك في الحلع و المبرأة بالإجماع . و إن شرط إن وقت لذلك وقتا بأن قال : إلى سنة . او ما أشبه ذلك جار . و إن لم يوقت لا يجوز فلا تقع البراءة عنها . و في الظهيرية : و إذا وقت حتى جار فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج أن يرجع عليها بحصته (١) سورة الطلاق .



إلى تمام المدة - فان أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع فالحجة في ذلك أن يقول الزوج : خالعتك على أي برئى من نفقة الولد إلى متى فان مات الولد قل تمام المدة فلا سبيل لى عليك .

م : و أما دين آخر سوى المهر فلا تقع البراءة عنه في الخلع والمأثرة بدون الشرط في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة . و في رواية الحرس عنه تقع البراءة عنه بدون الشرط . و إذا قالت : خويشمن حريمم بهر حتى كه مرا برتست الا تقع البراءة عن نفقه العدة [ إن شرط البراءة عن السكنى في الخلع لا يصح - ] و أما إذا طلقها بمال آخر سوى المهر فالجواب فيه عندهما كالجواب في الخلع ، و أما عند أبي حنيفة فقد روى الحرس عن أن كل واحد منهما يبرأ عن حقوق النكاح ، و به أخذ فقهاء أبو بكر البلخي و في ظاهر الرواية عنه . لا يبرأ . و به أخذ عامة المشايخ .

و أما إذا كان العقد بلفظ "سح التريه أو ناغازيه" حتى فوطها أجواب فيه كالجواب في الخلع ، و أما عند أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه . و في الحديث : قال مشايخ بخاري : يوجب براءة كل واحد منهما عن حقوق النكاح ، و في الحديث : و قال بعضهم : الخلع بلفظ البيع والذراء عند أبي حنيفة لا يوجب براءة عن المهر إلا بذكر المهر كما هو مذهبها . و هو الصحيح .

و في السراجية : ولو اختلفت من لزوم بمهرها ، لما في دمه مهران برئ الزوج من المهر الثاني دون الأول م . فإذا خالعتها عما لها عليه من المهر فظانته أن لها عليه بقية المهر ثم علم أنه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق ببر مهرها فيجب عليها أن ترد المهر - ونظير هذا ما لو قال لها : خالعتك حتى عندك لدى لك عندى . ا . عن متاعك الذي في يدي . تأذي إن في يدي شيء . وقع الخلع عن مهرها . وإن لم تقض المهر برئ الزوج عنه . وإن قبضت ردت المهر عليه . و أما إذا علم الزوج أن لا مهر لها

(١) من حل

عليه و باقى المسألة بخالها يصح الخلع - و فى انتخابه . و تقع تطليقه باثثة بغير شيء -  
 م : فلا ترد على الزوج شيء ، بمنزلة ما لو خالعهما على ما فى هذا البيت من لمناخ ، الزوج  
 يعلم أنه لا منافع لها فيه . فى الخاتنة : و لذا لو باع شيئاً بدين له عليه . هو يعلم أنه  
 لا دين له عليه ذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده أنه لا يصح م : ، ع : هذا إذا قال  
 لها « بتلك تطليقة بغيرك » و الزوج يعلم أنه لم يبق لها عليه شيء من المهر فاشتر - هى  
 يقع الطلاق رحياً مجازاً .

و إذا تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها باثنا - و فى الحاقية بعد الدخول -  
 م : ثم تزوجها ثانياً على مهر آخر ، اختلعت من زوجها على مهرها برأى عن المهر اتى  
 دون الأول ، كذا لو قالت بالفارسية : خورشتن خريدم ار تو بكاش و همه حق  
 كه مرا بر تست الا برأى عن المهر الأول .

### نوع آخر

إذا وهبت من زوجها نصف الصداق أو أقل أو أكثر ثم اختلعت منه مال  
 معلوم قل الدخول بها كان للزوج بدل الخلع . لا يرجع أحدهما على صاحبه شيء .  
 فى قول أبى حنيفة ، و على قول صاحبه عليها الخلع فى حكم مهر بمنزلة الطلاق ،  
 ولو وهبت نصف الصداق قل القبرص ثم طلقها بها لا يرجع أحدهما على صاحبه  
 شيء ، وكذلك فى الخلع . إن كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج  
 ، دفعت إليه ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع الزوج عليها بنصف المهر . و كذلك  
 فى الخلع يرجع عليها بنصف المهر .

و لو تزوج امرأة على ألف درهم ثم وهبت نصف المهر أو أقل أو أكثر  
 و قبضت الباقي ثم اختلعت منه بمال مجهول كما لو اختلعت شوب أو حيوان فى الذمة .  
 جاز الخلع ، و يرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ، لا يرجع بما وهبت .

(١) و فى خلع « ذكر الصدر انشهد فى باب الأول من الواقيات » مكان « م :

ولا تقرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول أبي حنيفة .

رجل خالع امرأته على أن زرد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وهبت من إسان ودعت إليه حتى تمذر عليها رد ذلك للزوج: عليها رد بمه المقبوض إن كان المقبوض من ذوات العير ، وإن كان من ذوات الأمثال كان عليها مثل ذلك .

### نوع آخر :

إذا اختلعت المرأة من روحها على شيء آخر سوى المهر فهذا على وجوه :

الأول : إن سمي في الخلع شيئاً لا قيمة له أصلاً نحو الحر والخزير والمبته والهم وفي هذا الوجه الخلع واقع ولا شيء للزوج على المرأة ، وفي الهداية : والفرقة بائنة ، وفي الزاد : ولو بطل الموضع في الطلاق كان رجماً ، وكذا في التهذيب ، وفي الخلاصة خفية : وقال زهر : لو خلع امرأته على حر مبيعها أو على خنزير بيته أو على ميتة أو دابة يقع الطلاق بالمهر الذي زوجها عليه .

م . والوجه الثاني : أن يسمى في الخلع ما أحمل أن يكون مالاً وأن لا يكون مالاً ، بأن اختلعت على ما في بيتها أو على ما في يده من شيء فإن اسم الشيء كما يتناول المال يتناول غير المال . في هذا الوجه ينظر . إن كان في يدها أو في بيتها في تلك الساعة شيء فذلك للزوج ، وإن لم يكن في بيتها ولا في يدها شيء فلا شيء للزوج ، وفي الخانية : سواء ذكر الشيء محلياً باللام أو بعير اللام ، وإذا كان الطلاق على عوض لا قيمة له بطل الموضع ويكون الطلاق رجماً ، م : وكذلك إذا اختلعت على ما في بطون غنمها أو جاريته ولم تص على الولد ، وفي الخانية : إن كان في البطن ولد يقع الخلع عليه ، وإن لم يكن يقع بعير شيء .

م : الوجه الثالث : إذا سميت في الخلع ما هو مال إلا أنه ليس بموجود في الحال وإنما يوجد في التالى ، بأن اختلعت على ما يثمر نخلاً العام أو على ما تلد أغنامها العام (١) أي في الزمان الذي على الحال في الفسخ : التالى .

أ. على ما تحسب العام . وفي هذا الوجه . جب عليها رد ما قبضت من المهر وجد ذلك أم لا . وفي الخاية . ثم كان أبو يوسف رحمه الله ألا يقول . إن أتمرت فله ذلك . وإن لم تنمر جاز الخلع بغير شيء . ثم رجع عن هذا وقال . وعليها رد ما ساق من الصداق ولا سيل له على المهر . في التجريد . لو حلع إلى الحصاد أو الدياس جاز . وإلى ليسرة لا يحور .

م : الرابع : إذا سميت في الخلع ما هو مال لا يتعلق رجوده بالزمان إلا أنه مجهول لا يوقف على قدره . بأن احتملت على ما في بيتها أو في يدها من المتاع أو احتملت على ما في غلها من الثمار أو احتملت على ما في بطن عمتها من ولد . وفي التجريد : أو ما في طن جاريتها من ولد . م : أو على ما في ضروع غمها من اللبن ، وفي هذا الوجه إن كان هناك ما سميت في الخلع فلزوج ذلك . وإن لم يكن هناك شيء . لزمها رد ما قبضت من المهر .

الوجه الخامس . إذا سميت في الخلع ما هو مال وله مقدار معلوم ، بأن احتملت على ما في يدها من درهم أو دايبر أو فلوس . فإن أقل ما يطلق عليه اسم الدرهم ثلاثة دراهم فصاعدا فلزوج ذلك . وإن لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة ورنما من الدرهم أو الدايبر وعدد من الفلوس ، إن كان في يدها درهمان . وفي الخاية أو درهم . م : يؤمر بأتم ثلاثة دراهم . في الخزائن : وإن قالت خالفي على درهم . يلزمها عشرة دراهم .

م . الوجه السادس : إذا سميت في الخلع ما هو مال وأشارت إلى ما ليس بمال ، بأن احتملت على هذا الدن من الخل فإذا هو خمر . في هذا الوجه إن علم الزوج بكونه خمر فلا شيء له . . إن لم يعلم رجع عليها بالمهر الذي أعطاه . وهذا عند أبي حنيفة . أما عندهما له مثل ذلك الدن من الخل كما في الصداق .

وفي الهداية : وما جار أن يكون مهرا جار أن يكون بدلا في الخلع - وفي

البنائع : يريد به ان كل جهالة حملت في المهر تتحمل في بدل الخلع . حتى لو خالها على حيوان موصوف نحو العرس ، النفل و الحار و غير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك و هي بالخيار : إن شئت ذهب إليه الوسط : وإن شئت دفعت إليه قيمتها . و إن خالها على حيوان غير موصوف وقع الطلاق و يجب عليها أن ترد ما استجبت عليه بالشكاح . و في الفتاوى خلاصة : يجوز الخلع على مكمل أو مبدون أو موصوف و يستحق المسمى .

### نوع آخر

إذا احتلعت المرأة من زوجها عي أن تعتق أو هصملت فالتق عنها والآب مولى لها . اختلعت على أن تعتق أباه عنه هصملت فالتق عن الزوج . ثم في الفصل الأول إذا لم يقع التقى عن الزوج هل يرجع الزوج عليها ، ساق إليها ؟ اختلف المشايخ ، قال بعضهم : يرجع ، و الأصح أنه لا يرجع عليها شيء .

### م : نوع آخر فيما يصلح جواباً و ما لا يصلح جواباً

قالت له امرأته : اخلني ، أو قالت : حوشتن حريمم ان نو عدت و كابر ! فقال الرجل : أنت طالق ، أو قال : طلقتك ، تقع تطلقه مائة . و في مجموع التوارق عن شيخ الإسلام أبي الحسن : أنه تقع تطلقه رجعية و الصحيح هو الأول . وهكذا كان يعي شيخ الإسلام الأوزجندی ، و في الذخيرة : و هو يبرأ الزوج عن المهر ؟ قال بعض المشايخ : يبرأ ، و قال بعضهم : لا يبرأ و هو الأصح ، و في الفتاوى الخلاصة : يعي أنه لو أراد به الجواب يكون حراماً و لو قال : هروخم يك طلاق ! جواب بدون النية .

و في الحانية : امرأة قالت لزوجها : اخلني على ألف درهم ، فقال الزوج : أنت طالق ، اختلفوا فيه ، قال بعضهم : كلام الرجل يكون جواباً و يبرأ الخلع ، و قال بعضهم :

يقع الطلاق ولا يكون خلعا ، المختار أن يحصل جوابا ، وإن قال الزوج بعد ذلك :  
لم أعن به الجواب ! كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء .

و كذا لو قالت المرأة لزوجها « احتلمت منك » فقال لها « طلقتك » قال بعضهم :  
جواب ، ويتم الخلع بينهما ، وقال بعضهم : تقع واحدة رجعية ، قال بعضهم : يسئل  
الزوج عن النية ، إن قال : نويت به الجواب ! كان جوابا

م . . كذلك إذا قال لها « بعت منك طلاماك بمهرك الذى لك على » فقالت  
« طائف قسى » يقع طلاق ما بين مهرها بمزلة قولها « اشتريت » ، وفى الذخيرة خلاف  
ما إذا قال « بعت منك تطليقة » فقالت « اشتريت » فإن هالك تقع تطليقة رجعية .

إذا قالت لزوجها : خويشتن خريدم از تو بددت و كابين فقال الزوج : من  
يكى طلاق رجعى دادم ! نفع تطليقه رجعية . و لو قالت : خويشتن خريدم بددت  
و كابين فقال الزوج : يكى طلاق رجعى ترا فروختم ! فهذا جواب ويقع طلاق بائن .  
وفى الظهيرية : امرأة قالت لزوجها : خويشتن خريدم از تو بكابين و هزينه  
عدت ! فقال الزوج : يكى طلاق دادم ! هل يكون جوابا لها ؟ قال : إن قل : عبت  
به الابتداء ! صدق و الطلاق رجعى . : إن قال : عنت به الجواب ! كان جوابا ، و إن  
لم يخطر بباله شيء لا يكون جوابا أيضا . و اختار النقيب أبو البث أن يكون جوابا  
و إليه مال الصدر الشهيد .

م : وفى فتاوى النسبى : إذا قالت المرأة لزوجها : خويشتن خريدم از تو  
بكابين و نفقه عدت ! فقال الزوج : من دست كوتاه كردم ! أنه لا يكون جوابا ،  
وقيل : ينبغي أن يكون جوابا إذا روى الجواب أو نوى الطلاق . وفى الظهيرية : فإذا  
نوى الزوج إيقاع الطلاق فهذا إيقاع طلاق ما بين ولا يكون براء على كلام المرأة .  
وفى الفتاوى الخلاصة : كذا لو قال : دست باز داشتم ! و كذا فى كل لفظ لا يشمل  
معنى الشتم . و لو قال : فروختم يكى طلاق رجعى ! يكون جوابا ويكون بائنا .

م. قال لها: بنت ملك تطلقه بمهرك وحقه حدتك! فقالت المرأة: بجان حريمه! أصبح الخلع ويقع الطلاق لأن هذا جواب سؤال على سبيل المائنه، كقولها: بأر. حريم

المتوسطون إذا قالوا للمرأة: مهر سق كدوتان را بركردن شويان بود بك طلاق حد شتن خردى؟ فقالت: خريم! فقال الزوج: من بك طلاق سنت دادم! والمرأة مدحول بها تمه تطلقه رحمه لأنها لو قامت تطلقه مائة لا تكون سه. فهذا ابتداء كلام من الزوج لا جواب سؤالها. إلا أن هذا الجواب إمّا يستقر على رواية الأصل لأن على رواية الأصل. لأن ليس منى. أما على رواية الزيادات فلا يستقيم هذا الجواب على تلك الرواة

في مبادئ الخلاصه. امرأة قالت لزوجها: احطع على لذاء. فقال: هلكت. أو: أحزب. سدر. حلما. لو قالت المرأه: هلكت. أو: اشربت عسى. فقال الزوج: بك امد لا يكون حوا. لو قالت: شربت عسى دادى؟ فقال الزوج: اى اوقعت المرفه. ولو قال اى ييمه الا تمه. لو قال مم. أو: على المختار به جواب. لو قال: بك امرك ماله درهم. إن اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق لزوماً لما ر.

م: إذا قال لامرأته: مهر حقى كدوتان را شويان بود حويشن از من خردى؟ فقالت: خريم! فقال الزوج: رو اكون الا يقع الطلاق لأن قوله «رو اكون» يحتمل إظهار التمه سه لما عظم مخالفتها فلا يقع الطلاق في هذا الموضع إلا بالثبته. وهذا الجواب إمّا يستقر على قول من يقول في قوله: حويشن خردى؟ فقالت: خريمه. إمّا لا. احطع. إمّا على قول من يقول به الخلع لا يستقيم هذا الجواب. كذلك إذا قالت: حويشن خريمه او تو مكايى وحقه عدت! فقال الزوج: رو الا يقع الخلع فلا يكون قوله «رو» جواباً إلا مائنه.

و في الظهيرة : سئل أو سكر عن امرأة وجبت مهرها لزوجها ثم إن الزوج باع  
مها تطليقة بمهرها و اشترت هي ؟ قال : قمع الطلاق مجانا ، يكون رجعا و لا ترد على  
الزوج شيئا .

و في الحانية . رجل قال لخته : بك طلاق دخور من بين فرائض بدان كابين  
كه و ر بر تو است ؟ فقال الزوج : هروحم او لم يقل الأب « قلت ، لا يقع شيء » .  
في الولوالحية : امرأة قالت لزوجها « احلم » . قالت بالفارسية : سه خواهم  
فقال الزوج . سه باد اثم حلمها بعد ذلك بتطليقه واحده تقع و حادة ، لأن بقوله  
« سه باد » لم يقع شيء . و في عتاي الخلاصة : قال لامرأته : خوشتن غرا فقالت :  
خريده ماد فقال الزوج : هروخته ماد ا إن بوي الخلع يغم الخلع و إلا فلا .

« . امرأة قالت لزوجها : خوشتن خريدم فقال الزوج بطريق الاستهزاء  
و الإهانة . هروختم ا فقد قل الخلع صحيح و الحد و الهزل و القصد و غير القصد  
فهو سو .

إذا قالت لزوجها : خوشتن خريدم بنفقة عدت و كابين ا فقال الزوج : هروخم  
سه طلاق ا و هذا انتهاء كلام من الزوج و لبس بحواب . فتوقف على قبولها فان قبلت  
تقع الثلاث : إلا فلا يقع شيء . إلا إذا كانت المرأة توت الشراء بثلاث تطليقات  
حيثما يصح الخلع و يكون كلام الزوج جوابا فقع الثلاث . كانت واقعة الفتوى :  
امرأة قالت لزوجها : خوشتن خريدم ار تو بيكي جابادی ا فقال الزوج : من  
يكني برده فبرحم ا قليل : إن كانت « المكروه » مثل « الجابادی » أو أصغر منه يكون  
جوابا . و إن كانت أزيد منه لا يكون جوابا بل يسكنو انتهاء فيحتاج فيه إلى قبول  
المرأة . و إن كانت المكروحات مختلفة بسئل الزوج : كدام کرده خواست ؟ و يرى الحكم  
عليه . و إن قال : لم أرد نوعا منه بعينه ا إن قبل لا يحصل جوابا ظاهرا . و إن قبل  
بمحل جوابا و بصرف كلامه إلى أصغر الأنواع ظاهرا وجه أيضا .



قال لها : خويشتن بخر بعدت و كاين ا هتالت : خريدم بكاين ا لا يقع الخلع ما لم يقل الزوج « بعت » ؛ و لو قالت : خريدم بعدت و كاين ا يقع الخلع و ان لم يقل الزوج « بعت » ، و يجعل ذلك منها جوابا ، و ان رادت على حرف الجواب إلا أنها ما نصرت عن التهام بل أعادت جميع ما في السؤال و الزيادة على حرف الجواب إنما يمنع الجواب إذا قصر المجيب عن العام بأن لم بعد جميع ما في السؤال ، أما إذا أعاد جميع ما في السؤال لا يمنع الجواب - و هذا أصل معروف في الجامع .

و في الولوالجية : امرأة قالت لزوجها « اختلعت منك بكذا » ، و هو يسج الكرياس لجعل يسج و يخاصمها ثم قال « خالعتك » ، ان لم يقل هذا جواب لأنه إذا لم يقل لم ينقطع المجلس و كان حوايا .

الحاوي : سئل عن قال لها : ترا تو مي فروشم مي خري ؟ فقالت : خريدم ا و مراده أن يعلم رغبتها في الخلع ؟ قال : لم يصح الخلع - و لو قال لها كاين تو و هزينة عدت تو شو فروحم بطلاق تو ا فقالت : اشتريت ا قال أبو سر : لا تطلق ، و لو قال لها : « اشتريت من طلاقك بكذا » هتالت « اشتريت » قال : أرجو أن لا تطلق - و في الفتاوى الخلاصة : لو قال لها : خويشتن بخر ا و لم يذكر الجمل فقالت : خويشتن خريدم بعدت و كاين ا لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج : بعت ، ثم : امرأة قالت لزوجها : خويشتن خريدم فروش ا هتال الزوج : هلت ا يكون خلعاً ، و لو لم يقل « فروش » لا يكون خلعاً - هكذا قيل و به نظر .

و في فتاوى الأصل : امرأة قالت لزوجها « اختلعت منك بكذا » ، و هو يسج الكرياس لجعل يسج و يخاصم ثم قال « خلعتك » ، ان لم يقل هذا جواب ، و قيل : هذا جواب و ان طال إذا كان كلامها يتعلق بالخلع . و حكى عن شيخ الإسلام الأوزجندی (١) كذا في نسخ .

أنه سئل عن امرأة قالت لزوجها : اشتريت رأسى سكدا . فقال الزوج بعد ما اشتغل بكلمات : بعت . فقال : إن كان كلامها يتعلق بالخلع لا يتبدل المجلس .

وفى مجموع التوازل : إذا قالت المرأة : خويشتن خريدم مدت . كايين ا فقال الزوج : نيك آمد ا فهذا ليس بجواب . وفى الخاتيه : وهو الأصح . م . : لو قالت : خويشتن خريدم از تو بكايين . نفقة عدت ا فقال الزوج : فروختم باين و صد غطريف ديكر ا فقالت المرأة : نيك آمد ا فهذا خلع تام . قالت : خويشتن خريدم مهربى و نفقة عدتى ا فقال الزوج : فروخته گير ا فهذا خلع تام . هـ . : إذا أراد به الزوج التحقق . وقد مرت المسألة من قبل . . فى الذخيرة : إذا قالت المرأة : خويشتن از تو سكدا و كذا خريدم ا فقال الزوج : فروخته ا و قال عنيت غيرها الا يصدق قضاء .

طلبت الطلاق من الزوج فقال الزوج : ارئى عن كل حق لك على حق ا طلستك . فقالت : ارأنتك عن كل حق للنساء على الاراج . فقال الزوج فى فور ذلك : طلفتك واحده . والمرأة كانت مدخولا بها فقه عليها طلاق بائن . ومها : حرى بين الزوجين كلام فقالت له بالفارسية : نور من چه میخواهى از آنچه مرا . . كردن تست بزر شده دست از من بدار ا فقال لها على اتمو . بك طلاق پاى كشاده كردمت ا بها تسئل . فان قالت : لم أجعل البراءة عوضا عن الطلاق ا فالواقع جسمى و الزوج رى . عن مهر دون نفقة المدة . و إر قالت . حملتها عوضا عن الطلاق ا بسئل الزوج . فان قال : أردت جوابها و حملت الطلاق عوضا لما سألت ا فالواقع بائن . و إن قال : أردت جوابها ا عليه المهر و الواقع رجسمى . . فى مجيبى الناصرى . و لو قال لها : خويشتن بخرا گفت . معى خرم ا ثم بعد زمان قالت : هول خم بشتن خريدم ا فقال الزوج : من نیز هول فروخته ا لا يكون خلع . وفى فتاوى الخلاصة : رجل امر امرأته ان تشتري الرأس المشوى فاشتريت فقال لها الزوج : سر خريدى ؟ فرغت أنه يسأل عن الرأس المشوى فقالت : خريدم ا فقال الزوج : فروختم ا لا يصح الخلع و إن نوى

الطلاق ضم . امرأه قالت لروحها . ر من سر شدى خوشن حريم ! فقال الزوج :  
فرخه ! الحلم صحيح . ام ادا قالت كر سر شده خوشن حريم ! فقال الزوج :  
فروخته ! بن دار على چه لغاره . حى منها ما وحت ذلك كان الحلم صحيحا ، فان  
ادبه حيق لا صح ، الحلم ما لم يقل الزوج . آرى سر شدم .

### م : نوع آخر

حما قال لامرأه . كل شىء سألنى الله من أحلك سب الله وعيره ترا  
و حرم ما ر حلاق كه . بوست ا فقال لمراء . شريت الا فم الطلاق لآه باع  
منها . هو جنبها فلا صحح . كما . فان لآخر . بعد ر . حادثك هذا بعدى .  
و قى . لست لآه . ب . لك . مهر . ههه . سررت ؟ فقال  
اشر . ح . ر . ا . ه . ر . ده . انظر بها لا تصق . خدا دلم سو لروح بعوله  
و ح . ر . و . لاق . فى حرمه . لا حوط ح . ر . كاح ! لم ركن طلقها نئين  
قبل ذلك .

فى حرمه . ح . قال لرح . خلق مرأى . فصلقها الرحمن ههه . دفعه عندها  
اد حاسها . ب . مهره . ا . هقه عنها قال معه . حمر . حمر فى المدحولة وعير  
مدحولة . قال معه . حمر . لا حمر فى كليها . ح . حمر . قال ابو لغام  
صد فى المدحولة لا يحور فى ع . المدحولة حمر . هو احنا مسام الدين .

م . د . قال . حل لامرأته . بعد . لك ثلاث تطلقات عهك و هقه عندك .  
هدت لمراء بحبه له . بنت . و د . هله . شريت . او كان كلامها باله سه فقال الزوج .  
و حرم سه طلاق توبه كابر و هقه بنت بواهدا . فروحه ا . و نفر خريدم ا  
قال معه ابو بكر لاسكاف . مات سه . لانها قالت . بنت مهرى و هقه عندي هذه

(١) اشترا . م . و ادهى

التطلعه ، قال العقبة أبو الليث لا يقع . و قول العقبة أحب إلنا - و في الولوالجية :  
و عليه الفتوى .

٣ . إذا قال لها بنت ملك تطليقة ، فقالت : اشترت ، تقع تطليقة رجعه بها .  
و في العتابة : هو الصحيح م . لو قال : بك ملك نفسك ، فقالت : اشترت ،  
تقع تطليقة بانه . وإذا قالت : بنت منك مهر بطلقة . فقال الزوج : اشترت .  
تقع تطليقة بانه . و في الورى : ولو أن حلا قال لزمراه : بنت منك ، ولم يذكر  
مالا فقالت : اشترت ، قال له : نعم الطلاق و تز المهر . قال أبو العاصم : وقع  
طلاق بغير شيء و يذهب الطلاق إذا .

م . امرأة قالت لزوجها : بعتك زوجة ، و هو قد كان قد تزوج بها ، فقال  
الزوج : من يري و يشاء الخلع ، و قد كان قد تزوج بها في الزوجين . هو الأصح .  
قالت : زوجها حديثن حرمه . و بذلك د . و سه بارة حرمه . فقال الزوج :  
و حرمه . انك تارده . ان جامه هاس دهى . و ر كدشت مدر هل يصح خلع ؟  
فقد هل لا يصح . قال له : الخلع صحيح . و رجل قال لزمراه : مرا  
و حرمي . و سى بان طلاق له . و سوى من - فقالت : و حرمه . فقال الزوج  
حرمه . فقلت ثلاثا . قالوا : يقع ثلاث . و هو و حرمه . و المرأة ثلاث .

قال له : بنت ملك تطليقة حرمه . و ك . حرمه ما في البيت غير ما عليك من  
تمصص ، فاشترت . و كان عليه سور و حجل فخلع و وقع . و ما عليها من  
س . بها . عليه ما ستر . ما ع . و سى .

إذا قال لرجل لامرأته : خلع نفسك . بهرك و نفقة عدتك ، و نفقة العرية  
حين قالت : خلت منك النكاح . بعده القدر و أبرأتك عن المهر و نفقة العدة ، و هي  
لا تملك بذلك . و في فتاوى اعل سمرقند : ان في الزوج صح . ان لم يقل لا يصح ،  
و في العتابة : لكن يبرأ الزوج عن المهر و نفقه ما مضى ، م : فإذا قالت : اختلعت

نفسى منك بالمهر ونفقة المدة ، كان هذا ابتداء لإيجاب منها فيصح وإن لم تعلم بذلك ،  
 كمن طلق أو اعتق أو در وهو لا يعلم معنى ذلك ، فإذا صح الإيجاب يتوقف عليه على  
 قبول الزوج ، فإن فسخ صح ، برأ عن المهر و النفقة فيما مضى بالإبراء صريحا ، وبعض  
 مشايخنا على أنه لا يصح الخلع ولا يرأ الزوج عن المهر - وفى الخاتبة : و النفقة -  
 م : وإن قبل الزوج ، إذا لم تعلم المراد ذلك وهو الصحيح - وفى الصغرى ، و به يفتى ،  
 وهذا يدل على أن المدينون إذا لقن رب الدين أن يعثره عن الدين بالعرية و أبرأه  
 وهو لا يعلم صح .

م : رجل قال لامرأته ، ست منك تطلقه ثلاثة آلاف درهم ، فقالت ، اشتريت ،  
 ثم قال لها ثمة ، ست منك تطلقه بثلاثة آلاف درهم ، فقالت ، اشتريت ، ثم قال لها  
 ثانيا مثل ذلك فقالت ، اشتريت ، و تدرج يقول : أردت بذلك التكرار لا يصدق  
 و وقع ثلاث تطلقات ، لا يجب عليها إلا ثلاثة آلاف لار الأول و إن كان ثانيا  
 فالتى و اثنت صريح ولم يجب سدى بها لاصدم شرط و حوب الدل و هو ردال  
 الملك بها لزواله بالطلاق الأول ، و صرح الطلاق إذا لم يجب ، لال ملحق بالار  
 بلا خلاف .

و نو قال لها ، ست منك هذا الثوب بمهرك ، نفقه حديثك ، فقالت ، اشتريت ،  
 ثم طلقها فيصح الثوب باطل لجهالة نفقة لعدة و وقع الطلاق رجما .  
 وفى الأصل : إذا قالت ، بعي طلاق كله بألف درهم ، فقالت ، ست ، وقع  
 ثلاث تطلقات وله ألف درهم . سواء قلت المرأ بعد ذلك أو لم تقل ، هو الصحيح .  
 ولو قالت ، طلقنى ثلاثا بألف درهم ، فقال : طلعت ، لا يحتاج إلى قبول المرأة بعد  
 ذلك أنها ه .

## فوع آخر

في العوارض بعد وقوع الخلع

ذكر في فتاوى أبي الليث أن من خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع زيادة أن الزيادة باطلة . وفي فتاوى النسفي : مثل يحم الدين عن خلع امرأته ثم قال لها في المدة : دامت سه ! ولم يزد على هذا هل تطلق ثلاثا ؟ قال : إن نوى الطلقات الثلاث طلقت ثلاثا ، وما لا فلا .

رجل خلع امرأته فقيل له بالفارسية : ديكر ده ! فقال الزوج : دادم ! قال أبو بكر : تقع الثلاث ، و صار كأنه قبل : طلق الباقي ! وقال القفيع أبو الليث : وعندى تقع التطليقة الأخرى لا غير . . في الخاتبة : هو الصحيح . . في التوازل : ولا يصدق الزوج أنه لم يرد طلاقها .

م : إذا باع من امرأته تطليقة بمهرها ونفقة حديثها واشترت هي لذلك ثم قال الزوج من ساعته : هر سه هر سه ! ينصرف إلى الطلاق .

إذا خالع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رهاؤه : لم ضلت هكذا ؟ قال بالفارسية : دو سه ماد ! لا يقع بهذا الكلام شيء آخر . وفي فتاوى الفضلي : إذا خالع امرأته قبل له : كم نويت ؟ فقال : ما تشاء ! قال لم يو الزوج شيئا تطلق واحدة . وفي فتاوى أهل سمرقند ، إذا قالت لزوجها : اخطني ! فقالت بالفارسية : سه خوام ! فقال الزوج : سه باد ! ثم خالعها بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة .

## فوع آخر

وفي تجنيس الناصري : ولو اختلف الزوجان في عدد الخلع فقالت المرأة : كانت ثلاث مرات ، وقال الزوج : بل كانت مرتين . فالقول قول الزوج إن كان بعد نكاح جرى بينهما ، وإن كان قبل النكاح لا يجوز المناكحة . إن رضيت ، وعن شيخ الإسلام علي بن محمد الإسيجاني أن القول قول الزوج في الأحوال كلها .

## م : نوع آخر

ذكر ابن سماعة عن محمد في امرأة اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع ولده - الذى هو حامل منه - إذا ولدته - ستين ذلك جائز ، وإن ولدته فأتت أمه بكر في عليها ولد منه فاتها رد قمه الرضاع ؛ قال بعد هذا : ولو جاءت بالولد فأتت بعد منه عليها فبقي الرضاع ستة ، لو شرطت أنها إن ولدته ثم مات قبل الحولين هو بربته من فيه الرضاع فذلك جائز ، وهذا مما يجوز في الحلع ، وفي نوادر ابن رستم عن محمد إذا شرطت أنها إذا ماتت أو مات ولد فلا شيء عليها ، فهذا الشرط جائز ، قال بعد هذا : ولذلك لم قالت ، على أن أحملك على دأبتي هذه إلى مكة فإن بدا لك أن تخرج فلا حرج على ، هو جائز ، في الذخيرة وفي الإملاء رواية بشر بن عاتق قال أبو يوسف : لو خالغ امرأته على رضاع ولده ستين على أنه إن مات الصبي فلا شيء عليها فالشرط باطل ، عليها فبقي الرضاع في دل أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : الشرط جائز ، في به شر بن الولد : امرأة اختلعت من زوجها على أن ترضع الولد إن كان في عليها ولد ، فإن ولدت جارية ، وإن لم تلد عليها رد مهره ، وفي الفتاوى المختلعة ، قال أبو يوسف : امرأة اختلعت من زوجها على رضاع الولد ثم صالحت مع أب الولد على شيء يصح .

م : روى سليمان عن محمد عن أبي حنيفة في امرأة تختلع من زوجها بتعقة ولد له منها ما عاشوا فإن عليها أن ترد المهر الذى أخذت منه ، وروى هشام عن محمد فيمن خالغ امرأته على رضاع ابنه ولم يسم لذلك وقتا قال : هو جائز ، وهو على ستين ، ولو خالغها على رضاع ابنه ستين وعلى فقته به هذا ستين - متى بعد الفصام - قال : هو جائز ، قلت : أليس هذا مجهولا ؟ قال : هذا يجوز في الطلاق ، وعلى هذا إذا خالغها على أن تمسك الولد ستين وعلى أن تكسره عن مالها في هاتين الستين فالحلع جائز بهذا الشرط

الشرط وإن كانت الكسوة مجهولة لما ذكرنا ، وإذا جاز الخلع بهذا الشرط وطلبت من الزوج كسوة الولد لم يضر لها ذلك ، وإن لم يشترط ذلك في الخلع فلها أن تطالبه بكسوة الولد .

وفي الذخيرة : في كتاب الطلاق للحسن بن رباب : امرأة حامل اختلعت من زوجها صداقها ورضاعها في بطنها ستين و نفقة عشر سنين فولدت ولدا أو أكثر فهو يرى . من نفقتهم . ولو ولدت ميتا كان له أن يرجم بأجره الرضاع ستين و نفقة عشر سنين التي دفع الخلع عليها .

م : وفي غامها عن مهرها . على أن ترضع الصبي في الحولين كل شهر بدرهم حار . و تؤخذ المرأة على الرضاع بصر عمر .

وفي التوارث : اختلعت من زوجها عبر مهرها و نفقة عدتها و على أن تمسك ولدها منه ست سنين بنفقتها . فله مسمى لها أيام ردت لولد على الزوج بقيمة نفقة الولد على أبيه : أجبرت هي على إمساك الولد . وفي الحائض . فلو أنها هربت وولدت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تمسك الولد ، وفي الفتاوى الخلاصة : . لها أن تطالبه بالكسوة للصبي : أما إذا اختلعت على إمساك الولد بنفقتها و كسوتها ليس لها أن تطالبه بالكسوة للصبي سواء كان الولد رضيعا أو فطليا . و لو اختلعت على دراهم ثم أسأجرها بالدرهم حتى ترضع الولد يصح في الرضيع ولا يصح في الفطيم - يعني لو أسأجر امرأة بدل لمسك الولد الفطيم بنفقتها و كسوتها . و لو اختلعت على أن تمسك الولد إلى وقت البلوغ صح ، فان تزوجت الأم : للاب أن يأخذ الولد منها ، وإن تعقا لا يترك عدها . ينظر إلى آخر إمساك الولد في تلك المدة فيرجع الزوج عليها بذلك ، وإنما يصح الخلع على إمساك الولد إذا بين المدة ، فان لم يبين المدة لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطليا - و في المتن : إن كان الولد رضيعا صح وإن لم يبين المدة و رضع حولين .



وفي الخاتمة : رجل خلع امرأته و بينهما ولد صغير - على أن يكون الولد عند الأب  
 سنين معلومة صح الخلع و يطل الشرط ، لأن كون الولد الصغير عند الأم حق الولد  
 فلا يطل بإبطالها . م : وإذا طلقها على أن تمسك ولده إلى وقت الإدراك ثم إما  
 أبت إمساك الولد أجبرت عليه . وإن أبت فعلها أجر مثل إمساكها إلى وقت الإدراك ،  
 وبعض مشايختنا قالوا : إذا وقع الخلع على إمساك الولد و هو رضيع إن بين المدة صح ،  
 وإن لم يبين المدة لا يصح ، وإبه يخالف رواية هشام عن محمد على ما ذكرنا و كذلك  
 قالوا : إذا وقع الخلع على إمساك الولد و هو صبي مفقته لا يجوز . إن بين المدة . وإبه  
 يخالف رواية هشام عن محمد و يخالف المذكور . وفي مجموع النوازل . وإن اختلفت  
 من زوجها على أن تترك ولدها عند الزوج فالخلع جائز و الشرط ماض .  
 وفي الصغرى : إذا اختلفت على أن لا سكنى لها لا يصح . أما إذا اختلفت على  
 أن مؤنة السكنى عليها بأذن تكثرى يثبت فيه بصح .

### فروع آخر

رجل خلع ابنته الصغيرة عن زوجها على ما لها لم يجر . ثم قول محمد في الكتاب " إذا  
 خالها على ما لها لا يجوز " محتمل : يحتمل أن لا يصح الخلع أصلا و لا يقع الطلاق ،  
 و يحتمل أن لا يصح جعل ما لها بدلا . ومع الطلاق . و قد اختلف المشايخ فيه ، قيل :  
 عن أصحابنا فيه روايتان . في رواية يقع الطلاق . و أخذ بعض المشايخ . في الخلاصة  
 الخاتمة : وهو الصحيح - م . ومنهم من قال : لا يقع الطلاق إلا إذا قبلت الصغيرة عند الخلع ؛  
 و الأول أصح ، و في الباب . فان قبلت الابنة الخلع و هي من أهل القبول . وقع  
 الطلاق بالإجماع و لا يسقط عنه شيء من مهرها و لا يلزمها المال . و في التمريد : إن كان  
 بعد الدخول . فان كان قبل الدخول يبقى النصف .

م : و إن خالها على ألف درهم و هي صغيرة على أن الأب ضامن للألف  
 فالخلع واقع . لألف واجب على الأب . و في النايح : و كذا إن فعله أجنبي

وفي الذخيرة : إذا أراد الرجل أن يخلع ابنته من زوجها ، هي صغيرة أو كبيرة  
يبنى أن يخلعها بشيء من ماله ويضمن بدل الخلع فيجوز الخلع . ، أما إذا خالها  
على الصداق فإن كانت كبيرة : كان الخلع باذنها جاز ذلك عليها . ، لو كان صغير  
إذنها فإن لم يضمن الأب الصداق لا يجوز الخلع ولا يقع الطلاق . إلا أن ترضى إذا  
بلغها فإن أجازت وقع الخلع . رضى الزوج من الصداق . وإن لم تجز لا يقع الطلاق  
ويبقى الصداق في ذمة الزوج على حاله . ، أما إذا ضمن الأب الصداق للزوج أو كان  
مكان الأب أجنبيا ضمن الصداق للزوج فانه يقع الطلاق . ، اعتبر هذا الخلع مبادعة  
فيما بين الزوج . المخالعة طلاقا غير سهل في حق المرأة . فبعد ذلك إذا بلغها الخبر إن  
أجارت نفذ عليها . رضى الزوج من الصداق . وإن لم تجز كان لها أن ترجع على الزوج  
بصداقها ثم الزوج يرجع على الأب بحكم الصمان . ويصير تقدير هذا الخلع كأن  
المخالع قال للزوج : « إن بلغها الخبر فأجارت فالبدل عليها . وإن لم تجز فالبدل على .  
ما يجب على المخالع من الصمان إما يجب حكم الحذف لا بحكم الكعالة .

وفي الخابري : قال أبو بكر رجل قال : « ابنت ثلاث تطلقات بنى الصغيرة  
بمهرها » وقال الزوج : « بنت » قال خلع الأب باطل وهي امرأة لزوجها . والمهر باق  
عليه ما لم يضمن الأب المهر .

م : ولو خالها على ألف درهم وقبل الأب فيه الخلع ولكن لم يضمن بدل  
الخلع لا رواية في هذا الفصل عن محمد ، وقد اختلف فيه المشايخ . قال بعضهم : لا يقع  
الطلاق ما لم تقبل الصغيرة ، وقال بعضهم : يقع الطلاق بقول الأب ولا يجب المال  
أصلا على الأب لعدم الضمان على الصغيرة .

و إذا خالها الزوج على مهرها وهي صغيرة وقبل الأب فيه الخلع ولكن لم يضمن بدل  
الخلع لا رواية في هذا الفصل عن محمد ، وقد اختلف فيه المشايخ . قال بعضهم : لا يقع  
الطلاق ما لم تقبل الصغيرة ، وقال بعضهم : يقع الطلاق بقول الأب ولا يجب المال  
أصلا على الأب لعدم الضمان على الصغيرة .

رحم الزوج على الآخر ، فان دخل بها الزوج كان لها على الزوج جميع الصداق ثم يرجع الزوج عن الأب بذلك ، قال شمس الأئمة السرخسي : و ترجع الابنة على الأب نصف الصداق في المصل الأول ، وكل الصداق في المصل الثاني ، ولا ترجع على الزوج ، قال أيضا : من مشايخنا من قال تأويل المسألة : إذا غالها على مال مثل صداقها ، أما إذا غالها على الصداق لا يجوز الخلع أصلا ؛ قال : و الأصح أن الخلع على صدها و على مال مثل صداقها سواء ، كنت في كتاب الحيل . إذا وقع الخلع على صدها و ضم الخلع الصداق للزوج لا شك أنه لا يسقط صداقها بهذا الخلع ، و من مع البينة ؟ ينظر : إن قلت الصغيرة عقد الخلع وكانت من أهل ذلك بأن كانت تعقل العقد ، فموقع الطلاق بالاعتاق وإن لم تقل الصغيرة عقد الخلع ينظر إن كان قد أجد لا يقع البينة بالاتفاق ولكن تكلموا هل سوف ذلك على إيجازاتها إذا علمت ؟ قال بعضه . لا يتوهم : وقال بعضه يتوهم .

و أما إذا كان مذهبنا و ضم صداق للزوج هل يقع الطلاق ؟ قد دلت شيخ الإسلام حوهره في شرح كتاب الطلاق أن فيه اختلاف المشيخ ، و دلت شمس الأئمة الحديث أن فيه رواية ، على رواية شروط يتم الطلاق ولا يسقط صداقها ، و على رواية الحيل لا يقع طلاق ؛ قال شمس الأئمة ما دلت في الشروط محمول على ما إذا صح الأب بدل الخلع . بوفية بين رواية الشروط و بين رواية كتاب الحيل . و في السماع . و إن لم تقل الصغيرة عقد الخلع ذكر شيخ الإسلام : اختلفوا فيه ، و ذكر أبو اليسر و السجيع أنه جمع .

و في الذميرة ، و أما إذا احتلت الصغيرة من زوجها و هي تعقل العقد و تعبر عن نفسها فإنها تبين بالاتفاق . ولكن لا يجب المال ولا يسقط صداقها إن حصل الخلع على الصداق بالاتفاق . و أما إذا كانت وكلت الصغيرة رجلا بالخلع فخلعها الوكيل بصداقها إن ضمن الزوج ذلك تقع البينة بالاتفاق ، و إن لم يضمن ذلك في كتاب

الوكالة أهما بين من زوجها . وذكر في التوازل أهما لا تبين .

و قال مالك : إن الأب إذا عالها على صداها . أى أن الخلع خير لها بأن علم أن لا تحس العشرة مع زوجها فإن الخلع يصح و الصداق يزول عن ملكها ، فإذا قضى بذلك قاض فقد قصاؤه .

وفي الحاشية : ولا يوهب طلع الصغير على إجازة الأب . و حلع السكران جائز . و إن كان الخلع من الزوج . أم الصغرة إن أضاعت الأم بدل إلى ملك نفسها أو ضمت إليه لم يخلع . كما لو كان لخلع مع الآخر . و إن لم تصف ولم تضمن فلا يقع الطلاق . م . طلع أمه الحبيبة على صداها و صهر الأب - الصداق يظن إن أحازت أن يكون صداها بدل الخلع عمر إحصائها . وإن لم يجر كان لها أن ترجع بالصداق على الزوج . الزوج على الأب . و إن لم يصح الأب فخلع يقف على قولها فإن هلكت أم الخلع - يبقى في حق المال و ما لا فلا . و في الولو عليه . لو حلعها الأب على معتقها فالجواب بذلك ، لأن لمعتق مدنها بالصداق . له من هذا غير الأب من لا يورث أ . م . الأجاب فالجواب بذلك لأن التعق مدنها .

م . كذلك الأمة إذا احتلمت من زوجها أو طلقها على جمل فله يقع لطلاق لا يؤخذ بالخلع في الحال ، وإنما يؤخذ به بعد العتق و إن اختلمت بأذن المولى يؤخذ به في الحال و تباع فيه ، إلا أن يهديها المولى ، كما في سائر الدون . . الأمة غارق الصغيره العاقلة إذا احتلمت من زوجها قائما لا تؤخذ بدل الخلع بعد البلوغ ، كما لا تؤخذ به في الحال ؛ و المدبرة و أم الولد في ذلك كالأمة إلا أنها لا تحتل البيع فتؤدى المال من كسبها إذا التزمت بأذن المولى ، و المسكانة لا تؤخذ بدل الخلع إلا بعد العتق سواء احتلمت بغير إذن المولى أو بأذنه . و إذا اختلمت الأمة من زوجها بمها سير إذن مولاهما يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر .

## نوع آخر

يقى على أصل: أن خطاب الخلع مـى جرى بين الزوج و بين المرأة كان القبول إلى المرأة سواء كان البدل مرسلأ أو مضافا إلى المرأة أو إلى الأجنبي إضافة ملك أو إضافة ضمان . و أما إذا جرى خطاب الخلع بين الأجنبي و بين الزوج فإن كان اندل مرسلأ فالقبول إلى المرأة - و صورته : أن يقول أجنبي للزوج « اخلع امرأتك فلانة على ألف درهم » فالقبول إلى المرأة لأن الأجنبي يجوز أن يكون هو العاقد بأن أراد بقوله بألف : بألف على ، و المرأة يجوز أن تكون هي العاقدة بأن أراد بقوله بألف : بألف على المرأة ، و كان جعل المرأة عاقدة و المنفعة تحصل لها أولى .

و إن كان البدل مضافا إلى الأجنبي إضافة ملك أو إضافة ضمان لا يشترط قبول المرأة و لا تجعل المرأة عاقدة - و صورته : أن يقول أجنبي للزوج « خالع امرأتك على ألف درهم على أنى ضامن » أو يقول « خالع امرأتك على أنى » أو : على ألف مـالى . و هذا لا يـا لو جعلنا المرأة عاقدة يحتاج إلى إثبات عقد جديد من جهة المرأة و المعد لم يوجد منها حقيقة ، و لو جعلنا الأجنبي عاقدا لا يحتاج إلى إثبات عقد جديد لجعلنا الأجنبي عاقدا ، و صار تقدير هذا الخلع كأن الأجنبي قال للزوج « خالع امرأتك بألف » يجب على الأجنبي لا على المرأة ، و لو صرح بهذا لا يشترط قبول المرأة لأن القبول إنما يشترط من عليه البدل لا من يضع عليه الطلاق ، لأن القول إنما يشترط لوجوب البدل لا لوجوب الطلاق .

بيان هذا الأصل من المسائل ذكر محمد فى نكاح الجامع . رجل قال لغيره « اخلع امرأتك على هذا العبد ، أ - على هذه الدار . أو : على هذه الألف » فالقبول إلى المرأة - و فى الفتاوى الخلاصة . لا إلى الأجنبي . م . لأن خطاب الخلع و إن جرى بين الأجنبي و بين الزوج و لكن تبدل مرسر ، و فى مثل هذه الصورة انعقد المرأة ، ثم إذا قبلت المرأة الخلع كان عليه أن تسلـم إلى لزوج ما سمى فى عقد الخلع إن قدرت على تسليمه لأنها هى العاقدة ، و إن عجزت عن تسلـم ذلك بالاستحقاق أو بسبب آخر فعليها تسلـم

امثل في المثل وتسليم القيمة في غير المثل . ولو كان قال الزوج « خالع امرأتك على عيدي هذا ، أو : على داري هذه ، أو : على أئني هذا » فقبل فخلع واقع ولا يحتاج إلى قبول المرأة ، ثم إذا وقع الخلع وجب على الأجنبية تسليم ما سمي في الخلع لالتزامه ذلك .

ولو قالت المرأة لزوجها « اخلعني على عبد فلان ، أو قالت : على دار فلان ، فقبل تم الخلع . ولا يحتاج في هذا إلى قول صاحب العبد والدار لأن العاقد في هذه الصورة المرأة ، لأن الخطاب جرى منها ، ولم يشترط في الكتاب قول المرأة لتمام الخلع . وكذلك لم يشترط قبول المرأة في هذه الصورة . ٢ : وفي نوادر ابن سماعة شرط قبول المرأة ، قال : وعلى المرأة تسليم الدار والعبد إن أجاز ذلك صاحب الدار والعبد . وإن لم يجر صليها تسليم القيمة - هذا إذا ابتدأت المرأة بالخطاب ، فاما إذا ابتدأ الزوج بالخطاب بأن قال لها « طلقك على عبد فلان ، أو قال : خلعتك على عبد فلان ، كان القبول إلى المرأة لأنها هي العاقدة . وفي الفتاوى الخلاصة : ولو لم تقبل هي وقبل فلان لم يصح . ولو أن الزوج خاطب صاحب العبد - وفي الذخيرة - والمرأة حاضرة - فقال له « يا فلان قد خلعت امرأتك عليك هذا » فلقبول إلى صاحب العبد ، إن قبل هو تم الخلع ، ما لا فلا . وفي الفتاوى الخلاصة : ولا حاجة إلى قبول المرأة .

٣ : ولو أن أجنبيا قال للزوج « خالع امرأتك على عيدي فلان هذا » فلقبول إلى صاحب العبد . وكذلك لو قال الأجنبية للزوج « خالع امرأتك على ألف على أن فلانا ضامن لها » فلقبول إلى فلان لما ذكرنا .

ولو قالت المرأة لزوجها « خالعني على ألف درهم على أن فلانا ضامن لها » فقبل تم الخلع ولا يلتفت إلى قبول الضمين . فبعد ذلك ينظر : إن قبل فلان المال كان للزوج الخيار : إن شاء أخذ المرأة بذلك بحكم الاصل . إن شاء أخذ تضمين بحكم الكفالة . وإن لم يقبل الضمين ذلك لا شيء عليه ولا يبطل الخلع .

وفي الذخيرة : ثم الأصل فيها بعد هذا أن جواب لإيجاب الخلع إنما يصح من يتناوله خطاب الإيجاب ، وإن تعذر اعتبار الخطاب بأن كان الزوج لم يخاطب أحداً ويعتبر الجواب من يلزمه حكم الخطاب ، فإن استوى اثنان في لزوم حكم الخطاب يعتبر الجواب من كان الحكم أكثر اتصالاً به - فإنه فيمن قال لامرأته : أنت طالق بصدائقك الذي لك على ، فقلت : لا أقبل ، وقال أبوها : قبلت وضمنت الصداق ، لا يقع الطلاق لأن الزوج خاطبها ولم يخاطب الأب . وكذلك إذا قال لرجل : امرأتى طالق على عبدك هذا ، فإن قبل لزمه الطلاق وكان له العبد ، ولو قبلت المرأة ولم يقبل صاحب العبد لا يقع الطلاق لأن الخطاب يتناول الأجنبي دون المرأة . ولو قال : امرأتى طالق على ألف درهم ، فقلت المرأة يقع الطلاق ، ولو قبل الأجنبي لا يقع لأن الخطاب لم يوجد يعتبر الحكم ، والحكم إنما يتصل بالمرأة لأنه يحصل لها الخلاص عن حباله الزوج .

وفي فتاوى الخلاصة : ولو أن رجلاً قال للزوج : اخلعها على هذا العبد ، فقال : قد خلعتها ، فإذا حدد لرجل آخر قال قولاً إلى المرأة لا إلى فلان صاحب العبد ، ولا إلى مخاطب .

### م : نوع آخر

قال في الحامع : امرأة وكلت رجلاً بأن يخلعها من زوجها بألف درهم ففعل الوكيل بهذا على وجهين . إما أن أرسل الوكيل البدل بأن قال : خالع امرأتك على ألف درهم ، أو قال : على هذه الألف ، أو أضاف البدل إلى نفسه إضافة ملك أو إضافة ضمان بأن قال : خالع امرأتك على ألف درهم من مالي ، أو قال : على ألف على آني ضامن ، ففي الوجهين يتم الخلع بقبول الوكيل ، وفي الذخيرة : وينبغي أن يتم الخلع بقول الزوج : فعلت ، ولا يحتاج إلى قبول أحد . م : فبعد ذلك ينظر ، إن كان البدل مرسلًا فالبديل عليها وهي المطالبة به ، وإن كان البدل مضافاً إلى الوكيل إضافة ملك

أو إضافة ضمان فالوكيل هو المطالب بالبدل دون المرأة ، ويرجع الوكيل بما أدى على المرأة .

و في السراجية : الوكيل بالخلع لا يملك قبض المال . وفيها : الوكيل بالخلع على عبد مطلق لو خالع على عبد وسط جاز .

م : وإذا وكلت رجلاً بأن يخلفها من زوجها غلغها على عرض له - يعنى للوكيل - و هلك العرض في يد الوكيل قبل التسليم إلى الزوج فان الوكيل يضم قيمة ذلك للزوج . قال في الزيادات : إذا وكلت المرأة رجلاً بالخلع ثم رجعت من غير علم الوكيل لا يعمل رجوعها .

و في الذخيرة : امرأة قالت لأجنبي : چون شوى من پنج دينار بتو دهد تو مرا يك طلاق پاي كشاده كن ! چون شوى پنج دينار باجنبي داد اجنبى باشوى زن خلع كرد بر كاين و نفقه عدت ، كاين و نفقه عدت ساقط شود يا في ؟ جواب آنست كه : شود . وفيها : امرأة قالت لزوجها : خويشتن خريدم ز تو بدت و كاين ! فقال الزوج لرجل آخر قل مروختم ! فقال ذلك الرجل : مروخته ! ثم الخلع بينهما ، سواء أخرج الزوج الكلام مخرج الوكالة أو مخرج الرسالة .

و لو رجعت المرأة بعد تبليغ الرسالة قبل قبول الزوج صح رجوعها وإن لم يعلم الزوج - وفي الكافي : و صورته أن تقول المرأة لرجل : قل لزوجي أتى اختلعت عسى ملك بكدا ، ثم عزله قبل أداء الرسالة حتى قبل الزوج لا يصح ، وإن وكلت رجلاً بأن يخلفها من زوجها أو وكلت زوجها بذلك فضلت قبل الخلع لا يصح العزل بلا علم الوكيل ، بخلاف الرسول حيث عزله بلا علم - م : و كذلك هذا الجواب في البيع و المتق و النكاح و الإجارة إذا رجع المرسل قبل قبول المرسل إليه صح رجوعه : وإن لم يعلم الرسول به . و إذا قالت لزوجها : اخلقنى على ألف درهم ، ثم رجعت من غير علم الزوج لا يصح رجوعها .



وفي التوازل: سئل أبو القاسم عن رجل قالت له امرأته « طلقني » فقال « جعلت أمر ثلاث تطليقات بيدك إن أبرأتني من مهرك » فقالت « وكلني حتى أطلق نفسي » فقال لها « أنت وكلني لتطلق نفسك »؟ قال: خرج الأمر من يدها بالقيام ولم يحدث لها أمر جديد، قال الفقيه: فإن طلقت نفسها في ذلك المجلس بعد ما أبرأته من المهر يقع الطلاق عليها، وإن لم تبرئه لم يقع لأن التوكيل على شرط أن تبرئه.

وفي النياية: ولو وكل رجلا بالخلع على كذا قال الوكيل « خلعت فلاة من زوجها على كذا » جاز وإن لم يكن هو محضرها، وذكر بعد هذا أنه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلًا من الجانبين وهذه المسألة دليل على أنه يجوز، قال الحاكم أبو الفضل: هو الموافق لرواية الأصل وهو الصحيح.

م: أمر رجلا أن يخلع امرأته فليس للأمر أن يخلعها إلا بمال، رواه بشر عن أبي يوسف، وروى ابن سبابة عن محمد أنه لو خالها بغير مال كان طلاقًا بائنا بلا مال.

وفي الولد الجبة: وإذا وكل رجل رجلا بأن يخلع امرأته فقام مر مجلسه قبل أن يخلعها فهو على وكالته، لأن الوكالة لا تنقيد بالمجلس.

م: وكل رجلين بالخلع بألف درهم فخالها أحدهما بألف درهم فأجاز الآخر ذلك لم يجوز، وإن قال أحدهما: قد خلعتها؟ قال الآخر: خلعتها فهو جائز.

هشام عن محمد: إذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته إن زكمت مهرها فتركت مهرها فقال الوكيل « طلقك ثلاث » لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة، ونحن نرى أنه تقع واحدة بجميع المهر.

وفي الحاوي: قال رجل لامرأة: زبيدني أن أخضعك من روبيك؟ قالت: نعم! فذهب وخلعها من زوجها بمهرها ونفقة عدتها فلما بلغها لم ترض بذلك، قال: إن قالت: لم أرد بهذا النوع من التخليص! فالقول لها مع يمينها.

م : وفي الأصل : إذا قال لنفريه ، اخلع امرأى فان أبت طلقها ، فأبت المرأة الخلع فطلقها الوكيل فقالت المرأة : أنا أخلع ، فخالعها جاز إن كان الطلاق رحباً .

وفي فتاوى أبي الليث : رسول المرأة إلى الزوج إذا قال له : طلقها ، أو أمسكها كما أمسك الرجل النساء ، فقال الزوج : لا أمسكها ولكن أطلقها ، فقال الرسول : أرأيتك عن جميع ما لها عليك ، فطلقها الزوج ثم إن المرأة أسكرت بأن تكون أمرت رسولها بالإبراء والرسول يدعى فان ادعى الزوج توكيلها للرسول بذلك فالطلاق . اقع وهي على حقها ، فان لم يدع الزوج توكيلها للرسول بذلك فهو على قسمين : إن كان الرسول قال للزوج : أرأيتك عن حقها عليك على أن تطلقها ، فطلقها فالطلاق غير واقع وهي على حقها ، وإن لم يسكر قال الرسول : على أن تطلقها ، فالطلاق . اقع على حقها .

ولو أن قوماً جاؤا إلى رجل ورمعوا أن امرأته وكلتهم «حتلا عنها منه فخالعها على ألف درهم فأسكرت التوكيل : إن ضمنوا ذلك لخلع للزوج فالطلاق واقع . وفي الولو الجبة : وعليهم البدل ، وإن لم يضمروا فهذا على وجهين . إما أن يدعى الزوج أنها وكلتهم أو لم يدع - إلى آخر ما ذكرنا في المسألة الأولى . وفي إقامات التاطل : وفي الوجه الأول لم يقع الطلاق ، وفي الوجه الثاني يقع ولا يجب المأل . م : هذا إذا خالع الزوج معهم ، أما إذا باع منهم تطليقة بألف درهم قال أبو القاسم الصفار : يقع الطلاق وجد الضمان أو لم يوجد . وقال الفقيه أبو بكر الإسكاف : هذا والاول سواء ، وعليه الفتوى .

وإذا وكل الرجل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها غيرها وبعقه عدتها وخالعها على ذلك فقال الفقيه أبو حمزة : يجوز ذلك كانت المرأة مدخولاً بها أو غير مدخول بها ، وقال الفقيه أبو بكر الإسكاف مرة : لا يجوز ، لا يقع الطلاق ، من غير تفصيل بين المدخول بها وغير المدخول بها ، وبه كان يفتي الشيخ ظهير الدين المرغيناني وهو اختيار الفقيه أبي الليث . وقال الفقيه أبو بكر الإسكاف مرة أخرى : إن كانت المرأة

مدخولا بها : يجوز<sup>١</sup> وهكذا حكى عن الفقيه أبي القاسم الصغار وهو اختيار صدر  
الشهيد في واقعاته ، وفي الحاشية : هو المختار .

م . وفي فتاوى أبي الليث : رجل قال . طلق امرأتى على أن لا تخرج من البيت  
شيئا . ففعلتم احتلفا فقال الزوج : أخرجت . وقالت المرأة : لم أخرج . فالتقول قول  
الزوج ، وقال الصدر الشهيد في واقعاته : وفي المسألة نوع لإهام لأنه إن أراد بقوله  
« طلق امرأتى على شرط أن لا تخرج من البيت شيئا » علق طلاقها بشرط أن تخرج  
من البيت . لا تخرج من البيت شيئا فهذا صحيح ، وإن أراد بقوله « طلقها على شرط  
أن لا تخرج من البيت شيئا » قل لها أنت طالق على أن لا تخرجي من البيت شيئا فهذا  
الجواب غير صحيح . وكذلك إذا قال لها « أنت طالق على رجولك الدار » بقم  
الطلاق إذا قلت دخلت أو لم تدخل .

وال محمد في الأصل إذا وظلت المرأة صيا أو معتوها أن يخالعاها من زوجها  
كان التوكيد صحيحا . . . الصور والمعتد في هذا كالبالغ .

### م : نوع آخر

في الاختلاف بواقع بين الزوج والمأه في  
صححة الخلع : فسادة وفي الشهادة في ذلك

إذا حطم امراته بالفارسية : حريم و « ختم » . قال : كان في ضميري أن  
بعت رأس الشاة أو قال : قلت فروختم<sup>١</sup> من الاقتاد . أو قال . قلت فروختم بالقاء<sup>٢</sup>  
فقد قبل نقول في ذلك قوله مع اليمين . إلا إذا كان قبض بدل الخلع لم يثبت لا قبل  
قوله لأن الظاهر يكذبه . وقد قبل لا يقبل قوله قضاء وإن كان لم يقبض بدل الخلع .  
وعلى هذا إذا قال : كان في ضميري أني بعت بد فبأي لا يقبل قوله أيضا عند بعض  
المشايخ وعليه الفتوى . ولو أشار الزوج عند قوله « فروختم » إلى رأس الشاة أو إلى  
(١) من م . خل . وفي م : لا يجوز . .

بد قباته فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشئ. والخلع صحيح إلا إذا صرح قال : بد قبا فروختم ! حيث لا يصح الخلع. ولو أقام الزوج بينة أنه قال : فروختم ! من الاتفاق قبلت بینه ، ولو أقامت المرأة البينة بالمعارضة أنه باعها نفسها أو أنه باعها فينتها أول ، هكذا قيل وفيه نظر عندى وبغنى أن تكون به الزوج أول .

وفي فتاوى السنن : ولو أشهد الزوج شاهدين عدلين ، أن امرأتى إذا قالت : من حويشتن خريده ! أقول لها : فروخته بالفاء . ثم اجتمعوا عند القاضى لأجل الخلع و اختلفا فقال الزوج بعد ذلك . قد قلت فروخته بالفاء ! ، شهد شاهداه على ذلك فان كان القاضى قد سمع أنه قال « فروخته » بالحاء يقضى بصحة الخلع ولا يلغى إلى شهادة شهوده . فأما إذا لم يسمع القاضى ذلك وقال : لم أتقن أنه قال بالحاء أو بالفاء ! و شهد شاهداه أنه تكلم بالفاء قبل شهادتهما وقضى بطلان الخلع . ولو شهد شاهداه أنه قال بالفاء و شهد بعض أهل المجلس أنه قال بالحاء قضى بصحة الخلع شهادة من شهد بالحاء . وإذا وقع الخلع على بدل مسمى ودعت المرأة إليه مقدار المسمى وقالت : إنه بدل الخلع ، وقال الزوج « قصت بجهه لدا غير جهه انجلم » فقد قيل : القول قول الزوج ، وبه كان يمتى ظهير الدين المرغينانى ، ومن : إن القول للمرأة .

إذا اختلف الزوج والمرأة فقال أحدهما « اختلفنا بألف درهم » وأقام على ذلك بینه فتشهد أحد شاهديه أنها اختلفا بألف . شهد الآخر أنها اختلفا بخمسمائة والزوج يحسد ذلك : فان كان يدعى الخلع الزوج فالجواب فيه كالجواب فى دعوى مجرد المال بلا سبب ، ولو وقع الدعوى على الألف المجرد فتشهد أحد الشاهدين بالألف والآخر بخمسمائة فعلى قول أبى حنيفة لا تقبل الشهادة أصلا ، وعلى قولهما تقبل الشهادة على خمسمائة . كذا ما هنا . وإن كان يدعى الخلع المرأة لا تقبل هذه الشهادة بلا خلاف .

## موقع آخر

## في الخلع الواقع في المرض

قال محمد في الأصل : إذا اختلعت المرأة من زوجها في مرضها بالمهر الذي كان تزوجها عليه فهذا على وجهين : إما أن كان الزوج قريبا منها بأن كان ابن عم لها ، أو كان أجنبيا عنها ، فإن كان أجنبيا فهو على وجهين : إما أن كانت المرأة مدخولا بها ، أو غير مدخول بها ، ومتى كانت مدخولا بها إما : أن ماتت هي في العدة ، أو ماتت بعد انقضاء العدة ، فإن كانت مدخولا بها و ماتت بعد انقضاء العدة فإنه ينظر إلى المسمى في بدل الخلع وإلى ثلث مالها ، فإن كان المسمى مثل ثلث مالها طيس للزوج الزيادة على الثلث إلا برضاها في الورثة ، وهذا إذا كان لها مال آخر سوى المهر يخرج المسمى من الثلث ، وإن لم يكن لها مال آخر سوى المهر الذي تزوجها عليه يعتبر الثلث من المهر : وإن ماتت قبل انقضاء العدة فإنه ينظر إلى المسمى في بدل الخلع وإلى قدر ميراثه منها فإن كان المسمى مثل ميراثه منها ، أقل سلم للزوج ذلك ، وإن كان الخلع عذلة التبرع والمرضى محجور عن التبرع مع الوارث ، وإن كان المسمى أكثر من ميراثه فإنه لا تسلم له الزيادة على ميراثه إلا أجاره بقية الورثة ، وإن كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر إلى ثلث وإما ينظر إلى قدر حقه في الميراث فيسلم للزوج قدر حقه في الميراث من بدل الخلع ، ولا يسلم له قدر ثلث مالها إذا كان ثلث مالها أكثر من حقه في الميراث ، وإن كانت المرأة غير مدخول بها وقد اختلعت من زوجها بمهرها فإن النصف يعود إلى الزوج بحكم الصلح قبل الدخول لا بحكم التبرع ، ألا ترى أنه لو طلسقها قبل الدخول بها ولم يختلعت منها عاد إلى الزوج ذلك فلا يعتبر ذلك النصف واصلًا إلى الزوج من جهة المرأة حتى يكون تبرعا من جهتها ، فأما نصف الآخر وصل إليه من جهة المرأة فتبرع متبرعة في ذلك وقد حصل التبرع على الأجنبي ، وإن لم يكن لها مال سوى المهر يسلم للزوج ثلث ذلك النصف .

• إن كان الزوج سليم د و المرأه مدحول بها فان كان لارث منها بحق القرابة بأن كان لها نصه اخرى أو - منه فهذا و ما لو كان الزوج احتسباً • وإن كان يرث منها حق قربة • فمات بعد انقضاء العدة فانه ينظر إلى بدل خلع وإلى قدر ميراثه منها بحق القرابة • فان كان بدل الخلع قدر ميراثه منها • أو أقل يسلم للزوج ذلك • وإن كان أكثر و الزاده على قدر ميراثه منه لا يسلم له إلا اجاره في العدة • وإن كانت المرأه غير مدحول بها فان نصف مهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تعتبر المرأه متبرعة في ذلك المصدا • إنما تعتبر متبرعة في النصف الآخر • و وصارت متبرعة على الوارث فنظر إلى ذلك نصف وإلى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الأقل منها •

هذا إذا مات من مرضه • وإن رثت منه سلم للزوج جميع ما سمت به

منزلة ما لو مات له شئ ثم رثت من مرضه

• ولو اختلعت من زوجها وهي صحيحة و الزوج • بهن فالخلع جائز بالمسمى أو ذلك أو أكثر • في الدخيرة • لا ميراث منها سواء مات بعد انقضاء العدة أو قبل انقضاء العدة لو حود لرضا من كل واحد منها بطلاق حقه • • • • • إن تبرع أحسن باحتلاعها من الزوج بمال صمه الزوج • و كان ذلك من الاحسن في مرض موت الاحسن فالخلع جائز و الطلاق واقع فعثر بدل الخلع • • • • • ثلث مال الاحسن • • • • • إن كان الزوج مريضاً حبر تبرع الاحسن باحتلاعها فلها الميراث إن مات الزوج من مرضه ذلك • هي في العدة •



## المفصل السابع عشر فى الأيمان بالعلاق

هذا المفصل شتم على أبو ح

نوع فى بيان معرفة اليمين بغير الله و بيان شرائط صحتها

عند أن يكون لليمين معنى و شرط حـ بحلفه عادة ، وإذا كان  
الجراء لا يلفه من غير الله فالتعلق بما سـ تنطبق أجزاء الشرط على الحقيقة ،  
ألا يأتى به بطلان شرع بكونه باطلاً أو ما أشبه ذلك لا بد من على تحقيقه  
و شرط يفسد فى الملك و غير الملك و حـ لا يصح إلا فى الملك أو مضاف  
إلى ذلك أو سـ

فى استحقاق فادى من للعلاق ما سـ كما فى الحرف و فى وقت المضاف  
إلى لا يأتى به بطلان شرع ، لذلك من لاحظه من شرط غـ من جهة الله لا يفسد  
عليه شرع إذا جاء عند سـ من شرط حـ كان متاح من جزء يتعلق بصحيح وإن  
من حـ حرف ما ، دأب بتحلل من جزء و من شرط سـ إلا أن من قال  
لأمري ما أتى على من حلت به ، و قال لبيد ، أب حـ إن دخلت الدار  
يتعلق بطلاق و أتى لدخول من لم يدرك حرف الله لم يتحلل به سكوت .

و من بين شروط مفصلة على حـ حـ حـ جزء اسم فاعل يتعلق بالشرط  
إذا ذكر الجراء حرف الفاعل حـ من قال لأمري ما ، إن دخلت الدار ، فانت طالق ،  
يفى بطلاق لدخول أو نال ، إن حلت لذكر أنت طالق ، يفسد إطلاق للحال  
إلا إذا قال عدو ، يتعلق بالحلف بدين فيما عداه بغير الله تعالى ولا بد من فى القضاء .  
فإذا كان جزء مفصلة مستعلا أو مفلا ما صا فاجزاء يتعلق بالشرط بدون  
حرف ما ، سـ حـ هذا لا يسـ ما إذا قال لبيد ، إن دخلت الدار أنت طالق ،  
فأما تطلق للحال لأن شرط سـ تنطبق و الجزء اسم فلا يتعلق بدون حرف الله ، وإن  
قال : عيت بالعلاق ! لا بد من أصلاً ، بعض منابتنا فأنوا : يسئل الزوج :

كيف





ولو قال لها « إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا » ثم طلقها ثلاثا ثم عادت إليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء . . قال وهو : تقع الثلاث .

## م : نوع آخر في بيان حروف الشرط

يجب أن يعلم أن حروف الشرط : « إن » و « إذا » و « إذا ما » و « متى » و « متى ما » و « ما » و « كل » و « كلما » - هذا هو المذكور في كتب عامة المشايخ ، وذكر القدوري أن شروط الأذن ستة : « إن » و « إذا » و « إذا ما » و « متى ما » و « كلما » قال في الأصل : كلمة « إن » هي شرط محض وما سواها فيها معنى الوقت . قال : وهذه الحروف تتعلق بالأفعال المستقلة دون الماضي و تختص بالأفعال دون الأسماء ولهذا قيل : إن كلمة « كل » ليست بشرط على الحقيقة لأن الذي يليه اسم . لكن جعل بمعنى شرط إذا وصف الاسم بفعل لقوله « كل امرأة تزوجها وكل عد اشتريه » . قال ويستوى أن يدخل على فعله أو فعل غيره

و أما لفظة « ك » ، فإن قال لامرأته « أنت طالق ثلاثا » من كذا ثم كذا فإن لم يتعارفوا التعليق بقوله « ك » ، يقع للحل لأنه محقق . وإن تعارفوا التعليق لا يعلق ما لم يوجد الشرط . « إن تعارفوا التعليق بهذا صريح الشرط وكذا القضي في فتاواه أنه يقع الطلاق للحال . وبعض مشايخ مالوا . لا هم . هو الأصح فقد روى ابن جماعة عن أبي يوسف أنه إذا قال لامرأته « أنت طالق إن دخلت الدار » فإن لم يكن دخل الدار تطلق . وإن كان دخل الدار لا تطلق . . هذا وما لو قال « أنت طالق إن لم أكن دخلت الدار » سواء . قد اعتبر قوله « أن دخلت الدار » شرطاً و لفظة ( ك ) ترجمة قولهم : أن دخلت الدار .

وفي الخاتمة : رجل قال لامرأته « أنت طالق أن دخلت الدار » فهو كقوله

(١) في كل مرة « طلقت للحال » كذا .

« أنت طالق إن كنت دخلت الدار » : ولو قال « أنت طالق دخلت الدار » ، طلقت للحال لأنه لم يوجب منه ما يكون تعليقا .

رجل قال لامرأته ، ادخلي الدار و أنت طالق ، فدخلت الدار طلقت ، و كذلك لو قال لبيده . لأن جواب الأمر بحرف الواو كجواب الشرط بحرف الفاء ، ولهذا لو قال لبيده ، أَدِّ إلى ألفا و أنت حر ، كان تعليقا بأداء الألف .

نوع آخر

إذا علق طلاق امرأته بفعلها أو حمل التعليق بكلمة «إن»، «إذا»، «إذا ما» طلقت واحدة، بفعلها. إن حصل التعليق بكلمة «إن» و«إذا» و«إذا ما» متى متى ما هذا على مرة واحدة حتى لو وصلت ذلك الفعل مرد واحدة وقم الطلاق. ولو وصلت ذلك مرة أخرى لا يقع الطلاق.

وإن حصل التعليق بكلمة «كلاً» فكلاً، تذكر: ذلك الفعل يتكرر الطلاق حتى يستوفى الطلاق الملك الذي حلف عليه ثم تبطل النية، حتى لو تزوجت زوج آخر وعادت إلى الزوج الأول وعلت ذلك العمل لا يقع الطلاق.

ولو كان اضاف الطلاق إلى الملك الثاني أو إلى كل ملك بكلمة «كلا» فإن قال لامرأة «كل زوجتك فأنت طالق» فتزوجها مرة بعد مرة حتى «فع عليها ثلاث تطليقات ولو تزوجت بزواج آخر ثم تزوجها الأول تطلق أيضا» وفي شرح الصحاوي . ولو قال لامرأة «كلا دخلت الدار فأنت طالق» فدخلت الدار وقع الطلاق ثم إذا دخلت وقع الطلاق حتى الثلاث ولو عادت إليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع .

م. ولو قال: كل امرأة تزوجها هي طالق، فتزوج نوسة طلق، لو تزوج امرأة واحدة مرارا لم تطلق إلا مرة واحدة.

وفي الذخيرة: ول قال: كلما تزوجت امرأة هي طالق، يهد، على كل امرأة كل مرة حتى يسوفي ثلاث تطليقات، حتى أنه لو تزوج امرأة وطلعت وتزوجها ثانيا

وإذا تطلق أيضا . وعن أبي يوسف في المتيقن : إذا قال «كليا تزوجت امرأة فهي طالق»  
وتزوج امرأة حتى طلقت ولو تزوجها ثانيا لا تطلق ولا يثبت في هذا مرتين ، بمنزلة  
قوله [ «كل امرأة تزوجها فهي طالق» قال أبو يوسف رحمه الله ، هذا ليس كقوله - ١ - ]  
«كليا تزوجتك» إذا حاطه فإن منك بقسم الطلاق سدها كليا تزوجها ، أشار إلى أن  
كلمة «كليا» إذا دخلت على المعبر أو على المخاطب تقتضي التمام ، وإذا دخلت على  
غير المعبر لا تقتضي التمام . وضح هذا بما إذا قال «كليا اشتريت هذا الثوب»  
فهو صدقة . وكل سب هذه لديه معنى صدقة ، فانه يلزمه في كل دفعه ما التزمه ،  
وله قال «كليا شئت ثوبا» كذا است : «ب» لا يلزمه ما ألزم إلا مرة واحدة .  
لذلك قال في رجل قال «كليا كنت حلا» حتى أن تصدق بدمه ، «كلم رجلا»  
واحد مريض في موضع فاما سلمه أن تصدق بدمه ، «أحد في موطين» . له «كلم رجلين»  
في موطين معه أن تصدق بدمه .

رجل قال لأخيه الفارسي «كر حزار تورن كن» . أو قال «مرا جزاز تورن  
باشد» . هي طالق أو معزج مرأة ثم أخرى تطلق الأولى دون الثانية . إذا قال : «اكر مرا  
ارن چهرن» . من سب طلاق أو عزم امرأة يتعلق ، ولو زوج أخرى لا تطلق .  
وفي الفتاوى بحلاصه . رجل قال لامرأته «مزار طلاق كر فلان یا دل» . وأراد به  
العلق لا يتعلق طلاق ذلك المعبر به ، قال : «اكر فلان یا دل مزار طلاق» . يتعلق ،  
ومن المأخرين من قال «يتعلق في نوحه» . ولو قال لها : «اكر فلان کار کنی تو یک  
طلاق» . فمطلق طلقت من عزم به الزوج .

«ولو قال لامرأته بالفارسية : «گر ای غاه در آئی ترا طلاق» قال الناطق :  
هنا ستة ألفاظ : «اكر» . «ومى» . «وميشه» . «وهرگاه» . «وهر زمان» . «وهر بار» . وفي الظهيرية :  
«وهر وقت» . «وهر چه گاه» . «هم» . «فالل» فارسية قوله «إن» . لا يثبت فيه إلا مرة  
واحدة . وفي الخاتبة : «وهو» : «اكر در آئی» مثل قوله : «إن دخلت» . لو دخلت  
(١) من حل محرره .

فلا بحث إلا مرة . م . . قوله هي معنى قوله . م . : قوله همیشه معنی . م . و لا بحث فيها إلا مرة واحدة . و أما قوله هرگاه و هر زمان و هر بار . قال الباطني في واقعاته : هذه الالفاظ تشبه كلمة . كل . فلا يقع الحث إلا مرة واحدة . تشبه كلمة . كلبا . فيتكرر الحث فيها . . رجح المشاهدة بكلمة . كلبا . حيث قال . يتكرر الحث فيها . قال الصدر الشهيد في واقعاته . المختار ادى في قوله . هرگاه و هر زمان . لا يقع الحث إلا مرة واحدة وفي قوله . هر بار . يتكرر الحث . وفي الخاوي . ر في قوله . هرچه گاه زن بزنی کتم . هي طلاق ا . دل . يقع على ا . دل مرة تزوجها ثم نحل البين . وفي الطهريّة : و اجمعا على ان الحث . ر . . قوله . هر بار . في قوله . هر زمان و هرگاه . يتكرر الحث بتكرار الفعل عدسضهم و الفتوى . عبر أنه لا بد في عامه هذه الالفاظ إلا في قوله . هر بار . . م . . لو قال . هي . امراه تزوجها فهي طالق . يقع على امراه واحدة إلا ان ينوى العموم . هكذا قيل . كان ينبغي ان لا يصح . في العموم فيه . و ذكر في المنتقى ان كلمة . أي . تتناول كل امراه . . صدره ما ذاك في منتقى : إذا قال . هي امراه تزوجها فهي صائق و عمره . و عمره امراه الخلف تزوج امراه طلقت هي و عمره . فان تزوج امراه اخرى بعد ذلك طلقت هي و لا تطلق مرة . و لا يعود الحث في عمره مرتين . و قيل . يقع على كل امراه مرة واحدة . و إذا قال . أبة امراه زوجت نفسها مني . فهذا على كل مره . . لو قال . هر کدام زن که بزنی کتم . هي طالق فهذا يقع على امراه واحدة مرة واحدة و هو الصحيح ذكره في النخبة .

و فيها : و لو قال بالعارسيه . هر کدام زن که در نکاح من آید . ينبغي أن يكون هذا على كل امراه يزوج في موعده جميعا . م . . لو قال . هرچه زن بزنی کتم . هي طالق . فهذا يقع على امراه واحدة . في الذخيرة : إلا أن يوصى جميع النساء . و في الخاتمة : هر بار که زنم را بقتال . كل امراه و يتكرر الطلاق على كل امراه بتكرار الزواج . و في الفتاوى الخلاصة : و لو قال : این روز تا هزار سال هر زنی که ویراست . هي ( ١ ) كذا في م . و في خل : و إذا قال . هي امراه زوجت نفسها مني . فهذا على مرة .

طالق ١ و ليس له امرأة فزوج امرأه لا تطلق .

## نوع آخر

في « لو » و « ولو لا » إذا جعل شرطاً

إذا قال لامرأته « أنت طالق لو دخلت الدار » لم تطلق حتى تدخل الدار ، وفي المضمرات : و كذا قوله « أنت طالق لو لا دخلت الدار » لأن « لا » حرف النفي و قد أكده الحلف و كان الطلاق متعلقاً بالدخول .

و عن أبي يوسف : إذا قال لها « أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك » فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها إن دخلت الدار فهو بمنزلة قوله « عدى حر لو دخلت الدار لأضربك » فهذا رجل حلف بعتق عبده ليضربها إن دخلت الدار . فإن دخلت الدار في مسألة الطلاق لزمه أن يطلقها . فإن مات أو مات هو فقد فأت الشرط في آخر جزء من أجزاء الحبة يقع الطلاق . كالم في قوله « إن لم أت امرأة فأنت طالق » فأت قبل أن يأتيها طلقت في آخر جزء من أجزاء حاته .

وفي الخاوى . قال لإحدى امرأته « فامك تطلقين » فماتت « وصيت » تطلق ملك ثم قال لهدى « استبرى » ثم استبرأ ؟ قال : لا يسع لهدى أن تقيم معاً ، فإن أرادت الرجوع إليه تحلفه « بالله ما أردت بكلامك الذي تكلمت أكثر من واحدة » فإن أتى أن يحلف لم يرجع إليه . وإن حلف رجعت إليه بكاح جديد .

م : قال محمد : إذا قال لامرأته « أنت طالق لو لا دخولك الدار » فهذا استثناء لا يقع الطلاق عليها . و كذلك لو قال « لو لا مهرك علي »

## نوع آخر

في حرف الباء و مسائل الإذن إذا جعل شرطاً

إذا قال لامرأته « أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا بادي » أو قال :

(١) في م و حلق . .

إلا برضائي، أو قال: إلا بعلمي، أو قال لها: أنت طالق إن خرجت من هذه الدار بنير إذن، فهذا سواء، وهو نظير ما لو قال لها: إن خرجت من هذه الدار إلا بملحقة فأنت طالق، فخرجت بنير ملحقة طلقت، والحيلة للزوج في ذلك أن يقول لها: كلما شئت الخروج فقد أذنت لك، فإن أذن لها بالخروج في كل مرة ثم نهاها عن الخروج قال محمد: يعمل فيه، وقال أبو يوسف: لا يعمل، وأجمعوا على<sup>١</sup> لو أذن لها بالخروج مرة ثم نهاها أن يعمل فيه. ولو قال لها: أنت طالق إن خرجت من هذه الدار حتى أذن لك، فأذن لها مرة بالخروج انتهى التمين حتى لو خرجت بعد ذلك بنير إذن لا تطلق، فإن عني بقوله: حتى أذن لك: إلا بأذني أصحت به فيما بينه وبين الله تعالى<sup>٢</sup>، لا تصح نيته في القضاء، ذكر المسألة في الجامع من غير ذكر خلاف، وذكر العدوي أن علي قول أبي حنيفة ومحمد وإحدى الروايتين عن أبي يوسف تصح نيته في القضاء، وفي الأخيرة. ولو قال لها: إن خرجت إلا بأذني فكذا، فخرجت بنير إذنه حث، ولو خرجت بعد ذلك بنير إذن لا يحث.

م: ولو قال لها: أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا أن أذن لك، فهذا وما لو قال: حتى أذن لك، سواء حتى انتهى، لئلا بالإدراك مرة. وفي الكبرى: قال لها: إن خرجت من هذه الدار إلا بأذني فأنت طالق، وطلقها باثنا ثم تزوجها فخرجت بنير إذنه لا تطلق.

م: وإذا قال لها: إن خرجت من هذه الدار من غير إذني فأنت طالق<sup>٣</sup>، فأذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق، وفي الظهيرية: كما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع فخرجت حث. وقال بعضهم: هذا في قول أبي حنيفة ومحمد، أما على قول أبي يوسف: زفر يكون إذنا، وقال بعضهم: الإذن يصح بدون العلم والسماع في قولهم جميعا، إلا الخلاف بينهم في الأمر، على قول أبي حنيفة ومحمد

(١) ريد بعده م وفي القضاء لا لاه ما يحتمل لفظ كلامه، وفيه تعليق عليه، وإن نوى بقوله إلا بأذني حتى أذن صح نيته فيما بينه وبين الله تعالى (٢) ريد في م وطلقها خذ<sup>٤</sup>.

رحمها الله لا يثبت الأمر ببدن العلم والسباع . والصحيح أن على قولها الإذن لا يكون إلا بالسباع ، وأجسوا أن الإذن في التجارة لا يكون إلا بالسباع .

م . وفي المتنق : إذا قال لامرأته : أنت طالق إن خرجت إلا بأمرى . فلا أمر أن يسمعها الأمر نفسه أو رسوله ، وإن أشهد قوما على ذلك لم يكن أمراً . ولو أن هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الأمر بلغوها أن الزوج قد أمرها بالخروج ، إن لم يأمها أن يلعنها فخرجت هي طالق . وإن أمرهم أن يلعنها فخرجت بعد ذلك لا طلاق . في تزادة وهوى والرضا لا يشترط إسماعها رضاه . إن أفذه حي لو خرجت بعد ما قال : رضيت ، أردت ، هويت ، لا تطلق وإن لم تسمع هي ذلك فلا خلاف . وإنما الخلاف في الإذن والأمر . وفي الدخيرة : إذا قال لها : إن فعلت لم إلا بأمرى ، يشترط الأمر في كل مرة واحدة .

في متنق . : إن شرت منذ إلا أن أراه ، فشر مرة مكرها ، ثم شرب مرة مكره لم يثبت . وقال : إلا أن أراه عليه والمسألة بها يبحث . وعلى هذا إذا قال : إن خلعت هذه الدار إلا أن أراه . - والحاصل في جنس هذه المسائل أنه إذا وصل الأمر بالعمل مخلوف به عرف الاء يشترط الأمر في كل مرة . إذا دار الأمر مرة يكتفى بالأمر مرة .

في هذا لمضه أصا م . إذا قال لها : إن خرجت من هذه الدار إلا بأذن فأت طالق . ثم سمع سائلا فقال لها : أعنى هذا سائل هذه . حسرة . فإن كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على دفع ذلك إليه من غير خروج فهو إذن لها بالخروج ، وإن كان السائل بحيث تقدر المرأة على دفع ذلك إليه من غير خروج فهذا لا يكون إذنا لها بالخروج . وإن كان سائل وقت الإحطاء بحيث تقدر المرأة على دفع ذلك إليه من غير خروج ثم خرج السائل إلى الطريق فخرجت إليه وأعطته طلق ، ولو دعت فجاء

( ١ ) وفي حل = الادن ( ٢ ) وفي حل = يهي . .

حتى صار بحال تقدر المرأة على الدفع إليه من غير خروج فلم تدفع إليه حتى انصرف  
فخرجت إليه و رفعت ذلك طلقت أيضا .

ولو حلف بطلاق امرأته على جاريته أن لا تخرج من الدار إلا بإذنه وهي  
تشتري له الحوائج فقال لها « اشترى هذه الدراهم لها » فهو إذن لها بالخروج ، فإذا خرجت  
بعد ذلك لا تطلق امرأته .

و فيه أيضا : إذا قال لامرأته « إن خرجت إلا بإذني فأنت طالق » فاستأذنته  
في الخروج إلى أبيها فأذن لها فخرجت إلى منزل أختها لا تطلق . وفي التوازل : إذا قال  
لها « إن خرجت إلى أحد إلا بإذني فأنت طالق » فاستأذنته في الخروج إلى بعض أهلها  
فأذن لها فلم تخرج إلى ذلك لحيها كانت تكفئ لدار فخرجت إلى باب الدار لتكفئ  
الاب : وقع الطلاق ، وإن تركت 'خرج' ثم خرجت في وقت آخر إلى بعض أهلها  
الذي أذن لها الزوج بالحرج أعاف أن يقع عليه الطلاق .

وفي الدرر : قال لها « لا أخرجي إلا بإذني » محتاج في كل خروجها إلى الإذن ،  
ولو قال : عنيت مرة واحدة أدين قضاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، وروى عن  
أبي يوسف في رواية : لا بد في القضاء ، لأنه خلاف الظاهر فلا يصدق ، وعليه الفتوى .  
وفي فتاوى آمو : مثل القاضي برهان الدين ، قال : « كوفي دستور من توأز حابه  
بيرون روى ترا طلاق دستور خواست ، فقال : بهتاد نار رو ، أو قال بفلان مادر  
و پدر رو ، إياها سباه اندرو ، یا بی کارو رو ، یا هر جا که خواهی برو ؟ قال : يكون إدا ،  
هكذا أفنى القاضي بديع الدين بناء على مسألة التجريد قال في غصبه « أخرجي » ولا ينة له  
كان على الإذن ، ولو غضبت و تهيأت للخروج فقال « دعوها لتخرج » ولا ينة له لم يكن  
إذنا لأن هذا ليس بأمر بالخروج فإن الإذن ثبت بصريح الدلالة . ولو قال : بيرون  
رو تا نیم چگونه می روی الا يكون إدا ، و مثل قاضي خان بهتاد تبار رو وفي أمثاله  
فقال : لا يكون إدا .



م: وفي المتن: إذا قالت المرأة لزوجها: اتنن لي في الخروج إلى بيت أبي. فقال: إن أذنت لك في ذلك فأنت طالق. ثم قال لها: أذنت لك في الخروج. ولم يقل: إلى بيت أبيك. لم يحنث، وهذا بخلاف ما لو استأذن الغلام مولاه في تزوج أمه رجل فقال له المولى: إن أذنت لك في تزوجها فأمرته طالق. ثم قال بعد ذلك: قد أذنت لك في تزوج النساء. أو قال: أذنت لك في التزوج. حنث في يمينه.

وإذا قال لبعده: إن اشتريت هذا العبد بأذن فأمرأتى طالق. ثم أذن له في التجارة فاشتري هذا العبد: طلقت امرأة المولى، ولو قال له: أذنت لك في شراء البر. فاشتري هذا العبد: لا تطلق امرأة المولى.

المملع عز أبي يوسف: رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب نبيذاً إلا باذن فلان أو لا يأكل طعاماً إلا باذن فلان فأما هذا الإذن على شربة واحدة وعلى لقمة واحدة.

رجل قال: امرأتى طالق إن دخلت هذه الدار إلا أن يأمرني فلان. فهذا على الأمر مرة واحدة. ولو قال: إلا أن يأمرني به فلان. فلا بد من الأمر في كل مرة. وعلى هذا: إذا قال لغيره: إن عملت كذا إلا أن يأمرني فلان. فهذا على الأمر مرة واحدة.

ولو قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار إلا بأذن فأنت طالق. ثم قال لها: أطبى فلاناً في جميع ما أمرك به. فأمرها فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم يأذن لها بالخروج، وكذلك لو قال الزوج لرجل: اتنن لها في الخروج. فأذن لها فخرجت طلقت. وكذلك لو قال ذلك الرجل: إن زوجك قد أذن لك. وكذلك لو قال لها الزوج: ما أمرك به فلان ضد أمرتك. ثم أذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت.

وفي الكبرى: قال لها: إن خرجت من هذه الدار إلا من أمر لا بد منه

فأنت طالق ، فأرادت أن تدعى حقاً إن قدرت على توكيل بحث لو خرجت ، وإن لم تقدر على أن توكل لم يحنث ، م : ولو قال الزوج لرجل : قد أذنت لها بالخروج ، فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق ، وفي الذخيرة : ولو قال الزوج : ما أمرك به فلان فقد أمرتك ، فأمرها فلان بالخروج فخرجت طلقت .

م : ولو قال لامرأته : إن خرجت من هذه الدار بغير علي فأنت طالق ، فخرجت وهو يراها فتمها أو لم يمنعه لم تطلق لأنها خرجت بملكه ، وفي المتن : إذا قال لها : إن خرجت من هذه الدار بغير علي فأنت طالق ، فأذن لها بالخروج فخرجت بغير عليه لا تطلق ، وفي الكبرى : ولو لم ياذن لها ، خرجت وهو يراها لا يحنث أيضاً .

م : وفي القدوري : إذا قال لامرأته : إن خرجت من هذه الدار إلا بادي فأنت طالق ، ثم قال لها : إن ضلت كذا فقد أذنت لك ، لا يحون إذا ، ولو قال لها : أذنت لك أبداً ، أو الدهر ، أب : كلما شئت ، فهو إذن لها في كل مرة ، وفي الظهيرية : ولو قال : أذنت لك في الخروج كلما أردت ، فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنث ، فإن نهاها بعد ذلك صح النهي في قول محمد ، وبه أخذ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، ولم أذن لها في الخروج ثم قال لها : كلما بهتك فقد أذنت ، نهاها لا صح بهي إياها ، ولو قال لها : أذنت لك عشرة أيام ، كان لها أن تخرج في عشرة ما شئت ، ولو غصبت و هيأت للخروج فقال الزوج : دعوها يخرج ، ولا يه له لم ينس إذا إلا إذا بوى الإذن . ولو قال لها في غصه : أخرجي ، ولا يه له كان على الإذن إلا إذا بوى : أخرجي حتى تطلق ، وفي المتاوى الخلاصة : ولو قال لها : أخرجي إن خرجت ليخونك الله ، أو : ليبريك ما تنكرهين ، أو استأذنت وألحت فقال لها : برجعا كخواهي رو أنا لا أذن ، ففي الأول إذن ، وفي الثاني ليس بإذن . وقيل : كلاهما ليس بإذن .

(١) في خل : ونهاها .

م . ولو حلف على امرأته بطلاقها أن يخرج من الدار إلا بأذنه ، أو حلف السلطان رجلاً بطلاق امرأته أن لا يخرج من البلدة إلا بأذنه - وفي الفتاوى الخلاصة : أو حلف المولى عبده - م : أو حلف صاحب الدين مديونه أن لا يخرج من البلدة إلا بأذنه فالتين مقدمة بحال قيام الزوجية و السلطة : فدين . قال ماتت المرأة أو عزل السلطان أو سقط الدين - ، في الفتاوى الخلاصة : أو خرج المد من ملك المولى - م : سقطت التين ثم لا تعود أبداً ، وإن عادت الولاية للزوج و السلطان و عاد الدين . وفي المنتقى عن أبي يوسف . سلطان حلف رجلاً أن لا يخرج من هذا المسجد إلا بأذنه ثم عزل السلطان فقد سقطت تين . وإن مات فالتين على حالها .

رجل حرج مع الوالي و حلف بالطلاق أن لا يرجع إلا بأذنه فسقط منه شيء و رحمه لذلك لا تطلو . وفي الفتاوى الخلاصة : اعامل إذا حلف رجلاً لبرهن إليه كل داء عرفه في محله فلم يعله حتى عزله السلطان سقطت التين و لم يعد أبداً . ولو أن الخائف سلم بعض ذلك فاحرقه حرقاً عذراً حث في بيته و لم ينفعه رفع ذلك الآن . لو حلف . لا يخرج امرأته من هذه الدار إلا بأذنه . لا عدده ماتت المرأة و حرج المد من ملكه ثم حرجاً حث ، ولا يدن في القضاء . و عن أبي يوسف فيمن حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من سدار لا بد منه فقال الرجل . لم أذن لك ، فادعت المرأة الإذن فالقول هو الزوج .

وفي الفتاوى الخلاصة : رجل حلف لا يخرج من المصر إلا بأذن امرأته . فقالت : أذنت لك أن تدب عشرة أيام . فذهب و لم يحق لتنام عشرة أيام لا يبحث .

م : و لو قال لامرأته . أنت طالق إن خرجت من الدار إلا بأذن فلان . فأت فلان قبل الإذن طلت التين في قول أبي حنيفة و محمد خلافاً لأبي يوسف . وفي الفتاوى : إذا قال لها . إن خرجت من هذه الدار تغير إذني فأنت طالق ،

قالت المرأة للزوج : تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة ؟ فقال الزوج : نعم ! فخرجت تطلق لأن هذا تهديد وليس ماذن .

و في الذخيرة : و إذا قال لامرأته : كل امرأة أتزوجها بغير إذنك فهي طالق . فطلق امرأته اثنا أو ثلاثاً ثم تزوج امرأة بغير إذنها طلقت ثلاثاً ، و لم تنقيد بينه بحال قيام نكاح امرأته .

م : نوع آخر

في ذكر مسائل الشرط مكلمة . إن .

ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الخيل : إذا ذهب الرجل لرجل مالا ثم إن الواهب قال للموهوب له : امرأتي طالق ثلاثاً إن أعقت هذا المذلل الذي ذهب لك إلا على أهلك . ثم إن الموهوب له أفقض هذه الهبة على أهله . قضى بالباقي دينا عليه . أر حج : لا تطلق امرأة الوهب . هل . و هو ظهير ما لو حلف . لا يأخذ ماله عن فلان إلا جبها فآخذ البعض دون البعض لا بحث .

و في الوافية : لو قال : عده حر إن كان فلان دخل هذه الدار أمس . ثم قال : امرأته طالق إن لم يسكن دخل فلان بيته هذه الدار أمس : طلقت امرأته . و عتق عده .

و في واقعات الناطق : رجل قال لامرأته : إن أرسلت فلانا يتي ، أو قال : إن دخل فلان يتي أو قال : إن تركت فلانا في بيتي فأنت طالق ، فالتين في الوجه الأول على أن يدخل بامرءه ، و في الوجه الثاني على نفس الدخول أمر الخالف أو لم يأمر علم أو لم يعلم ، و في الوجه الثالث التين على الدخول بعلم الخالف .

و في الحاوي : قال لسجوز : إني أرى ، فقالت : أنت بأمرك . قال : إن لم أفخر بأموستك فامرأته كذا . قال : لا بحث ما لم يقل . لم أفخر بأموستها . و فيه قال لامرأته و في يدها قدح من ماء : إن شربت فأنت كذا ، و إن صبت فأنت كذا .

وإن وضعت فأنت كذا. قال : ترس فيه ثوبا حتى يشف الماء . سئل أبو نصر  
الدبوسي عن قال لامرأته : إن طلق فلان امرأته فأنت طالق ثلاثا . وغاب زوج  
فلائة فادعت امرأة الخائف تطليق فلان امرأته على زوجها وأقامت اليه على ذلك :  
لا تقبل . لأن طلاقها يتعلق بشرط أن يطلق فلان امرأته ولم يثبت طلاق الشرط  
لأن في ذلك ابتداء القضاء على الغائب وذلك لا يجوز ، قال صاحب الكتاب : وهو الأصح .  
وفي فتوى السني : سئل عن قال : إن وطأت أمتي فامرأتي طالق ، فقالت  
الامة : إنه وطأني ، وأسكر المولى فاقول للمولى . وإذا علقت المرأة ذلك لا يبنى لها  
المقام معه ولا التمسكين .

صلى قال : إن شربت مكل امرأة أزوجها فهي لذاء . يعنى ثلاثا ، فشرب صيدا  
وتزوج بالغا فظن الصبي أن الطلاق واقع فقيل له في ذلك فقال الصبي البالغ : ارد  
حرامت بر من ا قال : هذا إقرار بالحرمة وتبين منه بواحدة ابتداء لا بتلك التبر .  
وفي الجامع الصغير الثاني . لو قال لامرأته : إن تزوجت عليك امرأه هي طالق ،  
فتزوج امرأة في عدتها من طلاق بائن لا يقع الطلاق على ال زوجها .

وفي البيهقي . سئل علي بن أحمد عن رجل دعا امرأة إلى المجامعة فامتنعت  
المرأة عن ذلك فتنازعا فقال الرجل : إن أمسكتك فأنت طالق ثلاثا ، فهل يقع الطلاق ؟  
فقال : قد طلقت ثلاثا إذا لم يحرمها في الحال على نفسه . سئل يوسف بن محمد عن  
قال لأصدقائه : إن لم أذهب بكم إلى سكاخي فهي طالق ثلاثا ، وعقد عقد النكاح من  
غير أن يذهب بهم إلى مجلس العقد هل يقع عليها الثلاث ؟ فقال : في الحقيقة لا فرق  
ولا صحة لكلامه إلا بأدراج العقد ، وسئل عنها جبر الوري فقال : لا يقع الطلاق  
بهذا القبط . وسئل عنها علي بن أحمد فقال : هو لئو إن شاء الله . وسئل الوري  
عن رجل قال : إن كان جامي ومالي وحرمتي أنقص من جاه فلان وماله وحرمة  
فامرأته ( ١٢٩ ) ٥١٦

فأمراته طالق ، قال : ينبغي أن لا يقع به الطلاق لأنه وإن كان جاهه أقصر عند القوم الذين هو عندهم فيجوز أن يكون جاهه عند غيرهم أعلى من جاه هذا .

م : إذا قال لامرأته « إن أكلت من القدر الذى تطبخين أنت فأنت طالق ، فان أوقدت هى النار فهى طابخة سواء حصل الإيقاد بعد ما وضعت هى القدر على الكائون أو فى التور أو قبل ذلك ، وسواء حصل وضع القدر على الكائون منها أو من غيرها أو كان الإيقاد بعد ما وضعت هى القدر على الكائون أو قبل ذلك ، وإليه أشار القدورى فى كتابه حيث قال : الطابخة التى توقد النار دون التى تنصب القدر وتصب الماء وتلقى الأباذير<sup>١</sup> ، واختار الفقيه أبو الليث أنها تكون طابخة إذا وضعت القدر فى التور أو على الكائون بعد إيقاد النار وإن حصل الإيقاد من غيرها ، قال الصدر الشهيد فى واقعاته : وعليه الفتوى .

وفى فتاوى أمه : سئل القاضى بديع الدين : حلف بالطلاق : تهاج<sup>٢</sup> كه زن من بزددش نخورم ! مرد خمير كره . وما ليد و در ديگك انداخت و زن اتش كرد و بخت ؟ قال : يقع ، وعلى عكسه لا يقع .

م : وفى فتاوى أبى الليث إذا أراد الرجل أن يجماع امرأته فقال لها : إن لم تدخلى معى فى البيت فأنت طالق ، فدخلت بعد ما سكنت شهوته وقع الطلاق عليها ، وإن دخلت قبل ذلك لم تطلق . وفى الجامع الصغير المتأبى : لو قال لها : إذا جامعتك فأنت طالق ثلاثاً ، فأدخل وجهه فى فرجها قلبت ساعة ثم أخرج لا يجب عليه شيء بالليث ، وعر أبى يوسف أنه يجب المقر وهو مهر المثل . وكذا إذا قال لأمته : إذا جامعتك فأنت حرة .

وفى الكافى : رجل تزوج أمة غيره ثم قال لها : إن مات مولاك فأنت طالق ثنتين ، فمات المولى والزوجة وارثه وقع الطلاق ولم يحل له حتى تسكن زوجها غيره .  
(١) جمع الجمع للبزر : التوابل . (٢) نوع من الطعام .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد لا يقع الطلاق .

م : رجل خرج من بخارى إلى سمرقند وقال لامرأته : اكرهس من يرون  
ينأت مع فلانة فأنت طالق ثلاثاً ! فلم تخرج المرأة حتى رجع الزوج من سمرقند بنظر :  
إن كانت فلانة خرجت ولم تخرج امرأته معها وقع الطلاق على امرأته، وإن كانت  
فلانة لم تخرج أيضاً فإن أراد الزوج بقوله : إن لم تخرجى مع فلانة ، أن يكون عدم  
خروجها شرطاً لوقوع الطلاق فإذا لم تخرجها يقع الطلاق على امرأته، وإن أراد الزوج  
بذلك إن خرجت فلانة ولم تخرجى معها على إثرى فإذا رجع الزوج قبل خروج فلانة  
لا يقع الملاق وتسقط الإين . وفي الولوالجية : هذا إذا لم تخرج تلك المرأة، فإن  
خرجت تلك المرأة ولم تخرج امرأته وقع الطلاق على المرأة .

وفي السبعة : سئل عن سكران يضرب امرأته فهربت منه وخرجت من داره  
قال : إن لم تعودى إلى فأت طالق ثلاثاً ، صعدت إليه عند العشاء الآخرة هل تطلق  
امرأته ؟ فقال : تطلق ثلاثاً لأنه يكون على الفور . قيل : وبكم تقدر مدة البرء ؟ قال :  
بساعة . قيل . هل يصدق أنه لم يرد به الفور ؟ فقال : في القضاء لا .

وفي التوازل : قال أبو بكر : تشاجر رجل مع امرأته في زمن إبراهيم بن يوسف  
فجرى على لسانه شيء فقالت المرأة : حتى أسأل الفقيه عما قلت ! قال : من هو ؟ قالت :  
إبراهيم بن يوسف ! فقال الرجل : إن هو فقه فأت طالق ثلاثاً ! فلما أصبحت ذهبت إلى  
إبراهيم بن يوسف فأخبرته بالقصة فتفرس الصدهاء ودمعت عيناه ثم قال : إن أراد به  
في الحقيقة وفي أمر الآخرة فهو بار في عييه<sup>(١)</sup> ، وإن أراد به ما يسميه الناس فإنه يحنث -  
قال الفقيه : نظير هذا ما روى عن الحسن البصري أن رجلاً سمى فقيهاً ، قال له الحسن : فهل  
رأيت فقيهاً قط ! إنما الفقيه الزاهد في الدنيا والراغب في الآخرة البصير في عيوب نفسه<sup>(٢)</sup> -  
(١) فهذا تواضع منه لله ، رضي الله عنه وعن أصحابه . (٢) وهذا المثل الثاني من السلف  
في التواضع لله عز وجل .

ولكن المرأة طالق في القضاء لأنه قد ظهر عند القاضي وعند الناس أنه فقيه فيؤخذ بالظاهر .

وفي الولوالجية : رجل له على آخر درهم ثمن شيء . فقال : « إن أخفت ذلك الشيء . فأمرأته طالق » فأخذ مكان ذلك الثمن حنطة وقع الطلاق على امرأته . وفيها : رجل قال لامرأته : « إن حلفت بطلاقك فأنت طالق » ثم قال : « إن دخلت الدار فأنت طالق » لا يحنث . وفيها : رجل قال لابنه : « إن تركتك تلعب مع الصبيان فأمرأته طالق » فهما فلم يمتنع إلا أن كان الآن بالغا لا يقوى معه إلا لا تطلق امرأته . وفيها رجل له دابة مستعارة فقال : « أكرم من ابن هر كسى را مدم فأمرأته طالق ! فأعطى بعض الناس ومنع البعض لا تطلق امرأته » .

وفي التوازل : شئ عن سكران أعطى امرأته درهما فضالت : « إنك إذا صحت أخذت مني » فقال لها : « إن استردت منك فأنت طالق » فاسترد منها ساعته وهو سكران فقال : لا يحنث .

م : قال لامرأته : « إن ذهبت إلى قرية كذا فأنت طالق » فذهبت المرأة إلى قرية أخرى ومرت بضياع تلك القرية ولم تدخل عمران تلك القرية لا تطلق ، هذا إذا عقد يمينه على الذهاب ، فإن عقد يمينه على الخروج ما قال لها : « إن خرجت إلى قرية كذا فأنت طالق » فخرجت إلى قرية أخرى ومرت بضياع تلك القرية ولم تدخل عمران تلك القرية فإن كانت حين خرجت نوت أن تمر بتلك القرية طلقت ، وإن كان من نيتها أنها لا تمر بتلك القرية ثم بدا لها بعد ذلك فرت بها لا تطلق .

قال لامرأته : « إن تركت صلاة فأنت طالق » أو قال : « إن تركت صلاة فأمرأتي طالق » فترك صلاة وقضاها أو تركت وقضتها هل يقع الطلاق ؟ اختلف المشايخ ، بعضهم قالوا : لا يقع الطلاق وبه كان يفتي الشيخ الإمام سيف الدين عبد الرحيم الكرميني ،



وبعضهم قالوا: يقع الطلاق وبه كان يفتى ركن الإسلام على السفدى ، وهو الأشبه والأظهر .

وفي العاوى : عن أبى الحسن الكرخى فبين أنهم أنه لم يصل الغداة فقال : عبده حر أنه قد صلاها ! وقد صلاها وقد تعارفوا شرطاً بلسانهم هذا ؟ قال : أجرى أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله : عبدي حر إن لم أكن صليت الغداة ! التى صلاها لم يفتى ، كذا ما هنا .

وفي الذخيرة : « إن أجبت سلام فلان فأمرأتى طالق ، فتكلم معه بكلام غير جواب السلام لا تطلق امرأته .

قال لأجنية ، إن طلقك فبدي حر ، صح ، و يصير كأنه قال : إن تزوجتك و طلقك ، و لو قال : إن طلقك فأنت طالق ثلاثاً ، لم تصح هذه المين .

إذا قال : « إن طحنت على هذا الماء فأمرأتى طالق » فحول هذا الماء من هذا الماء من هذا النهر إلى نهر آخر ، على ذلك النهر طاحونة و طحن الحالف بها : « إن كان الماء الذى حلف عليه أقل لا يحنث ، و هذا الجواب مستقيم على قول أبى يوسف لأنه يعتبر الغالب فى خلط الجنس بالجنس ، أما محمد لا يعتبر الغالب فى خلط الجنس بالجنس فينفي أن لا يحنث على قوله سواء كان الماء الذى حلف عليه أقل أو أكثر .

وفي السراجية : لو قال لها « هى حامض » إن كان حملك هذا غلاماً فأنت طالق واحدة وإن كانت جارية فأنت طالق ثلاثين ، فولدت غلاماً و جارية لم يقع شيء . -  
وهى مسألة عجبية .

وفي واقعات الناطق : رجل جمع امرأته ثم قال فى العدة « إن كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً ، و لم يرد بهذا الكلام الإيقاع لا يقع ، لأنها ليست بامرأته مطلقاً .  
وفي النسفية : سئل عن عاقت امرأته أختها و قبلها فقال لها : إنك نخيبتها أكثر مما نخيبنى ؟ فقالت : نعم ! فقال : « أكرهين أن تكونى هزار طلاق ! هل تطلق هذه

هذه المرأة ؟ فكتب في آخر الفتوى : اكر كفت : تو از من هزار طلاق سه طلاق شده است ، و يجب في مثل هذه الفتوى أن تزداد هذه الكلمة المتروكة في الجواب دفعا لاحتياال المستفتي ، و يكتب جواب جاهل الجواب لا سؤاله . و كان يكتب في هذه المسائل : طلاق شده است ، و لا يكتب : شود .

٣ : و في الفتاوى : سئل أبو القاسم قالت المرأة لزوجها : لا طاقة لي بالكون معك جائنة ، فقال لها : إن كنت جائنة في بيتي فأنت طالق ، قال : إذا لم يكن ذلك في غير الصوم لا تطلق . و سئل عن امرأة خرجت إلى صباغة فقال الزوج لها : إن مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فأنت طالق ، و رجعت في اليوم الثالث إلى قرية زوجها و لم تدخل القرية ثم رجعت و مكثت هناك أياما ؟ قال لا أمي بالطلاق ، غير أن الاحتياط فيه أولى : قال الفقيه أبو ثعلب : إن دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق ، و إن لم تدخل ينبر أن تطلق . و في فتاوى أيضا : رجل خرجت امرأه إلى قرية أخرى فقال لها بالعارسية : اكر بيتش ار سه ، و زباشي فأنت طالق ! فاصرفت المرأة في اليوم الثالث إلى قرية أخرى ثم اصرعت إليها و أقامت بها أياما . فان كان اصرافها من تلك القرية على أن لا تعود ثم عادت لا تطلق ، و إن كان اصرافها على أن تعود ثم عادت تطلق . و في الفتاوى : سئل علي بن أحمد عن قال لها : از نخاسته مادر شوی فأنت كذا ! فذهبت إلى باب دارها و لم تدخل ، قال : اختلف فيه بصير و اس سلة ، قال العقبة . مقصود الناس الدخول فإلم تدخل لا يقع .

و في الملوالمه : رجل قال : اللب بالشرطج ليدهب الفم عمر بم أم قال بالفارسية : اكر بن باری كه من مكتم حرامست از كتاب یا او حبر . ار قیاس دن وی سه طلاق ! دفع الطلاق على امراته لأن اللب بالشرطج حرام مآثم الصحة و بالقیاس الصحيح

و في الخاتمة رجل قال لمره . دن وی به علاو ، اكر نو مهیا من راشی !

(١) في حل . الخاتمة .

فقال الفقهاء أبو حنيفة هذا طلاق صحيح لأنه قال إن لم يحى إلى ضاهى فامرأتى طالق !  
و كذا لو اتهم امرأته برفع شئ فقال توأزى منى سه طلاق كرتوان رانه رداشته !  
ولم يكن رخصت تطلق ثلاثاً

في الحجة . أنت طالق إن أكلت أو شربت ، صليت عدد ، حرد أحدهما ،  
أو لم قال ، أو أكلت أو شربت فأنت طالق ، لا تطلق إلا بوجودهما .

في مدي . ش . ع . هل لا امرأته ، وإن لم أشك من الجماع فأنت طالق ؟  
فأجابوا لا يعرف . لا قد . هو القلب أو البيت . ش . ع . الإمام أبو حفص  
يعني : إن رماها . ش . ع . ذلك من أجل أنه لا تطلق . و به أخذ .  
و قد ذكر بعض ر . ه . أحبك . ع . قال تطلق ثلاثاً ، عهد . ش . ع . في الجماع ،  
و ر . ع . ش . ع . إلا يقول . و من حرمه و صعد . إن جموع بار . لا جميعاً  
في ذلك الجماع

إذا قال . ر . ه . أحبك . ع . عدة . أنت طالق ثلاثاً ، قال . و إن  
صالح . ع . عدة . أنت طالق ثلاثاً ، و حله في ذلك أن صاده . ع . لا يقع  
" طلاق مراءب عدة " ، و هو . ع . فإن صاب أحدهما أو حدثت لمقتضيه مع  
الطلاق إذن العدة . و قد . ع . قال . و إن . حاكمك . ش . ع . أمر عد لرمح فأنت  
صالح . ع . حله في ذلك أن . ع . حرق . أمر لرمح من " سطح هجاءها .  
لو قال . ع . ب . أحامه . ع . في فأنت عاق ، فالخلة في ذلك أن يحملها في  
مها . ع . حرق . ع . بعد ذلك العدة . ع . في كافي . لو قال . إن لم أحامك  
في حبضك فأنت طالق ، فخصت . ع . فادى الجموع في حبض لا تطلق . و لو قال  
عده . إن طلفتك ، ثم حرمه . ع . حركت نفسي ، في المجلس و ادعى . أنك أحدث

(١) إمامي . ع . يحسن عن من . ع . كجيت العدة و نرحى استور طره به ، و هو  
كالجودج على الإبل .



م : إذا قال لامرأته : إن لم يكن ذكرى أشد من الحديد فأنت طالق ، حكى عن شمس الأئمة الحلواني أنها لا تطلق بهذه اليمين أبدا .

و فى النوازل : و سئل أبو القاسم عن رجل قال لامرأته : إن كنت فلانة فانت طالق ثلاثا ، فدعيت امرأة الخائف إلى عرس فدخلت النساء متخفيات تنظر إلى الختن فجاءت امرأة متخفية إلى امرأة الخائف و قالت لها : ابن شاه ! فأجابتها امرأة الخائف : شاه ! و لم ترد على ذلك و لم تعرفها فكشفت تلك المرأة عن وجهها فإذا هى التى كان حلف عليها الزوج ؟ قال أبو القاسم : إذا كلفت المرأة هذه المقالة على وجه الاستهزام : إنك تريدن الشاه ؟ فقد كلفتها و حثت فى يمينه . قال العقي : إنه لا بحث بهذا المقدار من الكلام ما لم يكن كلاما معهودا

و فى النوازل : سئل أبو القاسم عن رجل قال لأخيه وهو شريك : إن شركتك بعد ذلك لحلال الله على حرام من المرأة بلى المال ، فافترقا ثم بدا لهما أن يشتركا و للحالف ابن غير مدرك قال : ذب الوجه فله حنى لا يبحث ؟ قال : يدفع ماله إلى ابنه مضاربة بنصيب قليل و يادى له أن يعمل فيه برأيه ثم يشارك الآخر معه فإذا عمل كان الربح الذى للابن على ما اشترطا و لا يبحث .

و فى العناية : لو قال : إن دخلت دار فلان فأنت طالق ، فأت فلان مدخلتها فإن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث . قال العقي : عليه الفتوى . و قال محمد ابن سلق : يبحث . و هو . سئل أبو القاسم عن رجل قال : إن أمسكت دوابى أذن من يوم التبروز و نكحى واحدة منها فى دارى بعد التبروز فأمرأتى طالق ، فح بعض دوابه قبل التبروز و بعضها يوم التبروز فلما مضى يوم التبروز دخلت واحدة من الدواب المبيعة داره قال : لا يبحث فى يمينه . و إنما قصت بحبه على الإمامك .

و فى تجنيس الناصرى : لو قال لامرأته : أكر جهار دست و باي توره نكدم فانت طالق ! لا يقع ما دام حيا .

م : إذا قال لها « إن شئت فأنت طالق » وإن لعنتي فأنت طالق ، فلعنت ، قال محمد بن سلة : تقع تطليقتان ، وقال نصير : تقع تطليقة واحدة . - في التوازل : قال الفقيه أبو الليث : و « تأخذ ، م : » ، لو قالت « لا بارك الله بك » لا تطلق . وكذلك لو قالت له « يا جاهل ، يا حمار ، يا أبله » لا تطلق . و لو قال لها « إن شئت فأنت طالق » فقالت له : « إني سيئة » فهذا شتم عرفا وإن كان لا يجب به الحد فتطلق بحكم العرف . وفي الحارثي : و لو قال « إن قدعتي فأنت طالق » فقالت له « يا ابن الزانية » لا بحث . قال الفقيه : لكن في زماننا بحث .

و في الخاتبة . قال رجل لامرأته « إن شئت أمي أو ذكرتها بسوء فأنت طالق » ثم قال لامرأته « كنت أمك سلام عليك » فقالت « لا بل أمك » قالوا : إن كان ذلك في بلد يمدون ' هدا ' ذكرا سوء نحو أهل بلخ وغيرهم طلفت امرأته أما : عرفا هو عبارة عن إنشاء السلام فلا يكون هدا ' ذكرا سوء فلا تطلق ، و لو قال لها « إن شئت فأنت طالق » فلعنته طلفت امرأته .

م . و لو قال لها « إن شئت فأنت طالق » فقالت المرأة لولده نصير : أي بد پدر بچه ! ينظر . إن قالت ذلك أكرهه عن أولاد لا يقع الطلاق . و إن قالت لأخيه عن أله الد تطلق .

قال لامرأته « إن أغضبك فأنت طالق » فغضب صيا لها معضت ينظر : إن ضربه في شيء . يعني أن يضرب و يؤدب عليه لا تطلق . و إن ضربه في شيء لا يفي أن يضرب و يؤدب عليه تطلق

إذا قال لامرأته « إن لم أقل عند أخيك بكل قبيح في الدنيا عندك غدا » فأنت طالق ثلاثا . هذه اليمين لا تقع على جميع أنواع القبائح ، و إنما تقع على ثلاث من أنواع القبائح و الفواحش ، فإذا قال ثلاثا من أنواع القبائح و الفواحش عند أخيها عنها ير في يمينه ، و في الخاتبة . إن قال مع أخيها عنها بما هو من أخلاق التام و اللصوص (١) في خل « معروف » (٢) و في خل « ان لم أقل عن أخيك بكل قبيح في الدنيا غدا » .

والمخادعين والمقاتلين صرنا في دمه وبأثم بذلك . قال المفتي أبو الليث : ينبغي للمخالف أن يقول عند الأخ حد ما قال من القديح ، إنما قلت ذلك لأجل اليقين وهي برينة عن ذلك ، ولأن هذه توبة منه عما قال ويكون باراً ، وفي التوارق : ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لأنه لا يمكن بعد ذلك قول قبيح .

• في التهمة . سئل والدي عن قال لامرأته في حالة الغضب : إن لم أكره عطاسك ، شجعت لخدمك فأنت طالق ثلاثاً ؟ فقال : لو ضربها حتى لا تكاد تبرح عن مكانها لا بحث ويكون هذا مجازاً عن الضرب الشديد . قال رضي الله عنه : ولم يتعرض لهذا الفصل لأنه عز له هذا المعنى حتى رجوع الدين ؟ ينبغي أن لا يعمل له ذلك . وسئل أيضاً عن قال لامرأته : إن لم أدد منك الشجرات فأنت طالق ثلاثاً ؟ فقال : لو آذنها أدى بليغاً واشتها في كل أمر لا بحث .

وفي الجواب : قال له : إن نسختي امرأتك كذا ، قال : إن لم يطلقها تطليقه بائنة عد وراعه من الدين طلقت ثلاثاً . وفيه . قصدت امرأته الخروج بخاتمة ضربه فأخرجت إحدى حبلى من الدار فقال لها : حلال الله عليّ حرام إن خرجت . فخرجت . فمات خارج الدار . ولم يعلم الزوج أنها خرجت فقال : إن خرجت فأنت أمعت عليك الحلال لله من حرم ، مع أنها كانت خرجت قبل . إن كانت له بنة الطلاق من غير أنه العدد فقد طلقت . حدود . له أن يترحم .

• في التوارق . سئل أبو قدام عن رجل له بنة صعيده فزوجها من ابن رجل قتل لرجل لابه فادرك الغلام . رخصه . هي غير مدركة وإن على ذلك أيام ثم قل الغلام هذه امرأة زوجي مني . قد كان والدي زوجها من نفسي طالق ثلاثاً ؟ قال أبو القاسم : إن أراد المخالف بيمينه . إن كان أي زوجها مني بعد قول النكاح . فإن (١) في م « السجلات » وفي حق « السحب » لحرقه . (-) كذا . والصحيح « فأنت كذا ثلاثاً » .

كان روحها مـ هي طالق . . إن لم سدر روحها منه بعد قول السكاح لم يقع الطلاق .  
 . في السكاح: إذا قال «إن» صحت دعي دهر فلان فـ أنه طالق، فوضع إحدى  
 رجليه في الداء لم يحث لآله صا ذاة عن الدحل .

، في الدلو الحقة رجل اتهمته امرأته بخيانة فقال «لأرسه ١٠ كيش إيم» را  
 فأنت طالق! أمر بها لا عت لآله . فـ على سفس بدلالة الحال . مـ : رجل قال لها «إن  
 لم تكوني عليّ أبون من الترس فأنت طالق» إذ «سفس» استهانة تعد إفراط فيها لا يحث .  
 دعا امرأته إلى مـ شه فقالت «مـ انه ما يصعب في ما تكفيك فلاة ١٦» لامراه  
 أحذية فقال الزوج «إن لب أحباها فانت طالق» سكلمو فيه . قال اصدر الشهيد:  
 و مختاراه لا يقع الطلاق وإن كان يحل عنها ما لم يقل لزوج . أحبا .

، في فتاوى أنى اللبث رجل عد أحدًا بالسلطان فقال المهدد «إن كنت  
 احاف من السلطان فأمرأتى طالق» . إن لم يـش به ساعه ما حلف خدف من السلطان  
 . لا كان سسل من الخوف بحاية حادها عوف مـ مثلها سلطان رحوت اس  
 لا تطلق امرأته .

فل لرجل هذا بقول مـ السرا فقال «امرأته طالق إن قلت هذا من السكر  
 . لست سكران» . فمسه على ما يسمه سس سكران فاد تعبر كلامه ومقائه فالتاس  
 سموه سكران فطلق امرأته . في لحاية سكران مـ لامرأته . «هت داري  
 هذه لك» ثم قال «إن لم أقل هذا من قل فانت طالق إلا» ثم أضاف «لمذكر  
 شيئاً من ذلك قالو . لا تطلق» سكران «لنت به امرأته سر ريم» فقال «أكر  
 من سر ريمع هم ترا صلاقا فمض فقال: سدر مرار حديثا قلو» إذ كان  
 سكرته لا يقطع النفس صح لاستثناء ويخرج . صعب الرأس على الأرض مراده عن  
 أن يكون شرطاً للحدث ، وإن كان سكرته لا لا يقطع النفس لا يصح الاستثناء . فان  
 قال السكران «لست أذكر شيئاً» كانت يمينه يمين هو لآله يريد به الفور ظاهراً .



وفي الولوالجية : رجل طلق امرأته ثم قال : إن راحتها فهي طالق ثلاثاً .  
فانقضت عدتها فتزوجها لم تطلق ، ولو كان الطلاق بائناً تطلق لأن المحل لا يقبل  
فانصرف إلى الرجعة مجازاً وهو التكاح . وفي المتن : لو قال : إن أردت أن  
أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً ، ثم تزوجها لا يقع . وفي السكاك : قال للخنزعة في العدة : إن  
أنت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً . إن لم رد بهذا الكلام الإيقاع لا يقع لأنها ليست بامرأة .  
وفي الولوالجية : رجل قال : إن سلت لدا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ،  
فتزوج ثم فعل لا تطلق لأن المعلق بالفعل طلاق المتزوج بعده ، فإن نوى تقديم التكاح  
على الفعل صححت النية . رجل قال : إن أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل  
امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً ، فأكل ثم تزوج فاحصته تطلق .

م : سئل أبو القاسم عن النساء يمتعن ويغزلن لأهلهن ولغيرهن فنقض زوج  
امرأة فقال لها : إن غزلت لأحد أو غزل لك أحد فأنت طالق ، ثم امرأه منهن وجهت  
إلى بيت هذه المرأة فطنا لتغزلهما فغزلته أمها ؟ قال : إن كان من عادة أولئك النسوة  
أن كل واحد تغزل بمصها لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها .

إذا قال لامرأته : إن لم اطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق ثلاثاً ، فاجبة في  
ذلك أن يقول لها : أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم ، فتقول المرأة : لا أقبل ، فإن  
في هذه الصورة لا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة ، وبه أخذ كثير من المشايخ .  
وفي الحنفية : وعليه أموى . وفي الحجة : وفي قياس الروايات الظاهرة أنه لا ير في  
بينه ما لم يوقع عليه . م : ولو قال لها : إن لم اطلقك اليوم ثلاثاً على ألف درهم  
فكذا ، فهو على ما قال لها : أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم ، فقالت : لا أقبل ، لا يلزمه  
الحنف ، وهذا الجواب يجب أن يكون على الروايات كلها ، وفي المتن : ولو قالت :  
« طلقى ثلاثاً » فقال : « اگر آرذوی تو من چنین است ! » ولم يقل شيئاً آخر لا تطلق .  
ولو قال : « اگر تو کرد پیرامن آستان خویشان من گردی » فأنت طالق ! لحامت حولهم  
ولم تدخل طلقت .

(١) في خل : الحجة .

م: إذا قال لامرأته: اكر غنه اسر آتش باشد را طلاق اماره في تيت سراج قال الفقيه أبو الليث: إن كانت يمينه لأجل إيقاد النار تطلق امرأته، وإن كانت يمينه لأجل اصطباح ونحوه لا تطلق امرأته، وإن لم تكن له به لا تطلق.

وفي فتاوى المصنف: إذا قال لها: إن سألتني اللبنة طلاقك فمر أحلفك فأنت طالق ثلاثاً، فقالت المرأة: إن لم أسألك اللبنة طلاقك لجميع مالي صدقة في المساكين، فسألت المرأة الطلاق في اللبنة فقال لها الزوج: أنت طالق إن شئت، فقالت: لا أشاء، مضت اللبنة لا تطلق، وفي الخيانة: و يكون الزوج ما: م: لو قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق، فضت اللبنة - وفي الظهيرة - لم تدخل - تطلق ثلاثاً.

[رحل قال لامرأته: إن كنت لك باربعة فأنت طالق، ثم قال لانها: يا ابن الزانية طلقت امرأته. قال بوى ان يوجهها دين فيما بينه وبينه فله تعالى ولا يدين في القضاء. وفي النوازل: سئل أبو جعفر عن رجل قال لامرأته: إن أذيتك فأنت طالق ثلاثاً، فأشرد جارية وتسرى بها هل تطلق؟ قال: إن لم تكن عند يمينه ما صرف معنى الادي إلى سوى ما هن طلقت امرأته.

م: وفي فتاوى أبي الليث إذا قال لها بالعارسه: ار تو مردا زن من ماشي فأنت طالق ثلاثاً اغلظها بعد ما طلع الفجر من الغد يظن: إن كان مراد الزوج من كلامه السابق منع كونها امرأه له في شيء من الغد وهذا آخر الخلع إلى ما بعد طلوع الفجر طلقت ثلاثاً، وإن لم تكن له بية إذا خالها قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم الدين، ولو خالها قبل غروب الشمس ثم تزوجها في اليوم الجاني لا تطلق بحكم الدين. وفي فتاوى أهل سمرقند: إذا قال لها بالقارسة ليلاً: اكر ترا شب دارم فأنت طالق ثلاثاً اطلقتها في اللبنة طليقة مائة ومضت اللبنة ثم تزوجها في الغد لا تطلق، وكذلك إذا قال لها نهاراً: اكر ترا امروز دارم اطلقتها طليقة مائة في هذا اليوم، مضى اليوم لا تطلق. وفي الخيانة: ولو قال: اكر از سرخنده تو مخورم ترا طلاق اكر زن كنند سرخنده خویش را (١) كذا في النسخ، والمأنة غير واضحة.

مروخت و گندم دیگر غریده های وی و سوی آن گندم خریده بخورد لایق الطلاق .  
 و فی الوارث : مثل ابو جهم . عن رجل قال لامرأته . إن سألني الله من أجلك  
 سب المهر وغيره . اء وحتم بدن طلاق که ترا از من است ؟ قالت اشتریت اهل  
 تطلق ؟ قال . لایقه الطلاق . و مثل أيضا عن رجل قال بالفارسیة : اکر مرا جز فلانة  
 زن باشد . سماها . هزار طلاق داده ا و اراد الرجل أن یزوج بغیرها ؟ قال : یبغی  
 أن یبدأ و یتزوج امرأة سوی الی یزید نکاحها بمهر قليل فطلق ثلاثا و یلزمه نصف  
 مهرها ثم یتزوج الی یزید نکاحها بما أحب من المهر فلا تطلق إن لم تکن له بة کل امرأة  
 من جهتها . مثل ابو بسر عن رجل اراد أن یحمله امرأته فلم تطاوعه فقال لها . إن لم  
 تدخلی معی فی البیت فأنت طالق ثلاثا . فلم تدخل معه فی ذلك الوقت و دخلت فی وقت  
 آخر ؟ قال : إن دخلت البیت بعد ما سلحت شهوته لم ینعمه ذلك . فطلقت .

فی الحابة : حل قال . اکر امشب دین سرای باشم فامرأته کذا و توجه  
 من ساعت للحرح لحم و صدر بحال لا یکنه ان یخرج حتی أصبح ؟ قال أو القاسم :  
 حل فی یسه . حل قال لامرأته . اکر تری زن من دی یا ماشی فأت طالق ثلاثا  
 تطلق . . إن تزوجها بعد ذلك لا یحس مرة أخرى .

وفی الحای : إن رکت فلاة تدخل داری فأت لقاء فرت هی علی السطح  
 من غیر طه هذه المرأة الی حلف علیها ووجها قال . لم یحس . رجل قال لامرأته  
 الفارسیة : اکر تو امشب دین حابه امشی فأت کذا . فخرجت مع زوجها من ساعتها  
 و باتت معه فی منزله فان اراد بذلك ان ینقل یمتاعها . قاشها یحس إذا رکت قاشها ثمة .  
 . إن اراد النقل یمسها لا غیر لا یحس . و إن أشکل علی المرأة حلفه فان حلف لحسابه  
 علی الله تعالی و عهدا روبا إذا وقت فقال . اکر دین رور اینجا باشی ا و إن  
 وقت بیه کان ذلك علی الانتقال یمسها و متاعها . و إن لم وقت . لم تکن له بة وقت  
 البین یحمل علی الانتقال یمسها

م : و فی فتاوی ابی الیث : رجل طلق امرأته ثلاثا فزوجت بزوج آخر و دخل

بها الزوج الثاني وارتقا فقل للزوج الاول : م لا تزوجها ؟ فقال بالفارسية : اكر كار من با . نيكو شود اكر ار جذابت هيچ مرا سرشته است . هي طالق ثلاثا ثم تزوجها ؟ قال : إن كا أراد بقوله « نيكو شود » أن يتزوجها طلقت ثلاثا ، وإن أراد بقوله « نيكو شود » أن يصير حلالا له لا تطلق ، فهد الحواب مستقيم فيما إذا أراد بقوله « حلال شود » حل التزوج ، أما إذا أراد به حل الوطئ بالترج يبنى أن تطلق .

و فيه أيضا . إذا قال لها « إن تزوجت عليك ما عشت لحلال الله على حرام » ثم قال لها « إن تزوجت عليك بالطلاق على واحد » ثم تزوج عليها امرأة قال : يقع على كل واحد تطلقه ، تطلقه أخرى بصرفها إلى أيتهما شاء . فإذا تزوج امرأة اعلمت البينان فيقع بالبين الأولى على كل واحدة تطلقه ويقع بالبين الثانية طلاق إحداها فيصرفه الزوج إلى أيتهما شاء . هكذا أجاب في فتاوى أبي الليث و فيه نظر ، و يبنى أن لا تطلق بالبين الثانية . يتعلق لإيجاب الطلاق بالزوج و يتعلق لإيجاب الشرط بخلاف تعليق نفس الطلاق . و يبنى أن يقع بالبين الأولى طلاق إحداها بصرفه الزوج إلى أيتهما شاء .

إذا قال لامرأته في حالة الغضب « إن فعلت كذا إلى خمسين سنة تصيرى مطلقة مني » و أراد بذلك مخوئها ففعلت ذلك العمل قل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسأل الز . ح . هل كان حلف « طلاقها » فان أجبر أنه كان حلف يعمل بخوفه و يحكم بوقوع الطلاق عليها . و إن أجبر أنه لم يحلف قل قوله .

و في التورل . سئل أبو صر عن رجل قال لامرأته بالفارسية . اكر تو با منى حرام منى فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها ز حده مائة . جامها في عدتها هل يقع الطلاق عليها ؟ قال . إنما كان المراد منه غيره . ثم قال . حتى اضطره فلم يجب ؛ قال الفقيه : إن في هذه المسألة احتلافا . على قول أبي حنيفة و محمد يقع عليها ثلاثة ، و على قياس قول أبي يوسف لا تقع . و سئل أبو جعفر عن رجل قال لامرأته « إن تزوجت عليك أو اشتريت جارية ما عشت أدت بغير مرادك لحلال الله منى حرام » ثم قال في اليوم الثاني « إن تزوجت عليك امرأة أو اشتريت جارية بغير مرادك فالطلاق على واجب »

ثم تزوج عليها واشترى جارية أيضا ٩ قال : تقع على كل واحدة منهما تطليقة متى تزوج بقوله « حلال الله على حرام » ، وتقع بقوله « الطلاق » على واجب ، تطليقة فيصرفه إلى أبنها شاه ، ثم إذا اشترى جارية لا يلزمه شيء . . . لو بدأ فاشترى جارية وفقت على المرأة تطليقتان ثم إذا تزوج امرأة لا يقع عليها شيء .

و في الخاتمة : رجل قال لامرأته . هزار طلاقا اگر فلان کار کی ! ، أراد به التعلق لا يتعلق . و لو قال : اگر فلان کار کنی هزار طلاقا ! يتعلق . هكذا قال صاحب الكتاب ، و قال غيره من المتأخرين : في الوجهين جميعا يتعلق

و في الخاتمة أيضا : رجل قال لامرأته . اگر ناشی فانت طالق واحدة و ثنتين و ثلاثا ! فقالت : می باشد ! تقع الثلاث . و على هذا . رجل لامه أبوه لأجل امرأته فقال الابن : اگر ترا خوشی است پس دادمش سه طلاقا ! فقال الابن : مرا خوشی است ، و لو قال : اگر تو محوامی تر حلاقا ! فقالت . میخوام ، لا تطلق .

و في الخاتمة . رجل قال لامرأته : اگر برگ توت تو سود و زیان من در آید فانت طالق ! فاخذت من تلك الأوراق و ألقت على دوده بغير أمره لا يحث ، كما لو أعطت دابته بذلك بغير أمره . رجل دفع إلى رجل مصحفا ليصلحه فقال : اگر بسود و زیان من در آید فکدا ! فقرا الحالف فيه حث في يمينه . . . لو ذهب من امر لا يشترط العوض ثم عرض للموهوب له لا يحث . . . لو باعه حث . قال مولانا رضى الله عنه : و ينبغي أن لا يحث إذا مرأ به لامه لا أراد باليمين ذلك .

رجل قال لامرأته . إِنْ دخلت در آحی فانت لذاء ، فسكن اخ الحالف دارا أخرى و دخلت المرأة تلك الدار الجديدة قال بعضهم : إِنْ كانت يمينه لفيظ لحقه من تلك الدار لا يحث في يمينه . و إِنْ كانت يمينه لأجل الاخ حث في يمينه . و إِنْ لم تكن له به يحث في قول أبي حنيفة و محمد ، فان دخلت المرأة الدار التي كانت لأخي وقت الجمين إِنْ كانت الدار في ملك أخيه إلا أنه لا يستثنى (١) من خل ، و في غيرها « واقعات الناطق » (٢) و في النسخ « من تلك الدار الأخرى » .

فيها حنث في يمينه . وإن خرجت تلك الدار عن ملك الآخ بعد اليمين ببيع أو هبة أو غير ذلك ومات الآخ صارت داره ميراثا لورثته فإن دخلت بعد ما صارت ملكا لأحد الورثة بالقسمة لا يحنث . وإن دخلت قبل القسمة اختلفوا فيه والاصح أنه لا يكون حائنا ، وإن مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلتها حنث في يمينه .

رجل قال: لامرأته ، إن حلت التمسك<sup>١</sup> بالحرام منذ امرأتى فأنت كذا ، وقالت : أخفنى رجل وجامعنى كرهما ، قالوا : إن كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث . وإن قدرت حنث إذا صنفها الزوج في ذلك .

رجل قال لامرأته : إذا دخلت الشام فإن لم أفارقك فأنت طالق . فهذا على الأب . ولو قال : ولم أفارقك ، يكون على الفور حين يدخل .

امراة قالت لزوجها : إنك نمت مع الجارية ، فقال الزوج : إن نمت مع الجارية فأنت طالق ثلاثا ، وقالت المرأة : إن كنت في يمينك هذه معنى فأنت طالق ، فقال الزوج : نعم ، فإن كان الزوج لم يمس معنى سوى ما يطلق به لا يحنث ولا يكون حائنا . ولو قال : إذا طلقته واحدة هي بائة ، أو قال : هي ثلاث ، وطلقها واحدة بعد الدخول طلقت واحدة رجعية في قوله « بائة » وكذا في قوله « هي ثلاث » .

رجل قال لامرأته : إن لم تحببى بمناع لدا فأنت طالق ، فبعت المرأة تلك المتاع على يد إنسان فإن كان الحالف نوى وصول المتاع إليه لا يحنث لأنه نوى محتمل لفظه ، وإن لم ينو شيئا أو نوى حملها بنفسها حنث ، ولا تكون اليمين على الوصول إلا بالية . رجل أبان امرأته فقبل له : إنك تراجعها بعد شهر ، فقال الزوج : إن راجعتها فهي طالق ثلاثا ، فتزوجها في العدة حنث في يمينه ، وإن كان الطلاق رجعا فتزوجها لا يحنث في يمينه .

(١) التمسك - بالكسر : ربط السراويل .

رحل قال لامرأته « إن اغتسلت عن حنابة ما دمت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً »  
و ذكر هذا القول مريض أو ثلاثاً وكانت المرأة حاملاً فلم يحامها حتى وضعت حملها  
بعد ما مضت أربعة أشهر من وقت البس . مات بواحدة بحسب الإيلاء . و تنقض عتدها  
وضع الحمل . فإن طأها بعد ذلك كان واطك للإحياء و عليه التوبة والاستغفار ،  
وطأ عليه مهر مثلها إن لم يعلم الزوج أن كلامه كان إيلاء . وأنها حُرمت عليه بطلت  
النبيس . فإن زوجها بعد ذلك مات ، مرأته بتطليقتين ولا يبحث موطنها بعد ذلك .

مراد عددها . رحل الزا قال زوجها « إن لم تثد رايها اليوم هي طالق ثلاثاً »  
هو كما قال . إن لم تثد رايها يوم تطلق ثلاثاً ، تثبت ذلك مكنون إقرار المرأة  
أ . بأربعة شهود .

رحل قال لامرأته « حرمة كرده ترا به طلاق » . قد كانت دنت رجلاً غير  
محرم أ . حامها احب . وبها دون الفرج لا يبحث في بيته لأن . أنه تقع على الجماع عرفاً .  
رحل قال لامرأته « إن فعلت حراماً فأنت طالق ثلاثاً » . « إياها تكلمت بالحرم  
ولم يعلم الحرمه واقام على ذلك إياها لا يبحث في بيته .

٢ . وفي فتاوى شمس الأئمة لأبوجعفر « إذا قال لامرأته « إذ دخلت الدار  
صرت مطلقه » . دخلت فقال الزوج « أردت غوبها » لا يصدق .

و إذا قال لامرأته « إذا طلقك فأنت طالق . فلم يطلقها حتى مات طلقت ثنتين ،  
وفي الخاتبة . في آخر حزمه . احزاء حياته . ولو بدأ فقال « إذا لم أطلقك فأنت طالق  
و إذا طلقك فأنت طالق » . مات قبل أن يطلق هي طالق واحدة . وفي السفاقي :  
وعلى قياس قولهما ينبغي أن لا ينتظر الموت بل كما سكت يبحث في قوله « إذا لم أطلقك  
فأنت طالق » . م : وفي جامع إسماعيل بن حماد : « إذا قال لها « أنت طالق إذا لم أطلقك

(١) هو حميد الإمام الاعظم .

وإن طلقك ذات طالق، هي امرأته حية. فإن طلقها طلقاً ثانياً وإن لم يطلقها طلقاً واحداً، إذا مات أو ماتت.

• إذا قال لامرأته ، لم يدخل بها • بن حنبل ، مك فأت طالق ، غللا بها طلقت  
وعليه صف المهر ، هكنا روى عن محمد .

[illegible]



و في الخاتمة : و لو قال لوالديه « إن زوجتاني امرأة هي طالق » فزوجاه امرأة بأمره قالوا : لا تصح هذه اليمين ولا تطلق ، وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل : تصح وتطلق هو الصحيح .

ولو قال لمنكوحته « إن تزوجتك » أو قال « اكرزنى كم » ينصرف ذلك إلى العقد ، وكذلك لو قال : اكرزنا نكاح كم ! ينصرف ذلك إلى العقد وهو الصحيح ، ولو قال بالمرية « إن نكحتك » يقع على الوطئ . وفي انتابى الخلاصة : في قوله بالفارسية : اكرزنا نكاح كم ! ينصرف إلى الوطئ . ولو قال للطلقة طلاقا رجيا : اكرزنا بزنى كم ! ينصرف إلى العقد . فان نوى الرجعة صححت نيته ، وعند الإطلاق ينصرف إلى العقد . في الخبرى : حلف كه زن يارم ! اختلف المشايخ أنه يقع على الفعل وهو آوردن أو على العقد ؟ قال الشيخ أبو أيوب . يقع على العقد .

م : إذا قال « إن صرطت امرأةى طالق » فخرج منه الضراط من غير قصد لا تطلق لأن يمينه وقعت على العقد . وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فادخل مكرها أو حلف أن لا يخرج فأخرج مكرها .

قال لامرأته « إن اشتريت جارية فدخلت عليك الغيرة فأنت طالق » هذا على وجود الغيرة وقت الشراء لا بعده . قال الفقيه أبو الليث : يشترط لو فوجع الطلاق أن تظهر الغيرة بلسانها ، أما لو دخلت الغيرة في قلبها ولم تظهر بلسانها لا تطلق ، وفي الخاتمة : كن حلف لا يماضى فلا فاداء بقله ولم يظهر بلسانه وجوارحه لا يحث في يمينه . م : وعن أبي يوسف فيمن قال لامرأته « إن سررتك فأنت طالق » فضرها فقالت « سرني ذلك » قال : هذا لا يكون على الضرب . إنما هذا على ما يسرها من قبل ، فان أعطاه ألف درهم فقالت « لم تسرني » قال : القول قولها . قال الفقيه أبو الليث : إنه يحتمل أنها كانت تطلب الألفين ثم تسرها الألف .

وفي المستقى : رجل قال لامرأته « أنت طالق إن كلمتك إلى سنة » فقال لها :

« اذهب يا عدوه الله ، وعد كلمها ، وفي الحابة : وحث في بيته . ثم : ولو قال « فاذهي » أو قال « واذهي » لا تطلق ما لم يكلمها بكلام آخر . . . « فاذهي » إذا قال لاحتبة « إن تزوجت عليك فأتينا طالقاً » أو قال « فأنت وهى طالقان » فزوجها ثم تزوج عليها طلق ، وفي الكافي : ولو قال « إن تزوجت عليك فأتى أزواج طالق » طلق امرأته طلاقاً باتناً ثم تزوج امرأة أخرى في عدتها لا تطلق التي تزوجها .

وفي المنتقى . . . لو قال لامرأته : تو فلان كاذبة ؟ هالت : اگر کرده ام خوش آوردام ! فقال الزوج : اگر کرده فأنت طالق ! والمرأة حلفت أنها لم تعمل طلقت لإقرار الزوج بعملها . وإذا قال « إن فعلت كذا فأمرأتى طالق » وله امرأتان قائمتين إله . وكذا إن كانت إحداها في العدة من طلاق رجعى . ولو قبل له : زن از تو به طلاق كه فلان بخانه تو اندر هست ! فقال : بخانه اندر هست ! لا يكون يمينا ولا تطلق . لو قال : اگر من می خورم هر چه مرا حلال است و هر چه بدست راست گیرم بر من حرام ! فشر الحظر طلقت امرأته طليقتين .

وفي التوارق . . . سئل أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج من الدار . كانت بجانب داره حربة مفتوحة إلى الشارع : قد سد باب الحربة وأخذت خوذة - دريچه<sup>١</sup> إلى داره بما فيها فخرحت المرأة من الخوذة هل يحث ؟ قال : إن كانت الحربة أصغر من الدار رجوت أن لا يحث . وسئل ع . رجل قال لامرأته « إن خرجت من هذه الدار فأنت طالق » فدخلت كرها في الدار ؟ قال بصير : إن كان الكرم أصغر من الدار لا يحث ، وإن كان أكبر فانه يحث : إن كان مذكراً لا يفهم الكرم يحث . وسئل أبو القاسم عن رجل قال لامرأته « إن خرجت من هذه الدار فأنت طالق » وكان الكرم مقدار جريب ملازق هذه الدار وكان طريق الكرم في الدار فخرجت المرأة من الدار إلى الكرم ؟ قال : إن لم يكن للكرم باب إلى موضع آخر

(١) تفسير خوذة بإعدادية .

و بعد من لدرم بحث . إن كان لا بعد من لدار لكبره وله باب يفتح إلى غير  
الدار فانه يقع 'طلاق' . و مثل محمد بن الأبرار عن مرارة أعات دة فلما ردها  
المسهر قال روجه . إن الداة صحت معه . أدركت المرأة فقال الزوج . إن لم أريك  
لساعة هانت ثلاثا . و اد . و بوى مدك طلاؤ قال أبو نصر . أخاف عليه الطلاق إن  
انقصت أساعه . ا حلف عليها و لم روجه أحب .

و في ظهيرة رجل قال لامرأه . إنك مسدين كل طعام فان أدحت إليك  
طعاما إلى شهر فانت طالق . فاحل الخالف لآخر لما ليحمل إليهم لا يبحث في يمينه .  
و في النخبة مثل أو حامد عن رجل قال لامرأته . أنت طالق إن خرجت  
من هذه الدار . ثم سكت ساعة فقال . و إن ذهبت إلى باب الدار . هن يلحق الثاني  
فالأول ؟ فقال . إن كان الشرط عليه يلحق . و إن كان له لا يلحق .

و في نخبة . و إن زوجت سه . هن طوق . فتي تزوج و حدة طلقت ثم أعادها  
و زوجه . أو تزوج أحدي لا يقم . قاله محمد بن الفضل . قال أحمد بن سهل . يقع على  
كل امرء مره . و في قوله . إذا تزوج امرأه سه . قال أبو حمزة . يقع على امرأه  
واحدة . ليس متى شلى به يقع على كل مرأه

و في نخبة . رجل قال . إنك من دحر حويش نسى دمه ياروا دادم كه  
و ركب دهمد فامرأه صلوا ثم دمه . ذلك . إن زوج من غير أن يقع  
الطلاق على امرأه فاحية في ذلك أن كل لامة رجلا لزوجه إن كانت سالفة  
و يقول الأب . لا أحزم ما صفة . و محور . كساح لا تطلق امرأه

ثم مثل مقه و حمزة . و بعد من رضى تزوج بملح امرأه لوجه ثم بها ذهبت إلى  
زمنى حيث لا بعد روجه ثم فله . و لك يرمد مرة . إن كان لي يرمد  
امرأه هي طالق . و قال أبو نصر . لا تطلق و به قال أبو يوسف . و قال غيره .  
تطلق و به قال محمد . قال . و هذا أحب إلى . ثم قال : إن أحد أحد مول أنى نصر

يصيب من هذا إذا طلعت مرأة فقبل رجل هذه امرأته أمه من له : أحلف بالطلاق ثلاث إن كان لك امرأة سو هذا الخلف فإذا المصلحة أحسنه هل طلق امرأته ؟ فالمسألة تدور على الخلاف . وإن صار لشهد المحار للهوى أنها تطلق في مصلح فضاء لا دابة . سو طهر ما لو لمست امرأه زوجها طلاقها فطلقها وهو لا علم . وفي الوارل في المسألة المقدمة وهو قوله . إن كان لى برمد امرأه فهي طالق . قال لعمري . وروى عن محمد بن الحسن أنه قال . إذا مات أحدهما سقطت يمينه . هو القياس وبه باحد .

وفي الحاشية . رجل قال لجماعه بالعقارسه . اگر خانه من مهیاں بروند فامرأته طالق ! فذهبوا إلى بيته ولم يأكلوا شيئاً لايحت في يمينه . رجل قال . إن كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق . قالوا . لا تطلق امرأته لأن من اشر من لا يعذب فلا عت . رجل قال . إن عدت فامرأتي طالق . فمسل من أمر حرك رأسه بالكذب لايحت ما لم يتكلم .

إذا قال لامرأه . أنت طالق في صومك . وروت 'صوم طلقت متى يطعم المحر ولو قال . أنت طالق في صلاتك . لم تطلق حتى رجم . تسجد لأنه جعل الصوم الشرط صريحاً ولو ذكر حرف شرط ولو قال . أنت طالق لدخولك الدار ولحيضتك . تطلق في الحال ولو قال . أنت طالق لدخولك الدار . وتحيضتك . لا تطلق حتى تدحر . عص واما لو قال . في دحوى . د . ؟ . حصىك . .

في فتاوى ماوراء النهر ١٠١٥ والرجل لامرأته . إن شربت بالخمر ماء فأب صائق . فجاء سقاء بالماء إلى ماء فاشربت منه ماء . فالحرم طلق . سو ماتت رعت احر إلى سقاء او لا لحمل ماء مهد لا تطلق من تطلق وفي طهيرة رجل قال لامرأته . إن شربت لك ماء فاب صائق . فدفع إلى السقاء فاشربت منه ماء في الحايه هل يحث في يمينه ؟ قبل . يطر . إن كان ماء في الدبران عد دفع الدرهم

إليه يصير مشترياً . أما إذا لم يكن بصير مستأجراً .

وفي الحاشية : رجل قال لامرأته . إن طلق فلان امرأته فأنت طالق ثلاثاً ، و غاب فلان و أقامت امرأة الحالف البينة أن الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال أبو نصر الديبوسى : لا تقبل هذه البيّنة ، و هو الصحيح - و هذا بخلاف ما لو علق طلاق امرأته بدخول فلان الدار فأقامت امرأة الحالف البيّنة أن فلاناً دخل الدار فأنها تقبل و يقضى بطلاق الحاضرة .

رجل قال لامرأته . إن وطأت أمتى فأنت طالق ، فقالت الأمة : طأى ! و لديها المولى كان القول قول المولى ، فان علمت المرأة بذلك لا يسمعها المقام منه و لا أن تدعه يحاسبها ، و إن قال المولى : اكر كرده ام خوش آورده ام ! كان ذلك إقراراً منه و يحث في يمينه .

امرأة كانت تكي في بيتها فقال زوجها لصهرته . إن لم تخرجى انتك من هذا البيت و تبكى هناك هي طالق ، فخرجت المرأة ثم دخلت فبكت فقال الفقيه أبو الليث : إن كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلقت إذا بكّت لأنه إنما يمنعها من البكاء لأجل ذلك . و إن لم يكن كذلك فأخرجت قبل أن تسكى بعد البين بطل البين فلا يحث سكاؤها بعد ذلك . رجل قال لامرأته . إن دخلت دار فلان بغير مرادى و هوأى فأنت طالق ، فان أرادت أن تذهب إلى دار فلان فقال : تو می رور من چه اید ! هذا وسيد وليس بأذى فإذا دخلت يحث .

امرأة كانت مع زوجها في بيت قريب لها ، قال لها في الليل . إن بت الليلة لخلال الله على حرام ، فخرجت من ساعتها ، باتت في موضع أتاها زوجها قالوا : إن أراد الزوج تحويلها بنفسها لا يحث ، و القول في ذلك قوله .

٣ : سئل أبو نصر الديبوسى عن قال . إن تزوجت فلانة أبداً فهي طالق ، فتزوجها مرة حتى طلقت لو تزوجها مرة أخرى لا تطلق .

## نوع آخر

## في ذكر مسائل الشرط بكلمة « كل » و « كلما »

إذا قال « كل امرأة لي بخاري فهي طالق » فزوج امرأة بخاري طلقت .  
ولو تزوج امرأة في غير بخاري و قلها إلى بخاري لا تطلق .

إذا قال « كل امرأة أتزوجها في مرة آتدا هي طالق » فتزوج امرأة في تلك القرية : إن كانت من أهل تلك القرية لاشك أنها تطلق وإن كانت من غير أهل تلك القرية لم يذكر هذا الفصل فيه ، و يفنى أن تطلق لأنه تزوجها في تلك القرية ، إنما عقد اليقين على كل امرأة يزوجه في تلك القرية ، ولو أخرج امرأة من تلك القرية و تزوجها خارج القرية لا تطلق . . لو قال « كل امرأة أتزوجها من تلك القرية هي طالق » فتزوج امرأة من أهل تلك القرية حثما تزوجها تطلق .

و في السكرى : إذا قال « كل امرأة أتزوجها هي طالق » و أمته ، طلقت المخاطبة للحال ، وإن قال « إن تزوجت امرأة هي طالق » و أمته ، لم تطلق المخاطبة حتى تزوج امرأة . فيها رجل أراد أن يزوجه امرأة ، كان له مرأه فاقى أهل المرأة أن يزوجه منه لما أن له مرأه أخرى ، فذهب لمخاطب ، مرأته الأولى المقرة وأحسبها ذلك . قال لأهل هذه المرأة « كل امرأة لي سوى » في المقرة هي طالق ثلاثا ، لحسب أن ليس له امرأة في الإحصاء فزوجها منه صح الحكم ، لا بحث . . هذا الاحتيال في الاستنطاق أهله . و في السعافى و لو قال لامرأته المدحول « أنت طالق » ثم قال « كل مرأه لي طالق » يقع عليها طلاق آخر . إذا قال : هر دى كه مرأه بود تاسى سال هي طالق اغان لم ينو شيئا يقع الطلاق على الله يزوجه و لا يقع على الله كانت سنده وقت التجيز . لأن قوله « هر دى كه او را بود » صار عبارة عن قوله « هر دى كه و را دى كد » عرفا فاصرف المطلق إليه ، و كذا الجواب فيما إذا دوى ما يستعدها ، هكذا اختيار الفقيه أبو اللثا



هي طائفة، ثم قال: نويت في بلد كذا أ. كانت الجيوش على الإمام فقال: نويت الروميات ! لا تصح نيته في ظاهر المذاهب، و قال الخصاص: تصح، هكذا ذكر في الكتاب مطلقا لكن هذا في القضاء، أما فيما بينه وبين الله تعالى تخصيص العام صحيح بالإجماع، وما قاله الخصاص مختص لمن يعتقه الظالم، و الفتوى على ظاهر المذهب، لكن من وقع في أدبي الطلبة فاحذر بعول الخصاص فلا بأس به.

وفي الكافي . و لو قال : كل امرأه أملاها فهي طالق إن دخلت الدار ، أو قدم الدخول . يقال : من في ملكه لا من سملك . فإذا وجد الشرط طلقت من كانت في ملكه لا عبره ، ولذا العتق . فإن عي ، الاستعما صدق في نهبط فتطلق من كانت في ملكه باعتباطها ومن سملك بأمره .

وفي الخاتمة ، ولو قال : إن كنت فلا ، فكل امرأ ، فإنها هي طالق ، لا يقع الطلاق على أن تزوجها من غيرها . كانت ثمين مطلقه . وفيه وإن يرى وقوع الطلاق على أن تزوجها قبل كلام صحت يده . فلا ، فمن القديم والتأخير يقع طلاق على المتزوجة من كلامه منه . وعلى أن . . . كلام ظاهر اللفظ فيه الطلاق عليهما جميعاً قال القصبه : أو اللث قوله : كل . . . . . ، وكل امرأة تزوجها ، سواء ، وإن روى من كانت في نكاحه . . . . . ، روى من بعد لبس في تلك المدة صحت يده لأنه روى من سكن في نكاحه وقت الشرط . . . . . ثمين مطلقه : إن روى الحاليه غير ما يستعيد بعد البين دخلت الحاليه في يمينه حكم . . . . . بتزوجه بعد ذلك بحكم ظاهر اللفظ ، لأن هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهره ، فلا ، بل صرف البين عما يستفيد .

م : إذا قال الرجل لرجلين : كلما أكلت عذقا طعمه ، فأمرأته طالق ، فتعدى عندهما اليوم وتعدى عد الآخر من الغد طلقت امرأته ثلاثاً . وكذلك إذا قال لأحدهما : كلما أكلت عذقا طعماً ثم أكلت عند هذا امرأته طالق ، كان الجواب كما قلنا .

(١) كذا في النسخ ، و الصواب « مطلقه » .



المحل عن أبي يوسف : إذا قال الرجل لامرأته : كل امرأة أزوجه من أفرامك - أو قال : من أسنانك - هي طالق ، أو قال : فأنت طالق ، فكل امرأة ولدت معها في سنها فما دونها هي من أفرامها وأسنانها .

أمر سماعة عن أبي يوسف : إذا قال : كلما تزوجت امرأة مني فأحدهما طالق ، فزوج أربعة طلقت ثمان منهن والخيار إليه .

عن محمد : وإذا قال الرجل لامرأته : كل امرأة أزوجه من أهل بيتك هي طالق ، لها ابنة فإن كان بوى انتها دخلت تحت اليمين ، وإن لم يكن بواها لم تدخل . وأما أهل بيت المرأة من كانت من قبل أسنانها وأحوايتها وعمايتها وبات أحبها .

وفي الحايه : رجل له أربع سوة قال : كل امرأة لي طالق إذا دخلت هذه الدار ، ثم طلق واحدة بعينها تطليقة فأتته ثم دخلت الدار وهي في العدة طلق جميعا . رجل قال : كل امرأة لي طالق ، بوى ذلك من كانت في مكاحه ومن يستعبد بها عند ذلك لا يقع على من يستعبد .

وفي التورث : قال : سألت الحسن بن زياد عن رجل قال لامرأته : كل دخلت هذه الدار فأت علق كل دخلت هذه الدار دخلت فأت طالق ، فدخلت الدار دخلت ؟ قال : تطلق ثلاثا .

وفي الأصح : إذا قال لامرأته : قد دخل بها ، بد طلعك فأت طالق ، فطلقها وأخذت فأت تقع عليها ثدر قال : عيب . الإجماع : كونه طالقاً إذا طلقها . فاته لا صدق في القضاء وصدق في يمينه وبين أنه حالي . كما له قال لها : أنت طالق . أت طالق ، وقال : عيب الثاني لإحاطة ، كذلك إذا قال : متى طلعك فأت طالق ، فاته تقع عليه ثمان . وفي الحاشية : (ذلك لو كان متى ما طلعك أو قال إن طلعك .

وإذا قال لها : كلما طلعك فأت طالق ، ثم طلقها ، حده وقع عليها تطليقتان . (١) في التدبير ، الدار ، والتصحيح من إمام الهدية ٤١٩ : وهذه العبارة منقطة في حل .

ولو قال لها: كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق ، فطلقها واحدة فاه تقع ثلاث تطليقات .  
 وفي الجامع : رجل قال لامرأتين له : قد دخل بهما ، كل حملت بطلاق كل واحدة مسكها فكل واحدة مسكها طالق ، قال ذلك مرتين تقع على كل واحدة منهما تطليقة بالحنث في البين ؛ ألا ترى لو قال : كلما حملت طلاق واحدة مسكها فكل واحدة مسكها طالق ، وبقي المسألة : عالما تقع على كل واحدة منهما تطليقتان ! ولو قال : كلما حملت بطلاق واحدة مسكها هي طالق ، قال ذلك مرتين وقع على كل واحدة منهما تطليقة .  
 وكذلك إذا قال : كلما حملت طلاق ، واحدة مسكها صاحبتها طالق ، وقال : فالأخرى طالق ، . . . ولو قال : كلما حملت طلاق واحدة ، منك واحدة مسكها طالق ، أو قال : فأحدكما طالق ، فتقع تطليقة . حمدة سبى لإحداهما بعد غيرها ، والخيار إلى الزوج .  
 م . رجل له امرأتان : أحدهما من الإحدى ، وكل حملت بطلاق ، حمدة مسكها فأنهما طالق ، قال ذلك ثلاث مرات طلقت لهما حرة ، ثلاثاً ، غير المدحون بها ثنتين .  
 وفي الخاتمة : رجل قال : كلما ذهب عندك هارئة طالق ، فذهب عند سابعه طلقت ثلاثاً لأن اسمه على العمود . . . مستدام مرة ارتداد . . . قال : كلما ضربتك فأنت طالق ، فضربه ، بده جم . طلقت ثنتين ، فان صرعه ، سكف وحمدة لا تطلق إلا واحدة . . . قب الأصابع مفرقة .

وفي المتنقط . . . لو قال : كلما تزاها عليك هي طالق . . . يعني سبى رقبته ، لا بحث لإدائهم امرأة أخرى . . . لو قال : كل جارية أطاها فطالق حتى أرحع ، ثم انتري أو تزوج لا بحث . . . لو قال : كل جارية اشتريها فطالما هي حرة ، لا يبحث إذا وطأها إلا على بالوطى . الوطى بالرجل .

وفي الكافي : ولو قال لامرأته : كلما ولدت فأنت طالق للسنة ، فولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد وقع عليها الطلاق إذا طهرت من هاشها بعد تولد الثالث عند أبي حنيفة . وأبي يوسف ، ثم الطلاق الثاني يتأخر إلى الطهر الثاني ، والطلاق الثالث

تأخر إلى الظهر الثالث. عند محمد الحامل لا تطلق السنة إلا واحدة و النفاس من  
الولد الأخير فإذا ولدت لأول . ومع طلاق . وإذا ولدت الثاني لا يقع شيء .  
و إذا ولدت الثالث مصت العدة التي وحده الطلاق عند ولادة الأول . لم يقع شيء .  
فإذا مكها بعد ذلك في عاس . أو بعده طلقت أحده . الكلام الثاني الذي صار كالملفوظ  
به عند ولادة الثاني . فإن زوجها ثالثاً لم يقع شيء .

في الحاية لو قال كل امرأة تزوجها ما لم تزح طامه هي طالق، فانت  
طامه أو عات وزح غيره طلق، في الله ولا تطلق في الموت في قول أبي حنيفة  
ومحمد لأن حدما يبه بطل بالموت فلا يحث في ذلك، وهو رجل يعلم أنه كان  
حطب طلاق كل مرأه تزجها ولا يدري أنه كان بعد وقت ليس أو لم يكن فتزوج  
امرأه لم يحث، لأنه شك في صحة الخبر فلا عت بالشك.

من أمثالي للحلاصة : قال لادامه من طلقه بك فكل امرأة أترجها  
هي عاق وشبهها ثم روجها لا يطلق وندبه قال ويريت فلاة - او حاطبها  
ف : بك وكل من أترجها هم دائره وما ثم روج فالحريه لا يطلق .  
في بكاي لو لا من مرأى ، من مراد اسكنها إلى سنة هي طالق  
و تحت الدار ، له مراد ففكح أخرى ، طلقه ف لم يطلق م ، فكها في السنة  
وحدك طلقت لعدية نفس الدحول خدعة ، حده لدخل ، فان دخل الدار  
بعد ما طلقها ثم روجها طلقت لعدية ، حده لدخل لدا ، لا تطلق الجديدة .  
قال وكل امرأه في وكما سححت امرأه إلى سنة هي طالق إن رحلت الدار  
وطلقها ثم تزوجها ثم دحر لدر طلقت كل ، حده فليس بدخول له الدار ، و طلقنا ثلاثا  
بالمين المضاهة إلى الزوج والعقد . و على ثامه طلاق بالزوج الأول و طلاق بالزوج  
الثاني . فلما دخل الدار حنت في الكل وعد وقع بالإيقاع طلاق آخر على كل واحدة ،  
فان دخل الدار قبل التزويج ثم تزوجها في المده طلقت كل ، حده واحدة بدخول الدار .

و لو قال «كلما سكحت امرأة فهي طالق إن دخلت الدار» فتزوج امرأة وباتت ردة ثم تزوجها ثانياً فباتت ردة ثم تزوجها ثالثاً ثم دخل الدار : طلقت ثلاثاً بدخول واحد .  
و لو قال «كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالق» أو قال «كل امرأة أتزوجها فدخلت الدار فهي طالق» لا يقع الدخول إلا واحداً .

### م : نوع آخر في عطف الشروط بعضها على البعض

يجب أن يعلم أن الخالف إذا ذكر شرطين و ذكر بينهما جزاء بغير كل شرط في موضعه ، و يعتبر الشرط الأول شرطاً لانعدام الدين و شرط الثاني شرطاً لاعتلال الدين و رول الجزاء . و ما من هذا الأصل فيما إذا قال «كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن قلت فلاناً» فتزوج امرأة قبل الكلام و امرأة بعد الكلام تطلق امرأته . حقه قبل الكلام و لا تطلق المزدوجة بعد الكلام عند أبي يوسف ، محمد ، همدد و المسألة في الحامع ، و يرى أصحاب الأمانى عن أبي يوسف أنه يطلق امرأته بعد الكلام و لا تطلق المزدوجة قبل الكلام . ما ذكر في الحامع قول أبي يوسف «و بعضهم قالوا في المسألة و أبين من أبي يوسف» هذا إذا لم يوقت لذلك . فما إذا قال «كل امرأة أتزوجها امرأة» أو قال «إلى ثلاثين سنة» تطلق امرأته قبل الكلام و المزدوجة بعد الكلام . هذا إذا ذكر الوقت . فما إذا فهم ذلك الكلام بأن قال «إن قلت فلاناً» و كل امرأة أتزوجها امرأة» أو قال «إلى ثلاثين سنة» فهي طالق . تطلق المزدوجة بعد الكلام و لا تطلق المزدوجة قبل الكلام . ثم إذا لم يذكر الوقت حتى لم تطلق المزدوجة بعد الكلام أو كلم فلاناً مرة أخرى هل تطلق ؟ ذكر في الحامع أنها لا تطلق .

هذا كله إذا ذكر الخالف شرطين . ذكر بينهما جزاء ، فأما إذا ذكر شرطين و لم يذكر بينهما جزاء . وإنما ذكر الجزاء عقيبها فإن ذكر بين الشرطين حرف العطف يتعلق الجزاء بهما و يصيران في معنى شرط واحد . بناءً فيما إذا قال «إن دخلت هذه الدار و هذه الدار فانت طالق» فأما لم تطلق ما لم تدخل الدارين . و إن لم يذكر

بينها حرف المظف يحصل الشرط [ الاول شرطا لنزول الجزاء و انحلال النيب و يحصل الشرط ] الثاني شرطا لانقار النيب - يانه فيما إذا قال « كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار هي طالق » فزوج امرأة قبل الدخول و امرأة بعد الدخول تطلق المتزوجة بعد الدخول و لا تطلق المتزوجة قبل الدخول ، و يصير تقدير المسألة إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها هي طالق ، و هو معنى قول محمد في الكتب : الشرط إذا اعترض على الشرط قبل مجراه الأول شيء ، يجعل المقدم مؤخر ، و المؤخر مقدما .

و إن ذكر شرطين و عدم الجزاء عليهما إن جمع بينهما بحرف الجمع يتعلق الجزاء بهما أيضا - يانه فيما إذا قال لها « أنت طالق إن دخلت هذه الدار و هذه الدار ، فانها لا تطلق ما لم تدخل الدارين » ، إن لم يجمع بينهما بحرف الجمع يحصل الشرط ثانى شرط انعقاد النيب - يانه فيما إذا قال « لأخيه « أنت طالق إن أتى بك إن كلمت فلانا ، فكلهم فلان » ثم زوجها لا تطلق ، و لو زوجها أولا « ثم فلانا لا تطلق » ، و قد رد لم يدر كل شرط سريخ حرف الشرط « أنا إن دُر كل شرط بصريح حرف شرط فاقب در الجزاء بينهما » . كل شرط في موضعه ، و يعتبر الشرط الأول شرطا للاحد النيب ، و يعتبر الشرط الثاني لانحلال النيب و نزول الجزاء .

يانه فيما إذا قال لها « إن دخلت هذه الدار فانت طالق إن كلمت فلانا » و دخلت الدار ثم كلمت فلانا تطلق . و لو كلمت فلانا ، لا ثم دخلت الدار لا تطلق .

و إن ذكر جزاء أولا . إن جمع بين شرطين بحرف الجمع فانه يعتبر كل شرط شرطا لنزول الجزاء . لا بشرط احتمائها ، و إذا وجد أحدهما . زال الجزاء تبطل النيب - يانه فيما ذكر القدورى إذا قال لها « أنت طالق إن دخلت هذه الدار و إن دخلت هذه الدار الأخرى » ، و دخلت إحدى الدارين طلقت و طلعت النيب . كذلك اجواب فيما إذا قال لها « أنت طالق إن دخلت هذه الدار و إن كلمت فلانا » . و في الدخيرة (١) كذا في السرخ ، و الصواب « تطلق » .

في نوادر بشر عن أبي يوسف فيمن قال لامرأته ، إن دخلت هذه الدار ، و خرجت فأنت طالق ، فاحتملها إنسان و أدخلها و هي كارهة ثم خرجت نفسها و دخلت و لم يخرج وقع الطلاق . لأن الوارد لا يقتضي الترتيب و يقتضي الجمع و كان الشرط وجههما و قد وجد ، و لذلك القيام و القعود و الصوم و الإضطرار و ما أشبه ذلك . ولو قال لها و هي حائض ، إذا حصت و طهرت فأنت طالق ، فطهرت من هذا الحيض ثم حاضت لم يقع الطلاق حتى تطهر . و كذلك لو قال لها و هي حبل ، إذا جبلت و ولدت فأنت طالق . فولدت ثم جبلت لم تطلق ما لم تلد كما في الحيض و الطهر . و كذا الزرع و الحصاد بأن قال ، إن زرعت أرضي و حصدت أرضي ، و الأرض مزروعة ؛ الأصل فيه أن كل شيء في العادة يشق أحد الأمرين فيه الآخر يعتبر فيه الترتيب - و روع على مسألة الزرع فقال ، لم تكن الأرض مزروعة فزعمها الحالف بنفسه و حصد غيره ثم زرع غيره و حصد هو بنفسه لا يبحث في اليقين على أن يحصد ما يزرع بنفسه . و لو قال لها ، إذا توضأت و صليت فأنت طالق ، صليت و هي على غير وضوء ثم توضأت وقع الطلاق قبل أن تنص ، قال القتيبي أبو العباس ، أصواب عدى أن يقال : صلت على وضوء كان قبل اليقين ثم نصأت . و لو قال لها ، إن غزلت ثوباً و نسجت فأنت طالق ، فنسجت ثوباً من غزل غيرها ثم غزلت ثوباً ، لم ينسج لا تطلق ما لم تغزل و تنسج ذلك ، فهذا مثل الحبل و الولادة ، و لو قال لامرأته ، إذا تزوجتك و طلقتك فبدي حر ، فطلقها واحدة بائنة ثم تزوجها عتق عده . و هذا مثل الدخول و الخروج . م : و أما إذا لم يجمع بينهما بحرف الجمع يجعل الشرط الآخر مقدماً على الجزاء حتى يصير الجزء بين الشرطين ، يصير الشرط الآخر شرطاً لاسقاط اليقين ، و يصير الشرط الأول شرطاً لإلحلال اليقين - يراه في الجامع : إذا قال عدى حر إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً ، فدخل الدار أولاً ثم تكلم فلاناً لا يعتق عده ، و لو تكلم فلاناً ثم دخل الدار ساق : فإن ذكر الجزاء آخر ، فإن لم يتكلم فلاناً لا يعتق عبده .

(١) كذا في الفسخ وله وجه ، و الظاهر إلا .

ولو تكلم فلانا ثم دخل الدار عتيق؛ وإن ذكر الجزاء آخرًا إن جمع بين الشرطين بحرف الجمع في قول محمد يعتبر كلاهما شرطًا واحدًا و يشترط وجودهما لتزول الجزاء، وفي قول أبي يوسف رحمه الله يعتبر كل شرط شرطًا لتزول الجزاء ولا يشترط وجودهما لتزول الجزاء - يانه فيما ذكر القدوري: إذا قال لها « إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار الأخرى فانت طالق » فعلى قول محمد لا تطلق إلا بعد دخول الدارين، وعلى قول أبي يوسف تطلق بدخول إحدى الدارين.

و إن لم يجمع بين الشرطين بحرف الجمع يجعل الشرط الأول مؤخرًا عن الجزاء حتى يصير الجزاء بين الشرطين، و يعتبر الشرط الأول شرطًا لانحلال اليمين، والشرط الآخر شرطًا لاسقاط اليمين - يانه فيما ذكر في الجامع. إذا قال « إن دخلت الدار إن كنت فلانا فعدي حر » فدخل الدار أولاً ثم كلم فلانا لا يعتق عبده، ولو تكلم فلانا ثم دخل الدار عتيق عبده. و روى عن محمد في غير رواية الأصول أنه رجع عن القديم والتأخير في الشرط المعترض على الشرط بل قرر كل شرط في موضعه وأصبر حرف المطف حتى صار تقدر هذه المسألة فيما إذا قدم تجزاء. قال « عدي حر إن دخلت الدار » وإن كنت فلانا فعدي حر، و صار تقدير المسألة فيما إذا أخر الجزاء « إن دخلت الدار » إن كنت فلانا فعدي حر، و صار تقدير المسألة في قوله « كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار هي طالق ». « كل امرأة أتزوجها » إن دخلت الدار هي طالق، فتطلق المأزوجة قبل الدخول ولا تطلق المأزوجة بعد الدخول. و في الكافي: و لو قال « إن دخلت الدار عدي حر » إن كنت فلانا فمأزوجة طالق « فأيهما وجد شرطه نزل جزاؤه و بطل غيره. و لو قال « أنت طالق عدا أو عبده حر بعد عدا » فجاء عدا لم تطلق حتى يحيى بعد غد فنزل أحدهما. و خير في الطلاق والعق يلزم أيهما شاء. و لو قال « إن دخلت هذه الدار أو هذه فأنت طالق » أو قدم أو وسط حث بدخول أحدهما بكلمة « أو ». و لو قال « أنت طالق إن دخلت هذه الدار » وإن دخلت هذه الدار الأخرى « أو وسط الجزاء فأيتها دخلت حث، و لو دخلتها لا تقع إلا واحدة.

و روى ابن سماعة عن أبي يوسف أن الخالف إذا ذكر شرطين مرتبين فعلا من حيث العرف نحو قوله « إن دعوتى إن أجبك فبى حر ، إن أكلت إن شربت فبى حر » فانه يعتبر هذا الترتيب الظاهر و يقرر كل شرط فى موضعه حتى إذا شرب أولا ثم أكل لا يعتق عبده . ولو أكل أولا ثم شرب يعتق عبده ، لأن الأكل يتقدم على الشرب فعلا من حيث العرف . و اما إذا ذكر شرطين غير مرتبين فعلا نحو قوله « إن أكلت إن كملت فلانا » و نحو قوله « إن شربت إن كملت » يحصل المقدم مؤخرا و المؤخر مقدما كما هو ظاهر مذهب محمد ، و لو قال لها « إن دخلت هذه الدار فأنت طالق و هذه الدار » فأنها لا تطلق ما لم تدخل الدارين ، « إذا قال الرجل « كل امرأة أملكها فبى طالق إن دخلت الدار » أه قال « إن دخلت الدار و كل امرأة أملكها فبى طالق » و فى ملكه يوم البين امرأة ثم تزوج امرأة قبل الدخول و امرأة بعد الدخول طلقت الى كانت فى ملكه يوم البين ، لا تطلق التى استفادها بعد البين ، فهذا استحسان و القياس أن تطلق التى يملكها فى المستقبل و لا تطلق التى كانت فى ملكه يوم البين . و فى الحاية : و لو قال لامرأته « إن دخلت الدار فأنت طالق » طالق و طالق إن كملت فلانا ، فالطلاق الأول و الثانى يتعلق بالدخول . و الطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثانى . و لو دخلت الدار تطلق ثنتين . و لو كملت فلانا طلقت واحدة . و لو قال « إن دخلت الدار فأنت طالق إن كملت فلانا » كان الطلاق المتعلق بالكلام جزاء الدخول حتى لو كملت قبل دخول الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء . و فى الولوة الحية : و لو قال « امرأتى طالق إن دخلت الدار و عبدى حر على » و المشى إلى بيت الله إن كملت فلانا ، فالطلاق على الدخول و العتق و المشى على الكلام . و فى الذخيرة : و لو قال « امرأتى طالق اليوم و عبدى حر غدا » فهو كما قال ، و لو قال « امرأتى طالق اليوم و عبدى حر و على المشى إلى بيت الله غدا » وقع الطلاق اليوم و العتق و المشى غدا . و لو عطف أحد الشرطين على الآخر بحرف انفاء بأن قال « إن دخلت هذه الدار فهذه الدار » يشترط لوقوع الطلاق دخول



الدارين كما لو عطف بحرف الواو ، إلا أن في هذه المسألة يجب أن يكون دخول الدار الثانية بعد دخول الدار الأولى ، وكذلك إذا عطف بكلمة « ثم » بأن قال « إن دخلت هذه الدار ثم هذه الدار » ، ولو قال « إن دخلت هذه الدار و دخلت هذه الدار » أو قال : فدخلت هذه الدار ، يشترط دخول الدارين في الحرفين جميعا ، إلا أن في حرف الواو لا يعتبر الترتيب و في حرف العاء يعتبر الترتيب .

و روى عن محمد أنه إذا قال لها « إن دخلت هذه الدار فدخلت هذه الدار » فأبأنها و دخلت الأولى ثم تزوجها فدخلت الثانية لم تطلق ، كأنه جعل دخول الدار الأولى شرطا لانقضاء النية الثانية . بخلاف قوله « إن دخلت هذه الدار و هذه الدار » و روى عن أبي يوسف مثل ذلك في مسألة أخرى أنه إذا قال لامرأتين « إذا عشت هذه عشت هذه الأخرى فبدي حر » فليس الخلف على الأولى و يكون موليا عن الثانية إذا غشي الأولى ، لجعل غشيان الأولى شرعا لانقضاء النية في حق الثانية ، ثم قال : و العاء في هذه المواضع لا تنه الواو .

قال في الجامع : إذا قال « إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فبدي حر » و الدار واحدة فالقياس أن لا يبحث حتى يدخل دخلتين ، و في الاستحسان يبحث بدخلة واحدة ، وكذلك إذا قال « إن كنت فلانا إن كنت فلانا و فلان رجل واحد كانت المسألة على القياس والاستحسان على نحو ما ذكرنا في ادخول ، ثم عر جواب الاستحسان على العتق بالدخول في المسألة الأولى وبالكلام في المسألة الثانية من غير ذكر خلاف ، و كان الحرصي من أصحابنا يقول : على قاس قول أبي حنيفة ينبغي أن يثبت العتق في الحال و لا يتعلق ، و جعل هذه المسألة فرعا لمسألة أخرى ذكرت في كتب الإقرار ، و هو ما إذا قال لعمه « أنت حر و حر إن شاء الله » فلي قول أبي حنيفة لا يعم الاستثناء و يعم العتق للحر ، وغيره من المشايخ قالوا : لا بل ما ذكر من الجواب صحيح على قول الكل ، و لو قال « أنت حر حر من المشايخ قالوا : لا بل ما ذكر من الجواب صحيح على قول الكل ، و لو قال « أنت حر حر

إن شاء الله لا يعتق العمد مد أى حصة و لو قال لسا إن حلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فمدى ح ، يعتق العمد للحال على قياس قول أى حنفة و يصير قوله « إن دخلت هذه الدار » ثابا باصلا .

قال فى الجامع أيضا . رجل له امرأه لم يدخل بها فقال « كل امرأه لى كل امرأة تزوجها إلى ثلاثين سنة هى طالق إن دخلت الدار » وروج امرأة و طلقها ، طلق التى كانت عنده ثم تزوجها فى الثلاثين سنة « حلت الدار » طلقت « مدية تطليقين باليمين سوى التطليقة الى أوقع عليها ما تحب تطلق ثلاثا » و لو أن الرج حين صفها أول مرة لم يتزوجهما حتى دخل الدار « ثم زوجها طلقت القديمه » حده ما لحث فى يمين الزوج بنفس الزوج ، « إن كان الم عقد فى حقها عمن بين الزوج « بين الكون » و قال « كل امرأة لى و كلما تزوجت امرأة إلى ثلاثين سنة هى طالق إن دخلت الدار » و فى ملكه امرأه ثم تزوج امرأة أخرى ثم طلقها همه ثم تزوجهما ثابا ثم دخل لدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثا ، واحدة بالإيقاع ، ثنتين بالحث .

و فى القدوري إذا قال « كل دخلت هذه الدار » كلت فلا ، فامرأه من ساقى طالق ، و دخل الدار دخلات ، كل فلا امره وحده لم تطلق امرأه إلا واحدة ، و لو قال « كلما دخلت هذه الدار فان كلت فلا ، فأنت طالق » و حل له ثلاثا و كلم فلا امره طلقت ثلاثا .

### وع آخر

قال فى الصدوري إذا قال الرجل « كل امرأه تزوجها هى طالق و هلاة ، و هلاة امرأته طلقت هلاة » لا ينظر الزوج « فى الحايه قادا ر » حها بعد ذلك طلقت أخرى . م . لو قال لامرأته « أنت طالق » هلاة إن تزوجتها لم يقع الطلاق على امرأته حتى يزوجه « لاخرى » و فى الحايه و قال « أنت » هلاة طالعت إن (١) من خل (٢) أى إذا كان « غير واحدة طالعن إليه » و الله أعلم

تزوجتها . لم يقع الطلاق على واحدة حتى يتزوج فلانة . ولو قال . كل امرأة لي طالق وأنت طالق . لم يمتها ثقتان . ولو قال . كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق . تطلق امرأته الساعة . ولو قال . كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت . إن نوى يقع الطلاق عليها للحال . إلا فلا . ولو قال . فلانة التي أتزوجها عدا فهي طالق وأنت . لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوج غدا . إلا أن ينوى . ولو قال . كل امرأة أتزوجها فهي . سائي طوائق . وقع الطلاق على نسائه الساعة . وفي النخاية : لو قال لامرأته . أنت طالق ومن دخلت الدار من سائي طوائق . كانت المخاطبة طالقا للحال ، فإن دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى . م . ولو قال . كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة . طلقت فلانة للحال . فإن دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى .

قال في الجامع : إذا قال . كل امرأة لي تدخل الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر . ودخلت امرأتان الدار طلقنا . عتق عدد من عبيده .

## نوع آخر

في الشرط الذي يحتمل الحمل والاستقبال

إذا قال لامرأته . هي حائض . إن حضت . أو قال لها وهي مريضة : إن مرضت فأنت طالق . فهذا على الحوض . والمرض في المستقر . فإن نوى ما حدث من العجز أو من هذا المرض فهو على ما نوى .

ولو قال لها . إن حضت غدا فأنت طالق . وهو يعلم أنها حائض فهذا على هذه الحيثية . فإذا دام حتى أسمر الفجر من الغد طلقت بعد أن تكون تلك الساعة تمام الثلاث أو زائدة عليه . في الولو الجية : وهذا مريض قال لامرأته . إن مرضت فأنت طالق . ؛ ولو قال . إن مرضت غدا فأنت طالق . فهذا على الأول . والصحيح إذا قال لامرأته . إن صححت فأنت طالق . يقع حين سكت . كما لو قال البصير . إن أبصرت

أبصرت فأمرته طالق . و القاعد . إن قدمت فأنت طالق . و القائم . إن قت فأنت طالق . و بئامالك إذا قال . إن ملكتك فأنت حر . م : و إذا قال لها . إن حممت فأنت طالق . و هي محومة أو قال . إن صدعت . و هي مصدوعة فهذا على التفصيل الذى قلنا فى الحيض و المرض . و لو قال لها و هي صحيحة . إن صحمت فأنت طالق . وقع الطلاق حين سكت . يعنى فى الحال . و كذلك إذا قال . إن أبصرت . إن سمعت فأنت طالق . و هي بصيرة سمعة وقع للحال . قال . و أما القيام و القعود . الركوب و السكنى هو على أن يمتك ساعة بعد اليمين . و أما الدخول فلا يكون إلا على دخول مستقبل . و كذا الخروج لا يكون إلا على خروج مستقبل . كذلك الجبل : إذا قال للحبل . إن حبلت . فهذا على حل مستقبل . و كذلك الضرب و الأكل على الحادث بعد اليمين .

و فى الخلاصة النخاية : و لو قال . أنت طالق . أنت مريضه . و نوى به إذا مرضت لا بدس فى القضاء . و يدن فيما بينه و بين الله تعالى . بعض مشايخنا قالوا : إن أعرب المريضه بالصب يتعلق الطلاق بالمرض . فأما إذا أعرب بالرفع يقع للحال . م : . لو قال . أنت طالق ما لم يحصى . أو ما لم نحلى . و هي حائض أو حلى هي طالق حين سدت إلا أن يكون ذلك ما حين سكوته . فان نوى ما بقى من الحيض و الحل دن فى الحيض فيما بينه و بين الله تعالى و لم يدن فى الحل .

فى الأصل لو قال لها . إذا حضت حصة فانت طالق و إذا حضت حيزتين فانت طالق . لحاضت حيزتين وقع عليها تطليقتان . و كانت الحيضة الأولى كمال الشرط فى اليمين الأولى و سبب الشرط فى اليمين الثانية . و لو قال . إذا حضت حيزة فأنت طالق ثم إذا حضت حيزتين فأنت طالق . لحاضت سببها و وقع عليها الطلاق باليمين الأولى . لا يقع الطلاق باليمين الثانية ما لم يحض بعد ذلك حيزتين أخراوين عملا بكلمة م . فان قال : عنيت به الأولى اصدق ديانة لا قضاء . و فى البقال : إذا قال لها

إذا حضت طائى، ثم قال: «كلى حصة حيتين فأنت طالق»، وقع بأول الحصة طلاق و باقتضاها و حصة أخرى بعدما تقع تطليقة أخرى.

وفي البنايع<sup>١</sup>، إذا قال لها: «إذا حضت حصة فأنت طالق»، لا تطلق ما لم يحضر و تطهر، ولو قال: «إذا حضت نصف حصة»، فكذلك الجوار: لا تطلق ما لم تحض و تطهر، وفي شرح الطحاوى: و كذلك إذا قال: «ثلث حصة أو سدس حصة»، و كذلك إذا قال: «إذا حضت نصف حصة فأنت طالق و إذا حضت نصفها الآخر فأنت طالق»، لا يقع الطلاق ما لم يحضر و تطهر. فإذا حاضت و ظهرت طلقت تطليقتين.

### م: نوع آخر في الاختلاف

وفي الهداية: و إن اختلفا في «حد الشرط فالقول قول الزوج إلا أن تعد المرأة البينة». و إن كان الشرط لا يسلم إلا من جهة فالقول قولها في حق نفسها مثل أن يقول: «إن حضت فأنت طالق و فلاة»، قالت: «حضت»، طلقت هي و لم تطلق فلاة. وفي شرح الطحاوى: إن صدق الزوج يقع الطلاق عليها جميعاً. إن لديها يضع عليها و لا يقع على صاحبها. و الكافي: و لو قال: «إن حضت فمدى حر و صرنك طائى»، فقالت: «حضت»، و لديها الزوج لا يقع الطلاق، المتى. فإن صدق الزوج و نادى الدم ثلاثة أيام عتق و طلقت من حين رأت، و يمنع الزوج من طلق المرأة و استخدام العبد في الثلاث. و في السفاق: فائدة هذا تظهر فيما إذا كانت المرأة مدخولاً بها فإنها لما رأت ما زوجت بزوج آخر و استمر بها الدم ثلاثة أيام كان النكاح صحيحاً. و تظهر أيضاً إذا قال: «إن حضت فمدى حر»، كان الاكساب للعبد. و تظهر أيضاً في حق الجدة منه و عليه. و لو قالت في الثلاث: «أقطع دمي» و صدقها الزوج لم يعتق و لم تطلق صرتها. و إن قالت بعد مضي الثلاث: «أقطع

(١) وفي س، غل: الحام

دمى في الثلاث ، وصدقها الزوج و كذبها المد والضره فالتقول للمد والضره .  
 و في الحائنه : رجل قال لبعده « إن احتلت فأنت حر » فقال الغلام « احتلت »  
 وهو مشكل لا يقف عليه غيره يقبل قوله في ذلك ، كما إذا قال لآته وهي مشكله  
 الحال « إذا حضت فأنت حرة » أو قال لامرأته « إذا حضت فأنت طالق » فقالت  
 « حضت » يقبل قولها ، وعن محمد أنه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية والمرأة .  
 و في الذخيره : قال محمد في الجامع : إذا قال الرجل لامرأته « إذا حضت  
 حيضه فأنت طالق » فكثت عشرة أيام ثم قالت « حضت حيضه و طهرت و اغتسلت »  
 و كذبها زوجها فالتقول في ذلك قولها - الأصل فيه : أن المرأة إذا أخبرت عما هو  
 شرط الحث في البين بطلانها و كذبها زوجها في ذلك ينظر : إن كان ذلك الشرط مما  
 يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها إلا محجه . و إن كان مما لا يطلع عليه غيرها كالطهر  
 و الحيض فالتقول قولها في طلاقها إذا كان ما ادعت من الشرط قائما وقت الإخبار ،  
 و إن لم يكن قائما وقت الإخبار لا يقبل قولها ، فإذا قال « إن حضت حيضه » فالحيضه  
 اسم للكامل منها و لا كمال إلا بوجود الجزء الأول من الطهر ، فإذا أخبرت عن الطهر  
 و الطهر قائم فقد أخبرت عما هو مؤتمنه فيه حال قيام الاتيان فوجب قبول خبرها ،  
 وإذا قبل خبرها ثبت الخبر به فثبت ما يترب عليه من الطلاق وغيره من أحكام  
 الطهر ، ولو قالت « حضت و طهرت » وأنا الآن حائضه بحجته أخرى ، لا يقبل قولها  
 و لا يقع عليها الطلاق لأنها أخبرت عما هو شرط وقوع الطلاق حال « فواء » و إعدامه  
 فلا تصدق ، لا يقع الطلاق إلا إذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحصة فيثبت  
 يقع الطلاق لإخبارها عما هو شرط وقوع الطلاق حال قيامها . و إذا قال لها « إن  
 حضت فأنت طالق » فكثت خمسة أيام ثم قالت « قد حضت منذ خمسة أيام » وأنا للحال  
 حائض ، قد صدقت و وقع عليها الطلاق ، ولو قالت في هذه الصورة « حضت و طهرت »  
 لا تصدق إذا كذبها الزوج .

( ١ - ١ ) في الفسخ « مواتها و إعدامها » و بل الضائر ترجع إلى الحيض الأولى .

و إذا كان لرجل أربع نساء طلق واحدة منهم فقال الزوج : التي طلقته طالق ، ثم ادعت واحدة منهم أنها هي التي طلقته و أنكر الزوج ذلك ذكر في الأصل : أن القول قول الزوج ، و من المشايخ من قال : إن القول قول المرأة .

### نوع آخر

في الشرط يكون على الفور أو على التراخي .

عن محمد فيمن قال لغيره : إن ضربتني ولم أضربك فامرأته طالق ، فهذا على الفور ، قال : و «لم» يكون على وجهين : على قل و بعد ، فإذا كان على بعد فهو على فور ، و إذا كان على قل فهو على ذلك ، قال : و قوله : إن ضربتني ولم أضربك ، فهذا على الماضي عندما كأنه قال : إن ضربتني ولم أكن ضربتك قبل ضربك إياي ، و كذا إن وى بعد فهو على ما وى و معناه : إن ضربتني ابتداء و لم أضربك بعد ذلك فكذا ، فهو على ما وى و يكون على الفور . و الحاصل أن هذه الكلمة و هي «لم» قد تقع على الآد كقوله : إن أتيتني و لم آتتك ، إن زرتني و لم أزرك ، فهذا على الآد ، و قد تقع على الفور ، و كذلك قد تقع هذه الكلمة على قبل ، قد تقع على بعد ، و المتعارف في حمله على أحدهما معاً في كلام الناس أو يوجد منطق يستدل به عليه ، و ما كان مشتبهاً نحو قوله : إن كلمتك و لم تكلمني ، فهذا على سبيل قبل و بعد ، و إن نوى شيئاً فهو على ما وى ، و إن لم تكن له نية فأبها فعل فدر برى بينه . و لو قال : إن كلمتني و لم أجبك ، فهو على المستقبل و الفور .

و من محمد فيمن قال : كل جارية اشتريتها فلا أطأها فكذا ، فهذا على الوطئ ساعة يشترى ، فان قال : فان لم أطأها ، فهذا على ما بينه و بين الموت ، و متى وطأها برى بينه . و عن أبي يوسف رحمه الله فيمن قال لفلانة : إن لم نأتني حتى أضربك فكذا ، فأناه قال : متى ما ضربه برى بينه ، إلا أن ينوى أن يضربه ساعة ما يأتي و كذا إذا لم يأت ساعة ما أمره فأناه في وقت آخر . و عن محمد فيمن قال : إن لم أشر اليوم عبداً فأعتقه

فأعتقه فأمرأته طالق ، فاشتري عبداً ، وبه ثم اشتري آخر و أعتقه قال : البين على العبد الأول و تطلق امرأته . و عن محمد فيمن قال لغيره : « إن بشت إليك فم تأتني فكذا » فبعت إليه فأناه ثم بعت إليه فم يأته حنث في يمينه . و في الحائنة : و لا تبطل البين بالر حتى يحنث مرة فحينئذ تبطل البين . م : و كذا إذا قال : « إن بشت إلى فم آتلك » فبعت إليه فأناه ثم بعت إليه فم يأته حنث في يمينه .

و روى الملقى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : إذا قال لغيره : « إذا فعلت كذا لم أفعل كذا فأمرأته طالق » فم يفعل ما قال على إثر المحلوف عليه طلقت امرأته ، ولو قال : « إن فعلت كذا لم أفعل كذا » فهو على الأبد . و قال أبو يوسف : هما سواء و هو على العود .

و عن أبي يوسف فيمن قال : « إن أخذت فلانا لأضربه مائة سوط » فأخذه و ضربه سوطاً أو سوطين قال : هو على الأبد .

ذكر ابن سماعه في واديه عن محمد . إذا قال الرجل لغيره : « إن رأيت فلانا فم آتلك » فأمرأته طالق ، وراه الخالف في أول ما رآه مع هذا الرجل الذي قال له : « فم آتلك » قال : الخالف حاث الساعة لأنه لا يستطيع أن يأتيه به . و لو قال : « إن رأيت فلانا فم أعطيك » فكذا ، فراه مع هذا الرجل الذي قال له : « فم أعطيك » ، لم يحث في قول أبي حنيفة و محمد ، و في ميس قول أبي يوسف يحث . و في الحائنة : و لو قال : « إن رأيت فلانا فم آتلك » فبعدى حره : المسألة بحالها لا يمتق عبده . م : و روى ابن إبراهيم عن محمد في رجل خرج إلى الصيد فلقى رجلاً فقال له : « اخرج مئى للصيد » فقال : « نعم أذهب بما مئى إلى البيت فأضعه و آتيك » فقال له : « احلف بالطلاق » فحلف بالطلاق لبانيته و لم يقل « اليوم » فأناه بعد ما رجع عن الصيد قال : هو حاث .

المتقى : إذا قال الرجل لغيره : « أدخل هذه الدار اليوم » فقال : « إن دخلت اليوم



فكذا ، فهو على تلك الدار دون غيرها ، وكذا إذا قال له «كلم هذا الرجل» فقال «إن كلمت فهو على كلام ذلك الرجل» . ولو قال لغيره «تزوج فلانة» فقال «إن تزوجت أبدا فكذا» فتزوج غير فلانة حث في يمينه و مسألة التزوج تخالف مسألة الدخول فانها مشكلة .

وفي الصغرى : إذا قال «إن ضلكت لذا فامرأتى طالق» ولم تكن له امرأة فتزوج امرأة و ضل لا يثبت .

### م : نوع آخر

في تعليق الطلاق بالفعلين صورة و بفعل واحد معي .

قال محمد في الجامع : إذا قال الرجل لامرأتين له «إذا ولدتما فأتيا طالقان» فولدت إحداهما ولدا فانها تطلقان ، وهذا استحسان . وفي القياس لا تطلق واحدة منها . و على هذا القياس والاستحسان : إذا قال لها إذا حضتيا حضة إن حضتيا حضة فأتيا طالقان لحاضت إحداهما حضة فانها تطلقان استحسانا ، والقياس أن لا تطلق واحدة منها أبدا . ولو قال لها إذا ولدتما «أو قال لها» «إذا ولدتما ولدتا فأتيا طالقان» فولدت إحداهما ولدا لا تطلق واحدة منها ما لم تلد كل واحدة منها ولدا ، بخلاف الصورة الأولى . وفي شرح الطحاوي : ولو قالت كل واحدة منها «عدحضت» إن صدقها الزوج يقع عليها الطلاق . وإن كذبها لا يقع . إن صدق إحداهما وكذب الأخرى يقع على المصدقة .

م : وإذا قال لها «إذا ولدتما ولدتا فأتيا طالقان» فولدت إحداهما ولدتا . أو قال «إذا حضتيا حضتيا فأتيا طالقان» لحاضت إحداهما حضتين لا تطلق واحدة منها ، فلو حاضت كل واحدة منها حضة ولدت كل واحدة منها ولدا طلقتا ، ولا يشترط ولادة كل واحدة منها ولدتا . وهو نظير ما لو قال لها «إن دخلتيا هاتين الدارين فأتيا طالقان» فدخلت إحداهما دارا . ودخلت الأخرى الدار الأخرى طلق كل واحدة منها استحسانا . في الكافي وعند أبي يوسف بشرط لو روع الطلاق عليهما أن تلد كل

(١) ويد في نسخة «ولدت» .

واحدة منها ولدن وتحبض حبستين .

م : وكذا إذا قال لها : إن دخلت هذه الدار و هذه الدار الأخرى فأنتما طالقان .  
فدخلت إحداهما دارا ودخلت الأخرى الدار الأخرى فهذا استحسان ، و القياس في  
المسألتين أن لا تطلق واحدة منها حتى تدخلها هذه الدار الأخرى ، و هو رواية عن  
أبي يوسف في الأمال . و لو قال لها : إن دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار الأخرى  
فأنتما طالقان ، لا تطلق واحدة منها ما لم تدخلها هذه الدار و تدخلها هذه الدار الأخرى  
قياسا واستحسانا .

و في الذخيرة : و إذا قال لها : إن أكلت هذا الرغيف فأنتما طالقان ، لا تطلق  
واحدة منها ما لم تأكلا جميعا ، فإن أكلت إحداهما أكثر من الأخرى طلقا ، و لو  
أكلت إحداهما مقدارا لا يطلق عليه اسم البعض بأن أكلت كسرة خبز لا يقع عليها شيء .  
لا تمام الشرط و هو أكل كل واحدة منها بعض الرغيف .

و في شرح الطحاوي : و لو قال : إن دخلت هذه الدار أو كلبت فلانا أو لبست  
هذا الثوب أو ركبت هذه الدابة أو أكلت من هذا الصمام أو شربت من هذا الشراب ،  
فإن لم يوجد منها جميعا لا يقع الطلاق .

و في الكافي : و لو قال لزهرة وبرة : كلتا ولدتما فأنتما طالقان ، فولدت برة ثم  
زهرة ولدا كل واحدة في بطن واحد طلقت برة ثنتين : واحدة بولادتها و واحدة بولادة  
زهرة و انقضت عدتها بولادتها ثانيا ، و زهرة ثلاثا : واحدة بولادة برة أولا و واحدة  
بولادتها و لم تنقض المدة لأن في بطنها ولدا و واحدة بولادة برة ثانيا و انقضت عدتها  
بالولد الأخير ، و يثبت نسب الأولاد ؛ و إن كان البطن محتلفا طلقت برة ثنتين بولادتها  
و ولادة زهرة و انقضت عدتها بولدها الثاني و يثبت نسب ولدها ، و زهرة واحدة  
بولادة برة و مضت عدتها بولادتها أولا و لا يثبت نسب ولدها الثاني .

و لو قال لأربع نسوة « إذا حضتن حيضة فأنتن طوالق » فقالت كل واحدة « حضت حيضة » طلق صدقهن أو كذبن ، و إن قالت واحدة « حضت حيضة » صدقها طلق ، « إن كذبها طلقت هي دون غيرها » و لو قال « إذا حضتن فأنتن طوالق » قتل « حضنا » إن صدقهن طلق جميعا . و إن كذبهن أو صدق واحدة أو اثنتين لم تطلق واحدة ، و إن صدق ثلاثا طلقت المكذبة فقط . و لو قال « كلما حضتن » فهو ك « إذا » غير أنه يقتضي تكرار الطلاق بتكرار الشرط .

و لو قال لامرأته الحامل<sup>١</sup> « إذا ولدت ولدا فأنت طالق ثنتين » ثم قال « إن كان الذى تلدين غلاما فانت طالق » فولدت غلاما غلقت ثلاثا ، تعتمد ثلاث حيض ، و لو قال « إن كان الذى فى بطنك غلاما » المسألة بجعلها خلقت به واحدة فقط .

### نوع آخر

فى دخول الواحد تحت شرطين

قال محمد فى الجمع إذا قال الرجل لامرأته « هي حامل » « إذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين » ثم قال لها « إن كان الولد الذى تلدين غلاما فأنت طالق واحدة » فولدت ذكرا غلاما طلقت ثلاثا . « هو ظاهر ما لو قال « إن دخل دارى هذه رجل صدق حر » ثم قال « بـ رجل يرد دارى هذه فامرأته طالق » فدخل زيد الدار ، عتق بعد و طلقت المرأة . لو كان قال لها « إذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين » ثم قال لها « إن كان الولد الذى فى بطنك غلاما فانت طالق واحدة » فولدت غلاما فأما تطلق واحدة ، بخلاف المسألة المتقدمة فان هناك إذا ولدت غلاما تعلق ثلاثا . و ظهر هذه المسألة ما قال محمد : رجل قال لامرأته « إن كان الذى فى هذه الدار اليوم رجلا فامرأته طالق » ثم تبين فى آخر النهار أنه كان الذى فيها رجلا طلقت المرأة من حين تكلم به ، ومثله لو قال « إن كان الذى يدخل فى هذه الدار اليوم رجلا فامرأته طالق » فدخل فى آخر

(١) هذا للفرأ من اسوع الأى تحت

التهاجر رجل طلق المرأة حين دخل .

في الأصل : إذا قال لها « كلما ولدت ولدا فأنت طالق » و قال لها أيضا « إذا ولدت غلاما فأنت طالق » فولدت غلاما فإنه يقع عليها تطليقتان باليمين - و هو نظير ما لو قال لها « إن كنت فلانا فأنت طالق » و قال لها أيضا « إن كنت إنسانا فأنت طالق » فكلهم فلانا طلقت تطليقتين . و كذلك لو قال لامرأته « إذا تزوجت فلانة هي طالق » ثم قال « كل امرأة أتزوجها هي طالق » ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين .

**نوع آخر :**

إذا حصل تطليق الطلاق شرطين فوجد الشرط الأول و هي في نكاحه و وجد الشرط الثاني و هي ليست في نكاحه و لا في عده ما أن أبانها بواحدة بعد ما وجد الشرط الأول ، انقضت عدتها ثم وجد الشرط الثاني . لا يقع الطلاق . ولو وجد الشرط الأول في غير ملكه و عده و وجد الشرط الثاني في ملكه بان تزوجها بعد الأول ثم وجد الشرط الثاني . يقع الطلاق - مثال الأول : إذا قال لامرأته « إن كنت ريذا و عمر فانت طالق » فكلت أحدهما ثم إن أبرح أبانها بواحدة و انقضت عدتها ثم كلت أحدهما ثم تزوج ثم كلت الآخر : فإنه لا يقع الطلاق . و مثال ثاني : إذا قال « إن كنت ريذا و عمر فانت طالق » فأبانها بواحدة و انقضت عدتها ثم كلت أحدهما ثم تزوجها ثم كلت الآخر : وقع الطلاق عدما خلافا لروى .

« إن وجد أول الشرط في غير ملكه . وجد آخر الشرط في ملكه وقع الطلاق . » إن وجد بعض الشرط في نكاحه ثم أبانها و انقضت عدتها ثم وجد آخر الشرط ثم تزوجها ، لا يقع الطلاق - مثال هذا : إذا قال الرجل لامرأته « إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق » فأبانها و انقضت عدتها فأكلت بعض الرغيف ثم تزوجها بعد ذلك ثم أكلت الباقي طلقت عدتها ، ولو أكلت بعض الرغيف و هي في نكاحه ثم أبانها و انقضت عدتها فأكلت الباقي لا تطلق - فعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل .

و في الأصل : إذا قال لها . كلما حضت حيضتين فأنت طالق . لحاضت حبة في ملكه ثم أبانها و انقضت عدتها لحاضت حبة أخرى لا تبقى اليقين ، حتى لو تزوجها ثم حاضت حيضتين لا يقع الطلاق ، قال الحاكم : هذا جواب قوله . إذا حضت إن حضت . لا جواب قوله . كلما حضت . و في قوله . كلما حضت . إذا تزوجها ثم حاضت حيضتين يقع عليها الطلاق ، و إليه أشار محمد في الجامع . إلا أن محمدا في الأصل ذكر كلمة . إذا . و . كلما . و . إن . و أهاب في الكل بجواب . إن . و . إذا ، كأنه ذهب إليه لشغل خاطره<sup>١</sup> و هذا لما عرف أن كلمة . كلما ، توجب التكرار ، بخلاف كلمة . إن ، و . إذا ، : و من المشايخ من قال : ما ذكر في الأصل جواب . كلما ، و هذا القائل يقول : في المسألة روايتان ، على رواية الجامع يقع الطلاق إذا حاضت حيضتين بعد ما تزوجها ، و على رواية الأصل لا يقع .

### فروع آخر

في تعليق الطلاق بأحد الشرطين صورة ومعنى

إذا قال الرجل . إن خطبت فلانة أو تزوجتها فهي طالق ، فخطبها ثم تزوجها لا تطلق ، و هو بمنزلة ما لو قال . إن قبلت فلانة أو تزوجتها فهي طالق ، فقبلها ثم تزوجها لم تطلق ، فإن تزوجها قبل الخطبة بأن تزوجها فضولي فبلغها فأجازت طلقت بمنزلة ما لو قال . إن قبلت فلانة أو تزوجتها فهي طالق . فتزوجها قبل أن يقبلها فانها تطلق . و هذه المسألة تزيد قول من يقول في قوله : اكر دختر فلان مرا دهد ، أو قال : بزنی دهند فهي طالق ! فأمر إنسانا بذلك فزوجها منه أو تزوجها بنفسه بعد ذلك لا تطلق . و لو قال . إن تزوجت فلانة فهي طالق و إن أمرت إنسانا بزوجنها فهي طالق ، فأمر إنسانا فزوجها منه طلقت ، و إن زوج فلانة من غير أن يأمر أحدا بذلك لا تطلق . و في الذخيرة : لانه بعض الشرط ، فإن أمر بعد ذلك رجلا فقال . زوجنى فلانة ، و هي

(١) فيما قال الحاكم الشهيد الروزى نظر ، والصواب ما قال غيره كما سيأتي - رحمه الله .

امراته على حالها طلقت لأنه كل الشرط .

و عن ابن سماعة عن أبي يوسف : إذا قال الرجل « إن تزوجت فلانة هي طالق »  
 إن أمرت فلانا يزوجنيها هي طالق ، فأمر فلانا فزوجها إياه قال : تطلق ثنتين ، و إن  
 نوى واحدة فهي واحدة .

وروى عن أبي يوسف في رجل قال لامرأتين لا يملكهما ، إن خطبتكما أو تزوجكما  
 فأنتما طالقان ، فخطبهما ثم تزوجهما لم تطلقا ، و لو تزوجها من غير خطبة في عقد أو في  
 عقدتين طلقا ، و لو خطب واحدة و تزوجها طلقا ، و لو تزوج واحدة و طلقها ثم  
 تزوجها طلقا . و لو قال « إن خطبتكما أو تزوجت هذه » و أشار إلى امرأة أخرى غير  
 الخطبتين - فأنتن طالق ، فزوج المنفردة ثم خطب الآخرين فزوجهما لم يقع الطلاق .

### نوع آخر

إذا قال « امرأتك طالق إن أكل كذا و شرب كذا و كلم فلانا » أو قال « إن أكل  
 كذا و شرب كذا و كلم فلانا فأمرأتك طالق » ما لم يجمع هذه الأمور لا يقع الطلاق  
 إلا أن ينوي شيئا آخر ، هكذا حكى عن العقبه أبي القاسم الصمار . و إن كرر حرف  
 الشرط فقال « إن أكل و إن شرب و إن كلم فلانا » إن قدم الجزاء فأي شيء وجد  
 من هذه الأشياء لا يقع الطلاق ما لم توجد الأمور كلها - فهذا يجب أن يكون قول  
 محمد ، فأما على قول أبي يوسف إذا وجد واحد من هذه الأشياء يقع الطلاق و ترتفع  
 البين ، و قد ذكرنا الخلاف على هذا الوجه في قوله « إن دخلت هذه الدار و إن دخلت  
 هذه الدار الأخرى » و قد مررت المسألة من قبل .

اگر بطلاق سو کنند خورد که بزمن فلان اندر نیام و پنه نمی چیم ا فدخل الارض  
 و لم يلتقط القطن طلقت . إذا قال : زن از وی بطلاق اگر سبکی خورد و مقامری  
 کند و کبوتر دارد ا حکى عن الشيخ الإمام أبى بکر محمد بن الفضل أنه قال : کل واحد  
 (١) سبکی : هو الطلاء الذى ينبع من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه .

من هذه الاشياء شرط على حدة ، لو قال : سبكي عى خورد و مقامرى عى كند و كوبر  
عى دارد ا فكل ، احد شرط على حدة بلا خلاف .

### نوع آخر

إذا علق الطلاق بعدم العمل فى محلين فى وقت معين فأن قال : إن لم ادخل هاتين  
الدارين اليوم فأنت طالق ، أو قال : إن لم اصرب فلانا سوطين اليوم فأمرأته طالق ،  
فدحر [حدى الدارين دون الاخرى أو ضرب [حدى السوطين اليوم دون الاخرى  
ومضى اليوم حش فى يسه . و لذلك إذا قال : إن لم اكلم فلانا و فلانا اليوم فأمرأته  
طالق ، فكلهم 'حدهما' و لم يكلم 'آخر حنى مضى اليوم طلقت امرأته .

و فى ماى أى البث فبمس قال لامرأته : إن لم ادخل الليلة المدينة ولم اتى فلانا  
فأنت طالق ، فدخل و لم يصدره فى منزله و لم يلقه حتى أصبح ، قال : إن كان حين حلف  
علما انه عائب عن منزله بحث ، إن كان لا يبعد بنينه لاجست فى قول أى حنيه و محمد  
حلافا لاني يوسف . هو طهر ما لو حلف ليقتر فلانا و فلان ميت ، فعلى قياس المسألة  
المتقدمة نرى أن تطلق على كل حال ' و فى الدحيه . . من هذا الحس ' إن لم تذهب  
و تاتى بذلك الحس . فانت طالق ، فذهبت لاني . طار الحمام يقع الطلاق .

### نوع آخر

ما درها محمد فى الجامع . قال رجز اسمه محمد بن عداقة وله علام قال : إن  
كلم غلامه محمد بن عداقة هذا احد فامرأته طالق ، أشار اخالف إلى العلام لا إلى  
نفسه ثم إن خالف كله نفس أو كلم غيره : تطلق امرأته .

و لو قال لسانه : المرأة التى تدخل منسك الدار طالق ، فدخلت امرأة من سانه  
الدار طلقت ، و لا تطلق واحدة منهن من الدحور . و فى الكافى : و لو قال : هذه  
المرأة التى تدخل الدار منسك طالق . أو قال : فلانة بنت فلان التى تدخل الدار طالق .  
(١) فى حاشية احتقر فى الحال ، بدل ' على كل حال ' .

طلقت في الحال . و لو نص على الشرط أى قال . فلانة بنت فلان طالق . أو هذه المرأة طالق إن دخلت الدار . فان تزوجها لا يقع عند دخول الدار . و لو قال « امرأته فلانة التي تدخل الدار طالق » . طلقت فلانة في الحال و لا يتعلق طلاقها بدخول الدار . و ينبغي أن يقال على قول عامة المشايخ إنما تطلق فلانة للحال إذا كانت فلانة مشاراً إليها . و على ما ذكره شيخ الإمام يجب أن يقال . لو كانت فلانة حاضرة لا تطلق فلانة للحال . و لو قال « فلانة بنت فلان طالق إن دخلت الدار » لم تطلق حتى تدخل الدار بخلاف ما لو قال « فلانة بنت فلان التي تدخل الدار طالق » .

إذا قال « المرأة التي أتزوجها طالق » . و في الذخيرة : أو قال « فهي طالق » . تزوج امرأة تطلق . م : و له قال « هذه المرأة التي أتزوجها طالق » . تزوجها لا تطلق . و في الذخيرة : و لو قال « فلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق » . تزوجها لا تطلق . و لو قال « هل امرأة أتزوجها ما دامت عمرة حية » . أو قال : حتى تموت عمرة فهي طالق . تزوج عمره ذكر محمد في الكتاب أنها لا تطلق . و عامة المشايخ على أن ما بين المسألة أن عمره كانت مشاراً إليها ما قال « ما دامت عمرة هذه حية » . فأما إذا لم تدس مشاراً إليها طلق و تدخل تحت اسم النكحة . و على قياس ما ذكره شيخ الإسلام ينبغي أن يقال . إذا كانت عمرة حاضرة لا تطلق . إذا كانت غائبة تطلق .

م : و إذا قال « إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق » . و له امرأة فدخل الدار طلقت امرأته ثم تزوجها طلقت . و م قال « كل امرأة أتزوجها فهي طالق » . و له « امرأة طلقها ثم تزوجها تطلق » . و في تجنيس الناصري : و لو قال هر زنی که مراست جز میمونه فهي كذا او میمونه أم امرأته فضاظ في التسمية ثم تدارك طلقت امرأته . م : و لو قال لامرأته « إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق » . فدخلت الدار و طلقها ثم تزوجها تطلق أيضاً ، و روى هشام عن أبي يوسف أنها لا تطلق .

( ۱ ) في حل « امرأته » .



وروى عنه أيضا : إذا قال لامرأته « إن طلقت فلانة فكل امرأة تزوجها طالق » فهذا على غيرها . ولو قال لامرأته « كل امرأة تزوجها ما دمت حية فهي طالق » فطلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق . وحكى عن شيخ الإسلام الأوزجندى أنه سئل عن قال لامرأته : « اگر ترا بزنم هر زنی که مرا بوده باشد از من بطلاق اضربها و طلقها و تزوجها بعد ذلك : إنها لا تطلق » .

فصار الحاصل أن في كل موضع كان اوجود يبين فالمعرفة في شرط إحداها تدخل تحت اسم النكرة في البين الأخرى . وإذا كانت يمينا واحدة فالمعرفة في الجزء تدخل تحت اسم الشرط إذا كان الشرط باسم النكرة ، كما لو قال لامرأته « إن دخل دارى هذه أحد فأت طالق » فدخلت المرأة الدار طلقت ، وإن صارت معرفة بالجزء لم يمنع ذلك دخولها تحت الشرط المذكور باسم النكرة .

والمعرفة في الشرط تدخل تحت الجزء إذا كان الجزء باسم النكرة - يانه : ما ذكر في النوازل إذا قال لامرأته « إن فعلت كذا فساقى طواقى » ففعلت ذلك الفعل وقع الطلاق عليها وعلى غيرها . وذكر في المشتق عن محمد : إذا قال لامرأته « إن وطأتك فكل امرأة لى طالق » ثم وطأها وطلقت هى . « لو قال « إن وطأتك فأت طالق و كل امرأة لى طالق » فوطأها وقع عليها تطليقتان . « لو كانت له امرأة أخرى وقع عليها تطليقة أخرى » .

والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت اسم النكرة المذكورة في الشرط - يانه : فيها إذا قال « إن دخل دارى هذه أحد فامرأتى طالق » فدخلها الخائف لا تطلق امرأته . قال محمد في الجامع : إذا قالت المرأة لزوجها « إنك تزوجت على » هال الزوج « كل امرأة لى طالق ثلاثا » طلقت المخاطبة ، وروى عن أبى يوسف أنها لا تطلق ، وحكى عن بعض المتأخرين من مشايخنا أنه يفنى أن يحكم الحال في هذا ، فإن كان قد جرى بينهما قبل ذلك مشاجرة وخصومة يدل على أن ذلك أنضب الزوج وأن الزوج

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب الطلاق - في البين - أول أو آخر امرأة أزواجها ) ج - ٣

قال ذلك على سبيل النص يقع الطلاق عليها . إن لم يجر بينها قبل ذلك حصومة ومشاحة يدل على أن ذلك أعضب الزوج لا يقع الطلاق عليها . قال شمس الأئمة الرعسى هذا القول حسن عندى . . كذلك إذا قالت : إنك تريد أن تزوج سلى ، فقال الزوج : كل امرأة أزواجها هي طالق . فطلق المخطئة ثم رجعها تطلق . و قال لرجل امرأته غير هذه امرأة فقال : كل امرأة هي طالق . لا تطلق هذه إذا قال لامرأته : كل امرأة أزواجها . سمك هي طالق . فطلق هذه المرأة ثم رجعها لا تطلق وإن واهها عند البين . في طهرية . و قال : إن رجعت امرأة هذا الاسم فهي طالق . فزوجه طلق . في الحاي . كما لو قال : كل امرأة أزواجها . كهي طالق . لا تدحى هي في البين . إن واهها في الدخيرة . وإذا قال : كل امرأة لي طالق . لا تدحى فيه المنة المخلع إلا لا . إلا أن يصح . . به أهل

### الفصل الثامن عشر

في الطلاق للرجع قوله أول امرأة أزواجها .

بقوله أح امرأة أزواجها .

قال محمد في الأصح . إذا قال الرجل : أح امرأة أزواجها هي طالق . فزوج امرأتين في نفسه . . أحده في عدة لم تطلق . حده مهر . قال : كان قال مع هذا . أو أح امرأة أزواجها هي طالق . لا تطلق لتلك ما لم يمت الزوج فاد مات فجع الطلاق عند أن حبه مستدا إلى . فزوج . حدهما مقتصر .

ولو قال : أح امرأة أزواجها هي طالق . فزوج امرأة لم يزوج عليها ولا بعدها حتى مات لم تطلق . ولو قال : أول امرأة أزواجها هي طالق . فزوج امرأتين إحداها بمتهن الغير وقه الطلاق على أن صح سكاها . . كذلك لو تزوج امرأة مكاهها فأسدا ثم تزوج بعدها أخرى مكاهها صحيحا يقع الطلاق على الأخرى

إذا قال الرجل : أح امرأة أزواجها طالق . فزوج عمره ثم تزوج زيب ثم

متاوى التاريخاية ( كتاب الطلاق - في النجس : أول أو آخر امرأة أزوجها ) ج - ٣

طلق عمره قبل الدخول بها ثم تزوج سرة ثانيا ثم مات الخالف طلق زيف  
ولا تطلق عمره .

ولو طهر إلى عشر سوه فقال : احـ مرأه انزوحها مسكر طالق ، فتزوج  
وحده مهـ ثم تزوج أخرى ثم الأولى ثم روحها ثم باب «الطلاق» وقع على إلى  
تزوج مرة د نى تزوجها مرتين . وهذه المسألة . المسألة الأولى سواء إذا مات  
لور بعد زوج الثامه . وبما عرفنا فيما إذا لم يمت الزوج حتى زوج العاشرة ، فإن  
زوج مثلا أسماه هـ . ثم زوج أسما آخر ، فله ثم زوج ثامسة ثم تزوج  
لعاشرة . فإن اشتره طلق كما تزوجها مات الزوج أو مـ باب . في المسألة الأولى عشر  
سوه على عريق فاشتره لا تطلق مـ باب زوج .

ولو طهر إلى مرتين وهـ احـ مراتين أزوحها مسكرا هي طلق ، فتزوج  
بحدتها ثم زوج الاخرى طلق الثانية حتى روحها . إذا لم يمت الزوج ، ولو قال  
: احـ مراد اـ حـ طلق ، فتزوج امرأة ، طلقها ثم زوج ثامسا ثم مات لم تطلق ،  
. وقال : اخر . ح . أ . حـ فالتزوج طلق . وروح مرأه فطلقها ثم زوج أخرى  
ثم تزوج اى طلقها إذا مات الزوج طلق الا . حـها مرتين لا اى روحها مرة .  
وإذا كان لو طهر إلى عشر سوه . قال : اخر زوج أسماه مـ باب . فلو زوج طالق .  
فتزوج . حده فطلقها ثم تزوج أخرى ثم زوج . طلقها ثم مات الزوج طلق اى  
روحها مرتين . ولو تزوج لعاشرة لم تطلق . شره حتى يموت الزوج .



القتاوى التانارغانية ( كتاب الطلاق - الشهادة - الدعوى والحصومة فى الطلاق ) ج - ٣

فلانة » و شهد الآخر أنه قال « فلانة طالق » سعى الآلى لا غير تقل شهادتهما على طلاق فلانة لاتعاقبها على طلاقها لعفا ومعى .

و إذا اختلفا فى مقدار الشروط اتى علز بها الطلاق أو فى التعليق والإرسال أو مقدار الاحمال أو فى صماتها أو فى اشتراطها وحذها فذلك كله اختلاف فى المشهود به فيمنع قبول الشهادة

وفى الولوالجية : إذا شهد شاهدان أنه صلق إحدى امرأته معنهن و قد نسبها فشهادتهما باطلة

و إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وحصد لزوج والمراه ذلك فرق بينهما لأن الشهادة على الطلاق تقل من غير دعوى وكذلك الشهادة على علق الامة .

م و إذا شهد الرجل على طلاق أمه إذا كانت الامة تدعى الطلاق لا تقبل شهادته . وإن كانت تحصد من شهادته . وهذا بخلاف ما لو شهد على طلاق صرد أمة حيث لا تقل شهادته ادعت الامة ذلك أو حدثت .

وفى جامع البحر مع : طلق ثلاثا شهد اثنان أنك استثنت لا تذكر . إن كان ما يجرى على لسانه لا يحفظ فى المعصب فله ان يشهد . وإلا فلا .

وفى الولوالجية . لا يحصر شهادة الأب على طلاق امه إذا ادعت . وإن حدث جاز . وبحور شهادة الأب مع الآخر على الابن بطلاق امرأته . وكذلك شهادة الابن على أمه إذا لم يتك لامه صريحا .

و إذا شهد شاهد على الطلاق فسألت المراه القاصو أن يضعها على يدى عدل حتى تأتى بشاهد آخر لم يعمل ذلك ودعها إلى روحها حتى تأتى ببقية شهودها . وإن كان الطلاق باثنا فالت . إن بقية الشهود ليس فى المصر . وكذلك إن ادعت أن بقية

(١) الجمل : أخر العمل .

الفتاوى التاتارخانية ( كتاب الطلاق - الشهود - الدعوى - الخصومة في الطلاق ) ح ٣  
 شهودها في مصر و ساعد ما حقق . ثلث ، إن كان ، لا مان أحله ؛ ثلاثة أم  
 وحال يتناه ، إن الزوج ، خطر ما نصحه شاهدها لآخر فداد . - . إن دفعه  
 إلى الزوج فلا بأس .

م . ، إن شهد على طلاق أمه فدا - بها « ادعت لاحد . ذلك أر ححدث  
 وإذا شهد أحد الشاهدين على صديق « شهد لاحد على طلقه حده  
 قبلت شهادتها من تسليمه جميعه . دا - بها « ادعيا طاعه و لاحد صده . صلعه  
 لا تقبل شهادتها ، إن أحسنه كما . شو - أحدهم بطله ، شهد لآخر بطله  
 وإذا حثه في أمه . إله . ما شهد أحدهما « أم شاة . لا . إله .  
 أو احتلفا في ر . إلى أمه . ما . شهد أحدهما على غيره . له . شهد لاحد  
 أنه طلقها يوم سبت أو سهد - أم - أمه على في « دة . شهد لآخر . « به  
 في بلدة قد فصل شهادتهما ، في « دة . مدامع . « طار . « لا .

م . ، شهد أحدهما « طلقه و « دة . شهد لاحد أنه طلقه في  
 ذلك اليوم ، « دة لا يسم شهودها لا « حلا . « دة . « دة . « دة . « دة .  
 أحد الشاهدين ، « دة . شهد « دة . « دة . « دة . « دة . « دة .  
 يسير الركاب من الدقه إلى « دة . شهدتهما . « دة . « دة . « دة .  
 القريتين شهد أولاهي « دة . شهدتهما ثم شهدا « دة . « دة . « دة .  
 شهادة العريق الثاني لا يطل « دة . « دة . « دة . « دة . « دة .  
 ما لو قال لامرأتين له « دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة .  
 مالبته أنها هي إلى أكلت لا تقبل شهادتهما

« دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة .  
 محمد ثم مات الزوج . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة . « دة .  
 وقالت « صدقت لم تطلقى » ورثته وإن لم يرجع إلى تصديقه حتى مات لم تره .

مرت امرأه بين يدي رجل فقال الرجل : هي طالق ، وسمع ذلك منه قوم ثم رأوها معه بعد ذلك فقال : هذه امرأتى ، تشهدوا عليّ أنه طلقها فقال الرجل : طلقها أمس و هي ليست بامرأة لى و زوجها اليوم ، وقال القوم : طلقها أمس ولا ندرى أكانت امرأته أم لا ، لا تطلق حتى تشهدوا عليه أنه طلقها ، هي امرأته .

ابن سماعة في بؤاده : عن محمد في رجل شهد عليه شاهد أنه للى امرأته واحدة ، شهد أح عليه أنه طلقها ثلاثا فهي واحدة ملك الرجعة .

و في المنق : روى عن محمد في رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا إن كان دخل الدار اليوم ، تشهد شاهد أنه دخل قال : فامرأته طالق .

قال قال الزوج : عدى حر إن كان رأيتى دخلت الدار ، معناه : إن كان الشاهدان رأيتى . لا يحكم بعتق العبد قد لها حتى يشهد شاهداً غير الآلين . رايه قد دخل . وكذلك لو كان الزوج حار ، عدى حر إن لم يكونا شهدا على مروره ، لا يحكم بعتق عبده شيء . عن أبي يوسف شاهداً شهدا على رجل أنه طلق امرأته و شهد آخران في ذلك بانه قال : إن دخلت لدار ، المحلس واحد ، الكلام واحد ، فاني أخذ بينه الدقات ، و لو لم تدع امرأة بذلك هربت بيها .

دود بن رشد عن محمد : شهد شاهداً على رجل أنه طلقها ، واحدة فل أن يدخلها و شهد آخران أنه طلقها ثلاثا و لا بدى أيها أبول قال : اجعلها ثلاثا ، و لذلك لو شهد كل من موبها بطلاق معلق فدخل الدار .

، في بؤاده ابن سماعة بن محمد : إذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة ، شهد آخر أنه طلقها ثنتين و شهد آخر أنه طلقها ثلاثا و كانت المرأة مدحولا بها ، قال : طالق ثلاثا ، و إن لم يسكن رجلها فهي طالق ثنتين .

رجل طلق بطلاق امرأته أو بعتاق عبده ان لا يتغيب عن فلان و فلان حصم له

يدعى عليه حقا فشهدت عليه بته أنه قد خرج من المصر خروج هرب من المدعى ولم يشهدوا على اقرار الحارج انه هرب من الخصم قال أبو وسف : إذا شهدوا عليه أنه خرج خروج هرب منه و تقيب عنه قبلت الشهادة فطلعت المرأة و عتق العبد ، قال : وهذا صدق منزلة الشهادة على الإماق .

رجل حمل امرأته بعدها ثم قال لرحلين : أخبراها أنى جعلت أمرها بيدها ، فقالا : شهد أنا أخبراها أن روحها قد حمل أمرها بيدها فطلعت نفسها و الزوج بمحمد ذلك . أحزت شهادتهما ، و لو قال لهما : اجعلا أمرها بيدها ، فقالا : نشهد أنا جعلنا أمرها بيدها و أنها حذرت نفسها لم أقبل شهادتهما .

ابن سماعه عن أبي وسف : إذا حلف شاهدان الطلاق فشهد أحدهما أنه طلقها بالخطأ ، أو بالعارضة أو بلسان آخر غير ذلك و شهد الآخر أنه طلقها بالمية لا قبل شهادتهما قال : و لو كان هذا فى الإقرار بمال أحد . و قال فيما إذا شهد شاهد على رجل أنه قال : أنت حر ، و شهد الآخر أنه قال بالعارضة : تو ارادى أن قبل شهادتهما . ابن سماعه فى نوادره عن أبي وسف : إذا قال لامرأته : إن قلت لك أنت طالق فعدى حر ، فشهد عليه شاهد أنه قال لها يوم الجمعة عدوة : أنت طالق ، و شهد عليه شاهد آخر أنه قال لها يوم الجمعة عشية : أنت طالق ، فبطلت شهادتهما . و عنه أيضا فى صورة أخرى : إذا قال لامرأته : إن كنت فلانا فانت طالق ، فشهد أحد الشاهدين أنه كلفه غد ، و شهد الآخر أنه كلفه حشة فطلعت امرأته . و عنه فى فصل العتق خلاف هذا فانه قال فبطلت لعمده : إن كنت فلانا فانت حر ، فشهد شاهد أنه كلفه اليوم . شهد الآخر أنه كلفه أمس لا قبل الشهادة . و عنه أيضا : إذا قال لها : إن دخلت الدار فانت طالق ، فشهد أحد الشاهدين أنه دخلها عدوه . شهد لآخر أنه دخلها عشية لم يقبل . و عنه أيضا : لو حمل امرأته بعدها فشهد شاهد أنها أحذرت نفسها يوم الخميس و شهد آخر أنها احتارت نفسها يوم الجمعة لا تصل شهادتهما .

وفى نوادر هشام . قال : سمعت محمدا يقول فى رجل بعت أمة أعققت فشهد





ولا بد من إضافة الطلاق إليه . و قيل : لا قصور في الشهاده . لا حاجة إلى إضافة الطلاق إليه . و هو الاشبه و الأصوب .

و فيه أيضا : إذا شهد شاهدان على رجل أنه حلف بالطلاق أن لا يفعل كذا . قد فعل و حث في يمينه قبل : يبنى أن لا تقبل الشهادة بدون لفظ اليمين .

و فيه أيضا : إذا شهد الشهود أن هذه المرأة حرام على زوجها هذا لا يقبل شهادتهم . لأن الحرمة انواع : حرمة بالإيلاء . و حرمة بالظهار ، و حرمة بالطلاق و أحكامها مختلفة فلا بد من البيان .

## الفصل العشرون

### في طلاق المريض

في الملتقط : قال محمد . إذا مرض الرجل و قد دخل بامرأته أكره ان يطلقها . و لو كان قبل الدخول لا يكره .

م : إذا طلق المريض امرأته طلاقا رجعيا ورثت ما دامت في العدة . و في استعاقب سواء كان الطلاق بسؤالها أو بعير سؤالها ، و سواء كان الطلاق بفعلها أو بعمله . و سواء كان العمل بما لها منه بد أو لم يكن . و في الحائض . و لذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج . م . و لو طلقها طلاقا باتنا أو ثلاثا ثم مات . و هي في العدة فحدثك عندنا ثرت . و في التجريد : و قال الشافعي : لا ثرت . م . و لو احتضنت عدتها ثم مات لم تثر . و في الحائض : و قال مالك و ابن أبي ليلى : لها الميراث - م . و هذا إذا طلقها من غير سؤالها ، و في البنايع . و لا رضاها ، م : فاما إذا طلقها سؤالها - و في البنايع : أو خالها - و مات و هي في العدة - و في الخلاصة الحائض : أو قال لها « اختارى » و اختارت نفسها - فلا ميراث لها . و كذلك إذا وقعت الفرقة بمعنى من قبلها فلا ميراث لها . و عر هذا قل . إن امرأه العنين إذا اختارت نفسها في مرض الزوج فلا ميراث لها . و إذا جامعها ابن المريض مكرهه - و في التجريد : أو مطاوعة - لم تثر . و قال في الأصل : إلا أن يكون الأب أمر الابن بذلك فممن

فبثقل فعل الابن إلى الآب في حق الفرقة كأنه باشره بنفسه فيصير فارا .

و لو قالت « طلقى طلاقا رجعيا » فطلقها ثلاثا ثم مات ورثت ، وفي شرح الكنز : و لو قالت « طلقى بائة » لا ترث .

وفي الظهيرية : إذا فارقت الزوج بخيار المتى واللوع في مرضها ورثها الزوج ، وفي الفرقة بسبب الحب والعنة لا يرثها . وفي البتايص : وكذلك إذا قذفها فالتعنا وهي مريضة و فرق القاضي بينها ومات وهي في العدة ورثت . وإن كانت الفرقة بسبب اللعان ورث بالإجماع إن كان القذف في مرضه . وإن قذفها وهو صحيح لا في مرض و فرق القاضي بينها ومات وهي في العدة فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : رهر : لا ترث .

و لو إلى مها وهو صحيح . بأت بالإبلاء . وهو مريض لم ترث ، و لو كان الإبلاء في مرض موته ورثت منه الإجماع .

وفي الكافي . أمة تحت حر عتقت ، وهب لها مال فاحتارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها ، كذلك صغيرة زوجها أحوها فاختارت نفسها في مرضها أو قبلت ابن زوجها ورثها .

و لو قال صحيح لموطوءته « إحداكما طالق ثلاثا » ثم بين في مرضه في إحداهما صار فارا بالبيان و ترث . و لو ماتت إحداهما قبل بيان الزوج ثم مات الزوج تعينت الأخرى للطلاق ولم ترث . و لو ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج لم ترثه وصح البيان فيها وكان الإرث للأخرى ، فإن لم يمض الزوج ولم يبين حتى ولدت إحداهما لأقل من سنتين هو ليس ببيان و بقى الزوج على خياره ، فإن نفى الزوج هذا الولد أمر بالبيان فإن لم يبين أو قال « عتيت عند الإيقاع التي لم تلد » يلاعن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد ويلحق بالأم . وإن قال « عتيت التي ولدت » يحد ، وإن قال « لم أعن عند الإيقاع أحدا ولكن أريد التي ولدت » لا يحد ولا يلاعن

أيضا

أيضا والنسب ثابت ، وإن ولدت لأكثر من ستين من وقت الإيقاع تبنت الأخرى للطلاق ، وإن نفي الولد بلاعن ولا يقطع النسب عنه ، وإن ولدت كل واحدة لأكثر من ستين من وقت الإيقاع ، بين الولادتين يوم أو أكثر مولادة الأولى تكون يانا للطلاق في الأخرى : فإذا ولدت الأخرى بعده لا يتحول الطلاق الواقع عليها إلى غيرها وصار كما إذا وطأ إحداهما ثم الأخرى يقع على الموطوءة آخرا ، كذا هنا ، ويثبت نسب الولدين .

م : وحد مرض الموت الذى يصير الزوج بالطلاق فيه قارا ولا يصح من المريض تبرأته : أن يكون صاحب فراش قد أصنائه المرض ، فأما الذى يحى ويذهب في حوائجه فليس بمرضى ولا قار ، إن كان يشكى ويحم ، هكذا ذكره محمد وهكذا ذكر القدورى في شرحه فقد شرط أن يكون صاحب فراش ، وبه أخذ بعض مشايخ بلخ وبعض مشايخ ما وراء النهر . حتى أن على قول هؤلاء من أخذه وجمع البطن لا يكون مريضا مرض الموت . واختلفوا فيما بينهم في معنى قوله " فأما الذى يحى ويذهب في حوائجه " قال مشايخ بلخ . أراد به الذهاب إلى حوائجه في البيت من مشيه إلى الحلاء وأشابه ذلك . وقال مشايخنا . أراد به الذهاب إلى حوائجه خارج البيت . حتى أن على قول مشايخنا إذا أمكنه الذهاب إلى حوائجه في البيت ونكح لا يمكنه الذهاب إلى حوائجه خارج البيت فهو مريض ، وهو الصحيح . فأما المرأة لا تحتاج إلى الخروج عن البيت في حوائجها فلا يعتبر هذا الحد في حقها ، ولكن إذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود على السطح فهي مريضة ، وفي الحاشية : قال بعضهم : إن كانت لا تقدر أن تصل قائمة ولا تذهب إلى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش .

و في الكافي : وقد قيل : إذا كان يخطو ثلاث خطوات من غير أن يستعين بأحد فهو صحيح ، وهذا ضعيف لأن المريض جدا لا يسجز عن هذا القدر ، م : وقد ذكر محمد

في الأصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك على طريق النكحة لا كونه صاحب فراش فانه قال: إذا أخرج الرجل للقصاص أو الرجم فهو في حكم المريض، وكذا قال: إذا بارز وخرج عن الصف فهو في حكم المريض.

وفي الخاتمة: والذي يكون موازاً للعدو إذا طلق لا يكون فاراً، م: ولو كان محصوراً أو محبوساً في حد أو نصاص أو واقفا في صف القتال فهو في حكم الصحيح.

وفي الحجة: ولو قدم المقتل أو بارز وخرج عن الصف فهو بمنزلة المريض.

و المرأة في حالة الطلق في حكم المريض وإن لم تكن صاحبة فراش وفي الظهيرية: إن أخذها الوجد ثم يسكن ذلك الوجد فاعتار ذلك الوجد لا تصير في التبرعات كالمریضة بمنزلة مرض يعقبه به وإنما تصير كالمریضة إذا أخذها الوجد الذي يكون آخره انفصال الولد. وفي السكافي: وعند مالك إذا مضت سنة أشهر من حين حبلت فهي كالمریضة لأنها تلد ساعة فساعة. وفي البيهقي: إذا وهت صداها في حال الطلق لا يصح بلا خلاف.

م: وإذا نزل للسبح أو رب سبعة فهو في حكم الصحيح، وفي الظهيرية فان حاجت الأمواج وتلاطمت، حط عليه الفرق فهو كالمریض.

م: وإذا أخذ السبع بجمه أو أسكرت سبعة، بقى على لوح واحد فهو في حكم المريض، وفي الخاتمة: فان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الاسكار لا يكون فاراً. وفي الجامع أيضاً: يدل على أن الشرط خوف الهلاك على طريق النكحة فانه قال في المشلول والمقعّد والمفلوج ما دام يزداد ما به فهو في حكم المريض. فان صار قديماً لا يزداد فهو بمنزلة الصحيح.

وفي الخاتمة: وأما المقعد والمفلوج تكلم المشايخ فيه، قال محمد بن سله إن كان يرجى برؤه بالتداوى فهو بمنزلة المريض، وإن كان لا يرجى فهو بمنزلة الصحيح: (١) وفي س، خ: استأينة.

وقال أبو حمزة إن كان يزداد كل يوم فهو مريض ، وإن كان يزداد مرة ويقل مرة أخرى ينظر : إن مات بعد ذلك منه فهو بمنزلة الصحيح ، وإن مات قبل منه فهو بمنزلة المريض ، وروى أبو حمزة العراقي عن أصحابنا ينظر ، إن كان يصلي قاعدا فهو بمنزلة الصحيح ، وإن كان يصلي مضطجعا فهو بمنزلة المريض . . . لذلك صاحب المرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح . م . . . لذا المدعوى على حد . . . به أحد بعض المشايخ . . . به كان متى الصدر الخبير بهما الدين ، صدر الشهيد حماد الدين . . . من المشايخ من قال : إذا أخرج للرحمة فهو في حكم المريض . . . إذا أخرج للقصاص فهو في حكم الصحيح - وهذا خلاف ما ذكرنا في مسائل الأصل .

وفي الجامع الصغر العاين . وله قول في مرضه أو شرب دواء قاتل من ذلك الوجه هو كما لو مات خنق أهله . . . في الحانة . الذي يكون موافقا للعدو إذا طلق امرأته لا يكون فارا .

م . ثم في كل موضع صار في حكم المريض طلقها . مات وهي في بطنه ورثت مات هذه الجهة أو جهة أخرى . هكذا ذكر في الجامع الصغر . . . لهذا قول في الأصل . المريض الذي هو صاحب فراش إذا طلق امرأته ثلاثا ثم قتل إياها رث

وفي الحانة . لو كان صاحب فراش . طلق ثم صح ثم مرض ثم مات لا يكون فارا . م . ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ومما لا يوارثان ثم صار حال يتوارثان نحو أن يكون أحدهما عبدا فيعتق أو تكون المرأة ثتية مسلمة : لم ربه . . . لو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت من زوجها - وفي السدري . لا غير . ثم مات وهي في العدة فلها الميراث . وفي الظهيرية . وإن طلقها في مرضه ثم قتل أو مات من غير ذلك المرض غير أنه لم يبرأ طلقها الميراث ، صرح عيسى بن أبان وقال . لا ميراث لها لأن مرض الموت يكون سببا للموت فوجدنا هذا قول : قد حصل الموت بمرضه حين لم يصح (١) لعل المراد منه الذي أسماه الذوق (أي الدور) ، وهي الحمى المستمرة مع انفعال بدووب به الرثان .

حتى مات وقد يكون للموت سببا ولا يتبين بهذا أن مرضه لم يكن مرض الموت .  
 وإذا كانت المطلقة في المرض مستحاة وكان حيضها مختلفا في الميراث  
 يؤخذ بالأقل لأن المال لا يجب بالشك ، وإن كان حيضها معلوما فاقطع الدم عنها  
 وكانت أيامها أقل من عشرة أيام فإن مات قبل أن تنقسل أو قبل أن يذهب وقت صلاة  
 ترث ، وكذلك إن اغسلت وبقى عضو لم يصبه الماء ولو ارتد وهو صحيح فأت أو قتل  
 ورثت منه ، ولو ارتد في حال صحته فأت في الردة أو قتل أو لحق بدار الحرب وهي  
 في العدة ورثت منه ، ولو أدامها في مرضه بخيار الإدراك أو قبل امرأة ابنه ورثت منه  
 وإن كانت المرأة هي المريضة لا يرثها الزوج .

وفي الخلاصة : ولو طلقت المرأة في مرض الزوج ثم ارتدت ولحق بدار  
 الحرب ثم عادت مسلمة ثم مات الزوج وهي في العدة لا ترث .

وفي الوالدية : ولو طلق المريض امرأته قبل الدخول بها ثم مات لا ميراث لها .  
 وإذا طلق المريض امرأته واحدة بائنة ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها  
 فليها عدة مستقلة ، ولها الميراث والمهر كاملا ، وله عليها الرجعة في هذا الطلاق  
 البائن ما دامت في العدة . وكذلك لو كان الطلاق الأول في الصحة . وهذا قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : لا رجعة عليها ولها نصف المهر وتم بقية عدتها  
 من الطلاق الأول ولا ميراث لها بالنكاح الثاني ولها الميراث بالنكاح الأول إن كان الطلاق  
 في المرض ومات الزوج قبل انقضاء العدة الأولى ، وإن كان في الصحة فلا ميراث لها .  
 وفي الحائض : إذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها  
 الزوج استحسانا . ولو ارتدت في عدتها ثم أسلمت فلا ميراث لها .

وإذا علق الزوج طلاق امرأته بفعل نفسه ففعل ذلك الفعل وهو مريض فهو  
 فار ، سواء كان التعليق في حالة الصحة والشرط في حالة المرض ، أو كان التعليق والشرط

(١) كذا في النسخ .

في حالة المرض - وفي الهداية : و العمل بما له منه بد أو لا بد منه ، وإن حصل التعليق بفعل أحنبى إن حصل التعليق وبمباشرة الشرط في مرض الزوج ورثت ، وإن حصل التعليق في حال الصحة - وفي الجامع الصغير : و الشرط في المرض - لا ترث بالاتفاق ، وفي الكافي : و قال زهر : ترث . م : و كذلك الجواب إذا حصل التعليق بفعل سماعى نحو «جى» رأس الشهر ، و ما أشبه ذلك فإن حصل التعليق بفعلها إن كان فعلا لها بد منه - وفي الخاتبة : كدخول الدار و كلام الأجنبى - فاتها لا ترث على كل حال ، و في الولولجية : و قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، و قال محمد : إن كانت يمينه في صحته لم يكن فارا كان لها منه بد أو لم يكن . م : ، إن كان فعلا لا بد لها منه - وفي التجريد : ككلام الأيوين و الصلاة ، الصوم و اقتضاء الدين - م : إن كان التعليق في حالة المرض ترث بالإجماع ، و إن كان التعليق في حالة الصحة و الشرط في حالة المرض فاتها ترث في قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، و قال محمد : لا ترث - و في الخلاصة الخاتمة : و هو قول زهر .

و في التوازل : و لو قال لها ، إن خرجت إلى منزل والدتك فأنت طالق ثلاثا ، و هو مريض فخرجت فاتها ترث ، لأن ذلك من الأمور التي لا بد لها منه .  
و سئل أبو القاسم عن رجل مريض طلق امرأته و صفة مرضه أنه يخرج راكبا؟  
قال : حكمه حكم الصحيح و لا يكون فارا ، قيل : رأيت إن كان خرج و لكن إذا رجع يصيبه على الفراش ؟ قال : لا يكون فارا .  
و في الهداية : و لو طلقها فارتدت - و العياذ بالله - ثم أسلت ثم مات من مرضه و هي في العدة لم ترث .

و في الخاتبة : لو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا بائنا ثم قال لها ، إذا تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ، ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا ، فإن مات و هي في العدة فهذا موت في عدة مستقبلة في قول أبى حنيفة و أبى يوسف فيبطل حكم ذلك الفرار بالتزوج و إن





الموكل بالإخراج والوكيل هنا غائب فانه تثبت القدرة على الإخراج إذا كان بحال يخرجوه ويحله بالإخراج .

وإذا قال : إن لم أصل كذا فأنت طالق ثلاثا . فلم يعمل حتى مات ورثت إن كان دخل بها وإن ماتت هي ورثها . ولو قال : إذا مرضت فأنت طالق ثلاثا ، ثم مرضت ثم مات ورثته ، وفي الحايه . وهو الصحيح ، م : و كان الفقيه أبو العلاء الصفار يقول : ينبغي أن لا توث .

وفي الحايه : و إذا ارتد الرجل - والعياذ بالله - قُتِل أو لحق بدار الحرب أو مات في دار الإسلام على الردة ، ورثته امرأته . وإن ارتدت المرأة وماتت أو لحقت بدار الحرب إن كانت الردة في الصحة لا رث زوجها . وإن كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا . . . . . إن ارتد معها ثم أسلم أحدهما إن مات المسلم منهما لا يرث المرتد وإن مات المرتد إن كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة . وإن كانت المرتدة قد ماتت فإن كانت ردها في المرض ورثها الزوج المسلم . . . . . إن كانت في الصحة لم يرث . . . . . وإن ارتدت المرأة وهي مريضة وماتت في العدة فلزوجها الميراث . ولو ارتدت وهي صحيحة لم يرثها الزوج . . . . . وإن ارتد الزوج ورثت ما دامت في العدة وإن كان الزوج صحيحا .

المريض . د . آلى زوجها منها وهو صحيح ثم مات بالإبلاء - وهو مريض لم توث . و لو كان للإبلاء في المرض ورثت لما شرته سببا لطلاق في المرض . وفي الذكر : وإذا إلى في صحة وبانت منه في مرضه لا .

إذا قال لامرأته في مرضه : قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي ، أم قال : جامعت أم امرأتى أو به امرأتى ، أو قال : زوجتها بغير شهود ، أو قال : كان بيننا رضاع قبل النكاح ، أو قال : زوجتها في العدة . . . . . أنكرت المرأه ذلك ماتت منه . ولها الميراث إن ماتت وهي في العدة .

و إذا مات الرجل فقالت امرأته ، قد كان طلقني ثلاثاً في مرض الموت ومات وأنا في العدة ولى الميراث ، وقالت الورثة ، طلقك في صحته ولا ميراث لك ، فاقول قولها ، وفي الولوالجية : كما لو قالت ، طلقني وهو أعم ، وقال الورثة ، طلقك في اليقظة ، كان القول قولها . وهذا بخلاف ما إذا قالت امرأة الرجل بعد موته ، قد كنت أعنتك قبل أن يموت زوجي ولى الميراث ، وقالت الورثة ، لا بل أعنتك بعد موته ، أو قالت امرأة مسلم وهي يهودية أو نصرانية بعد موته ، أسلمت قبل موته ، وقالت الورثة ، بل أسلمت بعد موته ، فالقول للورثة<sup>١</sup> .

و إذا طلق امرأة ثلاثاً في مرض موته ثم مات ، هي تقول ، لم تنقض عدتي ، قبل قولها مع اليقين . ، إن طاولت امدة فإذا حطمت أخذت الميراث ، وإن نسكت فلا ميراث لها . كما لو أقرت بانقضاء العدة ثم أنكرت الانقضاء . ، إن لم تغل شيئاً ولكنها تزوجت زوج آخر في مدة نفقسي في مثلها العدة ثم قالت ، لم تنقض عدتي من الأول ، فإياها لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الأول ، وجعل إقدامها على الزوج لإقرار منها بانقضاء عدتها دالة ، ولو لم تزوج ولكر قالت ، أيسر من الحيص ، فاعتدت بثلاثة أشهر ثم مات الزوج . حرمت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك زوج وجاءت بولد أو حاضنت فليس لها ميراث من الأول ونكاح الآخر فاسد . ، في الحانية . ولو أنها لم تند بعد الزوج ، ادعها ، قالت ، حضت ، كان للزوج الثاني أن لا يصددها ولا يفسد نكاح الثاني .

و لو جاءت الفرقة من المرأة في مرضها أو في حال طلقها ردة ورث الزوج منها . ، في الظهيرية : مريض قال لامرأتين له ، إن دخلتني الدار فأتيتا طالقاً ثلاثاً ، فدخلتني الدار معاً ثم ماتت وهما في العدة ، رثا . وإن دخلت إحدىهما قبل الأخرى ورثت الأولى دون الثانية . (١) بهامش حل ، والعرق أن النكاح فيما تقدم انعقد موجبا للارث ولا صل بفناء والورثة تدعى انقطاعاً وهو خلاف الظاهر ، فالقول قولها ، وفي الثاني النكاح لم ينعقد موجبا لارث فهي تدعى خلاف الظاهر والورثة يدعون الظاهر فالقول قولهم . .

رجل قال لأمراءه في صحته . إذا شئت أنا وفلان فأنت طالق ثلاثاً ، ثم مرض فشاء الزوج والأجنبي الطلاق معا أو شاء الزوج ثم الأجنبي ثم مات الزوج لا ترث ، وإن شاء الأجنبي أدلاً ثم الزوج ترث .

م : قال محمد في الجامع . رجل قال لأمرائين له في مرض موته . قد دخل بيها . طلقاً أنفكاً ثلاثاً . فطلقت إحداهما معها وصاحتها في المجلس ثلاثاً ثم طلقت الأخرى معها . صاحتها ثلاثاً في المجلس . طلقاً ثلاثاً . وترث التي طلقت أخيراً ولا ترث التي طلقت أولاً . في الكافي : بخلاف ما إذا ارتدت الأولى فطلقت صاحتها نفسها حيث يقع الطلاق على صاحتها ولا يقع عليها . وورثتها .

م هذا المجلس من مسائل يفتى على أصول : أحدها أن المرأة إذا بانثرت علة الفراق أو شرط العرق لا ترث . وكذلك إذا باشرت أحد وصني الملة . وآخرها أو اشترت إحدى العتني لا ترث .

إذا عرفنا الأصول جشاً إلى تخرج المسائل فمعلوم

إذا طلقت الأولى معها . صاحتها ثلاثاً في المجلس فطلقت . وله خرج كلامها معا فإن قالت كل واحد منهما . طلقت صاحبي . هي . لا يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب ، وحكى عن أبي الحسن القمي أنها زمان ، وعامة المشايخ على أنها لا يرثان . ولو طلقاً بأن قالت إحداهما . طلقت هي . قالت الأخرى . طلقت صاحبي . وخرج الكلامان معا فطلقت تلك الواحدة ولا ترث . . إن طلقتهما إحداهما بأن قالت إحداهما . طلقت هي وصاحبي . فطلقت . ولم ترث هي ، وإن قالت إحداهما . طلقت صاحبي ثلاثاً . ثم قالت صاحتها بعد ذلك . طلقت نفسي . ورثتا . وإن

(١) بهامش حل . قال محمد لا أخيرة ، وإنما ورثت الأولى في مسألة الدحول دون الثانية ، وفي مسألة الطلاق الأخيرة دون الأولى . والعرق أن الدحول ليس بإيقاع بل الإيقاع بعده . تركي الأولى مسقطه لحقها فترث ، والثانية فعلها متهمة له الوقوع صارت راضية لإسقاط حقها فلا ترث ، وفي الطلاق الإيقاع فعلها فلما تقدمت صارت راضية بإسقاط حقها فلا ترث والأخيرة متممة فترث .

طلقت كل واحدة صاحبها ورثت - بهذا كله إذا كانتا في المجلس ، فأما إذا قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثاً وخرج الكلامان منها معا أو على التعاقب طلقاً وورثا ، وكذلك لو طلقت كل واحدة منهما صاحبها ، ولو طلقت كل واحدة نفسها لا يقع الطلاق ، وإذا لم يقع الطلاق بقنا مسكوحتين فترثا .

ولو قال لها في مرضه : طلقت أوصيكاً ثلاثاً إن شئت ، ودخل بها فطلقت إحداها نفسها وصاحبها ثلاثاً لم تطلق واحدة منها ، بخلاف ما إذا قال : طلقاً أوصيكاً ثلاثاً ، ولم يقل : إن شئت ، فطلقت إحداها نفسها وصاحبها حيث تطلقان . . لو أن في هذه المسألة طلقت الأخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها ثلاثاً قبل التيقن عن المجلس طلقاً لأنها شاءت طلاقها وورثت الأولى دون الآخره ، بخلاف المسألة الأولى فإن في المسألة الأولى ، ورثت الآخره دون الأولى . ولو خرج كلامها معا ، أتت المسألة عاها طلقاً وورثت . . ولو طلقاً إحداها ، تطلق . . ولو قامت عن المجلس فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها معا ، على تمام لم يقع طلاق على واحدة منها .

رحل قال في مرض موته لامرأته : ، ودخل بها : أ . كما يدرك . ريد . الطلاق فطلقت إحداها نفسها ، صاحبها في المجلس . طلقت الأخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها في المجلس طلقاً . . ثم الأول إن مات الزوج . هي في بعده ، لا رث الأخرى . وإن طلقاً إحداها فطلقت ، بخلاف مسألة المشقة فإن ذلك إذا طلقاً إحداها لا تطلق . - بعد هذا ينظر إن كان ما رث المصنعه ، كذلك إن بدأت المطلقة بطلاق

(١) كلمة « وصاحبها » مست في جن (٢) « يامش حر » هو « امرأته » إلى آخره فإن قلنا : ما الفرق بين ما إذا قال لها : طلقاً أوصيكاً كما في الأصل فطلقت نفسها - حيث رث الآخره - لا الأولى - ولو قال إن شئت أو امرأته يدرك ذكر في « طلقها » - رث الأولى لا الآخره ؟ الفرق أنه إذا ذكر الشبهة أو الأمر باليد كان بمذبحك ، المذبحك للصاب إلى الشبهة يتم بها ، الآخره النعمة فلا رث و« الطلاق الذي وكل فيه » لم يذكر فيه المال بعدد به أو واحد فلا رث هي الموقعة فلا رث ، وإن كان في هذه الحالة لا بد منها حتى نظراً إلى صحة الأخرى في غير هذه الحالة .

نفسها ثم طلقها الاخرى ثرت ايضا ، وإن بدأت الاخرى ثم المصلحة لم ترث المطلقة ، وإن طلقنا إحداهما لم يقع . وإن قامتنا عن المجلس بطل ذلك كله لا يقع ذلك الطلاق . ولو قال في مرضه لامرأتين له وقد دخل بهما طلقا أنفسكما بألف درهم فلو طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها وخرج الكلامان معا طلقنا لاجتماعهما على تطليق كل واحدة منهما ، وفي الكافي : ويقسم على مهرهما . م : ولا ترثان ، بخلاف الفصل الثاني والثالث . وكذلك إذا خرج كلامهما على التعاقب لا ترثان أيضا . وإن طلقنا إحداهما جار ولم ترث المطلقة كلتا معا أو على التعاقب . وإن قامتنا عن المجلس قبل أن نقولا شيئا ثم طلقنا أنفسهما لم يقع شيء . و . رثنا .

قال في الجامع الصغير : إذا قال لها « طلقك ثلاثا في محني » وانقضت عدتك ، وصدقت المرأة ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إقراره وصيته جائز ، وإن طلقها في مرضه بامرأها ثم أقرها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من الميراث ومن الوصية في قول طائفتنا الثلاثة ، وفي قول زفر ( زفر ) الوصية لها جائز .

وفي الظهيرية . امرأة ادعت عو روحها المريض أنه طلقها ثلاثا فجحد وحلفه القاضي لحلف ثم صدقته المرأة . مات الزوج إن رحمت إلى تصدقه قبل الموت كان لها الميراث . وإن رحمت إلى تصديقه بعد موت الزوج لا يصح صدقها .

مريض قال لامرأته وهي أمة « أنت طالق ثلاثا غدا » وقال المولى « أنت حرة غدا » لحاء العد : وقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها . وكذلك لو كان المولى تكلم بالعتق أولا ثم قال الزوج بعد ذلك « أنت طالق غدا » . ولو قال « إذا اعتقت فأنت طالق ثلاثا » كان فارا . وإن قال المولى « أنت حرة غدا » وقال الزوج « أنت طالق ثلاثا بعد غدا » قال كان يعلم بمقالة المولى هو فار ، وإن لم يعلم فليس بفار ، وإن أعتقها المولى ثم طلقها الزوج وهو لا يعلم بالعتق فلها ميراث . وفي الحاشية :

و هو يعلم بنتها أو لا يعلم يدعون فارا . ظل : و كذلك لو كانت نحت كناية فأسلت  
فطلقها الزوج ثلاثا غدا لم يكن لها الميراث .

و في الحاتبة : إذا قال المسلم المريض لامرأته الكتانية « إذا أسلت فأنت طالق  
ثلاثا » فأسلت ثم مات الزوج يكون فارا .

## الفصل الحادى والعشرون

### في التعليقات التي هي إيقاع في الحال بطريق المجاز<sup>١</sup>

إذا قالت المرأة لزوجها : يا لفاك<sup>٢</sup> أو قالت : يا قلبان<sup>٣</sup> قال الزوج : إن كنت  
أنا لفاك فأنت طالق<sup>٤</sup> الخاصل الجواب في هذه المسألة و أجاسها أن الزوج ينوى ، إن  
أراد التعليق لا يقع الطلاق عالم يكن كذلك ، و إن أراد المكافأة و المجازاة و فارسيته  
« خشم راندى » يقع الطلاق و إن لم يكن الزوج كذلك ، و معنى المجازاة بالعربية « إلى  
طلقتك مجازاة على مقاتلك هذه » و معنى خشم راندى بالفارسية « إلك اغضبى بهذه  
المقالة » : خشم خویش « بن طريق راندىم كه طلاق دادمت ! و إن لم تكن للزوج نية  
تكلم المشايخ .

و في الحادى : قال أبو جعفر الهندواى : إذا سبت المرأة زوجها بقولها « قلبان »  
و نحو ذلك قال لها « إن كنت كما قلت فأنت طالق » طلقت في الحال وجد ذلك المعنى  
فيه أو لا ، لأن الزوج إنما يريد أن يؤذيها بالطلاق كما آذته بالإسماع ، و في الحاتبة : وإذا  
قال الزوج « نويت به التعليق » قال أبو بكر الإسكاف : دين فيها بينه وبين الله ولا يدين  
في القضاء لأنه محمول على المجازاة ظاهرا ، م : و المختار للفتوى أنه إن كان في حالة النضب  
يحمل على المكافأة و المجازاة ، و إن لم يكن في حال النضب يحمل على التعليق - و تكلموا  
في تفسير « القلبان » فقيل : أن يكون علما بفجور امرأته راضيا به ، و قيل : أن يكون  
علما بفجور محارمه ، و قيل : أن يعث التليذ الكبير إلى امرأته ، و قيل : أن يحملها مع  
(١) و يذكر في هذا الفصل معاني بعض السب و يشرح بعض الأسطلاح بالفارسية والعربية .  
(٢) لفاك : الأحمق .

الغلام البالغ ، وفي الحاتية : وقال أبو القاسم : القلتان المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية  
لامر مذموم . ، أما لفك هو و القلتان سواء . م : ولو قال لها : إن علت أنى  
قلتان فأنت طالق . لا يقع الطلاق ما لم تقل : علت أنك قلتان .

و إذا قالت لزوجها : يا سفله ! فقال : إن كنت أما سفله فأنت طالق ! و أراد به  
التعليق لا يقع الطلاق ما لم يقل : أنا سفله . - و تكلموا في معنى « السفله » قال أبو حنيفة :  
المؤمن لا يكون سفله بل السفله هو الكافر ، و عن أبي يوسف : أن السفله الذى لا يبالى  
ما قال و ما قيل له . - وفي الحاتية . من و حوه الذم و الشتم . و عن محمد : أن السفله الذى  
يلبس بالحمام و يقامر ، و عن خلف بن أيوب أن السفله الذى يدفع بالذلة عن الدعوة :  
و في الفتاوى الخلاصة : لكن هذا في موضع لا يعتادون ، و إن اعتادوا لا بأس به كما في  
ديار ترستان و فرغانة ، و قيل : هو الذى لا يعطى الدابة في قومه ، و عن أبي عبد الله  
البلخى : هو الذى يشتم أباه و أمه و يقرأ القرآن في الطريق . و في التوازل : من يشتم  
امرأته ، م : و عن عبد الله بن مبارك : هو الذى يتسفل ليفجر به ، و قيل : هو الطفيل ،  
و قيل : هو الذى يختلف إلى باب القضاة ، و قيل : هو الذى يطعم مع الإمكان خبز الشعير  
و لحم البقر في موضع لا يعتاد ذلك ، و في المنتقى : رواية مذكورة أن السفله الخسيس  
في العقل و الدين ، و قيل في تفسيره : « عجب حيت » و هو الذى لا يمنع امرأته عن كشف  
الوجه عن غير المحارم و هكذا حكى فتوى شمس الإسلام الأوزجندى ، و في الإبانة :  
قال بعضهم : السفله هو الحائك و الحجام و الدباغ و السهاك ، و قال بعضهم : الذى  
لا يخاف الله ، و في الذخيرة . و أما « السفله » فمن محمد : هو الذى لا حسب له ولا نسب  
أو يسرق شيئا لا خطر فيه ، و في المتاية . و عند المتأخرين المختار هو الذى يأتى بالأفعال  
الدينية . - و في الفتاوى الخلاصة : و الفتوى على رواية أبي حنيفة .

و في الثبائية : هندی منق له امرأته فقالت له : يا كركى ! فقال : اگر من كرام  
تو از من كذا اطلقت لأن أكثر مشايخنا حلوا هذا على التحقيق و المجازة . و فيها :

(١) أى المؤمن لا يكون سفله ، بل السفله هو الكافر .



الفتاوى التاتارخانية ( كتاب الطلاق - التعليقات التي هي إيقاع في الحال بطريق المجاز ) ج - ٣

تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهما . اكر من شما را بكون خرائد سكم مامراته طالق !  
تكلما فيه ، و المختار أنه بحث في الحال لتحقيق العجز إلا أن ينوى القهر و الغلة  
و ضيق الامر عليها حيثد تصح نيته .

و في فتاوى آمو . سئل القاضي برهان الدين : سكران قال لامراته : يا جرك !  
فقلت : من جرك تو دم ! فقال : اكر تو جرك م ترا سه طلاق ا قال . اكر باشوى  
بدل بد باشد و قس و إلا فلا .

و في الحاوى عن أبى القاسم : قال لامراته : يا صبه ! فقلت : اكر من قحه ام  
تو لفاك ! فقال : إن كنت أ، لفاك فانت كذا . قال . إن قال على طريق المجاز طلقت  
في الحال ، و إن علق لا يقع ما لم يكن لفاك - و هو الذى يطر من دات رحمه ، امراه مجورا  
و سكت . و كذا في قوله ، لاشه ، ' و هو الذى لا قدر و لامرته و لا بيزلة ' له إيبين الناس .  
و في تحفيس الناصرد سئل عن قائت امراته أى ما حوان مرد قلتان ! فقال :  
اكر من نا حوامم تو ار من طلاق ا قال . فمع الطلاق و يكون هذا مجازاة لا تعليقا .  
م : و عن شمس الأئمة الأورحدى أن المقوم لا يكون احوانه د' .

و إذا قال لها ، اكر مر دورحم ترا طلاق الا تطلق . إذا قالت المرأة لولدها .  
أى ثلاثة زاده ! فقال الزوج إن كان هو ثلاثة راده فانت طالق ، و أراد به التعلق  
لا تطلق في الحكم . و إن علمت المرأة أنه من رده طلقت و لا يسمها المقام معه . و في  
الحاية . و إن علمت أنه ليس من الفجور لا تطلق .

و في تحفيس الناصرى . و عن أحمد . «سبار حاره ، الذى لا يقدر على الاكل  
إذا حضر طعام بعد ما اكل م و قبل في تفسير ، 'له ريش' أن يكون له حبه  
طويلة جاورت الحد حتى صارت عارا ، و قبل في تفسير ، 'رعاريش' أن يكون له مع  
اللعبة صدغان . و عن أبى حبيبه أنه سئل عن ، 'الكوسج' فقال : تهد أساسه فان

(١) لاشه : أى الميتة (٢) هذا هى لحوان مرد ، و حوان مرد معناه الشحيم ، الناس و المهتم  
للأمور ، و صده الجان و اكسلان (٣) أى : ولد الثلاثة .

كانت أسنانه اثنتين و ثلاثين فهو ليس بكوسج لأنه إذا كان بهذه الصفة كان وافر الحدين ، وإن كانت أسنانه ثمانية و عشرين فهو كوسج لأنه إذا كان بهذه الصفة كان منظم الحدين ، و قيل : إذا كانت لحية خفيفة فهو كوسج ، و في الثانية : و في عرفا الكوسج من كانت له شعور لحية على الذقن دون الحدين . كانت على الذقن و الحدين إلا أنها طاقات متفرقة غير متصلة ، و إن كانت شعور الحدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية و ليس بكوسج ، و في الولوالجية : و المختار أنه إذا كانت لحية خفيفة غير متصلة فهو الكوسج في المعارف .

م : و قيل في تفسير « الكشخان » ، هو الذي لا يبالي بما تهمت بوجهه بأجى . ومعناه أنه إذا سمع ذلك لا يفتضب و لا يتغير عن حاله و لا يضربها و لا يلومها على ذلك ، فأما إذا ضربها على ذلك فهو ليس بكشخان .

امرأة قالت لزوجها « إنك تعذب و لا تحلف لى النفقة » ففتضب الرجل و قصد ضربها فقالت « ليس هذا بكلاء عظيم » فقال الزوج « إن لم يدر عظيمًا فأت طالق » و أراد التعليق فقبل في الجواب . أن الزوج إن كان ذا قدر بحيث تكون هذه النكابة إهانة له لا يقع الطلاق ، و في الثانية . « إن لم يدر ذا قدر طلقت »

### م : الفصل الثاني والعشرون في مسائل الرجعة

في المضمرات . الرجعة استدانة التكاح عندنا و ليست بعقد جديد و عند الشافعى رحمه الله هي إنشاء التكاح .

م : إذا أراد الرجل أن يراجع امرأته فالأحسر أن يراجعها بالقول لا بالفعل . و في الظهيرية : و الرجعة بالقول أن يقول . رجعتك ، أو : راجعتك . - أو : رددتك ، أو . أسحتك - و في السننقى : في الحضرة أو الغيبة - ظل : أو يقول بالفارسية : باز آوردمت ، أو : نگاه دارم ترا . و في الهداية . : الرجعة أن يقول : راجعتك ، أو :

(١) و يقال له : ديوث .

راجعت امرأتى؛ وهذا صريح فى الرجمة ولا خلاف فيه بين الأئمة .

وفى الخلاصة النخاية : ولا تشتط لصحتها شرائط النكاح من الإشهاد ورضا المرأة ، وقال مالك رحمه الله : لا يصح إلا بشهود ، وللشافعى فيه قولان ، فى قول تشتط لها شرائط النكاح سوى الولى ، وفى قول لا تشتط . وفى التهذيب : وأما المهر ورضاها ليست بشرط اتفاقا .

وفى الينابيع : الرجمة على ضربين : سنى و بدعى ، فالسنى أن يراجعها بالقول و يشهد على رجمتها شاهدين و يعلمها بذلك ، فإن راجعها بالقول و لم يشهد على ذلك أو أشهد و لم يعلمها فهو بدعى مخالف للسنة و الرجمة صحيحة .

وفى الخلاصة النخاية و السفنقى : صريح الطلاق بعد الدخول أو بعض الكتابات المخصوصة دون الثلاث فى الحرة و التنتين فى الأمة إما جملة أو تنجما معقبه للرجمة . وفى الوقاية : وإن أبت .

وفى الزاد : وأما الرجمة بالفعل فنحننا يصح . وعند الشافعى لا يصح إلا بالقول مع القدرة عليه بأن لا يكون أخرس و معتقل اللسان . م : و يستحب أن يعلمها بالرجوع و إن لم يعلم جاز .

و الجماع فى العدة رجمة . و كذلك المس بشهوة و التقييل بشهوة . و كذلك النظر إلى الفرج بشهوة . وفى الينابيع : إلا أنه يكره و يستحب أن يراجعها بعد ذلك بالقول بالإشهاد . م : و قيد شيخ الإسلام النظر بالنظر إلى داخل الفرج ، و أما النظر إلى دبرها موضع الجماع منه بشهوة لم تكن رجمة فى قياس قول أبى حنيفة ، وفى الظهيرية : ولو جامعها فى غير المأنى لم يكن مراجعها فى قياس قول أبى حنيفة . الذخيرة : و إذا لاط بالمطلقة الرجمية فقد قيل : لأنه ليس برجمة . وفى شرح الطحاوى : و لو نظر إلى سائر أعضائها بالشهوة لا يصير مراجعها ، م : و يكره أن يراها متجردة إذا لم يرد الرجمة ، و كذا يكره التقييل و اللس بغير شهوة . وفى الظهيرية : إذا لم يرد به المراجعة . وفى

الخلاصة الحاتية : و كل ما ثبت به حرمة المصاهرة تثبت به الرجعة .

٢ : فإن كانت المرأة قبله أو لمسته بشهوة أو نظرت إلى فرجه بشهوة فإن كان ذلك بتمكين من الزوج فهو رجعة ، ومعنى تمكين الزوج هنا أن الزوج علم ذلك فتركها حتى فعلت ذلك ، وإن فعلت ذلك اختلاسا لا بتمكين من الزوج ذكر شمس الأئمة السرخسى و شيخ الإسلام خواهر زاده : أن على قول أبي حنيفة و محمد يصير مراجعا خلافا لآبى يوسف ، و ذكر شمس الأئمة الحلوانى : أن على قول أبي حنيفة يصير مراجعا و عن محمد روايتان ، و الظاهر من قول أبي يوسف أنه مع أبى حنيفة . ثم أنا تثبت الرجعة بفعلها إذا أقر الزوج أنها فعلت ذلك بشهوة ، فأما إذا أنكر الزوج الشهوة و المرأة ادعت ذلك لا تثبت الرجعة ، و كذلك لو شهد شهود أنها فعلت ذلك بشهوة لا تثبت الرجعة . قال محمد بن سماعة فى نوادره : و لو شهد الشهود على القبل و اللس بالشهوة لا أبيل شهادتهم ، و الشهوة عيب لا تجوز الشهادة عليها . و فى الذخيرة : و ذكر فى نكاح الجامع أن الشهادة على اللس و التقبل بشهوة جائزة . و فى القدرورى : إن من المرأة لا تثبت به الرجعة عند محمد ، و فى رواية ابن سماعة أن فعلها رجعة إذا صدقها الزوج فى الشهوة أو مات الزوج فصدقها ورثه الزوج ، فصار عن محمد روايتان كما ذكر شمس الأئمة الحلوانى ، و قال فى نوادر ابن سماعة : و لذلك لو قبله و هو نائم أو معنوه ثم مات و صدقها الورثة فى الشهوة . و عن أبى يوسف فى الأمالى : أن المرأة إذا لمسته بشهوة فأقر الزوج أنها فعلت بشهوة فإن أباه حنيفة قال : هذه رجعة . و إن نظرت إلى فرجه بشهوة فإن لا أحفظ فيها قولاً ، و هو فى القياس مثل ذلك ، لكن هذا فاحش قبيح لا يكون رجعة .

و قال أبو يوسف : إذا لمس أو قبل فى الصلاة بشهوة فهو رجعة و تفسد الصلاة ، و إن نظر إلى الفرج بشهوة فهو رجعة و لا تفسد الصلاة . و إن كان الرجل فى الصلاة ففعلت ذلك فالتباس على الرجعة أن تقضى صلاته ، و قال أبو يوسف : إذا

تركها قبله و تباشره فهو رجعة في الطلاق و نقض الصلاة ، فإن مكته احتلاسا و هو كاره لم يكن رجعة ، الذخيرة : و لو ابتدأت به و هو مكروه ثم تركها عليه فهو رجعة . و في الخلاصة الثانية . و لو أدخلت فرجها في فرجه ' و هو قائم تكون الرجعة .

جامع الجوامع : عن أبي نصر : قال « أنت طالق للسنة » فقال « انت امرأتى » يريد الرجعة صح ، كقوله « جملك امرأتى » . و عن أبي يوسف : طلق فقال « راجعتك على ألف » لا تلزمه .

الجامع الصغير العتابي : و لو كانت امرأته حاملا فطلقها و قال « لم أجامعها » فله أن يراجعها ، و في الكافي . و كذلك لو ولدت منه قبل الطلاق ثم طلقها و قال « لم أجامعها » ، و لو ولدت بعد الطلاق تنقض المدة بالولادة فلا تصور الرجعة . جامع الجوامع : طلق الحامل فقال « لم أدخل بها » له الرجعة و غير الحامل لا . و في الجامع الصغير العتابي . و لو حلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها ثم قال لها « لم أجامعها » فليس له الرجعة .

هم : و في نوادر هشام ع محمد : إذا قال لامرأته « إذا جامعتك فأنت طالق » لجامعها قال أبو يوسف : إذا أخرج ذكره ثم أدخله فهو رجعة . و كذلك إذا قال « إن لمستك فأنت طالق » فلبسها فإذا رفع يده عنها ثم أعادها فلبسها ثانيا فهو رجعة . و قال محمد : إذا مكث هبة بعد ما جامع ، و إن لم يخرج - دره فهو رجعة ، كذلك في اللس إذا لم يرفع يديه هبة .

و الخلوة بالمعدة ليست رجعة . و في السفناني : إن تزوجها في المعدة لا يكون رجعة في قول أبي حنيفة ، و على قول محمد يكون رجعة ، و كل فعل لا يختص بالملك إذا فعل الزوج بالمعدة لا يكون رجعة .

و تعليق الرجعة بالشرط باطل . و في الظهيرية : كما إذا قال « إذا جاء غد فقد

(١) كذا في النسخ ، و له قلب ، و الأوجه : و لو أدخلت فرجها في فرجها .

راجعتك ، و في الخلاصة الخاتية : و كذا لو قال « إن كان غدا فقد راحتك » لم يدر رجمة ، كما لو قال « زواجك عدا » لا يصح . بخلاف ما لو قال « طلفتك عدا » .

م : و الممتدة من الطلاق الرجعي تزين و تتشوف لزوجها إذا كانت المراحة مرجوة ، و أما إذا كانت المرأة تعلم أنه لا يراجعها لشدة غضبه عليها فأنها لا تفعل ذلك . و إن كان من شأنه أنه لا يراجعها فالأحرس أن يملأها بدحوه عليها إما بالتنحيع أو بخفق النمل - و في شرح الطحاوى : أ . بالداء أو ما أتبه ذلك - لكي تأخذ لدحوه عليها حتى لا يقع بصره على فرجها بشهود فيصير مراجعاً لها و لبس من قصده ذلك ثم يطلقها فيؤدى إلى تطويل العدة .

م : و إذا كان الطلاق بعد الخلوة و التزوج يقول « ما دخلت بها » فلا رجمه له عليها ، فالخلوة ما أقيمت مقام الوطء في حق الرجمة لأن ذلك حق الزوج . و إن ادعى الزوج الدخول بها و قد حلا بها فله الرجمة . و إن لم يكن خلاها فلا رجمه له . و في النهاية . الخلوة بالمطرفة الرجمية لا تكون رجمه لأنها لا تدخل في جملة مصادق بمنزلة النظر إلى فرجها لا عن شهوة . . في حرمة المصاهرة بالخلوة تصحبة رايتان . و في الكافي فان طلقها بعد ما حلا بها ثم راجعها و قال « لم أجامعها » لم جاءت بولد لأقل من سنتين يثبت السب منه .

و في الظهيرية . . لو احتسب في الدخول عد الرجمة فقال الزوج « دخلت بها » فان كان قبل الخلوة فالقول قولها في عدم الدخول . و إن كان بعد الخلوة فالقول قول الزوج في الدخول .

م : و إذا قال لمحدثه « راجعتك أسر » فكذبته فالقول قوله . . لو قال ذلك بعد انقضاء العدة فالقول قولها ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة . . فان أبو يوسف و محمد : عليها اليمين . و إذا مضت العدة و قال « كنت راجعتها في العدة » صدقته وهي رجمة . و إن كذبت فالقول قولها . و في الوقاية : و لا يمين عليها عند أبي حنيفة .

جامع الجوامع : « إن صلت كذا فقد راجعتك » لا تصح الرجعة . م : « ولو قال لها « راجعتك » فقالت بحية له - و في السنن : « أي قالت على الفور متصلا بقول الزوج - م : « قد انقضت عدتي » فالقول قول الزوج عندهما . و القول قولها عند أبي حنيفة مع اليقين ، و في الزاد هو الصحيح ، و في شرح الطحاوي . و أجمعوا أنها إذا سكنت ساعة ثم قالت « انقضت عدتي » صح الرجعة . و لو بدأت المرأة بالكلام فقالت « انقضت عدتي » فقال الزوج بحيا لها موصولا بكلامها « راجعتك » لا تصح الرجعة . م : فأما إذا قال لها « طلقك » فقالت بحية له « قد انقضت عدتي » ههـ . اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال . أقول قولها عند أبي حنيفة . و عندهما القول قول الزوج كما في تلك المسألة ، و منهم من قال . القول قول الزوج بالاتفاق و يحكم بوفوع الطلاق . قال شمس الأئمة السرخسي . و هو الأصح .

إذا قال لمسرحته « إن راجعتك فأنت طالق » تنصرف بيته إلى الرجعة الحقيقية لا إلى العقد حتى لو طلقها ثم تزوجها لا تطلق . و لو راجعها تطلق . و لو قال لأجنبية « إن راجعتك فأنت صالقة » أب : فعبدي حر ، تنصرف بيته إلى العقد .

و إذا تزوج المطلقة طلاقا رجعيا يصير مراجعا لها ، قال الصدر الشهيد : هو المختار ، و في التبايع . و عليه امتوى .

الهداية : إذا قال زوج الأمه بعد انقضاء عدتها « قد كنت راجعتها » و صدقه المولى و لذبه الأمه فالقول قولها عند أبي حنيفة . ، قالا . القول قول المولى . و لو كان على العكس فندهما القول قول المولى و كذا عنده في الصحيح ، و إن قالت « قد انقضت عدتي » و قال الزوج و المولى « لم تنقض » فالقول قولها .

م : قال لمطلقة طلاقا رجعيا « أنت عندي كما كنت » أو قال « أمت امرأتى » فإن نوى الرجعة يصير مراجعا . و إن نوى في حكم الميراث وغيره أو لم تكن له نية لا يصير مراجعا . في هذا الموضع أيضا : قال للمطلقة طلاقا رجعيا « إن راجعتك فأنت طالق ثلاثا »

فانقضت عدتها ثم تزوجها لم تطلق ، ولو كان الطلاق بائنا تطلق .

رحل طلق امرأته طلاقا رجعيا فذهبت إلى بيت أبيها فقال الزوج : اى رفته  
ماز آوردمت ! إن عى به الرحمة يصح الهداية<sup>١</sup> : و الرجل إذا طلق امرأته فى حالة  
الإفاقة ثم راجعها بعد ما جن فل إن راجعها بالقول لا يصح ، وإن راجعها  
بالجماع صح .

م : وفى فتاوى الأصل : إذا طلق امرأته طلاقا رجعيا : ثم راجعها وقال وزدت  
فى مهرى لا يصح ، لو قال : راجعتك بمهر الف درهم ، إن قبلت المرأة ذلك  
صح ، وإلا فلا .

و فى الظهيرية : وإذا طلق امرأته طلاقا رجعيا حتى يحل من المهر ما كان مؤجلا  
ثم راجعها هل يعود الأجل : الصحيح أنه لا يعود ، وإذا انقضت العدة قد طلق  
حق المراجعة . وإنما يعرف قضاء العدة إذا كانت المرأة من ذوات الأشهر بأن كانت  
أبسه أو صغيره بمضى ثلاثة أشهر . وإن كانت من ذوات الأقراء فإن كانت أيام  
حيضها عشرة بمجرد انقطاع الدم ، وفى شرح الطحاوى . ويحل لزوجها أن يفرجها إن كان  
لم يطلقها ، ولها أن تزوج زوج آخر إن كان قد طلقها زوجها ، وتجب عليها صلاة  
ذلك الوقت إن أدركت من الوقت شيئا ، م : وإن كانت أيام حيضها أقل من عشرة  
أيام فحين تغتسل أو يمضى عليها وقت صلاة كامل . وفى شرح الطحاوى : أدنى الصلوات  
إليها مع التقدير على الاغتسال ، وفى الكافى خلافا لزم لقاء يوم عود الدم . م : فأما  
بمجرد انقطاع الدم لا تقضى العدة : لا يبطل حق المراجعة ، وإن لم تغتسل ولم يمض  
عليها وقت صلاة كامل ما تيممت إن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم  
فى قول ابن حنيفة وابن يوسف إلا إذا صلت بها ، وقال محمد وزفر . وفى التجريد :  
والشافعى ، م : تنقطع الرجعة بمجرد التيمم ، فإن شرعت فى الصلاة لا يحكم بانقطاع

(١) وفى س ، حل : « الظهيرية » .



الرجم عندهما ما لم تفرغ من الصلاة هو الصحيح من مذهبيهما . وفي شرح الطحاوى : ولو لم تصل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقطع الرجم . وقال محمد . تقطع الرجم . وأجمعوا أنه لا يحل لها أن تتزوج بزواج آخر ما لم تصل بذلك التيمم أو يمضى عليها وقت صلاة أدنى الصلوات إليها . وفي الظهيرية . قال شرعت في الصلاة قبل : تقطع الرجم بنفس الشروع . : قيل : لا تقطع ما لم تقيد الركعة بالسجدة . م : وإن تيممت وقرأت القرآن أو ست المصحف أو دخلت المسجد فبه اختلاف المشايخ . وفي الظهيرية : قال الكرخ . تقطع حق الرجم . وقال أبو بكر الرازى : لا يقطع . م : وفي القدرور . وأما الكتيبة فالرجم في حقها تقطع بمجرد اقطاع الدم وإن كانت أيام حبسها دون العشرة . وفي شرح الطحاوى : ويجزئ لزوجها أن يقره . وعن لها أن تتزوج زوج آخر [ . ولو أقطع الدم عنها ثم أسلمت فلا غسل عليها وجوباً وعليها أن تغتسل استحساناً .

م . ولو اغتسلت المعتدة وبقي عضو واحد لم يسه ماء فالرجم قائمة استحساناً . ثم قال في بعض النسخ سواء كان الذائق يد أو رجلاً أو شعراً . فقد سوى بين الشعر وغيره . قال مشايخنا : المراد منه ماتت الشعر وأصوله لا أطراف الشعر . وقال بعضهم . المراد كل الشعر . بناء على أن الحنب أو الحائض إذا اغتسلت وأصاب الماء منابت الشعر وأصوله إلا أنه لم يسه أطرافه هل يكفها ذلك من الاعتقال ؟ فيه اختلاف المشايخ . وعن أبي حنيفة فيه رواية . وإن كان أقل من ذلك . يعنى أقل من العضو . وذلك نحو الإصبع واللمة فلا رجمه . وفي شرح الطحاوى . ولو بقيت لمعة يسيرة نحو إصبع أو إصبعين أو نحوهما كان تقياس أن لا تبطل الرجمه ولكن في الاستحسان تبطل الرجمه ولا يحل لزوجها أن يهرجا ولا يهجر لها أن تتزوج بزواج آخر ما لم تنفس تلك المعة أو يمضى عليها وقت صلاة أدنى الصلوات إليها مع القدرة . م : ولو تركت المضمضة أو الاستنشاق فالرجمه باقية عند أبي يوسف .

وقال محمد: تقطع الرجمة ولا يحل لها الزواج، فإن كان الباقي أحد المتخربين فالرجمة باقية بالاتفاق. وفي القدوري: لو اغتسلت بسور الحمار انقطعت الرجمة ولا يحل لها الزواج. وفي التهذيب: احتياطاً، وفي شرح الطحاوى: ولو اغتسلت بسور الحمار تبطل رجمتها بنفس الاغتسال بالاتفاق ولا يحل لزوجها أن يفرها ولا يجوز لها أن تنزوج بزواج آخر ولا صلى بذلك الفسل ما لم تقيم، وفي جامع الجوامع: اغتسلت سور الحمار وتمت تقطع الرجمة ولا يحل لها الزواج.

م: وإذا طلق امرأته طلاقاً رحماً فليس له أن يسافر بها، في الهداية: «ليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجمتها»، وقال زهرى: «ذلك، وقوله "حتى يشهد على رجمتها" معناه الاستحباب». م: والسفر ليس برجمه عند علثنا الثلاثة، وليس لها أن تخرج بنفسها أيضاً السفر ما دونه سوء، وفي الدخيرة: وفي المجرد عن أبي حنيفة إن كان الزوج طلقها طلاقاً يملك الرجمة فخرج بها زوجها وخرجت معه ضد إباح لها الاجتماع على المسافرة.

م: وإذا طلق امرأة وهي حامل أو ولدت منه وقال "لم أجامعها" فله الرجمة عليها، «قول محمد في الكتاب "أو ولدت منه" معناه: ولدت منه قبل الطلاق وأما إذا ولدت منه بعد انطلاق وتقصى ثلثة بالولادة فلا تصور الرجمه، وفي الهداية: فإن حلاها وأغلق باباً أو أرحى ستراً وقال "لم أجامعها" ثم طلقها لم يملك الرجمة، قال راجعها - معناه: بعد ما خلاها -، قال "لم أجامعها" ثم حادت بولد لأقل من ستين يوم صحت تلك الرجمه. وفي العتابة: الخلوة بالمطلقة الرجمه لا تكون رجمة لأنها لا تباح في الخلوة صارت بمنزلة النظر إلى فرجها لا عن شهوة في حرمة المصاهرة.

م: إذا قال لامرأته "إذا ولدت ولداً فانت طالق" فولدت - وفي الجامع الصغير العتابة: وطلقت طلاقاً رجعيًا - ووجبت العدة ثم أتت بولد آخر بأكثر من ستين من ولادة الولد الأول ولم تقر باقتضاء عدة هي رجمة. «كذا إذا جاءت بولد لأقل من ستين من ولادة الولد الأول ولكن لأكثر من ستة أشهر فهو رجمة

وذكر في كتاب الدعوى أن المطلقة طلاقاً رجعياً إذا جاءت بالولد لأكثر من سنتين كانت رجعة . وإن جاءت به لأقل من سنتين لا تكون رجعة . وفي الجامع الصغير الحامى : رجل قال لامرأته "إذا ولدت فأنت طالق" فولدت ولداً ثم أتت بولد آخر فالولد الثانى جهم .

م . . في الأصل : إذا قالت المطلقة طلاقاً رجعياً أسقطت سقطاً مستبين الخلق أو بعض الخلق ، صدقت . لا رجعة عليها . لو قالت "ولدت" لا يقبل قولها إلا بينة . قال طيب الزوج بيمينها . بالله لقد أسقطت سقطاً بهذه الصيغة ، تخلف بالاتفاق هو الصحيح . وإذا دلت بعد مضي الشهرين قد انقضت عدتي بالحيض ، فقال الزوج : أخبرني امس أنها لم تنض ، قال صدقته ملك الزوج الرجعة . إن كذبت فالقول قولها مع البين . وفي الإنبايع . لو جاءت الملعنة بولد قال محمد في نوادر ابن رستم : إذا خرج صف الدين غير الرأس انقضت عدتها ولا تصح الرجعة في هذه الحالة . لو خرج من قبل الرجلين نصف البدن من الرجلين و أخذ إلى صف البدن انقضت . وقد قدر محمد نصف البدن من ريشته إلى منكبيه ولا يعتد الرأس والرجلين . وقال في المارونى : ولو قال الزوج بعد ما خرج أذر الولد "راجعتك" لم تكن رجعة ، لو تزوجت في تلك الحالة بزواج آخر جاز التكاح .

المدة . وإن قال "كلما ولدت" ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فالولد الثانى رجعة . كذا الثالث . وفي الوقاية : وعليها العدة بالحيض ، م . وإذا كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها ، وفي الكافي : وإذا كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد مضيتها ، وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرة أو ثنتين في الأمة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها .

## م : الفصل الثالث والعشرون

في مسائل المطلقة بكاح المحلل وما يتصل به . وسكاح القعدولى

في الطلاق المضاف . والحج في رفع يمين في الطلاق المضاف

ومحوه . وفساء القاصى في العجز عن العقة وأمثالها

الهداية : . إذا كان الطلاق بائنا دون ثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد

انقضائها وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرية أو تثنى في الإمة لم يحل له حتى تنكح زوجاً

غيره نكاحاً صحيحاً . ودخل بها ثم يطلقها . أو يموت عنها . والشرط الإيلاج دون الإزال

م . المطلقة ثلاثاً إذا روجت نفسها من غير دعوى ودخل بها حلت للزوج

الأول عدل أى حصة . رمر .

في الصغرى : المطلقة ثلاثاً إذا أتت الزوج الأول فقالت له : تزوجنى فأنى

قد تزوجت زوجاً غيرك . انقضت عدتها . وزوجها ثم لما أنى عليها رمان قالت

ه إلى لم أن تزوجت وقد كدست فيما قلت . فإن لم تنكح المرأة أقرت بدخول الزوج

بها كان السكاح بينهما باطلاً . وإذا كانت أقرت لم تصدق

م . وإذا كانت المطلقة ثلاثاً صغيرة تجامع وزوجها رجل ودخل بها حلت

للزوج الأول . لو كان الزوج لثاني عبداً أو مذبذباً أو مكاتباً تزوجها بأذن المولى

ودخل بها حلت للزوج الأول . . كذا لم كان مسلولاً حلت الأول . وفي الحجبة :

المسلول الذى أحرحت خصيته . م . ولو كان مجبواً لم يحل للزوج الأول ، فإن

حلت . ولدت حلت للأول عند أنى يوسف . وفي الصغرى . وصارت محصنة عند

أنى يوسف ، م . وقال زهر والحسن : لا تحل للأول . وفي الحجبة : ولا تصير محصنة .

وفي الأنصع : والصبي المراهق في التحليل كالبالغ . يعنى إذا جامعها قبل البلوغ وطلقها

بعد البلوغ . لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع . وفي الخلاصة الحائنة : وعند مالك

(١-١) هذا المقرا قد ذكره نهاية المعصل المامى مغزى إلى م والكاف ص ١٠٢ .

والشافعي لا يتم التحليل إلا بجماع من كان من أهل الماء .

وفي الحانية : ولو كانت المرأة صغيرة لا يجماع مثلها فتزوجها رجل وطأها قال محمد : إن أفضاها الزوج الثاني لا تحل للاول ، وإن لم يفضها حلت للاول .  
١ وفي القوائد الظهيرية : إن مطلقة الثلاث إذا كانت مفصدة فتزوجت زوج آخر ودخل الزوج بها لا تحل على الاول ما لم تحمل لاحتمال وقوع الوطئ في دبرها . فإذا حبلت زال ذلك الاحتمال .

وفي المنتط : إذا قالت المرأة بعد التحليل : إن المحلل لم يدخل بي . إن كانت عالة بشرائط التحليل لا تصدق<sup>٢</sup> وله أن يسكنها . وإن كانت جاهلة صدقت على ذلك إن لم يسبق منها إقرار أن الزوج الثاني دخل بها .

م : وإذا كانت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلاثا فتزوجت نصرانيا ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلاثا .

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فتزوجت زوج آخر وطلقها الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الأولين ، فأبها تزوجها صح . ولو وطأها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو إهرام حلت للزوج الاول . وفي الخلاصة الحانية : عندنا ، وعند مالك لا تحل .

وفي فتاوى النسق : سئل عن الزوج المحلل إذا كان عبدا صغيرا لإنسان تزوجت نفسها منه وقبل عنه مولاه : مثله يجماع فدخل فوجه مولاه حتى فسدته النكاح واعتدت هل تحل للزوج الاول بالنكاح ؟ قال : نعم . والاولى أن يكون حرا بالنكاح . فالجواب عن أصحابنا منصوص عليه ، وأما الاولوية في اشتراط البلوغ فلائذ مالكا يشترط الإزال ، وأما في اشتراط الحرية فلائذ روى عن ابن يوسف أن الحرية إذا زوجت

(١-١) موضع ما بين الرقين في حل . والزواج المحلل إذا أفضاها لا تحل الاول . وفي القرب : للغة التي صار مملوكا واحدا (٢) أي بعد ما تزوجت بالزوج الاول .

صها من عبد لا يجوز لعدم الكفاءة فيجب التحرر عن حلالها ، و : روى الحسن عن  
أبي حبيبة : لو رحت صها من غير كفو لا تحل للزوج الأول فيجب التحرر على  
هذه الرواية .

و في الصغرى . المطلقة ثلاثا إذا خافت أن يظهر امرأها في التحلل تهب لعصر  
من تثق به ثم يملك فيشترى بذلك مراهقا وتزوج شاهدين ويدخل العلام بها ثم يهب  
المشترى المملوك من المراه بطل الكاح ثم تبع المملوك إلى آخر فلا يظهر أمرها .

و في الدخيرة : إذا أنت المطلقة الثلاث إلى روحها وفاتت ، تزوجت زوجها آخر  
ودخل بي وامضت عدى ، حار له أن يروحها ، يصدفها إذا كانت عده ثقة أو دفع  
في قلبه أنها صالحة . وفي الزينة . سوء كانت عدلة أو لم تكن ، وفي الحاقه إذا كان  
ذلك بعد مدة تقضى فيها العدان ذلك أربعة أشهر هــ : وفي نحوه . ثم له حجب  
عن هذا القول . أنكرت لا سمع منها ولا يصل الكاح إلا إذا دفع عده أنها صالحة  
في هذا فالأفضل له أن يظلمها احتياطاً . ولو ولد له وحلت ، لا خير به أن  
يتزوجها ما يستمره . لو كان الزوج هو الذي أمر بالدخول ، إذا ما أدت  
ذلك لم يحل للزوج الأول أن تزوجه لا يصدق الزوج الثاني عنه وإن كان قد  
حللها . وإذا أدت الدخول بعد ما يحل له الأول ، فما لم يصدق في ذلك لم  
يشاقضه فيه . إن كان الزوج ، من عدا روحه ادتران ، كان لزوج ثلث . وحل  
بها وأدعت هي للدخول كان يقول ذلك . وفي حقه . هذا الكاح . لو ح  
والمرأة نصف مهرها . لا بدحيرها . ثم إن دخل بها . قال عمر . راد إذا  
تزوجها لم يحرم شيء . ثم ولد له خارج . لم يدخل به . لأنه . لعدم الروح  
فالمول قول . وفي ذلك . لو كان الزوج هو الذي قال . روى . . . .  
بك الثاني . قالت المرأة . لا بد من ذلك . فالمول هو . سدد . كاح . لها  
(١) أي خلاف شرائع المدعي والحر .

عليه نصف المسمى إن لم يدخل بها والكل إن دخل .

وقال هشام : سألت محمدا عن رجل طلق امرأته بعد الدخول بها ثم تزوجت زوجا آخر بعد الطلاق يوم فقال الزوج : زواجك . لم تنقص عدلك ، وقالت : قد كنت أسققت . في الحايه سقطا استبان حلقه بعد الطلاق - فالقول قول الزوج ، وإن بدأت هي قبل أن يدخل بها من هذا الرجل أو بعد ذلك فقالت : قد كنت أسقط و نصف عتري ، وروحت زوج ، قبل فولد فان قال الزوج بعد ذلك : كنت في هذه حرة ، حثك ، صحح الكناح بينهما فصي . نصف المهر عن الزوج .

وسايل : أو نصف رجل طلق امرأته ثلاثا فحدثت شهرين ثم تزوجها رجل فقالت بعد كناح : كذا . لم تصدق لمأه وله أن يسكنها ، ولو زوج بعد صلاق في وقت لا ينقص المهر في مثله من فولد ولو زوجها في ذلك وقت طلاق فحدث بعد ذلك في أرواح عركه ، فالقول قولها . في المهر : والله أعلم ، محل رد الخ إلى مكان الكناح المحلل الاول ، قال ولا خلاف ، لك ما لا خلاف ، في أن : متى أصاب مرا وروحت معها من بعد ما صاب الزوج من الدخول ، لا خلاف ، هو لا يقوم مقام الدخول في ذلك ، ومثل ذلك لو دونه . محمد بن لؤي : شأن من هذه عادي الملائ ، منه له حول له كناح ، فعلا لا بد من الدخول .

م د ١٠ - بعد ثلاثا زوج ، من مدهما الحذر لا أهمها لم شترطا ذلك عدل عند الزوج الاول وفي الثاني لا يلا ، ولو شرط الإحلال بالقول ، تزوجها لذلك الكناح صحح في هو أن حيفه وره و حل الاول لكن يكره ذلك الاول ، الكناح أو يوم . الكناح ثلثي مده ولا حل للاول ، وقال محمد : كناح الثاني صحح ولا حل للاول ، وفي المصبرات ، والصحيح قول أبي حيفه وره ، وأما إذا وى التحليل بالعب ولم يقل باللسان تحل للاول في قولهم جميعا .

وفى الجامع الأصغر : و قال بعض مشايخنا : إذا تزوج ليحلها للاول فهذا الثانى مأجور فى ذلك ، فى السراجية : إذا لم ينص على الوقت ولم يأخذ على ذلك أجرا .

والحكم فى الأمة المنكوحة بعد اثنتين نظير الحكم فى حق الحرة بعد الثلاث لا تحل لزوحها ما لم تزوج زوج ثان ويدخل بها الثانى . وفى الهداية : تم يطلقها أو يموت عنها . والشرط فى الدخول الإبلاج دون الإزال . م . م . وطو المولى لا يحل للزوج الأول ، لو اشتراه الزوج لم حل مملك لغيره .

وفى الحجة . وإذا تزوجت لطلقه ، أحده أو اثنين زوج آخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف : يهدم تطليقتين و تعود إلى ازواج الاول ثلاث تطليقات . خلافاً لمحمد والشافعى .

١ . شيخ الإسلام يوسف : لا يحل للإسديج الخطيبى عمر طلق امرأته ثلاثاً ( ترجمه ) . ح . بن بطاها قضت ثلاث حصص م أحبرها بذلك هل يجوز لها أن تزوج زوج آخر ؟ قال لا . لأنه طه حرى عنها شبهة الكاح وإنه موجب العدة إلا : كان من آخر طه . ح . ت ثلاث حصص قبل له . فان كان عالماً . ح . ح . منه مد ن وهو ع الحرة مسنة . ح . طاه فخص ثلاث حريض ثم أرادت أن تزوج زوج آخر ؟ قال . محرر . ح . ح . إذا كانا مقرين بالحرة كان الوطء راء والزنا لا يوجب عده ولا شبهة . أن الزوج . ح . ح . يأخذ . إلا إذا كانت حلى : على قول أن يرسب ومحمد حى بعده حمله . ح . بن قول أن حريمه يجوز . ولو كانت فى عده : ح . ج . لثانى فى منزل الزوج إذا . ح . هو بنهاها فانه لا يمنع انقضاء العدة ولكن بالوطنية . الحد إذا لم يكن شبهة . . إذ كان الزوج الذى طلقها ثلاثاً يقر عندها بالحرمه وينكر عد ماضى . لم يدن لها شهود فان امرجا القاضى بطاعته تكون معذورة والإثم على الزوج المطلق ، قال الحجة . إن جددنا مكاحاً عدد أصحاب القاضى كان أقرب إلى التجاوز والعذر .



وفي البيعة : سئل علي بن أحمد عن رجل قال لامرأته : إن دخلت هذه الدار فأنت طالق ثلاثاً ، فدخلت ثم حملت صبها عن قربان روحها ثلاثة قرو ، و زوجت زوج آخر و دخل بها و طلقها ، انقضت عدتها ثم قالت لروحها الأول ، حدد لي نكاحاً ، فاستمر بها و زوجها عبر عالم بما صنعت مع أهل بيته هل صارت حلالاً له ؟ قال : لا يجوز هذا الصنع ولا يثبت له الحل ، و سئل عنها أبو حامد فقال : ما دامت في دار الزوج لا يصدقان في إسقاط العدة في الحكم و يصدقان فيما بينهما و بين الله تعالى و سئل علي ابن أحمد مره أخرى و ريد في السؤال : الروح لم يصدقها في الدخول و المسألة عاها ؟ فقال : لا يحل .

وسئل علي بن أحمد عن رجل قال لامرأته : إن فعلت كذا فأنت طالق ثلاثاً ، ثم إنهما فعلت ذلك المعنى و لم يعلم الزوج بذلك ، مضى عليها ثلاثاً ، و زوجت زوج آخر و دخل بها ثم طلقها ، مضت عليه ثلاثاً أفراهم أنه أحررت الروح لأن ما صنعت هو نحل للأول أم لا ؟ فقال : إن لم يصدق الزوج فهو لا يحل له عاها ، إن ذهبا في التزوج بزوجة أخرى الدخول بها و عد ذلك فانه لا يحل عد معه ، من أحسبها و حل عد الحمال من أحسبها .

### و مما يتصل بهذه المسائل :

سئل شيخ الإمام محمد بن عمر حلف بثلاث تصاعب و صرا ، لم تحث و سقطت امرأة فأنبت و هو عا ثلاث ، هل ثبت أنه حر به ح ذلك أن لم يهره له و دخل بعد ما فارها روحها سر و عرد و مضى به و بعد . لو تنقش ثم فار الأول بعد الإمام محمد بن سكاك شىء ، دحا في منه شيء ، قال : و انقض لانكاح الزوج و هو عا الطلاق ثلاث ولا يبره فلا وأما د ، فهو بين الله تعالى هي في سعه . لك ، قال : و قد تمت هذه الحدة في زمن أسد العلماء الشجاع و اله ، ذلك بالصوى و نشر أنه يجوز . ثم قال : بعد ذلك هذه ، هل لا يجوز ولا يسقط له ذلك ، فلهذا حار ذلك في حق

الى لا يوثق قولها . و سئل الشيخ الإمام أبو القاسم عن امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثاً ولا تقدر ان نصح نفسها منه هل يسعها أن تقتله ؟ قال : لها أن تقتله في الوقت الذي يريد أن يقرها ولا تقدر على منعه إلا بالقتل وهكذا كان قدى شيخ الإسلام أبي الحسن عطاء بن حمزة ، الإمام أبي شجاع ، وكان القاضي الإمام الإسفجاني يقول : ليس لها أن تقتله . وفي الملتقط : وعليه الفتوى . قال الشيخ الإمام محمد الدين : يعكس جواب السيد الإمام أبي شجاع يقول : لها أن تقتله ، هاهنا رجل كبير وله مشايخ أكابر لا يقول إلا على صحة فالاعتداد على قوله .

وفي فتاوى الشيخ الإمام محمد بن الوليد لسمرقندي : في ما ذهب إلى حبيبه عن عبدالله بن المبارك عن أبي حنيفة أن من طلق امرأته ثلاثاً ثم فصدعا فإنها ترد عن نفسها ، ولها أن تقتله . وفي الحاشية : عن محمد . إن أراد الرجل أن يكره امرأة أو يصيا فقتله فدمه حذر .

م : إذا شهد عند المرأة شاهدان عدلان أن زوجها طلقها ثلاثاً ، هو بمحمد ذلك ثم ماتا ، غابا قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعها أن تقتر معه وأن تدعه قرها ، فإن حلف الزوج واثبته فدمه توهمها القاضي عليه لا يسعها المقام معه و يبنى لها أن تقتدى بما لها أو تهرب منه ، فإن لم تقدر على ذلك قتلت من علبت أن قرها لكن يبنى أن تقتله بالدم ، وليس لها أن تقتل نفسها . وإذا هربت منه لم يسعها أن تمتد وتزوج بزوجة أخرى ، قال الشيخ الإمام شمس الآلثة الحلواني : هذا جواب الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى إذا هربت طلقها أن تمتد وتزوج زوج آخر وفي الولوالجية . لو أن امرأة غاب عنها زوجها فأتاها مسلم فاحمها أن زوجها طلقها ثلاثاً أو مات عنها أو أتاها بكتاب من زوجها ولا تدري أنه جاء أم لا ولا أنه كان ثقة أو غير ثقة إلا أن أكره إلى المراه أنه حق فلا بأس بان تمتد ثم تزوج .

ولو أن امرأة أتاها رجل فأخبر أن أصل نكاحها فاسد أو أن زوجها كان

أحاطا من الرضاغة أو مرة لم يسعها أن تزوج فوته وإن كان ثقة .  
 فى نفسه مثل عن امرأة حرمت على زوجها ولا يتخلص عنها الزوج ولو غاب  
 عنها صهرته وردة إليها هل له أن يحتل فى قتلها بالسهم . نحوه ليتخلص منها ؟ قال :  
 لا بحر . . بعد عنه . . . .

### م : وأما المسائل التى تتعلق بنكاح الفضولى فى الطلاق المضاف

إد حلف لرجل طلاق مراد منها إن زوجه فوجه رجل تلك المرأة بغير  
 أمره . أجاز هو ولا . أصلا . حلف بطلاق كل امرأة ير . حها . حر . حر رجل امرأة  
 بمرادها فاجاز هو قولاً أصلاً قال بعض مشايخ إن أجاز بالقول . . . . وإن  
 أجاز بالعلم لا بحث . . فى سره . قال الشيخ الإمام الله خصى و الشيخ الإمام على  
 محمد ردوى . . . . . فتوى باللسان لا قلم . وقار منهم بحث أجاز بالقول  
 أو بالعلم . . قال بعضهم لا بحث أجاز بالعلم . . . . . الله فى الودعات  
 . هو ذنبه . فى المختلط . . . . . من أى شخص . . . . . أنه كان بهن الخواص

فى الحجة . . . . . أى أن الله الله . . . . . إلى الله . . . . . قد منهم أو أحد العياض  
 وإلى الله . . . . . محمد . . . . . الله . . . . . أن علماء عصرنا يحلّمون فى مسألة نكاح  
 الفضولى . منهم من سجد من أجازة بالقول . . . . . لا بحث فيها . . . . . منهم من  
 قال . . . . . بحث فيها . . . . . منهم من قال . . . . . بالقول . . . . . ما . . . . . على شيء  
 يجرى عليه . . . . . لا يختلف عدد الإمام هو أحد العياض ذلك لأئمة عصره وأئمة بخارا  
 فاجتمعوا وكلموا فى هذه المسألة وحرى الكلام بينهم يومين من أول النهار إلى آخره  
 . . . . . النظر . . . . . الاستدلال والإصاف . . . . . طلب الصواب وإنهاء الثواب فوقه اتفقهم على أنه  
 لا بحث الخائف بالإجازة بالعمل والبحث بالقرآن . . . . . وهو أوسط الأقاويل .

م : قال الشيخ الإمام بجم الدين . كل جواب عرفه فى قوله . كل امرأة  
 أزوجه . . . . . فهو الجواب فى قوله . كل امرأة تدخل فى نكاحي . . . . . وهذا بخلاف

ما لو قال : كل عد يدخل في ملكي فهو حر . فانه يقتضي عقد الفضولي إذا أجازته لأن ملك البين لا يختص بالشراء بل له أسباب فلا يكون ذكره ذكر الشراء أما ما هنا خلاصه . و إذا قال : كل امرأة تصد حلالا لي . فهذا و لو قال : كل امرأة تدخل في نكاحي . سواء . و حكى في الشيخ الإمام أني حمير أنه قال : قال بعض الفقهاء : الحلة في هذه الصورة أن روحه فضولي امرأة غير امرأة . بغير أمرها ثم يحرم النكاح ثم عز المرأة نكاح . ففقع لحث قبل إجازة المرأة بإجازته الزوج فأجازتها لا تعمل فجددان نكاح بعد ذلك . دون نكاحا جائزا . و في التنواي خلاصة : رجل حمل امرأته كل امرأه يتزوجها من مرأته . روحه فضولي امرأة . أجاز هو بالفعل طلقها امرأة . لها امرأته لا منه طلاق . و هي الحيلة من هذه المسألة . ثم العمل الذي يقع به لإجازة في نكاح مصون فمن هو مختص النكاح . هو ما شئ من امرأته . إن في . أما ما كتبه العبد لا يكون بإجازه . و في الحجة : حتى و إجازة ذلك القول أنه ثلاث طليعات . م : على هذا تقاس و لو بحث إليها شيئا من التفتة لا يكون بإجازه . و ر حابه . إذ بحث إليها بالله . إجازة القول بعد ذلك لا تعلق : . في الحجة حال شيخ أبو القاسم : إن كانت المرأة ذكرا كبيرة أو ثينا صغيرة بحث مما ردت من رسل إلى : بينهما لأن ولاية قصر مهر السكر و الصغير للولي . في الظهيرة . ثم لإجازه العمل أن بحث إليه شئ من المهر و دفع إليها . فان لم يدفع لمهر إليها هو بدون إجازة . لا . في كتاب الحد . قبل بانه بدون إجازة . و لو دفع لزوجه إليها و قال : هذا مهرك . قال الشيخ الإمام ظهير لدين المرغباني : هذا يكون إجازة بالقول . و لو فيها أو سها بشهوه بدون إجازة بالفعل و سكن يكره ذلك . و لو خلا بها در شمس الأئمة السرخسي أنه يكون إجازة .

و في الخاتبة : فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل أن لا يتزوج امرأة ثم أجاز الخاتبة نكاحا بأشبه الفضولي قبل البين لا بحث في يمينه لأن الإجازة ليست بمقدور

ولو وكل رجلا بأن يزوجه امرأة ثم حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها ولها ففكت روى عن محمد أنه قال: حثت في بيتها، جعل الإجازة بالفعل حثا .

وفي المختص: إذا حلف أن لا يزوج بالرى فزوجه فضولى خارج الرى و الزوج و المرأة بالرى فأجاز بالرى لا يحنث، إنما المتبر حيث وقع العقد . ولو حلف لا يزوج بئله صغيرة فزوجها غيره و الأب حاضر ساكت ثم أجاز لم يحنث .

وفي المضمرات و النسبة: مثل شيخ الإسلام نعم الدين عمر عن قال: كل امرأة تزوجها أو يزوجه غيرى لأجل ففى طالق ثلاثا . فما الوجه فيه؟ قال: إن زوجها الفضولى لأجله فقم الطلاق الثلاث، و لكن لا تحرم عليه لأنها تطلق قبل دخولها في ملك الزوج فلا تحرم عليه، إلا ترى أن بعد عقد الفضولى لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه، و إنما لا تحرم لأن الطلاق إنما يقع قبل دخولها في ملك الزوج فكذا هاهنا، إلا أنه لا يقبل الإجازة لأنه صار مردودا فيعقد الفضولى ثانيا لأجله و يجوز هو بالفعل على ما ذكرنا - هكذا حكى عن الشيخ الإمام نعم الدين، و عدى أن في المكرة الثانية لا حاجة إلى عقد الفضولى بر إذا تزوج بعنه لا تطلق لأن النبي في حق هذه المرأة انحلت نزع الفضولى لا إلى جزاء . ألا ترى من قال: «إن تزوجت فلانة أو أمرت إنسانا بزوجه ففى طالق» فامر إنسانا بزوجه فمزوجها لم تطلق لأن النبي انحلت بالامر لا إلى جزاء . و كذلك إذا قال: «إن خطبت فلانة أو تزجتها ففى طالق» غطتها ثم تزوجه لا تطلق لأن النبي انحلت بالخطبة لا إلى جزاء .

وفي الخاوى: وشرع عن قال: «أكره فلانة را بخوام» أو من به طلاقا فزوجها هل تطلق ثلاثا؟ قال: سمع من: «فان خطبها أولا ثم تزوجه» قال: تطلق أيضا، قيل: «أليس قوله «بخوام» تفسير قوله «خطبت»؟ قال: لا بل قوله «بخوام» تفسير لقوله «نكحت» أو «تزوجت» في عرف أهل زماننا و بلدنا، قيل: «وإن كان عارفا باللسان حاصلا لهذه المسألة و هو يقول: عنيت بهذه الكلمة خطبة دون العقد؟

قال : لا يصدق فى القضاء لانه خلاف الظاهر . . المجاز المتعارف يلحق بالحقيقة ، فأما بين الله تعالى فقد صح ما نوى إذا احتمله اللفظ .

م : و سئل نجم الدين أيضا عن قال . كل امرأة أتزوجها أو روحها غيرى لأجل و أجزه هى طالق ثلاثا ؟ قال : لا وجه لجوازه لانه شدد على نفسه .

إذا قال الخالف لغيره . مرا سه كند است بدن وجه عقد فضولى حاجتست ! ولم يأمره بالعقد فقد . أجاز الخالف بالفعل لا ببحث . و فى الثانية . . كذا لو قال جماعة : مرا كسى مى بايد كه مرا زنى خواهد ! يجوز . لا بدون ذلك توكيلا لأن التوكيل المجهول باطل . م . ولو قال أو بهر من عقد فضولى نى ! بحث الخالف . و إذا حلف لا تطلق امرأته مطلقها فضولى و أجاز الزوج ذلك قولاً أو عملاً . و فى الحجة : بان فارقها أو دفع إليها مهرها . والحبوب فيه ظهير الجواب فى النكاح . و فى الحجة . سئل أبو بكر الإسكاف عن حلف أن لا زوج الله فزوجها فضولى فأجاز بالفعل بأن قصر مهر ابنه صح السكاف . لا بحث .

وفىها : فضولى زوج امرأة من رجل . فبعض الفضولى الآخر عنه خمسمائة و الرجل و المرأة لا يملكان بذلك فدخل الرجل هذه المرأة بشبهه فضلى القاضى مات فدرهم لها علي . هى مهر بشرم عليا بالنكاح فإجاز ! حل النكاح الصادر من الفضولى : فإنه لا يجوز النكاح . لأن القاضى قد مضى بالف . و هم . هو مهر بشر بالوطى بالشبهة فصار قضائوه فسحا لفعل الفضولين فإنه لا يجوز إيجارتهما ، لانه لو حوز ذلك ، المسمى خمسمائة لوجب على المرأة رد خمسمائة على الزوج و فيه إبطال قضاء القاضى فلا يجوز . و صورة عقد الفضولى أن يجلس الشهود و المرأة فيحمد الله تعالى عز . جل أحد من القوم ثم قيل للمرأة : تو كه عائشه دختر فلان بن فلان بن فلان معروف خوشين را بچدين كاين بيلان بن فلان بن فلان دادى ؟ بآمكس از اينها غائب باشد كويد : دادم ! فقال رجل من القوم من اين نكاح را از بهر فلان بن فلان بن فلان معروف

مدين كابين يذرة تم<sup>١</sup> او شهد القوم ثم ذهب و آخر فلان بن فلان بهذا لم يتكلم ثم أرسل إليها شيئاً من المهر صح الكاح ، لو هاء لقوم بذلك و قل انتهت و أحسن دعاء الذن هو بذلك صح .

### م : واما المسائل التي تتعلق برفع اليين بالطلاق المضاف

الحق إذا عقد اليين على جميع النسوة بأن قال : كل امرأة ابر . حها هي طالق ، او عقد اليين على امرأة واحدة ، ان قال لامرأة : ان تزوجتك فأنت طالق ، فزوج امرأة في تمصل الأول . ا . ح تلك المرأة نفسها في الفصل الثاني ثم إيهارها الأمر إلى حاكم يتفق مدعي شاهر و قصي بحر . نكاح . صلان بين المضاف . بعد فساؤه وصارت مرة - لالا ، لا خلاف بين كبار حنابلة عابد . ان بين صها فخذاك في قول محمد ، في قول ابن و - د . يصير حلالة - هكذا . وقع في بعض النسخ . وفي بعض النسخ : ان بين صها فخذاك في طاهر لوبة و روى عن ابن رصف في غير رواية الأصول أنه لا يصير حلالة

علم بان<sup>١</sup> التي لحادثه محمد فيها ان كان عامياً عليه أن يقع حكم القاضي في تلك الحد ثم سواء وقع حكم له أو عليه . ان بين صها له رأى ان . وقع الحكم عليه بان كان هو بعد حل . فسي تسمى الحرة عليه أن يقع فضاء لقاضي ، و ان حصل الحكم له ان كان ينفذ الحرمه . قصي لقاضي . ان عليه أن يقع حكم القاضي في قول محمد . و على قول ابن و - د . لا يكفيه ولا يلتفت إلى إباحة القاضي فيما ينفذه حراماً - هكذا وقع في بعض النسخ . و در الحضاف في ادب القاضي في هذه

(١) ات : أئمة بنت فلان بن فلان بن فلان - المعروف - وحدث نفسك من فلان بن فلان ابن فلان - المعروف - على مهر ٩١٥٩ و الارح : نائب عن ذلك المجلس فكانت : زوجة ا فقال رجل من القوم : قُبِلَ هذا النكاح عن فلان بن فلان بن فلان - المعروف - على هذا المهر .

الصورة أن علیه أن یقع حکم القاضی فی ظاهر الرواية .  
 و فی المضمرات : القاضی إذا موصى إلى شفعوى لیقضى بطلاق الیمن بالطلاق  
 جاز ، و علیه الفتوى . . إذا لب القاضی لحنی إلى القاضی الشفعوى فی تقلیده فی هذه  
 الصورة . أمثالها إن كان التعلید للحکم بطلاق الیمن كان جائزاً فی قول أبی حنیفة خلافاً لهما .  
 و فی الجامع الأصغر قال الشیخ أبو صر الدبوسی فی الحاکم المحکم إذا حکم  
 بحوار النکاح بعد الطلاق مضاف . هو رى ذلك فقد حکمه و جاز النکاح و لا یقع  
 الطلاق . و قال کثیر من المشایخ . لا يجوز . و ذکر الشیخ شمس الأئمة الحلوانی أن  
 حکم الحاکم المحکم بما عدا الحدود . القصاص من المجتهدات نحو الکنایات و الطلاق المضاف  
 جائز . هذا هو الظاهر من مدعی أصحابنا و هو الصحيح . نحن مشایخنا امتنعوا عن هذه  
 الفتوى . قال لا یتاح إلى حکم الحاکم المطلق کما فی الحدود و القصاص کلا یتجاسر  
 العوام به . . سئل الإمام حسان الدین عن هذا فقال أول . لا حل لأحد أن یعمل  
 هذا . لا ارد علی هذا . قال شمس الأئمة الحلوانی . قد رى عن أصحابنا ما هو  
 أوسع من هذا . و هو أن صاحب الحادثة إذا سئق قبحها عدلاً من أهل الفقه و الفتوى  
 فأفاته بطلاق الیمن و سعه اتیان فیه . . إمساك لمخوف طلاقها . قال وقد رور منهم  
 ما هو أوسع من هذا أن صاحب الحادثة إذا سئق صحتها فأفاته بطلاق الیمن و سعه  
 إمساك المرأة . قال زوج المرأة أخرى . كان حلف صلاک کل امرأه یزوجهما و سئق  
 فقها . اخر فأفاته مصحح الیمن فافق الأخری . یسک الأولى علی افتداهما  
 . فی الظهور به . . صورة فسخ الیمن أن هذا الحالف زوج امرأه فیهما الأمر إلى  
 القاضی الشفعوى ویدعی لزوجهما مسکوتة و قد تمردت علیه و رعت أن حلفت أن  
 کل امرأة أتزوجها صهی طاق و قد زوج . و صرت مطلقه بحکم هذا الیمن یمتس الزوج  
 من القاضی فسخ الیمن فیقول "قاضی فسخت الیمن و حکمت بجواز هذا النکاح الذی  
 جرى بینکما فتفسخ .

(۱) و سباقی من الحاشیة ص ۶۱۶ خلاف ذلك تراجعها



م : و إذا قال : كل امرأة أتزوجها هي طالق ، فزوج امرأة و مسح اليدين عليها أو قال لامرأة حينها ، إن تزوجتك فأنت طالق ، فزوجها و مسح اليدين عليها بطريقة لا تحتاج إلى عقد حدد بالعقد الأول يكفيه - وفي الظهيرية - هو الأصح - م : و عن هذا قلنا : لو كان الزوج وطأ قبل المسح ثم مسح العاصي اليدين كان ذلك لوطؤ حلالا لأن بقضاء القاضي بالقسمتين أن ليمين لم تكن منعقدة و أن الطلاق لم يقع فتبين أن الوطء كان حلالا .

وفي الحاشية : و لو أن جميعا خلق طلاق بالرجوع من زوج امرأة فلم يرفع الأمر إلى القاضي إن سأل شعوريا فامه بعدم وقوع الطلاق لا معنى لمخالف أن ما حد هتواه و يترك مدعه لأن عليه الأخذ بقول عدائه لا بقول أصحاب الشاخص و هو أهم ولا يكون به في حقه .

م : و إذا عقد على ح ، المسوء بمسا واحدة ما قال : كل امرأة أتزوجها هي طالق ، فزوج امرأة و مسح ليمين عليها - تزوج امرأة أخرى على قول محمد لا يحتاج إلى المسح على امرأة أخرى ، لأنه مسح على جميع النساء ، على قول أن و من يحتاج إلى المسح على امرأة أخرى و الصدر الشهيد إلا أن رجال الدين حدى و نقاضى الإمام محمد الدين و الصدر الإمام حسام الدين كانوا هتوا بقول محمد ، و أصح مسألة في المسنى إذا قال الرجل : كل عدائشربه إلى سه هو ح ، فاشترى حدا ، خاصمه إلى انقاضى و أقام البينة على هذه اليدين ، نصى انقاضى بتمتع بم اشترى حدا آخر و خاصمه فان محمد - أصح سنقه و لا اكلفه إعاده البينة قال من هل إن نصبت على المخالف تلك اليدين فالنسة لها حيا و هو - إية - سماعة عن أن يوسف ، و روى المولى عن أن يوسف أن القاضي لا يقضى ، بعد الحنة ، ح - واية بن سماعة عن أن حبيبة .

و إذا عقد على جماعة من النساء على كل امرأة يمسا على مدعه و مسح انقاضى الكاح على امرأة واحدة لا تصح اليدين في حق امرأة أخرى بالاحاق .

(١) و سيذكر المذهب و ما في فيها

و إذا عقد أيمانا على امرأة واحدة بأن قال لها « إن تزوجتك فأنت طالق » قال ذلك مرارا فتزوجها وقضى القاضى بصفحة نكاحها ترتفع الايمان كلها . وإذا عقد على امرأة واحدة بكلمة « كلما » بأن قال « كلما تزوجتك » أو عقد على كل امرأة بكلمة « كلما » بأن قال « كلما تزوجت امرأة فهي طالق » فتزوج تلك المرأة في الفصل الاول وفسخ القاضى اليقين عليها ثم طلقها ثلاثا أو تزوج امرأة في الفصل الثانى ؛ فسخ القاضى اليقين عليها ثم طلقها و تزوجها ثانيا هل يحتاج إلى الفسخ في حقها مرة أخرى ؟ يجب أن تكون المسألة على : واثنين .

و إذا قال « إن تزوجت فلانة فهي طالق » ثم قال « كل امرأة أتزوجها هي طالق » ثم تزوج امرأة وفسخ اليقين عليها ثم تزوج فلانة طلقت فلانة . وكذلك إذا أسبقها ثنتين أو ثلاثا . وإن أسبقها أربعا لا يظهر الفسخ في حقهن . وكذلك لو كانت الثانية أخت الاول لا يظهر الفسخ في حق الاولى ، هكذا حكى عن الصدر الشهيد . و رأيت مكتوبا بخط بعض المشايخ أن القاضى لا يفسخ اليقين على المرأة التى سبقها أربع ، وكذلك لا يفسخ اليقين على الأخت الثانية على قول هذا القائل .

و إذا قال « كل امرأة أتزوجها هي طالق ثلاثا » فتزوج امرأة وقع الثلاث عليها . ثم إن هذه المرأة تزوجت زوج آخر ولم يعلم به الزوج الاول ثم إن الزوج الاول طلب من المرأة أن ترفع الأمر إلى قاض آخر يعتقد مذهب الشافعى حتى يفسخ تلك اليقين ويقضى بصفحة نكاحها ففعلت ذلك وقضى القاضى بفسخ تلك اليقين و بصفحة نكاحها هل يصح قضاؤه ؟ ذكر الإمام الزاهد نجم الدين فى فتاواه أنه لا يصح حال قيام النكاح من المرأة و الزوج الثانى يمسح صحة القضاء بالنكاح للزوج الاول . و سمعت عن الشيخ الإمام ظهير الدين الحسن بن على أن هذه المسألة على وجهين : إن كان الزوج الثانى غالبا لا يصح قضاؤه ، و إن كان حاضرا يصح قضاؤه و بطل نكاح الثانى .

و إذا قال « كل امرأة أتزوجها هي طالق ثلاثا » فتزوج امرأة و طلقها ثلاثا ثم تراها إلى قاض يعتقد مذهب الشافعى فحكم بطلان اليقين هل يصح حكمه ؟ فاعلم بأن

هذه المسألة تختلف المشايخ فيها ، قال أكثرهم على أن الزوج إن لم يكن دخل بها حتى طلقها ثلاثا لا يصح حكمه ، وإن كان الزوج قد دخل بها بعد النكاح ثم طلقها ثلاثا فادعت هي نفقة العدة الواحة بالطلقات المرسلة بعد الدخول و الزوج ينكر ذلك بناء على اعتباره وقوع الطلاق المطلق تنقيب النكاح لا اعتقاد صحة اليقين فإذا قضى يطلاق تلك النية ، وقوع الطلاق المرسلة ، نفقة العدة عليه يتفقد فضاؤه

وفي فتاوى السني : سئل عن حنفي قال : إن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا ، فتزوج امرأة ثم رافها إلى قاض حنفي فعضها إلى عالم شافعي المذهب بسمع خصوصتهما و يقضى بينهما أمره بذلك قضى ذلك العام بطلاق اليقين وصحة النكاح هل يجوز ؟ قال للسائل : هل أخذ القاضي لأول على هذه الحادثة شيئا ؟ قال نعم ، قال : إذا أخذ قضاء الثاني اعتبر قيل : إن أخذ القاضي من صاحب الحادثة شيئا مثل أجر الكتابة هل يصح له الحكم من المحرم إليه ؟ قال نعم . وإن لم يأخذ القاضي هذا القدر من الآخر كان أمضا . هل . هل حجاج لصحة ذلك إلى إجازة القاضي ؟ قال : المعروف على هذا أنه روف ، إليه ، لكن في الحجة لا حاجة إلى ذلك . وفي الحجة : قال : فإن لم يأخذ شفعوى . في لمضمرت . ولا مر على بابي على ذلك مالا . وبشبه صح الحكم . مع اليقين . وإن حدث فلا يصح لاه عمل نفسه . وفي الخاتمة : و لو ثبت القاضي إلى شفعوى المذهب فلم يذمها إلى المكتوب إليه حتى تحللت بزواج آخر من غير علم الزوج ثم ذمها و رافها إلى المكتوب إليه و قضى بقيام النكاح و إبطال الطلاق لا يتفقد هذا الحكم لقيام نكاح الزوج الثاني ، وإن طلقها الثاني كانت أجنبية له فكيف يصح الحكم .

م : وفي مجموع الورل : مثل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجل غاب عن امرأته غيبة متقطعة و قد كان النكاح بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث إلى

القاضي الشفعوى ليطل هذا النكاح هذا السب ؟ قال : نعم ، وللقاضي الحنفى أن يفعل ذلك نفسه أخذا بهذا المذهب ، إن لم يكن هذا مذهبه ، قد ذكر في الكتاب أن القاضي إذا قضى بشئ ثم ظهر أنه قضى بخلاف مذهبه أنه ينفذ قضاءه ، وروى عن أبي يوسف أنه صلى بالناس الجمعة ثم أجبر بوجود العارة في تر الحمام وقد كان اغتسل فيه ، وكان ذلك بعد تفرق الناس فقال : نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة أن الماء إذا بلغ قلتين لا يحمل خثا ، لم يكن مذهبه .

وفيه أيضا : سئل شيخ الإسلام عن زوج امرأة غير ولى و طلقها ثلاثا بعد ما وطأها ثم تزوجها ثانيا بتزويج الولى و رها إلى القاضي الحنفى و قضى القاضي بأن النكاح الأول لم يقع صحبا لعدم ولى و أن التطلقات الثلاث لم تقع و أن النكاح تزويج الولى صح هل يصح قضاء القاضي على هذا الوجه . قال : لا أدري ذلك ، لأن محمدا هو الذى يشترط الولى ثم يقول هو فى الكتاب : لو طلقها ثم أراد أن يزوجه فأنى أكره ذلك ؟ و منه ط لأن الشافعى يخالف فيه لا يقول بانفساد النكاح بدون الولى فيكون قضاء القاضي فى فصل معتد فيه ، ليس على خلاف رأى القاضي ، و به صحيح على قول أى حنيفة ، هل له فإن ثبت القاضي لحنى بذلك إلى عالم شفعوى لا يرى إسعاد النكاح بدون الولى حتى ينفذ و بما بينها ثم يصح القاضي ؟ قال : إن أخذ القاضي الكاتب أو المكتوب إليه مالا من المقتضى له لا يصح ذلك ، قيل له : إن لم يأخذ بذلك ثبت و قضى المكتوب إليه بذلك هل يصح و صاؤه ؟ قال : نعم ، قيل له : هل يظهر بهذا القضاء أن الوطء فى النكاح الأول كان حراما أم به شبهه ؟ و إن كان بينهما ولد هل يكون فيه حث ؟ قال : لا .

(١) راجع ما مضى عن الحاية ص ٦١٦ (٢) فى حل : هل يكون فيها حث .

وفيه أيضا : وسئل شيخ الإسلام عن غاب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف نفقتها فرفضت الأمر إلى القاضي فكتب القاضي إلى عالم يرى التفريق بالحيض عن النفقة فحرق بينهما هل يصح ؟ قال نعم : إذا تحقق الحيض قيل : إن كان للزوج عقار أو متاع أو أملاك هل يتحقق الحيض ؟ قال : نعم إذا لم يكن جنس النفقة ، فإن رفع قضاءه إلى قاض حنفي فأجاز فالصحيح أنه لا ينفذ قضاؤه .

{ . . . . }

تم بحمد الله و توفيقه الجزء الثالث من « الفتاوى التاتارخانية » و يليه الجزء الرابع  
 إن شاء الله تعالى و بدؤه « الفصل الرابع و العشرون في مسائل الظهار و كفارته » .

## فهرس الجزء الثالث

من

## الفتاوى التارخانية

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
( كتاب النكاح )		الفصل الثاني عشر في نكاح الصغار	
الفصل الثامن في بيان ما يجوز من		و الصغار وتسليمهن إلى الأديان	
الأنكحة : ما لا يجوز	١	و تصرف الأديان في المهر	٣٠
الفصل التاسع في النكاح الفاسد		الفصل الثالث عشر في نكاح الأمكار	٢٤
و أحكامه	١١	الفصل الرابع عشر في النكاح	
الفصل العاشر في الأنكحة التي		المكتات والرسالة و في النكاح	
لا توقف على الإجازة و التي		مع انقائب ، في وكالة	٥٤
توقف على الإجازة ، لم تعد		الفصل الخامس عشر في انكفاء	٥٧
بدون الإجازة و ما يحتاج فيها		الفصل السادس عشر في الوكالة بالنكاح	٦٥
إلى الإجازة	١٠	الفصل السابع عشر في المهر	٨٢
و ما يتصل بهذا الفصل اتفاق الإجازة		نوع منه في بيان ما يصلح مهر و في	
إلى غير من توقف العقد عليه	١٨	بيان مقداره و كونه	٩
الفصل الحادي عشر في مرقه الأديان	١٩	نوع منه في المهر بدله للجهالة	٩٢
مسألة النكاح بغير ولي	٣١	نوع منه في الشروط في المهر	١٠٠
		نوع منه في اختلاف الزوجين	
		في المهر	١١٨

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع منه في بيان ما تستحق به		جميع المهر	١٣١
و مصاد	٢٠٥	نوع منه في وجوب المهر بلا نكاح	١٥٠
وما يتصل بهذا الفصل	٢٠٩	الفصل الثامن عشر في نكاح العبد	
الفصل الحادى والعشرون في بيان		والإماء	١٥٥
ما يصلح للزوجين أن يفعلوا		الفصل التاسع عشر في	
وما لا يصلح لها	٢١٠	نكاح الكفار	١٧١
( الملاحظه : راجع صفحة ٢١٥ )		نوع منه في نكاح أهل ذمة	*
للحصول على تفاصيل الفصول		نوع منه في نكاح أهل الحرب	١٧٤
الآية من الثانى والعشرين إلى		نوع منه في نكاح المرتد	١٧٧
الحامس والعشرين )		نوع منه في إسلام أحد الزوجين	١٨١
الفصل السادس والعشرون في		الفصل العشرون في	
المنفقات	٢١٦	الخصومات الواقعة بين	
باب القسم	٢٢٦	الزوجين وما يتصل بها	١٨٤
كتاب الرِّضَاءِ	٢٢٩	نوع منه في دعوى النكاح وإقامة	
كتاب الطلاق	٢٤٣	البيعة عليه	*
الفصل الأول في بيان أنواع		نوع منه في اختلافها في متاع البيت	٢٠٢
الطلاق	٢٤٤	نوع منه في اختلافها في المتاع	
نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل	٢٥١	والنكاح	٢٠٤
نوع			

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا	٢٥٢	نوع آخر في إيقاع بعض التولية	٣٠٢
الفصل الثاني في بيان شرط		الفصل الخامس في الكنايات	٣٠٣
صححة الطلاق و بيان حكمه	٢٥٤	نوع منه في قوله أنت على حرام وما	
الفصل الثالث في بيان من		يتصل *	٣٠٤
يقع طلاق و من لا يقع	٢٥٥	نوع آخر في قوله خلية و أشباهها	٣١٢
الفصل الرابع فيما يرجع		نوع آخر في قوله بهشتم	٣١٨
إلى صريح الطلاق	٢٦٠	نوع آخر في قوله لست لي بأسراء	٣٢١
نوع آخر في الإيقاع بطريق الإضمار		نوع آخر في قوله طلاق واده كبر	٣٢٣
و في ترك الإضافة و ما أشبهها	٢٧٧	نوع آخر في بيان حكم الكنايات	٣٢٥
نوع آخر في إيقاع الطلاق بالإضافة		نوع آخر في تكرار ألفاظ الكنايات	٣٢٦
إلى بعض المرأة	٢٨٤	نوع آخر في تفويض الطلاق إلى	
نوع آخر في تكرار الطلاق و إيقاع		المرأة أو إلى الأجنبي	٣٢٩
العدد	٢٨٩	نوع آخر في تفويض الطلاق إليها	
نوع آخر في إيقاع الطلاق بعدد		بقوله اختارى	٣٥٦
ماله عدد ، و ما لا عد له	٢٩٤	نوع آخر فيما يصلح جوابا في	
نوع آخر في إلحاق العدد بالإيقاع		التفويض	٣٦١
و في نية العدد	٣٠٠	نوع آخر في تفويض الطلاق بالمشيئة	٣٦٣
		نوع آخر في الرجوع عن التفويض	٣٧١
		و ما يتصل بهذا الفصل إيقاع الطلاق	
		على المباشرة	٣٧٣



العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
وما يتصل بهذه المسائل	٣٧٥	الفصل العاشر فى إيقاع الطلاق على امرأه عينها ثم الرجوع عنها بالإيقاع على أخرى	٤٠٨
الفصل السادس فى إيقاع الطلاق بالكتاب	٣٧٧	الفصل الحادى عشر فى إضافة الطلاق إلى الآوقات	٤١١
الفصل السابع فى الشركة فى الطلاق	٣٨١	نوع آخر فى إضافة الطلاق إلى الوقتين	٤١٧
الفصل الثامن فى الطلاق الذى يكون من غير الزوج فيجيزه الزوج		الطلاق المطلق	٤١٩
يقع أو لا يقع	٣٧٤	الفصل الثانى عشر فى الرجوع بوقع الطلاق على امرأه	٤٢٣
الفصل التاسع فى الاستثناء فى الطلاق	٣٧٧	الفصل الثالث عشر فى طلاق اتغاية الطرف	٤٢٦
نوع آخر فيما يقع به الفصل بن الإيجاب ، الاستثناء	٣٩٢	الفصل الرابع عشر فى الشك فى إيقاع الطلاق وفى الشك فى عددهما وقع من الطلاق	٤٣٠
نوع آخر فى دعوى الزوج الاستثناء	٣٩٧	الفصل الخامس عشر فى إيقاع الطلاق بالمال	٤٤٢
نوع آخر فى إيقاع عدد من الطلاق واستثناء بعضه	٤٠٢	الفصل السادس عشر فى الخلع	٤٥٣
نوع آخر: وكما يصح الاستثناء من أصل الكلام يصح الاستثناء من الاستثناء	٤٠٥	نوع فى بيان صفته وكيفه	٤٥٤
نوع آخر من الاستثناء يبنى على أصابين	٤٠٦		
المسائل	٤٠٧		

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر فى صورة الخلع بالفارسية	٤٥٧	نوع فى بيان معرفة العين بغير الله	
نوع فى براءة المهر و النفقة فى الخلع	٤٦٨	و بيان شرائط صحتها	٥٠٢
نوع آخر فى الخلع بعد حبة الصداق	٤٧٣	نوع آخر فى بيان حروف الشرط	٥٠٤
نوع آخر فى الخلع على شىء آخر		نوع آخر فى تطبيق طلاق امرأته	
سوى المهر	٤٧٤	جعلها بكلمة إن، و إذا، و إذا ما	٥٠٥
نوع آخر فى الخلع على اعتاق الأب	٤٧٦	نوع آخر فى لو، و لولا، إذا جعل	
نوع آخر فيما يصلح جوابا و ما		شرطا	٥٠٨
لا يصلح جوابا	•	نوع آخر فى حرف الباء و مسائل	
نوع آخر فى العوارض بعد وقوع		الإذن إذا جعل شرطا	•
الخلع	٤٨٥	نوع آخر فى ذكر مسائل الشرط	
نوع آخر فى الخلع برضاع الولد	٤٨٦	بكلمة إن	٥١٥
نوع آخر فى خلع البنت الصغيرة	٤٨٨	نوع آخر فى ذكر مسائل الشرط	
نوع آخر يتقو على أصل	٤٩٢	بكلمة كل و كلما	٥٤١
نوع آخر التوكيل فى الخلع	٤٩٤	نوع آخر فى عطف الشروط بعضها	
نوع آخر فى الاختلاف الواقع بين		على البعض	٥٤٨
الأزواج و المرأة فى صحة الخلع		نوع آخر فى الشرط الذى يحتمل	
وفساده	٤٩٨	الحال و الاستقبال	٥٥٤
نوع آخر فى الخلع الواقع فى المرض	٥٠٠	نوع آخر فى الاختلاف	٥٥٦
الفصل السابع عشر فى		نوع آخر فى الشرط يكون على	
الأيمان بالطلاق	٥٠٢	الفور أو على التراخى	٥٥٨

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر في تعليق الطلاق بالفعلين		الفصل الحادى والعشرون	
صورة و بفعل واحد معنى	٥٦٠	في التعليقات التى هى إيقاع في الحال	
نوع آخر في دخول الواحد تحت		طريق المجاز	٥٩٠
شرطين	٥٦٢	الفصل الثانى والعشرون	
نوع آخر في تعليق الطلاق بأحد		في مسائل الرجعة	٥٩٣
الشرطين صورة و معنى	٥٦٤	الفصل الثالث والعشرون	
الفصل الثامن عشر		في مسائل نكاح المحلل	٦٠٣
في الطلاق الذى يقع بقوله : أول		ما يصل بمائل المحلل	٦٠٨
امرأة أزوجهما ، أو بقوله :		المسائل التى تتعلق بنكاح الفضولى	
آخر امرأة	٥٦٩	في الطلاق المضاف	٦١٠
الفصل التاسع عشر		امسائل التى تتعلق رفع اليين بالطلاق	
في الشهادة في الطلاق و الدعوى		المضاف	٦١٤
و الخصومة في ذلك	٥٧٠	فضاء القاصى في المجر عن النفقة	
الفصل العشرون		و أمثالها	٦١٧
في طلاق المريض	٥٧٧		

## بيان الخطأ من الصواب

الواقع في الجزء الثالث من الفتاوى التاتارخانية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧	١٠	غير أنها	غير أنها
٩	١٤	تمة	تمة
٢١	١٩	إلى • يته	إلى يته
٢٤	٨	في البلد	في البلد
٤٠	٦	ليس شرط	ليس شرطاً
٦٥	١٠	وجها	تزوجها
٧٩	١	فلان	من فلان
٨٠	٤	والامة ٢	والامة ١
٩٠	٨	امراً	امراً
١٠١	١٢	المالين	المالين
١١١	١٥	تجسس	تجسس
١١٣	٦	نصاء	صا
١١٦	٥	أخرى	أخرى
١٥٤	١١	ارعة	أربعة
١٦٤	٧	وإذا	وإذا
١٧٠	٨	ينفسح	ينفسح
٢٠٢	٢٠	احتلف	اختلف
٢٠٦	٧	بالدخول	بالدخول

الصفحة      السطر      الخطأ      الصواب

٢١٥	١٢	التعدي	التعدي
٢٩٦	٣	للصفر	لصفر
٣٠١	٩	بشرط	يشترط
٣١١	١٣	بـ	نية
٣١٩	١٧	فقل	فقال
٣٢١	٥	امراته الآخر	امراة الآخر
٣٢٥	٧	كه من	من
٣٣٥	٦	بتكون	بتكرر
٣٤٢	١٠	لها مجلسها	على المجلس
٣٤٨	١	ساية	سائرة
٥	٥	خيازاها	خيارها
٥	١٧	محمد	محمد
٣٥١	٣	احفظ	احفظه
٣٥٢	٦	جدد	جددت
٥	٥	يحدد	تحدد
٣٨٨	٣	الثنيا	الثنيا
٤٢٧	٩	لم يدخل	لم يدخل
٤٤٣	١٤	قلب	قلبت
٥٥١	٤	تم	تم
٥٦٦	١٣	ينبغي	ينبغي
٥٧٠	١٠	آخر	آخر

الصفحة	السطر	النص	الصواب
٥٧٤	٥	للق	طلق
٥٧٩	٦	سب	نسب
٥٨١	٨	خلاف	خلاف
٥٨٢	١٤	كذلا	كذلك
٥٩٧	٣	عدا	غدا

( . . . )







# AL-FATĀWĀ AL-TĀTĀR KHĀNIYA

By

ALLAMA 'ALIM IBN-I ALA  
ANSARI INDARPAŪ  
(d. 786 A H / 1384 A D)

## VOL. THIRD

### A CRITICAL EDITION

By

**QAZI SAJJAD HUSAIN**  
PRINCIPAL MADRESAT ALIYA  
Fatehgarh

*Published*

Under the auspices of the Ministry of Education  
Government of India

*Printed at*

THE DAIRATUL MA'ARIF L. OSMANIA  
OSMANIA ORIENTAL PUBLICATIONS BUREAU  
OSMANIA UNIVERSITY HYDERABAD 500 007  
INDIA

1404 A H / 1986 A D





